سنوات البناء والتحوّل

دبي من قرية صغيرة
إلى مدينة عالمية

قاسم سلطان

b17558426

UAED
330.95362
SUL

سنوات البناء والتحوّل

دبي من قرية صغيرة إلى مدينة عالمية

نوفمبر 2002

قاسم سلطان

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه

حديث شريف

المحتويات

م	الموضـــــوع	الصفحة
1	مقدمة / شكر وتقدير	9
2	مختصر تاريخ البلدية	20
3	النقلة النوعية لبلدية دبي ابتداء من 1985م	31
4	دبي من قرية إلى مدينة عالمية	61
5	العلاقات الخارجية والمنظمات + قسم العلاقات العامة	69
6	دور المرأة في بلدية دبي	107
7	إدارة التطوير الإداري والجودة	115
8	التطور التاريخي لإدارة الصحة العامة	129
9	نشأة وتطور إدارة الشؤون الإدارية + مركز الإحصاء	149
10	الإدارة المالية	195
11	إدارة المباني والإسكان	231
12	نشأة وتطور إدارة شؤون الموظفين	271
13	إدارة التخطيط والمساحة	293
14	إدارة العقود والمشتريات	325
15	إدارة الطرق	349
16	إدارة النقليات	397
17	إدارة المشاريع العامة	419
18	نشأة وتطور إدارة المواصلات العامة	473
19	إدارة الصرف الصحي والري	491
20	التطور التاريخي لإدارة الحدائق العامة والزراعة	521
21	إدارة الشؤون القانونية	571
22	التطور التاريخي لإدارة البيئة	583
23	إدارة تقنية المعلومات + الأنظمة المعلوماتية	601
24	البلدية والحكومة الإلكترونية	635
25	مركز نظم المعلومات الجغرافية	641
26	إدارة الصيانة العامة	655
27	نشأة وتطور إدارة الأسواق والمقاصب	669
28	إدارة مختبر دبي المركزي	691
29	قسم الرقابة الداخلية	719
30	إدارة الترخيص التجاري	723
31	الخطط المستقبلية	735
32	دور السلطات المحلية	743
33	الجوائز التي نالتها بلدية دبي	749
34	الخاتمة	761
35	الأوامر المحلية والتشريعات القانونية	765

مقدمة

●● يتناول هذا الكتاب تاريخ وإنجازات بلدية دبي منذ إنشائها عام 1954م وحتى عام 2002م كما يبين تطور البلدية عبر مراحل مختلفة وكذلك التطور في إنجاز المشاريع وازدهار وتنامي بنية مدينة دبي بشكل عام.

●● لم أشأ الخوض في تفاصيل أكثر عن دراسة بعض الأمور، وتركت أمر ذلك للمستقبل ولكي نفهم ما وصلنا إليه اليوم لابد من دراسة وفهم أحداث الماضي، وما هذا الكتاب إلاّ بداية لفتح الأفاق نحو المستقبل.

●● إن تاريخ بلدية دبي في أربعة عقود يلقي أضواء متعددة لواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية للإمارة حيث تحملت البلدية مسؤولية إدارة المدينة والإمارة في العديد من المجالات، فكانت بحق رمزاً للتطلع نحو اللحاق بركب المدن الحديثة، وذلك بفضل رجال آمنوا بوطنهم وتحملوا المسؤولية بصدق وأمانة وبفضل الرؤية المستقبلية للمغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم مؤسس دبي الحديثة، كما أن الفضل كل الفضل يرجع في هذه الفترة لبانى نهضة دبي الحديثة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم وإخوانه الكرام.

●● لا يأخذ هذا الكتاب في منهجيته السرد التاريخي فقط لحالة معاشة، بل يعتمد على التوثيق بالأرقام والإحصائيات لمدى التطور والقفزات الكبيرة غير المسبوقة التي خطتها دبي والحجم الهائل من التوسعات التي شهدتها الإمارة. لذا أتطلع أن يقف القارىء متأملاً ذلك التحول المثير من خلال الرصد الذي يحويه الكتاب بين دفتيه ليلمس عن قرب حقيقة تلك الشواهد وصدقها.

●● إن التركيز بلاشك سينصب على فترة ما بين عام 1985م و2002م، تلك الفترة التي شهدت نقلة نوعية للعمل البلدي في إمارة دبي.

●● لقد تمكنت البلدية، هذه الدائرة الصغيرة في مدينة صغيرة أن ترتفع بل ترقى إلى مستوى بلديات في مدن متقدمة وتفوقها أحياناً في ظرف (27) عاماً.

●● إهداء إلى..

روح الفقيد المغفور له بإذن الله

الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

مؤسس دبي الحديثة

وإلى صاحب السمو الشيخ

مكتوم بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة
رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

وإلى سمو الشيخ

حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي
وزير المالية والصناعة، رئيس بلدية دبي

وإلى الفريق أول سمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي
وزير الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة

شـــكر وتقـــدير

كان يمكن لهذا الكتاب أن يرى النور مع نهاية عام 2000م لولا تداخل البيانات والإحصائيات بشكل سريع بقدر سرعة نمو إمارة دبي ولولا أن حجمه وصياغته لتقديمه بهذا الشكل كان صعباً نظراً لظروف العمل ومسؤوليته.

ولقد أردت أن ألقي الضوء في هذا الكتاب على فترة مهمة من تاريخ بلدية دبي، هذه الفترة التي شهدت التطور الحضري والنهضة الشاملة لطموح الآباء ومستقبل الأجيال.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالجهود المخلصة لكل من ساعد وساهم في إنجاز هذا الكتاب، والشكر كل الشكر لكل من آمن بأهمية البحث والانتقاء ليتم إنجازه وصياغته بهذا الشكل ليكون شاهداً على دور البلدية منذ إنشائها عام 1954م، وبالذات على الفترة ما بين 1985م - 2002م، آملاً أن يتم الاستفادة من محتواه وأن يشكل منهاج عمل ومرجعاً للباحثين والمهتمين، متمنياً أن ينال هذا الجهد المتواضع رضاكم واستحسانكم.

ملاحظة:

نعتذر عن أي سهو أو خطأ في الإحصائيات والمعلومات، فلقد بذلنا كل الجهد في البحث والتدقيق لإظهارها بقدر الإمكان بالشكل الصحيح نظراً لعدم توافر أرشيف دقيق في البلدية قبل الثمانينات، كما أن البيانات والإحصائيات في بعض الإدارات قد ورد ذكرها حتى عام 2001م فقط حيث لم يطرأ عليها تعديل يذكر في عام 2002م.

وجميع الإحصاءات مصدرها إدارات البلدية المختلفة.

مختصر تاريخ البلدية

1957م – 1985م

إن إمارة دبي واحدة من الإمارات السبع وثاني أكبرها مساحة بعد العاصمة أبوظبي وهي العاصمة التجارية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، يقسمها الخور إلى شطرين هما ديرة وبردبي وتبلغ مساحة الإمارة (3,987) كم مربع على أرض صحراوية مسطحة، (فيما عدا منطقة حتا الواقعة في منطقة جبلية) ويمتد شاطئها مسافة (66) كم فيما بين إمارتي أبوظبي والشارقة.

يمثل خور دبي العلامة الجغرافية التي ساعدت على تطور إمارة دبي، فمنذ عام 1833م بدأ السكان يتمركزون حول الخور يمارسون أنشطة صيد السمك وتجارة اللؤلؤ، وكان النمط الإسكاني السائد والقائم يتكون غالباً من الجص* أو جريد النخيل، وترتبط المساكن بممرات ضيقة (السكيك) لمرور المشاة والدواب التي كانت تستخدم في نقل السلع ومياه الشرب التي كان مصدرها الآبار القريبة من التجمعات السكنية حول المدينة.

مبنى البلدية القديم

ومنذ أوائل الخمسينات سعت حكومة دبي إلى إيجاد مؤسسات إدارية لإمارة دبي تقوم بتقديم خدمات متعددة لسكان الإمارة لتواكب التطور الحضاري في جميع المجالات، وكان من بين هذه المؤسسات بلدية دبي والتي تركزت جهودها في بداية تأسيسها على الاهتمام بالنظافة.

وقد أمر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبي بإنشاء نواة بلدية دبي عام 1954م، وقد شغلت غرفة واحدة في مبنى دائرة الجمارك بعدد ثلاثة موظفين، وتم تطويرها لتصبح أول إدارة للبلدية عام 1956م، ونتيجة للتوسع التدريجي لمهامها وما صاحبه من زيادة في عدد العمالة، انتقلت البلدية عام 1957م إلى مبنى صغير من طابقين في منطقة السوق (بندر طالب) وصدر أول مرسوم في (28) رجب 1376هـ الموافق 28 فبراير 1957م بإنشاء بلدية دبي، وبموجبه تم تعيين عدد من الأعيان والتجار أعضاء في المجلس البلدي وعددهم ثلاثة وعشرون.

* كانت البيوت تبنى من أحجار تستخرج من قاع الخور ومن الجص وهو مادة تستخرج من باطن الأرض

وعقد المجلس البلدي جلسته الأولى برئاسة المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وباشر عمله في مستهل شهر شعبان عام 1376هـ الموافق لشهر مارس 1957م، حيث عقد المجلس جلسته الثانية واستمرت بعد ذلك جلساته شهرياً.

المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أثناء أحد اجتماعات المجلس البلدي

وبأمر من المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، تم إعداد مسح جوي لمدينة دبي عام 1959م ومن ثم وضع مخطط لتطويرها عام 1960م والذي اعتمد بصورة عامة على تحديد اتجاهات النمو، وقد اقترح التخطيط للمرة الأولى شبكة طرق على مستوى المدينة لمواكبة حركة النقل.

وفي يناير عام 1961م صدر مرسوم بتأسيس المجلس البلدي المكون من ثلاثة عشر مادة مبوبة في ثلاث مجموعات (أنشطة عامة، أغراض الصحة العامة، المباني والتخطيط) وفي عام 1962م انبثقت عدة لجان عن المجلس البلدي، وكانت كالآتي:

1) لجنة التخطيط والمباني.
2) اللجنة المالية.
3) لجنة شؤون الموظفين.
4) لجنة الصحة العامة.
5) لجنة التعويضات والتثمين.
6) لجنة الأغراض العامة.
7) لجنة المكتبة العامة.

المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أثناء افتتاح جسر آل مكتوم مايو 1963م

وبناءً على مخطط تطوير المدينة تم إنشاء جسر آل مكتوم وهو أول جسر في الإمارات بعرض حوالي (28) قدم باتجاهين ذهاباً وإياباً وإفتتحه بتاريخ 23 مايو 1963م المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وبحضور إخوانه حكام الإمارات وكبار الأعيان وقد طبق لأول وآخر مرة رسم لعبور الجسر وقدره ربع روبية هندية وتم إلغاء هذا الرسم في عام 1965م.

(الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية عام 1962م)

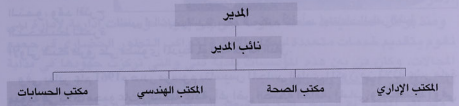

وتعددت اختصاصات بلدية دبي في هذه الفترة وكان من أهم الأعمال التي أنيطت بها ما يلي:

1) تنظيم ونظافة الأماكن العامة ومراقبة الفنادق.
2) الاهتمام بالصحة العامة ومراقبة بيع الأطعمة والمشروبات.
3) تخطيط المدينة ومراقبة تنفيذ مشروع التخطيط العام.
4) ترخيص المباني ومراقبة أصحاب الحرف.

5) إنشاء ومراقبة المقاصب والأسواق.
6) رصف الطرق العامة وصيانتها وإنشاء الميادين والجسور.
7) مراقبة وإنشاء خدمات الحافلات العامة.
8) غرس الأشجار في الشوارع والحدائق العامة والميادين الرياضية.
9) مكافحة الحرائق وإنشاء مراكز لهذا الغرض.
10) إنشاء ومراقبة المقابر وأماكن دفن الموتى.

ولكي يتمكن المجلس من تأدية رسالته تم في عام 1961م إصدار (11) أمر محلي لمختلف الأنشطة، كما تم في نفس العام إصدار الأمر المحلي رقم (12) يتضمن صلاحية البلدية في مكافحة الحرائق، ومنذ ذلك التاريخ قامت البلدية ببناء مراكز للإطفاء وتجهيزها بالمعدات والسيارات اللازمة لحماية الممتلكات العامة والخاصة.

وقامت البلدية بواجبها إلى أن صدر في عام 1976م القرار رقم (4) للمجلس الأعلى للاتحاد بالموافقة على إنشاء (مديرية عامة للدفاع المدني) لتتولى حماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة ومن ثم تم إصدار قانون اتحادي رقم (3) في عام 1979م بشأن الدفاع المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة وبموجبه انتقلت مسؤوليات الإطفاء من البلدية إلى وزارة الداخلية. ومع ذلك لم تكن البلدية بمعزل عن هذا التحول فقد شاركت في لجان الدفاع المدني على مستوى الإمارة حسب المادة رقم (10) من القانون الاتحادي المذكور خصوصاً فيما يتعلق بأنظمة البناء والتشييد.

اجتماع إحدى لجان المجلس برئاسة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم

وفي عام 1964م انتقلت البلدية إلى مبنى أكبر بشارع آل مكتوم لكي تواكب التوسع الذي شهدته في مهامها والذي تمثل بالانتقال من القيام بأعمال محدودة إلى تقديم خدمات متنوعة.

وفي عام 1965م أصدر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم مرسوم تعيين سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم رئيساً للبلدية.

وفي عام 1969م أصدر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم مرسوما يقضي بتخويل سلطات وصلاحيات مجلس بلدية دبي والصادرة بموجب قرار تأسيسه لسنة 1961م لسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، وبعد ظهور النفط واستغلاله، ومع قيام دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971م، أصبحت دبي قوة اقتصادية مؤثرة وبرزت أهميتها كمركز للتجارة والأعمال، ومع زيادة النمو الاقتصادي والعمراني، باشرت خلال فترة السبعينات بتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية، من أهمها:

- مطار دبي الدولي عام 1971م .
- ميناء راشد عام 1972م.
- مستشفى راشد عام 1973م .
- نفق الشندغة عام 1975م.
- كورنيش ديرة الواجهة البحرية 1975م.
- إنشاء مجلس الإعمار 1975م.
- تعميق الخور 1979م.
- الحوض الجاف 1979م.
- ميناء جبل علي عام 1979م.
- مركز دبي التجاري عام 1979م.
- محطة كهرباء جبل علي 1980م.
- ومجموعة من المشاريع الحيوية.

ومع توسع الحركة العمرانية وزيادة المهام والمسؤوليات، شهدت البلدية طفرة جديدة في تكوينها واختصاصها بصدور مرسوم تأسيس بلدية دبي في يوليو عام 1974م والذي ألغي بموجبه أمر تأسيس المجلس البلدي لعام 1961م وبمقتضاه تأسست بلدية دبي كدائرة ذات

ميناء راشد

شخصية معنوية تمتد صلاحيتها إلى كل حدود الإمارة وتكون مسؤولة أمام صاحب السمو الحاكم في تأدية واجبها، وتشمل البلدية كل من المجلس البلدي الذي يتكون من (32) عضواً يعينهم سمو الحاكم لمدة ثلاث سنوات ورئيس البلدية الذي يعتبر رئيساً للمجلس البلدي ومدير البلدية ومساعديه، وقد حددت صلاحيتها في (44) نشاطاً موزعة على ثماني مجموعات:

1) الشؤون المالية.
2) تجميل المدن وتخطيطها.
3) الخدمات الاجتماعية غير الثقافية.
4) خدمات عامة.
5) الصحة العامة.
6) الأسواق والرخص التجارية.
7) خدمات الإطفاء.
8) صلاحيات أخرى.

شكل الهيكل التنظيمي لبلدية دبي لعام 1974م

المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم مع الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا أثناء افتتاح مبنى البلدية

مبنى البلدية الحالي

وفي عام 1979م تم افتتاح المبنى الجديد للبلدية وبحضور الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا وهو المبنى الحالي المطل على شارع بني ياس، واستمر الوضع على ما هو عليه بالنسبة لمجلس بلدية دبي إلى أن أصدر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم المرسوم رقم (6) في 1980/3/22م، ليتم بموجبه تشكيل مجلس جديد مكون من (31) عضواً برئاسة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم لمدة عامين.

وبانتهاء مدة المجلس أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، بصفته ولي عهد دبي ونائب حاكم دبي المرسوم رقم (11) في 1982/3/21م والذي تم بموجبه تمديد صلاحيات المجلس لمدة شهر واحد بحيث تنتهي في 1982/4/30م.

ومع ذلك استمرت بعض اللجان لفترة محدودة، مثل لجنتي التخطيط والأغراض العامة، ولجنة الإيجارات، والجدير بالذكر أنه كان للمجلس خلال فتراته المختلفة دور بارز وهام في إصدار عدد من الأنظمة والقوانين المتعلقة بالخدمات العامة المناطة بالبلدية في شتى المجالات وكذلك في اعتماد وإنجاز عدد من المشاريع الخدمية.

الهيكل الإداري للبلدية عام 1986م

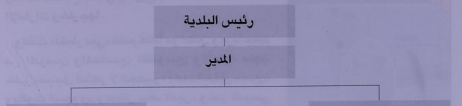

● أول مسؤول عن البلدية كان المرحوم عبدالله بن جمعان وأول سكرتير في البلدية المرحوم علي البستاني يساعده السيد عبدالغفار حسين وبإحضار خبير في البلديات من دولة السودان الشقيقة عمل السيد كمال حمزة لفترة سكرتيراً ثم مديراً للبلدية يساعده السيد عبدالغفار حسين.

● أول مجلة صدرت في البلدية كانت أخبار دبي حيث بدأت الصحافة في مجتمع الإمارات في مرحلة متأخرة مقارنة بغيرها من الدول الشقيقة، وقد شهدت بعض إمارات الدولة تجارب صحفية مبكرة لم تعمر طويلاً ففي إمارة دبي وفي يناير 1965م أصدرت بلدية دبي أول دورية على شكل نشرة (تابلويد) من صفحتين يسجل عليهما التقرير الشهري عن بلدية دبي وأخبار المناقصات.

العدد الخامس الصادر في 7 فبراير 1974م

ثم توسعت بعد ذلك قليلاً وأصبحت تهتم إضافة إلى أخبار البلدية بأهم أخبار البلاد والمراسيم الصادرة من صاحب السمو حاكم البلاد، وقد عرفت هذه النشرة باسم (أخبار دبي) وهي أول مجلة رسمية في الإمارة وظلت تصدر بشكل أسبوعي منذ 16 يناير1965م في كل يوم اثنين لتتحول بعد ذلك إلى يوم الخميس ابتداء من السنة الثامنة أي عام 1973م.

العدد التاسع والعشرون الصادر في يوليو 1974م

والجدير بالذكر أن سمو الشيخ حشر بن مكتوم آل مكتوم تولى إدارة الإعلام التابعة للبلدية منذ إنشائها وحتى عام 1973م، وقد ساعد إنشاء دائرة للإعلام تابعة للبلدية على تطوير وضع النشرة التي تحولت

إلى مجلة أسبوعية منتظمة الصدور كل يوم سبت، وكانت تطبع بدبي وتوزع (8,500) نسخة داخل الإمارات وخارجها.

وكانت «أخبار دبي» تضم كُتاباً مواطنين وعرباً جلهم من المدرسين والمحاسبين القانونيين والأطباء منهم، على سبيل الذكر لا الحصر: (عبدالغفار حسين، وياقوت السهوي، وعدنان سعد الدين، وعمر الديسي الذي تولى إدارة أخبار دبي)، وتهتم المجلة بالأخبار والأحداث العربية والعالمية، كما اهتمت بالموضوعات الجماهيرية وأثارت قضايا سياسية واجتماعية بجرأة واضحة، حتى إنها كانت تنتقد أنشطة البلدية أحياناً وتناقش حالة الطرق والخدمات في الإمارة، واستمرت حتى عام 1980م.

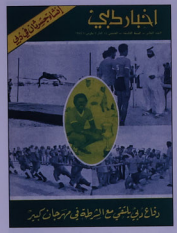

العدد العاشر الصادر في 14 مارس 1974م

النقلة النوعية لبلدية دبي

ابتداء من 1985م

تمكنت بلدية دبي على مدى الأربعة عقود الماضية أي منذ عام 1961م من اجتياز مراحل مهمة وكبيرة كما استطاعت مواجهة تحديات صعبة من أجل توفير الخدمات الأساسية لمدينة حديثة سريعة النمو، وقد تطورت البلدية منذ ذلك الحين حيث زادت المهام الملقاة على عاتقها مع التوسع في حجم المدينة وزيادة معدل التنمية الحضرية وتميزت فترة ما بين منتصف الثمانينيات ببداية النقلة النوعية لبلدية دبي في شتى مجالات العمل البلدي والمسؤوليات المناطة به، وكان هدفها في هذه الفترة هو التركيز على تنظيم العمل الإداري متزامناً مع تطوير الخدمات الأساسية لكي تصبح دبي مدينة نموذجية تساير العصر وتحقق متطلبات المجتمع، وشكل عام 1985م منعطفاً هاماً وبداية تغيير جذري في البلدية ولقد أخذت تلك التغيرات مسارين متوازيين وهما:

1 – تطوير المدينة وإعادة تخطيطها.

2 – إعادة تشكيل وتنظيم الهيكل التنظيمي للبلدية.

ولبدء مسيرة التطوير وتحقيق نوعية أفضل في مجال التنظيم والإدارة وضمان تنفيذها طلبت البلدية المساعدة الفنية والإدارية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي استجاب وأعد مشروعاً لدعم القدرات المؤسساتية للبلدية بهدف زيادة اعتمادها على نفسها، وكان هدف المشروع هو دراسة الوضع القائم وتطويره مع تعديل الهيكل التنظيمي للبلدية وتوصيف وظائف الإدارة والأقسام والشعب لتواكب التطور المنشود.

ومن أجل تحقيق الاعتماد على الذات ركز المشروع على التوظيف والتدريب الملائم لمجموعة من المواطنين الشباب وتصنيف الوظائف مع وضع أساليب عمل أفضل لتحسين الأداء وفعالية الكلفة.

وتكون هذا الفريق من مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجالات متعددة وعلى رأسهم الخبير الإداري الأقدم (كيداني المايو) في المجال الإداري (يوجد كشف بأسماء أعضاء الفريق في صفحة(60)، وقد كان التعديل المناسب للهيكل التنظيمي من المهمات الأولية التي حددتها البلدية بهدف التخطيط الصحيح لها وبالتنسيق والتعاون مع نفس الخبراء بدء بتجزئة النشاط أو الهدف المأمول تحقيقه إلى أقسام كبيرة تجزأت إلى وحدات صغيرة لكل منها خصائصها ومميزاتها من أجل الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل، والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للبلدية كان في عام 1986م عبارة عن مجموعة من الأقسام والشعب بلغت حوالي (35) قسماً وشعبة كما هو موضح في الشكل رقم (1)، وتطورت إلى مجموعة من الإدارات حتى وصلت إلى (20) إدارة عام 2002م، يتبعها (70) قسماً و(190) شعبة، أما فيما يخص عدد الموظفين فلقد بلغ عام 1985م حوالي (5,070) موظفاً ومستخدماً إلى أن وصل عام 2002م إلى حوالي (10,926) موظفاً.

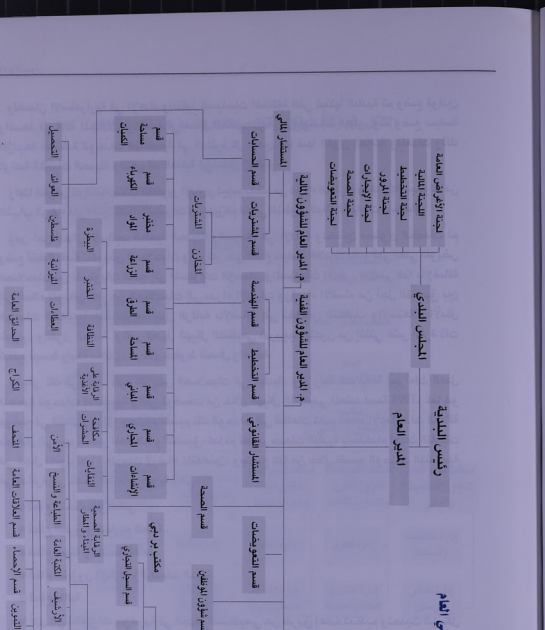

ولضمان الاستمرارية في الإعداد ولتنفيذ السياسات المختلفة التي تبنتها البلدية تم وضع قوانين واضحة في كافة المجالات، وخاصة في مجال التنظيم الإداري وأوصاف المهام، وتم وضع سياسة المراجعة المنتظمة للوحدات التنظيمية في الدائرة كل عامين بما فيها القوى العاملة والمعدات وذلك لمواكبة التقنيات الحديثة والتغيرات العالمية في مجال الإدارة.

ولهذا الغرض تم إنشاء مكتب التطوير الإداري ليضم بعضاً من هؤلاء الخبراء ومشاركة مجموعة من الشباب الرفداء المواطنين لكسب الخبرات وتجهيزهم لتولي التطوير الدائم للإدارات مستقبلاً.

ومن أجل إدخال الأساليب العلمية الحديثة والسريعة في الإدارة وتحسين مستوى الخدمات تم وضع أنظمة مقننة لتفويض الصلاحيات والتركيز على اتباع سياسة اللامركزية، والتي تعني تفويض الصلاحيات من المستويات العليا إلى المستويات الوسطى والمستويات الأدنى، فالأدنى هذا بالإضافة إلى إعطاء تفويض أكبر من الصلاحيات إلى مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام من أجل التنسيق بين الوحدات التنظيمية المختلفة وتسهيل الرقابة بالإضافة إلى تخفيض التكاليف والاستغلال الأمثل للموارد والقوى العاملة، وتقرر تعديل الهيكل التنظيمي تدريجياً ليتكون من إثنتي عشر إدارة ذات تنظيم مبسط وستة مكاتب دعم ذات خطوط اتصال واضحة.

وتجلى ذلك في إعداد دليل تفويض الصلاحيات في البلدية، وتم ربط ذلك بأدلة إجراءات العمل المعتمدة للوحدات التنظيمية والتي توضحت من خلال الهيكل التنظيمي المعتمد لسنة 1994م كما هو موضح في الشكل رقم (2) حيث تم تقسيم تلك الوحدات إلى قطاعات تضم معظم الأعمال ذات العلاقة مما أدى إلى سهولة سير المعاملات والتنسيق، كما تم تطوير خدمات البلدية باستخدام أحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا المعلومات لإرضاء المتعاملين، ويتضح هذا من خلال تقسيم الوحدات التنظيمية في الدائرة إلى خمسة قطاعات حيوية وهي:

- قطاع التخطيط والمباني.
- قطاع الطرق والمشاريع العامة .
- قطاع البيئة والصحة العامة.
- قطاع الشؤون الإدارية والخدمات العامة.
- قطاع المالية.

مما أدى إلى تغييرات جوهرية في الجهاز التنظيمي عن طريق إعادة تنظيم وتحديث الهيكل التنظيمي وأوصاف المهام تماشياً مع سياسة التحسين المستمر.

واستمر التقسيم الإداري في البلدية على هذا النحو كما هو واضح في الهيكل التنظيمي لعامي 1996م و 1997م مع إجراء تعديلات جزئيه في بعض القطاعات المذكورة كلما دعت الضرورة حتى عام 1998م، وبتوسع نطاق العمل في عدد من الوحدات التنظيمية ولتسهيل الإجراءات ولامركزية الخدمات والتوسع بها فقد تم استحداث قطاع الخدمات الفنية ليحوي كل من إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة النقليات وإدارة مختبر دبي المركزي، لتتبع مساعد المدير العام للخدمات الفنية كما هو موضح في الشكل رقم (2) ورقم (3) ورقم (7) والذي يظهر التحسين المستمر لنيل رضا المتعاملين ومواكبة التكنولوجيا المستجدة والأفكار والرؤى الطموحة إلى ما هو أفضل للدائرة والجمهور.

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي العام لبلدية دبي لعام 1994م

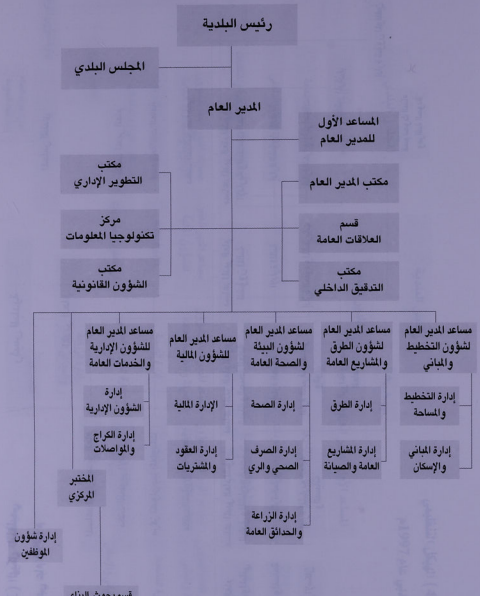

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي
العام لبلدية دبي عام 1996م

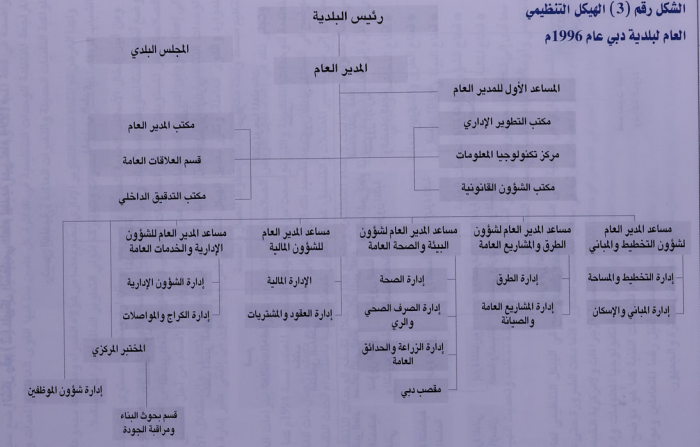

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي
العام لبلدية دبي عام 1997م

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي العام لبلدية دبي عام 1998م

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي العام لبلدية دبي عام 1999م

الشكل رقم (7) الهيكل التنظيمي العام لبلدية دبي عام 2000م

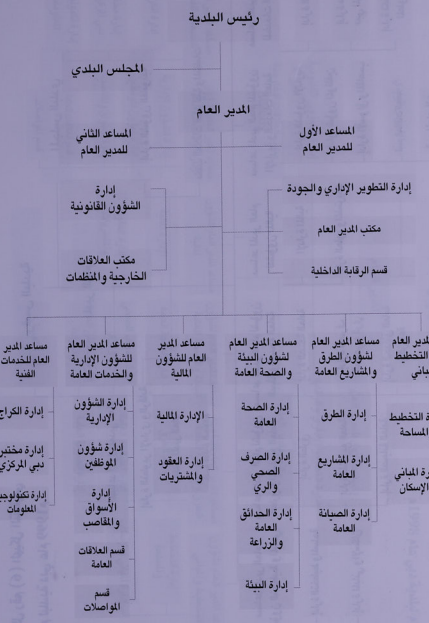

آخر هيكل إداري
معتمد للبلدية
لعام 2002م

الجدول أدناه يبين أعداد الوحدات التنظيمية حسب الهيكل المعتمد لعام 2002م.

م	الوصف	العدد
1	مساعدي المدير العام	8
2	الإدارات	20
3	الأقسام	70
4	المراكز	3
5	المكاتب	22
6	الشعب	190
7	الوحدات التنظيمية التابعة للمدير	12

أما فيما يتعلق بتطوير المدينة وتحديثها تمت الاستعانة بمجموعة من الخبراء والفنيين من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالإضافة إلى تعيين مكاتب استشارية في شتى المجالات لتقديم الخبرات اللازمة والاستشارات الفنية ولمساعدة البلدية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي حددتها ابتداء من عام 1985م ولمدة (20) سنة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مجال التخطيط واستعمالات الأراضي وتحديث البنية الأساسية للإمارة مع إعادة النظر في الخطة كل خمس سنوات وأحياناً أقل عند الضرورة، وتم وضع معايير وإجراءات رقابية لضبط الجودة في الأداء من أجل تحقيق الإنجازات بأقل التكاليف.

واشتملت الخطة كذلك على تطوير خدمات الصحة العامة والصرف الصحي وحماية البيئة وتطوير الفحوصات المختبرية كما تضمنت تطوير الخدمات البلدية في مجال المواصلات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ومن هنا بدأت فعلياً النقلة النوعية في بلدية دبي في مختلف المجالات وشملت عجلة التطور للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والبيئية المتكاملة، كما شملت جوانب الحياة العصرية مثل شبكات الطرق والجسور والأنفاق الحديثة والحدائق العامة والمراكز الثقافية والرياضية والترفيهية.

ومع إصدار قوانين وأنظمة ذات مواصفات عالية الجودة ارتفع مستوى المباني الحديثة والفنادق والمراكز التجارية المتميزة بفضل التشريعات التي سنتها حكومة دبي، وبفضل الرقابة التي توليها البلدية أصبحت دبي مدينة نموذجية للحياة والعمل معاً وتبوأت مكانة عالمية في شتى المجالات.

وصف رسالة البلدية، ومهامها واختصاصاتها الرئيسية

لم يكن للبلدية وإدارتها هيكل تنظيمي واضح، كذلك لم يكن لها أوصاف مهام وواجبات مكتوبة للأقسام والعاملين فيها قبل عام 1988م.

وابتداء من عام 1988م تم إصدار وصف المهام للإدارات والأقسام التابعة لها وكذلك الأوصاف الوظيفية لمختلف الوظائف، كما تم إعداد أدلة إجراءات عمل ابتداءً من عام 1991م.

تتمثل رسالة البلدية في ترجمة رؤية واستراتيجيات إمارة دبي إلى واقع ملموس وذلك من خلال تخطيط وبناء وصيانة وتطوير البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة وتقديم أفضل الخدمات البلدية للمجتمع المحلي، وذلك بتطبيق ممارسات واستخدام الوسائل الإدارية والمالية والفنية المثلى:

أهم المهام والاختصاصات الرئيسية لبلدية دبي

تتمثل أهم اختصاصات ومهام البلدية فيما يلي:

1- اقتراح وتنفيذ السياسات والتشريعات والقوانين والأنظمة والإجراءات المناسبة في كل ما يتعلق بجوانب العمل البلدي في الإمارة.

2- التخطيط العمراني الشامل والتفصيلي للإمارة وتحديد استعمالات الأراضي وتنظيم أعمال البناء والرقابة والإشراف عليها والمساعدة في مجال الإسكان الحكومي.

3- إقامة البنية التحتية والمرافق العامة والمنشآت كتنفيذ شبكات الصرف الصحي وشبكات الري وتصريف مياه الأمطار ومحطات المعالجة وإدارتها والإشراف عليها وصيانتها.

4- تنظيم وإدارة شؤون الطرق العامة في الإمارة كشق الطرق ورصفها وبناء الجسور والأنفاق والمواقف العامة والإشراف عليها وصيانتها، وكذلك توفير تقنيات ونظم المرور الحديثة لتسهيل استخدامها والتحكم بها.

5- تحقيق مستوى عال من الصحة والسلامة العامة والمهنية، وحماية البيئة بمختلف عناصرها وذلك حسب المعايير والمواصفات المحلية والعالمية.

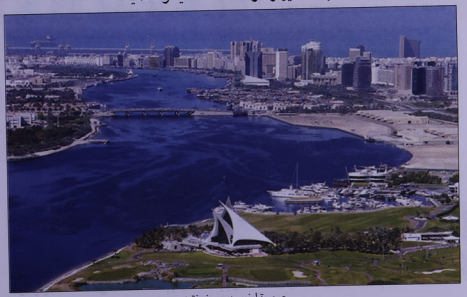

صورة لخور دبي بضفتيه

6- إقامة الأسواق والمقاصب والعمل على تطويرها ومراقبتها والإشراف عليها لتأمين احتياجات الإمارة منها.

7- إقامة الحدائق العامة والمتنزهات وزيادة الرقعة الخضراء وزراعة الشوارع والمحافظة والإشراف والرقابة على الشواطىء العامة المفتوحة في الإمارة.

8- تقديم الدعم للحركة الثقافية والاجتماعية في الإمارة من خلال إقامة المكتبات العامة والإشراف عليها وتخصيص الأندية الاجتماعية والرقابة عليها وإقامة المراكز والمنتديات والفعاليات والأنشطة الثقافية المختلفة.

9- الرقابة على تطبيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالإنشاءات ومواد البناء والمواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها والعمل على تطويرها وتحديثها وذلك بتوفير المختبرات وإجراء الفحوص والدراسات والأبحاث اللازمة وتقديم خدمات منح شهادات المطابقة والاعتماد.

10- الحفاظ على التراث العمراني من خلال ترميم وصيانة المباني التاريخية والمناطق الأثرية وإنشاء المتاحف.

11- تنفيذ المساحات التخطيطية والتعدادات الإحصائية الشاملة واستطلاعات الرأي الداخلية والخارجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الإمارة، وإصدار الكتب والنشرات الخاصة بها.

12- إعداد نظام شامل متكامل لنظم المعلومات الجغرافية يساهم في تخطيط وتنفيذ المشاريع والخدمات المختلفة ذات الأولوية للإمارة.

13- تطوير ودعم العلاقات الداخلية والخارجية للبلدية على الصعيد المحلي والدولي من خلال القيام بدور فاعل في المنظمات والهيئات العربية والدولية والمشاركة في المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة بفعاليات البلدية وتشجيع وتطبيق أفضل الممارسات المستدامة للتطوير الحضري وتحسين ظروف المعيشة على كافة المستويات.

14- توفير خدمة المواصلات العامة للجمهور في الإمارة، وإنشاء محطات التجمع والانطلاق والتوقف لمركبات المواصلات العامة.

15- تنظيم وضع الإعلانات على الطرق في الإمارة والرقابة عليها.

16- مكافحة التسول والباعة المتجولين في الإمارة.

17- الإشراف والرقابة على بعض الأنشطة المهنية في الإمارة وتحديد متطلبات وشروط مزاولتها.

18- المشاركة في توفير فرص الاستثمار للقطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة في التنمية.

19- المشاركة في تشجيع السياحة وتنميتها والترويج لها في الإمارة.

أوصاف مهام الوحدات التنظيمية ببلدية دبي حتى عام 2002م

م	الإدارة / القسم	إدارة	قسم	شعبة	مكتب	وحدة	مركز	مساعدي المدير العام
1	إدارة التطوير الإداري والجودة	1	3	6	1	–	–	–
2	إدارة الشؤون القانونية	1	3	–	1	–	–	–
3	إدارة التخطيط والمساحة	1	4	11	–	–	–	–
4	إدارة المباني والإسكان	1	3	10	1	1	–	–
5	إدارة المشاريع العامة	1	3	8	–	–	–	–
6	إدارة الطرق	1	5	12	1	–	–	–
7	إدارة الصيانة العامة	1	2	6	1	1	–	–
8	إدارة الصحة العامة	1	4	11	–	–	–	–
9	إدارة البيئة	1	3	9	–	2	–	–
10	إدارة الصرف الصحي والري	1	3	11	1	1	–	–
11	إدارة الحدائق العامة والزراعة	1	4	12	1	1	–	–
12	إدارة العقود والمشتريات	1	3	5	–	3	–	–
13	الإدارة المالية	1	5	8	–	–	–	–
14	إدارة الشؤون الإدارية	1	4	13	–	–	–	–
15	إدارة شؤون الموظفين	1	4	10	1	–	–	–
16	إدارة الأسواق والمقاصف	1	3	7	–	–	–	–
17	إدارة المواصلات العامة	1	2	6	1	–	–	–
18	إدارة مختبر دبي المركزي	1	4	12	2	–	–	–
19	إدارة النظافة	1	2	8	–	1	–	–
20	إدارة تقنية المعلومات	1	4	12	1	–	–	–
21	مركز نظم المعلومات الجغرافية	–	–	3	–	–	1	–
22	مركز الإحصاء	–	–	3	–	–	1	–
23	قسم الرقابة الداخلية	–	1	2	1	–	–	–
24	قسم العلاقات العامة	–	1	3	2	–	–	–
25	المساعد الأول للمدير العام	–	–	–	–	–	–	1
26	المساعد الثاني للمدير العام	–	–	–	–	–	–	1
27	مساعدي المدير العام لشؤون التخطيط والمباني، لشؤون الطرق والمشاريع العامة، لشؤون البيئة والصحة العامة، للشؤون المالية، للشؤون الإدارية والخدمات العامة، للخدمات الفنية	–	–	–	–	–	–	6
28	مكتب المدير العام	–	–	1	–	–	–	–
29	مكتب التنسيق والتطوير التابع للمساعد الثاني للمدير العام	–	–	1	–	–	–	–
30	مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات	–	–	1	–	–	–	–
31	مكتب التوعية البيئية والصحة التابع لمساعد المدير العام لشؤون البيئة والصحة العامة	–	–	1	–	–	–	–
32	مركز تنسيق الخدمات التابع لمساعد المدير العام لشؤون الطرق والمشاريع العامة	–	–	2	–	–	1	–
33	مكاتب المتابعة والتطوير التابعة لمساعدي المدير العام	–	–	6	–	–	–	–
	الإجمالي	**20**	**70**	**190**	**22**	**12**	**3**	**8**

عدد الأوصاف الوظيفية في إدارات البلدية حتى عام 2002م
عدد الاوصاف
0
10
20
30
40
50
60
70
الطرق 65
التخطيط والمساحة 57
الصحة العامة 55
وظائف عامة 52
المكتب المركزي 52
شؤون الموظفين 47
الشؤون الإدارية 44
المواصلات العامة 42
البيئة 42
النقليات 41
المشاريع العامة 39
الأسواق والمقاصب 39
الحدائق العامة والزراعة 38
العقود والمشتريات 37
المباني والإسكان 33
الشؤون المالية 33
الصيانة العامة 32
الصرف الصحي 27
تكنولوجيا المعلومات 26
العلاقات العامة 18
التطوير الإداري والجودة 9
الرقابة الداخلية 7
الشؤون القانونية 6

الأوصاف الوظيفية وأعدادها ببلدية دبي حتى عام 2002م
عدد الاوصاف
0
20
40
60
80
100
120
140
أخصائي 11
أمين مخزن 7
إداري 38
إعلامي 4
دهان 3
رئيس شعبة 138
رئيس قسم 54
رئيس مركز 5
رئيس مكتب 6
رئيس وحدة 2
رسام 9
ضابط إداري 53
عامل 29
فني 50
كهربائي 10
م. مدير إدارة 4
م. مدير إدارة ورئيس قسم 3
مبرمج 3
محاسب 8
محصل 2
محلل 20
مخطط 10
مدخل بيانات 2

أدلة إجراءات العمل ببلدية دبي
من عام 1991م حتى عام 2002م حسب الأعوام و الإدارات

اسم الدليل	الإدارة	رقم القرار	تاريخ الاصدار
دليل معاينة اللحوم المعدة للاستهلاك الأدمي في إمارة دبي	إدارة الصحة العامة	91/20	1991/01/12
دليل مواقف السيارات المستعملة للهيئات و المؤسسات وإجراءات الرسوم المقررة عنها والرقابة عليها	الإدارة المالية	91/171	1991/06/08
دليل إجراءات العمل بقسم المشتريات بإدارة العقود والمشتريات بالبلدية	إدارة العقود و المشتريات	91/173	1991/06/10
دليل إجراءات العمل بقسم التموين بإدارة العقود والمشتريات بالبلدية	إدارة العقود و المشتريات	91/189	1991/06/29
دليل استغلال الساحات الخارجية لمحلات المطاعم والكافتيريات والمقاهي وتحديد أشغال المواقع للسيارات والعربات المتحركة والأجيزة والآلات	إدارة الطرق	91/199	1991/07/03
دليل تصنيع وإعداد وطبخ وتخزين وتعبئة ونقل وبيع الأغذية المخصصة للاستهلاك الأدمي في إمارة دبي	إدارة الصحة العامة	92 / 20	1992/02/03
دليل التفتيش على لحوم الدواجن	إدارة الصحة العامة	92 / 55	1992/03/30
دليل إجراءات العمل بقسم جباية الإيرادات بالإدارة المالية بالبلدية	الإدارة المالية	92 / 196	1992/09/23
دليل إجراءات العمل بقسم الترخيص بإدارة الترخيص بالبلدية	إدارة الترخيص	92 / 202	1992/09/29
دليل إجراءات تحصيل المقبوضات النقدية لدى قسم المكتبات العامة بالبلدية	الإدارة المالية	92 / 223	1992/10/12
دليل إجراءات العمل بقسم الخزينة	إدارة الشؤون الإدارية	93 / 327	1993/05/03
دليل السلامة الخاص ببلدية دبي	إدارة الصحة العامة	93/ 330	1993/07/28
دليل إجراءات خدمات الاتصالات ببلدية دبي	إدارة الشؤون الإدارية	93 / 511	1993/10/17
دليل إجراءات تأجير أملاك بلدية دبي	إدارة الشؤون الإدارية	93 / 542	1993/11/17
دليل الاستقدام المباشر لاستشاريين خارجيين لأغراض تطوير أساليب وأنظمة العمل	إدارة التطوير الإداري والجودة	93 / 278	1993/12/09
دليل نظام المساحات والأثاث المكتبي لموظفي بلدية دبي	إدارة الشؤون الإدارية	94 / 55	1994/02/24
دليل إجراءات جرد الأصول الثابتة وتشكيل لجنة الجرد بالدائرة	إدارة العقود و المشتريات	94/ 149	1994/06/13
دليل إجراءات تقييم أداء الموظفين	إدارة شؤون الموظفين	95 / 8	1995/01/07
دليل إجراءات استلام وتوريد التحصيلات النقدية لقسم المواصلات	إدارة الكراج والمواصلات	96 / 72	1996/02/10
دليل إجراءات قسم المخازن بإدارة العقود والمشتريات	إدارة العقود والمشتريات	96 / 311	1996/05/20
دليل إجراءات التأمين	إدارة العقود والمشتريات	96 / 818	1996/10/21
دليل إجراءات العمل بمكتب التطوير الإداري	إدارة التطوير الإداري والجودة	96 / 819	1996/10/21
دليل إجراءات العمل بقسم المكتبات العامة بإدارة الشؤون الإدارية	إدارة الشؤون الإدارية	96 / 830	1996/10/24

.. تابع أدلة إجراءات العمل ببلدية دبي

اسم الدليل	الإدارة	رقم القرار	تاريخ الاصدار
دليل عمل مكتب التدقيق الداخلي بالدائرة	مكتب التدقيق الداخلي	97 / 133	1997/02/03
دليل إجراءات عمل التعويض عن الأراضي والمباني المتأثرة بمشاريع التخطيط	إدارة التخطيط والمساحة	97 / 910	1997/07/02
دليل حساب التكاليف في بلدية دبي	إدارة التطوير الإداري والجودة	99 / 119	1999/06/02
أدلة صادرة عن إدارة التخطيط والمساحة في الدائرة (دليل أعداد دراسات التأثيرات المرورية، دليل المراجع، دليل معدل الرحلات المتولدة ومعدلات المواقف)	إدارة التخطيط والمساحة	2000 / 36	2000/03/01
دليل مقاييس الأداء في بلدية دبي	إدارة التطوير الإداري والجودة	2000 / 150	2000/06/28
أدلة إجراءات العمل بإدارة المشاريع العامة	إدارة المشاريع العامة	2000 / 238	2000/09/18
دليل إجراءات العمل بقسم المواصلات في الدائرة	إدارة المواصلات العامة	2000 / 289	2000/11/21
دليل إجراءات العمل بإدارة النقليات	إدارة النقليات	2001 / 60	2001/03/24
ملحق دليل إجراءات العمل بإدارة المواصلات العامة	إدارة المواصلات العامة	2001 / 288	2001/09/22
دليل إجراءات العمل بإدارة الأسواق والمقاصب	إدارة الأسواق والمقاصب	2002 / 341	2002/12/29
دليل إجراءات العمل بإدارة العقود والمشتريات	إدارة العقود والمشتريات	2002 / 305	2002/10/28
دليل أعمال الحفريات ضمن حرم الطريق وتحديد ثمن بيعه	إدارة الطرق	2002 / 292	2002/10/20
دليل إجراءات العمل بقسم تطوير الموارد البشرية	إدارة شؤون الموظفين	2002 / 274	2002/09/24
دليل إجراءات العمل بقسم المكتبات العامة	إدارة الشؤون الإدارية	2002 / 199	2002/07/20
دليل إجراءات العمل بإدارة البيئة	إدارة البيئة	2002 / 130	2002/06/09

تطور أدلة إجراءات العمل المعتمدة في بلدية دبي حتى عام 2002م

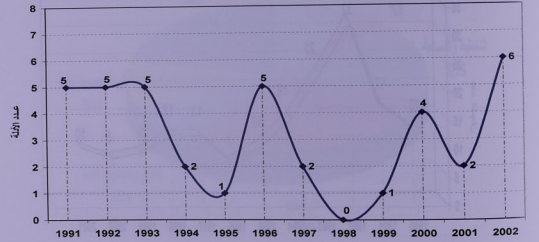

المعلومات الاحصائية

تم تشكيل مجموعة من اللجان الدائمة والمؤقتة لتسيير الأمور الإدارية والفنية وتوفير الدعم والتنسيق فيما بين مختلف الإدارات ومن أهمها اللجنة الفنية.
كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

عدد اللجان العاملة حسب القطاع

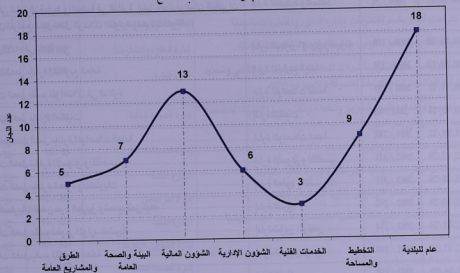

عدد اللجان المشكلة في البلدية منذ عام 1990م حتى عام 2001م

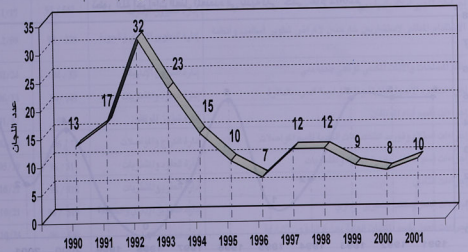

نسبة اللجان العاملة في البلدية

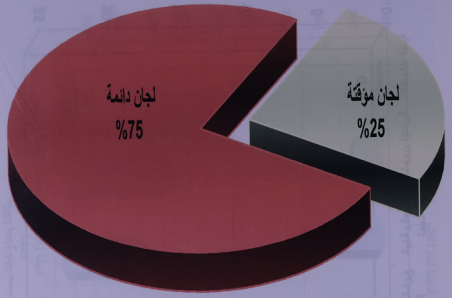

نسبة اللجان العاملة حسب القطاع

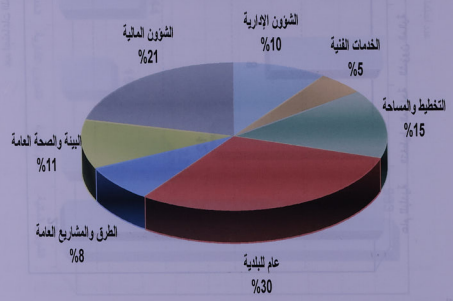

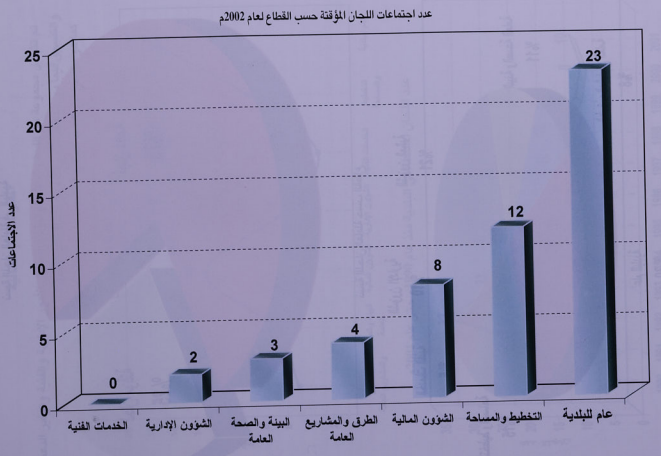
عدد اجتماعات اللجان المؤقتة حسب القطاع لعام 2002م
عدد الاجتماعات
25
20
15
10
5
0
0
2
3
4
8
12
23
الخدمات الفنية
الشؤون الإدارية
البيئة والصحة العامة
الطرق والمشاريع العامة
الشؤون المالية
التخطيط والمساحة
عام للبلدية

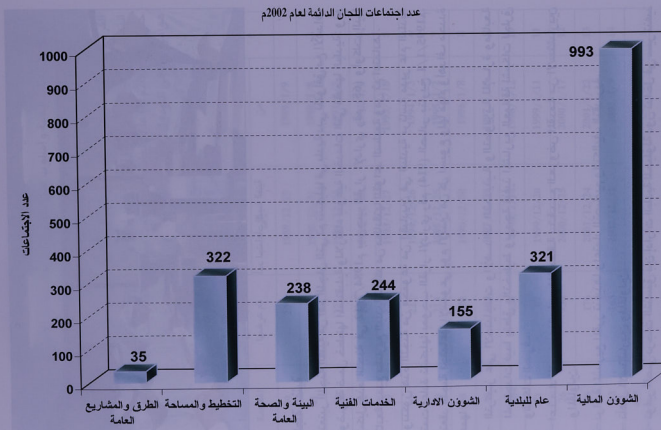
عدد اجتماعات اللجان الدائمة لعام 2002م
عدد الاجتماعات
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
35
322
238
244
155
321
993
الطرق والمشاريع العامة
التخطيط والمساحة
البيئة والصحة العامة
الخدمات الفنية
الشؤون الادارية
عام للبلدية
الشؤون المالية

أحد اجتماعات اللجنة الفنية

اللجنة الفنية

تعتبر اللجنة الفنية من أهم اللجان التي تم تشكيلها في بلدية دبي لتتوافق مع الأهداف الموضوعة ضمن خططها المستقبلية وللارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها البلدية. وتم تشكيل هذه اللجنة في 1984/7/12م بموجب القرار الإداري رقم (65) وأوكلت إليها متابعة جميع مشاريع البلدية للتأكد من مطابقتها للقواعد السليمة ومن ثم اعتمادها.

وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من القياديين في البلدية برئاسة مدير عام البلدية وتمت إعادة تشكيلها بموجب القرار الإداري رقم (914) الصادر بتاريخ 1995/1/1م، وتعقد اللجنة اجتماعها الإسبوعي يوم الإثنين من كل اسبوع ولها مهام وأهداف محددة أهمها:

1- التركيز على الاحتياجات والأهداف التحديثية والتطويرية للإمارة ومتابعة المستجدات فيما يتعلق بالتخطيط وبرمجة تنفيذ المشاريع العملاقة لشبكات الطرق وشبكات الصرف.

2- اعتماد الأسس والمعايير المتعلقة بتقييم العروض المقدمة من الاستشاريين والمقاولين.

3- دراسة المشاريع المقرر تنفيذها واعتماد التصاميم والتكاليف التقديرية.

4- تأهيل الاستشاريين والمقاولين.

5- توفير أقصى درجات التنسيق بين إدارات البلدية للحيلولة دون تداخل في سير تنفيذ المشاريع المزمع القيام بها.

منهجية أعمال اللجنة الفنية

تطبق اللجنة منهجية وأسلوب عمل متوازن في اجتماعاتها الأسبوعية ترقى بمستوى المواضيع التي يجب مناقشتها عن مختلف الإدارات وعلى رأسها المشاريع الهامة.

وخلال الاجتماعات عندما تظهر اختلافات في وجهات النظر يعطي رئيس اللجنة الفرصة الكاملة للأعضاء لإبداء آرائهم حيث يلجأ في بعض الأحيان لاتخاذ القرار النهائي بأغلبية الأصوات. ولقد بلغ عدد اجتماعات اللجنة منذ تشكيلها (475) اجتماعاً حتى عام 2002م أما عدد المواضيع التي تمت مناقشتها فقد بلغت (2,481) موضوعاً كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين عدد المواضيع التي نوقشت والمحاضر التي تم إعدادها
في الفترة من 1989/1/9م إلى 2002/12/31م

م	الفترة		عدد المواضيع التي تم عرضها	عدد المحاضر المعتمدة
	من	إلى		
1	1989/1/9	1989/12/25	209	39
2	1990/1/8	1990/12/31	186	41
3	1991/1/7	1991/12/23	221	38
4	1992/1/6	1992/12/28	167	32
5	1993/1/18	1993/12/27	222	39
6	1994/1/3	1994/12/26	222	41
7	1995/1/2	1995/12/25	213	40
8	1996/1/8	1996/12/30	170	38
9	1997/1/13	1997/12/29	181	35
10	1998/1/12	1998/2/14	126	26
11	1999/1/11	1999/12/20	87	21
12	2000/1/17	2000/12/25	138	26
13	2001/1/22	2001/12/24	176	26
14	2002/1/9	2002/12/31	163	33
إجمالي			2,481	475

ملحوظة : نظراً لعدم وجود أرشيف للموضوعات والمحاضر قبل عام 1989م لذا نعتذر لعدم إدراجها في الجدول المذكور أعلاه.

وفيما يلي كشف يتضمن أسماء خبراء و استشاريين تطوير أساليب العمل الذين تم التعاقد معهم مباشرة أو عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

م	الاسم	المهمة
1	د. ستيفن ماجتيني	استشاري المناقصات والعقود
2	د. غسان غصوب	استشاري نظم المعلومات
3	د. انطوني راسل	استشاري بحوث البناء ومراقبة الجودة
4	د. بيتر مارتن	استشاري المختبر المركزي - الفاو
5	د. جون ودسون	خبير المختبرات
6	د. مصطفى كمال عيسى	خبير إحصائي
7	د. شمشير تاج	اختصاصي شؤون أفراد
8	د. ديفيد ماكوينى	أخصائي الصحة العامة
9	د. جون وورد	خبير البيئة
10	السيد أحمد نصيرات	مساعد الخبير الإداري لشؤون الموظفين
11	جو تفريد كونجني	استشاري تطوير أعمال المساحة
12	الدكتور بهجت صندوقة	خبير الشؤون المالية والترخيص التجاري
13	الدكتور سميح البنا	خبير تقنية المعلومات
14	الدكتور ماهر ستيتو	خبير تخطيط المدن
15	الدكتور فاروق خليفة	استشاري الطرق
16	الدكتور مصطفى قرنفلة	خبير الزراعة التجميلية
17	الدكتور نائل بني	خبير دولي في استشارة العقود
18	الدكتور محمود أحمد أتيم	استشاري في التوثيق والمعلومات

دبي
من قرية صغيرة
إلى مدينة عالمية

لم يكن أحد يتوقع وصول مدينة دبي إلى ما هي عليه الآن، عندما تبنّى المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في بداية الستينات استراتيجيات اقتصادية وخطط طموحة ذات توجهات مستقبلية بدأت بتأسيس مجموعة من المؤسسات التنموية بأسلوب حديث لتلبية احتياجات المواطن وتحسين ظروفه المعيشية مثل: تشكيل المجلس البلدي وإعادة هيكلة إدارة البلدية مروراً بإنشاء دائرة تحت اسم (دائرة الطابو) لتسجيل الأراضي والأملاك، ومن ثم إنشاء غرفة تجارة وصناعة دبي.

وقد كان أكثر المتفائلين آنذاك يظن أن مدينة دبي سوف تكون في مقدمة مدن الإمارات السبع ليس إلا، إذ لم يتجاوز عدد سكانها آنذاك الأربعين ألف نسمة، أما الآن وبعد مرور أربعين سنة، فقد أصبح عدد سكانها يتجاوز المليون نسمة، ويصل في النهار إلى أكثر من مليون ومئتي ألف نسمة، حسب تقديرات مركز الإحصاء ببلدية دبي، والجدول رقم واحد يبين تقديرات سكان إمارة دبي حتى عام 2000م.

ومما لا شك فيه أن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة تحت علم واحد ودستور واحد وقيادة واحدة كان له الأثر الأكبر فيما وصلنا إليه من تطور وازدهار، فميلاد دولة الإمارات كان بشرى خير ونقلة حضارية للمواطنين في الإمارات.

هكذا أصبحت دبي واحدة من أحدث المدن في العالم، وأكثرها تطوراً ورقياً، وأسرعها نمواً، كما أنها تأتي في مقدمة المدن العالمية من حيث الخدمات بمطاراتها الدولي المتميز، وموانئها المتطورة التي توفر مزايا اقتصادية وتجارية وخدمية على أرقى المستويات، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية شاملة البيئة النظيفة والفنادق والمراكز التجارية المتطورة، وكذلك النوادي المتخصصة في لعبة الجولف، اشهرها نادي الإمارات ونادي الخور للجولف، ومضمار عالمي لسباقات الخيول لا مثيل لهم في المنطقة.

هذا وتحتضن دبي سنويا جولات بطولة العالم للمحترفين في لعبة الجولف وسباقات عالمية للخيول.

كذلك البنية التحتية ذات المستوى المتكامل بدأ من الاهتمام بالحدائق وتوسيع الرقعة الخضراء وتشييد طرق عصرية آمنة، حيث بلغت أطوال الطرق حتى عام 2002م حوالي 7,358 كم طولي في المنطقة الحضرية المنماة والتي تبلغ مساحتها (220) كم مربع أي بنسبة 5.3٪ من مساحة دبي الإجمالية. والجدول رقم (2) يبين أطوال شبكة الطرق.

أما المساحات الخضراء المنتشرة في أنحاء المدينة فلقد بلغت حوالي 19,510,000 متر مربع حيث يصل نصيب الفرد من السكان حوالي (22) متر مربع. والجدول رقم (3) يبين مساحة الرقعة الخضراء.

أما البنية السياحية والاستثمارية فإنها تتميز بالشمولية من حيث الجودة والتسهيلات، مما جعل دبي تتبوأ مركزاً متقدماً في استقطاب الاستثمارات وفي حركة دائمة في جميع المجالات كالمعارض العالمية والمؤتمرات.

وأهمها كان مع بداية عام 1994م، حيث انعقد أول مؤتمر لمنظمة المدن العربية وشارك فيه أكثر من (384) مدينة، ثم توالت بعد ذلك المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية وعلى رأسها مؤتمر دبي الدولي عام 1995، الذي انعقد استعداداً لمؤتمر المستوطنات البشرية في اسطنبول، وتم فيه إعلان ميثاق دبي، كما تم الإعلان عن جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وتحت إشراف الأمم المتحدة، ولقد شاركت دبي في مؤتمر المستوطنات البشرية في اسطنبول بتركيا عام 1996م، وتم خلاله توزيع جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات لأول مرة، وقدمها لممثلي المدن الفائزة سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك الدكتور بطرس غالي، بحضور ممثلي الدول والمدن في العالم.

هكذا جاء تثبيت مكانة دبي وتأكدت شهرتها وأصبحت في مصاف المدن العالمية، وتم اختيارها لعضوية اكثر من منظمة دولية، وعلى رأسها الهيئة الاستشارية العليا لسكرتير عام الأمم المتحدة المكونة من (19) مدينة ومؤسسة عالمية، وهي أعلى السلطات في مجال المستوطنات البشرية. كما تم اختيارها ضمن الهيئة الاستشارية لمنظمة المدن العربية، وهذا الاختيار لم يأت من فراغ وإنما نتيجة التطور الذي شهدته هذه المدينة لمواكبة المدن العالمية حيث حصلت على عدة جوائز عربية وعالمية على رأسها جائزة «الريادة» من المجلس العالمي لرعاية المجتمعات، والتي تشرف عليها الأمم المتحدة عام 1999م، وكذلك جائزة «كان» العالمية للمياه من منظمة البحر الأبيض المتوسط للمياه في مدينة كان، ويرجع سبب اختيارها الأخير إلى الاستفادة من المياه المعالجة من الصرف الصحي لتوسعة الرقعة الخضراء في المدينة في ظل ندرة المياه والظروف المناخية الصعبة في المنطقة، إذ وصل مجموع المياه المعالجة إلى حوالي (50) مليون جالون في اليوم.

منظر جوي لمدينة دبي

سمو الشيخ حمدان يترأس إحدى إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين (عام 2003م)

أما المشاريع العملاقة التي تبنتها حكومة دبي، فإنها جعلت من المدينة حديث العالم، بدءً من طيران الإمارات الشركة الوطنية الرائدة التي انطلقت في أكتوبر عام 1985م والتي جعلت من دبي همزة وصل ومركزاً للتجارة العالمية بين مدن العالم ووصولا إلى الإعلان عن أول مهرجان للتسوق عام 1996م والذي استقطب آلاف السواح من مختلف أنحاء العالم وأصبح يتكرر بنجاح مرتين في السنة، الشيء الذي فتح أبواب المنافسة في دول المنطقة، ثم المشاريع الحيوية الأخرى مثل مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام والتي سعت إليها مجموعة من الشركات العالمية لفتح أسواقها والإنطلاق منها إلى الشرق الأوسط ودول أفريقيا وأسيا، وأخيراً تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية في جميع دوائر حكومة دبي لتسهيل الإجراءات استعدادا لمسايرة القرن الجديد والدخول في عصر العولمة.

أما اختيارها لانعقاد اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين عام 2003م والذي يعد من أكبر المؤتمرات العالمية وأكثرها حضوراً، إذ يتوقع أن يصل عدد الوفود والزوار إليه إلى ما بين (15) الف و(20) الف شخص، وجاء ذلك بعد منافسة شديدة مع مدن كبرى لاستضافة هذا الحدث الذي ما جاء إلاّ ليؤكد أهمية ومكانة دبي.

هذه هي مدينة دبي نشيطة دائمة الحركة لا تنام، اختصرت مسافات طويلة في فترة وجيزة وهي بشهادة الجميع، أصبحت مدينة نموذجية بعد أن كانت قرية صغيرة ورفعت شعار التميز في جميع المجالات لتعكس الوجه المشرق لدولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (1) تقديرات سكان إمارة دبي

السنوات	عدد السكان	ملاحظات	المصـــدر
1959	38,000	تقديري	وزارة التخطيط
1968	59,092	تعداد فعلي 1968م	نفذ تعداد 1968م بواسطة مجلس تطوير الإمارات المتصالحة
1970	70,000	تقديري	وزارة التخطيط
1975	183,187	تعداد فعلي	وزارة التخطيط
1978	229,400	تقديري	وزارة التخطيط
1980	276,301	تعداد فعلي	وزارة التخطيط
1983	287,353	تقديري	وزارة التخطيط
1984	298,847	تقديري	وزارة التخطيط
1985	370,788	تعداد فعلي	وزارة التخطيط
1986	393,368	تقديري	وزارة التخطيط
1987	417,356	تقديري	وزارة التخطيط
1988	442,845	تقديري	وزارة التخطيط
1989	469,931	تقديري	وزارة التخطيط
1990	498,417	تقديري	وزارة التخطيط
1991	529,303	تقديري	وزارة التخطيط
1992	596,365	تقديري	وزارة التخطيط
1993	610,926	تعداد فعلي	بلدية دبي/ مركز الإحصاء
1994	649,865	تقديري	وزارة التخطيط
1995	689,420	تعداد فعلي	وزارة التخطيط
1996	695,000	تقديري	وزارة التخطيط
1997	757,000	تقديري	وزارة التخطيط
1998	805,000	تقديري	وزارة التخطيط
1999	858,000	تقديري	وزارة التخطيط
2000	862,387	تعداد فعلي	بلدية دبي/مركز الإحصاء
2001	910,336	تقديري	بلدية دبي/مركز الإحصاء
2002	960,950	تقديري	بلدية دبي/مركز الإحصاء

جدول رقم (2) أطوال شبكة الطرق في إمارة دبي (مسرب - كم)

تطور شبكة الطرق من عام 1980م - 2002م (حسب ما هو متوفر لتاريخه)

السنة	الأطوال المنفذة (مسرب كم طولي)	الأطوال (مسرب/ كم طولي)
1980	-	1,085
1981	152	1,237
1982	62	1,299
1983	298	1,597
1984	62	1,659
1985	150	1,809
1986	368	2,177
1987	393	2,570
1988	397	2,967
1989	94	3,061
1990	91	3,152
1991	291	3,443
1992	110	3,553
1993	240	3,793
1994	273	4,066
1995	169	4,235
1996	375	4,610
1997	218	4,828
1998	437	5,265
1999	155	5,420
2000	942	6,362
2001	548	6,910
2002	448	7,358

1. إجمالي المساحة المنماة عام 2002 = 220 كلم مربع

جدول رقم (3) تطور إجمالي المساحات الخضراء بالمتر المربع ونسبة الزيادة السنوية من عام 1985م - 2002م

السنة	إجمالي المساحة في نهاية العام بالمتر المربع	الإضافات السنوية بالمتر المربع	نسبة الزيادة السنوية	نسبة إجمالي المساحة المزروعة إلى المساحة الحضرية
1985	7,636,919	63,550	٪0.8	٪1.20
1986	8,000,147	363,228	٪4.8	٪1.30
1987	8,093,232	93,085	٪1.2	٪1.34
1988	8,333,696	240,464	٪3	٪1.38
1989	8,607,529	273,833	٪3.3	٪1.42
1990	8,653,843	46,314	٪.5	٪1.43
1991	8,695,587	41,744	٪.5	٪1.44
1992	12,822,070	4,126,483	٪47.5	٪2.12
1993	13,381,821	559,751	٪4.4	٪2.2
1994	15,734,253	2,352,432	٪17.6	٪2.6
1995	15,888,077	153,824	٪1	٪2.63
1996	16,130,246	246,169	٪1.5	٪2.67
1997	16,557,673	427,427	٪2.6	٪2.74
1998	16,921,421	363,748	٪2.2	٪2.80
1999	17,328,097	406,676	٪2.4	٪2.9
2000	18,331,000	1,002,903	٪5.8	٪3.03
2001	19,260,064	929,064	٪5.1	٪3.18
2002	19,510,000	250,000	٪1.3	٪3.23

● إجمالي المساحة المزروعة بدبي حتى عام 2002م = 19,510,000 مليون متر مربع

تطور إجمالي المساحات الخضراء بالمتر المربع من عام 1985م – 2002م

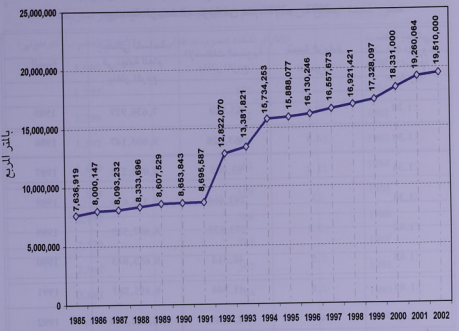

جانب من حديقة الصفا

العلاقات الخارجية والمنظمات

كانت إمارة دبي ممثلة في بلديتها الشريان الرئيسي للمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية التي استضافتها الإمارة ، حيث ساهمت تلك المؤتمرات والندوات في إبراز الوجه الحضاري لمدينة دبي وعكس الصورة الحقيقية للتنمية الحضرية والبشرية خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يقتصر ذلك على استضافة تلك المؤتمرات بل تعداها إلى المشاركة في العديد من المؤتمرات والأحداث الإقليمية والدولية والمعارض الدولية وعقد المؤتمرات الإقليمية المنتقاة والتي حققت بلدية دبي من خلالها إنجازات عالمية. والجدير بالذكر أن بلدية دبي شاركت بشكل رئيسي وفعال في تنظيم أولمبياد الشطرنج العالمي عام 1987م ، والذي أعطى مدينة دبي أهمية خاصة على الخارطة الدولية للأحداث الرياضية واستطاعت بلدية دبي استقطاب العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية بعد ذلك إيمانا من المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية بالإمكانات الضخمة التي تتمتع بها إمارة دبي خاصة في مجال التنظيم والكفاءات الإدارية والتنظيمية في شتى المجالات .

إنشاء مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات

كانت البدايات منذ أن شاركت بلدية دبي في تنظيم أول مؤتمر إقليمي وهو المؤتمر العام العاشر لمنظمة المدن العربية (3-7 أبريل 1994م) وبحضور سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم الذي يعتبر أكبر تجمع للمدن العربية في تاريخ منظمة المدن العربية ،حيث شارك ما يقارب من (380) مدينة عربية مثلها حوالي (1200) مشارك، وبشهادة الجميع مازال المؤتمر العام العاشر من أنجح المؤتمرات في عمر المنظمة الإقليمية من حيث التنظيم والتوصيات والمشاركة، وبموجب القرار الإداري رقم (916) لسنة 1996م تم إنشاء المكتب.

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية (ابريل 1994م)

مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية - الموئل 2 (نوفمبر 1995م)

مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية (الموئل 2):

انعقد مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية (الموئل 2) الذي نظمته بلدية دبي بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحت عنوان (أفضل الممارسات) من 19-22 نوفمبر 1995م وبحضور الدكتور والي انداو الأمين العام لمركز المستوطنات البشرية وبمشاركة حوالي (914) مندوباً يمثلون (95) دولة من جميع أنحاء العالم ويمثلون مختلف المؤسسات والهيئات والقطاعات الحكومية والخاصة والمنظمات وعدد من ووزراء حيث ركز المشاركون اهتمامهم على ظاهرة التحول الحضاري السريع بالدول النامية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة نتيجة لها وما يترتب على ذلك من تدني نوعية الحياة في الأماكن الفقيرة وحث المجتمعون على إعادة النظر في السياسات الخاصة بالسكن والتحضر. وتضمن المؤتمر المبادئ التوجيهية لقمة المدن التي ستقدم كوثيقة تدرج ضمن جدول أعمال مؤتمر قمة المدن المزمع عقده باسطنبول خلال شهر يونيو 1996م. وأكد المجتمعون أيضاً على ضرورة وأهمية ايجاد حلول علمية وعملية ودائمة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجها العالم المتحضر بما في ذلك إدارة التنمية وتوفير فرص العمل وإزالة الفقر وحماية البيئة وإعادة تأهيلها واستخدام الموارد بطرق فعالة ودعا إلى ضرورة الحد من الجرائم وإعادة تأهيل المهجرين المرحلين وضرورة المساواة بين الرجال والنساء وتأمين التكامل الاجتماعي والمساواة للأطفال وحق الحصول على الأرض والمسكن لجميع افراد البشرية في العالم.

1- وانبثق عن المؤتمر وثيقة دبي راجع صفحة (88).

2- جائزة دبي الدولية راجع صفحة (81).

الهيكل التنظيمي لمكتب العلاقات الخارجية والمنظمات عام 1997م

مدير عام البلدية

مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات

عدد الموظفين	تاريخ مباشرة العمل في المكتب
رئيس مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات	نوفمبر 1996م
مساعد رئيس مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات	ابريل 2000م
سكرتيرة	فبراير 2000م

وصف مهام وواجبات مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات:

- المبادرة حسب التوجيهات بتنفيذ السياسات العامة والخطط وبرامج العمل والميزانية الهادفة إلى تطوير ودعم العلاقات الخارجية لبلدية دبي على الصعيد الدولي .
- تقديم الدعم الفني والإداري للمدير العام في اتصالاته الدورية من خلال الاجتماعات والجلسات والندوات والمؤتمرات الخاضعة للهيئات والمنظمات والمؤسسات التي تقوم البلدية بدور رئيسي فيها مثل :
  - الأمانة العامة لبلديات الدولة والفعاليات الدولية المشاركة فيها.
  - مؤسسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
  - منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها .
  - منظمة العواصم والمدن الإسلامية والمؤسسات التابعة لها .
  - منظمة الأمم المتحدة والوكالات والمراكز التابعة لها .
  - الاتحاد العالمي للسلطات المحلية أو أية منظمات أو مؤسسات لها علاقات رسمية معها.
- إعداد جداول الأعمال ومحاضر الاجتماعات اللازمة ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن تلك الاجتماعات وتقديم التقارير الفنية والإدارية الخاصة بها بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- المبادرة باتخاذ التدابير اللازمة عن طريق المدير العام لتطوير علاقات البلدية مع المدن الأخرى شاملة التوأمة وذلك بالتنسيق مع الهيئات الدبلوماسية المختلفة .
- التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة متمثلة في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بخصوص المراحل المختلفة لجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة ، واقتراح تطوير وتنفيذ لائحة وإجراءات الجائزة دورياً ضماناً لعالمية الجائزة .

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم مع ضيوف مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية 1995م

- توفير التغطية الإعلامية الدائمة لإعلان دبي (الصادر عن مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية في نوفمبر 1995م) في المحافل الدولية ذات العلاقة بموضوع الإعلان والعمل على متابعة تطبيق الإعلان .
- إعداد خطط الزيارات الرسمية لوفود البلدية خارج الدولة ووضع الإطار العام لأهداف الزيارة ، والتنسيق مع إدارة شؤون الموظفين بخصوص ترتيب إجراءات سفر وإقامة الوفود الرسمية والأخذ في الاعتبار توفير الدعم الإداري والفني الكامل من خلال توفير المواد العلمية والتغطية الإعلامية المحلية والدولية اللازمة باستخدام جميع الوسائل السمعية والبصرية والمقروءة وفقا للتقنية الحديثة .
- التعاون الوثيق مع قسم العلاقات العامة في المجالات ذات الاهتمام المشترك .
- المبادرة بتوفير المصادر الرئيسية لتبادل ونقل المعلومات والخبرات العالمية المهمة بين البلدية ومدن العالم والسلطات المحلية والمنظمات .... إلخ
- متابعة التقارير الدولية والإحصائيات ذات العلاقة وتقديم التقارير الدورية المختصرة للمدير العام.
- إعداد قائمة بالفعاليات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال البلدي واقتراح المشاركة في الفعاليات ذات الأهمية ، والتنفيذ حسب التوجيهات .
- تقديم التقارير الدورية عن النشاطات المختلفة متضمنة برامج العمل والخطط والإنجازات إضافة إلى المعوقات واقتراح الحلول العملية المناسبة .
- أداء أية مهام أخرى.

توقيع اتفاقية جولد كوست باستراليا

المشاركات الخارجية لبلدية دبي:

المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الثاني في إسطنبول بتركيا (يونيو 1996م)، حيث تبنى المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية (WACLA) والذي تم تأسيسه قبيل المؤتمر بحضور بلدية دبي (إعلان دبي) وما جاء فيه من توصيات (المرفق رقم 1)، وكذلك حققت بلدية دبي إنجازاً عالمياً بتضمين توصيات الموئل لمادة تعكس أهمية الاستفادة من جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة.

أما الإنجازات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة التي تحققت خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت كما يلي :

- وقعت بلدية دبي (6) اتفاقيات توأمة مع مدن الدار البيضاء وديترويت وإسطنبول وجولد كوست وشانغهاي والقدس كما وقعت بلدية دبي اتفاقيات تعاون وصداقة مع مدن كانتون ودمشق وبيروت وجنيف *.
- استضافة العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل الإقليمية والدولية منها المؤتمرات والمنتديات العامة وورش عمل علمية متخصصة.

* التفاصيل ص 92.

المشاركات الخارجية خلال الأعوام الماضية:

- مؤتمر المدن العربية الأوروبية «فلنسيا، أسبانيا، 1994م.
- المؤتمر العام للاتحاد الدولي للسلطات المحلية (IULA) «لاهاي / هولندا، سبتمبر 1995م.
- مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) «اسطنبول/تركيا، في 3-14 يونيو 1996م.
- اجتماع المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية التأسيسي (WACLA I) (اسطنبول/ تركيا) الذي انعقد في 30 يونيو 1996م.
- اجتماع لجنة تسيير مشروع أفضل الممارسات التأسيسية «روتردام/ هولندا، 4 – 6 فبراير 1997م.
- المؤتمر العام للاتحاد الدولي للسلطات المحلية (IULA) «موريشيوس» 3-7 أبريل 1997م.

خلال توقيع التوأمة بين دبي واسطنبول بتركيا

- اجتماع هيئة التنمية المستدامة وجلسة الحوار في الأمم المتحدة «نيويورك» 16 أبريل 1997م.
- اجتماعات الدورة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «نيروبي/ كينيا» 2 مايو 1997م.
- المؤتمر العام الحادي عشر لمنظمة المدن العربية «تونس» 26-27 مايو 1997م.
- المؤتمر العام الثامن لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية «طهران / إيران» 21-23 يونيو 1997م.
- المؤتمر الدولي الخامس للموئل «كالي / كولومبيا، نوفمبر 1997م.
- منتدى البيئة الحضرية / الترويج لجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات، جمهورية مصر في تاريخ 20-1998/5/21م.
- حضور المؤتمر العالمي حول المواطنين والمدن 24-1998/5/31م - اليابان.

World Conferences on International Cities & Citizen.

- زيارة المدن الأسترالية (ملبورن ، سيدني وجولد كوست) 9-1998/6/16م.

- زيارة كبار مسؤولي البلديات بدول مجلس التعاون لدولة الكويت 19-1998/10/21م.
- الاحتفال الـ (75) لتأسيس الجمهورية التركية ، معرض صور المدن الشقيقة لإسطنبول، اجتماع الدائرة المستديرة لأفضل خمس ممارسات ، وتوقيع مذكرة التوأمة بين المدينتين تركيا بتاريخ 28-1998/10/30م.
- المشاركة في اجتماع رؤساء المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية (ضمن وفد منظمة المدن العربية) الكويت 8-1998/11/9م.
- اجتماع الدورة (20) للمجلس الإداري لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية وصندوقها البحرين 23-1998/11/25م.
- الاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية لبنان 24-1998/11/27م.
- مؤتمر حول (المجتمعات المعنية بالرعاية للقرن الحادي والعشرين) نيويورك 10-1999/2/11م.
- مؤتمر منظمة Metropolis لعام 1999م برشلونة -أسبانيا 16-1999/3/19م.
- مؤتمر منظمة IULA لعام 1999م - رقم 13 -برشلونة -أسبانيا21-1999/3/24م.
- اجتماع المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية (الدورة 39) الرباط- المغرب 27-1999/4/29م.
- اجتماع لجنة المستوطنات البشرية (الدورة 17) بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نيروبي -كينيا 5-1999/5/14م.
- اجتماع لجنة تسيير مشروع أفضل الممارسات مدريد -أسبانيا 2-1999/6/4م.
- المؤتمر الاستشاري العربي حول ميثاق الحكم الذاتي المحلي أغادير-المغرب 7-1999/6/10م.
- المؤتمر العالمي التاسع لجمعية الإنترنت سان خوزيه-الولايات المتحدة 22-1999/6/25م.

وفد بلدية دبي اثناء زيارته لمدينة بيروت

- ورشة العمل الدولية لتقنيات الإدارة المستدامة للنفايات الإسكندرية -مصر 13-1999/7/15م.
- ندوة رعاية المجتمعات للقرن (21) دعما للسنة الدولية لكبار السن بودابست - المجر في تاريخ 22-1999/9/26م.
- اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي لمنظمات المدن والسلطات المحلية جنيف - سويسرا 22-1999/10/23م.
- ندوة الحضارات العالمية وتهيئة المكان نيراسكا- الولايات المتحدة 24-1999/10/25م.
- ندوة (المدن الجديدة في الوطن العربي ودورها في التنمية المستدامة) أغادير- المغرب 24-1999/11/27م.
- اجتماع المجلس الإداري الحادي والعشرون لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية الخرطوم-السودان 30-1999/12/11م.
- الاجتماع الإقليمي للاتحاد الدولي للسلطات المحلية (IULA المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ودول شرق البحر الأبيض المتوسط) اسطنبول -تركيا 4-1999/12م.
- الاجتماع الأول للجنة الاستشارية للسلطات المحلية فينيسيا،إيطاليا 23-2000/1/24م.
- مؤتمر رعاية المجتمعات للقرن (21) نحو مجتمع شامل نيويورك،الولايات المتحدة 10-2000/2م.
- زيارة رسمية للجمهورية اللبنانية بيروت،لبنان 25-2000/3/25م.
- مؤتمر (متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل في المدن الإسلامية) تونس 27-2000/3/30م.
- ندوة (استراتيجيات التنمية الحضرية في المدن العربية)الرياض،السعودية 9-2000/4/12م.
- اجتماع مجموعة الخبراء حول الميثاق العالمي للحكم الذاتي المحلي نيروبي، كينيا 13-2000/4/14م.
- اجتماع المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية (الدورة 40) الكويت 23-2000/4/23م.
- المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية الكويت 24-2000/4/26م.
- الاجتماع الثاني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية للسلطات المحلية نيروبي، كينيا 5/7-2000م.
- اجتماع اللجنة التحضيرية الأول لمؤتمر (اسطنبول 5) + نيروبي،كينيا 8-2000/5/12م.
- المؤتمر العاشر عن حماية البيئة ضرورة من ضرورات الحياة الإسكندرية ،مصر 9-2000/5/11م.
- اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية لجائزة دبي الدولية شن يانغ،الصين 5-2000/6/8م.
- المؤتمر الدولي العاشر للإنترنت يوكوهاما،اليابان 18-2000/7/21م.

- زيارة رسمية للجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية دمشق ، بيروت 12–17/10/2000م.
- اجتماع الهيئة الاستشارية العليا لمنظمة المدن العربية الكويت 23–25/1/2001م.
- المجلس الإداري الثاني والعشرون والمؤتمر العام التاسع لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية .القاهرة 12–15/2/2001م.
- اجتماع المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية (41) القاهرة 16–17/2/2001م.
- اجتماع الدورة (18) للجنة المستوطنات البشرية نيروبي 12–17/2/2001م.
- الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية (الاسطنبول 5) + بريمن 12–16/2/2001م.
- الزيارة الرسمية لمدينة بيروت 2–5/4/2001م.
- المؤتمر الدولي الثاني حول (البلديات والأعمال، الشراكة الجديدة للقرن 21) كولون 4–7/4/2001م.
- اجتماع مع المسؤولين عن المنظمة الألمانية لإعادة استخدام المخلفات BDE بخصوص معرض انتزورجا أرب ريمبلن 19–20/4/2001م.
- اجتماع اللجنة التأسيسية للمركز الثقافي العربي الأوروبي – ريمبلن 23/4/2001م.
- المؤتمر العربي الأوروبي لتكنولوجيا حماية البيئة روستوك،ألمانيا 24–26/4/2001م.
- المؤتمر العالمي الثالث للمياه كان فرنسا 29–31/5/2001م.
- إسطنبول + 5 (دورة استثنائية لاستعراض وتقييم شاملين لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل (الثاني) – اسطنبول 1996 نيويورك 6–8/6/2001م.
- الاجتماع السادس لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون والاجتماع الثامن لكبار مسؤولي البلديات بدول المجلس . البحرين 18–20/6/2001م.
- قمة المدن الشقيقة لاسطنبول اسطنبول 1–5/11/2001م.
- اجتماع لجنة تسيير مشروع أفضل الممارسات لعام 2001م فلوريانوبولس (البرازيل) 5–9/11/2001م.
- ندوة مدن المستقبل الرياض 10–12/11/2001م.
- اجتماع الهيئة الاستشارية العليا لمنظمة المدن العربية بالكويت بتاريخ 9 يناير 2002م.
- الاجتماع التنسيقي لمناقشة النظام الأساسي للمكتب التنفيذي لمدن دول مجلس التعاون بدبي بتاريخ 30 يناير 2002م.
- اجتماع اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية (UNACLA) بدبي بتاريخ 18–19 فبراير 2002م.
- الاجتماع الدولي للجنة التحضيرية للسلطات المحلية حول القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002م بفانكوفر/ كندا بتاريخ 27 فبراير – 1 مارس 2002م.

- اجتماع المجلس الإداري لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية وصندوق التعاون (23) بدبي بتاريخ 27–28 مارس 2002م.
- الملتقى الثالث للتحالف العالمي للحد من الفقر ببلجيكا بتاريخ 10–12 ابريل 2002م.
- الملتقى العالمي الثالث حول الديمقراطية الإلكترونية بباريس – فرنسا بتاريخ 10–12 ابريل 2002م.
- الإجتماع السابع لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشئون البلديات بدول مجلس التعاون والاجتماع التاسع لأصحاب السعادة كبار مسؤولي البلديات بدول المجلس بمسقط – عمان بتاريخ 15–17 ابريل 2002م.
- الدورة الثانية والأربعين للمكتب الدائم لمنظمة المدن العربية بعمان – الأردن بتاريخ 20–21 ابريل 2002م.
- الإجتماع الخامس للجنة الاستشارية للسلطات المحلية (UNACLA) بنيروبي – كينيا بتاريخ 28 ابريل 2002م.
- المنتدى الحضري العالمي الأول بنيروبي/ كينيا بتاريخ 29 ابريل – 3 مايو 2002م.
- ورشة عمل وحدة معلومات الطرق والصرف الصحي بدبي بتاريخ 6–7 مايو 2002م.
- المؤتمر الدولي الثاني عشر (حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة) بالاسكندرية – مصر بتاريخ 14–16 مايو 2002م.
- اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية لجائزة دبي الدولية بجوانج جو – الصين بتاريخ 22–26 مايو 2002م.
- المؤتمر العام لمنظمة Metropolis بكوريا – سيؤول بتاريخ 27–31 مايو 2002م.
- المنتدى العالمي الرابع للمياه بكان – فرنسا بتاريخ 3–7 يونيو 2002م.
- ورشة عمل البيئة الحضرية بدبي بتاريخ 10 يونيو 2002م.
- الملتقى العالمي الثالث حول معلوماتية المدن بشانغهاي – الصين بتاريخ 12–14 يونيو 2002م.
- مؤتمر جمعية الإنترنت الدولية INET بواشنطن دي سي/ أمريكا بتاريخ 18–21 يونيو 2002م.
- اجتماع لجنة التحكيم لجائزة دبي الدولية بنابولي – إيطاليا بتاريخ 24–26 يونيو 2002م.
- القمة العالمية للتنمية المستدامة بجنوب أفريقيا – جوهانسبرج بتاريخ 24 أغسطس – 6 سبتمبر 2002م.
- مؤتمر الأطفال والمدينة تحت رعاية الملكة رانيا العبدالله بعمان – الأردن بتاريخ 11–13 ديسمبر 2002م.
- حفل توزيع جائزة الملك عبدالله للإبداع بعمان – الأردن بتاريخ 15 ديسمبر 2002م.

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم يلقي كلمته في الاجتماع الرابع للوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون الخليجي 1999م

المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها البلدية داخل الدولة:

- المؤتمر العام العاشر لمنظمة المدن العربية 3-1994/4/7م دبي.
- مؤتمر المدن الصحية في دول مجلس التعاون من 6 – 8 نوفمبر 1995م بدبي.
- مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية 19-1995/11/22م دبي.
- الاجتماع الرابع لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون الخليجي 25-1999/5/26م دبي.
- ندوة الإنجازات الحضارية بمدن الدولة وسبل المحافظة عليها 2001/6/20م دبي.
- منتدى البيئة الحضرية الثاني للإقليم العربي وإقليم البحر الأبيض المتوسط 8-1999/11/10م دبي.
- اجتماع مجلس الرؤساء للمجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية 16-2000/1/17م دبي.
- ندوة (سياسة سلامة الأغذية) 28-2000/3/29م دبي.
- المؤتمر الدولي الأول حول ضبط ومراقبة جودة المواد الإنشائية من 29- 30 أكتوبر 2001م دبي.
- ندوة ومعرض فرص الاستثمار الصناعي في دبي من 5 – 7 نوفمبر 2001م.

عضوية بلدية دبي في المنظمات : -

العضويات التي تتمتع بها بلدية دبي في المنظمات الإقليمية والدولية واللجان وهي :

- عضو ومؤسس في منظمة المدن العربية منذ عام 1967م ومقرها دولة الكويت، وعضو في المكتب الدائم للمنظمة .

- عضو في منظمة العواصم والمدن الإسلامية منذ عام 1986م ومقرها جدة بالمملكة العربية السعودية ، وعضو في المجلس الإداري للمنظمة منذ عام 1997م .
- عضو في الاتحاد الدولي للسلطات المحلية (IULA) ومقره في لاهاي بهولندا منذ عام 1998م وقد شاركت البلدية في المؤتمرات العامة للاتحاد في الأعوام 1995م بمدينة لاهاي بهولندا، 1997 في موريشيوس ، 1999م في برشلونة بأسبانيا .
- عضو في جمعية الإنترنت الدولية (ISOC) ومقرها ولاية فيرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1999م وتعتبر بلدية دبي أول جهة عربية تتمتع بعضوية الجمعية ، وقد شاركت في المؤتمر العام للجمعية عام 1998م في سان خوزيه بكاليفورنيا وعام 2000م في يوكوهاما باليابان .
- عضو في المجلس العالمي للآثار والمواقع (ICOMOS) ومقره باريس بفرنسا منذ عام 1998م، ويشارك قسم المباني التاريخية في بلدية دبي بفعالية في أنشطة وفعاليات المجلس.
- استضافة بلدية دبي لمقر (مركز البيئة للمدن العربية) إحدى المؤسسات العلمية التي أقرها المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية في أبريل 2000م.
- استضافة بلدية دبي لوحدة (معلومات الطرق والصرف الصحي) إحدى الوحدات التي أقر الوزراء المعنيون بشؤون البلديات إنشاءها ضمن إطار التعاون البلدي تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في عام 1998م.
- عضوية بلدية دبي في مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن بالمملكة العربية السعودية منذ عام 1997م.

جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة

تأسيس جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات :

- بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تأسست جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة في شهر نوفمبر عام 1995م بمناسبة انعقاد مؤتمر دبي الدولي ومضت ثلاث دورات على الجائزة استطاعت من خلالها استقطاب حوالي (1,200) أفضل ممارسة من شتى أنحاء العالم وخلق شراكة مميزة عالمية المستوى مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة.
- في عام 2000م أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي المرسوم رقم (13) بإنشاء جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة وتحديد هيكلها التنظيمي وإدارتها والنظام الأساسي لها، وفي نفس العام أصدر سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس البلدية القرار رقم (15) بتشكيل مجلس أمناء الجائزة.

وتهدف جائزة دبي الدولية إلى تكريم الإنجازات المميزة والمستدامة وزيادة الوعي بها في مجال تحسين ظروف المعيشة بموجب المعايير التي اعتمدها مؤتمر (الموئل 2) وإعلان دبي.

وتمنح جائزة دبي الدولية كل عامين لعشر من الممارسات الفائزة ورصد لها مبلغ 400,000 دولار أمريكي توزع كالتالي :

- 300,000 دولار أمريكي توزع على عشر ممارسات فائزة بالجائزة.
- 100,000 دولار أمريكي تخصص للنفقات الإدارية التي تشمل نفقات السفر والإقامة لوفد يتكون من شخصين كحد أقصى عن كل ممارسة فائزة بالجائزة .
- إضافة إلى ذلك تتسلم كل ممارسة فائزة مجسماً وشهادة تذكارية مصممين خصيصاً للجائزة.

جائزة دبي الدولية لعام 1996 - الدورة الأولى:-

تقدم لهذه الدورة أكثر من (700) ممارسة من أفضل الممارسات من (90) دولة حيث اجتمعت في مدينة روتردام الهولندية في الفترة من 26 فبراير إلى 2 مارس 1996م لجنة استشارية فنية تضم خبراء فنيين بمجالات الجائزة بمراجعة جميع الممارسات المقدمة واختارت (105) منها على أنها من أفضل الممارسات وقامت هيئة محكمين دولية بالاجتماع في مدينة تورونتو الكندية في الفترة من 28 – 29 مارس 1996م باختيار ست منها للفوز بجائزة دبي الدولية لعام 1996م والتي منحت في حفل خاص خلال مؤتمر الموئل (2) بحضور الأمين العام السابق للأمم المتحدة سعادة / بطرس بطرس غالي .

بطرس بطرس غالي ومدير عام البلدية خلال تسليم جائزة دبي الدولية «اسطنبول 1996م»

الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يقدم جائزة دبي الدولية الفائزين بالجائزة لعام 1998م

هذا وقد فازت الممارسات الست التالية بالجائزة :

1- التنمية المعتمدة على إنشاء مؤسسات المجتمع - ساحل العاج.

2- بنك اتحاد النساء العاملات في المهن الحرة (سيوا بنك) - الهند.

3- تطوير المأوى في أغادير - المغرب.

4- إدارة المدينة في تيلبيرج : الماضي ، الحاضر والمستقبل - هولندا.

5- اتحاد تطوير مجتمع بنانا كيلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

6- مشروع قطع الأراضي والخدمات للسكان المحدودي الدخل في المنطقة الشمالية - الأرجنتين.

جائزة دبي الدولية لعام 1998م -الدورة الثانية

تلقت هذه الدورة (470) تقديما من أكثر من (80) دولة حيث استضافت مدينة فيينا بالنمسا اللجنة الاستشارية الفنية في الفترة من 7 – 10 يونيو 1998م والتي اختارت (40) منها ووضعتها في قائمة قصيرة و قامت هيئة تحكيم دولية بالاجتماع في دبي في الفترة من 24 – 26 يوليو 1998م حيث قامت باختيار أفضل عشر ممارسات للفوز بالجائزة من القائمة المذكورة في حفل أقيم بدبي بحضور الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في 5 اكتوبر 1998م.

هذا وقد فازت الممارسات العشر التالية بالجائزة :

1- التحسين الشامل للبيئة الحضرية ، زوهاي - الصين.

2- المراكز الفرعية الحضرية لتحسين حياة المواطنين في المناطق المحدودة الدخل في ميديلين كولومبيا .

3- إدارة النفايات المنزلية الصلبة الزبالون (جامعو القمامة) - مصر.

4- تجربة سورات في الحكم الحضري والإدارة العامة - الهند.

5- مشروع كيبيبيو (الفراشة) غابة أرابوكو - سوكوكي - كينيا.

6- برنامج إسكاني للمنطقة الواقعة على محيط كسالايا - فيرا كروس - المكسيك .

7- المبادرات التخطيطية المعتمدة على مشاركة السكان في مدينة ناجا - الفلبين.

8- برنامج تحسين البيئة الحضرية في مدينة ملقا - الإسبانية.

9- برنامج (تطوير) البنية الأساسية للمجتمع دار السلام - تنزانيا.

10- رحلة انترفيس نحو الاستدامة الولايات المتحدة الأمريكية.

تأسيس منتدى الفائزين

تم تأسيس منتدى الفائزين بجائزة دبي الدولية عام 1998م حيث يهدف إلى نشر أفضل الممارسات الفائزة بطريقة منهجية من أجل تحقيق تأثير أكثر إيجابية لتحسين ظروف المعيشة ويضم منتدى الفائزين جميع المنظمات الـ (26) التي فازت بالجائزة خلال دوراتها الثلاث السابقة وأيضا جميع الفائزين المستقبلين للجائزة . ويعمل أعضاء المنتدى على زيادة الوعي بالجائزة ونشرها والعمل على تشجيع تقديم ممارسات للجائزة كل في نطاق مجتمعه .

جائزة دبي الدولية لعام 2000م - الدورة الثالثة

استقطبت هذه الدورة ما يزيد على (740) ممارسة من أكثر من (115) دولة حيث قامت لجنة استشارية فنية استضافتها مدينة جوانجو زو بالصين في الفترة من 5 - 8 يونيو 2000م بتحديد (140) ممارسة كأفضل ممارسة ورفعتها للجنة التحكيم الدولية التي اجتمعت في دبي في الفترة من 3 - 5 يوليو 2000م حيث اختارت أفضل (10) منها للفوز بالجائزة في حفل أقيم في شهر نوفمبر 2000م بحضور سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس دائرة الطيران المدني بدبي وكبار المسؤولين بالدولة وبالأمم المتحدة .

هذا وقد فازت الممارسات العشر التالية بالجائزة :

1- لوندا سول - التمويل الذاتي للبنية التحتية الحضرية - أنجولا.

2- الأمن الاجتماعي ، حقوق الإنسان والمواطن - البرازيل.

3- رؤية هاميلتون - وينتورث لعام 2020م ورقابة تلوث الهواء - كندا.

4- إعادة تأهيل ما حول النهرين (فو) و(نان) وتحسين البيئة الحضرية - الصين.

5- إدارة العمل البلدي والمشاركة لتحقيق التنمية المستدامة - الإكوادور.

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم مع الفائزين بجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات لعام 2002م

6- أنظمة الصرف الصحي والتصحيح بتكلفة أقل - الهند.

7- برنامج تمكين النساء - نيبال.

8- برنامج مد الأراضي الخضراء - أسبانيا.

9- جمعية شامبوب لصناعة الطابوق (كسلا) - السودان.

10- إدارة السياحة والمناطق الساحلية في قرية سيرالي - تركيا.

جائزة دبي الدولية لعام 2002م - الدورة الرابعة

وقد فازت المبادرات التالية بجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات لتحسين مستوى المعيشة لعام 2002م، والتي اختارتها هيئة تحكيم عالمية مستقلة وقدم الجائزة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة في 3 نوفمبر عام 2002م وكان قد تقدم أكثر من (500) ممارسة من حوالي (90) دولة لنيل هذه الجائزة وانعقدت اللجنة الاستشارية في جوانجو بجمهورية الصين الشعبية وتم اختيار (40) فائزاً، أما لجنة التحكيم فقد انعقدت بتاريخ 22-26 مايو 2002م في نابولي بايطاليا وتم اختيار (10) ممارسات فائزة.

- وكالة الأنباء الإنسانية، الأرجنتين.
- برنامج حماية ووقاية البيئة، بينين.
- برنامج المواطنة والمساواة بين الجنسين، سانتو اندريه، البرازيل.
- خطة استراتيجية لمنطقة صالحة للحياة من أجل فانكوفر أفضل، كندا.
- خطة عمل لتنمية مستدامة من أجل جوانجو، الصين.

الأمين العام للأمم المتحدة في حفل إزاحة الستار عن مجسم جائزة دبي لأفضل الممارسات بالأمم المتحدة 1999م

- نقل مستأجري الفناء الخلفي، ناميبيا.
- مساهمة النساء في التنمية الريفية المستدامة، لبنان.
- شبكة مركز الأمومة العالمي، ألمانيا.
- تقدير ضرائب الملكية اعتماداً على المناطق في بانتا، الهند.
- حماية وترميم الموقع الأثري في سانتياجو دي كومبوستيلا، إسبانيا.

- عرض مجسم جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات بارتفاع (6) أقدام في أروقة مبنى الأمم المتحدة في نيويورك بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عام 1999م حيث تمت إزاحة الستار بحضوره والمندوب الدائم لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة وعدد من كبار المسؤولين ، وكذلك عرض مجسم للجائزة في مقر الأمم المتحدة في نيروبي بكينيا عام 1999م بحضور سعادة كلاوس توبفر المدير التنفيذي للموئل والذي أزاح الستار عن المجسم في بهو مقر المنظمة وحصلت دبي على عدة جوائز في المجالات العربية والدولية ومرفق قائمة بهذه الجوائز في آخر الكتاب.

لجنة تسيير جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات لتحسين مستوى المعيشة لعام 1998م

التقدير الشخصي لمدير عام البلدية

- اختيار المدير العام رئيساً للمؤتمر العام لمنظمة المدن العربية من عام 1994م – 1997م.
- اختيار المدير العام لسجل شرف الموئل (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 1995م).
- اختيار المدير العام رئيساً لوفد المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية (WACLA) ووفد منظمة المدن العربية في جلسة الحوار بشأن التنمية المستدامة خلال اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1998م.
- اختيار المدير العام سفيراً للنوايا الحسنة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات والأوحد في المنظمة العربية بناءً على توصية المركز في عام 2000م.
- اختيار المدير العام عضواً ومؤسساً للجنة الاستشارية للسلطات المحلية بالأمم المتحدة وذلك لتقديم الدعم والمشورة اللازمة للأمين العام للأمم المتحدة في مجال السلطات المحلية عام 2000م.
- اختيار المدير العام عضواً ومؤسساً للهيئة الاستشارية العليا لمنظمة المدن العربية في أبريل عام 2000م .
- اختيار المدير العام رئيساً لعدد من الجلسات العامة واللجان خلال العديد من المؤتمرات والأحداث الدولية.
- استلام المدير العام (لجائزة البيئة) وذلك ضمن تكريم عشر شخصيات عربية في مؤتمر (حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة) والذي ينظمه مركز التعاون العربي الأوروبي وجامعة الإسكندرية ومؤسسة العلميين الدوليين في مايو 2000م.
- عضوية المدير العام في مجلس إدارة مركز التعاون العربي الأوروبي ومقره ألمانيا عام 2000م.

إعلان دبي الصادر في الفترة من 19 - 22 نوفمبر 1995م

إنعقد مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) حول أفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية في الفترة ما بين 19-22 نوفمبر 1995م بمشاركة أكثر من (600) مندوب لعدد من الحكومات، ووكالات منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات العالمية، والسلطات المحلية، وقام المشاركون بدراسة (28) نموذجاً لأفضل الممارسات التي تم توثيقها لمؤتمر الموئل الثاني.

وهذا المؤتمر إذ يقرر الخلفية والمبادئ الأساسية

1. يذكر بجدول الأعمال (21) الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريودي جانيرو، 1992م) وخاصة فصليه (7) و(28) اللذين يبرزان الروابط الجوهرية بين المستوطنات البشرية والتنمية المستدامة.

2. يذكر أيضاً بمؤتمرات الأمم المتحدة حول حقوق الطفل (نيويورك، 1991م) والسكان والتنمية (القاهرة، 1994م) والتنمية الإجتماعية (كوبنهاجن، 1995م)، والنساء والتنمية (بكين 1995م)، والتي سلطت الضوء على القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية البشرية، البيئة غير الآمنة وغير الصحية للأطفال، والنمو السكاني، والفقر، والحرب والعنف، والتأثير المتباين لكل من هذه القضايا على الرجال والنساء.

3. يرغب في استكشاف الأبعاد الكاملة لتأثير توصيات هذه المؤتمرات على التنمية الحضرية المستدامة.

4. يقر بأهمية النداء الصادر عن الجمعية العامة لبلورة نظرة إيجابية للعالم الذي يمر بطور الحضرنة ولأهداف الموئل الثاني قمة المدن المتمثلة في توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يمر بطور الحضرنة.

5. يقر بأن الحياة اليومية في المستوطنات البشرية هي نقطة تداخل القضايا القطاعية المثارة خلال المؤتمرات السابقة، وبأن الموئل الثاني يشكل نقطة التقاء الاهتمامات المحلية والعالمية الراهنة، وفرصة لتأكيد وتعزيز خطط العمل السابقة.

6. يقر التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة التحضيرية للموئل الثاني والتي تدعو كافة اللجان الوطنية والأمانة العامة للموئل لتعريف أفضل الممارسات ونشرها باعتبارها جزءً لايتجزأ من العملية التحضيرية، بالإضافة إلى وضع الخطوط العامة والاعتبارات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

7. يهتم بإيجاد حلول عملية ومستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه العالم الذي يمر بطور الحضرنة، بما في ذلك: إدارة التنمية، وخلق فرص العمل والتخلص من الفقر، وتسهيل الحصول على الأراضي والتملك المضمون، وإدارة وحماية وإعادة تأهيل البيئة، والاستغلال الفعال للموارد، ومنع الجريمة وكافة أشكال العنف،

وإعادة تأهيل اللاجئين والمهجرين، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتحقيق التكامل الاجتماعي والمساواة للأطفال والمسنين والمعوقين، منح السلطات للتجمعات السكانية المحلية، وضمان الحصول على المأوى والخدمات الأساسية والتمويل.

8. يهتم أيضاً بضرورة قيام جدول أعمال الموئل الصادر عن (قمة المدن) بالحث على اتخاذ وتوجيه الإجراءات الملموسة من أجل حل مشاكل المأوى والمستوطنات البشرية بأسلوب متكامل ومستدام خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

9. يقر بضرورة الاهتمام الخاص بالأوضاع القائمة في الدول الفقيرة من أجل تحقيق التوازن بين تنمية المناطق الحضرية والريفية، وبالاحتياج الدائم للتعاون العالمي من أجل توفير المأوى والبنى التحتية الأساسية.

10. يؤمن بأن تعزيز الآليات الفعالة لتبادل أفضل الممارسات على المستوى الدولي سوف يساهم بشكل ملموس في منح التجمعات السكانية المحلية سلطة تشكيل مستقبلها.

11. يقر بأن عدداً من القيود الناجمة عن الأوضاع المؤسساتية والموارد المالية والبيئية قد تحد من قدرة 1501. يؤمن بأن سهولة الحصول على هذه المعلومات في كافة أنحاء العالم ستساهم في إقامة شراكات أكثر فعالية وفائدة، على مستوى الحكومات، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاجتماعية والقطاعين المهني والأكاديمي، والقطاع الخاص، وذلك لمواجهة تحديات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

12. يعبر عن تقديره للمساهمة القيمة لبلدية دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في رعاية واستضافة المؤتمر الدولي حول أفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية، وفي دعم الشركاء في الدول النامية لتسهيل توثيق دراساتهم حول نماذج أفضل الممارسات.

13. يثني على مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لما قدمه من مساعدة فنية ومابذله من جهد لنشر الخطوط العريضة والمعايير الخاصة بترشيح أفضل الممارسات، بالإضافة إلى وضع صيغة موحدة لتسهيل تجميعها وتبادل نماذجها، بما في ذلك اتباع منهج مبتكر لتحليل وتوثيق تأثير هذه الممارسات على حياة الرجال والنساء، وهو أمر يعد مكوناً رئيسياً لعملية الموئل الثاني.

14. يأخذ بعين الاعتبار الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل وشركاؤه من أجل نشر أفضل الممارسات على أوسع نطاق ممكن من خلال الوسائط الإلكترونية والمطبوعة والسمعية والبصرية، بما في ذلك إصدار دليل الكتروني لأفضل الممارسات يتم تحديث ما يحتويه من بيانات على نحو دوري.

15. يؤمن بأن سهولة الحصول على هذه المعلومات في كافة أنحاء العالم ستساهم في إقامة شراكات أكثر فعالية وفائدة، على مستوى الحكومات، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاجتماعية والقطاعين المهني والأكاديمي، والقطاع الخاص، وذلك لمواجهة تحديات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

التوصيات وإجراءات المتابعة

1. يدعو إلى بلورة استراتيجية موحدة ينفذها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكافة الأطراف المعنية، بحيث تعمل هذه الاستراتيجية على منح سلطة اتخاذ الإجراءات والتأثير على السياسات على المستوى المحلي، وتعزيز التفاعل الحقيقي بين مبادرات التنمية على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية، وتقوية سبل الاتصال بين السلطات الوطنية والمحلية ودوائرهم الانتخابية.

2. يؤكد أن أي جهد يبذل على المستوى العالمي لجمع وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات المتعلقة بتنمية المستوطنات البشرية يجب أن توضع أسسه وأن ينفذ بوضوح بالتعاون مع المنظمات التي تمثل السلطات المحلية وكافة الأطراف المعنية وذلك استناداً إلى شبكات علاقاتها وخبراتها العالمية والوطنية.

3. يوصي اللجنة التحضيرية وقمة المدن بإضافة الاعتبارات التالية لاستكمال معايير التأثير الملموس والشراكة والاستدامة التي تم تبنيها بالفعل والتي يسترشد بها في اختيار أفضل الممارسات الجديرة بالنشر على المستوى العالمي:

- القيادة في الحث على اتخاذ الإجراءات وإحداث التغيير بما في ذلك تغيير السياسة العامة.
- تعزيز سبل تحديد المسؤوليات ووضوح المواقف.
- منح السلطات للناس ومناطق الجوار والتجمعات السكانية وتوحيد مساهماتهم.
- قبول التنوع الاجتماعي والثقافي والتجاوب معه.
- إمكانية النقل والتكييف والتطبيق.
- ملاءمة الظروف المحلية ومستويات التطور.
- تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

4. يقترح أيضاً تضمين مايلي لتعزيز الطابع الموحد لعملية إعداد التقارير من أجل تسهيل نشر أفضل الممارسات:

- الوصول المتاح والسهل للمعلومات المختصرة والموجزة المعدة باللغات العالمية الرئيسية، والتي تحدد العناصر الأساسية وتوفر بيانات الاتصال بالجهات التي يمكن توجيه الاستفسارات اليها بغرض المتابعة.
- تشكيل الشبكات العالمية التي من شأنها تقويم عناصر تجديد وابتكار وإمكانية نقل الممارسات على مختلف أصعدة التنمية.
- التعاون مع الاتحادات العالمية للسلطات المحلية والأطراف المعنية الأخرى من أجل بلورة أسس محورية لتقديم النصح حول الاستفادة من النظام القائم وتنقيحه الجاري.

- تشكيل الشبكات العالمية التي من شأنها تقويم مدى تطبيق العمليات التي تنفذ بمشاركة الأطراف المختلفة، وكيفية تقويم المصالح والاحتياجات المتنوعة وخاصة تلك المتعلقة بالاختلافات القائمة بين الجنسين.
- تطوير واستخدام المؤشرات في تخطيط وتنفيذ المشاركة والإشراف عليها وتقييمها، على أساس الفصل بين مشاركة الناس حسب فئات الجنس والعمر.

5. يرحب بالخطوات المتخذة من قبل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتطوير دليل الكتروني عالمي حول أفضل الممارسات بأشكال متعددة تتضمن شبكة الإنترنت والأقراص الضوئية المضغوطة وأقراص الكمبيوتر والمطبوعات، بالإضافة إلى الوسائل العلمية الأخرى التي تسهل مهمة صانعي السياسة والمسؤولين التنفيذيين في التعرف على تجارب نظائرهم وخبرتهم في معالجة المشاكل المشتركة.

6. يشجع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والسلطات المحلية واتحاداتها، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاجتماعية، والجمعيات المهنية على العمل على استخدام صيغ وعمليات مماثلة لإعداد التقارير، وعلى إقامة صلات مباشرة ومرجعية بين نظمهم القائمة ومع دليل أفضل الممارسات الذي يصدره مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل تعزيز وتسهيل بث المعلومات والتجارب والخبرات للمستخدمين النهائيين لكل من هذه الجهات.

7. يدعو مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى إقامة شراكة مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والاتحادات التي تمثل السلطات المحلية والقطاعين العام والخاص، والقطاعات غير الحكومية والمهنية والتطوعية، لاستكشاف الآليات الممكنة لتجميع وتقييم وتحليل أفضل الممارسات على نحو دوري باعتبار هذه الممارسات جزءً لايتجزأ من عملية المتابعة التالية لانعقاد الموئل الثاني، وذلك من أجل:

- تطوير مبادرات أفضل الممارسات باعتبارها مواقع لتعلم كيفية تبادل الخبرات وأسس المعارف مع المجتمع العالمي.
- استخدام ونشر دراسات نماذج الممارسات كمادة للتدريب والإدارة والتطوير الإداري.
- المضي قدماً في تطوير دليل أفضل الممارسات كوسيلة لتوافق العرض والطلب فيما يتعلق بالتعاون الفني على كافة المستويات.
- تجميع ونشر قائمة عالمية للتجارب والخبرات والمعرفة تتضمن البيانات الخاصة بالأشخاص والمؤسسات والمنظمات المسؤولة مباشرة عن تطبيق أفضل الممارسات.
- تشجيع نقل وتكييف التكنولوجيات والمنتجات والخدمات التي لاتضر بالبيئة والتي تلبي الاحتياجات الاجتماعية وذات الجدوى الاقتصادية.
- المضي قدماً في نقل وتكييف الحلول العلمية التي من شأنها زيادة القدرات، بما في ذلك برامج تبادل الموظفين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

8. يرحب، وبكل تقدير، قيام بلدية دبي بطرح جائزة دبي لأفضل الممارسات التي سيتم إدارة شؤونها بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).
9. يدعو مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لاعتبار تقديم إعلان دبي أحد الوقائع الرسمية لمؤتمر إسطنبول (الموئل الثاني).

اتفاقيات التوأمة والتعاون والصداقة بين بلدية دبي والمدن العربية والأجنبية

م	المدينة	التاريخ
1	الدار البيضاء -المغرب (توأمة)	1994/4/3م
2	جولد كوست - أستراليا (توأمة)	1997/3/12م
3	اسطنبول - تركيا (بروتوكول تعاون)	1997/3/22م
4	ديترويت - ميتشجان (توأمة) *	1998/4/25م
5	شنغهاي - الصين (توأمة)	2000/5/30م
6	كانتون (جوانج زو) - الصين (اتفاقية تعاون وصداقة)	2000/6/1م
7	دمشق - سوريا (اتفاقية تعاون وصداقة)	2000/10/17م
8	جنيف - سويسرا (اتفاقية تعاون وصداقة)	2000/11/15م
9	القدس - فلسطين (ميثاق تآخي)	2001/2/13م
10	بيروت - لبنان (اتفاقية تعاون وصداقة)	2001/4/5م

قائمة الكتيبات الصادرة

- نبذة تاريخية عن جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة.
- كتيب الفائزين بجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة للعام 1998م.
- كتيب الممارسات الفائزة بجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة الممارسات الفائزة بالدورة الثالثة عن عام 2000م .
- كتيب إعلان دبي.
- دليل التقديم لجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات لتحسين ظروف المعيشة للأعوام 1998م، 1999م، 2000م، 2002م.
- كتيب مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية (الموئل 2) التقرير الختامي .
- كتيب مؤتمر دبي الدولي للمستوطنات البشرية (الموئل 2) حول أفضل الممارسات دبي 19-22 نوفمبر 1995م.

* تم إعادة توقيع التوأمة في عام 2002م بحضور عمدة ديترويت

نشأة وتطور

قسم العلاقات العامة

إدراكا من البلدية لأهمية العلاقات العامة ، ودورها الفعال في مجال الاتصال والإعلام مع مختلف الفعاليات المحلية والخليجية والعربية والعالمية بما يدعم روح التعاون المطلوب من أجل تمكين البلدية من تأدية دورها في المجتمع ، فقد تم استحداث أول وحدة إدارية للقيام بمهام العلاقات العامة بها عام 1978م تحت مسمى مكتب العلاقات العامة ، حيث كانت مهام العلاقات العامة قبل ذلك التاريخ تتم بناء على تكليف من المدير وكان إجمالي الموظفين بالمكتب (3) موظفين فقط ، وتمثلت مهام مكتب العلاقات العامة في بداية إنشائه بما يلي :-

1- استقبال الوفود الرسمية والزوار والضيوف .
2- تنظيم حفلات التكريم.
3- المشاركة في المناسبات الاجتماعية.
4- تزويد الصحف والإذاعة بأخبار البلدية .

وكان مكتب العلاقات العامة يتبع مباشرة لمدير البلدية كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمكتب العلاقات العامة عام (1978م)

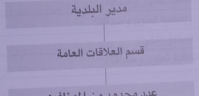

● وفي عام 1985 تم دعم القوى العاملة بالقسم بعدد (3) موظفين جدد وأصبح القسم يضم ثلاث وحدات إدارية كالآتي :

- شعبةالإعلام والنشر .
- شعبة تحسين الخدمات.
- شعبة شؤون العاملين.

وقد مر قسم العلاقات العامة بعدة تطورات إدارية وتنظيمية فرضتها طبيعة التطور بالبلدية كدائرة حكومية تقوم بالعديد من المهام والمسؤوليات بالإمارة.

● ففي عام 1986م صدر الأمر الإداري رقم (57) بتاريخ 1986/2/27م بإجراء مراجعة أولية للتقسيمات الإدارية على مرحلتين :

1 - تصنيف الموظفين الذين يؤدون أعمالا متشابهة وانضوائهم في شعب تتناسب وطبيعة عملهم في كل قسم من الأقسام .

2 - إجراء تعديلات وتغييرات في الهياكل الإدارية فضلا عن إدخال تنظيمات جديدة مثل (التدريب والتنظيم وأساليب العمل ... الخ) والتي كان إنشاؤها ضرورياً لتحقيق وتنفيذ

المهام والواجبات المحددة لكل قسم بقدرة وكفاءة مع اعتبار كل من :-

أ - مهام وواجبات الشؤون الإدارية .

ب- مهام وواجبات قسم العلاقات العامة.

● وفي عام 1992م صدر الأمر الإداري رقم (62) لسنة 1992م بتاريخ 1992/7/22م بشأن إعادة تنظيم مكتب العلاقات العامة ، وقد تم اعتماد الهيكل التنظيمي ووصف المهام لمكتب العلاقات العامة، كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لمكتب العلاقات العامة عام (1992م)

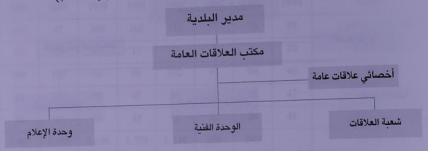

● وفي عام 1993م وبموجب القرار الإداري رقم (55) تم تعديل مسمى مكتب العلاقات العامة إلى قسم العلاقات العامة وأصبح يضم (3) شعب كالآتي:

1- شعبة العلاقات .
2- شعبة الإعلام والنشر.
3- الشعبة الفنية.

● وفي نفس العام تم استحداث وحدة إدارية جديدة بالهيكل التنظيمي تحت مسمى وحدة (البحوث والدراسات) تابعة لرئيس القسم . كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لقسم العلاقات العامة عام (1993م)

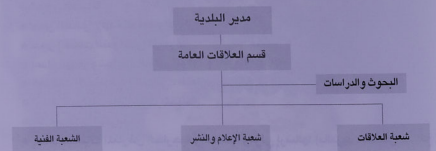

- في عام 2000م تم تعديل تبعية قسم العلاقات العامة من مكتب مدير عام البلدية إلى قطاع الشؤون الإدارية والخدمات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للبلدية كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لقسم العلاقات العامة عام (2000م)

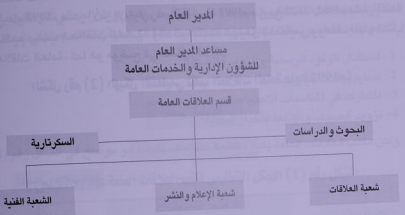

العاملون بقسم العلاقات العامة (1990م – 2001م)

العـام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
عدد العاملين	14	15	15	16	18	21	20	22	23	25	28	34

شعبة العلاقات

تتولى شعبة العلاقات المهام التاليه:

- استقبال الوفود الرسمية وغير الرسمية (الداخلية/ الخارجية) .
- شؤون الضيافة.
- حجز الفنادق لإقامة الوفود والزوار.
- حجز القاعات للندوات والمؤتمرات.
- إعداد الهدايا وشهادات التقدير للوفود والمكرمين ... الخ.
- العلاقات الاجتماعية (التهاني ، التعازي، ... الخ).
- إرسال البرقيات بالمناسبات المختلفة.
- إقامة حفلات التكريم.
- إعداد متطلبات المعارض الخارجية والداخلية وتولي إرسالها (بالبريد ، الشحن ... الخ)

- الإشراف على معرض مشاريع البلدية الذي يشتمل على نماذج من مشاريع البلدية والجوائز والدروع التي فازت بها البلدية .
- توزيع الملصقات و المطويات والمطبوعات على الجمهور والزوار .
- تنظيم الرحلات .
- زيارات المرضى .
- تنظيم الدورات الرياضية .
- إعداد تقرير يومي بأخبار الصحف ومتابعة البث المباشر .

أهم إنجازات شعبة العلاقات (1994م – 2001م)

المهمة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإستقبال بالمطار (موظفون)	89	76	51	111	102	104	47	112
استقبال الوفود الرسمية	20	8	4	15	15	45	35	52
استقبال كبار الزوار	40	98	93	102	96	63	199	166
حجز قاعة المدينة	47	26	30	85	47	90	133	24
حجز قاعة المجلس البلدي	41	26	52	12	43	21	94	68
زيارة معرض المشاريع	–	249	850	1,118	1,778	1,148	1,809	1,807
ملاحظات البث المباشر	97	86	58	19	29	16	8	–
المآدب والحفلات	48	144	163	197	186	365	693	767
زيارة المرضى والتعازي والبرقيات	3	18	45	76	51	62	122	153
توزيع المطبوعات	–	9,598	113,135	7,637	1,756	10,143	9,536	14,435
توزيع هدايا تذكارية (دروع ، ساعات ..الخ)	–	355	945	160	180	174	267	136

أحد المآدب تحت إشراف شعبة العلاقات

إنجازات شعبة العلاقات خلال عام 2001م

مع تنامي دور البلدية في المشاركة بالمؤتمرات والندوات محلياً ودولياً وعضويتها بالمنظمات العربية والدولية تضاعفت مهام ومسؤوليات القسم بمشاركة البلدية في الفعاليات المحلية والدولية على سبيل المثال:

- اجتماعات مجلس الأمانة العامة للبلديات .
- المناسبات المحلية والعالمية التي تحتفل بها البلديات (التشجير - مكافحة التدخين - المحافظة على البيئة ... الخ).
- مؤتمرات منظمة المدن العربية وكان أبرزها الذي عقد في دبي عام 1994م.
- مؤتمرات وأنشطة منظمة العواصم العربية والإسلامية (محلية - دولية) .
- أنشطة البلدية وإداراتها المختلفة (المشاريع الجديدة، المحافظة على التراث العمراني، المهرجانات الدولية للشطرنج، ومهرجانات التسوق محلياً).

شعبة الاعلام والنشر

تتولى شعبة الإعلام والنشر المهام التالية:

- إعداد التقارير الإعلامية عن منجزات ونشاطات البلدية ونشرها من خلال وسائل الإعلام المختلفة (إذاعة ، صحافة ، تلفزيون) .
- إعداد تقرير عما يتم نشره في الصحف وعرضه على المدير العام والوحدات الإدارية المختلفة بالبلدية.
- إعداد الردود على الملاحظات التي ترد بالصحف المحلية بالتنسيق مع الإدارات المعنية.
- طباعة الكتب والمطبوعات التوعوية والتوثيقية المتعلقة بأنشطة الإدارات المختلفة.
- طباعة الملصقات والبوسترات للمناسبات والفعاليات التي تشارك فيها البلدية .
- التدقيق اللغوي على المطبوعات على اختلافها ، والتأكد من سلامة النص قبل إصدار المطبوعات في شكلها النهائي .
- إجراء لقاءات صحفية وإذاعية مع نخبة من الضيوف والزوار لنشرها وإذاعتها .
- إصدار نشرة ملتقى الموظفين شهريا متضمنة أبرز أنشطة البلدية، وكذلك مساهمات ومقترحات الموظفين.
- عمل تحقيقات عن أنشطة البلدية واستقاء المعلومات من المسؤولين الإشرافيين والتنفيذيين .
- ترتيب لقاءات واجتماعات مع مندوبي الصحف وعقد المؤتمرات الصحفية بالمركز الإعلامي بالقسم .
- إعداد الإعلانات ونشرها في الصحف .

كما تقوم شعبة الإعلام والنشر بمتابعة إعلانات البلدية بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالبلدية والصحف الداخلية والخارجية حيث قامت بنشر عدد من الإعلانات خلال الأعوام (1993م - 2001م).

الإعلانات بالصحف خلال الأعوام 1993م - 2001م

العام	عدد الإعلانات بالصحف	العام	عدد الإعلانات بالصحف
1993	98	1998	276
1994	86	1999	*980
1995	204	2000	331
1996	233	2001	344
1997	169		

الإعلانات بالصحف خلال الأعوام 1993م - 2001م

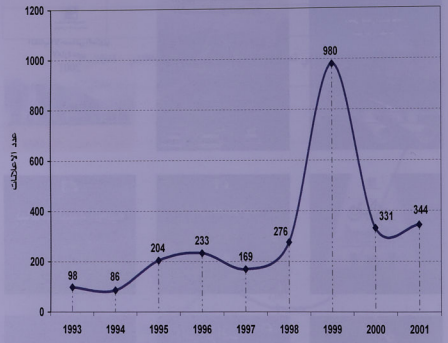

* الارتفاع الواضح في عام 1999م سببه التركيز الإعلامي على فعاليات البلدية في مهرجان دبي للتسوق وجائزة دبي لأفضل الممارسات والإعلان في جرائد جديدة.

كما قامت شعبة الإعلام والنشر وضمن خطة عملها لعام 2001م بتغطية أخبار الإدارات والأقسام المختلفة وأيضاً الفعاليات المختلفة بدبي وقد بلغ إجمالي الأخبار التي تمت تغطيتها خلال عام 2001م (4871) خبراً .

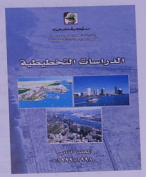

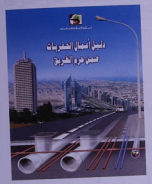

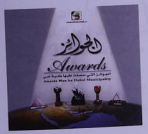

نماذج من المطبوعات التي تصدرها البلدية بإشراف قسم العلاقات العامة بالتنسيق مع الإدارات المختلفة

عدد المطبوعات التي تمت طباعتها خلال السنوات 1991م – 2001م

العام	العدد	العام	العدد
1991	18	1997	55
1992	–	1998	40
1993	23	1999	38
1994	33	2000	76
1995	20	2001	111
1996	48		

الأخبار التي تمت تغطيتها خلال الأعوام (1996م – 2001م)

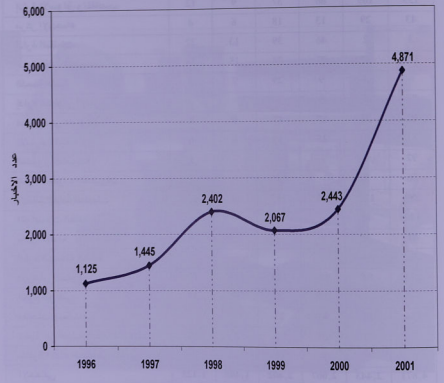

والجدول التالي يوضح تغطية هذه الأخبار حسب مختلف الإدارات والأقسام في البلدية خلال الأعوام (1996م-2001م).

الإدارة/ القسم	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المدير العام	143	207	317	347	304	878
إدارة الطرق	118	124	215	223	275	361
إدارة المشاريع العامة	40	89	91	68	38	137
إدارة التخطيط والمساحة	8	37	58	19	13	61
إدارة الصحة العامة	238	305	537	157	221	422
إدارة البيئة	–	–	17	223	322	527
إدارة الشؤون الإدارية	78	74	77	66	104	184
إدارة الحدائق العامة والزراعة	111	128	240	222	257	286
إدارة الصرف الصحي والري	38	33	34	36	46	54
إدارة شؤون الموظفين	54	78	137	55	47	87
إدارة المباني والإسكان	30	97	73	101	142	229
العلاقات العامة	14	13	48	32	44	60
إدارة الأسواق والمقاصب	12	9	37	86	109	159
مركز الإحصاء	4	6	18	13	29	43
إدارة النقليات	22	13	39	46	2	3
إدارة تقنية المعلومات	14	15	24	27	29	121
اللجنة الفنية	2	7	29	9	3	–
إدارة التطوير الإداري	–	–	–	9	6	78
مختبر دبي المركزي	8	9	17	27	23	92
الإدارة المالية	6	6	19	15	30	81
الشؤون القانونية	1	–	–	–	1	97
إدارة العقود والمشتريات	–	–	1	–	3	36
الأمانة العامة للبلديات	65	61	112	79	127	289
المواصلات العامة	–	–	–	–	42	140
نادي البلدية	–	–	–	–	26	41
إدارة الصيانة العامة	–	–	–	–	31	36
مهرجان التسوق	60	100	163	69	84	233
اليوم الوطني	37	32	5	14	–	–
مفاجآت صيف دبي	–	–	23	98	14	136
جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات	22	2	60	20	71	–
جائزة الأداء الحكومي المتميز	–	–	11	6	–	–
الإجمالي	1,125	1,445	2,402	2,067	2,443	4,871

الشعبة الفنية

تتولى الشعبة الفنية المهام التالية :

- التصوير التلفزيوني للقاءات والمؤتمرات والمشروعات المختلفة وزيارات كبار الضيوف وكافة الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها البلدية.
- التسجيل الفوتوغرافي لأنشطة الإدارات والأقسام المختلفة بالبلدية بواسطة آلات التصوير الرقمية والضوئية.
- إنتاج وإخراج أفلام التوعية والأفلام القصيرة بالتعاون مع الشعب الأخرى .
- الإعداد والعمل المستمر لمكتبة الفيديو بالشعبة ، والتي تضم العديد من الأفلام الوثائقية والبرامج والأفلام التي تسجل كافة أنشطة وفعاليات البلدية .
- تكوين مكتبة فريدة للصور الفوتوغرافية وشرائح الأفلام الموجبة والسالبة واستخدام أنظمة الحفظ الإلكترونية بهدف حفظ هذه الصور واسترجاعها بسهولة في أي وقت .
- الإشراف على تنظيم وتشغيل قاعات البلدية .
- إنتاج وإعداد وتنفيذ الإعلانات التلفزيونية .

أثناء عملية مونتاج وإخراج أحد الأفلام التوثيقية

أنشطة الشعبة الفنية (1993م – 2001م)

الأنشطـــــة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التصوير الفوتوغرافي	7,056	7,612	5,526	6,582	3,873	4,560	7,502	9,822	5,887
سلايدات (الشفافيات الموجبة)	3,297	3,728	1,979	5,179	4,978	2,146	1,845	5,475	3,403
تصوير تلفزيوني*	...	...	...	...	151	370	569	188	157
نسخ أفلام	...	...	...	...	444	214	289	428	370
أفلام قصيرة وإعلانات	57	56	63	17	20	45	135	89	50
تجهيز القاعات	–	–	–	–	22	63	104	133	88

* ساعة تصوير تلفزيوني

وحدة البحوث والدراسات

تتولى وحدة البحوث والدراسات المهام التالية :

- تصميم وتنفيذ البحوث والدراسات التي تحتاجها طبيعة العمل لتحقيق أهداف القسم .
- المساعدة في تنظيم الحملات الإعلامية وإعداد وتقديم المعلومات البحثية اللازمة، قبل البدء في تلك الحملات بهدف الترويج لخدمات وأنشطة البلدية (كالتعريف بخدمة تقدمها البلدية على مستوى الإمارة (تعرفة مواقف السيارات، المواصلات العامة، خدمات العبرة... الخ) .
- دراسات لتقييم وتطوير الخدمة القائمة ، والوقوف على المعوقات والمقترحات اللازمة بشأنها.
- دراسات عن خدمات جديدة بهدف استقصاء رأي الجمهور فيها ومدى قبولهم لها إن وجدت بعد تحليل النتائج ورفع التوصيات والمقترحات اللازمة بشأنها .
- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية والدورات التنشيطية لتنمية وتطوير مهارات العاملين في مجال العلاقات العامة بالبلدية .
- إعداد التقارير الشهرية والسنوية متضمنة إنجازات القسم والمعوقات والمقترحات اللازمة بشأنها
- إعداد موازنة القسم وميزانية الوظائف السنوية .
- البحث والحصول على المعلومات التي يحتاج إليها القسم من شبكة الإنترنت خاصة تلك التي تتصل بالتنمية والبيئة والصحة العامة وأحدث تطورات التكنولوجيا وعلوم الإدارة والاتصال .
- وضع نصوص لموقع البلدية على شبكة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية .

والجدير بالذكر أن خدمات قسم العلاقات العامة يجري تحسينها وتطويرها باستمرار، ودائما يتم

طرح أفكار تطويرية من قبل المسؤولين والعاملين حرصا على أن تظل صورة القسم عند المستوى اللائق تنفيذا لمفهوم الجودة الشاملة .

- متابعة إنجاز وتنفيذ الدراسات المكلف بتأديتها الشركات المتخصصة والمتعاقدة مع الدائرة ، والتأكد من التزامهم بالجداول الزمنية المحددة لهم.
- دراسات الرضى الوظيفي لموظفي الدائرة بهدف معرفة مدى الولاء الوظيفي لدى الموظفين ، للدائرة ككل والإدارات والأقسام المختلفة بصورة عامة، للوصول إلى تحديد مواطن الضعف والخلل في العلاقة بين الموظف والدائرة والعمل على تحسين وإصلاح هذا الخلل.

أهم الدراسات التي تم انجازها

- تقييم أراء موظفي البلدية حول الخدمات التي يقدمها قسم صيانة الطرق والمباني بالبلدية في عام 1999.
- تقييم أراء المتعاملين مع قسم تراخيص المباني في بلدية دبي حول خدمات نظام الاستفسار الآلي في عام 1999م.
- تقييم قسم المواصلات العامة ببلدية دبي في عام 1999م.
- دراسة تقييم أراء المتعاملين مع وحدة رقابة التنزيلات في عام 2000م.
- دراسة تقييم مقاصب دبي في عام 2000م .
- تقييم أراء الشركات المتعاملة مع قسم رقابة الأغذية في عام 2000م .
- استطلاع أراء الجمهور الخارجي وموظفي البلدية حول إصدار شهادة اللياقة الصحية في عام 2001م.
- استطلاع أراء المتسوقين في سوق الجمعة في عام 2001م.
- استطلاع أراء موظفي البلدية حول سبل مكافحة التدخين في عام 2001م.
- دراسة أراء موظفي البلدية حول الخدمات التي تقدمها المكتبة الفنية في عام 2001م.
- دراسة خدمات قسم التوثيق والمعلومات من جانب موظفي بلدية دبي في عام 2001م.
- دراسة أراء موظفي وسائقي بلدية دبي المتعاملين مع إدارة النقليات حول الخدمات التي تقدمها لهم الإدارة في عام 2001م.

أغلفة بعض البحوث والدراسات

تطور عدد الدراسات حسب السنوات من عام 1994م – 2001م

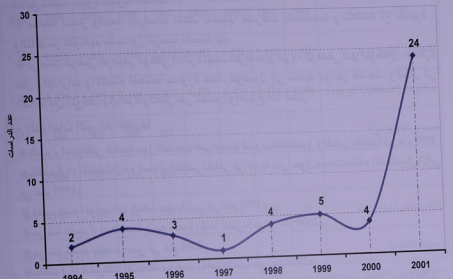

تطور عدد الدراسات حسب الإدارات

دور المرأة في بلدية دبي

من المفترض أن تهتم الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة اهتماماً خاصاً بتوطين الوظائف وتفعيلها وأن تكون على رأس أولوياتها نظراً لتأثيرها المباشر على عملية التنمية.

وهذا ما فعلته بلدية دبي، فقد ركزت على عملية التوطين ووضعتها ضمن أهدافها وخططها التطويرية، بل أخذت على عاتقها منذ عام 1986م إعداد وتأهيل الكوادر المواطنة بما فيهم الإناث ووفرت كل سبل الدعم للمساهمة في إعداد قوى عاملة ذات إنتاجية عالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الوطني وحمايته.

والجدير بالذكر أنه قبل 1986م لم تكن هناك إلا مواطنة واحدة فقط* تعمل في البلدية مقابل اعداد من الوافدات، وبدءاً من ذلك العام ازداد عدد المواطنات حتى وصل عام 1990م إلى (51) مواطنة مقابل (118) وافدة، ومنذ ذلك التاريخ والبلدية تسعى إلى تسريع عملية التوطين وتهتم بتنمية الدور الذي تقوم به المواطنات والذي لا يقل أهمية عن زملائهن من الذكور.

ولتعزيز مقومات النجاح واستمراريتها داخل الدائرة، فقد أعطيت للإناث فرصة التعيين بالتكافؤ أسوة بالذكور نظراً لسعيهن الدائم لتحسين مستويات الأداء بما يليق والمسؤوليات المناطة بهن.

والجدول يوضح نسبة تعيين الموظفات مع خلق فرص استثنائية للمواطنات منذ عام 1990م وحتى عام 2002م إذ بلغت نسبة الإرتفاع 97٪.

توزيع القوى العاملة (إناث) (مواطنات/ غير مواطنات) من عام 1990م – 2002م

السنة	الإنـــــاث		الإجمالي	نسبة الموظفات المواطنات لإجمالي الموظفات بالدائرة
	مواطنة	غير مواطنة		
1990	51	118	169	٪30.18
1991	61	119	180	٪33.89
1992	82	122	204	٪40.20
1993	108	101	209	٪51.67
1994	122	102	224	٪54.46
1995	179	102	281	٪63.70
1996	215	94	309	٪69.58
1997	244	104	348	٪70.11
1998	270	97	367	٪73.57
1999	331	97	428	٪77.34
2000	439	99	538	٪81.60
2001	527	105	632	٪83.38
2002	600	91	691	٪86.83

* المواطنة عائشة مبارك عبدالله عبيد من عوقد

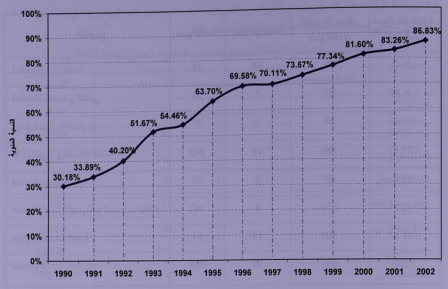

توزيع القوى العاملة (إناث) (مواطنات/ غير مواطنات) من عام 1990م – 2002م

نسبة الموظفات المواطنات إلى إجمالي الموظفين المواطنين بالدائرة حتى عام 2002م

إجمالي المواطنين بالدائرة	1.836
نسبة المواطنات إلى إجمالي المواطنين	٪32.7

الموظفات المواطنات في إحدى الدورات التدريبية

نسبة الموظفات المواطنات على مستوى القطاع (حتى نهاية 2002م)

القطاع	مواطنة	غير مواطنة	العدد الإجمالي للموظفات	نسبة الموظفات المواطنات
قطاع الإدارة العامة	34	12	46	٪5.66
قطاع التخطيط والمباني	55	7	62	٪9.17
قطاع الطرق والمشاريع	47	2	49	٪7.83
قطاع البيئة والصحة العامة	142	44	186	٪23.67
قطاع الشؤون المالية	66	3	69	٪11
قطاع الشؤون الإدارية والخدمات العامة	162	8	170	٪27
قطاع الخدمات الفنية	94	15	109	٪15.67
المجموع	600	91	691	٪100

رسم بياني يوضح نسب توزيع الموظفات المواطنات حسب القطاعات بالدائرة

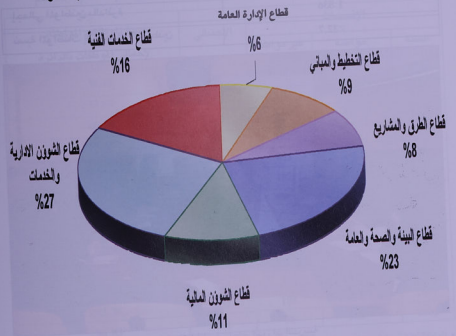

يلاحظ من خلال الرسم البياني أدناه بأن الأغلبية من موظفي الدائرة من حملة الثانوية العامة والدرجة الجامعية، حيث تم التركيز على وظائف الدعم والسكرتارية وكذلك وظائف المختبرات في مختلف التخصصات وكذلك المهندسات.

إحصائية بمؤهلات الموظفات المواطنات بالدائرة (حتى نهاية 2002م)

المؤهـــــل	العـــدد	النســبة
ابتدائـي	13	٪2.17
إعـــدادي	51	٪8.50
ثانـــوي	241	٪40.17
شهادة إنجاز	50	٪8.33
دبلوم متوسط	31	٪5.17
دبلوم عالـي	40	٪6.67
جامعـي	170	٪28.33
ماجستـير	4	٪0.67
المجمـــوع	600	٪100

رسم بياني يوضح تطور توزيع الموظفات المواطنات حسب مؤهلهن العلمي

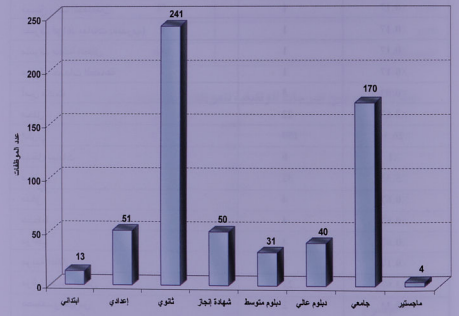

الجدول رقم (4) الواقع الوظيفي للموظفات (حتى نهاية 2002م)

الوظيفة	العدد	النسبة
مساعد مدير إدارة ورئيس قسم	2	٪0.33
رئيس قسم	7	٪1.17
رئيس مكتب	4	٪0.67
رئيس مدينة الطفل	1	٪0.17
رئيس شعبة	26	٪4.33
باحث اجتماعي اسكان	1	٪0.17
مسؤول إدارة عينات أغذية	1	٪0.17
مهندس	17	٪2.83
ضابط إداري	58	٪9.67
محاسب	19	٪3.17
مبرمج	12	٪2
جيولوجي (متدرب)	1	٪0.17
كيميائي	5	٪0.83
منسق إحصائي	1	٪0.17
منسق خدمات الجمهور (متدرب)	1	٪0.17
منسق رضا المتعاملين	1	٪0.17
مشرف قواعد بيانات (متدرب)	1	٪0.17
مشرف مكتبة الطفل	1	٪0.17
مشرف خدمات الطباعة	1	٪0.17
أمين مكتبة	5	٪0.83
محلل	22	٪3.67
إداري	159	٪26.50
مدخل بيانات	6	٪1
محصل	32	٪5.33
مدقق	4	٪0.67
مخطط	4	٪0.67
مراقب	4	٪0.67
مربية أطفال	1	٪0.17
مرشد مدينة الطفل	22	٪3.67
مصنف ومفهرس	2	٪0.33

تابع/ الواقع الوظيفي للموظفات (حتى نهاية 2002م)

الوظيفة	العدد	النسبة
مساعد منسق خدمات الجمهور	2	٪0.33
مساعد محاسب	3	٪0.50
مساعد ضابط إداري	21	٪3.50
مساعد كاتب	11	٪1.83
مستقبل	2	٪0.33
مشغل بدالة	6	٪1
مشغل حاسوب	1	٪0.17
إعلامي إنترنت (متدرب)	3	٪0.50
مساح كميات	1	٪0.17
فنيين	16	٪2.67
صيدلي	1	٪0.17
مفتش	2	٪0.33
مغسل موتى	3	٪0.50
سكرتير	71	٪11.83
كاتب	27	٪4.50
طابع	9	٪1.50
المجمـــوع	600	٪100

جدول (5) يوضح الدرجات الوظيفية للموظفات المواطنات حتى نهاية 2002م

الدرجة	العدد	النسبة من الإجمالي
3	11	٪1.8
4	48	٪8
5	142	٪23.7
6	84	٪14
7	257	٪42.8
8	44	٪7.3
9	13	٪2.2
10	1	٪0.2
المجموع	600	٪100

الدرجات الوظيفية (المواطنات) حتى نهاية 2002م

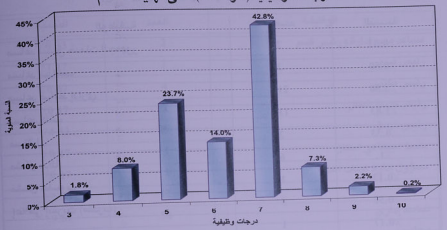

وتقديرا لدور المرأة في البلدية وتكريما لجهودها، صدر الأمر الإداري رقم (234) لسنة 1999م بتشكيل فريق عمل نسائي من موظفات الدائرة، لتفعيل وتطوير دور المرأة داخل البلدية ولخلق بيئة عمل مناسبة ولاستغلال طاقاتها ومؤهلاتها العلمية والعملية.

وقد قام فريق العمل النسائي منذ تأسيسه بجهد كبير في الاهتمام بالمرأة العاملة في البلدية، وذلك من خلال أنشطة اجتماعية ولقاءات دورية، وندوات تعريفية وتثقيفية، وتنظيم ورش عمل ومحاضرات، إضافة إلى تحفيز التقارب والتعارف ما بين الموظفات بالبلدية، وقد تم بهذا الصدد تنظيم عدة لقاءات بين مختلف الإدارات، وإقامة رحلات سياحية داخل الدولة بغية الاطلاع على معالمها، وكذلك قام الفريق بالتواصل مع جهات خارج نطاق البلدية، وعمل على تواصل مع الموظفات في عدد من المؤسسات داخل الدولة.

ولتفعيل دور الفريق وإبرازه، تم تدشين صفحة إلكترونية تحت عنوان (Woman ActionTeam) وتم إعادة تشكيل هذا الفريق بقرار إداري رقم (58) لسنة 2001م.

فريق العمل النسائي ببلدية دبي في أحد اجتماعاته

نشأة وتطور إدارة التطوير الإداري والجودة

أنشئ مكتب التطوير الإداري عام 1988م طبقا للمشروع المقترح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تكون من موظف واحد إلى أن وصل في عام 1993م إلى (18) موظفا. كما هو موضح في الشكل رقم (1).

وتم استحداث مكتب التطوير الإداري ليكون الرديف لهذا البرنامج، وتم تقسيم العمل في المكتب إلى ثلاث مجموعات هي :

- القطاع الفني.
- القطاع الصحي والبيئة.
- القطاع الإداري والمالي.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمكتب التطوير الإداري عام 1988م

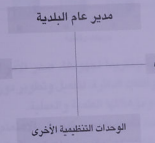

ومر تطور المكتب من فريق عمل إلى إدارة للتطوير الإداري والجودة بعدة مراحل كانت بدايتها عام 1988م حيث تم تشكيل مكتب التطوير الإداري وبتبعية مباشرة لمدير عام البلدية لمواكبة التطورات العالمية والمحلية ومتابعة التغيرات المطلوبة على كافة المستويات الإدارية والخدمية، ومنذ ذلك الحين تم وضع استراتيجية شاملة ضمن الأهداف الرئيسية التالية:-

- تقديم اقتراحات حول الوحدات التنظيمية بالدائرة مع تحديث الهياكل ومهام وأوصاف الإدارات المستحدثة والأوصاف الوظيفية لمواكبة التطورات المطلوبة والمراجعة المستمرة لذلك لتحسين أدائها.
- إعداد الخطط الاستراتيجية الطويلة المتوسطة والقصيرة الأمد ذات الأهداف الواضحة القابلة للقياس والمعايرة لكل من الدائرة ووحداتها التنظيمية.
- مسايرة الاتجاه العالمي في النوعية، والكيفية عن طريق تبسيط الإجراءات، وتوضيح خطوط الاتصال لكي تنساب في سهولة ويسر.
- دراسة ومراجعة التقارير الدورية بشكل منتظم منذ عام 1988م، شاملة دراسة الأوضاع في تلك الفترة، والتأكيد على النواحي الإيجابية، ومقارنة المدخلات والمخرجات ومؤشرات الأداء للأعوام السابقة بشكل موضوعي، ورفع التوصيات إلى المدير العام مع اقتراح التعديلات والتحسينات التطويرية اللازمة.

- التوجه نحو رضا العملاء الداخليين والخارجيين وذلك بتقديم خدمات مميزة.
- متابعة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الأداء والإنتاجية وتطبيق مبدأ فعالية الكلفة وذلك للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية مثل تطبيق خصخصة بعض الخدمات واللامركزية.
- تحقيق نوعية إدارية متميزة في مجال التنظيم والإدارة.
- وضع سياسات شؤون الموظفين.
- التركيز على الاعتماد على الذات وزيادة كفاءة القوى العاملة المواطنة وذلك بتدريب وتأهيل الكوادر المواطنة لأخذ دورها في البناء والتنمية .
- توفير الدعم الإداري اللازم عن طريق القيام بالأعمال الاستشارية والدراسات الهادفة من خلال القدرات الذاتية للإدارة أو باستقدام الاستشاريين للقيام بذلك بعقود مباشرة فيما بين البلدية والاستشاريين كما هو موضح في الجدول رقم (1) والمرفق رقم (1) أو ضمن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو موضح في الجدول رقم (2) والرسم البياني رقم (1) و التفاصيل في المرفق رقم (2).

هذا مع مراعاة متابعة تلك الدراسات والتوصيات الهادفة إلى التنظيم الإداري الكفء وتحسين الإنتاجية، وفي هذا المجال فقد كان التوجهات الدائمة بمراعاة وضع الموظف الرديف المواطن لاكتساب الخبرات والاعتماد على الذات وبخطوات ثابتة ومدروسة.

أهم التطورات التي طرأت على هيكلة مكتب التطوير الإداري كانت في عام 1995م حيث تمت إعادة هيكلة المكتب وتقسيمه إلى شعب مختلفة هي شعبة التطوير والخدمات الاستشارية، وشعبة الرقابة والمتابعة كما هو موضح في الشكل رقم (2) لتتماشى مع تطور مفهوم التطوير الإداري الحديث لتحقيق تغيرات جوهرية إيجابية في الجهاز التنظيمي للدائرة وتطوير المهام والتركيز على تقديم خدمات النصح والاستشارة للوحدات التنظيمية المختلفة حول التطوير الإداري لمواكبة سياسة التحسين المستمر والتكنولوجيا المتسارعة مع التركيز على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات وتجنب البيروقراطية وازدواجية العمل.

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لمكتب التطوير الإداري فبراير 1995م

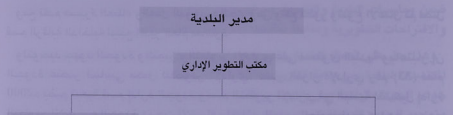

واستمر العمل ضمن الاستراتيجية المشار إليها أعلاه وبتطلعات منسجمة مع رؤية وتوجيهات حكومة دبي حتى سنة 1998م حيث تم رفع المستوى التنظيمي لمكتب التطوير الإداري إلى إدارة وتشكلت إدارة التطوير الإداري والرقابة كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة التطوير الإداري والرقابة

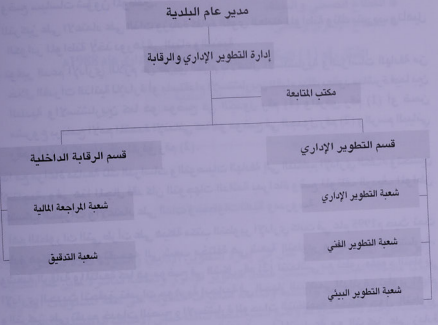

أما حالياً فتضم الإدارة مجموعة من الموظفين والموظفات من ذوي الكفاءة العالية بعد أن تم تدريبهم بواسطة خبراء المشروع أو من خلال إرسالهم إلى دورات تدريبية بالخارج إلى أن أصبحت هذه المجموعة مؤهلة لتقديم خبراتها وقد قامت الإدارة فعلا بتقديم المساعدة عندما طلب منها ذلك من بعض المؤسسات المحلية والعربية.

ومع تقدم مسيرة العطاء والعمل الدؤوب والجاد ومن واقع تطور وتنوع الأعمال تم فصل قسم الرقابة الداخلية ليتبع المدير العام مباشرة.

ولتوحيد جهود الجودة والتميز والتطوير الإداري على مستوى البلدية وباعتبار إن الجودة عنصر أساسي مكمل للتطوير الإداري، صدر القرار الإداري رقم (33) لعام 2000م بضم تبعية قسم إدارة الجودة وقسم التطوير الإداري في البلدية لتشكيل إدارة التطوير الإداري والجودة وتحت الاشراف المباشر للمدير العام للبلدية كما هو موضح في الشكل رقم(4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة التطوير الإداري والجودة

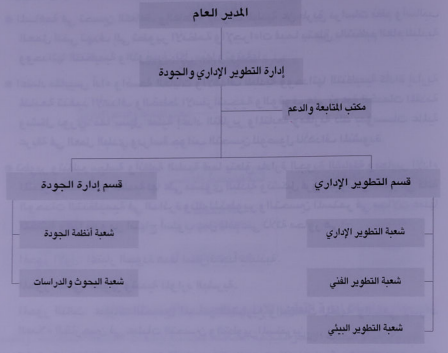

علما بأن قسم إدارة الجودة قد تأسس استنادا إلى القرار الإداري رقم (800) لسنة 1997م ضمن هيكلية إدارة مختبر دبي المركزي.

ولما استدعت الحاجة لإيجاد تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة على مستوى بلدية دبي صدر القرار رقم (19) بتاريخ 1999/1/23م ينص على استقلالية قسم إدارة الجودة ليقوم بنشر ثقافة الجودة الشاملة وتطبيقاتها ومتطلبات برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز وتطبيقاته ضمن ممارسات البلدية والتنسيق مع الوحدات الإدارية لتنفيذ الأنظمة المعتمدة للشكاوى والاقتراحات التطويرية ومتابعة نتائجها وتم إلحاقه بمكتب المدير العام.

وهذا يدل على تمسك البلدية وإصرارها على الاستمرار في رحلة العطاء، وتعتبر هذه المكتسبات لبلدية دبي بداية الطريق ونقطة انطلاق لتحقيق المزيد منها. والجدير بالذكر أن جوهر الجودة بالبلدية ليس بالجديد والمتتبع لذلك يلمس التوجه العام والعزم على الاستمرار وتوحيد الجهود المبذولة في الوحدات التنظيمية المختلفة كل حسب اختصاصها مع مراعاة الأسس والمقاييس العالمية وبشكل منتظم فيما بينها.

وأخذت الإدارة على عاتقها أن تكون بلدية دبي متميزة في الجودة حسب مخطط علمي مدروس، ومن أهم مساهماتها على سبيل المثال:-

- المساهمة في تحسين الكفاءة، والفاعلية لإدارات البلدية عن طريق دراسات نظم وأساليب العمل التي تهدف إلى تطوير الأنظمة والإجراءات فيما يتعلق بالتنظيم العام للبلدية ووحداتها التنظيمية والتوصيف لكل منها وتوثيقها.
- اعتماد مقاييس أداء واضحة الغايات والأهداف للبلدية ووحداتها التنظيمية كأداة إدارية لمتابعة تنفيذ الأهداف والخطط الاستراتيجية والوقوف على نوعية الخدمات المقدمة وبشكل دوري، مما يسهل عملية إعداد التقارير والمتابعة ومقارنة ذلك بمؤسسات عالمية عريقة في العمل البلدي ودراسة جوانب التحسين للوصول للأهداف المنشودة.
- تطوير وتنظيم سياسة وأنظمة البلدية فيما يتعلق بإدارة الجودة الشاملة ومعايير الأداء المتميز والتطبيقات العلمية لها على مستوى البلدية وتشكيل فرق الجودة والتميز في كافة الوحدات التنظيمية في الدائرة وذلك للتطوير والتحسين المستمر في مجالات عملها المختلفة وهذا نابع من انتهاج أسلوب عمل قائم على ثلاثة محاور هي:-

المحور الأول: اعتبار الجودة هدفاً استراتيجياً بالبلدية.

المحور الثاني: تطوير وتنمية الموارد البشرية.

المحور الثالث: عمليات التحسين المستمر للمشاريع والخدمات المقدمة والسعي لإشراك العملاء الخارجيين في عمليات التحسين والتطوير المستمرين.

- تخطيط وتنفيذ معايير ومتطلبات برامج الجودة والتميز على مستوى البلدية بصفة مستمرة لضمان الالتزام بمعاييرها ومتطلباتها، مع إعداد الوثائق اللازمة.
- تشغيل أنظمة فعالة على مستوى البلدية لتلقي الشكاوى ولتبني الأفكار والاقتراحات التطويرية وتفعيل المشاركة فيها من قبل كافة فئات العملاء من خارج وداخل البلدية، وإعداد دراسات شاملة وتقارير عن الأنشطة والنتائج المحققة ونشرها. وحرصا على أهمية هذه الأنظمة واستمرارية العمل بمستوى الطموح والتوجهات العليا فقد تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة الاقتراحات البناءة بشكل تفصيلي والاستفادة منها ومكافأة أصحابها.
- تطوير الأعمال بإدخال التقنية الحديثة، وتحسين الخدمات النوعية المقدمة للجمهور، والإعداد والتحديث المستمر لأدلة الجودة، وإجراءات العمل المتعلقة بها على مستوى البلدية حسب المواصفات القياسية الدولية.

وبناء على ذلك فقد تم في عام 2001م إصدار القرار الإداري رقم (205) بدمج واستحداث أقسام جديدة حسب متطلبات العمل والتطلعات المستقبلية كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة التطوير الإداري والجودة 2001م

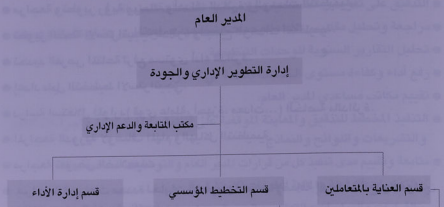

أهم مهام وواجبات إدارة التطوير الإداري والجودة والأقسام التابعة لها:

تقوم بإعداد الخطة الإستراتيجية الشاملة بجميع وحدات البلدية التنظيمية، وتقييم احتياجاتها التنظيمية وضمان رفع مستوى الخدمات المقدمة

قسم العناية بالمتعاملين

- إعداد الاستبيانات الخاصة وذلك بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية.
- العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوحدات التنظيمية في الدائرة.
- تحديد احتياجات الوحدات التنظيمية من ناحية تبسيط الإجراءات، رفع جودة الخدمة، تقليل التكلفة.
- إعداد وتحديث وتشغيل نظام الشكاوى (بشكل آلي).
- تشغيل وتحديث نظام الاقتراحات (بشكل آلي).
- بناء وصيانة قاعدة بيانات خاصة بنظام الشكاوى وأخرى خاصة بنظام الاقتراحات.
- إعداد تقارير دورية لكل من نظام الشكاوي والاقتراحات ونتائج الاستبيانات المختلفة.
- وضع الخطة العامة لسياسة الدراسات المتعلقة بخدمات المتعاملين.

قسم التخطيط المؤسسي

- مراجعة وتطوير رؤية ورسالة وأهداف الدائرة والوحدات التنظيمية.
- تطوير الخطة الاستراتيجية للدائرة ولجميع الوحدات التنظيمية.
- تحديد الفرص المتاحة لرفع مستوى أداء الدائرة.
- إعداد دليل التخطيط الاستراتيجي.
- دراسة استغلال الموارد(قوى عاملة، أجهزة، معدات...) الخاصة بالدائرة.
- المراجعة الدورية لأوصاف المهام والهياكل التنظيمية.
- مراجعة تفويض الصلاحيات .
- مراجعة إجراءات محددة لغايات تبسيطها هذا بالإضافة إلى النماذج والقوانين والتشريعات الخاصة بذلك.
- إعداد ومراجعة وتحديث دليل إجراءات العمل والجودة.
- التخطيط للحصول على شهادات الجودة وتطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بذلك.
- دراسة وتنفيذ سياسات الجودة.

إعداد ومراجعة وتحديث دليل إجراءات العمل والجودة

قسم إدارة الأداء

- التدقيق على تفويض الصلاحيات ولامركزية الخدمات المعتمدة.
- مراجعة وتحليل مقاييس الأداء للوحدات التنظيمية ورفع تقارير مشفوعة بالتوصيات.
- تحليل التقارير السنوية للوحدات التنظيمية.
- رفع أداء وكفاءة مستوى الخدمات المقدمة في الدائرة .
- تقييم مكاتب مساعدي المدير العام.
- التنفيذ المخطط للتدقيق والمعاينة الموقعية على أنظمة وأدلة الجودة وإجراءات العمل والتشريعات واللوائح والنماذج.
- متابعة وتقييم مدى تنفيذ كل من قرارات المدير العام والتوصيات الخاصة بذلك:
  - الترتيبات الإدارية والمالية للخدمات الاستشارية.
  - القرارات والدراسات والتعاميم والبحوث وبرامج إدارة الجودة.
  - الأنظمة الإدارية.
  - الإجراءات والنماذج.
  - مهام وفعالية اللجان الدائمة والمؤقتة والقرارات الخاصة بها.
  - متابعة تنفيذ التنظيم وأوصاف المهام المعتمدة.

جدول رقم (1) الاستشارات المنفذة بالتعاقد المباشر فيما بين البلدية والاستشاريين من 1995م -2001م

الإدارة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التطوير الإداري والجودة	–	1	–	1	–	2	1
التخطيط والمساحة	–	–	1	–	–	–	1
المباني والإسكان	–	–	1	–	1	–	–
الطرق	1	–	1	–	–	–	–
المشاريع العامة	2	–	–	1	–	–	–
شؤون الموظفين	–	–	–	–	1	–	–
الأسواق والمقاصب	–	–	–	–	–	1	–
العقود والمشتريات	1	–	–	–	–	–	–
الكراج والمواصلات العامة	–	–	–	–	–	1	–
مختبر دبي المركزي	2	1	1	1	1	2	2
تقنية المعلومات	1	–	2	–	–	–	–
الصرف الصحي والري	1	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	8	2	6	3	3	6	4

جدول رقم (2) الاستشارات المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من 1985م – 2001م

الإدارة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التطوير الإداري	–	–	–	–	–	–	1	–	2	1	–	1	–	1	–	–	–
العلاقات العامة	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التخطيط والمساحة	1	–	–	–	6	9	10	6	7	7	6	6	8	6	5	4	2
المباني والإسكان	–	–	–	–	–	–	1	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–
الطرق	–	–	–	–	–	2	1	–	–	1	–	–	–	1	–	–	–
المشاريع العامة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–
الصحة العامة	–	–	–	–	4	1	–	4	–	1	2	–	–	–	–	–	–
الحدائق العامة والزراعة	–	–	–	–	1	1	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المالية	–	–	2	–	–	–	–	–	3	–	–	–	–	–	–	–	–
العقود والمشتريات	–	–	2	1	–	1	–	–	1	1	1	1	1	1	–	–	–
الشؤون الإدارية	–	1	–	3	3	–	–	2	–	1	1	–	–	–	–	–	–
إدارة الكراج والمواصلات	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مختبر دبي المركزي	–	1	–	1	1	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–	–
تقنية المعلومات	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصرف الصحي والري	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2	–	–	–	–
الإجمالي	3	2	4	5	15	14	18	12	15	11	11	9	12	12	6	4	2

ملاحظة: عمل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1985م ولغاية 2000م بتخصصات مختلفة حسب احتياجات البلدية وخاصة في مجال الدعم الإداري والفني ونظم المعلومات.

رسم بياني رقم (1) الاستشارات المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من 1985م – 2001م

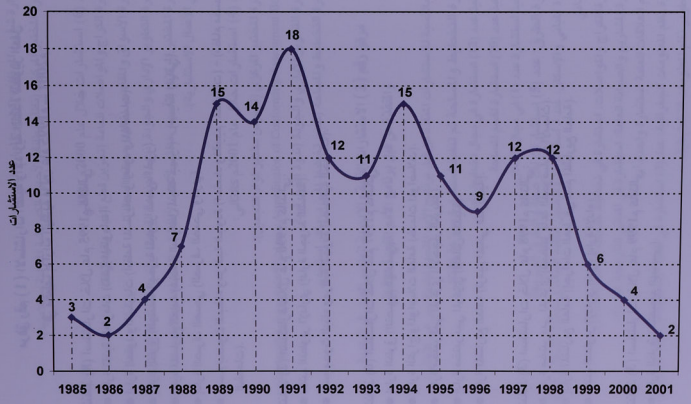

مرفق رقم (1) الاستشارات الفنية والإدارية المنفذة لتطوير العمل في مختلف إدارات البلدية ما بين عام 1995م ـ 2001م

تنفيذ (8) استشارات خلال عام 1995م كالتالي:

- إدارة تقنية المعلومات (تقنية المعلومات).
- إدارة العقود والمشتريات (أنظمة المشتريات والعقود والمناقصات).
- إدارة الطرق (الهندسة البحرية لتطوير شاطىء الممزر).
- إدارة المشاريع العامة (هندسة السواحل لمنطقة جميرا) + (صيانة المباني).
- إدارة الصرف الصحي (الصرف الصحي والري).
- قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة (اعتماد وتقييم المختبرات) + (نظام مصداقية الخدمات).

تنفيذ (2) استشارة خلال عام 1996م كالتالي:

- مكتب التطوير الإداري (إدارة الجودة الشاملة).
- قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة (مصداقية الخدمات).

تنفيذ (6) استشارات خلال عام 1997م كالتالي:

- إدارة الطرق (التصميم الهندسي).
- إدارة الكراج والمواصلات العامة (خدمات المواصلات).
- إدارة مختبر دبي المركزي (الأحجار الكريمة).
- إدارة مختبر دبي المركزي (المعادن الثمينة).
- إدارة المشاريع العامة (ترميم المباني التاريخية).

تنفيذ (3) استشارات خلال عام 1998م كالتالي:

- إدارة مختبر دبي المركزي (تحضير قاعة الفحوصات والأبحاث).
- إدارة المشاريع العامة (إجراءات العمل في قسم المشاريع العامة).
- مكتب التطوير الإداري (ندوة إدارة الأداء).

تنفيذ (3) استشارات خلال عام 1999م كالتالي:

- إدارة الطرق (التصميم الهندسي).

- إدارة شؤون الموظفين (تطوير الموارد البشرية).
- إدارة المختبر المركزي (نظام مطابقة الأجهزة الكهربائية المنزلية وسلامتها).

تنفيذ (6) استشارات خلال عام 2000م كالتالي:

- إدارة الكراج والمواصلات العامة (تخزين قطع الغيار وترميزها).
- إدارة الأسواق والمقاصب (تطوير مصنع السماد).
- إدارة التطوير الإداري والجودة (ندوة الهندسة القيمية) + (ندوة الحكومة الإلكترونية).
- إدارة المختبر المركزي (تأسيس مختبر لألعاب الأطفال) + (نظام فحص الأنابيب المستخدمة في الأعمال الاستشارية).

تنفيذ (4) استشارات خلال عام 2001م كالتالي:

- إدارة المختبر المركزي (تأسيس مختبر لمواد التجميل).
- (Accreditation of Conforming Assessment Bodies ـ جهات الاعتماد ووضع الشهادات).
- إدارة التطوير الإداري والجودة (ندوة أفضل قيمة).
- إدارة التخطيط والمساحة (خبير تخطيط المدن د. ماهر استينو).

مرفق رقم (2) الاستشارات الفنية والإدارية لتطوير العمل في البلدية والمنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أما بالنسبة للاستشارات المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة لبلدية دبي هي كالتالي:

إدارة التخطيط والمساحة تم تنفيذ استشارة موزعة كالتالي:

- تنفيذ عدد (12) استشارة في مجال تخطيط المدن.
- تنفيذ عدد (70) استشارة لقسم المساحة.
- تنفيذ استشارة عدد (1) في مجال الإعلان.

إدارة الطرق: عدد (5) استشارات للأرصفة والطرق السريعة

إدارة المباني والإسكان: عدد 3 استشارات وتتضمن أنظمة البناء، وسياسة الإسكان، وهدم المباني

إدارة الكراج والمواصلات: استشارة في تخطيط خدمات الباصات عدد (1).

إدارة المشاريع والصيانة العامة: استشارة في المباني التاريخية عدد (1).

قسم العلاقات العامة استشارة واحدة.

إدارة نظم المعلومات الجغرافية: عدد (2) استشارة في خطة الاستفادة من نظم المعلومات، وتطوير نظم المعلومات التخطيطية.

إدارة الصرف الصحي والري: عدد (5) استشارات في أساليب العمل.
إدارة التطوير الإداري والجودة

- الجودة الشاملة: عدد (1).
- الترخيص التجاري: مكافحة الغش التجاري عدد (1).
- ندوة في نظم المعلومات الجغرافية
- تنفيذ ندوة في التعليم المؤسسي.
- تصنيف الفنادق عدد (2) استشارة.
- إدارة الحدائق العامة والزراعة: عدد (6) في مجال البستنة.
- الإدارة المالية: عدد (5) استشارات في حساب التكاليف، والموازنة، والأنظمة المالية
- إدارة الصحة العامة: عدد (13) في الخدمات البيطرية، ورقابة الأغذية، والحشرات، والبيئة، والسواحل البحرية، والعيادة والخدمات الطبية.
- الشؤون الإدارية: عدد (11) في الإحصاء، والتوثيق، والأرشيف، والمكتبات.
- العقود والمشتريات: عدد (9) في العقود والمناقصات والتأمين، ومكافحة التزوير والتحكيم، والملكية الفكرية.
- مختبر دبي المركزي: عدد (6) استشارات في ترخيص واعتماد المختبرات.

التطور التاريخي لإدارة الصحة العامة

العامة والبيئة، وقد بلغ عدد الخريجين من هذا البرنامج (17) خريج حتى 31 – 12 – 2001م المتحق (11) منهم بالعمل في إدارة الصحة العامة والتحق الباقي بإدارة البيئة.

الجدول رقم (3) يوضح إجمالي الوظائف خلال الفترة من عام 1960م -2002م

السنة	1960	1970	1980	1990	1995	2001 ***	2002
مجموع عدد الموظفين	6	40	317	724	728	275	343
عدد المواطنين	1	6	10	42	68	70	76
النسبة المئوية للمواطنين	٪ 16.7	٪ 15	٪ 3.2	٪ 5.8	٪ 9.3	٪ 25.5	٪ 22.2
عدد العمال والمستخدمين *	5	38	961	1,971	1,871	206	189
المجموع الكلي للعاملين **	11	78	1,278	2,695	468	481	532

ملاحظة:

* لايوجد ضمن العاملين في هذه الفئة مواطنين.

** المجموع الكلي في الإدارة = مجموع عدد الموظفين + عدد العمال والمستخدمين.

*** تم تشكيل إدارة البيئة عام 1998م ونقل الجزء الأكبر من موظفي إدارة الصحة العامة إليها.

مصروفات وإيرادات إدارة الصحة العامة من عام 1988م حتى عام 2002م

البيان	الرواتب	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي المصروفات	جملة الإيرادات
1988	11,986,627.00	1,587,054.00	974,095.00	14,547,776.00	1,361,420.00
1989	13,076,418.00	3,486,920.00	986,018.00	17,549,356.00	2,135,363.00
1990	16,307,230.00	4,105,011.00	2,308,176.00	22,720,417.00	2,664,345.00
1991	18,378,369.00	5,872,789.00	1,961,996.00	26,213,154.00	6,207,609.00
1992	19,436,801.00	6,636,235.00	550,878.00	26,623,914.00	7,805,414.00
1993	20,439,719.00	7,631,144.00	559,618.00	28,630,481.00	8,388,006.00
1994	20,602,902.00	6,526,847.00	316,227.00	27,445,976.00	9,242,298.00
1995	20,774,214.00	5,848,044.00	1,344,273.00	27,966,531.00	13,881,381.00
1996	21,060,037.00	8,616,406.00	4,209,133.00	33,885,576.00	24,688,519.00
1997	20,590,500.00	7,104,963.00	977,586.00	28,673,049.00	34,215,449.00
1998	21,475,381.36	6,795,343.82	1,394,030.13	29,664,755.31	30,532,544.86
1999	22,603,184.78	6,136,129.90	514,090.48	29,253,405.16	37,945,081.30
2000	23,574,297.99	7,701,275.47	1,557,772.69	32,833,346.15	41,109,898.50
2001	26,837,696.19	9,533,842.37	2,457,965.80	38,829,504.36	38,464,744.00
2002	28,241,913.00	10,189,779.00	2,320,828.00	40,752,120.00	49,802,031.00
إجمالي	305,384,890.32	97,771,783.56	22,432,687.10	425,589,360.98	308,444,103.66

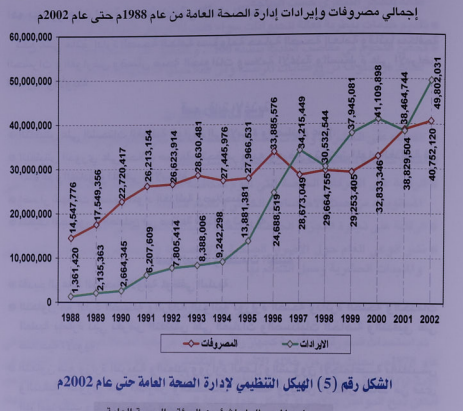

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة الصحة العامة حتى عام 2002م

أهم مهام وواجبات إدارة الصحة العامة والأقسام التابعة لها:

تقع على عاتق إدارة الصحة العامة مسؤولية حماية الصحة العامة وقائياً بمكافحة الحشرات والقوارض وضمان صحة الحيوانات وسلامة الأغذية والسيطرة على الأمراض السارية والأوبئة.

قسم رقابة الأغذية

- التفتيش على الشحنات الغذائية الواردة إلى الإمارة والصادرة عنها.
- التفتيش الدوري على محلات صناعة وتحضير وبيع وعرض وتخزين المواد الغذائية في المطاعم والفنادق والمقاهي والأسواق.
- إصدار شهادات تصدير المواد الغذائية وصلاحيتها.
- تثقيف الجمهور والعاملين في صناعة الغذاء وتجارته.

قسم العيادة والخدمات الطبية

- تقديم الرعاية الصحية الأولية لموظفي البلدية.
- التعاون مع إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية بوزارة الصحة ودائرة الصحة والخدمات الطبية بإمارة دبي بغرض التفتيش على العيادات والصيدليات الخاصة والتدقيق على صلاحية الأدوية.
- التعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتفتيش والتدقيق الدوري على المدارس والحضانات الخاصة ورياض الأطفال للتأكد من مدى التزامها بالشروط والمتطلبات الصحية.
- الرقابة على صالونات التجميل، ومحلات الخدمات ذات العلاقة بالصحة العامة.
- تقديم شهادات اللياقة الصحية لموظفي القطاع الخاص العاملين في مجال الصناعات الغذائية والخدمات الخاصة بها، وإصدار الشهادات الطبية لغايات استكمال إجراءات تأشيرات الإقامة.
- إجراء الرقابة الصحية على مساكن العمال.
- تقديم خدمة فعالة في مجال مراقبة الأمراض المعدية والسيطرة عليها.
- تقديم خدمات المقابر ودفن الموتى.

قسم الخدمات البيطرية

- العمل على رفع مستوى الوعي الخاص بتربية الحيوانات وسبل تكاثرها.
- مكافحة الأمراض الحيوانية في كافة أنحاء الإمارة.
- الرقابة على الحيوانات الواردة والصادرة عن طريق الموانئ والمطار، والقيام بإجراءات

فعالة للحجر البيطري حسب الحاجة.

- تقديم خدمات بيطرية فعالة للحيوانات سواء كانت للأغراض التجارية أو التربية المنزلية.
- فحص اللحوم في مقاصب البلدية بنسبة 100٪ والتدقيق على الذبائح وأحشاء الحيوانات للتأكد من خلوها من الإصابات المرضية ومن صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

قسم مكافحة الحشرات

- القضاء على الحشرات والآفات الضارة بالصحة العامة مثل البعوض، والذباب والقوارض.
- تقديم خدمات مكافحة الحشرات للجمهور حسب الطلب.
- الرقابة على الشركات الخاصة التي تقوم بمكافحة الحشرات الضارة لضمان تحقيق أعلى المستويات من حيث الاختصاص الحرفي وتقديم الخدمة.
- الرقابة على تجارة التجزئة الخاصة بمبيعات المبيدات الحشرية في السوق.
- نشر الوعي العام حول الأضرار الصحية والاقتصادية الناجمة عن الحشرات والقوارض والمبيدات الحشرية وسبل التحكم بها.

قسم رقابة الأغذية

تم استحداث قسم رقابة الأغذية كجهاز رقابي منفصل عن بقية أنشطة قسم الصحة العامة في عام 1978م، بحيث يتم من خلاله الإشراف والتفتيش على المؤسسات الغذائية القائمة في الإمارة(المصانع، محلات إعداد وبيع الأغذية، البقالات والسوبر ماركت، المقاهي، المطاعم، أماكن ذبح الدواجن والأسواق بشكل عام) إضافة إلى المقاصف المدرسية، كما يقع ضمن مهام القسم التفتيش على حاويات المواد الغذائية المستوردة بالسفن عبر ميناء راشد، وميناء جبل علي إضافة إلى تفتيش شحنات المواد الغذائية الواردة من خلال مطار دبي.

ونظراً للزيادة المطردة في عدد المؤسسات كان لابد من إعادة تنظيم وتعديل الهيكل التنظيمي ومسميات الوحدات التنظيمية بما يتناسب والمتطلبات المستقبلية في ظل هذه الزيادة وفي ظل العولمة والتجارة الدولية .

وقد عمل القسم منذ نشأته على تطوير الأنظمة الرقابية بصفته أحد الأقسام التي تعنى بشؤون الصحة العامة من خلال الرقابة المباشرة على جميع الأغذية المستوردة والمصنعة محلياً للحد من التلوث أو التسمم الغذائي وتطبيق الاشتراطات الصحية في المؤسسات الغذائية والعمل على تقييم المخاطر الغذائية في المصانع للحد من خطورة التلوث أثناء التصنيع والإعداد والنقل والتوزيع والتخزين حيث ركز القسم على هدفين لضمان الرقابة الفعالة هما :

الهدف الأول

تشديد الرقابة على جميع الأغذية المستوردة والمصنعة محلياً والمتداولة في الإمارة وذلك بتقديم المقترحات وتنفيذها بعد اعتمادها حول السياسات والتشريعات والمقاييس والمواصفات المناسبة.

هذا وقد تم إصدار عدد من الأوامر المحلية لتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بصحة وسلامة الأغذية وتتمثل هذه الأوامر المحلية في:

- الأمر المحلي رقم (23 لسنة 1983م) بشأن بطاقات المواد الغذائية.
- الأمر المحلي رقم (38 لسنة 1989م) بشأن الشروط الصحية والفنية الواجب توافرها لتخزين المواد الغذائية المعدة للاستهلاك الادمي.
- الأمر المحلي رقم (51 لسنة 1990م) بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها.
- الأمر المحلي رقم (55 لسنة 1990م) بشأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في أغذية الرضع والأطفال المعدة للتوزيع في إمارة دبي.
- الأمر الإداري رقم (20 لسنة 1992م) باصدار دليل تصنيع وإعداد وطبخ وتخزين وتعبئة ونقل وبيع الأغذية المخصصة للاستهلاك الأدمي.
- الأمر المحلي رقم (72 لسنة 1992م) بشأن اعتماد فترات صلاحية بعض المواد الغذائية .
- الأمر الإداري رقم (46 لسنة 1994م) الخاص بتشكيل لجنة إتلاف المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الأدمي.

تجدر الإشارة أيضاً إلى جهود القسم المضنية خلال عام 1998م في التخاطب مع المفوضية الأوروبية للحصول على الموافقة على اعتماد منشآت إنتاج الأسماك في الإمارة للقيام بتصدير منتجاتها إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم العمل على إعداد واعتماد الأمر المحلي رقم (5 لسنة 1999م) بشأن «اعتماد منشآت إنتاج الأسماك المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي» وهي خطوة رائدة في هذا المجال تدعم مكانة إمارة دبي التجارية والاقتصادية.

- الأمر المحلي رقم (52 لسنة 2000م) بشأن تصدير منتجات الأسماك للاتحاد الأوروبي.

الهدف الثاني

تبسيط أسلوب الرقابة الغذائية وذلك باستخدام أنظمة وأساليب حديثة تضمن رقابة فعالة وتعمل على اختصار الوقت والجهد بالنسبة لجهاز التفتيش والتجار وأصحاب المؤسسات الغذائية وتضمن سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الأدمي.

ونظراً لأهمية المهام الملقاة على عاتق القسم كان لا بد من المشاركة الفعلية من خلال لجان التنسيق مع الوزارات والدوائر المحلية والهيئات المحلية والخليجية والعالمية، وتمثيل الدائرة في عضوية اللجان التالية:

- اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية بالأمانة العامة للبلديات.
- لجنة السلامة الغذائية على مستوى دول مجلس التعاون بهيئة المواصفات الخليجية.
- لجان دستور الأغذية المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

تجارة الأغذية

بدأ العمل في القسم في عام 1994م بالتحضير لوضع نظام مبرمج باستخدام الكمبيوتر تستند فكرته أساساً على برمجة وتسجيل جميع البيانات المطلوبة لتسجيل شحنات المواد الغذائية

وتقسيماتها، وأسماء الشركات التجارية والعلامات التجارية للمواد الغذائية، كما تم ربط تسجيل العينات ونتائجها مع مختبر الأغذية والبيئة في إدارة المختبر المركزي.

وتم تطبيق النظام في بداية عام 1997م حيث عمل النظام على رفع كفاءة الأداء ومنع ازدواجية وتكرارية العمل في الموانئ بدلاً من الأسلوب اليدوي، حيث ساهم في تنظيم العمل وربط موانئ الإمارة ببعضها البعض ، وعمل على إسراع عملية اتخاذ القرارات والإجراءات الضرورية إضافة إلى سرعة تسجيل بيانات عينات المواد الغذائية المأخوذة من الموانئ ومنع الازدواجية، كما ساهم النظام في توفير إمكانية الحصول على بيانات إحصائية دقيقة وبصورة سريعة عن الأغذية المستوردة .

وفي ظل التطور المستمر لقسم رقابة الأغذية استحدثت في عام 1998م آلية المتابعة في شعبة تجارة الأغذية وكان الغرض منها متابعة الشحنات الغذائية المخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في إمارة دبي، ومع نهاية العام 1999م تم تصميم شاشة متابعة تم إدراجها ضمن نظام رقابة الأغذية.

وسعياً من البلدية لدعم وتعزيز مكانة دبي كوجهة تجارية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات اللازمة في مجال استيراد وتصدير الأغذية في الإمارة، فقد تم في عام 1999م استحداث وحدة خدمات التجار لتسهيل معاملاتهم ومراعاة مصالحهم التجارية.

ونظراً لأهمية إمارة دبي كمركز تجاري هام لعمليات إعادة تصدير الأغذية عبر موانئ دبي، تقوم الشعبة بإصدار الشهادات الصحية للأغذية المعاد تصديرها وفق إجراءات منظمة باستخدام الأساليب الحديثة، وأهم هذه الشهادات(شهادة التصدير الصحية ، شهادة التصدير لدول مجلس التعاون الخليجي، شهادة إشعاع، شهادة إتلاف).

سلامة الأغذية

تم استحداث شعبة سلامة الأغذية في عام 1998م للتأكد من تطبيق أنظمة تقييم المخاطر على الصناعات الغذائية المحلية، والتزامها بالشروط الصحية وتوفر نظام الرقابة الذاتية على عملية التصنيع ، وسحب العينات من الإنتاج ، لإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة عليها بهدف إصدار شهادات الصلاحية على دفعات الإنتاج بالتعاون والتنسيق مع إدارة مختبر دبي المركزي لتطبيق مقاييس ضبط الجودة على المؤسسات والمصانع الغذائية بهدف منح علامة الجودة وشهادة الصلاحية والمطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة، إضافة إلى وضع الاشتراطات والمواصفات الصحية الخاصة بالأغذية بشكل عام وفقاً للحاجة.

والجدير بالذكر قيام القسم بتطبيق أنظمة عالمية في مجال الرقابة الغذائية لتتماشى وأهمية دور القسم في توفير رقابة فعالة على المؤسسات الغذائية حيث تم تطبيق مايلي:

1. «نظام التوزيع الآمن للمواد الغذائية ASC» في فنادق الدرجة الأولى والثانية في عام 1997م، حيث تعتبر إمارة دبي أول جهة تطبق هذا النظام على صعيد الوطن العربي.
2. «نظام تحليل المخاطر باستخدام النقاط الحرجة HACCP» في مصانع الأغذية في عام 2000م.

كما تهتم الشعبة بعملية إجراء المسوح الميدانية على المواد الغذائية حسب المستجدات والظروف والتطورات الحاصلة في مجال الغذاء، إضافة إلى الإشراف على إجراءات الفحص الروتيني اليومي على الأسواق مثل:

سوق السمك بديره، وأسواق الخضار والفواكه، حيث أنها تعتبر من أكبر الأسواق على مستوى الخليج وتتطلب متابعة وتفتيش يومي للتأكد من سلامة الأسماك واللحوم والخضار المعروضة فيها.

ونظراً لأهمية أخذ عينات من المواد الغذائية كمؤشر فني على صلاحيتها كان لا بد من وضع دليل أخذ العينات يعتمد على تصنيف المادة الغذائية حسب درجة الخطورة.

ويقوم القسم بالتفتيش وفق برنامج دوري منتظم ومبرمج على المؤسسات والمحلات التي تقوم بتجهيز ونقل وتخزين وتوزيع وبيع المواد الغذائية، للتأكد من التزامها بالشروط الصحية والمواصفات الواجب توفرها وفقاً للوائح والأوامر المحلية الصادرة.

وفي عام 1986م – 1987م تم إعادة توزيع المناطق حسب المخطط المعتمد الذي تم بموجبه تقسيم الإمارة إلى قطاعات كما يلي:

1	2	3	4	5	6	7	8
السوق/ديرة	هور العنز والحمرية	القصيص	الراشدية	بربعي (الأسواق، الشندغة، الغبيبة، فريج البستكية)	السطوة	ند الشبا	جميرا القوز الصفا

وقد بدأ إدخال النظام المبرمج للتفتيش على المؤسسات الغذائية في عام 1987م عن طريق مركز تكنولوجيا المعلومات في الدائرة بالتنسيق مع دائرة التنمية الاقتصادية، وفي عام 1996م قام القسم باستحداث وتطبيق نظام حديث وهو الأول من نوعه في المنطقة وذلك باستخدام نظام الكمبيوتر المحمول.

هذا ويجدر بالذكر فوز «مشروع التفتيش باستخدام الكمبيوتر المحمول» بجائزة دبي للأداء الحكومي المتميز لعام 2001م.

كما تم استحداث وحدة استلام الشكاوى عام 1999م بغرض استلام شكاوى العملاء الخاصة بالمؤسسات الغذائية وتوزيعها آلياً .

وقام القسم بوضع الشروط والضوابط اللازمة عند ترخيص المؤسسات والأنشطة التي تتعامل بالمواد الغذائية بالتنسيق مع الدوائر المحلية، حيث تم إعداد مجموعة من الاشتراطات الصحية الخاصة بالمؤسسات الغذائية.

كما قام القسم بوضع شروط وضوابط على عدة أنشطة غذائية، تم اعتمادها من قبل الأمانة العامة للبلديات وتعميمها على بلديات الدولة للتطبيق، منها:

- الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في مصانع تعبئة مياه الشرب عام 1999م.
- الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في سيارات نقل الخبز ومنتجاته عام 1999م.
- الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في سيارات نقل مياه الشرب المعبأة عام 1999م .

استخدام الكمبيوتر المحمول أثناء عملية التفتيش

التطوير المستمر

أنشأ القسم وحدة المتابعة والدعم الفني في عام 2000م للعمل على رصد التغيرات ومتابعتها وتقديم أحدث المعلومات للعاملين في مجال الرقابة، ومتابعة أداء القسم والتأكد من تنفيذ الإجراءات المعتمدة بشكل سليم، وذلك عن طريق إعداد و توفير الدراسات والبحوث ، ووضع خطة للتدريب والتأهيل والتطوير .

كما يقع على عاتق الوحدة مسؤولية الإشراف وإجراء تحقيقات مفصلة في القضايا الخاصة بالأغذية مثل التسمم الغذائي والغش وحفظ الأغذية بالتعاون مع القيادة العامة لشرطة دبي ودائرة الصحة والخدمات الطبية، والتأكد من إجراء التحقيق الفوري الكفؤ استجابة لأية شكوى واتخاذ الإجراءات المناسبة مع وضع التدابير الوقائية لمنع تكرارية الشكوى، وعلى ضوئه تم تشكيل «لجنة التسممات الغذائية» في عام 2000م وهي لجنة مشتركة بين كل من (بلدية دبي ، دائرة الصحة والخدمات الطبية، وزارة الصحة ، القيادة العامة لشرطة دبي).

التنظيف الغذائي

تم استحداث وحدة التنظيف الصحي في عام 1999م للعمل على إعداد وتنفيذ برامج وخطط التنظيف الغذائي، وكان من ضمن إنجازاتها :

- عمل مسح غذائي في عام 2000م للأسر المواطنة لقياس الحالة الصحية لأماكن تحضير وإعداد الأغذية في المنازل وقياس مدى الوعي الغذائي لربات المنازل والخدم استهدفت الدراسة عينة عشوائية مكونة من (60) منزل في منطقة الطوار، حيث تم توضيح الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في أماكن تحضير الأغذية والممارسات الصحية اللازمة للمتعاملين بالأغذية، كما تم توزيع كتيب خاص للمتعاملين بالأغذية ونشرات إرشادية عن الأغذية .
- تنفيذ برنامج تنقيف غذائي في عام 2000م للعاملين بالمطاعم ومحلات الكافتيريا للارتقاء بالمستوى الصحي ورفع الوعي الغذائي للمتعاملين بالأغذية وذلك في صورة محاضرات تلقى باللغات السائدة المختلفة (العربية، الإنجليزية، الأوردو).
- عمل محاضرات تثقيفية وزيارات ميدانية للمدارس والجمعيات النسائية لتوضيح أهمية سلامة الأغذية.
- إصدار عدد (14) من الوسائل التثقيفية على شكل نشرات ، وملصقات، وكتيبات إرشادية خلال عام 2001م.

قسم العيادة والخدمات الطبية

كجزء من مهام قسم الصحة العامة ، بُدئ بتقديم الخدمات الطبية في عام 1968م من قبل بلدية دبي على شكل خدمات بسيطة، كانت تشتمل على مايلي :

- عيادة الأسنان: بوجود طبيب معالج برسوم رمزية حيث كانت خدماته موجهة لموظفي البلدية.
- تمريض الصحة العامة: وتتمثل في عملية التطعيم المجاني لطلاب المدارس ضد الجدري والكوليرا حيث كانت تتم عن طريق المفتشين العاملين في قسم الصحة والممرضات باستخدام أمصال يتم توفيرها من قبل البلدية، كما كانت عملية التطعيم تتم أيضا في مكتب المطار للقادمين.

هذا وقد انتقل هذان النشاطان لإدارة مستشفى آل مكتوم مع الكادر الوظيفي في عام 1976م-1977م.

خدمات المختبر

ويشمل مختبر الأغذية ومختبر الأحياء الدقيقة ، وقد كانت التحاليل المخبرية تجرى في غرفة واحدة إلى أن تم الفصل بين المختبرين في عام 1975م هذا وكانت مهام مختبر الأغذية مقتصرة على فحص عينات المياه، بالإضافة إلى بعض التحاليل الغذائية البسيطة وذلك نظراً لقلة عدد المؤسسات الغذائية القائمة في ذلك الحين، (التفاصيل في فصل المختبر المركزي).

الرقابة الصحية في الموانئ والمطارات

كانت الرقابة الصحية التي يقوم بها القسم في الموانئ والمطارات تتم عن طريق :

1. التدقيق على وثائق القادمين وخاصة توفر شهادات / بطاقات صحية تخولهم لدخول الإمارة، وقد ألغي العمل بهذا الإجراء في عام 1987م.
2. التوجيه بالحصول على التطعيم أو الحجر الصحي في حال الإصابة بالأمراض الوبائية (الكوليرا، الجدري ، السل الرئوي)، بالتنسيق مع المستشفى وبالتعاون مع الشرطة بحكم وجود أفراد منها بشكل دائم في ذلك الحين بمبنى البلدية، وقد أوقف هذا الإجراء أيضاً في عام 1987م.

وقد تم التوسع في مجال تقديم الخدمات الطبية، حيث تمت إضافة جهاز فحص مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وأجهزة فحص خاصة بالكيمياء الحيوية وفحص التهاب الكبد الوبائي (hepatitis) إلى عمل القسم في عام 1985م.

كما قام القسم في عام 1985 بإدخال إجراء الختم الطبي (Medical Stamp) لتأشيرات الدخول/ الزيارة .

ونتيجة لزيادة عدد المراجعين لقسم العيادة وضيق مساحة المبنى القديم بمنطقة المرقبات، قامت البلدية بإنشاء مبنى جديد بميدان الاتحاد وانتقال قسم العيادة والخدمات الطبية إليه عام 1995م.

وفي عام 2001م تم شراء عيادة متنقلة (Mobile Clinic) مزودة بجهاز أشعة رقمي ، بغرض استخدامها لتقديم خدمة نوعية للشركات الكبرى في مواقعها داخل الإمارة، وذلك بإجراء الفحوصات الطبية للعاملين في الموقع وإصدار الشهادات الطبية لهم، مما يوفر عليهم عامل الوقت والجهد، بالإضافة إلى أن ذلك يعتبر خدمة مميزة للعملاء من قبل الدائرة.

قسم الخدمات البيطرية

تمثلت الخدمات البيطرية خلال الفترة 1963م - 1967م بوجود طبيب بيطري واحد بقسم الصحة ثم تشكلت وحدة الخدمات البيطرية في الفترة من 1967م - 1976م صاحبها زيادة في عدد الأطباء البيطريين (اثنان للمعالجة واثنان لفحص الحيوانات قبل الذبح) بالإضافة إلى عدد (2) مفتش لفحص اللحوم.

كانت هذه الوحدة مسؤولة عن: مكافحة القراد في الأغنام والأبقار والجمال، رش الحيوانات المستوردة ، تقديم العلاج عند ورود شكاوى ، زيارات للمنازل لتقديم الخدمات العلاجية وخدمات التوعية الصحية، ضبط الحيوانات السائبة (الأغنام والأبقار) ومكافحة الكلاب الضالة، التنسيق والتعاون مع العيادات البيطرية الخاصة، إضافة إلى الإشراف والتفتيش على أماكن ذبح اللحوم.

- في عام 1977م تأسست شعبة الخدمات البيطرية، وتم في عام 1984م إنشاء العيادة البيطرية بالراشدية .

- وفي عام 1986م تم وضع الهيكل التنظيمي لشعبة الخدمات البيطرية وتحديث وصف مهام الشعبة وفقا للتطورات الحاصلة.
- كما تم أيضاً في عام 1986م إنشاء المقاصب الحديثة بمنطقة القصيص، حيث باشرت وحدة المسالخ (بر دبي / ديره) بفحص اللحوم بنظام حديث للفحص ومنع تلوث الذبائح تحت إشراف الكادر الوظيفي اللازم من مفتشين وأطباء.
- وفي عام 1990م تم تحويل شعبة الخدمات البيطرية إلى قسم الخدمات البيطرية متضمناً شعبتين:

- شعبة تفتيش اللحوم بدلاً من وحدة تفتيش اللحوم .
- شعبة العيادة والرقابة بدلاً من وحدة العيادة والرقابة، حيث تم تنظيم الرقابة والتفتيش وتعيين كادر خاص لهذه المهمة .

- وقد تم في عام 1995م اعتماد هيكل تنظيمي جديد واستحداث شعبة جديدة باسم شعبة تربية الحيوانات والرقابة البيطرية، وتم وضع نظام بيطري متكامل يشمل المحاجر والأسواق ومزارع التربية إضافة إلى الرقابة والتفتيش وضبط الحيوانات السائبة.
- وفي عام 1996م تم افتتاح عيادتين بيطريتين وتشغيلهما في سوق المواشي الحديث بنظام بيطري متطور .
- وافتتح في عام 1997م المحجر البيطري في ميناء الحمرية وتم تشغيله بنظام حديث .
- وفي عام 1998م تم تشغيل عيادة ومقصب في حتا .
- كما تم في عام 2000م بناءً وتشغيل مجمع حديث للخدمات البيطرية في مشرف.

فحص وتطعيم الحيوانات ضد الامراض

التثقيف البيطري

اعتمدت التوعية الصحية على النصائح والإرشادات التي يقدمها الأطباء البيطريون بالقسم بشكل مباشر للمربين وأصحاب الحيوانات حتى عام 1991م ، وقد تم تعيين ضباط صحة عدد (2) من المواطنين المتخصصين بالإنتاج الحيواني للقيام بهذه المهمة جزء من عملهم في القسم خلال (1991م – 1992م)، وقد لوحظ تطور وسائل التوعية الصحية بشكل ملحوظ بعد تهيئة الكادر الوظيفي اللازم وخاصة منذ عام 1995م، ومن الإنجازات التي قام بها القسم في هذا الجانب :

- استمرار التوعية المباشرة مع مربي الحيوانات من كافة المنتسبين .
- إصدار عدد (5) نشرات إرشادية تغطي جوانب متعددة من نشاط القسم لمكافحة الطفيليات ومكافحة الحيوانات والكلاب السائبة.
- البدء بتوجيه النصائح والإرشادات في مجال تربية المواشي وكيفية الإنتاج الصحي للحليب خلال عام 1994م.
- إصدار عدد (4) من المنشورات للمربين حول حماية الحيوانات وأصحابها من الأمراض الحيوانية والأمراض المشتركة منذ عام 1995م.
- نشر مقالات وإجراء مقابلات صحفية باللغتين العربية والإنجليزية في مواضيع تهم المربي والمستهلك والصحة العامة منذ عام 1995م.
- إجراء مقابلات وندوات في الإذاعة والتلفزيون خاصة خلال شهر رمضان وعيد الأضحى أو عند ظهور أمراض جديدة كجنون البقر وحمى الوادي المتصدع وغيرها منذ عام 1995م.
- تم إدخال برامج التطعيم ضد مرض الحمى القلاعية عام 1995م للسيطرة على المرض الذي انتشر آنذاك، وقد ألزمت جميع مشاريع الأبقار في الإمارة بتنفيذ برنامج التطعيم، حيث ساعد ذلك على الحد من انتشار المرض والسيطرة عليه بشكل تام.

إحصائية بأعداد الأبقار التي تم تطعيمها ضد الحمى القلاعية
على مدى الأعوام الماضية منذ عام 1995م وحتى عام 2002م

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	*2001	2002
العدد	9,571	19,470	28,008	51,481	62,772	45,833	50,400	177,732

* تم وضع خطة مبرمجة لتنفيذ التوعية الصحية خلال عام 2001م تشمل إعداد نشرات ومنشورات وزيارة المدارس وإعداد أفلام عن نشاط القسم ودوره في الصحة العامة.

- المساهمة بإعداد المادة الفنية لحملات التوعية والإرشاد الصحي مع الإدارات والأقسام ذات العلاقة منذ عام 1995م.

● يقوم القسم بتقديم بعض الخدمات الوقائية من أجل تنمية الثروة الحيوانية والمحافظة عليها وحماية الصحة العامة من الأمراض الحيوانية المشتركة، ويقوم بتنفيذ حملات إعلامية في سبيل ذلك.

الخدمات التي قام بها قسم الخدمات البيطرية من عام 2000م حتى 2002م

م	نوع الخدمة	عام2000	عام 2001	عام 2002
1	عدد الذبائح التي تم الكشف عليها	30,000	30,000	250,183
2	عدد المواشي (ابقار، ماعز، وأغنام) التي تم فحصها	1,097,376	1,150,000	1,338,810
3	عدد الزيارات التفتيشية للمؤسسات البيطرية	4,500	6,966	6,613
4	عدد العينات للكشف عن الحمى المالطية	2,500	2,500	17,705
5	عدد الحيوانات التي تم فحصها وتطعيمها ضد الأمراض	1,070,000	1,165,486	1,600,705
6	عدد الكلاب السائبة التي تم ضبطها	2,000	1,394	721

قسم مكافحة الحشرات

تأسست وحدة مكافحة الحشرات في عام 1967م وكان عدد العاملين في الوحدة (3) موظفين فقط، وقد كُلفت الوحدة بالقيام بمهمة مكافحة القوارض والصراصير التي كانت تصاحب الشحنات التجارية في الموانئ والمطار، بالإضافة إلى مكافحة الحشرات كالبعوض والذباب، والنمل الأبيض الذي بدأ ظهوره في الإمارة في عام (1973/ 1974م) بسبب إصابة شحنات الأخشاب التي كان يتم استيرادها من الهند في تلك الفترة .

مكافحة الحشرات

وخلال عام (1973م-1974م) زاد عدد العاملين في مجال مكافحة الحشرات ليصبح ما بين (20) إلى (30) موظف ، وبسبب النمو التجاري والزيادة السكانية في تلك الفترة تم إنشاء «قسم مكافحة الحشرات» ، ونظرا لطبيعة العمل والحاجة إلى تنظيم القسم ، تم خلال عام 1989م إعادة هيكلة القسم واعتماد شعبتين في هيكله التنظيمي، هما: شعبة العمليات وشعبة الخدمات الفنية.

خدمات قسم مكافحة الحشرات

- يقوم القسم بمكافحة القوارض من خلال حملات ينفذها في المدينة والمناطق الريفية في الإمارة وقد أسفرت نتائجها عن انخفاض عدد البلاغات الواردة بشكل واضح، كما هو موضح في الجدول التالي:

عدد البلاغات الخاصة بمكافحة القوارض خلال الأعوام 1999م - 2002م

السنـــــة	1999	2000	2001	2002
عدد البلاغات	3,925	2,669	1,793	3,260

ويقوم القسم في نفس المجال بإصدار شهادات الخلو من القوارض للسفن والقوارب بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من عمليات التفتيش والمكافحة، حسب الأنظمة المتبعة عالمياً .

خدمات مكافحة الحشرات

عدد القوارب التي تم تفتيشها مقارنة بعدد القوارب التي دخلت موانئ دبي خلال السنوات 1990م - 1995م- 2001م- 2002م

السنة	1990	1995	2001	2002
إجمالي عدد القوارب	4,154	9,103	6,403	17,229
عدد القوارب المفتشة	3,573	8,498	5,924	9,300
النسبة المئوية للقوارب المفتشة	٪86	٪93.3	٪92.4	٪54

- تم تطوير برامج جديدة لبعض المواقع الحيوية الهامة مثل المطار و أماكن سباقات الخيول تتضمن مستويات عالية من أعمال المسح حيث يتم اتباع نظام جديد للمسح وتحليل البيانات واستخدام أدوات جديدة متطورة لهذه الأنشطة.

- تم إصدار الأمر المحلي رقم (57 لعام 1991م) بشأن رقابة بيع المبيدات الحشرية للجمهور من خلال محلات التجزئة غير المتخصصة في الإمارة ، والأمر المحلي رقم (58 لعام 1991م) بخصوص الرقابة على أعمال مكافحة الحشرات والحيوانات والمزروعات في إمارة دبي.

توثيق إجراءات العمل

أصدر القسم عدة نشرات لتوثيق إجراءات العمل من الناحية الفنية وإجراءات السلامة، منها:

- نشرات ومعلومات فنية عدد (136).
- نشرات ومعلومات في مجال الأمن والسلامة عدد (20).
- نشرات ومعلومات في مجال المسح والتحري عدد (33).
- نشرات ومعلومات في مجال استخدام المواد عدد (15).
- نشرات ومعلومات في مجال إجراءات التشغيل النظامية عدد (11).
- نشرات فنية شهرية يتم إصدارها داخلياً في القسم بناءً على نتائج ومعلومات دراسات مختبر مكافحة الحشرات.

الشكاوى والبلاغات

يقوم القسم بمعالجة البلاغات التي يتسلمها من الجمهور من خلال فرق العمليات الموزعة على المناطق بإمارة دبي والمناطق النائية.

عدد البلاغات الخاصة بمكافحة الحشرات خلال الفترة من عام 1995م – 2002م

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد البلاغات	12,954	13,126	14,151	15,933	13,702	11,715	14,737	13,548

حملات تثقيف مكافحة الحشرات

من منطلق حرص القسم على رفع مستوى الوعي الصحي لدى جميع فئات المجتمع في مجال مكافحة آفات الصحة العامة بدأ العمل بتنفيذ برنامج تثقيفي منذ بداية شهر أكتوبر 2000، وقد استهدف البرنامج في مرحلته الأولى قيام طلاب بعض المدارس في الإمارة بزيارات لمقر القسم في منطقة القوز حيث بلغ عدد الطلاب الذين قاموا بهذه الزيارات حوالي (590) طالب وطالبة من (18) مدرسة، وفي المرحلة الثانية تمت تغطية (12) مدرسة أخرى بإجمالي (1900) طالب وطالبة من خلال المعرض المتنقل للقسم.

نشأة وتطور

إدارة الشؤون الإدارية

دعما لأنشطة البلدية التي أصبحت تتسع يوماً بعد يوم تم في عام 1961م إنشاء أول نواة لمكتب إداري تحت مسمى (مكتب الإدارة) الحق به مهام متنوعة تتمثل في تنظيم الأسواق وتقديم الخدمات الثقافية وترخيص ومراقبة أصحاب الحرف.

ومع اتساع أعمال البلدية خلال فترة السبعينات تم استحداث أقسام بها للقيام بالمهام المختلفة وشمل ذلك التطور استحداث قسم الإدارة وكانت مهامه تتمثل في الآتي:

- متابعة قرارات المجلس البلدي ولجانه.
- متابعة الأوامر الإدارية الصادرة عن مدير البلدية والمراسلات الصادرة والواردة .
- تحديد الأسعار ومراقبة الأوزان.
- مراقبة أسعار الإقامة في الفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي.
- الإشراف على متحف دبي والمكتبة العامة .
- مراقبة الأندية الاجتماعية والمحافظة على الآداب العامة .

وشهدت البلدية في عام 1980م مع انتقالها إلى المبنى الجديد وزيادة حجم أعمالها زيادة ملحوظة في حجم العمالة فتم استحداث أقسام ومكاتب جديدة لمواكبة التطوير السريع بالإمارة، وفي عام 1986م بدأ التطور والتحديث في جميع أقسام البلدية ونتيجة لهذا التطور المستمر تم إصدار أول هيكل تنظيمي بموجب القرار الإداري رقم (57) بتاريخ 1986/2/27م .

كما هو موضح في الشكل رقم (1) ومنذ عام 1986م حتى عام 1994 تمت الاستعانة بمجموعة من الخبراء في مجالات الارشيف والمكتبات إلى جانب الإحصاء والمتاحف وذلك لاستحداث الوسائل المتطورة في إدارة الشؤون الإدارية ورفع مستوى خدماتها إدارياً وفنياً، وشارك مع هؤلاء الخبراء مجموعة من المواطنين ردفاء لهم لتكملة ما تم إنجازه والسير على نفس النهج، والاستعانة ببعض من هؤلاء الخبراء بين حين وآخر حتى عام 2002م.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لقسم الشؤون الإدارية الصادر عام 1986م

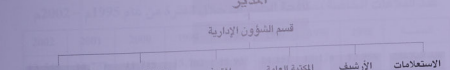

وقد تحددت المهام الوظيفية لقسم الشؤون الإدارية كالآتي:

- توفير الخدمات العامة وإعداد المراسلات والمذكرات الصادرة والواردة .
- القيام بالمتابعة المنهجية لمشاريع البلدية تحت التنفيذ والأوامر الإدارية ومتابعة قرارات المجلس البلدي ولجانه.
- حفظ الأوامر الإدارية وتوثيقها بالأرشيف .
- توفير الخدمات الثقافية من إعارة كتب ودوريات في المكتبة العامة وتزويدها بالكتب والدوريات الجديدة .
- الإشراف على المتاحف والمباني التاريخية والأثرية.

- توفير خدمة السكرتارية والطباعة والترجمة والتصوير والنسخ.
- توفير خدمة الأمن والحراسة للمحافظة على المباني والتجمعات السكنية التابعة للبلدية .
- توفير الرقابة الميدانية على الفعاليات الاجتماعية وعلى النشاطات الترفيهية والعروض والمحاضرات الثقافية.

ثم مع ازدياد مهام الشؤون الإدارية صدر أمر إداري رقم (157) بتاريخ 1987/7/27م بخصوص استحداث (وحدة التوثيق والمعلومات) لترتبط برئيس الشؤون الإدارية مباشرة بدلا عن (وحدة الأرشيف سابقاً)، وتتولى مهمة تنظيم جميع مراسلات البلدية الصادرة والواردة، كما صدر الأمر الإداري رقم (104) بتاريخ 1988/4/28م باستحداث شعبة الرقابة وترتبط مباشرة برئيس الشؤون الإدارية.

وفي بداية التسعينات شهدت البلدية توسعاً استدعى تعديل الهيكل التنظيمي لها ليتماشى مع التطورات المختلفة وقد صدر الأمر الإداري رقم (203) بتاريخ 1990/8/5م يضم المراكز الفرعية التابعة للبلدية (مركز الراشدية / الكرامة/ أم سقيم / حتا) للشؤون الإدارية وتبعه صدور أمر إداري في أكتوبر 1990م يضم مركز الإحصاء إلى الشؤون الإدارية ومع تطور البلدية تطورت الشؤون الإدارية تطوراً ملحوظاً بزيادة أنشطتها ومهامها حيث صدر الأمر الإداري رقم (163) بتاريخ 1991/6/3م يحدد المستوى الإداري للشؤون الإدارية في الهيكل التنظيمي للبلدية بمستوى (إدارة الشؤون الإدارية) وتكون تحت الإشراف المباشر لمدير البلدية وفيما يلي عرض للهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية عام 1991م كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية عام 1991م

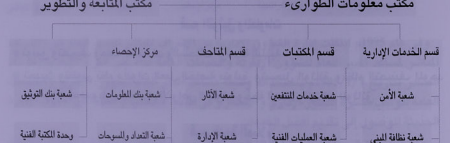

أهم مهام وواجبات إدارة الشؤون الإدارية والأقسام التابعة لها:

- توفير الخدمات الإدارية، للمكتبات العامة، وخدمات التوثيق، والرقابة الفعالة على الأنشطة الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى تنسيق نشاطات مركز خدمة العملاء، والمراكز الفرعية للبلدية.

قسم الخدمات الإدارية

- توفير خدمات الأمن والرقابة على جميع ممتلكات البلدية من مبانٍ ومنشآت ومرافق عامة.
- تقديم خدمات مكتبية للبلدية من الطباعة، والتصوير والنسخ، وتغليف الوثائق، والترجمة وتوفير القرطاسية والمواد التموينية وخدمات الإتصالات وصيانة الآلات.
- التأكد من استخدام أفضل التقنيات في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية وما تحتويه من هواتف، أنظمة، وأجهزة لا سلكية، أجهزة نداء وغيرها.
- توفير النظافة لكافة مباني ومجمعات البلدية.
- تقديم خدمات اجتماعية عن طريق مكافحة التسول.
- إصدار التراخيص اللازمة للأندية الاجتماعية وغيرها من الجمعيات والمؤسسات، ومراقبة الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

قسم المكتبات العامة

- توفير خدمة المكتبات.
- تقديم خدمات المكتبات الفعالة للمجتمع.
- توفير الخدمات للأطفال والطلاب في مختلف الأعمار للمساهمة في عملية التعليم مع العمل على حفظ التراث الفكري والثقافي.

قسم التوثيق والمعلومات

- توثيق وتصنيف وحفظ المستندات والسجلات الرسمية للبلدية.
- تحديث وتطوير نظم وأدوات العمل الخاصة بتوثيق وتسجيل الوثائق ونظام التصنيف الموحد ومخزن الأرشيف ودليل استخدام الأقراص الضوئية وخطة الحفظ والإتلاف للوثائق.

قسم خدمة العملاء

- استقبال أفراد الجمهور في كل من مركز خدمة العملاء، والمراكز الفرعية وتقديم خدمات فعالة لهم، وعلى مستوى عال من الجودة، والاستجابة الفورية لاستفساراتهم، وطلباتهم، وتلقي شكواهم والرد عليها، والسعي إلى حلها.
- إجراء استبيانات لقياس رضاءهم، وكسب ثقتهم.
- تقديم خدمات لامركزية بالمناطق المختلفة في الإمارة بهدف تسهيل مهمة المنتفعين من خدمات

البلدية وتخليص معاملاتهم بيسر وسهولة.

كما زادت مهام إدارة الشؤون الإدارية نتيجة التطور في تقديم الخدمات حيث صدر القرار الإداري رقم (206) لسنة 1993 بتاريخ 1993/6/16م بنقل قسم الأسواق من إدارة الترخيص التجاري وضمه إلى إدارة الشؤون الإدارية كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية عام 1993م

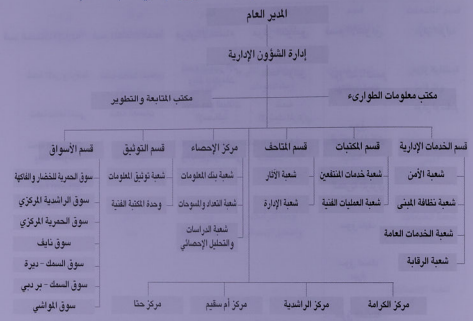

وفي عام 1995م انتقلت إدارة الشؤون الإدارية من الإشراف المباشر للمدير العام إلى الإشراف المباشر لمساعد المدير العام للشؤون الإدارية والخدمات العامة بناءً على القرار الإداري رقم (1) الصادر بتاريخ 1995/1/7م باستحداث وظيفة مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والخدمات العامة لتواكب مسيرة التطور الإداري والاستمرار في المنهجية العلمية والتقنية في أسلوب الإدارة الحديثة للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات.

وظلت تبعية قسم المتاحف لإدارة الشؤون الإدارية مستمرة حتى صدور قرار إداري بتاريخ 1998/1/1م الخاص بنقل قسم المتاحف إلى دائرة السياحة والترويج التجاري وعلى أثر ذلك تم تعديل الهيكل التنظيمي للشؤون الإدارية بصدور قرار إداري رقم (22) بتاريخ 1998/2/15م باعتماد الهيكل التنظيمي ووصف المهام لإدارة الشؤون الإدارية.

وفيما يلي عرض للهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية عام 1998م كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية عام 1998م

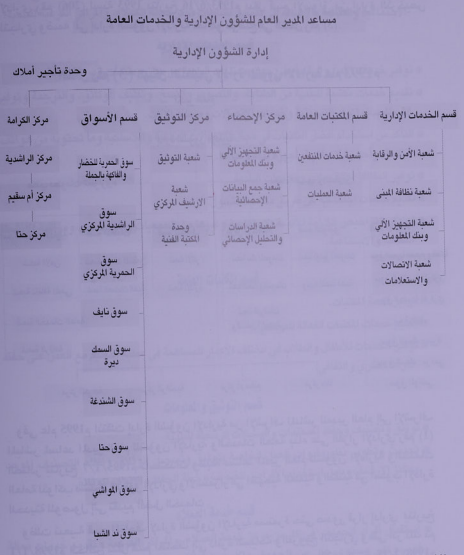

وظلت تبعية قسم الأسواق لإدارة الشؤون الإدارية حتى صدور قرار إداري رقم (291) بتاريخ 1998/10/28م بنقل الأسواق ووحدة تأجير أملاك البلدية من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الأسواق والمقاصب، وقد تم تناول موضوع قسم الأسواق بشكل مفصل في نشأة وتطور إدارة الأسواق والمقاصب، وعليه أصبح الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية المعدل عام 2000م

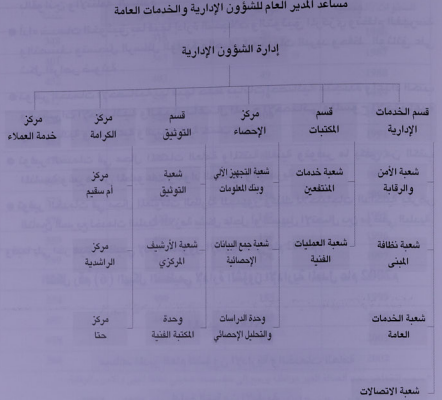

ومع تطور الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية وزيادة المهام الوظيفية والإدارية والخدمية وتطورها واكب ذلك زيادة في المهام والمسؤوليات، وفيما يلي عرض لأهم المهام لإدارة الشؤون الإدارية خلال تلك الفترة:

- اقتراح وتنفيذ ما يعتمده مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والخدمات العامة من سياسة وأنظمة وتوجيهات وإجراءات البلدية المتعلقة بالخدمات الإدارية والمكتبات العامة والخدمات الإحصائية وخدمات التوثيق والرقابة الفعالة على الأنشطة الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى تنسيق نشاطات المراكز الفرعية.
- توفير خدمات الأمن والرقابة على جميع ممتلكات البلدية من مبان ومنشآت ومرافق عامة والتأكد من المحافظة على نظافتها ومظهرها اللائق .
- توفير الخدمات المتعلقة بالاتصالات والتجهيزات المكتبية من معدات تصوير وأثاث والحاسبات والقرطاسية والترجمة والطباعة والتصوير والمواد التموينية.

- الرقابة الفعالة على الأنشطة الثقافية والاجتماعية والخيرية والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة السائدة.
- أداء خدمات التوثيق بما فيها إدارة السجلات والتوثيق المركزي ونظام الفهرسة والتصنيف وتسجيل الرسائل الواردة والصادرة وخدمات البريد وحفظ الوثائق على شكل أقراص ضوئية .
- توفير الخدمات الإحصائية بما فيها حفظ بيانات إحصائية متجددة وإعداد الكتب والنشرات الإحصائية والقيام بأعمال المسح الإحصائي والمسوح الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والديمغرافية حسب الحاجة .
- توفير الخدمات في مجال المكتبات العامة والمكتبة الفنية وتوفير ما يكفي من الكتب المناسبة وغيرها من المطبوعات والمواد السمعية والبصرية .
- توفير الخدمات في مجال المعلومات الطارئة للجمهور وكذلك للاحتياجات الداخلية بغرض التأمين السريع لخدمات البلدية اللازمة بشكل عاجل أو لتسهيل الاتصال بين موظفي البلدية.

وفيما يلي آخر هيكل تنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية حتى عام 2002م.

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية المعدل عام 2002م

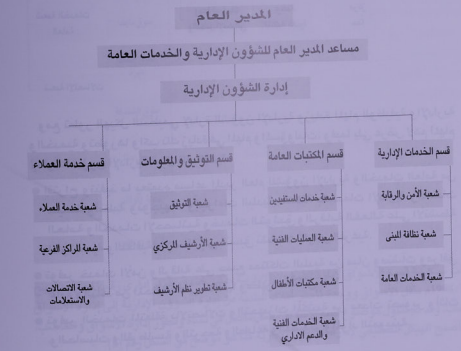

وفيما يلي عرض لتطور العمالة بالشؤون الإدارية خلال الأعوام (1986م-2002م)

السنوات/الجنسية	مواطن	غير مواطن	جملة
1986	30	318	348
1987	38	363	401
1988	49	403	452
1989	76	536	612
1990	100	540	640
1991	86	365	451
1992	83	387	470
1993	128	437	565
1994	136	442	578
1995	147	423	570
1996	150	409	559
1997	170	429	599
1998	134	365	499
1999	155	399	554
2000	163	444	607
2001	161	457	618
2002	156	210*	366

* سبب إنخفاض عدد العمالة الغير مواطنة يرجع إلى خصخصة شعبتي نظافة المبنى والأمن والرقابة

تطور العمالة بإدارة الشؤون الإدارية من عام 1986م - 2002م

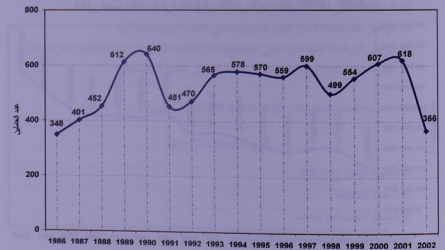

مصروفات إدارة الشؤون الإدارية من عام (1988م-2002م)

السنة	الرواتب	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي المصروفات
1988	10,291,597	4,022,626	1,270,114	15,584,337
1989	12,612,027	4,984,327	2,074,352	19,670,706
1990	13,976,401	4,987,907	930,236	19,894,544
1991	14,557,282	3,896,697	504,830	18,958,809
1992	15,484,805	3,727,655	1,013,942	20,226,402
1993	18,481,769	2,908,917	913,756	22,304,442
1994	20,070,046	2,842,907	743,745	23,656,698
1995	19,353,744	3,603,584	627,782	23,585,110
1996	20,112,983	6,524,740	2,042,354	28,680,077
1997	20,078,110	5,464,394	1,753,832	27,296,336
1998	19,019,924	5,823,184	3,023,217	27,866,325
1999	19,277,888	4,698,154	3,908,081	27,884,123
2000	21,615,769	5,752,234	2,313,098	29,681,102
2001	22,839,886	8,042,358	2,752,514	33,634,757
2002	27,428,633	8,826,834	1,828,009	38,083,476
إجمالي	275,200,865	76,106,517	25,699,862	377,007,244

تطور مصروفات إدارة الشؤون الإدارية من عام (1988م-2002م)

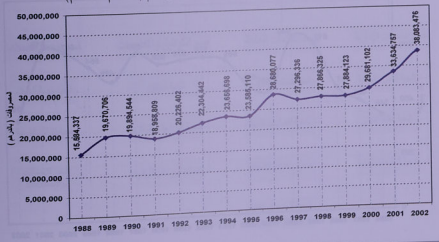

وفيما يلي عرض للأقسام التابعة لإدارة الشؤون الإدارية:

أولا : قسم الخدمات الإدارية

خلال السبعينيات والثمانينيات كانت تقوم بالمهام الحالية للخدمات الإدارية وحدات تتبع مباشرة لرئيس قسم الشؤون الإدارية وكانت مهامها تتمثل في توفير خدمات الأمن والأرشيف والاستعلامات والطباعة والنسخ والقيام بأعمال المتابعة المنهجية لمشاريع البلدية تحت التنفيذ ومتابعة الأوامر الإدارية وقرارات المجلس البلدي ولجانه.

وفي أوائل التسعينات صدر الأمر الإداري رقم (163) بتاريخ 1991/6/3م برفع المستوى الإداري لقسم الشؤون الإدارية إلى مستوى إدارة ضمن التنظيم الإداري للهيكل التنظيمي للبلدية وتم استحداث قسم للخدمات الإدارية بالإدارة وأصبح القسم يتكون من أربع شعب وهي:

- شعبة الأمن.
- شعبة نظافة المبنى.
- شعبة الخدمات العامة.
- شعبة الرقابة.

وتتمثل أهم مهام القسم كالتالي:

- توفير الخدمات في المراسلات وخدمات السكرتارية والطباعة والاتصالات والترجمة بالإضافة لتوفير التجهيزات المكتبية وماكينات التصوير لجميع إدارات وأقسام البلدية.
- الحفاظ على نظافة جميع مباني البلدية.
- توفير خدمات الأمن على جميع مباني البلدية وتجمعاتها.
- توفير الرقابة الميدانية على الفعاليات الاجتماعية وعلى النشاطات الترفيهية.
- رقابة الحمالين في الأسواق والقضاء على ظاهرة التسول.

وعليه أصبح قسم الخدمات الإدارية عام 2000م كما يلي:

قسم الخدمات الإدارية

- شعبة الأمن والرقابة.
- شعبة النظافة.
- شعبة الخدمات العامة.
- شعبة الاتصالات والاستعلامات.

خدمات الصادر والوارد

● كانت وحدة التوثيق تقوم بمهام إعداد المراسلات والمذكرات وتوثيق الأوامر والقرارات الإدارية الصادرة عن مدير عام البلدية حتى عام 1994م إلى أن انضمت في بداية عام 1995م إلى قسم التوثيق والمعلومات.

الأوامر والقرارات الإدارية الصادرة خلال الأعوام (1990م - 1994م)

البيـــان	1990	1991	1992	1993	1994
الأوامر الصادرة	339	342	322	611	634

خدمات الطباعة والترجمة

خدمات الطباعة المنجزة والصفحات المترجمة خلال الأعوام (1994م-2001م)

البيـان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
خدمات الطباعة المنجزة	113,875	96,113	62,787	52,530	20,589	-	-	-
الصفحات المترجمة	1,478	1,939	1,156	1,014	935	494	856	7,622

خدمات الطباعة المنجزة

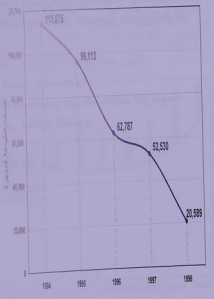

خدمات الترجمة المنجزة

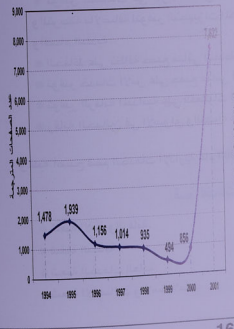

خدمات وحدة التصوير

خدمات وحدة التصوير خلال الأعوام (1994م-2001م)

البيـان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التصوير	980,770	1,241,800	954,686	758,311	867,419	783,030	902,556	1,160,286
الاستنسل	916,950	941,890	830,330	773,520	723,370	726,820	639,550	629,823
التغليف	3,715	7,650	5,687	5,720	8,097	11,086	9,593	10,074
تصوير ملون	-	-	9,296	38,758	35,254	51,547	71,849	83,284

خدمات الضيافة

زادت مصروفات خدمات الضيافة المستفيدة منها إدارات البلدية .

مصروفات خدمات الضيافة خلال الأعوام (1995م-2001م) (القيمة بالدرهم)

البيـان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مصروفات الضيافة	94,958	103,268	104,225	147,854	194,769	200,361	229,459

تطور مصروفات الضيافة من عام 1995م - 2001م

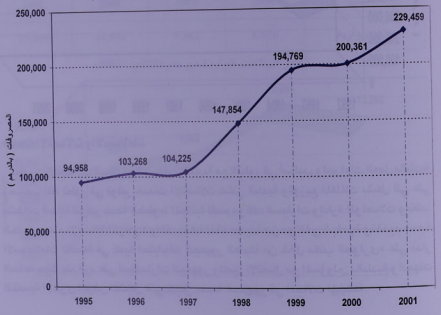

خدمات القرطاسية

تطورت خدمات القرطاسية بشكل واضح مما أدى إلى زيادة في مصروفات مواد القرطاسية نظراً لتوسع حجم العمل في البلدية خلال مرحلة التسعينات باستحداث إدارات وأقسام جديدة.كما هو موضح في الجدول التالي:

قيمة المصروفات من القرطاسية لإدارات وأقسام البلدية خلال الأعوام (1992م-2001م)

القيمة بالدرهم

البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مصروفات خدمات القرطاسية	321,417	254,903	383,495	384,392	445,449	483,422	628,927	600,566	537,091	541,213

تطور قيمة المصروفات من القرطاسية من عام 1992م – 2001م

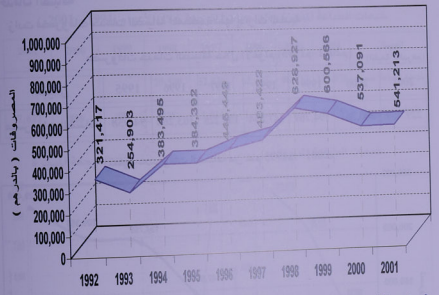

خدمات الاتصالات والاستعلامات

تطورت الاتصالات السلكية واللاسلكية بالبلدية مع التطور في أساليب وإجراءات العمل بالبلدية وصاحب ذلك تطور في توفير خدمات الاتصالات لمباني البلدية وتوزيع المكالمات بشكل آلي على مشغلات الدالة لتوفير خدمة الخطوط المجانية للاسم مواقف السيارات وإدارة المواصلات ومكتب الاستعلامات المتمثلة في تلبية احتياجات الجمهور العاجلة من خلال مكتب الطوارىء على مدار الساعة حيث يتم الرد على استفسارات الجمهور وتأمين الاتصال مع المسؤولين بالبلدية والجهات الخدمية الأخرى لعرض المشاكل التي تتعلق بخدمة الجمهور في المجالات المختلفة.

زيادة الطلبات لخدمات الاتصالات الواردة من الإدارات خلال الأعوام من (1996م-2001م)

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الطلبات الواردة	389	497	563	1,534	2,596	2,851

زيادة الطلبات لخدمات الاتصالات الواردة من الإدارات خلال الأعوام من (1996م-2001م)

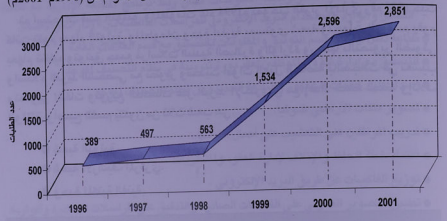

البلاغات الواردة للطوارىء خلال الأعوام (1998م-2001م)

البيان	1998	1999	2000	2001
بلاغات واردة	8,516	9,662	14,994	13,360

تطور البلاغات الواردة من عام 1998م – 2001م

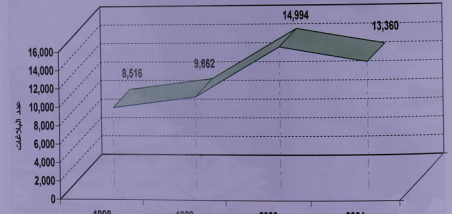

الأرشيف المركزي

زادت مهام الأرشيف المركزي بسبب توسع الهيكل الإداري للبلدية مما أدى إلى تطوير وتنظيم حفظ الملفات والأرشفة، ومن أهمها:

- اعتماد الإجراءات الخاصة بنظام إعارة الملفات والوثائق .
- إعداد قوائم بالملفات الموجودة بالقاعات .
- تعشيب ومراجعة وتصوير ملفات الشؤون الإدارية وملفات المجلس البلدي .
- إدخال جميع المعلومات الخاصة بالمحتويات على الحاسب الآلي .
- استقبال الملفات من مختلف إدارات البلدية وذلك للحفظ أو الإتلاف .
- إعادة تدقيق مخططات المباني وإدخال البيانات على الحاسب الآلي .
- تطبيق عملية الحفظ الإلكتروني لمخططات إدارة المباني .
- تنظيم وتعشيب وتدقيق ومراجعة وتصوير ملفات إدارة شؤون الموظفين .
- إنشاء قاعدة بيانات الملفات المحفوظة بالأرشيف .
- إعداد دليل آلي يرتبط مع الإدارات خاص بالحفظ والإتلاف .
- استحداث قواعد بيانات الأرشيف في المستقبل .
- إعداد دليل بالمعايير الإنتاجية على الموظفين .

المكتبة الفنية

تقوم وحدة المكتبة الفنية بالمهام التالية :

- الاشتراك بالدوريات المتخصصة .
- تزويد المكتبة الفنية بالكتب والمراجع العلمية التي تخص مجال عمل الموظفين بالبلدية.
- نشر المعلومات لموظفي البلدية عن طريق البريد الإلكتروني .
- تحويل الملفات الورقية إلى الإلكترونية عن طريق التصوير الضوئي (التقارير، الدورات التدريبية... الخ) .
- الحصول على المعلومات من خلال خدمة الإنترنت وتعميمها بواسطة الحاسوب.
- الإعارة باستخدام الحاسوب ومراسلة المؤسسات المحلية والدولية للإهداء والتبادل والتعاون .
- إعداد استبيان لجميع موظفي البلدية لمعرفة اهتماماتهم ونشر المعلومات لهم عن طريق البريد الإلكتروني .
- التعاون مع إدارة تقنية المعلومات لإصدار (دليل استخدام الإنترنت).

ثالثاً: المكتبات

بأمر من المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم تم إنشاء أول مكتبة عامة في إمارة دبي عام 1963 في منطقة الرأس بديرة وشهدت المكتبات تطوراً ملحوظاً خلال فترة الثمانينات والدوريات والمواد السمعية والبصرية وزيادة في حجم الكتب والدوريات المتوافرة وزيادة

في أعداد الرواد وتهدف المكتبات إلى توفير أنماط متعددة من مواد المعرفة ومصادر المعلومات لأفراد المجتمع من كتب ودوريات ومراجع ومواد سمعية وبصرية والمساهمة في رفع المستوى العلمي والثقافي لأفراد المجتمع وتعويد النشء على المطالعة.

ورغبة في ترسيخ ونشر المعرفة والثقافة ومواكبة التطور الحضاري تم في عام 1989م افتتاح أربع مكتبات في الأحياء السكنية بتكلفة إجمالية بلغت (15) مليون درهم (هور العنز، الراشدية، الصفا، أم سقيم) ، وقد تم تصميم مبنى كل مكتبة بحيث تشتمل على قاعة للسيدات وأخرى للأطفال وأخرى للرجال وقاعة أخرى متعددة الأغراض زودت بأحدث الأجهزة في مجال السمعيات والبصريات.

الكتب والدوريات المتوفرة بالمكتبة العامة خلال الأعوام (1985م – 1989م)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989
وحدة اللغة العربية	12,103	12,244	15,240	17,144	48,325
وحدة اللغة الأجنبية	7,176	7,776	7,790	7,790	11,051
وحدة الأطفال	3,385	3,439	3,473	3,723	15,403
المجموع	22,664	23,459	26,503	28,657	74,647

رواد المكتبة العامة خلال الأعوام (1985م – 1989م)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989
عدد الرواد	33,300	30,200	29,500	30,600	37,000

تطور أعداد رواد المكتبة العامة من عام 1985م- 1989م

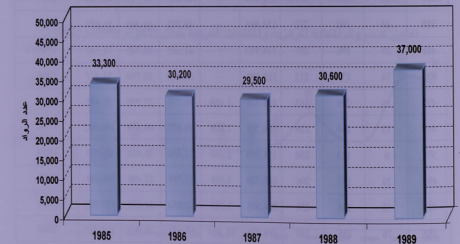

توزيع الكتب والدوريات حسب النوع خلال الأعوام (1990م-2002م)

السنوات	كتب				دوريات			
	وحدة اللغة العربية	وحدة اللغة الأجنبية*	وحدة الأطفال	المجموع	دوريات عربية	دوريات أجنبية	دوريات أطفال	المجموع
1990	48,773	11,051	15,403	75,227	254	60	9	323
1991	56,404	11,909	20,140	88,453	279	91	12	382
1992	64,842	11,386	21,865	98,093	308	80	4	392
1993	70,297	10,977	22,247	103,521	225	39	4	268
1994	61,272	12,451	19,820	93,543	375	53	10	438
1995	64,464	17,981	19,956	102,401	507	105	10	622
1996	78,704	15,755	21,608	116,067	275	163	29	467
1997	89,426	20,053	15,494	124,973	442	181	27	650
1998	80,495	20,836	15,292	116,623	765	263	24	1,052
1999	...	...	...	...	864	337	24	1,225
2000	126,034	18,526	28,965	173,525	1,068	412	29	1,509
2001	136,139	21,822	30,470	188,431	1,191	322	23	1,536
2002	146,067	23,751	33,565	205,969	1,309	364	54	1,727

حركة إعارة الكتب حسب وحدة اللغة خلال الأعوام (1990م - 2002م)

السنوات	وحدة اللغة العربية	وحدة اللغة الأجنبية	وحدة الأطفال	المجموع
1990	5,918	2,509	808	9,235
1991	6,973	4,568	2,305	13,846
1992	8,385	6,159	1,676	16,220
1993	9,034	6,795	1,682	17,511
1994	8,839	6,550	1,720	17,109
1995	9,088	7,928	2,197	19,210
1996	9,144	9,029	1,740	20,045
1997	10,462	9,893	11,522	21,877
1998	9,566	9,363	1,556	20,485
1999	8,579	8,350	1,217	18,146
2000	20,027	10,702	9,834	40,563
2001	59,491	15,899	17,347	92,737
2002	71,607	26,444	14,470	117,160

* لم تتوافر بيانات عن الكتب بسبب تغيير النظام المستخدم في المكتبة

قسم المتاحف

قسم المتاحف

تم إنشاء متحف دبي عندما أمر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بتحويل قلعة الفهيدي في بر دبي إلى متحف دبي بتاريخ 1971/5/12م وتبعيته لبلدية دبي من حيث الإشراف والتنظيم والإدارة ومع التطور المستمر للبلدية تم تشغيل وتطوير متحف دبي الذي أشرف كذلك على رعاية المباني التاريخية والأثرية بالإمارة.

قسم المتاحف ويتكون من شعبتين:

- شعبة الآثار.
- شعبة الإدارة.

عدد العاملين بقسم المتاحف خلال الأعوام (1991م - 1997م)

البيان	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد العاملين	28	32	32	37	46	42	48

تطور عدد العاملين بقسم المتاحف من عام 1991 - 1997م

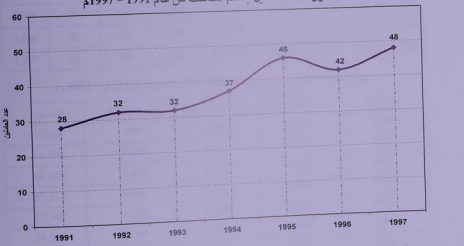

وقد تطور قسم المتاحف تطوراً ملحوظاً خلال فترة التسعينات حيث تم خلال تلك الفترة ترميم متحف دبي وصيانة المواقع والمباني الأثرية في الإمارة وجاء مشروع ترميم المتحف تعبيراً عن الاهتمام بضرورة الحفاظ على معالم التراث الحضري والحضاري بالإمارة وتم إجراء الصيانة والترميم اللازمين للجدران وتزويد المبنى بشبكة أرضية للتكييف إلى جانب شبكات الإنذار المتطورة، ونظراً لتزايد حجم المكتشفات التاريخية والأثرية قامت البلدية ببناء امتداد للمتحف تحت الأرض روعي فيه عدم تشويه التكوين البصري والمعماري للحصن التاريخي فتم وضع دراسات متخصصة حول كيفية تأثيث وتجهيز الحصن والتوسعة، وتم

افتتاحه للجمهور بعد أعمال التطوير في منتصف عام 1995م، حيث تم تقسيم مسار العرض المتحفي لعرض نماذج من الأسلحة القديمة وألبسة الحرب التقليدية إلى جانب نماذج من القوارب الصغيرة المتنوعة الأغراض ثم بيت العريش التقليدي، وينتقل الزائر ليستعرض تاريخ مدينة دبي وخورها الشهير وعبر نفق الزمن يشاهد عرضاً حافلاً بالصوت والصورة حول تطور الحياة والعمران في دبي الحديثة حيث يتم المرور عبر أحد الأسواق التقليدية ليستعرض مختلف الأنشطة التجارية، ولم يغفل العرض التطرق إلى حياة أبناء دبي بتنوعها اليومي بين السوق والمسجد والمسكن وأسلوب الحياة للبدو شاملاً الملابس والحلي والفراش ومجالس القهوة ، وحيث أن الحياة والأنشطة البحرية تعد جزءاً أساسياً من حياة دبي فقد تم تخصيص جزء كبير من المتحف لعرض الحياة البحرية وصناعة السفن وصيد الأسماك والغوص وتجارة اللؤلؤ وكذلك تم تخصيص حيز لبيان المكتشفات الأثرية المتنوعة وأساليب العمل الأثري وبعثات الكشف.

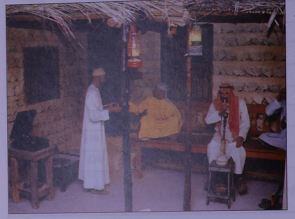
صورة تعبيرية من داخل المتحف

ويقوم قسم المتاحف بإجراء المسوحات والدراسات للتنقيب عن الأماكن الأثرية مع القيام بعملية البحث العلمي والمشاركة الفعالة بالمعارض الداخلية والخارجية وتزويد الوفود السياحية والمدارس بالمعلومات عن المواقع الأثرية بإمارة دبي.

وقد تمت تحت إشراف قسم المتاحف أعمال ترميم منزل الشيخ سعيد آل مكتوم في منطقة الشندغة وقد روعي في أعمال الترميم الحفاظ على العناصر المعمارية والتشكيلية الأصلية وإبراز التكوين الأصلي للمبنى ومكوناته الإنشائية، وقد شمل المشروع التقوية الهندسية للمبنى والجدران والأسقف مع إضافة الشبكات الكهربائية اللازمة وشبكات التكييف والإنذار الحديثة في إطار يراعي الملامح التقليدية، كما تم استخدام الأحجار الطبيعية في تبليط أرضية المبنى وبرغم استخدام تقنيات البناء الحديثة إلا أن تميز العمل جاء من خلال المحافظة الكاملة على الأصالة المعمارية للمبنى وتم الانتهاء من أعمال الترميم في عام 1986م وتحويله إلى موقع سياحي للمقيمين والزائرين للإمارة.

وظلت تبعية قسم المتاحف لإدارة الشؤون الإدارية حتى صدور قرار بنقل قسم المتاحف إلى دائرة السياحة والترويج التجاري بتاريخ 1998/1/1م.

وتطور زوار متحف دبي خلال هذه الفترة حسب نوع الزائرين والتي تمثلت بالوفود السياحية القادمة وطلاب المدارس والجامعات من مختلف المستويات.

مراكز
البلدية الفرعية

عدد زوار متحف دبي خلال الأعوام 1985م–1997م

السنوات	الوفود السياحية	الطلاب	زوار آخرون			مجموع الزائرين
			كبار	أطفال	مجموع	
1985	113	9,193	10,609	3,479	14,088	23,394
1986	740	10,108	14,767	2,623	17,390	28,238
1987	655	8,531	16,265	2,658	18,923	28,109
1988	512	8,968	34,681	4,612	39,293	48,773
1989	219	10,079	36,889	6,475	43,364	53,662
1990	233	10,763	34,619	6,633	41,252	52,248
1991	225	10,063	31,954	6,112	38,066	48,354
1992	122	5,148	35,321	5,343	40,664	45,934
1993	21	1,161	20,051	3,190	23,241	24,423
* 1994	...	...	...	...	...	...
1995	364	5,709	94,783	14,144	108,927	115,000
1996	1.015	6,479	135,698	14,726	150,424	157,484
1997	443	4,534	161,802	21,485	183,287	188,264

تطور عدد الزوار بمتحف دبي من عام 1985م – 1997م

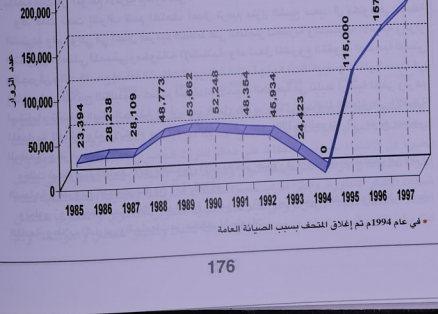

* في عام 1994م تم إغلاق المتحف بسبب الصيانة العامة

فيما يلي عرض لأهم إنجازات المراكز الفرعية للبلدية خلال الأعوام (1998م – 2001م)

1- في مجال رقابة المباني

النشاط	مركز الراشدية				مركز الكرامة			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
التقارير الفنية	720	438	985	961	1,717	2,173	3,200	4,025
التدقيق الإنشائي	1,523	119	2,151	2,188	1,189	1,415	1.967	2,682
الإنذارات	998	163	580	939	973	1,401	674	949
الغرامات	254	301	390	39	59	127	55	67
تقارير أخرى	206	230	310	261	112	315	175	122
جملة التقارير الفنية	3,701	1,251	4,416	4,388	4,050	5,431	6,071	7,845
الاضافات والتعديلات	105	312	251	191	94	64	185	307
الديكور	12	–	–	45	61	86	219	212
الهدم	19	–	–	12	45	27	184	41
التأمينات	306	–	–	502	232	235	515	590
تقارير أخرى	29	18	45	–	2	2	18	445
جملة معاملات الجمهور	471	330	296	750	434	414	1.121	1.595

النشاط	مركز أم سقيم				مركز حتا			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
التقارير الفنية	7,613	6,112	8,561	9,996	5	6	–	3
التدقيق الإنشائي	2,031	2,006	3,658	3,647	53	3	7	13
الإنذارات	1,801	1,665	2,190	1,790	102	161	114	121
الغرامات	211	222	161	118	–	–	–	1
تقارير أخرى	440	243	430	482	46	153	45	46
جملة التقارير الفنية	12,096	10,248	15,000	16,033	206	323	166	184
الاضافات والتعديلات	142	108	103	191	29	7	25	20
الديكور	9	29	12	42	11	–	16	17
الهدم	13	32	36	48	2	8	6	66
التأمينات	326	428	419	519	1	21	8	28
تقارير أخرى	–	–	–	–	66	71	56	123
جملة معاملات الجمهور	490	597	570	800	109	107	111	254

فيما يلي عرض لأهم إنجازات المراكز الفرعية للبلدية خلال الأعوام (1998م – 2001م)

2- في مجال خدمات النفايات

النشاط	مركز الراشدية				مركز الكرامة			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
النفايات المنقولة حسب الحمولة (بالطن)	3,275	3,395	3,356	10,590	4,792	4,764	3,450	4,839
توزيع أكياس القمامة	826,350	900,000	900,000	1000,000	–	648,160	648,760	649,760
إنذارات مخالفات القواعد الصحية	1126	18	29	–	208	763	499	455
عدد المخالفات	200	7	32	146	–	–	–	–
الغرامات المالية (بالدرهم)	62,600	3,500	6,252	–	–	23,900	27,300	41,643

النشاط	مركز أم سقيم				مركز حتا			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
النفايات المنقولة حسب الحمولة (بالطن)	32,175	39,590	51,611	59,631	4,792	2,136	10,965	9,700
توزيع أكياس القمامة	642,544	782,605	958,301	1,039,262	–	204,000	409,000	252,000
إنذارات مخالفات القواعد الصحية	447	827	478	708	208	33	28	32
عدد المخالفات	236	603	293	229	–	143	168	179
الغرامات المالية (بالدرهم)	206,800	335,800	245,900	215,300	–	41,500	62,700	37,600

فيما يلي عرض لأهم إنجازات المراكز الفرعية للبلدية خلال الأعوام (1998م – 2001م)
3- في مجال رقابة الأغذية

النشاط	مركز الراشدية				مركز الكرامة			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
محلات تم الكشف عليها	–	561	411	412	–	–	1,438	2,222
عدد الإنذارات	–	60	55	70	–	–	889	849
عدد المخالفات	–	55	40	37	–	–	549	595
قيمة الغرامات (بالدرهم)	–	–	–	–	–	–	294,850	203,600

النشاط	مركز أم سقيم				مركز حتا			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
محلات تم الكشف عليها	979	1,051	1,267	971	354	227	264	498
عدد الإنذارات	294	494	838	1,320	781	1,019	904	538
عدد المخالفات	81	505	778	505	20	35	130	147
قيمة الغرامات (بالدرهم)	91,700	223,800	237,050	204,250	7,750	8,600	57,200	25,100

فيما يلي عرض لأهم إنجازات المراكز الفرعية للبلدية خلال الأعوام (1998م – 2001م)
4- في مجال مكافحة الحشرات

النشاط	مركز الراشدية				مركز الكرامة			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
معالجة مواقع تكاثر البعوض	54	1	16	153	208	131	101	101
الإنذارات	7	–	12	14	42	29	56	107
الحيوانات المبادة	55	–	30	–	371	142	299	–

النشاط	مركز أم سقيم				مركز حتا			
	1998	1999	2000	2001	1998	1999	2000	2001
معالجة مواقع تكاثر البعوض	795	830	694	598	737	747	663	762
الإنذارات	65	51	60	225	–	–	–	–
الحيوانات المبادة	195	2	–	–	71	192	176	141

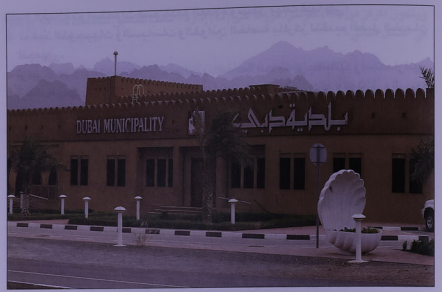

مركز بلدية دبي بمنطقة حتا

وتعتبر المراكز الفرعية للبلدية حلقة وصل بين البلدية والجمهور وتساعد في تقديم كافة الأنشطة والخدمات التي من شأنها التخفيف والتسهيل على المراجعين من سكان المنطقة أو المناطق التي تقع ضمن إشراف كل مركز حيث تقوم بتقديم كافة الخدمات المتعلقة بالجمهور من نقل النفايات وتوزيع أكياس القمامة وخدمات الصرف الصحي ومكافحة الحشرات والرقابة على الأغذية والتفتيش على المحلات والرقابة على صلاحية المواد الغذائية والرقابة على المباني.

مركز خدمة العملاء

قامت البلدية منذ انتقالها للمبنى الحالي في فبراير من عام 1980م بإنشاء مركز لإنجاز معاملات الجمهور في الطابق الأول، حيث كان يتم استلام معاملات بعض إدارات وأقسام البلدية من خلال المركز ونظراً للنمو الاقتصادي والعمراني المتسارع للإمارة والذي صاحبه زيادة في عدد العملاء الذين يقومون بمراجعة البلدية لإتمام معاملاتهم وفي إطار سعي البلدية إلى تسهيل إجراءاتها وتقديم خدمات راقية وفعالة وتوفير مختلف الخدمات للجمهور من خلال موقع يجمع جميع الخدمات الخاصة بإدارتها بحيث يساعد الجمهور في إنجاز المعاملات في زمن قياسي، تم افتتاح مركز خدمة العملاء في موقعه الجديد بالمبنى الجديد الملاصق للمبنى القديم بتاريخ 2000/6/17م مجهز بأحدث الوسائل من أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة بالإدارات المختلفة والمسؤولين بالإدارات، لبعض الدوائر الحكومية في الإمارة مثل الدائرة الاقتصادية وإدارة الدفاع المدني وغيرها من الدوائر والمؤسسات ومع استحداث مركز

خدمة العملاء تم استحداث قسم خدمة العملاء وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تنفيذ التوجيهات والسياسات والقوانين الخاصة بالمركز لتقديم أفضل الخدمات للجمهور.
- توفير خدمات فعالة للجمهور وتقديم الردود الخاصة فيما يتعلق بطلباتهم واستفساراتهم.
- إرشاد الجمهور لكافة الخدمات التي تقدمها البلدية وكافة إجراءاتها والوثائق والرسوم المطلوبة.
- إجراء استطلاعات للرأي العام بصفة دورية للتحقق من قيام الوحدات التنظيمية بتقديم خدمات على مستوى عال من الجودة ولقياس مدى رضا العملاء.
- إجراء استبيانات الرأي لقياس رضا موظفي المركز واقتراح الإجراءات التصحيحية وتقييم حاجات التدريب الداخلي والخارجي للعاملين.
- التأكد من الاستغلال الأمثل والتام للمساحات المكتبية المخصصة لكل وحدة تنظيمية في المركز وإعادة التوزيع عند اللزوم حسب احتياجات العمل.
- تلقي الشكاوى والملاحظات من العملاء والموظفين بشأن الخدمات التي تقدم من المركز والتحقيق فيها وتحويلها إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرار المناسب.
- إعداد وإصدار كتيبات وأدلة إرشادية تحتوي على شرح الإجراءات والشروط والمستندات المطلوبة لمختلف الخدمات من أجل التسهيل على العملاء.
- مراجعة التقارير الدورية للوحدات التنظيمية المعنية بتقديم الخدمات للجمهور والتي تشمل البيانات والإحصائيات الناجمة عن المعاملات التي يتم استلامها وإنجازها في المركز وتحليل تلك البيانات بهدف تطوير العمل من حيث نسبة الإنجاز ومعدل حركة المعاملات في المركز وتقييم الأداء.

جانب من مركز خدمة العملاء

ويتكون المركز من (80) كاونتراً موزعاً على (12) إدارة + مكتب لتنسيق الخدمات كما هو موضح في الشكل التالي:

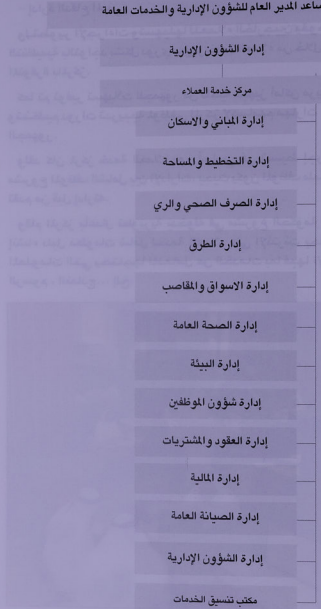

هذا بالإضافة إلى وجود كاونتر لمؤسسات خدمية خارجية هي:

- مؤسسة الإمارات للاتصالات.
- إدارة الدفاع المدني.

ولتطوير الإجراءات وتسهيلها للعملاء الخارجيين يقوم مسؤولو الوحدات التنظيمية بالتواجد بشكل دوري بمركز خدمة العملاء من خلال عدد من مكاتب الدعم المتوفرة بالمركز.

كما تم توفير تسهيلات للجمهور من ناحية تجهيز أماكن مريحة لانتظار الجمهور وتنظيم دورات تدريبية لموظفي المركز لإكسابهم مهارات أسلوب التعامل مع الجمهور.

ولقد كان لمركز خدمة العملاء دور أساسي في تبسيط إجراءات العمل وإطلاق مشروع الموظف الشامل بين الإدارات، بحيث يكون الموظف ملماً بكافة الخدمات التي تقدم من قبل إدارته.

وقام المركز بأعمال تطويرية بدخوله في مشروع الحكومة الإلكترونية حيث تم إنشاء دليل معلومات شامل لخدمة العملاء على الإنترنت بحيث يضم الدليل كافة المعلومات التي يحتاجها المتعامل عن الخدمات بما فيها الإجراءات، المتطلبات، الرسوم ، النماذج... إلخ.

جانب من مركز خدمة العملاء بمبنى البلدية الرئيسي

مركز

الإحصاء

مركز الإحصاء

يقوم مركز الإحصاء بمسؤولية العمل الإحصائي بالبلدية منذ أوائل السبعينات تحت مسمى قسم الإحصاء وكان يتبع مباشرة لمدير البلدية ضمن الهيكل التنظيمي للبلدية وكان يقوم بالمهام التالية :

- إعداد الدراسات والمسوحات الإحصائية .
- إعداد تقارير إحصائية عن إنجازات أقسام البلدية.
- الرقابة على المخابز والأوزان.
- الرقابة على الموازين.
- ترخيص عربات الحمالين داخل الأسواق.
- ترخيص المحلات بسوق الصنادق.

ونظراً لزيادة مهام ومسؤوليات العمل الإحصائي وبصدور الهيكل التنظيمي الشامل لبلدية دبي، فقد تطور القسم بعد ضمه لإدارة الشؤون الإدارية وتغير المسمى من قسم إلى مركز وذلك اعتباراً من عام 1991م .

وأصبح المركز يقوم بالمهام التالية :

1- تلبية احتياجات إدارات وأقسام البلدية من الدراسات والمسوحات الميدانية والبيانات الإحصائية التي تخدم أغراض البلدية، وذلك بناءً على طلب إدارات وأقسام البلدية .

2- توفير البيانات الإحصائية التي تصور نشاط إدارات وأقسام البلدية .

3- توفير البيانات الإحصائية العامة والتي تعكس أنشطة فروع الوزارات والمؤسسات الاتحادية والدوائر المحلية العاملة بإمارة دبي.

4- تنسيق الأنشطة الإحصائية مع إدارات وأقسام البلدية وتقديم المشورة لها في المجال الإحصائي.

5- إصدار الكتب والنشرات الإحصائية (الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة دبي والنشرة السنوية للأرقام القياسية للتجارة الخارجية، والكتاب الخاص بإنجازات البلدية).

6- اقتراح وتنفيذ بعض الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى إمارة دبي، وذلك لخدمة أغراض التنمية في الإمارة .

7- تنفيذ التعدادات والمسوحات الشاملة لإمارة دبي.

وخلال مرحلة التسعينات تطور العمل الإحصائي بالبلدية وأصبح مركز الإحصاء يقوم بمهام ومسؤوليات العمل الإحصائي بإمارة دبي بالإضافة إلى دوره في خدمة إدارات وأقسام البلدية ، وذلك من خلال قيامه بإصدار الكتب والنشرات الإحصائية عن إمارة دبي بالإضافة إلى تنفيذ الدراسات والمسوحات الإحصائية الشاملة والمتخصصة على مستوى الإمارة (المسح الإحصائي الشامل لإمارة دبي، المسح الاقتصادي للمنشآت، مسح دخل وإنفاق الأسر، مسح استعمالات الأراضي ...الخ).

وفي نوفمبر عام 2001م أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي القانون رقم (7) لسنة 2001م بشأن مركز الإحصاء

بلدية دبي والذي اعتمد مركز الإحصاء بموجبه مصدراً رسمياً وحيداً للإحصاء بإمارة دبي .

وفي ديسمبر عام 2001م صدر القرار الإداري رقم (334) لسنة 2001م بشأن تعديل تبعية مركز الإحصاء في البلدية بحيث أصبح يتبع مباشرة لمساعد المدير العام للشؤون الإدارية والخدمات العامة وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمركز الإحصاء.كما هو موضح في الشكل التالي:

الهيكل التنظيمي لمركز الإحصاء

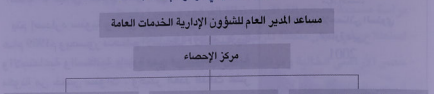

عدد العاملين بمركز الإحصاء خلال الأعوام (1996م – 2002م)

البيـان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد العاملين	16	16	16	18	18	18	19

تطور العاملين بمركز الإحصاء من عام 1996م – 2002م

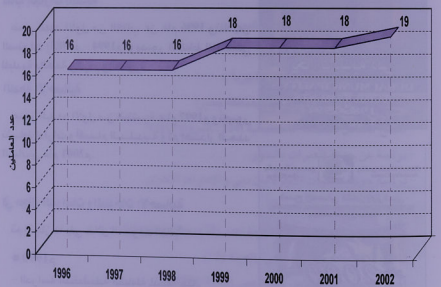

وبرزت إنجازات مركز الإحصاء في مجال الكتب والنشرات الإحصائية والدراسات والمسوحات الإحصائية خلال الأعوام (1990م - 2002م)، وهي كما يلي :

في مجال الكتب والنشرات الاحصائية

الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة دبي

يتم إصداره سنوياً وصدر أول عدد من الكتاب عن عام 1989م ويصور معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية بإمارة دبي في سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات ، وصدر العدد الثالث عشر عن عام 2001م.

نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية

● يتم سنوياً إصدار نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية لإمارة دبي وقد صدر العدد الأول من النشرة عن عام 1989م وتستهدف قياس حركة التجارة الخارجية والتعرف على اتجاهاتها وحساب معدلات التبادل التجاري وصدور العدد الثاني عشر عن عامي 2000م - 2001م.

كتاب انجازات البلدية

صدر العدد الأول من الكتاب عن عام 1996 وذلك عن السنوات (1985م - 1994م) ويصور النشاط التفصيلي للبلدية بالكلمة والرقم والصورة.

اللمحة الإحصائية

صدر العدد الأول من النشرة عام 1997م وتصور نشاط إدارات وأقسام البلدية وتم إصدار العدد السادس عام 2001م.

في مجال الدراسات والمسوحات الاحصائية

تم إنجاز ما يلي خلال السنوات التالية:

● **1990م**

- الدراسة التخطيطية الشاملة لمنطقة حتا.

- دراسة لإعداد تقسيم موحد للمباني حسب أنواعها .
- دراسة عن مصانع القراقير بمنطقة الحمرية.
- دراسة عن تقديرات السكان بإمارة دبي.

● **1991م**

- دراسة مسحية لمصانع القراقير بمنطقة القرهود وجميرا رقم (4).
- استطلاع رأي سكان منطقة المرقبات عن عملية ترقيم المباني.
- حصر الأراضي الخالية ومواقف السيارات بمنطقة الرقة والمرقبات.
- الحصر الشامل لمصانع القراقير .
- دراسة عن اسلوب تسجيل المواليد والوفيات .
- استطلاع رأي سكان منطقة الراشدية عن نظام ترقيم المباني بالمنطقة.
- استطلاع رأي حول استخدام المواصلات العامة .
- دراسة عن مشكلة تجمعات العاملات الوافدات بالمناطق السكنية .
- دراسة عن حركة العبرات بالخور.
- دراسة عن التقسيمات الجغرافية المستخدمة لإمارة دبي.

● **1992م**

- المسح الشامل لمنطقة السطوة والبدع.
- المسح الشامل لمنطقة البراحة.
- مسح السفن الراسية بالخور (شهرياً).
- حصر مساكن صيادي الأسماك بمنطقة جميرا.
- المسح الشامل للمنطقة التخطيطية (124) لمشروع (GIS).
- دراسة عن حركة العبرات بالخور.
- دراسة حركة سيارات الأجرة بين دبي والإمارات الأخرى.

● **1993م**

- مسح استعمالات الأراضي بالعينة لعدد (21) منطقة تخطيطية.
- المسح الاقتصادي والاجتماعي بالعينة (5٪).
- المسح الإحصائي الشامل لإمارة دبي (1994/1993).
- حصر مساكن صيادي الأسماك بميناء الحمرية .

- دراسة عن جدوى خط مواصلات دبي - حتا لمنطقة مصفوت .
- دراسة عن العبرات العاملة بالمجداف.

● 1994م
- استطلاع رأي سكان منطقة الراشدية حول مشروع الطرق المنفذة بالمنطقة.
- مسح إحصائي لمنطقة القوز.
- دراسة عن أسعار المواد الغذائية.

● 1995م
- المسح الشامل لإستعمالات الأراضي بمدينة دبي.
- المسح الشامل لمنطقة المحيصنة.
- دراسة عن كيفية اختيار عينات لمكافحة الحشرات.
- استطلاع رأي الجمهور في خدمات المكتبات.
- مسح سكن العاملين في مهنة صيد الأسماك بمنطقة الحمرية.
- دراسة عن تأثير القرار الخاص بتنظيم مهنة الصيد.
- دراسة عن حركة العبرات العاملة بالخور.
- المسح الشهري للسفن الراسية بالخور.

● 1996م
- المسح الاقتصادي لمنشآت القطاع الخاص.
- حصر المزارع بمنطقتي العوير والخوانيج.
- المسح التخطيطي لمنطقة زعبيل.
- استطلاع الرأي عن الساحات الشعبية.
- المسح الشهري للسفن الراسية بالخور.

● 1997م
- المسح التخطيطي لمنطقة حتا.
- دراسة عن أسعار المواد الغذائية.
- المسح الدوري للسفن الراسية بالخور.
- مسح دخل وإنفاق الأسرة .
- حصر المباني والوحدات السكنية بمنطقة السطوة.

- حصر أصحاب مهنة صيد الأسماك بمنطقة جميرا (2و3) .
- دراسة عن حركة نقل الركاب والبضائع بمنطقة حتا .

● 1998م
- دراسة عن تطور العمالة بالقطاع الحكومي (الاتحادي/ المحلي) لإمارة دبي.
- استطلاع رأي مستخدمي مواقف السيارات مدفوعة الأجر .
- المسح الشامل لاستعمالات الأراضي وحصر المزارع والمنشآت والمسح الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية .

● 1999م
- تنفيذ المرحلة الأولى من المسح الإحصائي الشامل (ترقيم وحصر المباني).
- دراسة عن استطلاع رأي ركاب حافلات المواصلات العامة عن مستوى خدمة المواصلات العامة.
- استبيان تقييم خدمات قسم صيانة المباني والمرافق لموظفي البلدية القاطنين في مساكن البلدية.
- دراسة خاصة لقياس درجة ورضا موظفي البلدية.

● 2000م
- المسح الإحصائي الشامل لإمارة دبي 2000.
- دراسة حركة المواصلات من وإلى مطار دبي الدولي.
- المسح الدوري للسفن الراسية بالخور.
- دراسة عن الشركات العاملة في مجال مواصلات نقل الركاب داخل إمارة دبي.

● 2001م
- مسح الخدمات العامة لإمارة دبي.
- استطلاع رأي الجمهور في الخدمات المقدمة من مركز معاملات الجمهور.
- استطلاع رأي موظفي البلدية في الخدمات المقدمة من إدارة الشؤون الإدارية .
- المسح التخطيطي لمنطقة الجداف.
- دراسة قياس رضا المشاركين في مشروع الجودة الشاملة .
- المسح الدوري للسفن الراسية بالخور .
- التعاون مع جامعة الإمارات في تنفيذ دراسة الصحة النفسية ومشاكل النمو لدى الأطفال وكبار السن بإمارة دبي.

● 2002م

- مسح استعمالات الأراضي لمدينة دبي.
- دراسة تطوير الخدمات المقدمة من قسم المقاصب.
- دراسة عن المنشآت العاملة بسوق السمك (ديرة).
- دراسة مدى حاجة العمال بالمناطق الصناعية للخدمات.
- مسح اشغالات الأرصفة بمنطقة الأعمال المركزية.
- استطلاع رأي موظفي البلدية في إنشاء حضانة للأطفال.
- دراسة تحليلية لمؤشرات التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع إمارة دبي بين تعدادي 1996 – 2000م.

الإدارة المالية

بدأ العمل بالنظام المالي للبلدية منذ نشأتها عام 1954م بنواة مكونة من أمين الصندوق ومجموعة من الجباة وتطورت الإدارة المالية مع التطور الذي شهدته البلدية سواءً في الإجراءات أو الأنظمة المتبعة لمواكبة نشاط الدائرة وأدائها العام.

ففي عام 1957م بدأ مكتب الحسابات والذي تألف من كل من رئيس الحسابات يعاونه اثنان من المراقبين وأمين الصندوق وكاتبان آخران يشرفان على قسم العوائد والرسوم وثلاثة عشر جابياً يقومون بجباية الأموال كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل الوظيفي لعام 1957م

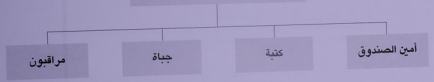

وفي مطلع عام 1960م شُكلت اللجنة المالية ضمن لجان المجلس البلدي وتلخصت أعمالها بالإشراف على الشؤون المالية للمجلس ورفع التوصيات والنظر في التقارير التي يرفعها المدير عن سير الإيرادات والمصروفات والتأكد من أن التحصيل والصرف يجريان وفقاً للميزانية المصدقة.

وفي عام 1962م بلغ إجمالي القوى العاملة عدد (15) موزعة كالتالي: رئيس حسابات وأمين الصندوق وعدد (2) محاسب و(2) كتبة وعدد (9) جباة كما هو موضح في الشكل رقم (2)

الشكل رقم (2) الهيكل الوظيفي لعام 1962م

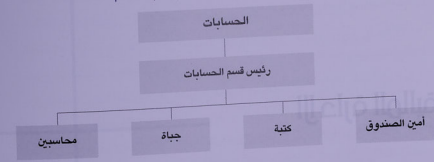

وفي نفس السنة توسعت المهام والخدمات المالية تماشياً مع تطوير البلدية حيث بلغ عدد موظفيها (43) موظفاً موزعاً كالتالي:

- رئيس الحسابات يعاونه اثنان من المحاسبين (للحسابات والتعويضات) وصراف ومساعده و(11) كاتب و(9) للحسابات و(2) للتعويضات ومراجع وطباع للتعويضات و(25) جابياً يقومون بجباية الرسوم.
- وفي عام 1971م قامت البلدية لأول مرة باستقدام أحد الاستشاريين للقيام بدراسة تفصيلية للنظام المالي والحسابي بهدف مواكبة نشاط وعمليات وأهداف الدائرة.
- وفي عام 1984م تكون هيكل الحسابات وتوابعها والتعويضات من (الميزانية - الرواتب - المناقصات - العوائد - الصندوق - المشاريع - الجباة - محطة بترول) كما هو موضح في الشكل رقم (3) .

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لعام 1984م

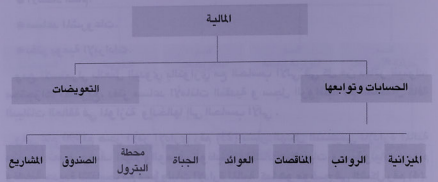

واستمر العمل بنفس الهيكل حتى نهاية عام 1986م حيث تم إدخال نظام مالي إلكتروني(عن طريق شاشات طرفية) وتوفير قاعدة بيانات وحاسبات للموظفين لتنفيذ المهام آلياً وللتغلب على ذلك تم البدء بتدريب الموظفين لاستخدام هذا النظام، وارتفع عدد القوى العاملة إلى 108م موظف.

وابتداء من عام 1987م استعانت البلدية بمجموعة من الخبراء في مجال الحسابات والنظام المالي من برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة وعلى رأسهم الدكتور بهجت صندوقة وقامت المجموعة بإعداد النظام المالي والحسابي للإدارة المالية وتم استعانت البلدية من فترة لأخرى بخبراء في هذا المجال.

مرحلة التحول إلى البرامج الآلية (الفترة من 1987 إلى 1992م)

- تم التحول في هذه المرحلة للبرامج الآلية بالنسبة لأنظمة الأستاذ العام، الميزانية ، المشاريع، الرواتب كما تم تفصيل دليل الحسابات بما يلائم التغيرات في البلديـــة حيث تم إدخـال

بنود تفصيلية على المصروفات والإيرادات واستمر إصدار الدفعات على الطريقة اليدوية في كتابة الشيكات هذا بالإضافة إلى إصدار الإيصالات بالطريقة اليدوية على أن يتم ترحيلها على النظام في الأستاذ العام وذلك لإيقاف العمل باستخدام الدفاتر والسجلات اليدوية واستخدام الحاسب الآلي، واستمر استخدام الدفاتر والسجلات اليدوية بالتوازي مع الحاسب الآلي في القسم المالي لمدة (4) أشهر وذلك لضمان التطابق في النتائج وحرصاً على الاطلاع على الوضع المالي يومياً لاتخاذ القرارات المناسبة وزيادة في التدقيق والمتابعة وتحليل البيانات المالية، ولمصلحة العمل بعد ذلك تقرر إيقاف العمل بالدفاتر التالية بعد إغلاق العام المالي 1987م وبشكل نهائي وهي :

- دفتر اليومية العامة .
- مساعد مصروفات.
- الأستاذ العام.
- مساعد المشروعات.
- دفتر يومية الإيرادات.

ومع الاستمرار بالعمل اليدوي بالتوازي مع الحاسب الآلي في كل من دفاتر البنوك، محتجزات المشاريع، دفتر مساعد الأمانات النقدية و سجل الرواتب، تم استكمال كافة البيانات العالقة في الموازنة وإدخالها إلى الحاسب الآلي .

وفي عام 1990م صدر الأمر الإداري رقم (23) بشأن الهيكل التنظيمي للإدارة المالية متضمناً تعديل وصف المهام والوصف الوظيفي وإسناد صلاحيات ومسؤوليات ومهام وظيفية جديدة لتتناسب مع مسؤوليات الإدارة المالية كما هو موضح في الشكل رقم (4).

وفي عام 1992م تم إصدار الأمر الإداري رقم (196) بشأن دليل إجراءات العمل بقسم جباية الإيرادات بالإدارة المالية متضمناً :

- توضيح مسؤولية الإشراف والرقابة وتحصيل الإيرادات ورسوم الدائرة.
- تحديد مراكز المسئولية والرقابة على القطاعات والأحياء لجباية الإيرادات .
- التعريف ببعض المصطلحات: المحصل أو الجابي - أمين الصندوق- إذن دفع - إذن توريد إيصال استلام مؤقت - إيصال استلام عام.
- بيان آلية استلام إيرادات ورسوم البلدية.
- إجراءات تحصيل الإيرادات الخارجية / رسوم الأنشطة الاقتصادية الداخلية / رسوم الوارد من الوحدات التنظيمية / رسوم خدمات البلدية ورسوم الألعاب / ملاهي /حدائق.

الشكل رقم (4) الهيكل الوظيفي لعام 1990م

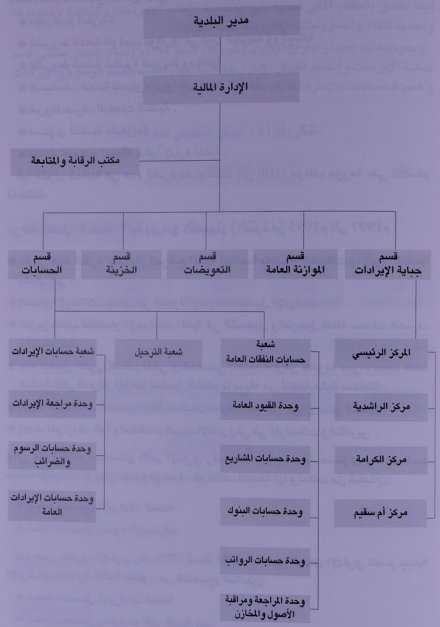

ثم صدر في نفس العام (دليل إجراءات العمل بقسم الخزينة) بموجب القرار الإداري رقم (223) لعام 1992م ويتضمن الآتي:

- مهام قسم الخزينة .
- الشروط العامة الواجب توافرها في أمين الخزينة وواجباته .
- الشروط العامة لمباشرة الخزينة ومهامها .
- السياسات العامة للمدفوعات والمقبوضات النقدية .
- شروط صرف الدفعات النقدية .
- مستوى النقدية بالخزينة .
- اعتماد النماذج المطبقة حالياً لإدارة المالية .

أما القوى العاملة في هذه الفترة فقد وصلت إلى (110) موظف موزعة على الأقسام المختلفة.

مرحلة اكتمال الأنظمة الآلية وبرامج الكمبيوتر (الفترة من 1993م إلى 1997م)

- تم في هذه الفترة استكمال البرامج المالية الخاصة بإصدار الشيكات والأذون النقدية بشكل آلي .
- إصدار الإيصالات بشكل آلي لسهولة وسرعة تحصيل الإيرادات .
- تعزيز جانب اختصار الإجراءات المالية في التسجيل والترحيل لكافة سندات الصرف والإيصالات.
- بدء تطبيق قانون النظام المالي والمحاسبي المعتمد لدوائر حكومة دبي ، حيث كانت البلدية أكثر الدوائر المؤهلة لتطبيق النظام لما تملكه من أنظمة مالية متكاملة .
- إعداد الحسابات الختامية وفقاً لمتطلبات دائرة المالية في ديوان سمو الحاكم .
- إعداد الموازنات آلياً واستخدام البريد الإلكتروني في المراسلات والتقارير .

وفي عام 1993م تم إصدار الأمر الإداري رقم (40) بشأن تحديد مستوى وظائف قسم جباية الإيرادات و بيان مهام وتوصيف الوظائف التابعة لها وشكلت من شعبتين:

- شعبة تحصيل الإيرادات العامة.
- شعبة تحصيل رسوم الإيجارات.

كما صدر القرار الإداري رقم (373) لسنة 1993م بتعديل الهيكل الإداري لقسم جباية الإيرادات بالإدارة المالية ليتكون من الشعبتين التاليتين:

- شعبة تحصيل الإيرادات العامة.
- شعبة تحصيل رسوم مواقف السيارات.

وألحقت بمكتب رئيس قسم وحدة خدمات التدقيق والرقابة.

وفي شهر يوليو من عام 1994م تم الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة على تقديم المشورة فيما يتعلق بالنظام المالي لبلدية دبي وتحديثه وإعادة الإجراءات والنماذج وتطويرها وتحديد المهام والمسؤوليات للإدارة بأقسامها المختلفة .

وبموجبه تم إصدار القرار الإداري رقم (41) لسنة 1994م (بشأن تعديل مسمى قسم جباية الإيرادات واعتماد الهيكل الإداري ووصف المهام المعدله (لقسم الرسوم والإيرادات و قسم الحسابات بالإدارة المالية) كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لعام 1994م

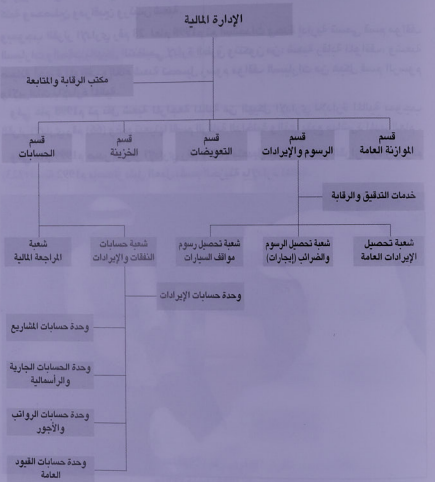

وفي نفس العام تم إصدار القرار الإداري رقم (149) بشأن اعتماد دليل إجراءات جرد الأصول الثابتة وتشكيل لجنة الجرد بالدائرة برئاسة مدير إدارة العقود والمشتريات وعضوية رئيس قسم الحسابات ورئيس مكتب التدقيق الداخلي ورئيس قسم الخدمات الإدارية ورئيس قسم المخازن .

وتختص اللجنة المشكلة بالإشراف على مراجعة جرد وحصر جميع الأصول والموجودات الثابتة العائد ملكيتها للدائرة واعتمادها وتحديد العمر الافتراضي لها .

أما القوى العاملة في نهاية هذه الفترة فقد بلغت قرابة (151) موظف وتمت زيادة عدد المحاسبين وأمناء الصندوق والجباة واستحداث وظيفة مساعد رئيس قسم الرسوم والإيرادات واستحداث وظائف للشعبة الجديدة (شعبة تحصيل رسوم مواقف السيارات) كتبة ومحصلين ومراقبين ورئيس شعبة.

وبموجب القرار الإداري رقم 28 لعام 1998م تم استحداث وحدة إدارية تسمى قسم مواقف السيارات وألحقت بالهيكل التنظيمي لإدارة الطرق وتتكون من: شعبة رقابة المواقف، وشعبة صيانة أجهزة المواقف وإلغاء شعبة تحصيل رسوم مواقف السيارات من هيكل قسم الرسوم والإيرادات بالإدارة المالية.

وفي عام 1998م تم نقل شعبة المراجعة المالية من الهيكل الإداري للإدارة المالية بموجب القرار الإداري رقم (66) وضم تبعيتها لقسم الرقابة الداخلية والذي يتبع مباشرة المدير العام .

وفي عام 1999م صدر القرار الإداري رقم (137) بتعديل بعض أحكام القرار الإداري رقم (223) لسنة 1992م بإصدار دليل العمل بقسم الخزينة بالإدارة المالية.

الخزينة

وفي نفس العام صدر القرار الإداري رقم (144) وبموجبه اعتمد الهيكل التنظيمي للإدارة المالية كما هو موضح في الشكل رقم (6):

الشكل (6) الهيكل التنظيمي لعام 1999م

وفي عام 2000م صدر القرار الإداري رقم (95) باعتماد وصف مهام الإدارة المالية وبنفس الهيكل المعتمد في القرار الإداري رقم (144) لسنة 1999م.

مصروفات الإدارة المالية

يبين الرسم البياني رقم (3) المنصرف الفعلي للإدارة المالية للسنوات من1988م -2002م، والجدير بالذكر أن الارتفاع المفاجئ في عام 1998م لمصروفات الإدارة المالية عائد إلى البدء باحتساب بند تعويضات المتضررين من تنفيذ مشاريع المرافق العامة على مصروفات الإدارة المالية.

جدول رقم (3) يوضح إجمالي مصروفات وإيرادات الإدارة المالية من عام 1988م – 2002م

السنة	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات
1988	21,336,688	129,553,966
1989	6,950,697	154,660,697
1990	6,977,563	149,250,495
1991	117,368,043	184,009,284
1992	38,686,953	190,904,902
1993	108,468,169	202,742,575
1994	44,157,731	250,114,947
1995	80,012,705	264,138,274
1996	23,475,984	345,492,871
1997	64,748,443	354,590,888
1998	242,855,265	613,360,814
1999	39,542,220	805,996,274
2000	109,639,863	709,784,115
2001	141,137,615	784,025,504
2002	109,735,963	871,047,256
الإجمالي	1,155,093,902	6,009,672,863

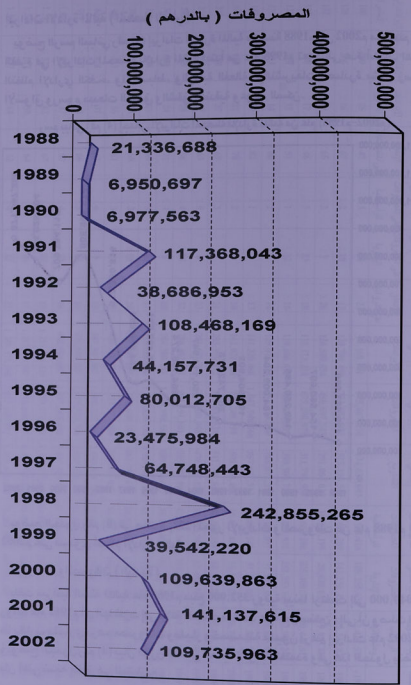

رسم بياني رقم (3) يوضح تطور المصروفات من عام 1988م إلى 2002م على مستوى أقسام الإدارة المالية.

إيرادات الادارة المالية (المتحصل الفعلي)

يوضح الرسم البياني رقم (4) إيرادات الإدارة المالية من سنة 1988م إلى 2002م مع العلم بأن القفزة في الإيرادات المحصلة للإدارة المالية إبتدأ من عام 1998م تعود إلى عدة أسباب اهمها النظام الإداري الكفء، والانضباط، والرقابة الفعالة، والتشريعات الصادرة بشأن رسوم الأسواق ورسوم مبيعات الفنادق والشقق الفندقية وعوائد السكن.

رسم بياني رقم (4) إجمالي الإيرادات المحصلة للإدارة المالية من عام (1988م–2002م)

يوضح الجدول رقم (8) في صفحة (222) تطور الإيرادات والمصروفات من عام 1988م إلى 2002م على مستوى أقسام الإدارة المالية.

الإيرادات والمصروفات (البلدية)

بلغت ميزانية السنة المالية عام 1960م مبلغ 352,000 روبية بينما ارتفعت إلى 1,040,000 روبية عام 1962م أي أنها قفزت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل سنتين ، إلى أن وصلت إلى ما يقارب مليار درهم مصروفات ومليار وخمسمائة مليون درهم إيرادات عام 2002م، ويوضح الجدول رقم (4) بيان الوزن النسبي حسب الأبواب المعتمدة وفي هذا الجدول يتضح بأن أعلى نسبة إنفاق هي للمشاريع.

السنة	الباب الأول الباب الثاني	الباب الثالث	إجمالي الباب الثالث	نسبة الإنفاق على الباب الثالث	إجمالي الباب الثاني	نسبة الإنفاق على الباب الثاني	إجمالي الباب الأول	نسبة الإنفاق على الباب الأول	نسبة الإنفاق على المصروفات الرأسمالية	نسبة الإنفاق على المصروفات الجارية	نسبة الإنفاق على المشروعات	نسبة الإيرادات على المصروفات	نسبة الإنفاق على المشروعات الأساسي 1981	نسبة الإنفاق على المشروعات الأساسي 1981	نسبة الإيرادات على المصروفات الأساسي 1981	نسبة الإنفاق على المشروعات الأساسي 1981
1981*	الوزارة، والمحافظة	الإيرادات	108,255,634	10,150,414	375,467,274	22	941,168,101	78	3	29	32	25	100	100	100	100
1982	82,323,533	142,536,414	774,637,693	12,452,260	515,156,519	13	120,706,490	18	2	67	16	47	206	128	206	128
1983	119,023,880	29,639,633	10,970,199	291,064,830	450,697,743	26	128,580,854	74	3	65	29	120	180	137	180	137
1984	120,440,617	225,400,306	17,661,106	311,796,950	655,298,979	18	118,737,218	82	3	46	17	80	180	125	180	125
1985	122,977,242	252,253,640	11,557,932	399,900,725	764,972,312	14	129,071,473	86	4	51	15	80	210	127	253	158
1986	131,853,034	337,585,386	17,100,057	399,900,725	764,972,312	14	129,071,473	86	4	82	13	114	279	158	279	172
1987	137,816,776	337,375,832	15,084,547	502,253,040	857,671,513	20	166,021,888	80	5	70	22	114	193	172	193	172
1988	214,335,315	183,399,128	42,663,200	911,788,655	1,268,998,585	18	204,380,191	82	3	69	27	71	198	217	198	217
1989	177,076,902	54,273,200	21,560,339	478,300,679	726,340,190	20	166,021,888	80	5	63	27	74	202	214	202	214
1990	177,076,902	63,484,736	39,955,741	478,300,679	726,340,190	20	166,021,888	80	5	63	27	74	202	214	202	214
1991	230,155,315	183,399,128	42,663,200	555,303,909	911,788,655	22	280,485,018	78	4	56	28	85	205	289	205	289
1992	238,236,561	137,816,776	34,114,087	899,404,497	1,268,998,585	18	204,380,191	82	3	71	24	85	338	332	338	332
1993	249,982,743	178,154,488	43,755,450	1,029,935,101	1,501,824,782	17	310,526,430	83	3	69	21	80	400	330	400	330
1994	256,609,760	129,955,512	21,021,519	863,793,619	1,271,440,410	20	361,001,097	80	2	68	28	80	339	383	339	383
1995	272,777,290	163,164,107	32,614,764	742,895,027	1,211,471,200	23	436,266,644	77	3	61	36	83	323	463	323	463
1996	293,585,672	139,585,819	29,146,917	913,020,194	1,680,877,764	18	587,947,807	82	6	67	37	85	428	624	428	624
1997	307,875,574	131,853,034	15,084,547	1,099,299,713	1,680,877,764	18	676,850,267	82	5	66	40	85	447	719	447	719
1998	320,702,011	191,213,383	81,136,119	1,099,299,713	1,677,524,769	18	982,399,687	82	4	57	47	85	553	1,043	553	1,043
1999	353,875,089	64,056,080	14,005,815	1,307,114,815	1,959,171,555	18	1,216,996,410	82	3	67	62	85	522	1,392	522	1,392
2000	366,943,792	74,095,421	14,775,707,841	2,716,628,907	1,153,413,947	17	2,716,628,907	83	3	64	50	85	617	1,224	617	1,224
2001	446,913,186	441,064,676	14,058,426,629	71,304,405	1,688,897,147	22	1,288,375,568	78	4	64	37	85	525	1,568	525	1,565
2002	471,063,349	403,946,833	14,023,698,695	126,726,092	1,970,362,301	19	10,489,418,044	81	5	63	39	85	7220	11139	7220	11139
الإجمالي	5,121,773,839	4,444,639,173	17,076,787,791	106,899,599	27	19	15	2	3	63	39	75	525	1,565	525	1,565

* عدم تمكننا من إيجاد أرقام للأعوام السابقة

الرسم البياني أدناه رقم (5) يوضح إجمالي الإنفاق من عام (1981م-2002م)

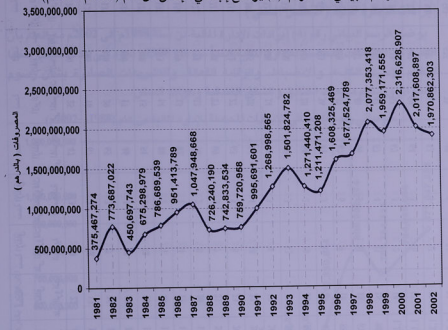

كما يوضح الرسم البياني التالي رقم (6) إجمالي الإيرادات المحصلة من عام (1981م - 2002م)

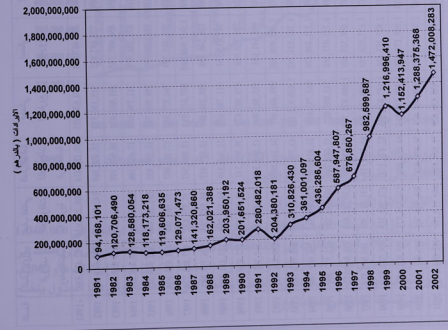

المقارنة بين المصروفات والايرادات (البلدية)

ولمواكبة التطور سعت الإدارة المالية إلى تطوير وتنمية الإيرادات بحيث تساهم بحد كبير في تمويل نفقات البلدية وقد تكللت جهود الإدارة بالنجاح وذلك وفقاً لما يوضحه الرسم البياني رقم (7).

الرسم البياني رقم (7) مقارنة بين المصروفات والإيرادات (البلدية) من عام 1981م - 2002م

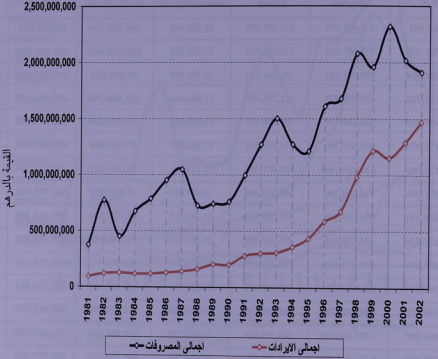

تتلخص أهم مؤشرات الرسم البياني السابق فيما يلي:

1- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 1981م نسبة 25٪ من إجمالي الإنفاق العام.

2- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 1986م نسبة 14٪ من إجمالي الإنفاق العام.

3- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 1991م نسبة 28٪ من إجمالي الإنفاق العام.

4- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 1996م نسبة 37٪ من إجمالي الإنفاق العام.

5- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 2000م نسبة 50٪ من إجمالي الإنفاق العام.

6- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 2001م نسبة 64٪ من إجمالي الإنفاق العام.

7- بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق عام 2002م نسبة 75٪ من إجمالي الإنفاق العام.

ويتضح أن نسبة مساهمة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإنفاق العام في ارتفاع مستمر وذلك تطبيقاً لاستراتيجية البلدية بالوصول إلى نقطة التعادل بين إجمالي الإيرادات وإجمالي الإنفاق العام وذلك حسب الجدول رقم (5) والرسم البياني رقم (8) صفحة (215).

جدول رقم (5) مصروفات وإيرادات البلدية على مستوى أبواب الموازنة وملحقاتها من عام 1981م – 2002م

السنة	الباب الأول الرواتب وملحقاتها	الباب الثاني المصروفات الإدارية	الباب الثالث المصروفات الرأسمالية	إجمالي المشاريع	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات
1981	82,423,533	108,255,634	10,150,414	174,637,693	375,467,274	94,168,101
1982	103,541,820	142,536,414	12,452,269	515,156,519	773,687,022	120,706,490
1983	119,023,880	29,639,633	10,970,199	291,064,030	450,697,742	128,580,054
1984	120,440,617	225,400,306	17,661,106	311,796,950	675,298,979	118,173,218
1985	122,977,242	252,253,640	11,557,932	399,900,725	786,689,539	119,606,635
1986	131,853,034	37,585,386	17,103,057	764,872,312	951,413,789	129,071,473
1987	137,816,776	37,375,832	15,084,547	857,671,513	1,047,948,668	141,320,860
1988	146,795,082	55,547,285	15,657,417	508,240,406	726,240,190	162,021,388
1989	155,411,260	54,273,280	21,360,339	511,788,655	742,833,534	203,950,192
1990	177,976,802	63,484,736	39,955,741	478,303,679	759,720,958	201,651,524
1991	214,335,315	183,399,128	42,653,249	555,303,909	995,691,601	280,482,018
1992	228,236,561	107,243,420	34,114,087	899,404,497	1,268,998,565	304,380,191
1993	249,982,743	178,154,488	43,755,450	1,029,932,101	1,501,824,782	310,826,430
1994	256,669,760	129,955,512	21,021,519	863,793,619	1,271,440,410	361,001,097
1995	272,777,290	163,184,107	32,614,784	742,895,027	1,211,471,208	436,286,604
1996	294,849,672	139,583,819	93,020,194	1,080,871,784	1,608,325,469	587,947,807
1997	305,875,574	191,213,383	81,136,119	1,099,299,713	1,677,524,789	676,850,287
1998	329,782,011	472,263,310	87,478,152	1,187,829,946	2,077,353,418	982,599,687
1999	353,875,089	234,125,571	64,056,080	1,307,114,815	1,959,171,555	1,216,996,410
2000	399,001,853	366,943,792	74,895,421	1,475,787,841	2,316,628,907	1,152,413,947
2001	441,064,676	446,913,186	71,204,405	1,058,426,629	2,017,608,897	1,288,375,368
2002	477,063,349	404,366,833	126,736,692	962,695,429	1,970,862,303	1,472,008,283
الإجمالي	5,121,773,939	4,023,698,695	944,639,173	17,076,787,791	27,166,899,599	10,489,418,044

رسم بياني رقم (8)

تطور مصروفات وإيرادات البلدية على مستوى الأبواب من عام 1981م – 2002م

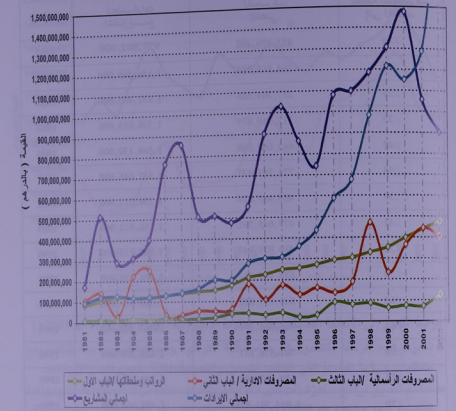

مصروفات المشاريع

1. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 1982م نسبة 49٪
2. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 1986م نسبة 42٪
3. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 1991م نسبة 39٪
4. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 1996م نسبة 70٪
5. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 2000م نسبة 81٪
6. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 2001م نسبة 66٪
7. بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد عام 2002م نسبة 74٪

- استخدام الإنترنت في الربط مع البنك للاستفسار عن المعاملات المالية .
- تحويل رواتب الدائرة الشهرية للبنك إلكترونياً من خلال ديسكات تحوي كافة البيانات.
- إرسال الموازنات وإعداد حساب التكاليف آلياً.

منذ عام 1995م وبلدية دبي تطبق حساب التكاليف وفقاً للقرار الإداري رقم 1008 لسنة 1995م بشأن إجراءات تطبيق نظام حساب التكاليف في البلدية، وتم تحديث وإعتماد دليل حساب التكاليف بقرار إداري رقم (119) لسنة 1999م ويتولى قسم الموازنة العامة بالإدارة المالية مراجعة وتحليل البيانات وإعداد تقرير نهائي يتضمن بيانات حساب التكاليف. والذي يعتبر حساب التكاليف نظاماً عالمياً يهدف إلى رفع كفاءة العمل والإنتاجية بأقل كلفة ممكنة وكذلك تحديد أسعار المخرجات (المنجزات) على ضوء تحليل عناصر تكاليفها ومقارنتها بالتكلفة التقديرية والعمل على دراسة الانحرافات مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرار المناسب.

أهداف حساب التكاليف

1 – تحديد تكلفة المخرجات (المنجزات) والعمل على تخفيض ذات الكلفة العالية بقدر الإمكان.

2 – معرفة تكاليف الخدمات المقدمة للجمهور والشركات والمؤسسات المختلفة مما يساعد على تحديد الرسوم الواجب تحصيلها نظير ذلك .

3 – لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات التوسع أو تقليل الخدمات المقدمة، بهدف إرشاد الجهات التي تتولى احتساب التكاليف في البلدية بطريقة فعالة تم إصدار القرار الإداري رقم (119) لعام 1999م باعتماد دليل حساب التكاليف في بلدية دبي ومن ثم صدور كتيب خاص بذلك في عام 2000م، والرسم البياني رقم (10و11) يوضحان نموذج لإحدى الإدارات في البلدية والجدول رقم (7) صفحة (221) يوضح أحد تقارير حساب التكاليف بالدائرة.

رسم بياني رقم (10) تطور إجمالي تكاليف إدارة الطرق

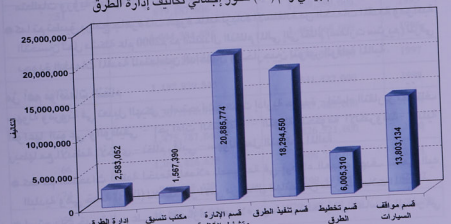

رسم بياني رقم (11) إجمالي تكاليف إدارة الصيانة العامة

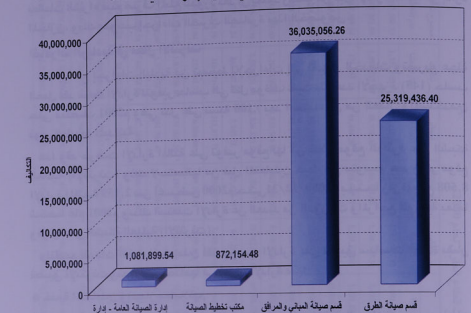

تمويل وتنفيذ الموازنة وتطورها عبر السنوات

تطورت الموازنة الخاصة بالبلدية تطوراً كبيراً لتعكس جهود البلدية في عملية التطوير المستمر وذلك إيمانا بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لكي تعكس الموازنة الواقع العملي عبر المراحل والتغيرات المطلوبة. كما عملت البلدية على تعزيز الدخل برفع الإيرادات والتقليل من التكاليف، وكانت البلدية حتى 31 يوليو 1998م مستقلة محساباتها في البنوك، أي أن جميع إيراداتها كانت تدخل في هذه الحسابات إضافة إلى ما كان يصرف لها سنوياً من ديوان الحاكم لتغطية ميزانيتها.

واعتباراً من الأول من أغسطس عام 1998م تم إدخال جميع إيرادات البلدية إلى حساب حكومي موحد مثل بقية دوائر حكومة دبي تحت إشراف الديوان ودائرة المراجعة المالية، على أن تحتفظ الإدارة المالية في البلدية بإيصالات الإيداع لتمكينها من معرفة ايراداتها السنوية، ومنذ ذلك التاريخ تصرف للبلدية دفعات شهرية من ميزانيتها المعتمدة من قبل ديوان الحاكم.

أما فيما يتعلق بالصرف على المشاريع ودفعات المقاولين فإنه يتم حسب الإجراءات المتبعة والعقد المبرم بين الطرفين، وبناء على ذلك يتقدم المقاول بطلبه إلى الاستشاري المشرف على المشروع ليعتمد الدفعة ويقدم ذلك إلى الإدارة المعنية، ومن ثم إلى إدارة العقود والمشتريات فتحوله إلى الإدارة المالية للصرف على أن تصرف تلك الدفعات بعد

المرور بهذه الإجراءات وبحد أقصى مدته (60) يوماً حسب مابنص عليه العقد أما فيما يتعلق بطلبات الشراء فيتم صرف المبلغ للمورد بعد أن يعتمد رسمياً من قبل الإدارة المعنية أو إدارة المخازن، وذلك بموجب إجراءات الصرف الصادرة بهذا الخصوص.

المبادرات الريادية في مجال الانترنت

تماشياً مع إجراءات البلدية من تبسيط للإجراءات إلى تسهيل الخدمات وتسريع عجلة العمل فقد سعت الإدارة لتوفير حاسب آلي لكل موظف حيث بلغ عدد الأجهزة (145) حاسب حتى منتصف 2001م وهي تدل على نسبة 100٪ بعد استثناء كل من العمال والمستخدمين ذوي الطبيعة الميدانية.

هذا وقد حرصت الإدارة المالية على توفير موقع لها من خلال موقع الدائرة على الشبكة العالمية (الإنترنت) وذلك لاستعمالها من قبل المتعاملين حيث بلغ متوسط عدد زوار موقع الإدارة المالية 2,159 من أغسطس 2000م حتى31/12/2000م بينما زار الموقع 8,508 شخصاً عام 2001م وبذلك استغنت الإدارة عن العديد من الدوريات والمراجع الورقية بعدما وفرتها على الشبكة العالمية (الإنترنت).

ولتقديم خدمات أفضل للمتعاملين فقد حرصت الإدارة على تطبيق سياسات عديدة بشأن تطبيق الإنترنت وتعميم استخدامها في أعمال الإدارة منها:

- خدمة المتعاملين وإنجاز معاملاتهم:

البدء في خطة نقل خدمة الاستفسار الآلي عن المعاملات المالية إلى الإنترنت بعد نجاح الخدمة من خلال الهاتف (IVR).

- تقدر نسبة معاملات وخدمات المتعاملين المقدمة من خلال الإنترنت بحوالي 70٪ وتخطط الإدارة إلى رفعها مع نهاية العام 2003م إلى 90٪ .
- أدى استخدام الإنترنت إلى تبسيط إجراءات العمل في الإدارة وذلك من خلال: تفويض بعض الصلاحيات لمستخدمي الإنترنت لإنهاء بعض المعاملات.
- الاستفسار عن الشيكات الخاصة بالموردين والاستشاريين والمقاولين.
- الاستفسارعن حسابات الدائرة بالبنوك.

مبادرات الإدارة تجاه القضايا والمناسبات الوطنية (خدمة المجتمع)

تشارك الإدارة المالية بشكل رئيسي في مناسبات واحتفالات ومهرجانات حيث تقوم بفتح المجال للعروض الخاصة (التنزيلات) في مهرجان التسوق. هذا بالإضافة إلى عضويتها في لجنة توحيد الموارد الحكومية والمشاركة في جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات. وتكثيف جهود مشاركة الإدارة ضمن مشروع دبي 2003م وهو مشروع خارج نطاق عمل البلدية حيث يعد هذا المشروع من أهم الأحداث على نطاق إمارة دبي في عام 2003م والذي يتمثل في التحضير لاجتماعات صندوق النقد الدولي والذي يتطلب تحضيرات هائلة لاستقبال ما يقارب 20,000 مشارك من دول العالم للتباحث في الأمور المالية والاقتصادية على مستوى العالم ، حيث يشارك (5) أعضاء من الإدارة المالية ضمن لجان التحضير لهذا الحدث http://www.dubai2003.org.

جدول رقم (7) يوضح تكاليف قطاع الطرق لعام 2000م

الوحـــــــدة	مصروفات سابقة		إجمالي	إجمالي التكلفة	إجمالي	تكاليف	مجموع تكاليف
	1997	1998	1999		الأجور	الأدوات		عام 2000م
مكتب مساعد المدير العام لشؤون الطرق والمشاريع	1,539,143.00	1,930,498.00	2,091,536.53	1,062,098.98	31,118.26	42,787.56	1,331,545.53	2,407,589.33
إدارة الطرق: إدارة	2,984,471.00	2,984,471.00	2,113,313.00	1,466,770.24	89,970.36	88,751.60	1,107,527.40	2,583,851.59
مكتب تنسيق الخدمات	2,989,388.00	19,510,094.00	12,965,855.95	8,947,731.00	0.00	1,221,834.12	1,324,239.02	1,567,389.64
قسم الإنارة وتشغيل الإشارة الدورية	2,965,295.00	32,081,129.00	22,726,717.52	1,173,861.00	1,126,900.62	19,426,855.95	17,295,693.88	20,885,772.60
قسم تنفيذ الطرق	3,667,707.00	6,434,879.00	6,088,752.20	4,322,974.46	549,991.25	9,199,553.40	4,833,124.03	6,005,339.44
قسم مواقف السيارات	25,543,096.00	2,090,586.00	6,583,445.74	49,596,760.24	49,954,325.00	19,762,399.19	19,384,172.67	13,803,133.69
إجمالي التخطيط	1,855,149.00	144,021.00	1,349,626.03	607,252.11	3,984,266.61	8,776,474.00	3,340,883.68	60,936,156.96
إدارة المشاريع الهندسية: إدارة	4,774,501.00	8,776,474.00	2,304,774.04	2,304,707.75	2,359,207.75	4,632,879.00	2,965,295.00	1,575,974.24
قسم تصميم المشاريع	7,202,189.00	1,665,163.00	14,853,216.68	12,589,585.00	11,976,660.00	22,521,202.00	1,575,974.24	2,618,623.84
قسم الدراسات الفنية		11,773,861.00	1,126,900.62	20,242,197.32	20,242,197.32	14,853,216.68	1,665,163.00	15,646,746.95
إجمالي التخطيط								
إدارة الصيانة العامة: إدارة	2,965,295.00	11,773,861.00	1,126,900.62	22,521,202.00	11,976,660.00	20,242,197.32	20,242,197.32	21,731,895.69
مكتب تخطيط الصيانة	3,667,707.00	747,285.71	0.00	747,285.71	409,717.57	18,756.20	1,126,900.62	1,003,899.54
قسم صيانة الدوائر والرافق	8,595,565.00	32,911,513.00	6,088,752.20	6,434,879.00	549,991.25	9,199,553.40	4,833,124.03	6,005,339.44
قسم صيانة الطرق	12,142,824.00	11,906,248.00	15,664,277.21	15,664,277.21	15,906,248.00	16,479,195.28	2,900,381.53	25,339,436.44
إجمالي التكلفة	30,788,389.00	44,937,761.00	43,106,943.80	43,106,943.80	43,937,761.00	45,636,910.31	5,973,348.81	53,076,675.38
إجمالي التكلفة لقطاع الطرق والمشاريع الهندسة	58,258,345.00	117,440,288.00	114,955,846.66	46,829,315.61	79,789,873.29	14,656,586.56	5,328,925.37	146,514,699.83

جدول رقم (8) يوضح إجمالي مصروفات وإيرادات الإدارة المالية على مستوى الأقسام من عام 1988م حتى عام 2002م

السنة	مصروفات الإدارة المالية (إدارة)	مصروفات قسم الموازنة العامة	إيرادات قسم الموازنة العامة	مصروفات قسم الرسوم والإيرادات	إيرادات قسم الرسوم والإيرادات	مصروفات قسم الحسابات	إيرادات قسم الحسابات	مصروفات قسم التعويضات	إيرادات قسم التعويضات	مصروفات قسم الخزينة	إيرادات قسم الخزينة	مصروفات الإدارة المالية	إيرادات الإدارة المالية
1988	0	0	0	0	117,287,516	5,626,950	12,266,450	15,709,738	0	0	0	21,336,688	129,553,966
1989	0	0	0	0	139,186,242	5,614,339	15,474,455	1,336,358	0	0	0	6,950,697	154,660,697
1990	0	0	0	0	140,313,019	6,304,349	8,937,476	673,214	0	0	0	6,977,563	149,250,495
1991	709,212	533,700	0	2,685,098	146,382,308	3,464,585	37,626,976	109,118,695	0	856,753	0	117,368,043	184,009,284
1992	653,260	427,365	0	2,842,639	166,856,062	3,149,879	24,048,840	30,536,982	0	1,076,828	0	38,686,953	190,904,902
1993	1,001,271	544,909	0	3,248,308	191,576,098	3,498,606	11,166,477	98,999,545	0	1,175,530	0	108,468,169	202,742,575
1994	1,021,095	712,602	0	3,839,452	239,829,189	3,286,037	10,285,758	34,250,578	0	1,047,967	0	44,157,731	250,114,947
1995	819,084	1,186,942	0	5,169,561	241,020,449	2,986,388	23,035,875	68,946,159	81,950	904,571	0	80,012,705	264,138,274
1996	885,271	1,157,699	0	5,634,590	330,158,679	3,210,774	15,317,892	11,526,457	16,300	1,061,193	0	23,475,984	345,492,871
1997	773,002	1,263,532	0	5,830,150	332,646,792	3,675,537	21,177,917	52,539,714	766,179	666,508	0	65,748,443	354,590,888
1998	3,153,099	1,364,326	0	5,882,610	584,695,577	3,097,182	28,650,452	227,759,340	14,786	1,598,708	0	242,855,265	613,360,814
1999	1,150,589	1,482,281	0	5,895562	769,224,915	3,029,506	33,122,139	25,449,881	3,649,221	2,534,401	0	39,542,220	805,996,274
2000	1,556,995	2,038,386	0	7,464,680	684,229,256	3,430,833	25,548,529	92,238,514	0	2,910,456	6,330	109,639,863	709,784,115
2001	1,529,910	2,845,484	653	9,029,414	771,113,075	4,461,773	6,944,790	120,876,539	5,959,411	2,394,495	7,576	141,137,615	784,025,504
2002	1,847,860	3,021,035	34,992	9,615,024	861,978,473	4,126,393	4,118,401	88,393,746	4,914,330	2,731,904	1,060	109,735,963	871,047,256
اجمالي	15,100,648	16,578,262	35,645	67,137,088	5,716,497,650	58,963,131	277,722,427	978,355,460	15,402,177	18,959,314	14,966	1,155,093,903	6,009,672,863

رسم بياني رقم (12) يوضح تطور إجمالي مصروفات الإدارة المالية على مستوى الأقسام من عام 1988م – 2002م

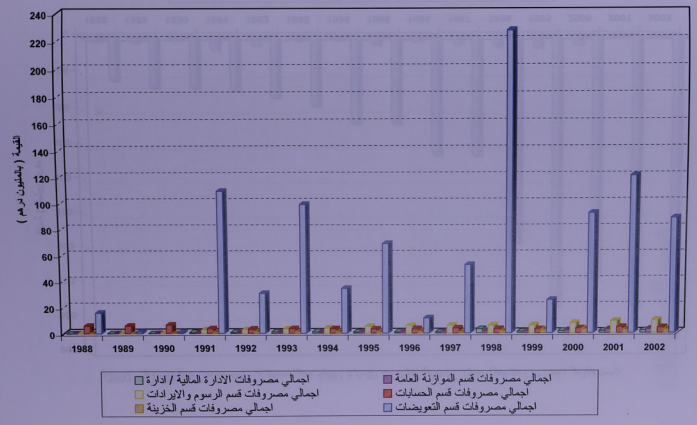

رسم بياني رقم (13) يوضح تطور إجمالي إيرادات الإدارة المالية على مستوى الأقسام من عام 1988م - 2002م

قسم التعويضات

قسم التعويضات

مع إعداد المخطط العام للمدينة في بداية الستينات بدأت البلدية بتوسيع بعض الطرق مما استدعى تعويض ملاك الأراضي والمنشآت المتأثرة وذلك بتوجيهات من المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، عن طريق لجنة التعويضات والتثمين التي كان قد تم تشكيلها ضمن لجان المجلس البلدي منذ تأسيسه، وشمل التعويض المقدم نوعين هما التعويض العيني والتعويض النقدي، وقد خصص المغفور له منطقتي البراحة وبور سعيد كمناطق للتعويضات العينية بدلاً عن الأملاك المتأثرة منذ بداية الستينات، وعلى سبيل المثال: فقد تقرر تعويض ورثة بخيت المداوي تعويضاً عينياً في منطقة البراحة بدلاً عن الجزء المتأثر في أرضهم المرقمة 28/الراس - ديرة، وذلك في سبتمبر عام 1964م كما تم تعويض أبناء حمود المطوع تعويضاً نقدياً في أغسطس عام 1966م بمبلغ وقدره =9,287 ريال قطر ودبي، وكانت نسبة التعويض 75٪ من قيمة الأملاك المتأثرة، ثم تم إلغاء هذا القرار بتاريخ 1967/6/27م، وبدأ العمل بتعويض الملاك المتأثرين تعويضاً كاملاً عن أملاكهم المتأثرة.

وفي أكتوبر عام 1961م وافق المجلس على القرار رقم (94) لتوسيع سكة الخيل وتعويض أصحابها، ومن ثم تتابع فتح وتوسيع عدد من الطرق في المناطق الداخلية المختلفة في كل من ديرة وبر دبي وتم تعويض أصحاب الأملاك المتأثرة مابين عام 1961م- 1964م ومن بينها على سبيل المثال:

- توسيع عدد من الطرق في منطقة الرأس.
- توسيع الطرق في السوق الكبير/ ديرة.
- طريق البلدية القديم النافذ من بندر طالب إلى سكة الخيل.
- توسيع عدد من الطرق في منطقة البطين والسبخة في ديرة، وطريق المصلى وبعض الطرق في منطقة الضفاية والمرر وعيال ناصر والشمال من ديرة.
- وفي بر دبي تم توسيع شارع علي بن أبي طالب وسوق البانيان.

وكانت لجنة التعويضات تتولى الإشراف وتنظيم العمل وإعداد المعلومات والبيانات وتجهيز ملفات الأراضي المراد تثمينها، وتركز العمل على:

- متابعة التعويض عن الأملاك المتأثرة.
- التطبيق الفعال لأنظمة وإجراءات التعويض بما في ذلك التدابير الرقابية.
- إعداد التقارير والمقارنات الإحصائية والمالية الدورية.

ومع تطور الأعمال المناطة بالبلدية وتوسع الخدمات في إمارة دبي، أمر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في ابريل عام 1969م بتخويل كافة سلطات وصلاحيات مجلس بلدية دبي إلى سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم رئيس البلدية، ونظراً لحساسية موضوع التعويضات، صدر الأمر الإداري رقم (19) لعام 1969م والقاضي بعدم عرض أية مستندات خاصة بالتعويض على لجنة التعويضات والتثمين إلاّ بعد عرضها على مدير البلدية، ومن ثم صدر الأمر الإداري رقم (20) لعام 1969م والقاضي بعدم اتخاذ أية إجراءات خاصة بتعويض الأملاك المتأثرة والتي تم البت فيها من قبل لجنة التعويضات والتثمين قبل عرضها على سمو رئيس البلدية.

وفي عام 1970م ولمواكبة التطور وتوسع المهام والخدمات المالية للبلدية تم ضم العاملين بالتعويضات للإدارة المالية وذلك حسب الأمر الإداري رقم 12/1970م وبموجبه تم تعيين رئيس لقسم التعويضات وتحددت المهام المناطة لهذا القسم.

وللتأكد من صحة المعاملات قبل صرف المبالغ المستحقة لأصحاب الأملاك المتأثرة بتخطيط المدينة فقد صدر الأمر الإداري رقم (35) لعام 1971م والقاضي بعدم اعتماد أي خارطة تقدم للتعويض إلا بعد إرسالها مع الملكية لدائرة الأراضي والأملاك للمراجعة والتأكد من صحة الملكية واعتماد ذلك خطياً.

وفي 1971/8/8م صدر الأمر الإداري رقم (40) والذي تقرر بموجبه عدم النظر بأي طلبات اعتراض على قرارات لجنة التعويضات والتثمين السابقة وطلب إعادة التثمين لأراضيهم المتأثرة إلا بأمر خطي من صاحب السمو حاكم البلاد أو سمو رئيس البلدية.

لجنة تثمين التعويضات

ولتحري الدقة في صرف التعويضات لمستحقيها فقد تقرر في تاريخ 1971/11/14م وبموجب الأمر الإداري رقم57/1971م تكليف نائب المدير مسؤولاً عن قسم التعويضات في استلام الطلبات التي يتقدم بها أصحاب الأملاك المتأثرة بمشروع التخطيط لمراجعتها، وبالتالي أصبح قسم التعويضات يقوم بتحويل جميع الطلبات التي تقدم إليه إلى نائب مدير البلدية .

ولتسجيل الأعمال وسرعة إنجازها وإيصال الحقوق المستحقة إلى أصحابها فقد صدر الأمر الإداري رقم 1976/34م والقاضي بتخويل رئيس قسم التعويضات آنذاك بالتوقيع نيابة عن مدير البلدية على معاملات وإجراءات تعويض الأملاك وكل ما يتعلق بالقسم، وذلك بعد الموافقة المبدئية من قبل مدير البلدية أو نائبه .

وفي تاريخ 1976/1/11م تم تشكيل لجنة لتثمين مباني بور سعيد الصناعية وتثمين معامل الطابوق الواقعة على طريق الشارقة خلف شارع الاتحاد بهدف تطوير تلك المناطق.

وفي عام 1984م شمل هيكل المالية قسم التعويضات كما هو موضح في الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8) الهيكل التنظيمي لعام 1984م

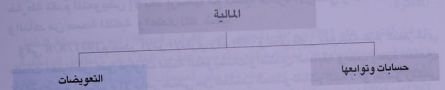

وبتاريخ 1991/7/6م تم تعيين (لجنة تثمين الأراضي) بموجب أمر صدر من سمو رئيس البلدية والتي تألفت من ستة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال بيع وشراء الأراضي.

كما تم تشكيل لجنة تثمين المباني بموجب الأمر الإداري رقم (79) لسنة 1991م الصادر من مدير عام البلدية وعضوية ستة موظفين من داخل البلدية من ذوي الاختصاص في أمور البناء، كما تم نقل لجنة المعرفين من المجلس البلدي وعددهم ثلاثة أعضاء من خارج البلدية لهم معرفة بالمواطنين والمناطق والساكنين فيها.

وفي عام 1997م تم اعتماد دليل إجراءات قسم التعويضات وذلك حسب القرار الإداري رقم (910) الأمر الذي أدى إلى توثيق وتوضيح الإجراءات والتداخل فيما بين قسم التعويضات والمتعاملين سواء الداخليين (إدارات وأقسام البلدية) أو الخارجيين (مستحقي التعويض).

وتمت في نهاية التسعينات أتمتة العمل بقسم التعويضات شاملة الربط مع كل من قواعد البيانات في إدارة التخطيط والمباني والإدارة المالية بأقسامها المختلفة بالإضافة لنظام المعلومات الجغرافية مما سهل تنفيذ إجراءات التعويض عن الأملاك المتأثرة بمشاريع التخطيط المختلفة.

الجداول (1) و (2) تبين المنصرف الفعلي (نقدي وعيني بالترتيب) كتعويض للأملاك المتأثرة بمشاريع التخطيط للسنوات من 1972م -2002م كتعويض نقدي وكتعويض عيني للسنوات 1965م-2002م للمستحقين بالترتيب، والجدير بالذكر أن التفاوت في المصروفات يعود إلى مشاريع الدائرة والانتهاء من إجراءات الصرف كما هو موضح بالجدولين (1)، (2) ، والرسمين البيانيين (14 و15).

الجدول رقم (1) التعويض العيني

السنة	المساحة المعوضة (قدم مربع)
1965	230
1966	2,600
1968	59,923
1969	31,111
1970	38,848
1971	116,885
1972	324,916
1973	696,140
1974	449,824
1975	50,454
1976	315,853
1977	63,957
1978	80,501
1979	162,888
1980	2,620
1981	76,729
1982	100,566
1983	11,900
1984	1,579,461
1985	66,925
1987	576
1989	6,750
1991	4,957
1992	133,408
1993	230,861
1994	408,062
1995	790,156
1996	1,658,368
1997	318,128
1998	1,283,566
1999	1,100,712
2000	1,136,478
2001	1,458,103
2002	2,181,824
الإجمالي	14,944,280

الجدول رقم (2) التعويض النقدي

السنة	قيمة التعويض النقدي بالدرهم
1972	7,580,415
1973	30,560,011
1974	26,756,327
1975	8,518,603
1976	13,392,182
1977	34,596,203
1978	3,509,730
1979	31,947,599
1980	70,083,043
1981	84,607,649
1982	119,045,382
1983	1,015,219
1984	197,859,985
1985	209,824,203
1986	55,300
1987	453,500
1988	14,937,610
1989	541,194
1991	108,463,232
1992	29,557,693
1993	97,935,203
1994	32,998,909
1995	67,700,140
1996	7,991,103
1997	48,177,819
1998	226,523,559
1999	24,514,184
2000	91,067,249
2001	119,528,079
2002	87,053,053
الإجمالي	1,796,794,378

رسم بياني رقم (14) يوضح تطور التعويض النقدي من عام 1972م – 2002م

رسم بياني رقم (15) يوضح تطور التعويض العيني من عام 1965م – 2002م

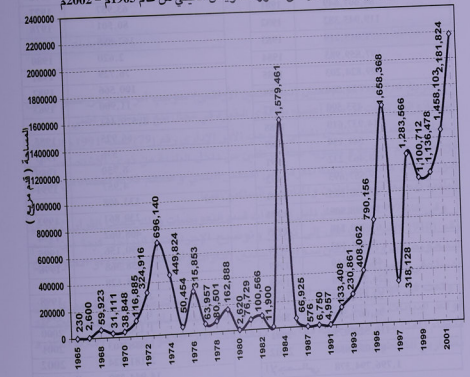

إدارة

المباني والإسكان

لقد كان من أولويات مهام بلدية دبي منذ تأسيسها، الاهتمام بأعمال البناء وتنظيمها والتي دخلت في مرحلة من النشاط والنمو المتزايد منذ أوائل الستينات، ولقد استمرت أعداد المهندسين والفنيين في الزيادة نتيجة التوسع والتطور في المهام، مع ازدياد بقعة العمران في أنحاء الإمارة.

ولقد قامت بلدية دبي منذ البداية باستخدام كل الأنظمة والوسائل الحديثة للقيام بالتطوير الدائم لكل القطاعات وخاصة قطاع المباني.

ثم قامت بتطوير هيكلها التنظيمي في عام 1962م بناءً على الخدمات المقدمة في تلك الفترة بحيث شملت أربعة أقسام وهي: الهندسة، والصحة، والمكتب الإداري (الرخص)، ومكتب الحسابات كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لبلدية دبي عام 1962م

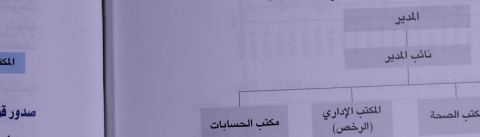

ثم أخذت بلدية دبي في تطوير الخدمات الهندسية بزيادة الكادر الفني، ففي عام 1964م أصبح لدى البلدية اثنان من المهندسين، ومساح واحد، واثنان من الفنيين المساعدين للقيام بتلك الخدمات.

ولقد بدأت بتنظيم تراخيص المكاتب الهندسية والاستشارية وتصنيفها إلى فئات في عام 1967م بصدور الأمر المحلي الذي يحظر على المكاتب الهندسية مزاولة أعمال المقاولات أو القيام بالأنشطة التجارية المتعلقة بمواد البناء، وعدم السماح بالاقتباس من تصميمات المكاتب الهندسية الأخرى لحفظ حق الملكية الفكرية.

ولأن أنشطة البناء تحتاج إلى الرمال للخلطات الخرسانية، والأتربة لأعمال الردم، والسبخة الرمال والأتربة والسبخة.

وبما أن الكادر الهندسي والفني قد أصبح متوفراً لدى البلدية فقد أصبحت هناك ضرورة لتقديم مخططات بناء للمباني المراد إنشاؤها لدراستها وترخيصها واعتمادها من مدير البلدية فصدر الأمر الإداري رقم (8) لعام 1968م والخاص بتنظيم تراخيص ومخططات البناء والصيانة.

وفي مطلع عام 1969م زاد العمل في أروقة البلدية وكثرت أعداد المراجعين وخاصة للشؤون الهندسية، فكان لابد من إدخال تعديلات إدارية وفنية وإجراء التطوير اللازم لسرعة إنجاز

المعاملات المتعلقة بالتخطيط والمباني، فصدر الأمر الإداري رقم (4) لعام 1969م والخاص بتعيين مساعد فني للمدير لشؤون الهندسة والتخطيط، وأصبح الهيكل التنظيمي الجديد لبلدية دبي كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لبلدية دبي عام 1969م

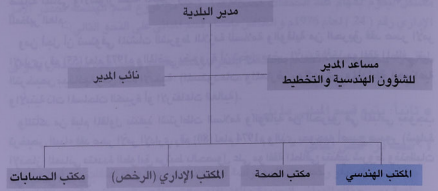

صدور قوانين و لوائح البناء

مع زيادة الطلب على تراخيص المباني، صدرت الأوامر المحلية التي أقرها مجلس بلدية دبي عام 1970م والتي سميت بـ(قوانين وأنظمة البناء لبلدية دبي).

ولقد أوضحت تلك القوانين أنه لا يجوز القيام بأية أعمال بناء قبل إصدار شهادة (إجازة بناء) والتدقيق على (علائم المساحة) للموقع وأن يتم التنفيذ طبقاً لمواصفات المخططات المعتمدة والشروط المبينة في رخصة البناء وأن لمهندس البلدية الحق في الدخول لتلك المواقع للتحقق منها وأخذ عينات للفحوصات المخبرية، كما نصت هذه القوانين على ضرورة المحافظة على سلامة العاملين بتوفير إجراءات السلامة كما ذكرت شروط ومتطلبات الإطفاء، وأعمال المجاري، وتصريف مياه الأمطار وتوصيلات المياه والكهرباء والتليفون. كما شددت القوانين على عدم أحقية استخدام أي مبنى ما لم تصدر له (شهادة إنجاز).

وقد أدى صدور هذه القوانين إلى تنظيم أنشطة أعمال البناء في دبي وتمثلت في التالي:

أولاً: ضرورة اعتماد مخططات المبنى واستخراج (إجازة البناء).

ثانياً: التدقيق على علائم المساحة للموقع وإصدار (شهادة علائم البناء).

ثالثاً: التفتيش الدوري على مراحل التنفيذ ومراقبة مواد البناء المستعملة.

رابعاً: إصدار (شهادة إنجاز) للمبنى عند اكتمال تنفيذه.

ثم تتابعت بعد ذلك الإجراءات التنظيمية والقوانين المتعلقة بأنشطة أعمال البناء.

وللتشديد على عملية تقيد المقاولين بقوانين وأنظمة البناء فقد صدر مرسوم عام 1972م بضرورة

إصدار (شهادة الإنجاز) للمبنى بعد اكتماله للتأكد من أن شروط مواصفات البناء قد نفذت حسب (إجازة البناء) ولا يتم توصيل خدمات المياه والكهرباء والتليفون إلا عند إبراز هذه الشهادة .

ثم ظهرت الحاجة للاهتمام بالمظهر الجمالي والعمراني لدبي لتبدو المباني القديمة متناسقة ومنسجمة مع المباني الحديثة فصدر الأمر المحلي رقم (17) لعام 1972م والذي يقضي بضرورة صيانة المباني والأسوار سيئة المظهر، وإزالة المباني القديمة المتصدعة والمهجورة والتي تسيء للمظهر العام.

ومن أجل أن تستوفي المنشآت الشروط اللازمة للسلامة والوقاية من الحريق فقد صدر الأمر الإداري رقم (55) لعام 1973م والقاضي بضرورة أن تحول بعض الأبنية لأخذ موافقة المطافئ قبل الترخيص ببنائها ومن هذه الأبنية: (المستودعات، والمعارض، والورش، والمناطق الصناعية والأبنية ذات المساحات الكبيرة أو الارتفاعات العالية).

وللتأكد من قيام المقاول بتنفيذ اشتراطات السلامة والوقاية من الحريق في المباني بموجب ترخيص البناء فقد صدر الأمر الإداري رقم (80) لعام 1974م والذي بموجبه أصبح صدور (شهادة الإنجاز) للمباني متعددة الطوابق مرتبط بالحصول على موافقة المطافئ بتنفيذ شروط ومتطلبات الوقاية من الحريق.

وفي عام 1974م أنشئت دعائم (قسم الهندسة) والذي تنوعت مهامه ومسؤولياته الهندسية والفنية لتشمل: (التخطيط ، وتراخيص المباني ، وتفتيش المباني ، والمساحة ، والرسم الهندسي ، والمجاري) كما تم تعيين رئيس للمهندسين كما هو موضح في الشكل رقم (3) .

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لبلدية دبي عام 1974م

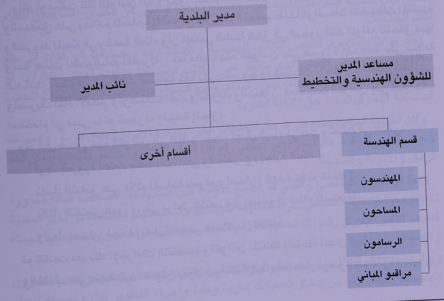

نشأة قسم المباني

في منتصف السبعينات ، حدثت طفرة عمرانية كبرى في دبي ، وكثرت المباني تحت الإنشاء منها السكنية والتجارية والصناعية فازدادت المعاملات المتعلقة بتراخيص البناء ، كما ازدادت أعداد المراجعين لإنجاز معاملاتهم المتعلقة بمواقع البناء، فتطلب ذلك ضرورة وجود قسم مستقل ليقوم بمهام تلك الخدمات بحيث يكون فرعاً من فروع قسم الهندسة فصدر الأمر الإداري رقم (24) لعام 1976م والخاص بإنشاء قسم المباني على النحو التالي:-

- **أولاً: يكون هذا القسم مستقلاً يديره رئيس قسم ويساعده مهندس يتولى الإشراف الفني عليه.**
- **ثانياً: يتبع قسم المباني ما يلي :**

1- شعبة تراخيص المباني

وتختص بإصدار رخص البناء ودراسة استيفائها للشروط والمواصفات وقوانين وأنظمة بلدية دبي وذلك للمباني الجديدة والإضافات والتعديلات والصيانة ، وقد تم إنشاء هذه الشعبة بتعيين رئيس لها وسكرتيرة، ثم زيادة المهندسين الإنشائيين من إثنين إلى ثلاثة مهندسين، وتعيين مهندس معماري، وزيادة عدد الرسامين من إثنين إلى ثلاثة رسامين.

2- شعبة رقابة المباني

وتختص بمراقبة تنفيذ هذه المباني طبقاً للمخططات المعتمدة ، والإبلاغ عن المباني الخطرة وإيقاف العمل في المباني غير المرخصة أو المخالفة للترخيص ، وإعداد التقارير عنها، وقد أنشئت هذه الشعبة بعدد (2) من المفتشين ثم زادت إلى أربعة عشر مفتشاً، ثم انتدب مهندسان من قسم التخطيط أحدهما بوظيفة مهندس إنشائي والآخر مسؤول عن إدارة الشعبة.

بالإضافة إلى وحدتان تابعتان لقسم المباني وهما (وحدة معاملات التراخيص، ووحدة الأغراض العامة) وكانت مهام كل من الوحدتين كما يلي:

أولاً: وحدة معاملات التراخيص

وكانت تابعة لشعبة تراخيص المباني وتتعلق مهامها بعملية استلام وتسليم المخططات المقدمة لغرض ترخيصها وتسليم (إجازة البناء) وكذلك استلام التأمينات والرسوم .

ثانياً: وحدة الأغراض العامة

وكانت هذه الوحدة مكونة من ثلاثة موظفين ، اثنين منهم مفتشين ، والثالث معرف، وكانوا يتلقون تعليماتهم من رئيس قسم المباني مباشرة فيما يخص طلبات لجنة الأغراض العامة التابعة للمجلس البلدي والمتعلقة بشؤون المساكن الحكومية للمواطنين وتوزيعها على

مستحقيها ، وكذلك أعمال الصيانة أو الإضافات المطلوبة للمساكن الحكومية.

وبذلك أصبح الهيكل التنظيمي لقسم المباني الجديد عند إنشائه كما هو موضح في الشكل رقم (4):

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لقسم المباني عام 1976م

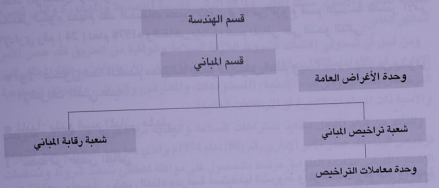

شعبة تراخيص المباني	
الوظيفة	العدد
رئيس الشعبة	1
مهندس إنشائي	3
مهندس معماري	1
رسام	3
سكرتير	1
فراش	2
المجموع	11

وظائف قسم المباني	
الوظيفة	العدد
رئيس القسم	1
مساعد رئيس القسم	1
سكرتير	1
فراش	1
المجموع	4

شعبة رقابة المباني	
الوظيفة	العدد
رئيس الشعبة	1
مهندس إنشائي	1
مفتش مباني	14
سكرتير	1
فراش	2
المجموع	19

وحدة الأغراض العامة	
الوظيفة	العدد
مفتش	2
معرف	1
مجموع	3

وحدة الأغراض العامة	
الوظيفة	العدد
كاتب	3
مجموع	3

ولقد كان كل من قسم المباني وقسم التخطيط تابعاً لقسم الهندسة ، وكانت تتداخل الصلاحيات ومسؤوليات العمل فيما بينهما فصدر الأمر الإداري رقم (25) لعام 1976م لإعادة تقسيم وتوزيع المهام حيث تحددت مهام قسم المباني بالمسؤوليات التالية :

أولاً: الإشراف على لجنة تراخيص المباني والتدقيق على المباني وتراستها وإصدار رخص المباني والتصديق عليها .ومراقبة تنفيذ المباني في جميع المراحل .

ثانياً: تنتقل لجنة تراخيص المباني من قسم التخطيط إلى قسم المباني .

ثالثاً: وبعد أن اتضحت المهام والمسؤوليات الخاصة بقسم المباني ، فقد جرى توزيعها من جديد على شعبتي (التراخيص ، والرقابة).

ولقد أسندت لشعبة تراخيص المباني المهام التالية:

- استلام طلبات التراخيص ودراسة المخططات من الناحية المعمارية والإنشائية، والتحقق من ملكية العقار، ودراسة المشاكل الإنشائية التي تعرض على البلدية وإصدار (إجازة البناء).

ثم أسندت لشعبة رقابة المباني المهام التالية بموجب الأمر الإداري رقم (18) لعام 1976م. وتمثلت في التدقيق على إجازات البناء ، وعلامات المساحة (شهادة علائم البناء) والتأكد من أن التنفيذ يتم حسب الترخيص وقوانين وأنظمة بلدية دبي ، ومراقبة صلاحيات مواد البناء المستعملة، والتأكد من تواجد المهندس الاستشاري في موقع العمل ، وتنظيم موقع العمل ومظهره العام .

- ثم صدرت أوامر إدارية خاصة بتنظيم عمل لجنة تراخيص المباني وزيادة فعاليتها في سرعة اتخاذ القرارات والتعجيل بإصدار إجازات البناء منها :

- الأمر الإداري رقم (48) لعام 1976م والخاص بتحديد فترة زمنية قصوى لإنهاء معاملات التراخيص المقدمة.

- الأمر الإداري رقم (64) لعام 1976م والخاص بتدوين اعتراضات أعضاء اللجنة كتابياً وسرعة إنجاز المعاملات.

- ثم اتجهت بلدية دبي إلى الاهتمام بالجانب الجمالي للمدينة فأنشأت لجنة فرعية باسم (لجنة الواجهات) تعنى بإظهار النواحي الإبداعية والفنية لواجهات المباني المراد الترخيص ببنائها، كما تهتم بتناسق المظهر العام وخاصة في الأماكن الرئيسية الهامة .

- ثم صدرت مجموعة من الأوامر الإدارية المتعلقة بذلك منها :

- الأمر الإداري رقم (3) لعام 1976م والخاص بضبط عملية إصدار إجازات البناء للشبرات في المناطق السكنية أو على الشوارع الرئيسية.

- الأمر الإداري رقم (4) لعام 1976م والخاص بعدم إصدار الترخيص ببناء الأسوار فقط للأراضي الممنوحة من الحكومة.

- الأمر الإداري رقم (6) لعام 1976م والخاص بتكليف لجنة لحصر المنازل والمتاجر المتصدعة أو المهجورة أو الخطرة والمطلة على ميدان بنى ياس.

● ولحرص الإدارة واهتمامها البالغ بإنجازات قسم المباني فقد صدر الأمر الإداري رقم (52) لعام 1976م والذي ينص على ضرورة إرسال صور عن تقارير مفتشي المباني اليومية إلى مدير البلدية فيما يتعلق بالأعمال التي يؤدونها عند التفتيش على سير العمل بالمباني لتكون الإدارة على علم بمحتويات التقارير لإبداء الملاحظات بشأنها.

قسم المباني وتطوير معامل الطابوق

● في عام 1985م كانت تتواجد في منطقة أبوهيل معامل طابوق في مواقع ومنشآت مؤقتة ، حيث أصبحت هذه المواقع لا تتناسب مع التخطيط الجديد لمدينة دبي ، فتقرر نقلها لمنطقة أخرى ولكن تحت شروط فنية مدروسة وأسلوب حديث ، فصدر الأمر الإداري رقم (104) لعام 1985م بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المهندسين وعضوية مهندسين من (قسم المباني، ومختبر مواد البناء ، وقسم التخطيط) وذلك لوضع شروط ومواصفات لمعامل الطابوق والتي سيتم نقلها من منطقة أبوهيل إلى منطقة القصيص.

● وبعد أن قامت اللجنة بعمل الدراسات الميدانية ومناقشتها والتنسيق مع كل من قسم الطرق وقسم الصحة في هذا الشأن فقد صدر الأمر الإداري رقم (115) لعام 1986م والخاص باشتراطات المباني بمنطقة مصانع الطابوق الجديدة ، وأسلوب البناء ، والنوعية المستخدمة من المواد ، والمباني المسموحة بالداخل والأسوار ، وإخطار المكاتب الهندسية الاستشارية بالإجراءات لتنفيذ أحكامه.

فحص مواصفات الطابوق في مختبر مواد البناء

● وإلحاقاً للأمر الإداري السابق بخصوص معامل الطابوق ، وبما أن إنتاج مواد البناء لها أهمية كبيرة لعلاقتها المباشرة بسلامة المباني التي تشيد بدبي ، وبما أن صناعة الطابوق هي إحدى الصناعات الوافرة الإنتاج كواحدة من هذه المواد الهامة فقد صدر الأمر الإداري رقم (111) لعام 1985م والخاص بتشكيل لجنة من مهندسين من كل من قسم المباني ومختبر مواد البناء برئاسة نائب رئيس المهندسين تحدد مواصفات ومقاييس تلتزم بها كافة معامل الطابوق وتشمل الضوابط الضرورية للتطبيق وتحديد الجزاءات المناسبة للمخالفين.

ثم اتجهت البلدية إلى تطوير المهام الهندسية والفنية لقسم المباني، بصدور مجموعة من القرارات الإدارية :

● صدر الأمر الإداري رقم (134) لعام 1986م لتنظيم ارتفاعات المواقف المسقوفة وارتفاعات

المباني العامة بالمدينة وعدم السماح باستغلال المواقف لاستعمالات أخرى.

● ثم وضعت شروط لضمان سلامة الهيكل الإنشائي للمباني على أن يتحمل كل من المقاول والمكتب الاستشاري الهندسي المسؤولية كاملة عن سلامة المبنى لمدة عشر سنوات من تاريخ الإنجاز، وفي حالة ظهور أية حالات خطرة على المباني خلال هذه الفترة فإنه يتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس قسم المباني لدراسة المشكلة وكيفية التعامل معها ، وذلك بموجب الأمر الإداري رقم (291) لعام 1986م.

● ثم صدر التعديل الخاص بالحد الأقصى لصافي ارتفاع المواقف المسقوفة للمباني العامة في الأمر الإداري رقم (215) لعام 1987م.

● وقد كانت أساسات المباني عند إنشائها تبرز عن حدود الأرض إلى داخل الطريق مما يشكل عقبات عند الحفر لتنفيذ مشاريع الخدمات العامة ، فصدر الأمر الإداري رقم (221) لعام 1987م والخاص بعدم بروز الأساسات خارج حدود قطع البناء لعدم تداخلها مع مواقع خطوط الخدمات.

● وتم تطوير (لجنة تراخيص المباني) فقد صدر الأمر الإداري رقم (22) لعام 1988م بإعادة تشكيل اللجنة وتحديد مهامها من حيث التدقيق، ودراسة المقترحات، وإبداء الرأي، والتوقيع على رخص البناء.

● كما تم التركيز على ضرورة تطوير أسلوب إصدار (التراخيص المهنية) للمكاتب الاستشارية الهندسية وشركات المقاولات، أو تجديد الرخص السابق إصدارها أو تعديلها فصدر الأمر الإداري رقم (210) لعام 1988م والخاص بتشكيل لجنة لهذا الغرض مكونه من:

رئيس إدارة المباني والإسكان ، ورئيس إدارة التخطيط ، ورئيس المهندسين) وذلك لتلقي الطلبات، ودراساتها، وإصدار القرار بشأنها.

● وإن القياسات المترية أصبحت منتشرة أكثر في معظم دول العالم وأخذت بريطانيا وكندا واستراليا والولايات المتحدة ودول أخرى منذ السبعينات في استبدال القياسات بالقدم إلى القياسات المترية ، فقد صدرت المذكرة رقم (275) لعام 1988م من المدير العام وذلك بناءً على توصية لجنتي المالية والأغراض العامة ، وتوصية لجنة التخطيط حول ضرورة استخدام النظام القياسي المتري في مخططات البلدية ، وقد تقرر استخدام النظام القياسي المتري مع النظام القياسي بالقدم لمرحلة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات يتم بعدها استخدام النظام المتري فقط.

التطورات في شعبة تفتيش المباني

في عام 1987م أصدرت شعبة تفتيش المباني كتاب (مسؤوليات مفتش المباني) يبين التطورات التي طرأت على الشعبة حتى عام 1987م وتتلخص فيما يلي:-

أولاً: قسمت دبي إلى ثلاثة قطاعات بدلاً من اثنين حيث أضيف قطاع المناطق الريفية وعلى كل منها مسؤول قطاع .

تفتيش المباني

ثانياً: وتتلخص الاشتراطات المستحدثة والتي اضيفت إلى مهام شعبة تفتيش المباني كما يلي:

- لا تتم موافقة قسم المباني للبدء في أعمال الحفر إلا بعد الحصول على عدم ممانعة من شركة مياه وكهرباء دبي ومؤسسة اتصالات بعدم الإضرار بالكابلات أو الأنابيب أو التوصيلات المتعلقة بالخدمات العامة .
- وضع لوحة إعلان بالموقع عليها اسم المقاول والاستشاري بشكل واضح ومنسق وتزال قبل استرداد التأمين على المبنى ، وقد تم عمل نموذج ومواصفات لهذه اللوحة ، يتقيد المقاولون بتنفيذها.
- عمل تصريف للمياه الأرضية عند الحفر لمنسوب منخفض عنها .
- التأكد من شروط السلامة والأمن الصناعي في المواقع .
- التأكد من سلامة تخزين مواد البناء الرئيسية لحمايتها من التعرض للتلف .

ثالثاً: المباني التي تتأثر بالتخطيط :

بعد صدور قرار بالمباني المتأثرة من لجنة الأغراض العامة بالمجلس البلدي يقوم مفتش المباني بتوجيه إشعار للمالك لمراجعة الأقسام المعنية في البلدية، ثم أخذ قياسات للمباني المتأثرة وعمل مخطط لها والتقرير عن حالتها ، وبناءً على هذا التقرير تتوجه لجنة التعويضات لمعاينة الموقع لعمل تثمين ثم يصرف التعويض للمالك . فيتم إصدار خطاب من رئيس قسم المباني والإسكان لشركة مياه وكهرباء دبي وكذلك لمؤسسة اتصالات لقطع الخدمات وعمل إخلاء طرف، وفي حالة وجود المبنى على شارع عام يؤثر على حركة المرور يتم إبلاغ الشرطة وقسم الطرق لاتخاذ الأنقاض وتوضع علامات على حدود المبنى ليتم هدمه.

تعديل الهيكل التنظيمي

في عام 1988م كانت الدراسات المتعلقة بإعادة هيكلة بلدية دبي قد اكتملت تماماً من حيث التقسيمات والمهام الوظيفية والصلاحيات والمسؤوليات ، فصدر الأمر الإداري رقم (223) لعام 1988م والمتضمن إجراء التعديلات في مشروع الهيكل التنظيمي لقسم المباني وذلك بإضافة صلاحيات ومسؤوليات ومهام وظيفية جديدة.

كما تم تعديل مسمى (قسم المباني) إلى (إدارة المباني والإسكان) كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة المباني والإسكان عام 1988م

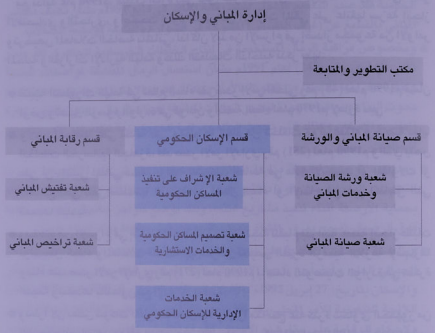

وتم تجميع الوظائف المتشابهة في المهام والمسؤوليات والواجبات إلى: أقسام، شعب، ووحدات.

وبعدها صدر الأمر الإداري رقم (247) لعام 1988م والخاص بإعادة تشكيل لجنة تراخيص البناء برئاسة مدير إدارة المباني والإسكان كما تم تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة على مدار الأسبوع.

وبعد أن أجريت التنظيمات الإدارية الجديدة بإدارة المباني والإسكان والتي بدأ تطبيقها بموجب الأمر الإداري رقم (223) لعام 1988م كان لابد من مواكبة هذه التنظيمات بإصدار

بعض الأوامر الإدارية والتعليمات الداخلية إلى المهندسين والمفتشين العاملين بقسم رقابة المباني لمزيد من أحكام الرقابة والتدقيق على تلك المشاريع لتطبيق نظم وقوانين البناء .

وفي عامي 1988م و 1989م تم إصدار عدد من التوجيهات للمؤسسات العاملة في مجال المباني بالمحافظة على المظهر العام للمدينة ولحماية المباني المجاورة وكذلك المخالفات في عدم تجاوز الرخص الصادرة، وتم التأكيد على مفتشي المباني بمراقبة تنفيذ هذه القرارات أثناء جولاتهم التفتيشية كذلك صدر قرار رقم (55) عام 1989م والخاص بفرض رسم ثابت على توصيلات المباني إلى شبكة المجاري العمومية في إمارة دبي.

التطورات الهامة منذ بداية التسعينيات:

مع بداية عام 1990م، شهدت إمارة دبي نمواً عمرانياً ضمن التطورات السريعة في النمو الاقتصادي والتجاري، وأصبحت إدارة المباني من الإدارات الملقى على عاتقها سرعة إنجاز وترخيص المعاملات الخاصة بالمباني، لذا كان لابد من الإسراع في إصدار مجموعة من الأوامر المحلية والقرارات الإدارية الهامة وكذلك التعليمات الداخلية نذكر منها:

- نتيجة للتطورات الهامة في قطاع البناء فقد صدر الأمر المحلي رقم (48) لعام 1990م بشأن فرض وتعديل الرسوم الواردة في قوانين وأنظمة البناء لعام 1970م لإمارة دبي.
- ولأجل المحافظة على نظافة دبي ومظهرها العام من مخلفات مواد البناء وخاصة بقايا الخلطات الخرسانية الجاهزة، فقد صدر الأمر الإداري رقم (251) لعام 1990م والذي ينص على أن لمفتشي المباني سلطة مراقبة الشركات العاملة في مادة الأسمنت أو المقاولات أو المصانع التي تنتج مخلفاتها الناتجة عن أعمال البناء أو الإنتاج في غير المناطق التي تحددها البلدية.
- وبخصوص الإسراع في إنجاز المعاملات تم تكليف لجنة للقيام بدراسة عملية إنجاز طلبات تراخيص البناء والمعاملات المتعلقة بها لغرض تقليص الفترة الزمنية اللازمة لإنجازها وبناءً عليه صدر الأمر الإداري رقم (271) لعام 1990م باعتماد التوصيات الواردة في مذكرة اللجنة وتنفيذها بالتعاون مع الإدارات المعنية.
- ونظراً لأن بعض شركات المقاولات تعمل ليلاً ونهاراً مما نتج عنه كثرة شكاوى الجمهور من الضجيج الصادر من مواقع البناء، صدر الأمر المحلي رقم (61) لعام 1991م بتحديد معايير لهذا الضجيج بموجب الإرشاد الفني رقم (44) الصادر عن قسم السلامة وحماية البيئة.
- وللمحافظة على الصحة العامة ونظافة البيئة فقد صدر الأمر الإداري رقم (222) لعام 1991م بشأن تزويد المباني بمجمع للنفايات والقمامة، وذلك تمهيداً لنقل القمامة خارج المبنى والتخلص منها ولقد تم في هذا الأمر تحديد مواصفات غرفة النفايات، ومعايير نظام التجميع، ونظام توصيل النفايات إلى الحاويات.
- وفي المناطق المخصصة لسكن العمال التابعين للشركات والمؤسسات، وبناءً على توصية اللجنة الفنية، تم تكليف كل من إدارة المباني والإسكان، وإدارة الصحة وإدارة الصرف

الصحي، لعمل دراسة حول الحالة الإنشائية لمباني سكن العمال وصيانتها، وحول توفر إجراءات المحافظة على الصحة والسلامة للعمال القاطنين فيها، وبناءً عليه صدر الأمر الإداري رقم (5) لعام 1991م والخاص بوضع لائحة لسكن العمال في إمارة دبي.

- وتنفيذاً لمشاريع تخطيط مدينة دبي فقد تم تشكيل لجنة لدراسة وتقدير وتثمين الأبنية والمنشآت القائمة والتي تتأثر بمشاريع البلدية بإمارة دبي بموجب الأمر الإداري رقم (79) لعام 1991م، وتكونت اللجنة برئاسة مدير إدارة المباني والإسكان وبعض مهندسيها بالتنسيق مع عضو مقرر لهذه اللجنة من قسم التعويضات، على أن تقوم اللجنة بتقديم خطة عمل لأسس التقدير والتثمين لاعتمادها.
- ونظراً لوجود بعض الملاحظات حول بعض المشاريع التي تنفذ من قبل بعض المؤسسات الخدمية فقد صدر التعميم الداخلي لقسم رقابة المباني في مايو 1991م بشأن تكليف مفتشي المباني بالتبليغ عن (غرف التفتيش) المفتوحة في الشوارع والتابعة لمؤسسة اتصالات.
- وبخصوص مراقبة الرمال المستخدمة في إنتاج الخلطات الخرسانية الجاهزة، فقد صدر الأمر الإداري رقم (143) لعام 1991م بشأن استعمال الرمال المطابقة لمواصفات البلدية وكيفية تخزينها لحفظها من التلوث بالأملاح وكذلك إجراء الاختبارات عليها بواسطة قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة ليصدر شهادات المطابقة لعينات الرمال، ويكون لمفتشي إدارة المباني والإسكان وكذلك قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة مهمة تنفيذ هذا الأمر وتحرير المخالفات.
- وبموجب توصيات (لجنة متابعة النظافة والصحة العامة) في عام 1991م فقد صدرت التعليمات الداخلية بأن يقوم مفتشو المباني بإخطار شركات المقاولات بضرورة الالتزام بحماية الأرصفة أثناء تنفيذ مشاريع البناء، وذلك بوضع حواجز جانبية وعوارض أفقية فوق الرصيف تسمح بمرور المشاة عليها وتقيهم من خطر سقوط مواد البناء عليهم.
- وبالنسبة للوحات الإعلانية على أسطح المباني ونظراً لأهميتها من ناحية المظهر والشكل الجمالي العام، وأيضاً من ناحية الأمن والسلامة، فقد صدر التعميم من مدير إدارة المباني والإسكان بتاريخ: 27 إبريل 1992م بالإشارة إلى الأمر الإداري رقم (334) لعام 1986م بشأن اللائحة التنفيذية للأمر المحلي رقم (30) لعام 1986م للرقابة على الإعلانات في إمارة دبي ولأحكام الرقابة على مثل هذه الأعمال، فقد تم تكليف المكاتب الهندسية بعمل تصميم ومخططات لهذه الإعلانات وترخيصها كما تم وضع المواصفات والضوابط لهذه اللوحات.
- وبخصوص مراقبة تجريف واستخراج الرمال من شاطىء البحر عند منطقة جبل علي، فقد صدر القرار التنظيمي رقم (1) لعام 1993م من سمو رئيس البلدية، حيث أعطيت المؤسسات والشركات المصرح لها القيام بأعمال التجريف مهلة سنة واحدة فقط تتوقف بعدها عن التجريف نهائياً.
- وعلى أثره صدر الأمر الإداري رقم (196) لعام 1993م والموجه لإدارة المباني والإسكان لوضع القرار التنظيمي السابق موضع التنفيذ بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

تطوير الهيكل التنظيمي

في عام 1994م حدث تطور جديد في الهيكل التنظيمي لإدارة المباني والإسكان بالنسبة لأقسامها وشعبها ووحداتها ، وكذلك بالنسبة للمهام والمسؤوليات وذلك بصدور الأمر الإداري رقم (90) لعام 1994م والذي أدى إلى المتغيرات التالية:

أولا: انتقال (قسم صيانة المباني والورشة): كان هذا القسم تابعاً لإدارة المباني والإسكان منذ ست سنوات ثم انتقل عنها منذ عام 1994م إلى إدارة المشاريع العامة.

ثانياً: إنشاء (قسم تراخيص المباني) : لقد كان قبل صدور هذا القرار عبارة عن شعبة وبموجبه أصبح هذا القسم مكوناً من شعبتين:

(أ) شعبة التدقيق المعماري.

(ب) شعبة التدقيق الهندسي (الإنشائي).

ثالثا: انشاء (قسم رقابة المباني): لقد كان هذا القسم مكوناً من شعبتي (التراخيص، والتفتيش) أما بعد صدور هذا القرار فقد تم استحداث (شعبة الإشراف الهندسي)، و(وحدة السلامة والهدم) تابعين لقسم رقابة المباني إضافة لشعبة تفتيش المباني الموجودة من قبل كما يلي:

(أ) شعبة الإشراف الهندسي: وجد أنه من الأفضل تطوير العمل في شعبة تفتيش المباني ليكون أكثر تخصصاً فتم تقسيمه إلى شعبتين: إحداهما تكون مسؤولة عن تنظيم المواقع، والأخرى مسؤولة عن النواحي الهندسية والفنية فيها.

(ب) شعبة تفتيش المباني: والتي تخصصت في عملية تنظيم المواقع ومظهرها العام وسكن العمال في المواقع والتأكد من توفر المستندات المتعلقة بالمشروع، والالتزام بأنظمة وقوانين بلدية دبي.

(ج) إنشاء (وحدة السلامة والهدم) وتختص مهام هذه اللجنة في:

- أعمال الهدم عن طريق المناقصات العامة.

بإعداد التقارير اللازمة عن المباني الآيلة للسقوط أو المباني المهجورة أو المتأثرة بالتخطيط.

- رخص الهدم للمباني الخاصة:

وذلك بعمل تقارير حول أسلوب الهدم المناسب بعد القيام بزيارة ميدانية للمبنى المراد هدمه ، أما عند إجراء أعمال الهدم فيتم الإشراف على الموقع والتأكد من انتهاء أعمال الهدم تماماً.

- الهدم وإزالة المخالفات بواسطة البلدية.
- أعمال الهدم للمباني المتأثرة بالتخطيط.

إدارة المباني والإسكان والهيكل التنظيمي لعام 1994م

في عام 1994م أصبحت إدارة المباني والإسكان إحدى الإدارتين الواقعتين تحت الرقابة المباشرة لمساعد المدير العام لشؤون التخطيط والمباني.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لإدارة المباني والإسكان بموجب القرار الإداري رقم (90) لعام 1994م كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة المباني والإسكان عام 1994م

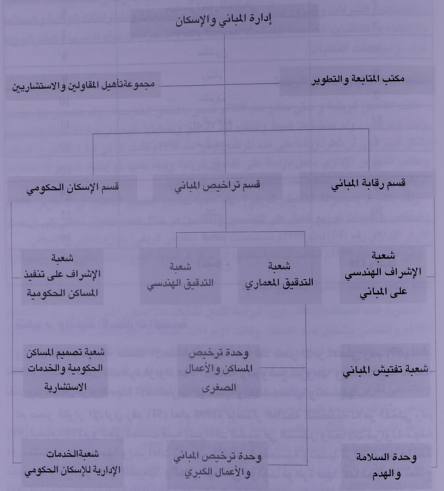

الجدول رقم (1) أعداد موظفي إدارة المباني والإسكان عام 1994م

م	الوظيفة	العدد
1	رئيس قسم	3
2	مساعد رئيس قسم	1
3	رئيس شعبة	7
4	مهندسون إنشائيون	11
5	مهندسون معماريون	6
6	مهندسو لجنة رقابة المباني	3
7	مهندسو تفتيش ورقابة	7
8	مفتشون	30
9	رسام	9
10	مشرف	2
11	مراقب هدم	11
12	عمال هدم	8
13	سائق	6
14	طباع	9
15	كاتب	20
16	فراش	6
	المجموع	139 وظيفة

تنظيم مزاولة مهنة الاستشارات الهندسية

ولأجل تنظيم مزاولة أنشطة الاستشارات الهندسية فقد صدر الأمر المحلي رقم (89) لعام 1994م بإنشاء سجل بالدائرة لمزاولة هذه الأنشطة وتم وضع شروطها وإنشاء لجنة خاصة لقيد وترخيص مزاولة مهنة الاستشارات الهندسية واختصاصاتها وتصنيفها.

ثم صدر القرار الإداري رقم (51) لعام 1998م بإصدار اللائحة التنفيذية للأمر المحلي رقم (89) لعام 1994م والذي تحددت فيه إجراءات القيد في السجل ومجالات مزاولة مهنة الاستشارات الهندسية وإجراءات تأسيس المكاتب الهندسية وتجديد تراخيصها، وإعادة تصنيفها والمعايير الفنية لتقييمها، والكادر الهندسي الواجب توافره فيها، كما تم إعداد نماذج لعقد الخدمات الاستشارية الهندسية وعقد تعيين وكيل خدمات محلي لها.

تنظيم أعمال البناء

ثم صدر الأمر المحلي رقم (3) لعام 1999م والخاص بتنظيم أعمال البناء المتعلقة بضرورة ترخيص هذه الأعمال قبل الشروع في تنفيذها، حددت فيه الرسوم المفروضة والتأمينات والغرامات ووضع الأحكام الفنية والتنظيمية لأعمال البناء وإجراءات السلامة، كما حددت الالتزامات والمسؤوليات وكذلك إجراءات الرقابة والتفتيش لمفتشي وموظفي الإدارة.

لائحة شروط ومواصفات البناء

صدر القرار الإداري رقم (125) لعام 2001م بشأن (لائحة شروط ومواصفات البناء) وتم فيه تحديد ارتفاعات المباني بتصنيفاتها المختلفة ومساحات الغرف والتقسيمات الداخلية والفتحات والشرفات والبروزات وما يتعلق بالمرافق والخدمات واشتراطات الوقاية والسلامة والإطفاء والمتطلبات الصحية للمنشآت الخاصة وشروط خزانات مياه الشرب وكذلك شروط غرف ومجمعات النفايات.

انشاء شعبة تفتيش المناطق الريفية

كانت المناطق الريفية و حتى مطلع عام 1995م تسمى بالمناطق الخارجية ، وقد خصص لها مهندس واحد ومراقب ، ولم يستطيعا ضبط وتنظيم تلك المناطق وتغطيتها نتيجة لزيادة الأنشطة والمشاريع بشكل كبير دون أن تطرأ زيادة على عدد المراقبين وفي عام 1996م قامت كل من إدارة المباني والإسكان ومكتب التطوير الإداري بعمل دراسة على المناطق الريفية وبناءً عليها تم إنشاء (مجموعة التفتيش الريفي) وذلك من أجل تنظيم تلك المناطق وتكثيف الرقابة عليها.

ولقد باشرت (مجموعة التفتيش الريفي) مهام عملها بصدور التعميم الداخلي في 2 مارس 1998م والخاص بتعليمات توزيع العمل على المهندسين والمفتشين من خلال شعبة تفتيش المباني إلى أن صدر القرار الإداري رقم (54) لعام 1999م باستحداث (شعبة التفتيش الريفي) بإدارة المباني والإسكان .

وفي مارس عام 1999م انتقلت الشعبة بكاملها إلى مركز الراشدية التابع للبلدية ليكون مقراً رئيسياً لها.

لجنة تثمين المنشآت المتأثرة بمشاريع البلدية

استمرت هذه اللجنة بالانعقاد دورياً لدراسة تثمين المنشآت منذ صدور الأمر الإداري رقم (79) لعام 1991م والخاص بتشكيل هذه اللجنة ، وكانت الإجراءات المتبعة بأن يقوم مفتش المنطقة بقسم رقابة المباني بعمل مخطط للموقع وموضح عليه خط التأثير ، ثم تحضر المخططات الخاصة بالبناء من أرشيف البلدية ، ثم يقوم أعضاء اللجنة بزيارة ميدانية للموقع المتأثر وعمل تقرير فني عليه وعن حالته الإنشائية وبناءً على تقرير كل من مفتش المباني ولجنة التثمين، وكذلك المخططات والمستندات الموجودة في الملف الخاص بالموقع ، تجتمع اللجنة وتجرى عملية التثمين.

ولقد قامت لجنة التثمين بتقديم دراسة عامة وعمل دليل إجراءات التعويض عن المباني المتأثرة بمشاريع التخطيط فتم اعتمادها بالقرار الإداري رقم (910) لعام 1997م.

ثم صدر القرار الإداري رقم (1477) لعام 1997م والقاضي بأن تكون هذه اللجنة دائمة تسمى (لجنة تثمين المنشآت المتأثرة بمشاريع البلدية) مكونة من خمسة أعضاء دائمين ، أربعة منهم من إدارة المباني والإسكان ، والخامس عضواً ومقرراً من قسم التعويضات.

و لقد تم في هذا القرار تحديد المهام التي تختص بها اللجنة لدراسة وتقييم طلبات تقنين المنشآت والمباني والمزارع المتأثرة بمشاريع البلدية وتقدير مبالغ التقنين المناسبة على ضوء الاعتبارات الموقعية والحالة الإنشائية العامة لكل مبنى.

إنشاء مكتب تأهيل المقاولين والاستشاريين

لقد بدأ هذا المكتب مهامه باسم (مجموعة تأهيل المقاولين والاستشاريين) بموجب القرار الإداري رقم (90) لعام 1994م ثم تمت اعادة تسميته بموجب القرار الإداري رقم (288) لعام 1999م إلى مكتب تأهيل المقاولين والاستشاريين.

أهم مهام وواجبات إدارة المباني والإسكان والأقسام التابعة لها

تقوم بضمان الإلتزام بأنظمة البناء ومعيار السلامة المطلوبة ضمن إمارة دبي إضافة إلى تقديم المساعدة الحكومية في مجال الإسكان العام حسب التوجيهات علاوة على ذلك فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم وتصنيف الاستشاريين والمقاولين المرخصين.

قسم الاسكان الحكومي

- استلام وتوثيق وفرز طلبات المساكن الحكومية وطلبات الأراضي والإشراف والرقابة الفعالة على تنفيذ المساكن الحكومية.
- إعداد دراسات دورية حول وضع الإسكان في إمارة دبي واقتراح الإجراءات الملائمة.
- تقديم النصح والمعلومات للجمهور فيما يتعلق بتصاميم الإسكان والإنشاءات.
- مراجعة المخططات المقدمة من المكاتب الاستشارية لغايات إنشاء المساكن الحكومية والإشراف على تنفيذ المعتمد منها وإجراء الصيانة اللازمة للمساكن الحكومية.

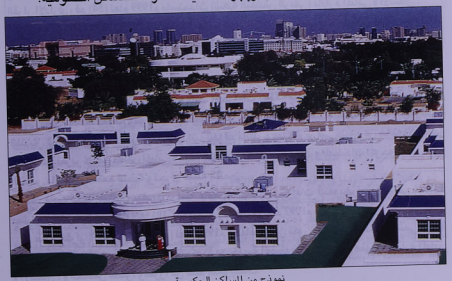

نموذج من المساكن الحكومية

قسم رقابة المباني

- القيام بالتفتيش المنهجي على تنفيذ المشروعات بالإمارة للتأكد من إلتزامها بتصاريح البناء المعتمدة وتطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بذلك لضمان التزامها بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة.
- مراقبة العاملين بمهنة البناء للتأكد من حيازتهم لتراخيص صالحة.
- إصدار شهادات إنجاز المباني.

قسم تراخيص وأنظمة البناء

- إصدار تصاريح البناء بعد التدقيق المعماري والإنشائي على المخططات.
- التأكد من تطبيق متطلبات الوحدات التنظيمية في البلدية والدوائر المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الإمارة.

إدارة المباني والإسكان والحكومة الإلكترونية

ولقد قامت إدارة المباني والإسكان منذ عام 1991م باستعمال الحاسب الآلي في إصدار رخص البناء وإيصالات التأمين ثم أخذت تدريجياً في التوسع في هذه المهام بإصدار شهادات الإنجاز وإجراءات لجنة رقابة المباني وأعمال الإحصائيات المتعلقة بأنشطة أقسام الإدارة.

أما في عام 2000م فقد كانت إدارة المباني والإسكان قد قطعت شوطاً كبيراً في استخدام برامج الحاسب الآلي وتحديثها وتطبيقها وذلك على مستوى أقسامها الثلاثة: رقابة المباني وتراخيص المباني بالإضافة إلى الإسكان الحكومي.

أما مكتب تأهيل المقاولين والاستشاريين بإدارة المباني والإسكان فقد قام في عام 2000م بعمل اختبارات للكوادر الفنية المطلوبة لجميع شركات المقاولات والمكاتب الهندسية الاستشارية عن طريق أجهزة الحاسب الآلي المبرمج بالأسئلة اللازمة وإظهار النتائج.

كما قام المكتب بتحديث كافة مستندات المقاولين والاستشاريين في الحاسب الآلي بحيث تكون مرجعاً للمراجعين الذين لا تتوفر لديهم تلك الخدمات الفنية. كما يقوم بالتجديد دون الرجوع إلى الملفات حيث انخفضت نسبة الرجوع للملفات حتى نهاية عام 2000م إلى نسبة 15٪.

ولتوعية الملاك والجهات المعنية بالقوانين وأنظمة البناء والعقود، أصدرت إدارة المباني والإسكان في عام 2001م التعميم رقم (110) لجميع المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات في إمارة دبي بشأن مجموعة من الخدمات عن طريق شبكة الإنترنت.

الجدول التالي يوضح بيان بموظفي إدارة المباني والإسكان عام 2002م

م	المسمى الوظيفي	أعداد الموظفين بالإدارة والاقسام					المجموع
		مكتب الإدارة	قسم رقابة المباني	قسم تراخيص المباني	قسم الإسكان الحكومي	مكتب التأهيل	
1	مدير إدارة	1	–	–	–	–	1
2	مساعد مدير إدارة	1	–	–	–	–	1
3	رئيس قسم	–	1	1	1	–	3
4	رئيس شعبة	–	3	3	4	–	10
5	رئيس وحدة	–	–	–	–	1	1
6	اخصائي	–	–	1	–	–	1
7	مهندس معماري	–	1	7	7	2	17
8	مهندس انشائي	–	6	5	2	–	13
9	مهندس خدمات وسلامة	–	3	–	9	–	12
10	وتخصصات أخرى	–	1	4	1	–	6
11	مهندس متابعة	1	–	–	–	–	1
12	مهندس متدرب	–	2	3	–	–	5
13	مساعد مهندس	–	–	1	1	–	2
14	محلل نظم	1	–	–	–	–	1
15	منسق فني	–	1	–	–	–	1
16	باحث اجتماعي	–	–	–	2	–	2
17	ضابط إداري	1	–	–	–	–	1
18	مساعد ضابط إداري	–	2	–	3	–	5
19	مفتش	–	39	7	9	–	55
20	مفتش متدرب	–	5	–	–	–	5
21	رسام هندسي	–	1	7	8	–	16
22	سكرتيرة	2	1	1	1	–	5
23	إداري دعم (كاتب) وطباع	1	10	14	9	1	35
24	سائق	–	7	–	2	–	9
25	عامل فني	–	2	–	1	–	3
26	عامل	–	8	–	–	–	8
27	مستخدم (فراش)	1	2	2	4	1	10
	المجموع	9	95	56	64	5	229

الجدول التالي يوضح عدد القوى العاملة في إدارة المباني والإسكان من عام 1985م- 2002م

الأعوام	عدد المواطنين	عدد الوافدين	المجموع
1985	12	83	95
1986	15	88	103
1987	15	93	108
1988	20	93	113
1989	22	109	131
1990	24	108	132
1991	28	108	136
1992	30	104	134
1993	34	106	140
1994	35	104	139
1995	36	105	141
1996	40	111	151
1997	43	120	163
1998	46	122	168
1999	49	136	185
2000	56	146	202
2001	62	152	214
2002	78	151	229

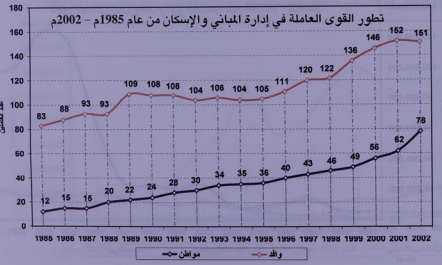

الجدول التالي يوضح إجمالي المصروفات والإيرادات لإدارة المباني والإسكان بما فيها المشاريع من عام 1988م- 2002م

السنـوات	المصروفات	الإيرادات
1988	5,656,265.00	1,404,045.00
1989	6,427,951.00	2,320,087.00
1990	13,343,611.00	3,007,615.00
1991	11,561,865.00	3,736,105.00
1992	9,126,583.00	6,237,340.00
1993	9,834,149.00	8,567,921.00
1994	23,376,911.00	13,056,459.00
1995	20,884,033.00	9,990,490.00
1996	23,464,747.00	12,096,556.00
1997	25,571,257.00	14,927,210.50
1998	66,031,554.96	17,865,667.50
1999	118,737,462.38	15,804,236.00
2000	124,903,823.37	14,921,659.35
2001	101,921,364.89	17,601,616.06
2002	97,335,854.00	22,392,810.00
إجمالي	658,177,432.00	163,929,817.3

تطور إجمالي المصروفات والإيرادات من عام 1988م - 2002م

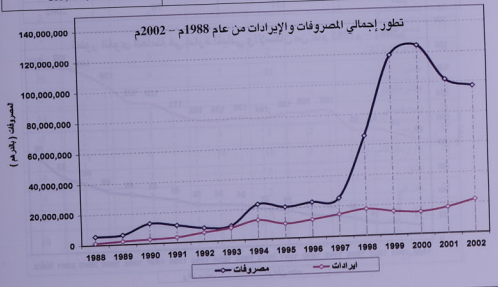

إجمالي ايرادات إدارة المباني والاسكان على مستوى الأقسام من عام 1988م حتى عام 2002م

السنوات	إجمالي ايرادات قسم إدارة المباني والإسكان	إجمالي ايرادات قسم تراخيص وأنظمة البناء	إجمالي ايرادات قسم رقابة المباني	إجمالي ايرادات قسم الإسكان الحكومي	إجمالي ايرادات المباني والإسكان - إدارة
1988	1,404,045	1,404,045	0	0	0
1989	2,320,087	2,320,087	0	0	0
1990	3,007,615	3,007,615	0	0	0
1991	3,736,105	3,601,722	134,383	0	0
1992	6,237,340	6,237,340	0	0	0
1993	8,328,700	8,328,700	239,221	0	0
1994	13,056,459	13,056,459	0	0	0
1995	8,646,114	8,646,114	1,210,829	0	133,547
1996	9,768,664	9,768,664	2,224,865	0	103,027
1997	13,332,949	13,332,949	1,591,962	0	2,300
1998	15,343,863	15,343,863	1,983,469	12,500	525,835
1999	13,364,002	13,364,002	1,829,339	32,900	577,995
2000	12,061,357	12,061,357	2,421,843	38,800	399,660
2001	13,864,639	13,864,639	3,114,698	162,699	459,580
2002	17,829,530	17,829,530	3,751,401	317,220	494,660
إجمالي	142,167,085	142,167,085	18,502,009	564,119	2,696,604

تطور إجمالي ايرادات إدارة المباني والاسكان على مستوى الأقسام من عام 1988م حتى عام 2002م

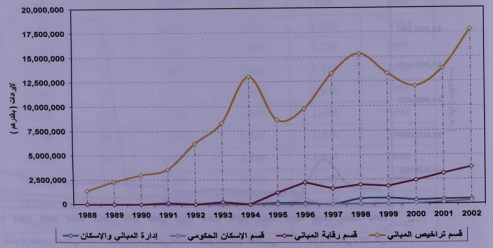

قسم

الإسكان الحكومي

أولت حكومة دبي اهتماماً متزايداً في السبعينات من أجل توفير المأوى المناسب للمواطنين في إطار سياسة شاملة تعتمد في المقام الأول على مساعدة المواطن محدود الدخل وتحقيق تطلعاته.

ولقد استمر توزيع الأراضي والمساكن الشعبية والمساعدات المالية للبناء والإضافات عن طريق مكتب سمو حاكم دبي حتى عام 1980م حيث صدر أمر بإنشاء شعبة الإسكان الحكومي في بلدية دبي، وأسندت إدارتها لقسم التنفيذ تحت إدارة المجلس البلدي، ثم تحولت إدارتها إلى قسم المباني في مطلع عام 1983م.

كما هو موضح في الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7) الهيكل التنظيمي لقسم المباني عام 1983م

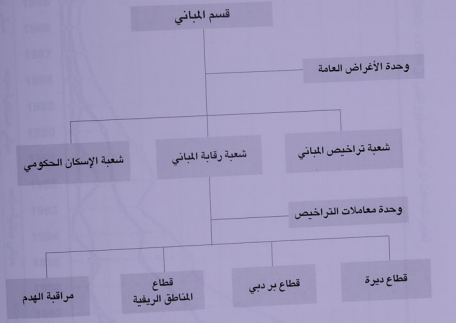

التطور في الهيكل التنظيمي:

بناء على التطورات التي طرأت على المهام والمسؤوليات في الأقسام والشعب والوحدات لإدارة المباني والإسكان منذ عام 1994م صدر القرار الإداري رقم (288) لعام 1999م والذي بموجبه تم تشكيل الهيكل التنظيمي لإدارة المباني والإسكان كما هو موضح في الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8) الهيكل التنظيمي لادارة المباني والاسكان عام 1999م

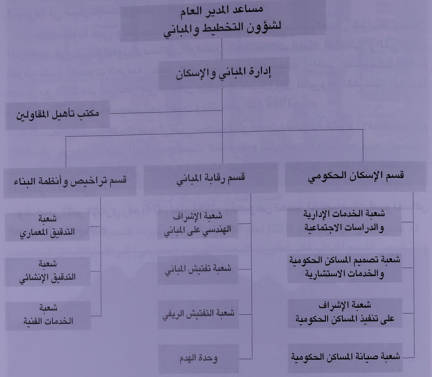

تطور خدمات الإسكان الحكومي

لقد بدأت خدمات الإسكان الحكومي في السبعينيات ببناء المساكن الشعبية للمواطنين مع توفير كافة الخدمات الضرورية من طرق وصرف صحي وإنارة، بالإضافة إلى توزيع الأراضي والمساعدات المالية للبناء والإضافات حتى عام 1980م بواسطة ديوان سمو حاكم دبي.

وبعد إنشاء شعبة الإسكان الحكومي في بلدية دبي عام 1980م قامت هذه الشعبة بتنفيذ المنح الصادرة من لجنة الأغراض العامة التابعة للمجلس البلدي وذلك في الفترة (1980-1983م) ومعظم هذه المنح كانت عبارة عن إضافات للمساكن الشعبية المختلفة بالإمارة بقيم تتراوح ما بين 100 إلى 150 ألف درهم.

ثم تطورت سياسة الحكومة حيث قامت ممثلة في بلدية دبي بتقديم الدعم الفني والتقني اللازم دون أية التزامات مالية أو أدبية أخرى على المواطن حيث صدر الأمر الإداري رقم (86) لعام 1983م بتعيين أحد المهندسين في وظيفة نائب لرئيس قسم المباني لشؤون المساكن

الشعبية والإضافات حيث يكون مسؤولا عن تصميم وتنفيذ المساكن الشعبية والإضافات وكان لهذا الترتيب الأثر الفعال في تحديد الجهة الفنية المختصة والمسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة في مجال الإسكان وتطويرها وبلورتها.

لذا عملت بلدية دبي وبتوجيهات من حكومة دبي على تحقيق أفضل سياسة لإسكان المواطنين في دبي وتطورت مساكن المواطنين الضيقة ذات الفناء الداخلي والتي كانت تعرف باسم (البيوت العربية) حيث كانت تبنى على تقسيمات أراضي بمساحات 2,500 قدم مربع (232 مترا مربعا) إلى مساكن عائلية تستجيب لكل الشروط المعيشية الحديثة وفي مناطق سكنية خصصت للمواطنين وذلك حتى عام 1984م.

ثم أصبحت الخدمة تشمل منح أراضي سكنية للمواطنين بمساحة عشرة آلاف قدم مربع (929 متر مربع) جاهزة للبناء من حيث التسوية والخدمات العامة ثم منح المستفيد مساعدة مالية قدرها مائتي ألف درهم للبناء على قسيمة الأرض وذلك في الفترة من (1984م – 1981م).

وقد صدر الأمر الإداري رقم (474) لعام 1984م بخصوص تحديد اختصاصات قسم المساكن الحكومية و الإضافات .

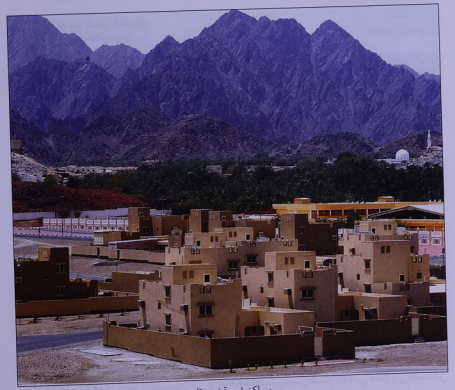

مساكن شعبية في حتا

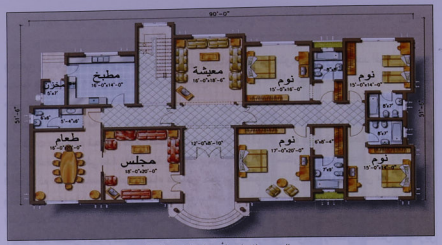

التصميم المعماري لأحد المساكن الحكومية

ثم صدر الأمر الإداري رقم (223) لعام 1988م والخاص بإجراء التعديلات في مشروع الهيكل التنظيمي لقسم المباني فقد تطورت (شعبة الإسكان الحكومي) إلى (قسم الإسكان الحكومي) محتويا على ثلاث شعب وهي:

- شعبة الإشراف على تنفيذ المساكن الحكومية.
- شعبة تصميم المساكن الحكومية والخدمات الاستشارية.
- شعبة الخدمات الإدارية للإسكان الحكومي .

وأصبحت المهام الرئيسية للقسم كالآتي:

1- قبول طلبات المواطنين الخاصة بالإسكان مثل منح المساكن الشعبية وأراض سكنية خالية والمساعدات المالية للبناء على هذه الأراضي، أو مساعدات مالية لأعمال الصيانة والإضافات والإحلال، وإعداد الدراسات الاجتماعية والمسوحات الميدانية.

2- إعداد التصاميم المعمارية والإنشائية المناسبة للمساكن لتلبية رغبة المواطن وبناءً على احتياجاته وتماشياً مع العصر دون المساس بالتقاليد والتراث، والمساعدة في تقديم المشورة والخدمات الفنية والتعاقد مع المقاول حتى تسليم المسكن للمالك.

3- العمل على تنفيذ المسكن أو الأعمال المطلوبة كاملة تحت الإشراف المباشر لقسم الإسكان الحكومي، والإشراف على بناء المجمعات السكنية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية ضمن خطة إحلال شاملة وتوزيع تلك المساكن على مستحقيها من المواطنين.

وفي عام 1989م تمت زيادة مساحة الأرض الممنوحة إلى خمسة عشر ألف قدم مربع (1393) متر مربع كما ارتفع سقف المساعدة المالية إلى مائتين وخمسين ألف درهم، وقد كانت هذه المنحة كافية في ذلك الوقت لبناء مسكن (مكون من ثلاث غرف نوم وخدماتها) مع ملحق (مكون من مجلس

ومطبخ وحمام) إضافة إلى السور وهذا يلبى احتياجات أسرة متوسطة يتراوح عدد أفرادها ما بين خمسة إلى سبعة، هذا وتوقف إصدار هذه المنح بدءً من عام 1990م بينما استمر تنفيذ الصادر منها حتى تاريخه.

ولقد درجت حكومة دبي خلال فترات سابقة إلى منح المواطنين المستفيدين من قطع الاراضي مساعدات مالية ثم تحولت هذه المساعدات منذ عام 1993م إلى قروض بقيمة نصف مليون درهم بدون فائدة تسدد على مدة (25) سنة يوفرها برنامج تمويل الإسكان الخاص الحكومي، وفي نفس الوقت تم نهج سياسة خاصة ببناء مساكن حكومية للمواطنين غير القادرين على بناء مساكن، وتتحمل الحكومة أعباء صيانتها وإجراء توسعات فيها عند الحاجة وهي عبارة عن مساكن فردية (فلل) ذات ثلاث أو أربع غرف وتبنى على قطع تتراوح مساحتها من ثلاثة إلى خمسة آلاف قدم مربع.

وفي هذا المجال ، يقوم قسم الإسكان الحكومي بتزويد برنامج تمويل الإسكان الخاص بالتقارير الفنية عن حالة مساكن المتقدمين للحصول على قروض، وفيما يلي بيانات هذه التقارير:

العام	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد التقارير	108	104	354	206	140	150	40	146	18	63

جدول رقم (1) يوضح المساعدات المالية لأعمال الصيانة والإضافات السكنية البسيطة من عام 1994م حتى نهاية عام 2002م

الأعوام	عدد المساعدات من الصيانة والإضافات	قيمة المساعدات المالية المنفذة
1994	19	18,128,000
1995	41	19,525,000
1996	94	16,542,000
1997	111	18,338,000
1998	187	31,333,000
99	193	35,121,000
2000	223	37,967,000
2001	197	33,744,000
2002	185	30,350,000
المجموع	1,250	241,048,000

تطور المساعدات المالية لاعمال الصيانة والإضافات السكنية من عام 1994م حتى نهاية عام 2002م

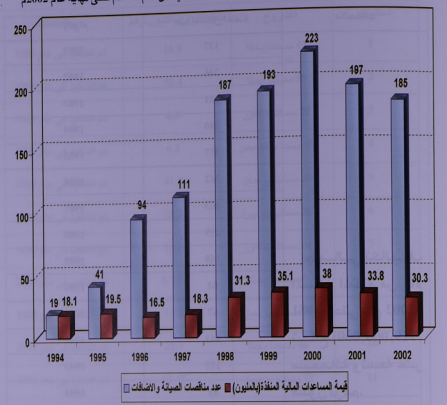

ولقد أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي أمراً في 1996/2/14م يتم بموجبه تكليف البلدية القيام بتلقي طلبات الصيانة والإضافات السكنية لتلك المساكن وإدراج ذلك في الميزانية السنوية للبلدية على أن يكون الحد الأقصى لتكلفة الصيانة أو الإضافات السكنية أو كليهما هو مائتا ألف درهم (200,000) للمسكن الواحد، وتم تخويل مدير عام البلدية لإقرار صرف مبالغ إضافية أخرى بصورة استثنائية في حالة الضرورة.

وبناء على هذا الأمر أصدر مدير عام البلدية القرار الإداري رقم 308 لسنة 1996م بتحديد ضوابط واشتراطات منح المساعدات لاعمال الصيانة السكنية.

الجدول رقم (2) يبين عدد المنح المالية والإضافات الكبيرة من عام 1981م -2002م

الأعوام	عدد المساكن المنفذة	ملاحظات
1981	137	إجمالي تكاليف المساكن المنفذة من عام 1981م حتى عام 2002م تبلغ (719,000,000) سبعمائة وتسعة عشر مليون درهم.
1982	246	
1983	231	
1984	340	
1985	357	
1986	362	
1987	403	
1988	299	
1989	168	
1990	84	
1991	67	
1992	141	
1993	172	
1994	81	
1995	82	
1996	30	
1997	24	
1998	33	
1999	20	
2000	14	
2001	8	
2002	2	
الإجمالي	3,301	

الجدول رقم (3) أهم مشاريع الإسكان الحكومي (للمجمعات السكنية)

مسلسل	المشروع	كلفة المشروع بالمليون درهم	مرحلة التنفيذ
1	42 مسكنا بحتا	16.9	تم التنفيذ في عام 1985
2	88 مسكنا بحتا	50.4	تم التنفيذ في عام 1999
3	20 مسكنا بالقوز	6.8	تم التنفيذ في عام 1999
4	20 مسكنا بالقصيص	6.8	تم التنفيذ في عام 1999
5	39 مسكنا بزعبيل	41.0	تم التنفيذ في عام 2000
6	26 مسكنا بجميرا	28.2	تم التنفيذ في عام 2000
7	50 مسكنا بالقوز	15.8	تم التنفيذ في عام 2000
8	8 مساكن بحتا	5.719	تم التنفيذ في عام 2000
9	30 مسكنا بزعبيل	15.5	تم التنفيذ في عام 2000
10	45 مسكنا بحتا	23.7	تم التنفيذ في عام 2001
11	12 مسكنا بزعبيل	12.45	تم التنفيذ في عام 2002
12	8 مساكن بزعبيل	8.722	متوقع إنجازه في عام 2003
13	50 مسكنا بعود المطينة	18.0	متوقع إنجازه في عام 2003
14	67 مسكنا بحتا	30.29	متوقع إنجازه في عام 2003
15	62 مسكنا بحتا	28.5	متوقع إنجازه في عام 2003
16	70 مسكنا بحتا	33.97	متوقع إنجازه في عام 2003
17	23 مسكنا بالهباب	17.00	متوقع إنجازه في عام 2003
الإجمالي	660 مسكنا	359.751 مليون	

إجمالي الجداول رقم 1و2 و3 — 1,102,855,800 درهم

* قيمة المشاريع المنفذة تحت إشراف البلدية فقط.

الجدول التالي يبين عدد الأراضي السكنية الممنوحة منذ عام 1981م ـ 2002م

السنوات	عدد الأراضي السكنية الممنوحة
1981م حتى عام 1983م	657
1984	435
1985	659
1986	121
1987	10
1988	9
1989	783
1990	252
1991	360
1992	5,307
1993	3,712
1994	3,001
1995	910
1996	403
1997	1,573
1998	1,279
1999	1,338
2000	458
2001	581
2002	462
الإجمالي	22,315

عدد الأراضي السكنية الممنوحة منذ عام 1981م ـ 2002م

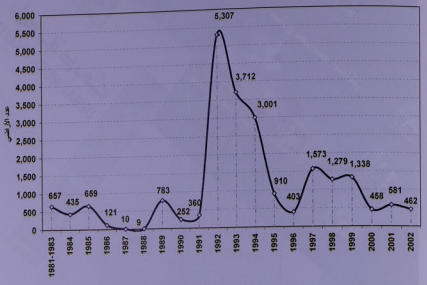

الإسكان الحكومي عام 2000م

لقد أثمرت جهود قسم الإسكان الحكومي وأنشطته المتعددة بانشاء مشاريع المساكن الحكومية للفوز بشهادة تقديرية عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2000م، حيث منحت دولة الإمارات العربية المتحدة عن جدارة جائزة المشروع السكني المنفذ في منطقة حتا بإمارة دبي وهو مشروع مكون من (88) مسكن حكومي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

شهادة تقديرية

قرر مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

منح دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة المشروع السكني المنفذ «مشروع 88 مسكن حكومي بمنطقة حتا بإمارة دبي»

لعام 2000

رئيس مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الدورة : 18

الأمين العام لجامعة الدول العربية

نماذج من أغلفة كتيبات تصاميم الإسكان الحكومي

الإصدارات

ونظراً لطبيعة عمل قسم الإسكان الحكومي وضرورة تكوين قاعدة تفاهم وعلاقة مباشرة مع جمهور المواطنين والمنتفعين من خدماته فقد أصدر عدة كتيبات للتعريف بأنشطته ومنها:

أول كتاب صدر عام 1989م ويتضمن التصاميم المختلفة التي يجري تداولها مع الجمهور وشرح موجز للوظائف المعمارية وكيفية اختيار المناسب منها وكذلك الإجراءات الخاصة بالمعاملات المتعلقة وكيفية استيفائها.

وفي عام 1994م صدر كتاب آخر يتضمن كافة التصاميم المتداولة مصنفة حسب المساحة ومقسمة إلى عدة أجزاء يسهل على المواطن محدود الدخل التعامل معها وكذلك عائلته، هذا بالإضافة إلى مخاطبة أطراف أخرى كالمقاول أو آخرين في نقل الأفكار وتحديد الطلبات بصورة واضحة.

وفي عام 1999م صدر كتاب يضم عدداً من التصاميم ويشمل معظمه أفكاراً ومقترحات تصميمية يسهل تنفيذها ويمكن للمواطن أن يقوم بإسنادها لمكتب استشاري هندسي ليقوم بإعداد رسوماتها التنفيذية واستصدار التراخيص اللازمة ويتكفل بالإشراف على تنفيذها.

نشأة وتطور إدارة
شؤون الموظفين

مع تطور البلدية في جميع المجالات وانعكاس ذلك على المهام التي تؤديها تم استحداث وحدات إدارية في الهيكل التنظيمي للبلدية لمواكبة النمو بالإمارة ، والذي أدى بدوره إلى زيادة القوى العاملة فتم في أوائل السبعينات استحداث قسم لشؤون الموظفين للقيام بمهام شؤون العاملين بالدائرة ، وكان العمل يتم بصورة يدوية مع الاحتفاظ بملفات تشتمل على كافة المستندات الخاصة بكل موظف وعامل وكانت مهام القسم في ذلك الوقت تتلخص في الآتي:

1- التوظيف وإنهاء خدمات العاملين .
2- الإسكان والإجراءات المتعلقة بالعقود والترقيات والإجازات .
3- الجزاءات والشهادات .
4 - إجراءات شؤون عمال الصحة ، الزراعة، الهندسة ... الخ.
5- التحقيقات والمراسلات الخارجية والتدقيق والمراجعة .

وخلال هذه المرحلة بدأ النظر في وضع نظام للعاملين في البلدية وعليه بدأ الإعداد لعمل لوائح داخلية في مجالات الإجازات والدوام والجزاءات، ثم تطورت اللوائح لتتلاءم مع المستجدات التي طرأت على البلدية والتي أدت إلى اتساع نشاطها وتعدده وتبع ذلك الاهتمام بالأوصاف الوظيفية اعتباراً من عام 1973م فقد كانت المسميات الوظيفية قبل ذلك الوقت تتسم بقلة تنوعها كما أن الوظائف لم تكن خاضعة لدرجات وظيفية محددة .

تم تطور الهيكل التنظيمي لشؤون الموظفين في منتصف السبعينات حيث تم استحداث وحدة إدارية بمستوى «قسم» للقيام بمهام شؤون العاملين وكانت مهام القسم تتمثل في إجراءات الإجازات والرواتب، وإنهاء الخدمة، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لقسم شؤون الموظفين (1975م-1985م)

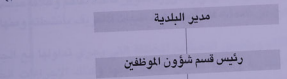

وفي مرحلة الثمانينات والتطورات التي حدثت في إدارة البلدية مع النقلة النوعية تطلب وجود أجهزة إدارية للإشراف على زيادة أعداد العاملين بها لذا صدر الأمر الإداري رقم (286) بتاريخ 1986/10/25 بإجراء مراجعة أولية للتقسيمات الإدارية في مختلف أقسام البلدية بحيث تتم على مرحلتين :

- المرحلة الأولى: وتشمل تصنيف الموظفين الذين يؤدون أعمالاً متشابهة وانضوائهم في شعب تتناسب وطبيعة عملهم في كل قسم من الأقسام وكان ذلك بداية تشكيل الشعب في الأقسام على

- المرحلة الثانية: إجراء تعديلات وتغييرات في الهياكل الإدارية بالإضافة إلى استحداث أنشطة جديدة مثل التدريب والتنظيم وأساليب العمل وعليه تم استحداث ثلاث شعب بقسم شؤون الموظفين كالآتي:

1- شعبة القوى العاملة : وتتضمن مجموعتي عمل التوظيف والتخطيط .
2- شعبة خدمات العاملين: وتتضمن أربع مجموعات عمل للإجازات والتذاكر، والأجور والرواتب ، الدوام والعمل الإضافي، الإسكان.
3- شعبة المستندات والسجلات.

وفي مجال استخدام الحاسب الآلي شهد عام 1986م بداية الانطلاق نحو استخدام الحاسب الآلي في مختلف مجالات العمل وكان ذلك بمثابة نقلة كبيرة في مجال تطوير العمل وبداية استخدام النظم الآلية. وقد بدأ استخدام الحاسب الآلي بإنشاء قاعدة بيانات عن الموظفين والعمال وبعد إدخال البيانات تم العمل في الإجراءات الخاصة بإنهاء الخدمة، الإجازات، الجزاءات واستمر الحال على ذلك إلى نهاية الثمانينات، وفي عام 1988م صدر الأمر الإداري رقم (311) بتاريخ 1988/12/18م بتنظيم قسم شؤون الموظفين وزيادة أعداد القوى العاملة بالقسم وتحسين نوعيتها وتعديل المسميات الوظيفية للعاملين بما يتناسب مع الواجبات التي يؤدونها، وكذلك إنشاء مركز معاملات لاستقبال المراجعين من موظفي البلدية ومن الجمهور للإجابة على استفساراتهم واستكمال معاملاتهم، كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لقسم شؤون الموظفين عام 1988م

كما شهد ذلك العام بداية تصنيف الوظائف حسب تخصصاتها وتسكين الموظفين على المسميات الوظيفية والدرجات الوظيفية المحددة، وقد صدر سلم الدرجات والتي بلغ عددها (14) درجة وظيفية.

وشهد عام 1991م صدور الأمر الإداري رقم (147) الصادر بتاريخ 1991/5/25م بتعديل الهيكل الإداري لقسم شؤون الموظفين إلى إدارة شؤون الموظفين وتكون تحت الإشراف المباشر لمدير البلدية ، وقد تم تعديل الهيكل ليشمل ثلاثة أقسام وهي :

1- قسم القوى العاملة.
2- قسم الرواتب والخدمات.
3- قسم تطوير وتدريب القوى العاملة.

بالإضافة إلى مكتبين يتبعان إدارة شؤون الموظفين وهما مكتب التطوير والمتابعة ومكتب الرقابة كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة شؤون الموظفين عام 1991م

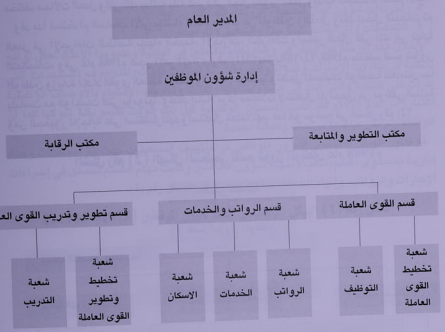

وفي عام 1992م صدر الأمر الإداري رقم (273) باعتماد الهيكل الإداري المعدل لإدارة شؤون الموظفين، كما شهد العام نفسه صدور نظام شؤون الموظفين للعاملين بالدوائر المحلية في إمارة دبي وقد انبثقت منه اللوائح التنفيذية للعاملين المواطنين والمعينين وفقاً لعقود العمل.

وفي عام 1993م صدر القرار الإداري رقم (215) بتعديل الأمر الإداري رقم (273) لسنة 1992م حيث تم دمج مهام مكتب التطوير والمتابعة ومكتب الرقابة في قسم واحد هو قسم التطوير والرقابة كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة شؤون الموظفين عام 1993م

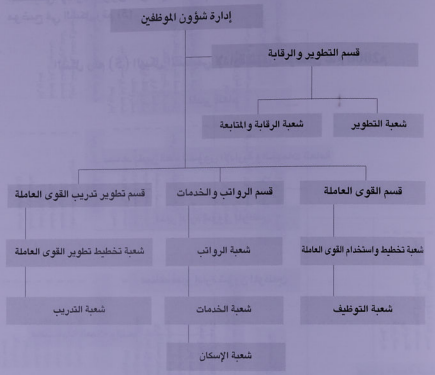

وفي عام 2000م صدر القرار الإداري رقم (261) لسنة 2000م باعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة شؤون الموظفين حيث اشتملت الإدارة على أربعة أقسام كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة شؤون الموظفين عام 2000م

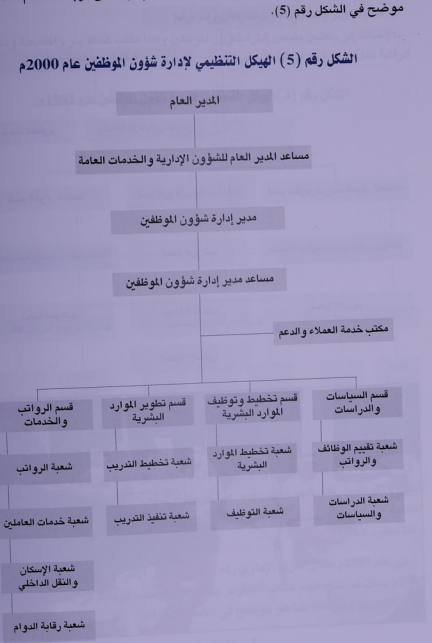

الشكل رقم (7) الهيكل التنظيمي لإدارة الموظفين شؤون الموظفين 2001م

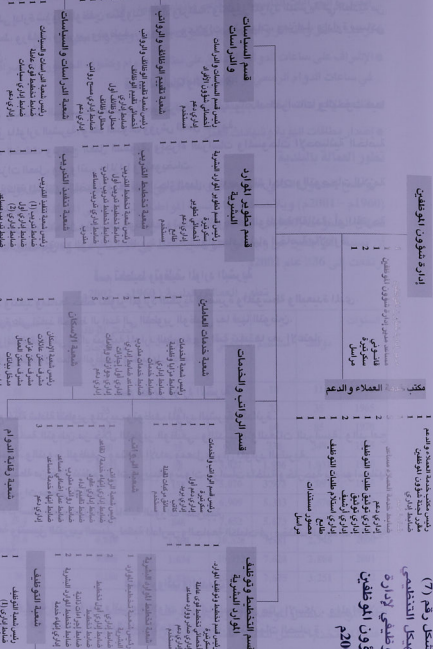

أهم مهام وواجبات إدارة شؤون الموظفين والأقسام التابعة لها:

تقع على إدارة شؤون الموظفين مسؤولية إعداد ودراسة، وتطوير الموارد البشرية في البلدية من تخطيط، ورقابة، وتدريب وتوظيف، ورواتب، وعلاوات، وترقيات، ومزايا، وإدارة مساكن الموظفين.

قسم السياسات والدراسات

- تنفيذ وتحديث السياسات والتشريعات وإجراءات البلدية وإعداد الدراسات والبحوث فيما يتعلق بالموارد البشرية، وعقد الندوات وورش العمل اللازمة.
- إعداد الخطط، وبرامج العمل السنوية، وإجراء الدراسات والمسوحات الإحصائية الخاصة بمنجزات العمل، والرواتب، والمزايا والتعويضات.
- دراسة كافة المشاكل والقضايا، ومعوقات إنجاز العمل، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأنها.
- إعداد الدراسات لتحليل وتصنيف الوظائف، وتحديث الأوصاف الوظيفية القائمة، أو المقترحة للاعتماد بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المختصة، وأوصاف المهام الخاصة بالإدارة.

قسم تخطيط وتوظيف الموارد البشرية

- إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط تطوير الموارد البشرية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى.
- المبادرة على تنفيذ الخطط الرامية إلى التطوير الوظيفي بما فيها التوطين.
- الإشراف الكفء على إعداد ميزانية الموارد البشرية ومراقبة تنفيذها بعد الاعتماد.
- تحليل وإعداد الأوصاف الوظيفية وتقييمها.

قسم تطوير الموارد البشرية

- وضع خطة شاملة لتطوير وتدريب وتوظيف الموارد البشرية بالدائرة.
- تنفيذ سياسة التوطين من خلال التطوير الوظيفي، والتدريب، والبعثات الدراسية، والبرامج التأهيلية، والتدوير الوظيفي، ومتابعة الأداء، ومعدل دوران الموارد البشرية.
- تنفيذ الخطة من خلال تنظيم دورات تدريبية، وندوات، دراسات داخلية وخارجية يتم بواسطتها تعزيز قدرات موظفي البلدية.
- إجراء دراسات تقييم حول أثر وفاعلية الدورات التدريبية.
- متابعة وتنسيق التدريب الصيفي لطلبة المدارس والجامعة الكليات في مختلف الوحدات الإدارية بالبلدية.

قسم الرواتب والخدمات

- تنفيذ القرارات الخاصة بالرواتب والعلاوات والمزايا للموظفين مثل الإسكان، والمواصلات، والتقاعد.. الخ، وضمان التقيد بالنظم والأحكام التنفيذية، والتعليمات الصادرة.

- تطبيق وتنفيذ القرارات الخاصة بالترقيات، النقل، الرواتب، والعلاوات والمزايا، وتجديد عقود العمل، والجزاءات التأديبية، والتقاعد، وإنهاء الخدمة.. الخ.
- ترتيب السفر والتذاكر والتعامل مع تأشيرات الموظفين وجوازات سفرهم .. الخ.
- الإشراف على ساعات الدوام والتدقيق على بطاقات الدوام وكشوف الحضور والانصراف سواء في ساعات الدوام الرسمي أو العمل الإضافي.
- متابعة الإجراءات الخاصة بتقييم أداء العاملين سنوياً.
- إصدار بطاقات الهوية وشهادات العمل.

تطور العمالة بالبلدية

يوضح الجدول التالي أعداد القوى العاملة في البلدية ونسبة المواطنين خلال السنوات (1960م – 2001م) ويلاحظ ارتفاع نسبة المواطنين إلى إجمالي الموظفين من غير العمال خلال السنوات (1960م ، 1965م ، 1970م) مقارنة بإجمالي العمالة بالبلدية، كما يلاحظ أن نسبة المواطنين من إجمالي الموظفين بدأت في الارتفاع منذ 1985م حيث كانت 8٪ ارتفعت إلى 36٪ عام 2002م .

تطور العمالة بالبلدية (1960م – 2002م)

السنوات	موظف	مستخدم	إجمالي	عدد الموظفين المواطنين	إجمالي الموظفين في الدرجات 1 – 10	نسبة الموظفين المواطنين إلى إجمالي الموظفين في الدرجات 1 – 10
1960	11	10	21	6	12	٪ 50
1965	35	23	57	16	35	٪ 46
1970	85	60	145	34	92	٪ 37
1975	349	338	687	75	500	٪ 15
1980	1,031	1,996	3,027	98	1,633	٪ 6
1985	1,097	3,973	5,070	158	1,975	٪ 8
1990	1,576	5,333	6,909	471	2,944	٪ 16
1995	1,979	5,673	7,652	848	3,327	٪ 25.4
2000	2,745	7,581	10,326	1,504	4,610	٪ 32.6
2001	2,884	7,628	10,512	1,634	4,805	٪ 34
2002	3,251	7,675	10,926	1,836	5,104	٪ 36

فئة الموظف : تشمل الموظفين الإداريين والإشرافيين والمهندسين والأخصائيين والمراقبين .
فئة المستخدم: تشمل العمال السائقين المهنيين والمشغلين .

تطور عدد العمالة بالبلدية (1960م – 2002م)

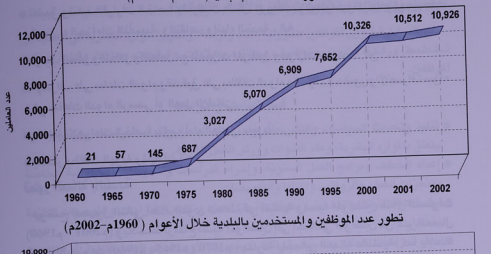

تطور عدد الموظفين والمستخدمين بالبلدية خلال الأعوام (1960م-2002م)

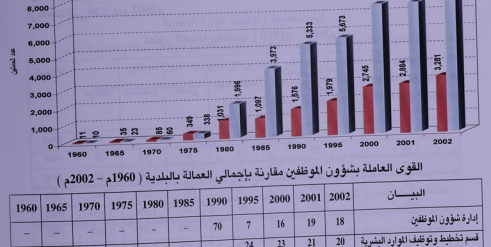

القوى العاملة بشؤون الموظفين مقارنة بإجمالي العمالة بالبلدية (1960م – 2002م)

البيـــان	2002	2001	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1965	1960
إدارة شؤون الموظفين	18	19	16	7	70	–	–	–	–	–	–
قسم تخطيط وتوظيف الموارد البشرية	20	21	23	24	–	–	–	–	–	–	–
قسم الرواتب والخدمات	88	77	75	58	–	–	–	–	–	–	–
قسم تطوير الموارد البشرية	13	12	12	7	–	–	–	–	–	–	–
قسم السياسات والدراسات	7	8	7	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم التطوير والرقابة	–	–	–	30	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي الموظفين بإدارة شؤون الموظفين	146	137	133	126	70	40	31	9	1	1	–
إجمالي العمالة بالدائرة	10,926	10,512	10,326	7,652	6,909	5,070	3,027	687	145	57	21

* تنظر التعديل الهيكل الإداري من قسم شؤون الموظفين إلى إدارة شؤون الموظفين في عام 1991 فإنه يتعذر توزيع القوى العاملة حسب الأقسام وهي موزعة بالإجمالي فقط.

إجمالي الموظفين بإدارة شؤون الموظفين(1960م-2002م)

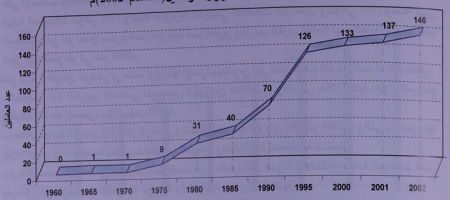

وانطلاقاً من عام 1986 بدأ إنشاء قاعدة بيانات على الحاسب الآلي عن الموظفين والعمال بالدائرة ثم بدأ التوسع منذ أوائل التسعينات ليشمل باقي الإجراءات وهي :

- نظام التوظيف. – نظام ترميز الوظائف.
- نظام عقود عمل الموظفين. – نظام الإجازات والسفر.
- نظام متابعة الإقامات والجوازات. – نظام إسكان الموظفين.
- نظام بيانات الموظفين. – نظام استخدام القوى العاملة.
- نظام متابعة إجراءات التدريب والإبتعاث.
- نظام رقابة الدوام، طباعة الشهادات، تقييم الأداء السنوي ومسح الاحتياجات التدريبية.

وهناك عدة أنظمة في مرحلة الإعداد مثل :

- نظام معدلات الأداء المعيارية. – نظام التطوير الوظيفي. – نظام إعلانات الوظائف بالإنترنت.
- نظام مسح الرواتب. – نظام إصابات العمل والعلاج. – نظام ميزانية التدريب .. الخ.

التخطيط والبرامج

صاحب التوسع في استخدام الحاسب الآلي تطورات في مختلف مجالات شؤون الموظفين ، فقد شهد مجال تخطيط الموارد البشرية تطوراً مصاحباً لهذه النقلة النوعية إذ تم:

1- إعداد خطة الاحتياجات من القوى العاملة لمدة ثلاث سنوات.
2- إعداد خطة متوسطة لتوطين الوظائف لمدة ثلاث سنوات .
3- تخطيط وبرامج تطوير ورسم المسار الوظيفي.
4- إعداد خطة موازنة الوظائف السنوية وخطة التنفيذ.
5- إعداد الهياكل الوظيفية وتوصيف الوظائف وتقييمها .

وفي مجال خطط وبرامج التوطين وانطلاقاً من أهمية توطين الوظائف انتهجت شؤون الموظفين في العام 1986م خطة لزيادة نسبة التوطين الكلي والنوعي لإجمالي الموظفين وفق الأسس والضوابط التالية:

1. تم انتهاج سياسة التوطين مع التركيز على تنفيذها بأسلوب منهجي وفق خطط وضعت لهذا الشأن، فلائية (1998م – 2000م) وخماسية حتى 2004م متضمنة التكاليف ونسبة الزيادة السنوية للتوطين دون التأثير

إحصائية بعدد الموظفات بالدائرة خلال الأعوام (1995م – 2002م)

السنة	الموظفات المواطنات	الموظفات الوافدات	الإجمالي
1995 م	179	105	284
1996 م	215	98	313
1997 م	244	108	352
1998 م	270	100	370
1999 م	331	97	428
2000 م	439	99	538
2001 م	527	105	632
2002م	600	91	691

تطور نسبة المواطنات لإجمالي القوى العاملة بالدائرة خلال الأعوام (1995م – 2002م)

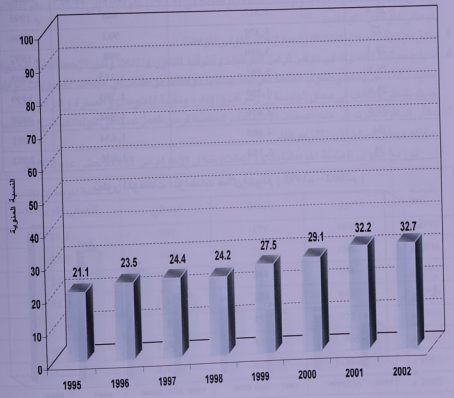

العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة من عام 1995م حتى عام 2001م

الإجمالي (1995)	10
الإجمالي (1996)	13
الإجمالي (1997)	17
الإجمالي (1998)	19
الإجمالي (1999)	22
الإجمالي (2000)	23
الإجمالي (2001)	26

العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة لعام 2002م

م	الإدارة	الوظائف	عدد الموظفين
1	إدارة التخطيط والمساحة	(2) فني نظم - (1) مساعد فني - (1) إداري	4
2	إدارة الحدائق العامة والزراعة	(4) بستاني - (3) عمال زراعيين	7
3	إدارة الصرف الصحي والري	(1) مشغل بدالة - (1) مراقب عمال - (3) عمال تنظيف - (1) مساعد فني- (1) سائق	7
4	إدارة مختبر دبي المركزي	(1) مساعد كاتب - (1) مشغل - (1) عامل فني	3
5	إدارة شؤون الموظفين	(2) طباع	2
6	إدارة العقود والمشتريات	(1) ضابط إداري	1
7	إدارة الصيانة العامة	(1) مشغل بدالة	1
8	إدارة المباني والإسكان	(1) طابع	1
9	إدارة المواصلات العامة	(1) مشغل بدالة	1
	الإجمالي (2002م)		27

تطور عدد العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة من عام 1995 حتى عام 2002م

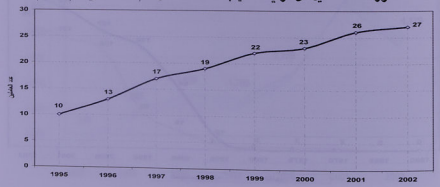

تطور عدد الفنيين والمهندسين بالبلدية (مواطن / غير مواطن) (1960م – 2002م)

السنوات	الفنيون					المهندسون				
	مواطن				غير مواطن	إجمالي	مواطن			غير مواطن	إجمالي
	ذكور	إناث	إجمالي	نسبة الإناث بالنسبة لإجمالي الفنيين المواطنين			ذكور	إناث	نسبة الاناث بالنسبة لإجمالي المهندسين المواطنين		
1960	–	–	–	–	3	3	–	–	–	–	–
1965	–	–	–	–	5	5	–	–	–	–	–
1970	2	0	2	–	12	10	–	0	–	4	4
1975	3	0	3	–	50	47	–	0	–	16	16
1980	3	0	3	–	180	177	–	0	–	35	35
1985	3	1	4	٪25	276	272	8	2	10	٪20	65	55
1990	18	1	19	٪5	386	367	58	6	64	٪9	126	62
1995	25	15	40	٪37.5	394	354	102	8	110	٪7	178	68
2000	64	42	106	٪40	1,187	1,081	118	9	127	٪7	259	132
2001	68	52	120	٪43	1,250	1,130	136	16	152	٪10	300	148
2002	72	64	136	٪47	1,285	1,149	148	20	168	٪11.9	339	171

تطور عدد الفنيين والمهندسين بالبلدية (مواطن / غير مواطن) (1960م – 2002م)

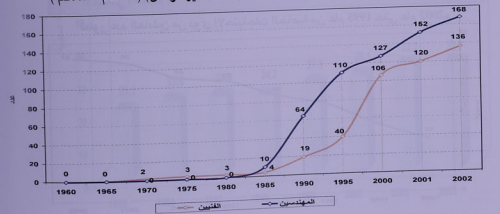

خطط التدريب والتأهيل

نظراً لتزايد أهمية التدريب والتأهيل ولتحقيق خطة الإدارة في تأهيل وتدريب الموظفين فقد وضعت الأسس التالية :

1- يتم بصفة سنوية وضع خطط قصيرة ومتوسطة المدى لتأهيل وتدريب الموظفين.
2- تحديد الاحتياجات التدريبية وفقاً لخطط ومعايير التطوير الوظيفي، تقييم الأداء السنوي، ومعدلات ومقاييس الإنتاجية، خطط عمل الوحدة الإدارية، شروط لائحة التدريب وتنفيذ خطط التوطين والتدريب من خلال الوسائل التالية :

- التدريب العملي الداخلي .
- التدريب النظري داخل الدائرة وداخل وخارج الدولة .
- التدريب العملي الخارجي.
- حضور الندوات والمؤتمرات .
- الزيارات الميدانية للجهات المتخصصة بالدراسات .
- الابتعاث داخل وخارج الدولة .

وفيما يلي عدد برامج التدريب المنفذة وعدد المستفيدين خلال الأعوام (1990م – 2002م)

السنة	عدد البرامج المنفذة	عدد المستفيدين
1990	82	243
1995	203	1,295
1998	210	1,899
1999	230	1,750
2000	343	2,859
2001	533	5,855
2002	385	4,179

تطور عدد المستفيدين من البرامج خلال الأعوام (1990م – 2002م)

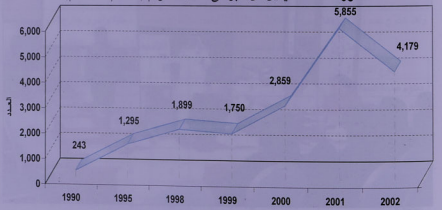

كما يوضح الجدول التالي البرامج التدريبية المختلفة المنفذة والمعتمدة بالخطة ونسبة الإنجاز لعام 2000م

البيان	عدد البرامج			عدد المستفيدين		
	المعتمدة	المنفذة	نسبة الإنجاز٪	المعتمد بالخطة	العدد المشارك	نسبة الإنجاز ٪
البرامج التدريبية الداخلية والبرامج الإدارية والسلوكية والمالية	66	116	176	959	1,566	163
برامج اللغة الإنجليزية	11	2	18	167	27	16
برامج الجودة الشاملة	1	12	1,200	30	253	843
البرامج الخدمية	8	8	100	200	200	100
البرامج التدريبية المحلية	41	110	268	111	645	581
البرامج التدريبية الخارجية	37	45	122	65	65	100
البعثات الدراسية	4	7	175	9	41	456
التدريب الأساسي (على راس العمل)	14	43	307	27	62	230
الإجمالي	182	343	188	1,568	2,859	182

التدريب النظري داخل الدائرة لتأهيل الموظفين ورفع كفاءتهم

البعثات الدراسية

تقوم على أساس ترشيح موظفين ممن خدموا الدائرة لمدة ثلاثة أعوام كحد أدنى لغرض الحصول على المؤهلات الأكاديمية في مجالات ذات علاقة بمهام الدائرة حيث بلغ عدد البعثات الدراسية حتى عام 2002م (21) برنامجاً أكاديمياً (تخصصات) استفاد منها (99) موظفاً موزعين على النحو التالي:

م	اسم البرنامج	العدد
1	دبلوم الصحة العامة	29
2	دبلوم هندسة الإنشاءات	28
3	بكالوريوس الطب البيطري	1
4	بكالوريوس إعلام وعلاقات عامة	4
5	بكالوريوس مساحة كميات	3
6	بكالوريوس تقنية أنظمة المعلومات	1
7	دراسات عليا (التخطيط العمراني)	8
8	ماجستير إدارة الأعمال (EMBA)	9
9	(ماجستير هندسة وتخطيط والمواصلات)	1
10	ماجستير إدارة الجودة الشاملة	3
11	ماجستير الهندسة المعمارية	1
12	ماجستير التخطيط الحضري والإقليمي	1
13	ماجستير علوم الحاسب الآلي	1
14	ماجستير إدارة المشاريع	1
15	ماجستير الأوبئة البيطرية	1
16	ماجستير الهندسة البحرية	1
17	ماجستير الهندسة الجيوسيدية	1
18	ماجستير ميكروبيولوجيا الأغذية	1
19	ماجستير إدارة الموارد البشرية	2
20	دكتوراه إدارة الجودة الشاملة	1
21	دكتوراه تطوير وقياس الأداء الحكومي	1
	المجمـــوع	99

ولقد تخرج عدد (29) موظفا حتى عام 2002م ونالوا شهادات مختلفة من جامعات محلية وأخرى خارج الدولة .

المبتعثون من الدائرة للحصول على مؤهلات أكاديمية (1995م-2002م)

نوع الشهادة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
دبلوم صحة البيئة	–	5	2	19	–	6	16	6
دبلوم هندسة الإنشاءات	–	–	–	14	–	8	11	11
دبلوم إدارة نظم المعلومات	–	–	–	–	1	–	–	–
بكالوريوس	–	–	–	–	1	–	5	4
دراسات عليا	–	–	–	–	–	–	–	8
ماجستير	–	3	2	3	6	3	7	7
دكتوراه	–	–	–	–	–	2	–	1
المجموع	–	8	4	36	8	19	39	37

إجمالي التعيينات بالبلدية من 1990م حتى عام 2002م

السنة	1990	1995	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي التعيينات	684	715	1,805	1,720	1,681	1,458	1,317

الإجراءات الذاتية (الترقيات) بالبلدية من 1990م حتى عام 2002م

السنة	إجمالي الترقيات		الإجمالي العام
	مواطن	وافد	
1990	28	83	111
1995	21	79	100
1998	43	276	319
1999	130	143	273
2000	156	182	338
2001	263	315	578
2002	127	154	281

تطور الإجراءات الذاتية «الترقيات» بالبلدية من 1990م حتى عام 2002م

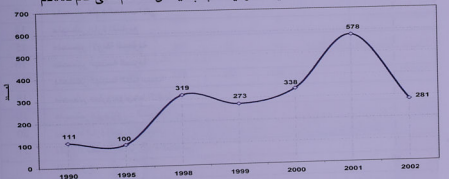

يوضح الجدول التالي مصروفات إدارة شؤون الموظفين خلال الأعوام (1990م-2002م)

السنوات	الرواتب	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي المصروفات
1990	5,453,480	656,971	954,362	7,064,813
1995	10,766,705	679,417	1,652,879	13,099,001
1998	10,968,893	1,626,867	288,256	12,884,016
1999	12,202,799	1,330,467	332,208	13,865,474
2000	14,540,494	1,369,543	381,884	16,291,921
2001	17,588,323	3,287,468	1,033,137	21,908,928
2002	21,512,338	1,385,593	428,878	23,316,809

الأعمال التطويرية

استطاعت إدارة شؤون الموظفين المشاركة في الأعمال التطويرية المتميزة ذات المردود المستقبلي فقد ساهمت بعدة أنشطة مثل :

- المشاركة في فعاليات الأداء الحكومي المتميز ، فقد قدمت الإدارة مشروع العمل الفني المتميز والذي تضمن تجربة ابتكار وسائل وتقنيات متطورة لأتمتة كافة أنظمة وإجراءات ومهام الإدارة من خلال استحداث وتطوير نظم الحاسب الآلي الخاصة بإدارة الموارد البشرية .
- المشاركة في خطة عمل منسقي الجودة بعقد ورش عمل لموظفي البلدية مع إدارة التطوير الإداري عن مفاهيم الجودة الشاملة .
- تنفيذ مشروع إحلال جميع عمال الدائرة بغرض توحيد رواتب العمال ودفع عناصر عمالية شابة .

وقد نجحت بلدية دبي في التقليل من التكاليف والجهد والوقت مع زيادة الإنتاجية والإسهام في تلبية احتياجات النمو المطرد الذي حققته الدائرة، وقد استدعت متطلبات النمو تحديث وصيانة السياسات والأنظمة وقد شهد عام 2000م بداية التوجه نحو إعادة التنظيم على مستوى إدارة شؤون الموظفين .

وقد بادرت إدارة شؤون الموظفين بمواجهه تلك المتغيرات وذلك بتنظيم الأمور الإدارية واستغلال الإمكانات التقنية الحديثة لرفع كفاءة الخدمات التي تقدمها الإدارة في مجال اختيار الموارد البشرية وتلبية احتياجات الوحدات التنظيمية في مجال تنمية مهارات وخبرات الموارد البشرية الجديدة .

وفي ظل نمو الدائرة وعملها الحثيث نحو إعداد خطط تنموية وعمرانية والتطلعات المستقبلية في مجال الموارد البشرية قامت الدائرة بمراجعة وتحديث وتطوير الموارد البشرية وسياساتها ووضع نظام خاص بالترقيات وتقييم الأداء وعلاقات العاملين والحوافز وجوائز التميز وغيرها من الأنظمة والسياسات ذات العلاقة والتي تجعل من بلدية دبي المؤسسة المفضلة للعمل .

كما تشمل التطلعات المستقبلية وضع نظام توصيف وتقييم الوظائف ووضع خطة متوسطة وطويلة الأمد للتوطين والإحلال الوظيفي وإعداد مسح الرواتب والمزايا ومسح الرضا الوظيفي وغيرها .

كما تولي الإدارة مسألة التوطين أهمية خاصة ترتكز على التخطيط ومتابعة التنفيذ وتفخر الدائرة بإنجازاتها في هذا المجال حيث أن نسبة التوطين في الوظائف الإشرافية والإدارية تتجاوز 90٪.

كما عملت البلديةعلى تهيئة الجو الإداري المناسب لجميع الموظفين من الناحية المعلوماتية حيث بادرت بإقامة عدد من الندوات العلمية للإدارات على مدار السنة لتفعيل

لقطة من حفل الزواج الجماعي

دورها وبناء قدراتها الفنية والإدارية كما قامت بابتعاث عدد من الموظفين من ذوي الكفاءات إلى الخارج لزيادة تحصيلهم العلمي.

ولراحة الموظفين وتهيئة الجو النفسي لهم تم إنشاء نادي خاص بهم يضم وسائل الراحة بما فيها الملاعب: مثل ملعب كرة القدم وحمام السباحة وقاعة للتمارين الرياضية الداخلية مجهزة بأحدث الاجهزة الرياضية إضافة لقاعة للاجتماعات والمحاضرات، مع إقامة برامج وأنشطة مختلفة، إضافة إلى الوسائل الترفيهية الأخرى، مثل الرحلات والمشاركات الاجتماعية التي يقوم بها قسم العلاقات العامة، وفي خطوة هي الأولى من نوعها في دوائرنا المحلية، وفي ظل الرعاية التي توفرها بلدية دبي لموظفيها للمساهمة في تكاليف الزواج، جاءت فكرة العرس الجماعي للتخفيف من هذا العبء ، وبرعاية كريمة من سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس البلدية يتم تنظيم هذا العرس مرة كل سنة.

● بناءً على توجيهات المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم سعت البلدية إلى تبني منهج علمي متعارف عليه عالمياً في مجال التخطيط فأوكلت مهمة إعداد وثيقة شاملة لتطوير الإمارة عام 1961م لبيت خبرة أجنبي، وبعد ذلك قامت البلدية في عام 1970م بإعداد المخطط الأساسي للإمارة .

وقد استطاعت بلدية دبي خلال فترة الثمانينات تنفيذ البنية الأساسية للمناطق المنماة بصورة سريعة وإنشاء العديد من المشاريع الخدمية ومشاريع المرافق العامة بناءً على تصور عام لاتجاه النمو العمراني .

وفي عام 1985م كانت البداية الحقيقية لوضع أسس ومبادئ التخطيط الشامل عندما تم تكليف شركة استشارية عالمية بوضع مخطط التنمية الشامل لإمارة دبي وفي أوائل التسعينات بدأت تظهر نتائج الاستثمارات التي تمت في السنوات الماضية من بناء المرافق الرئيسية مثل شبكات الطرق والصرف الصحي والري وغيرها من المشاريع الحيوية .

ولكي تواكب بلدية دبي التقدم العالمي في مجالات الحياة المختلفة وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع، عملت على وضع خطط مستقبلية طويلة المدى للعشرين سنة القادمة ابتداء من عام 1993م حتى عام 2012م لمواكبة نمو الإمارة السريع في مختلف المجالات وتحقيق التنمية المتكاملة، اشتملت هذه الخطط على رؤية مستقبلية للتنمية العمرانية في مجال التخطيط لاستعمالات الأراضي وإنشاء المباني وشبكات الطرق والجسور، والمرافق والخدمات العامة .

ومن ثم تم تبني استراتيجية تنفيذ المخطط الهيكلي وإعداد برامج تنفيذية سنوية من خلال خطة خمسية تبدأ مرحلتها الأولى في الفترة (2000م - 2004م) والتي تمت فيها دراسات مستقبلية لجميع قطاعات التنمية، ومنها الإسكان والصناعة والخدمات العامة والمرافق والنقل العام والبيئة ... الخ كما اشتملت تلك الخطة على معايير وإجراءات رقابية لضبط الجودة في الاداء، بهدف تحقيق أفضل الإنجازات بأقل التكاليف.

وبناءً على الخطة الخمسية والدراسة التفصيلية للإنفاق والإيرادات العامة، فقد تم وضع برنامج يحدد أولويات تنفيذ المشروعات وموقعها بالنسبة لجميع جوانب التنمية مع التركيز على المشروعات العامة لبلدية دبي لتطوير منظومة الخدمات والمرافق التي تدعم التوجه المالي والتجاري والسياحي للإمارة من خلال التركيز على توفير مناخ مثالي للاستثمار والسياحة.

وهدفت هذه الدراسة إلى عرض تطور الهيكل الإداري لإدارة التخطيط والمساحة مع استعراض دور بلدية دبي في تطور التخطيط الشامل بإمارة دبي.

مراحل تطور الهيكل الإداري لإدارة التخطيط والمساحة

منذ نشأت بلدية دبي وقسم الهندسة يتولى الجانب التخطيطي حيث اختص بتسوية

الأراضي وتسجيلها ودراسة الوثائق والمستندات والكشف عن الأراضي ومسحها وإعداد خرائط لها وتسجيل الأراضي التي صدرت عنها شهادات الملكية. وذلك تعاوناً مع دائرة الأراضي والأملاك. كما تولى قسم الهندسة أيضاً مسؤولية تنفيذ تخطيط المدينة والقيام بعمليات المسح الجوى ومسح استعمالات الأراضي عام 1960م.

ومن ثم تطور قسم الهندسة في بلدية دبي ليصبح قسماً للتخطيط عام 1970م، وتوسعت مهام هذا القسم بعد أن تم تكوين مجموعة صغيرة من (12) فرداً تتولى أعمال التخطيط والمساحة والإشراف على تنفيذ المشاريع الإنمائية بالمدينة وتحديث المخطط الأساسي، لتحديد الخطوط العريضة لإعمار المدينة واتجاهات نموها والتوزيع المكاني لاستعمالات الأراضي الرئيسية واحتياجات المدينة من الخدمات والمرافق العامة، وقد وصل عدد الموظفين بقسم التخطيط عام 1976م إلى (15) فرداً ثم إلى 28 فرداً عام 1985م كما هو موضح في الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1) توزيع العاملين بقسم التخطيط خلال الفترة 1974م- 1985م

السنوات	1974	1976	1977	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
العاملين	12	15	20	20	21	23	25	28	25	28

بدأ في عام 1987م تطوير الهيكل الإداري لقسم تخطيط المدن من خلال تطوير الوصف الوظيفي والاحتياجات من الموارد الفنية والخبرات والإطار التشريعي وبموجب الأمر الإداري رقم (326) لسنة 1988م تمت تسمية إدارة التخطيط كما هو موضح في الشكل رقم (1)، وذلك لمواكبة التطورات السريعة الحاصلة بالإمارة نتيجة ازدهار الكثير من المشاريع الحيوية في الإمارة .

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط عام 1988م

وفي نهاية عام 1988م تم تكوين مكتب المتابعة في إدارة التخطيط للمساعدة في تسهيل خدمات المراجعين واستلام الطلبات الخاصة بالتصاريح والرخص وتقديمها إلى القسم المختص، كما تم تشكيل ثلاثة أقسام لإدارة التخطيط وهي قسم تخطيط المدن للقيام بإجراء الدراسات الشاملة وتحديث خطط التنمية وهي تعتبر جزءً من المهام الأساسية التي تقوم بها إدارة التخطيط والمساحة، وقسم المشاريع بهدف تصميم وتنفيذ مشروعات البلدية، وقسم المساحة للقيام بمسح الأراضي ورسم الخرائط والرقابة الرأسية والأفقية ومسح الأملاك والخدمات العامة.

وفي عام 1991م تم تعديل الهيكل الإداري لقسم المساحة ليشمل شعبة مسح الأملاك وشعبة المخططات والرقابة وشعبة تكنولوجيا المعلومات والمصورات كما هو موضح في الشكل رقم (2)، وذلك لتمكين البلدية من تنفيذ الدور المناط بها في العملية التنظيمية والإشرافية والإدارية لإمارة دبي وذلك من خلال التنسيق الفعال مع الجهات والدوائر الأخرى للقيام بمسح الأراضي بما في ذلك رسم الخرائط، ومسح الأملاك والخدمات، بالإضافة إلى إعداد الخرائط وتحديثها والإشراف على أعمال التصوير الجوي، والقيام بمسح المواقع وإعداد الرسوم للأغراض التخطيطية والتطويرية، والقيام بتوفير الخرائط لأصحاب الأملاك فيما يتعلق بقطع الأراضي (الخاصة والممنوحة والمؤجرة)، والاحتفاظ بسجل للخرائط والمخططات والوثائق.

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط عام 1991م

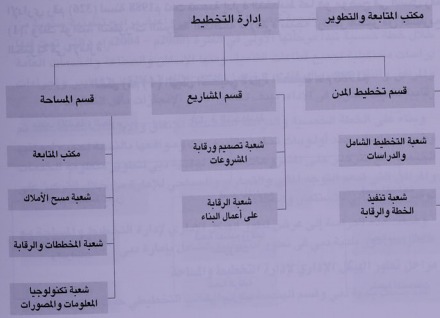

وفي نهاية عام 1993م نقل قسم الإعلانات من الهيكل الإداري لإدارة الترخيص التجاري سابقاً وأدرج ضمن الهيكل الإداري لإدارة التخطيط بموجب القرار الإداري رقم (574) لعام 1993م وتم تعديل الهيكل الإداري لقسم الإعلان ليشمل شعبة تصاريح ورقابة الإعلانات وشعبة ورشة الإعلانات كما هو موضح في الشكل رقم (3)، وذلك بهدف تنفيذ السياسات والأنظمة المتعلقة بالرقابة على نصوص الإعلانات واللافتات ولوحات الإعلانات المختلفة وكذلك الملصقات في الشوارع والتصاميم والنصوص الفنية.

كما يقوم قسم الإعلان بالتعاون مع أقسام التخطيط والمباني بالرقابة على نصوص التصاميم المقترحة للإعلانات من قبل الجمهور والتأكد من صحتها من الناحية اللغوية والجمالية والسلامة، والمعاينة اليومية على جميع الإعلانات المركبة على الأرصفة والأسطح والطرق والتأكد من سريان التصريح الخاص بها، والتنسيق مع الدائرة الاقتصادية من استلام وتسليم طلبات تصاريح الإعلانات والتفتيش على اللافتات بشكل دوري للتأكد من تركيب لوحات الإعلانات مما يعزز المعايير الجمالية والعمرانية والثقافية والبيئية لمدينة دبي، وتطبيق المواد الخاصة بالعقوبات وإزالة الإعلانات غير المصرح بها في حالة الإخلال بقواعد ولوائح البلدية.

كما يساهم قسم الإعلان أيضاً في إعداد التصاميم للحملات الإعلامية والاحتفالات وتوفير التصاميم الملائمة لمعارض البلدية في المحافل المحلية والدولية، وتوفير الإرشادات ومساعدة الجمهور فيما يتعلق بالمعايير والمقاييس الملائمة لإعداد لوحات الإعلانات، والرقابة على شركات الإعلانات والتأكد من حيازتها للرخص الصالحة وفقاً للمعايير المطلوبة.

الجدول رقم (2) توزيع العاملين بإدارة التخطيط خلال الفترة 1989م-1993م

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
العاملون بإدارة التخطيط	219	204	201	239	252
العاملون بقسم تخطيط المدن	7	7	9	10	15

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط عام 1993م

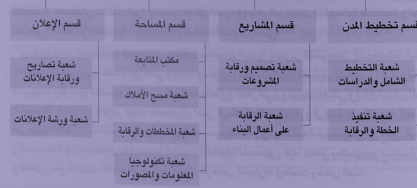

سمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم خلال اطلاعه على المخطط الهيكلي الشامل لامارة دبي

وفي بداية مارس عام 1994م أنشئ ضمن الهيكل الإداري لإدارة التخطيط قسمان يسميان «قسم الدراسات التخطيطية» و«قسم التخطيط التنفيذي» وإلغاء قسم تخطيط المدن كما هو موضح في الشكل رقم (4).

ويقوم قسم الدراسات التخطيطية بتنفيذ سياسات البلدية المتعلقة بالتخطيط الشامل، بما في ذلك التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والحضري. وإجراء الدراسات الشاملة لتحديد سياسة واستراتيجية التنمية الملائمة مثل سياسة الإمارة في مجال الإسكان، والخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع، والسياسات الخاصة بالنواحي البيئية، والتصنيع، واستخدام الأراضي والتنمية الثقافية والاجتماعية، وتجميع وتحديث البيانات، والقيام بإعداد وتحديث خطة تنمية شاملة ومتكاملة طويلة المدى بحيث تعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وتحديد المناطق ذات المشاكل والتي تتطلب حلولاً سريعة لتحديد أولويات الدراسات وإيجاد حلول لها،وإعداد المخطط الهيكلي الشامل للإمارة مع تطويره وتحديثه، وإعداد خطة تطوير عمرانية متوسطة وقصيرة المدى شاملة على التخطيط المستقبلي لمختلف أنواع استخدام الأراضي، وإعداد الدراسات التفصيلية لتخطيط وتصميم المناطق السكنية والصناعية الجديدة ودراسات تقسيم الأراضي.

ويقوم قسم التخطيط التنفيذي بتنفيذ سياسات البلدية بتطوير التشريعات التخطيطية الخاصة بالتصميم العمراني وتقسيم الأراضي وإعداد وتطوير وتحديث لائحة تصنيف المناطق وإعداد وتحديث تشريعات وقوانين التصميم الحضري الخاصة بالطابع العمراني وواجهات المباني واللافتات في المناطق الحضرية، وإعداد وتطوير لائحة تقسيم الأراضي السكنية والصناعية، والرقابة على التنمية العمرانية من حيث الالتزام بالتشريعات وقوانين التصميم الحضري، ومتابعة تخصيص الأراضي السكنية والصناعية والاستثمارية وتقديم الخدمات الفعالة للجمهور فيما يتعلق بطلباتهم واستفساراتهم، والتعاون مع الجهات المعنية في دراسة طلبات الرخص التجارية وطلبات رخص البناء.

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط عام 1994م

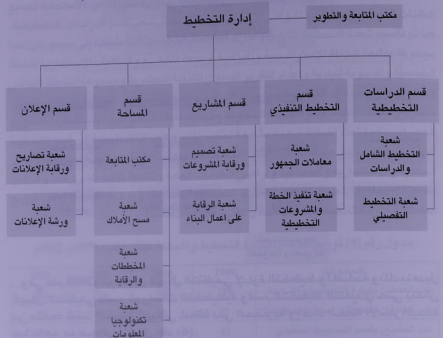

وفي عام 1995م بناءً على إعداد المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية تم تطوير هيكل إداري مستقبلي لتنفيذ هذا المخطط من خلال تطوير الأوصاف الوظيفية والاحتياجات من الموارد الفنية والخبرات والهيكل الإداري لإدارة التخطيط، فتمت إعادة تشكيل إدارة التخطيط وتعديل وصف مهامها وتغيير مسماها إلى «إدارة التخطيط والمساحة» كما هو موضح في الشكل رقم (5) وتم فصل قسم المشاريع وأصبح إدارة للمشاريع العامة والصيانة.

جدول رقم (3) توزيع العاملين بإدارة التخطيط والمساحة خلال الفترة 1994-1998م

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
عدد العاملين بإدارة التخطيط والمساحة	213	243	247	254	259
عدد العاملين بقسم الدراسات التخطيطية	19	23	28	29	30
عدد العاملين بقسم التخطيط التنفيذي	28	34	35	36	40
عدد العاملين بقسم المساحة	147	164	163	165	164
عدد العاملين بقسم الإعلان	19	21	21	24	25

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط عام 1995م

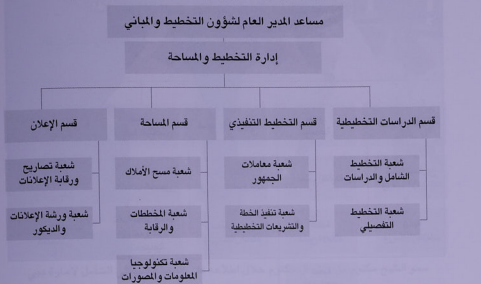

وفي عام 2000م تم تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط والمساحة وذلك بتعديل الهيكل التنظيمي لقسم الدراسات التخطيطية وقسم التخطيط التنفيذي حتى يتمكن من متابعة تنفيذ المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية وإعداد الخطة الاستراتيجية كما ما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط عام 2000م

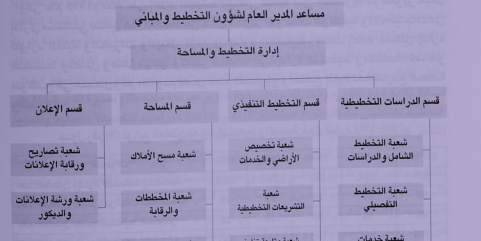

ويتضح من الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط والمساحة عام 2000م بأنه تم إضافة شعبة خدمات الدعم التخطيطي إلى قسم الدراسات التخطيطية لتكون مسؤولة عن الاستجابة لجميع الطلبات الفنية اليومية العاجلة والتي لا تدخل في نطاق أعمال شعب قسم الدراسات التخطيطية، كما تم تقسيم شعبة التخطيط الشامل والدراسات بقسم الدراسات التخطيطية إلى مجموعتين هما مجموعة متابعة الخطة الإستراتيجية والميزانية لمراجعة المشاريع والتكاليف الاستثمارية للخطة الخمسية والسنوية للبلدية وإعداد التقرير السنوي للتنمية الحضرية ومجموعة المخطط الهيكلي لإعداد قاعدة المعلومات التخطيطية وإجراء الدراسات المتعمقة لعناصر المخطط الهيكلي وتحديد مشاريع الخطة الخمسية والخطط السنوية وتحديد تكاليف البرامج الاستثمارية للتطوير العمراني. كما تمت إضافة شعبة متابعة تنفيذ المشروعات التخطيطية إلى قسم التخطيط التنفيذي للتنسيق مع قسم الدراسات التخطيطية فيما يتعلق بدراسة وتخصيص الأراضي السكنية والاستثمارية والصناعية وأراضي الخدمات العامة ولمتابعة تنفيذ المشروعات وعلاقتها بتأثير الأراضي والتعويضات التي تتطلبها التصاميم الحضرية، ويوضح الجدول التالي توزيع العاملين بإدارة التخطيط والمساحة خلال الفترة 1999م-2002م .

جدول رقم (4) توزيع العاملين بإدارة التخطيط والمساحة خلال الفترة 1999م-2002م

السنوات	1999	2000	2001	2002
عدد العاملين بإدارة التخطيط والمساحة	275	265	266	281
عدد العاملين بقسم الدراسات التخطيطية	37	38	40	37
عدد العاملين بقسم التخطيط التنفيذي	43	43	41	45
عدد العاملين بقسم المساحة	169	157	156	167
عدد العاملين بقسم الإعلان	26	27	29	32

أهم مهام وواجبات إدارة التخطيط والمساحة والأقسام التابعة لها:

تقوم إدارة التخطيط والمساحة بمتابعة تنفيذ المخطط الهيكلي وذلك من خلال إعداد دراسة متكاملة عن جميع عناصر التخطيط لتحديد القضايا التخطيطية الحالية والمستقبلية وتحديد الأهداف العامة لكل عنصر بناءً على التوجه التنموي للإمارة وتحديد السياسات العامة لتحقيق الأهداف، والتي تترجم إلى مجموعة من المشاريع التنموية وتحديد التكاليف الاستثمارية لها بالتنسيق مع الإدارات الفنية بالبلدية، وتقوم إدارة التخطيط والمساحة بتحديث الخطة الخمسية سنوياً لخمس سنوات قادمة تحدد في المناطق المطلوب تنميتها والمشاريع التنموية المطلوبة، وتؤخذ السنة الأولى من الخطة كأساس لإعداد الميزانية الاستثمارية السنوية للبلدية.

- اقتراح وتنفيذ سياسة وقوانين وتوجيهات وإجراءات البلدية الخاصة بتخطيط وتطوير ورقابة المباني بإمارة دبي، والسياسات المتعلقة بخطة التنمية الشاملة، بما

في ذلك التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والحضري، وتطوير التشريعات التخطيطية الخاصة بالتصميم العمراني وتقسيم ومسح الأراضي وذلك بهدف التنمية المنظمة.

- المتابعة الدورية والتحديث المستمر للتطور التنموي الشامل لمنطقة دبي الحضرية من خلال إعداد قاعدة المعلومات التخطيطية القابلة للتحديث بشكل مستمر ومنتظم، بالتنسيق مع الإدارات الفنية بالبلدية والدوائر المحلية وكذلك القطاع الخاص .
- إعداد الدراسات التفصيلية والرسومات التنفيذية لتخطيط وتصميم المناطق السكنية والصناعية الجديدة ودراسات تقسيم الأراضي، وإجراء دراسات تطوير المدينة وإعادة تخطيط المناطق العمرانية القائمة والحفاظ على البيئة العمرانية ذات القيمة التاريخية .
- تقييم تطور الأعمال من حيث الحلول والتوصيات المقترحة في ضوء الرؤية الشاملة للبلدية والأهداف التنموية للإمارة .
- الإشراف والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بتطوير العمران ومراحل التنفيذ والميزانية المتعلقة بذلك .
- إعداد خطة وبرامج لتطوير القوى العاملة، وتنفيذ ما يعتمد بشأنها، بالتعاون مع القسم المعني بإدارة شؤون الموظفين.
- تقديم تقارير ربع سنوية حول انشطة الإدارة لمساعد المدير العام لشؤون التخطيط والمباني، مع التحديد الواضح لمدى تنفيذ خطة التطوير وبرامج العمل والمعوقات، واقتراح الإجراءات التصحيحية، بناء على القرارات الصادرة بهذا الخصوص.
- القيام بأعمال مسح الأراضي بما في ذلك الأملاك ومخططات المواقع وتعيين الحدود وتوزيع الأراضي وتحديد القبلة وتسجيل الخدمات الأساسية «الطرق، المياه، الاتصالات، والصرف الصحي» ومن ثم إعداد الخرائط الخاصة بذلك.
- المشاركة الفعالة في اعتماد معاملات الرخص التجارية والإعلانات، والتأكد من مطابقة الطلبات للخطة المعتمدة ولأنظمة التخطيط.
- الاتصال والتنسيق الفعال مع إدارة المباني والإسكان، لتحقيق الرقابة الفعالة على عملية تراخيص البناء، واقتراح العقوبات الملائمة في حالة عدم الالتزام بأنظمة التخطيط.
- التعاون الفعال مع إدارة شؤون الموظفين في إجراء عمليات تخطيط وتطوير القوى العاملة، حتى تتماشى موارد البلدية البشرية مع احتياجات التطوير.
- التنسيق الفعال ما بين الخطط الشاملة والتفصيلية ومخططات البنية الاساسية وخدمات المرافق بما في ذلك الطرق، المواصلات، الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، الاتصالات، وترتيب الاجتماعات الدورية مع الجهات المعنية لدراسة التطورات ومعالجة المشاكل ذات الاهتمام المشترك.
- مراجعة نشاط الإعلانات بالإمارة، والتأكد من ضمان تطبيق وتنفيذ سياسات البلدية، وكذلك اللوائح والانظمة والإجراءات المعتمدة.

قسم الدراسات التخطيطية

يتولى قسم الدراسات التخطيطية مهام إجراء الدراسات الشاملة في أمور معينة بهدف تحديد السياسة واستراتيجية التنمية الملائمة مثل سياسة الإمارة في مجال الإسكان، الخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع، والسياسات الخاصة بالنواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصناعية والثقافية ويتم عن طريقه إعداد الدراسات التخطيطية الشاملة لإمارة دبي ومناطقها الحضرية والريفية وإعداد الخطط والدراسات التفصيلية لتطوير المناطق المختلفة بالإمارة بالإضافة إلى إعداد قاعدة المعلومات التخطيطية والتحديث لها بشكل منتظم ومستمر وإعداد الرسومات التنفيذية لتخطيط وتصميم المناطق السكنية والصناعية الجديدة ودراسات تقسيم واستعمالات الأراضي .

قسم التخطيط التنفيذي

يتولى قسم التخطيط التنفيذي مهام تطوير التشريعات التخطيطية الخاصة بالتصميم العمراني وتقسيم الأراضي، والرقابة على التنمية العمرانية في المدينة للتأكد من مطابقتها لخطط المدينة عن طريق إعداد القوانين التخطيطية لكافة استعمالات أراضي دبي وخطط تنفيذ وتوزيع الأراضي المخصصة للاستعمالات المختلفة، ومراجعة كافة طلبات الاستعمال المقترحة في مناطق التطوير المختلفة، والقيام بالتفتيش والرقابة على كافة استعمالات الأراضي والنشاطات القائمة عليها، بالإضافة إلى تقديم خدمات النصح للجمهور فيما يتعلق بالتطبيقات أو الاستفسارات المرتبطة بتخصيص الأراضي ومراقبة تطويرها، وتقييم وتشجيع الاستثمار الخاص بغرض توفير التسهيلات المطلوبة بما يتفق مع السياسة العامة للإمارة وتحديد آلية لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والتخطيطية المعتمدة ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة .

قسم المساحة

يتولى قسم المساحة مهام مسح المواقع وإعداد الرسوم اللازمة لأعمال التخطيط والتطوير والتشغيل وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة مثل التعويضات، حدود الطرق، تعديل الأملاك، وضع علائم البناء، خرائط التخطيط، إعداد الميزانيات الشبكية، استصلاح الأراضي والتدقيق في تغيير أشكال المنشآت الهندسية، وتحديد اتجاه القبلة وحفظ قاعدة بيانات خاصة مثل الأملاك وأرقام قطع الأراضي وأسماء أصحابها.

قسم الإعلان

يتولى قسم الإعلان مهام الرقابة على نصوص الإعلانات، واللافتات، ولوحات الإعلانات وغيرها من العروض المتعلقة بالمعارض وكذلك الملصقات في الشوارع بإمارة دبي والرقابة على التصاميم المقترحة للإعلانات والتأكد من صحة التصميم واللغة من خلال التفتيش المنتظم والرقابة على شركات الإعلانات ومحترفي كتابة النصوص

والتأكد من حيازتهم المؤهلات والقدرة الفنية والأجهزة والمعدات والرخص اللازمة للمهنة وإعداد وتصميم وتنفيذ اللوحات الخاصة والدعايات والمنشورات المتعلقة بالحملات الدعائية الخاصة بالبلدية، وتوفير الإرشادات فيما يتعلق بالمقاييس والمعايير المعتمدة لإعداد لوحات الإعلانات .

إدارة التخطيط والمساحة ونظام الحاسب الآلي

قامت إدارة التخطيط والمساحة بالمجهودات التالية لتطوير العملية التخطيطية من خلال نظام الحاسب الآلي:

- بدأ العمل باستخدام الحاسب الآلي بإدارة التخطيط والمساحة ابتداءً من عام 1990م من خلال تزويد الإدارة بعدد (5) أجهزة وخادم (Server) لتحويل المخططات والخرائط الرقمية إلى الخرائط الإلكترونية.
- تم تمت أتمتة إجراءات العمل بإدخال عدد (3) أجهزة حاسوب إضافية ابتداءً من يناير 1993م لإعداد المسح الاجتماعي والاقتصادي بالعينة ومسح استعمالات الأراضي ومسح المناطق الصناعية عام 1993م لتلبية احتياجات مشروع المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية (1993م – 2012م).
- وبدأت تجربة العمل بنظام المعلومات الجغرافية في ابريل 1994م بإعداد عينة من مسح المناطق الصناعية والتنسيق مع شركات انترجراف بإعداد البرمجيات المطلوبة.
- وفي عام 1995 تم إدخال عدد (15) جهاز حاسوب إلى إدارة التخطيط والمساحة لترقيم الخرائط، وزاد العدد إلى (30) جهاز حاسوب عام 1997م لتطوير المخططات وتحويلها إلى نظام رقمي بالتطبيق على (30) منطقة تخطيطية تتضمن (60) ألف قطعة أرض، وارتفع العدد إلى (250) جهاز حاسوب متطور بطاقات عالية بالتطبيق على (115) منطقة تخطيطية تتضمن (110) ألف قطعة أرض.
- ويتم تحديث البيانات عبر إنجاز المعاملات اليومية من خلال استخدام الحاسبات الآلية مباشرة، مع توفير نظام مخططات تحديد المواقع الآنية والتي تخدم المساحين بالحقل الميداني.
- كما تم إدخال بيانات استعمالات الأراضي (سكنية – تجارية .. الخ) وإدخال التشريعات لكل قطعة أرض من حيث الاستعمالات المسموح بها والارتفاعات والارتدادات، بإصدار خرائط الملكية للجمهور باستخدام الحاسب الآلي على أوراق حجم A4.
- وفي عام 1995 تم ربط إمارة دبي بأحدث شبكة عالمية للاحداثيات (ITRF) وذلك بالتعاون مع جامعة هانوفر.
- وباستخدام (GPS) (جهاز المسح بالأقمار الصناعية) تم تقليل تكلفة استحداث نقاط التحكم والسرعة في الإنجاز.

إن هذا التطوير التكنولوجي أدى إلى تحقيق مايلي:

- سرعة إصدار الخرائط والتقليل من الأخطاء البشرية.
- قراءة الإحداثيات (دقيقة لقطعة الأرض بدلاً من 15 دقيقة) مع التقليل من الأخطاء البشرية.
- استحداث نقاط التحكم المساحية بعدل (14) نقطة مساحية للمساح يومياً بدلاً من (7) نقاط مساحية يومياً.

- السرعة في تحديد مواقع علائم البناء.
- سرعة اعتماد المخططات على الخرائط خلال دقيقة.
- اعتماد المخططات الجديدة على الخرائط بمعدل مخطط واحد يومياً بدلاً من أسبوع لكل مخطط.
- اعتماد التغييرات على المخططات القديمة خلال ساعة بغض النظر عن مقياس الرسم بدلاً من يوم كامل.
- يمكن الاستفسار عن أية معلومات خلال دقيقة واحدة بدلاً من (15) دقيقة لكل قطعة أرض.

مراحل تطور التخطيط العمراني لإمارة دبي

المرحلة الأولى : مرحلة النمو الحضري (من عام 1900م - 1955م) :

عكس النمو الحضري لمدينة دبي في هذه المرحلة نمط النمو الطبيعي البطيء ذو التوسع المحدود والعلاقة بالأنشطة الاقتصادية ونمو السكان المحدد، وتركز معظم السكان آنذاك في منطقة الرأس والشندغة ببر دبي عند مدخل خور دبي كما هو موضح في الصور التالية. ولعب الخور والخليج العربي دوراً كبيراً كمصدر للدخل لجميع سكان المدينة من خلال مزاولة نشاط صيد الأسماك والغوص وصيد اللؤلؤ وبعض أعمال التجارة المحدودة، وقد بلغ إجمالي مساحة المنطقة الحضرية حوالي 3,2 كم مربع في عام 1955م بعد ان كانت 0,2 كم مربع عام 1900م، وغالبية تلك المساحة كانت مستغلة في إسكان الأهالي وبعض الأنشطة التجارية، وزاد عدد السكان من 3250 فرداً * عام 1900م إلى 56 ألف فرد عام 1955م .

النمو الحضري عام 1955م

* الرقم المذكور تقديري

صورة قديمة لبرج الساعة

المرحلة الثانية : مرحلة النمو العضري المخطط (1955م-1970م)

قامت البلدية بتخطيط أولي للمدينة لتوفير الطرق والشوارع وتوفير الخدمات الصحية والطبية، حيث أدرك المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي برؤيته المستقبلية أهمية وضع مخطط لمدينة دبي في الستينات حيث تم إعداد المسح الجوى لدبي عام 1959م وتكليف المخطط جون هاريس بوضع مخطط لتطوير المدينة عام 1960م، واعتمدت إستراتيجية تنمية الأراضي بصفة عامة بالمخطط على التوسع المحدود في اتجاه المنطقة الحضرية الخارجية لتوفير الأراضي السكنية لمقابلة الاحتياجات السكنية للأفراد والوفاء بمتطلبات الاحتياجات الصناعية خارج المناطق السكنية. وهدفت استراتيجية التخطيط إلى زيادة دور النشاط التجاري في منطقة الأعمال المركزية. وقد اقترح المخطط للمرة الأولى شبكة طرق على مستوى المدينة لمواكبة نمو حركة النقل ووضع ميزانية لاستعمالات الأراضي تشمل الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية والمرافق والخدمات العامة ... الخ، ومن هنا بدأت تنمو مؤشرات التنمية العمرانية، وبالتالي تحدد ميلاد أول مخطط أساسي للإمارة والذي تم بناءً عليه وضع أسس ومحاور التطوير حيث كانت المساحة المنماة 5,3 كم2، وعدد السكان (60) ألف نسمة، والكثافة السكانية 11,321 فرداً /كم مربع عام 1960م.

وقد تولى قسم الهندسة مسؤولية تنفيذ تخطيط المدينة ومسح استعمالات الأراضي عام 1960م، ومن أهم الإنجازات عام 1963م (إعداد شوارع وطرق جديدة، تخصيص الأراضي الصناعية في ديره وبر دبي، تخصيص الأراضي للمدارس والحدائق العامة والمباني الحكومية، إنشاء جسر آل مكتوم، تخصيص الأراضي السكنية خارج الكتلة العمرانية، وتمديدات خدمات المياه والكهرباء والهاتف) وتولى قسم المساحة عمليات المسح الجوى ومسح استعمالات الأراضي لتحديد مواقع الطرق الجديدة والمشاريع الأخرى، كما بدأت عمليات تنظيم البناء من خلال صدور التشريعات والقوانين وأنظمة البناء، وبالتالي ظهر

العديد من المباني المرتفعة والمتوسطة الارتفاع في منطقة الأعمال المركزية لتحقيق كفاءة أكبر لاستعمالات الأراضي والتوسعات وشبكات الطرق بالإضافة إلى مطار دبي الدولي، وهذه التوسعات غالباً ما كانت على الواجهة أو على امتداد الخور .

وقد بلغ إجمالي مساحة المنطقة الحضرية حوالي (18) كم مربع في عام 1970م بالمقارنة بعام 1955م أي بمعدل نمو سنوى يصل إلى نحو 12,2٪ عن عام 1955م.

النمو الحضري عام 1970م

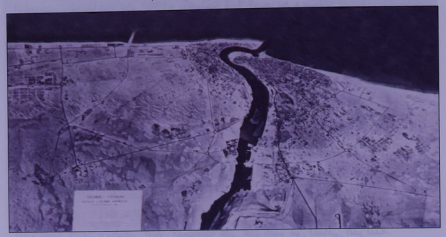

تطور النمو الحضري خلال الفترة 1955م- 1970م بالكيلو متر مربع

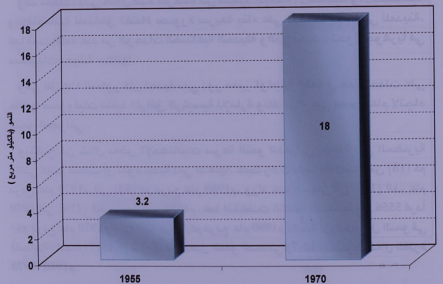

وقد اتسم ذلك المخطط بالمرونة الكافية بحيث يتلاءم مع التغيرات التي حدثت في استعمالات الأراضي مثل التغيرات التي حدثت في شبكة الطرق نتيجة إنشاء بعض المشاريع العملاقة مثل مطار دبي الدولي الذي بدأ العمل به عام 1971م وميناء راشد الذي بدأ العمل به عام 1972م، وقد تميز ذلك المخطط بالمحافظة على المباني التراثية.

وبدأ الاهتمام بقطاع الصناعة عندما تم اكتشاف النفط في المناطق الساحلية عام 1966م مما شجع على إقامة الشركات الصناعية المرتبطة بالنفط، كما تم فتح منطقة الخبيصي الصناعية عام 1965م بمساحة 1,2 كم مربع ومنطقة الرمول الصناعية عام 1969م بمساحة 3,91 كم مربع لتخصيص الأراضي.

المرحلة الثالثة : المرحلة الانتقالية (1971م-1980م)

شهدت هذه الفترة مجموعة من المتغيرات على كافة الأصعدة الأمر الذي انعكس على التخطيط وإدارة النمو العمراني وكان دور التخطيط واضحاً نسبياً في هذه المرحلة، وتتلخص أهم هذه المتغيرات في تأسيس العديد من المكاتب الاستشارية المعمارية وشركات البناء والتشييد في جميع المجالات لتنفيذ المخطط الأساسي عام 1970م مما أدى إلى تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية مثل نفق الشندغة، إلا أن زيادة معدل النمو الحضري والتغيرات السريعة المتلاحقة ساعدت على استيعاب الأفكار الجديدة والعمارة الحديثة واندماجها مع المباني الموجودة في هذه الفترة للمحافظة عليها، وبالتالي أمكن المحافظة على عدد كبير من المباني التراثية.

وقد تمكنت دبي خلال هذه المرحلة من تنفيذ البنية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق المنماة بصورة سريعة بناء على المخطط الأساسي للمدينة، كما تمت إقامة عدد من الوحدات الصناعية الحديثة والتي أحدثت تحولاً جوهرياً في مستويات معيشة سكانها.

وفي ظل هذا التطور كان لبلدية دبي دور مميز لمواجهة التحدي حيث حملت على عاتقها مسؤوليات تنفيذ المرافق الرئيسية للإمارة وذلك بناء على تصور عام لاتجاه النمو العمراني .

ويتضح من خلال بعض الإحصائيات سرعة النمو العمراني لمنطقة دبي الحضرية والتي كانت تتطلب أن تقوم بلدية دبي بدعمها، حيث زادت المساحة المنماة من (18) كم مربع عام 1970م إلى (84) كم مربع عام 1980م، وزاد عدد السكان من (100) ألف عام 1970 إلى (276) ألف نسمة عام 1980م، كما انخفضت الكثافة السكانية من 5556 فرداً /كم مربع عام 1970م إلى 3289 فرداً /كم مربع عام 1980م نتيجة لزيادة معدل النمو في المساحة المنماة (16,7 ٪) سنوياً عن معدل النمو السكاني (10,7٪) سنوياً خلال الفترة 1970-1980م.

النمو الحضري عام 1980م.

تطور النمو الحضري خلال الفترة 1971م- 1980م بالكيلو متر مربع

المرحلة الرابعة : مرحلة بداية التخطيط الحضري (1981م-1993م) :

1- نتيجة للطفرة الاقتصادية التي ظهرت خلال السبعينات وزيادة متوسط دخل الفرد والاستثمارات الضخمة في المرافق العامة حدثت تغيرات كبيرة في أنماط تنمية الأراضي السكنية نتيجة زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على الأراضي في الضواحي والتي أصبحت تتميز بالكثافات السكنية المنخفضة من جراء تبني السياسة الإسكانية بدءً من العام 1985م وحتى الآن .

2- تم التوسع في المناطق الصناعية خارج الكتلة السكنية بعيداً عن منطقة الأعمال المركزية للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن النشاط الصناعي في تلك المناطق علاوة على توفر الأراضي العامة ذات السعر المنخفض .

3- تم تكليف شركة استشارية عالمية عام 1985م من قبل البلدية بوضع مخطط التنمية الشامل لإمارة دبي حتى عام 2005م تحت إشراف قسم التخطيط، حيث تمت دراسة الأوضاع القائمة وتحديد القضايا لجميع العناصر التخطيطية وتحديد الغايات والأهداف والفرص المتاحة للتنمية المستقبلية والسياسات الإنمائية، كما تم تحديد إستراتيجية عامة لتنمية إمارة دبي تشتمل على إعادة تنظيم البيئة العمرانية لتحقيق التوازن في توزيع الخدمات العامة، وتعمير الأراضي داخل المدينة، وتحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات والمرافق العامة لتقليص تكاليف التنمية المستقبلية.

4- تم تحديد الإطار التخطيطي لإمارة دبي والذي يعتمد على عاملين، العامل الأول يعتمد على تقسيم امارة دبي إلى (37) قطاعاً عمرانياً للتعرف بدقة على جميع المتطلبات التخطيطية لكل قطاع عمراني ويعتمد العامل الثاني على تحديد المراكز الحضرية لتحقيق التوازن في توزيع الخدمات العامة كما هو موضح في الشكل التالي.

القطاعات العمرانية لمنطقة دبي الحضرية عام 1985م

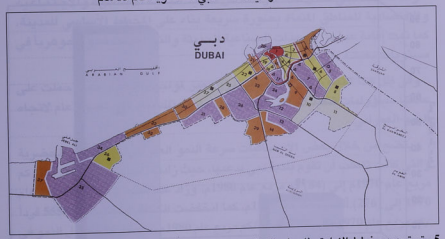

5- تم تحديد مخطط الإمارة بناء على التوقعات المستقبلية للأنشطة الإقتصادية، متضمناً التوصيات الواجب اتخاذها لوضع المخطط موضع التنفيذ والتي تتجاوب مع السياسات الإنمائية والمشاريع المقترح تنفيذها، ويوضح الشكل التالي مخطط التنمية الشاملة الذي تم إعداده عام 1985م.

ومن المكونات الأساسية للتنمية العمرانية خلال تلك الفترة والخاصة بإدارة الأراضي هي إصدار (12) أمراً محلياً لتنظيم المباني وتحديد المناطق عام 1970م، إضافة إلى قانون ارتفاعات المباني عام 1973م ومجموعة من اللوائح التنفيذية، وفي عام 1985م تم إعداد مجموعة من اللوائح باعتبارها الأدوات اللازمة لتنفيذ المخطط الشامل وهي لائحة تصنيف المناطق، ومعايير تقسيم الأراضي، ولائحة الإعلانات، ولائحة حماية البيئة.

مخطط التنمية الشاملة 1985م - 2005م

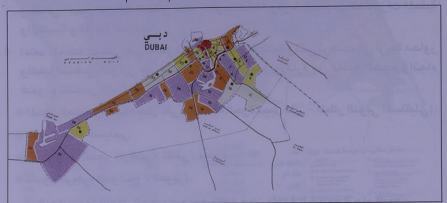

وبالتالي أصبح مخطط التنمية الشاملة أول مخطط إرشادي للتنمية العمرانية المستقبلية لإمارة دبي يربط العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالتطور والاحتياجات المستقبلية لجميع عناصر التخطيط على مستوى المنطقة الحضرية .

المرحلة الخامسة : المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية(1993م-2015م)

1- نتيجة لما تم تنفيذه بالمقارنة مع مخطط التنمية الشامل ونتيجة للعوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية التي طرأت سنوياً على مخطط التنمية الشامل لإمارة دبي من متغيرات بيئية وتخطيطية متمثلة في زيادة التوسع الحضري وتعديل شبكة الطرق ومتغيرات تتعلق أحياناً باستعمالات الأراضي وكذلك متغيرات اجتماعية واقتصادية وسكانية، مما أدى إلى تغير أنماط التوزيع السكاني ونموه، نشأت الحاجة للمتابعة والمراقبة لتنفيذ مخطط التنمية الشامل، لمعالجة السلبيات الناجمة عن تلك المتغيرات الطارئة بغية المحافظة على الاستراتيجيات التنموية المعتمدة، وقيام إدارة التخطيط والمساحة بإعداد المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية عام 1993م .

2- حرصاً على الاستفادة من الاستثمارات في الإمارة من المرافق والخدمات العامة وتشجيع النمو الاقتصادي للإمارة وبناء على توجيهات السلطات العليا قامت إدارة التخطيط والمساحة بإعداد دراسات تفصيلية لعناصر التخطيط المختلفة وذلك من خلال مشروع المخطط الهيكلي وتخطيط المناطق ذات الأولوية بهدف وضع استراتيجية طويلة المدى للنمو الشامل لإمارة دبي، حيث تمت صياغة القضايا والمعوقات الأساسية لجميع القطاعات

التنموية بشكل شامل كما تم وضع السياسات والاستراتيجيات المطلوب تنفيذها على مستوى المدينة في الوقت الحالي والمستقبلي. وبالتالي أصبح المخطط الهيكلي وثيقة تخطيط رسمية على المدى الطويل تستخدم كمرجع إستراتيجي للتطور الطبيعي المستقبلي.

3- تم الترابط والتنسيق بين جميع القضايا والسياسات والاستراتيجيات لجميع عناصر التخطيط في رؤية شمولية متكاملة حتى تم الوصول إلى المخططات طويلة المدى للمدينة. وبالتالي أصبح المخطط الهيكلي خطة تنموية شاملة ومرنة تستجيب للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية السريعة .

4- اعتمد المخطط الهيكلي على مجموعة من العناصر الهيكلية والتي ترجمت إلى أربعة محاور وظيفية لتحقيق التوازن بين الشكل الحضري ونمو الإمارة من ناحية الحجم واتجاه النمو، وتتلخص تلك المحاور فى التالي:

- المحور الصناعي (ميناء جبل على - المنطقة الحرة لجبل على - المطار الدولي المستقبلي).
- محور الميناء السياحي.
- محور راس الخور (ترفيهي/ ثقافي/ بيئي).
- المحور الريفي(الخوانيج / العوير).

التوازن بين الشكل الحضري ونمو الإمارة من ناحية الحجم واتجاه النمو

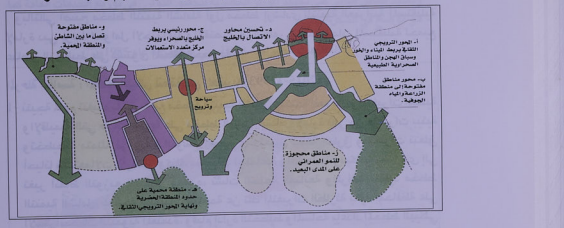

5- لتحقيق غايات المخطط الهيكلي تم تكوين فريق عمل متكامل من كافة المتخصصين في مجالات الاقتصاد والإسكان والصناعة والبيئة والمرافق العامة والخدمات العامة والطرق والمواصلات واستعمالات الأراضي، وفي كل مجال من هذه المجالات المختلفة قضايا أساسية هامة وأهداف وسياسات، وأصبح دور التخطيط الشامل هو التنسيق والتوفيق ما بين تلك الأهداف والسياسات المستقبلية .

6- تم اعتماد المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية والذي يغطى الفترة الزمنية 1993م-2012م

والذي يعتبر القاعدة الاستراتيجية لنمو وتطوير منطقة دبي الحضرية والتي تعكس سياسة شاملة ومتكاملة لهذا التطوير ويوضح الشكل التالي المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية.

المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية 1993م – 2012م

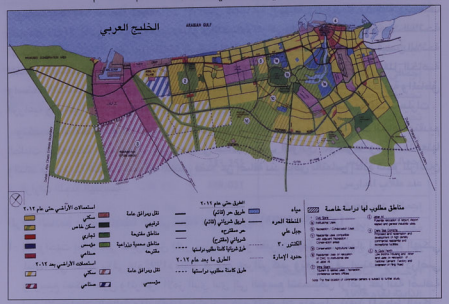

ولقد شهدت هذه الفترة توسعا كبيرا في تنمية الأراضي، فقد وصل إجمالي مساحة المنطقة المنماة إلى 149.3 كم مربع عام 1993م، ووصل عدد السكان إلى (611) ألف نسمة، ويتوقع أن يصل عدد السكان عام 2012 إلى (2.1) مليون نسمة أي بمعدل نمو سنوي قدره 6.4٪. وعدد العمالة عام 2012م إلى (1.5) مليون عامل وإجمالي مساحة المنطقة الحضرية إلى 604.8 كم مربع. ومساحة الأراضي المطلوب تنميتها حتى عام 2012م إلى (504) كم مربع، علماً بأن هذا الرقم يعتبر مؤشر للتنمية وتقوم إدارة التخطيط والمساحة بالمتابعة للتحقق من تطابق الواقع بالمؤشرات وذلك من خلال التنسيق المستمر مع جميع الجهات ذات العلاقة.

وبتحليل معدلات التطور العمراني لمنطقة دبي الحضرية خلال الفترة 1993م- 2002م يتضح أن المساحة المنماة زادت من 149.3 كم مربع عام 1993م إلى 220 كم مربع عام 2002م، وزاد عدد السكان من (611) ألف عام 1993م إلى (863) ألف نسمة عام 2000م.

ويتضح أن معدل النمو الحضري وصل إلى 3.9٪ سنوياً خلال السنوات 1993م-2002م، ووصل معدل النمو السكاني إلى 4.5٪ سنوياً خلال نفس الفترة، كما يتضح أن الاستعمال السكني يستحوذ على النسبة العظمى من إجمالي مساحات الأراضي المنماة في الإمارة عام 2002م.

ونتيجة للتطور العمراني والإنشائي السريع بإمارة دبي والذي يستلزم المحافظة على قيمة الأرض كثروة طبيعية بحيث يتم استخدامها استخداماً رشيداً يعود بالنفع على اقتصاديات الإمارة لتحقيق مبدأ

التنمية المستدامة، قامت إدارة التخطيط والمساحة بإعداد لائحة تصنيف وتقنين استعمالات الأراضي في دبي وهي تمثل وثيقة مرجعية مهمة لصناع القرار، وتحتوي اللائحة على ضرائط لكافة قطع الأراضي السكنية والتجارية وتتيح كافة المعلومات عن قطع الأراضي المراد الاستفسار عنها.

وتضمنت اللائحة تصنيفاً لاستعمالات الأراضي الصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وتصنيف لاستعمالات الأراضي التجارية على مستوى الأحياء والمراكز والضواحي، كما تضمنت اللائحة الاستعمالات المختلفة الملحقة داخل المناطق السكنية المؤقتة كالورش ومكاتب الفنيين، وقد قسمت اللائحة المناطق السكنية في دبي إلى تسع فئات حسب ارتفاعات المباني السكنية ومواقع الفلل الخاصة واستعمالات سكنية أخرى، كما تتضمن اللائحة تقسيماً آخر للمناطق السكنية التجارية والمناطق الزراعية ومناطق المحميات الطبيعية والمناطق الأثرية، كما تطرقت اللائحة لقوانين مواقف السيارات.

وتتضمن اللائحة الجوانب التشريعية والجوانب التنفيذية، وجميع الإجراءات الخاصة بتقديم الطلبات التخطيطية للاستعمالات ومراجعتها واعتمادها حسب القوانين الموضوعة وكيفية متابعتها والتأكد من مطابقة التنفيذ للتخطيط المعتمد، فضلاً عن إضافة بند خاص بالتماس إعادة النظر للراغبين في قرارات اللجنة الهندسية.

المرحلة السادسة : تنفيذ المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية (1993م-2015م)

1- لقد واجهت إمارة دبي كغيرها من المدن سريعة النمو تغيرات مهمة منذ اعتماد المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية في عام 1995م تتمثل في نمو عمراني كبير وتغيرات في استعمالات الأراضي وتوسيع شبكة الطرق والمرافق، الأمر الذي أدى إلى التوسع لتخصيص أراض عمرانية إضافية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ولمواكبة هذه المتغيرات ولضمان تنفيذ المخطط الهيكلي وحسب الأهداف والسياسات المقترحة كان لابد من إعادة النظر في آلية تنفيذ المخطط الهيكلي.

2- قامت بلدية دبي من خلال إدارة التخطيط والمساحة بإعداد «استراتيجية وبرامج عملية لتنفيذ المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية» لتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية.

3- ولتنفيذ استراتيجية المخطط الهيكلي تم اتخاذ الإجراءات التالية :

أ- التنسيق الفعال بين أهداف وسياسات المخطط الهيكلي وبرامج وسياسات الدوائر المحلية والاتحادية للتأكد من تطابق مشاريع الخطط المستقبلية للدوائر المحلية والاتحادية مع المخطط الهيكلي.

ب - بناءً قاعدة معلومات تخطيطية متكاملة اعتمدت بالكامل على مجموعة كبيرة من المسوحات التخطيطية، (المسح الاجتماعي والاقتصادي بالعينة، مسح استعمالات الأراضي، مسح المناطق الصناعية، مسح منشآت القطاع الخاص، مسح المناطق الريفية، المسح الإحصائي الشامل، التصوير الجوي، التصوير الفوتوجرامتري، المسح الموقعي للمناطق الحضرية والريفية، مسح الخدمات العامة) بالإضافة لمسح جغرافي كامل للأراضي على شكل خرائط وصور جوية وصور أقمار صناعية.

الجدول التالي يوضح المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية المتوقعة لمنطقة دبي الحضرية خلال الفترة 2005م إلى سنة الهدف(*):

البيان	2005	2010	2015	سنة الهدف
الطاقة الاستيعابية لمنطقة دبي الحضرية متضمنة المنطقة الحرة لجبل علي	1,317,166	1,748,432	2,287,478	2,749,595
إجمالي عدد السكان «المتوقع»	1,192,866	1,567,890	2,065,788	–
تجمعات العمال بالمنطقة الحضرية	269,836	351,946	462,789	468,366
تجمعات العمال بالمنطقة الحرة لجبل علي	50,072	74,487	117,077	153,429
إجمالي عدد الأسر	233,251	306,011	391,249	444,465
عدد طلاب المدارس	188,021	248,131	322,543	378,150
إجمالي عدد العمال	685,332	939,786	1,266,069	1,478,659
معدل النمو الاقتصادي	٪6	٪6	٪5.6	–
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدرهم وبالأسعار الثابتة لعام 1995	59,299	72,286	79,808	–
إجمالي المساحات المتماة (الكيلو متر مربع)	244.3	309.1	386.7	604.8
المساحات الإضافية المطلوب تنميتها (بالكيلو متر مربع)	110	164	147	–
الكثافة السكانية (فرد / كم مربع)	5,187	5,416	5,681	4,030
الأراضي الصناعية الإضافية (الكيلو متر مربع	0	10	10	–

(*) يعتمد بسنة الهدف هي السنة التي يتحقق عندها الطاقة الاستيعابية للمدينة أي أقصى ما تستوعبه المدينة من السكان بناء على قوانين البناء والكثافات الحالية للمدينة.

كما قامت بلدية دبي بالمجهودات التالية لتطوير العملية التخطيطية :

- إدخال بيانات استعمالات الأراضي (سكنية - تجارية -...الخ) وإدخال التشريعات لكل قطعة أرض من حيث الاستعمالات المسموح بها والارتفاعات. على ضرائط الملكية للجمهور باستخدام الحاسب الآلي على أوراق حجم (A4) باستخدام مفتاح جديد مميز (PID).
- ربط إمارة دبي بأحدث شبكة عالمية للإحداثيات (ITRF) وذلك بالتعاون مع جامعة هانوفر.
- وتوضح الأشكال التالية الخطة الاستراتيجية طويلة المدى حتى عام 2015م، والخطة الاستراتيجية الخمسية حتى عام 2005م.

العناصر التخطيطية:

التنمية الصناعية

تقوم بلدية دبي بترجمة استراتيجية التنمية الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي التي تعد من قبل دائرة التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع إدارة التخطيط والمساحة إلى احتياجات من الأراضي الصناعية، حيث تقوم البلدية بتوفير الأراضي الصناعية وأنشطة التخزين وتخصيصها وفقاً للخطة العامة حيث قامت إدارة التخطيط والمساحة بتخصيص مساحة 34.4 كم مربع أي بنسبة 68.5٪ من المساحة الإجمالية (50.2 كم مربع).

ويتوقع أن تصل نسبة المساحة المخصصة حوالي (36) كم مربع عام 2005م، وتم تعمير 31.6 كم مربع حتى عام 2002م أي بنسبة 91.9٪ من إجمالي المساحة المخصصة .

الخدمات العامة

تقوم إدارة التخطيط والمساحة بتقييم احتياجات المجتمع من الخدمات العامة والتعرف على احتياجاتهم الحالية والمستقبلية بناء على المعايير التخطيطية الموضوعة لإمارة دبي، واقتراح المواقع لتلبية الاحتياجات من الخدمات العامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، حيث قامت إدارة التخطيط والمساحة بتخصيص مساحة 20.5 كم مربع حتى عام 2002م.

الاسكان

تلعب إدارة التخطيط دوراً هاماً في تخطيط المناطق السكنية الجديدة ومتابعة إنجازها من جهة، وفي وضع استراتيجيات وسياسات لتطوير قطاع الإسكان مستقبلا واقتراح تعديلات المعايير التخطيطية المعمول بها من جهة أخرى، وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة للاستعمالات السكنية، والسكنية التجارية حوالي 76.3 كم مربع عام 2002م، ويتوقع أن تصل إلى (82) كم 2 عام 2005م .

منظر جوي لمدينة دبي

وفيما يلي الوضع الراهن للمناطق الجديدة لاسكان المواطنين هذا خلاف المناطق الأخرى الموزعة بالكامل

م	المنطقة السكنية	عدد الأراضي	ملاحظات
1	الطوار	858	موزعة كليا (100٪)
2	القصيص	480	موزعة كليا (100٪)
3	المحيصنة (3)	695	موزعة كليا (100٪)
4	المزهر (1)	1,618	موزعة كليا (100٪)
5	المزهر (2)	1,336	موزعة كليا (100٪)
6	جميرا (3,2,1) الصفا، المنارة، أم سقيم	1,575	موزعة كليا (100٪)
7	أم سقيم	3,568	موزعة كليا (100٪)
8	البرشاء (1)	169	موزعة كليا (100٪)
9	البرشاء (2)	3,867	موزعة كليا (100٪)
10	ند الحمر	1,729	موزعة كليا (100٪)
11	المزهر	2,065	موزعة بنسبة عالية (100٪)
12	المحيصنة (1)	922	موزعة جزئياً
13	القوز	1,436	موزعة جزئياً جزء بسيط من بلوك مجمد نظراً لوجود خدمات تحتية قديمة بالمنطقة.
14	المهزر	603	موزعة جزئياً
15	زعبيل	478	منطقة خاصة
16	ند الشبا	204	منطقة خاصة جزئياً
17	الورقاء (4,3,2,1)	5,679	موزعة جزئياً وجارى التوزيع بناء على برنامج تمويل الإسكان
18	عود المطينة	2,250	جاري الأعمال الهندسية
19	البرشاء جنوب	6,000	جاري الأعمال الهندسية
20	ند الشبا / أم الحصا	4,132	ستجري الأعمال الهندسية لاحقاً
21	الخوانيج	2,650	في طور التخطيط
22	معسكر جميرا	1,529	في طور التخطيط
23	الوصل	530	في طور التخطيط
	اجمالي عدد قطع الأراضي المخططة والتي في طور التخطيط	44,373	
	اجمالي عدد قطع الأراضي الموزعة حتى نهاية عام 2001	21,853	
	اجمالي عدد قطع الأراضي غير الموزعة	22,520	

بتتبع تطور التنمية العمرانية لمنطقة دبي الحضرية يتضح أن المساحة المبنية كانت لا تزيد عن 0.2 كم مربع عام 1900م وزادت إلى أكثر من (204) كم مربع عام 2000م ويتوقع أن تصل إلى (387) كم مربع عام 2015م كما هو موضح من الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)التطور التاريخي للمساحة المنماة بإمارة دبي خلال الفترة 1900م – 2015م

الفترة الزمنية	المساحة المنماة بالكيلو متر مربع	عدد السكان	الكثافة. شخص/ بالكيلو متر مربع
حتى 1900	0.2	2,266	11,330
1935–1901	0.8	17,418	21,772
1945–1936	2	31,192	15,596
1955–1946	3.2	55,858	17,456
1960–1956	5.3	60,000	11,321
1970–1961	18	100,000	5,556
1975–1971	47	183,187	3,898
1980–1976	84	276,300	3,289
1985–1981	109.7	370,788	3,380
1993–1986	149.3	610,926	4,092
1998–1994	187.8	809,061	4,308
2000–1999	203.9	862,387	4,229
2005–2001	244.3	1,192,866	4,883
2010–2006	309.1	1,567,890	5,072
2015–2011	386.7	2,065,788	5,342

تطور الكثافة السكانية للمساحة المنماة بإمارة دبي خلال الفترة 1900م – 2015م (شخص/كم مربع)

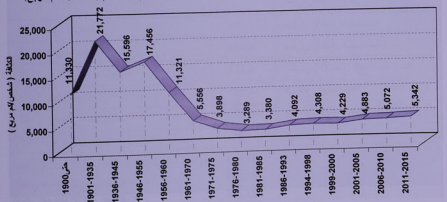

ويتضح من الجدول السابق أن المساحة المعمرة(المنماة) عام 1960م تصل إلى 5.3 كم مربع بينما تصل إلى 84 كم مربع عام 1980م أي بمعدل نمو سنوي قدرة 14.8٪ . بينما وصلت المساحة المنماة عام 2002م إلى 220 كم مربع أي بمعدل نمو سنوى 4.5٪ بالمقارنة بعام 1980م.

أي أن معدل النمو الحضري وصل إلى 3.2٪ سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية (1998م–2002م) ووصل معدل النمو السكاني إلى 6.3٪ سنوياً خلال نفس الفترة، وهذا يوضح مقدار التحول فى نمط التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية فى إمارة دبي ابتداء من عام 1986م .

وتعتبر عملية النمو العمراني أو التوسع الكبير في الأراضي المنماة من أهم إفرازات عملية التحضر التي حولت مدينة دبي من مدينة ساحلية تعتمد على الصيد إلى مركز للأعمال على مستوى الشرق الأوسط خلال فترة لا تتجاوز العشرين عاماً .

أهم المشاريع التنموية والدراسات التخطيطية الناتجة عن استراتيجيات التنمية العمرانية خلال الفترة 1986م - 2002 م

- مخطط التنمية الشاملة لإمارة دبي عام 1986م.
- المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية (1993م–2012م) التطلعات المستقبلية لدبي.
- دراسة الاحتياجات من المناطق الصناعية.
- مجمع دبي للاستثمار.
- مراحل تنفيذ مخطط الإسكان.
- التخطيط المقترح لامتداد منطقة رأس الخور الصناعية.
- مخطط سوق الخضروات والفاكهة.
- تخزين السيارات لدائرة الموانى والجمارك.
- سوق السيارات المستعملة.
- مشروع الجداف.
- مشروع تطوير كورنيش ديرة.
- مخطط تنمية منطقة حتا.
- الخطة الخمسية لخدمات البلدية المقترحة حتي عام 2005م.
- شبكة الطرق المقترحة للاعوام 2000 و2005 و2015م.
- مراحل تنفيذ الخطة الخمسية للمرافق العامة.
- المناطق الترفيهية والمحميات.
- تحديد مواقع دفن النفايات بمدينة دبي.

- المحميات الطبيعية بإمارة دبي.
- معالجة النفايات الخطرة.
- تحديد مواقع جديدة للكسارات وتخطيط المواقع بعد الانتهاء من أعمال الكسارات.
- المدينة الجامعية.
- مشروع منطقة الورقاء السكنية.
- تخطيط منطقة عود المطينة.
- تخطيط منطقة الخوانيج.
- تخطيط منطقة ورسان الاولى.
- مشروع تخطيط منطقتي ند الشبا وأم الحصا السكنيتين.
- تخطيط منطقة العوير الريفية.
- إعادة تخطيط الخدمات العامة في منطقة شعبية القصيص.
- النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بدبي لتحقيق التنمية المستدامة.
- دراسة الآثار التخطيطية الاستراتيجية لسياسات تنمية الأراضي بمدينة دبي.
- الطاقة الاستيعابيـة للمخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية.
- استراتيجية النمو العمراني لإمارة دبي.
- تحليل الأوضاع الراهنة وتقييم الاحتياجات المستقبلية للدفاع المدني.
- دراسة عن المدارس الخاصة بإمارة دبى .
- المدارس الحكومية بإمارة دبي.
- التكلفة والإيرادات المتعلقة بالطرق.
- دراسات التأثيرات المرورية.
- دراسة النقل الشاملة بإمارة دبي.
- دراسة توسع المنطقة الحرة لجبل علي.
- إسكان المواطنين.
- التقرير البيئي لإمارة دبي.
- دراسة وتقييم الخدمات العامة بمنطقتي المزهر الأولى والثانية.
- احتياجات منطقة مردف من الخدمات العامة.
- تقييم خدمات الرعاية الصحية الأولية بمنطقة دبي الحضرية.

- مقترحات تنمية مرافق السياحة العلاجية بمنطقة دبي الحضرية.
- إعادة تخطيط أجزاء من منطقتي المزر والنهدة.
- مخطط لمدارس الفروسية في الخوانيج.
- منطقة سكنية لذوى دخل المحدود في عود المطينة.
- الدراسة الأولية لمنطقة شاطئ جبل علي.
- منطقة الأبراج على شارع الشيخ زايد.
- إعادة تخطيط منطقة الخوانيج وإعداد المخطط التفصيلية لها.
- إعادة تخطيط المنطقة السكنية في النزوة.
- إعادة تخطيط المنطقة السكنية في الهباب.
- تخطيط منطقة سكنية للعمال في منطقة رأس الخور الصناعية الثالثة.
- تخطيط المنطقة الصناعية الجديدة في حتا.
- تطوير شواطئ جميرا.
- الأعمال الهندسية لمناطق مختلفة بمدينة دبي.
- الأعمال الهندسية لمنطقة البرشاء جنوب.
- تخطيط منطقة البرشاء جنوب.

مشروع تطوير كورنيش ديرة ضمن الخطة المستقبلية

عدد المعاملات المنجزة لإدارة التخطيط والمساحة خلال الفترة 1996م- 2002 م

البيان	الوحدة	الإجمالي
المرافق العامة	عدد	34,909
التعويضات	عدد	4,569
أعمال تعديل الأراضي	عدد	1,190
تخصيص أراضي خدمات عامة	عدد	2,059
تخصيص أراض صناعية	عدد	6,248
تدقيق على الخرائط المساحية	عدد	41,679
معاملات أخرى صناعية	عدد	2,384
استمارات التشريعات	عدد	9,397
تقارير التصاريح التخطيطية	عدد	8,192
المراجعات والتدقيقات على طلبات البناء بلجنة تراخيص البناء	عدد	49,312
عدد رخص المتابعة من قبل مندوب التخطيط بدائرة التنمية الاقتصادية	عدد	180,851
عدد الملصقات	عدد	23,770
عدد التصاميم	عدد	1,595
عدد المجسمات	عدد	101
عدد الأعمال المنفذة بورشة الإعلانات	عدد	8,962
عدد الأعمال المنفذة خارج ورشة الإعلانات	عدد	3,811
عدد النقاط التي تمت قراءتها بغرض المسح الطبوغرافي التفصيلي	عدد	469,286
طول خطوط الترافوسات	كم	11,978
عدد نقاط التحكم المنجزة في خطوط الترافوسات	عدد	4,714
طول خطوط الميزانية الشبكية لنقاط التحكم (مناسيب نقاط التحكم)	كم	1,342
قراءات بواسطة الأقمار الصناعية	عدد	19,334
عدد نقاط الارتفاع	عدد	20,235
طلب معلومات عن نقاط التحكم المساحية	عدد	7,256
عدد نقاط تحديد حرم الطرق	عدد	3,342
عدد نقاط التحكم المساحية المستحدثة	عدد	9,357
صيانة نقاط مساحية	عدد	37,296
تحديد علائم	عدد	21,254
تحديد اتجاه القبلة	عدد	302
أعمال مساحية أخرى	ساعة	12,540
تحديد علائم البناء	عدد	11,100
شهادات علائم البناء	عدد	16,429
شهادات مراجعة علائم البناء	عدد	6,602
شهادات الإنجاز	عدد	10,131
مسح المزارع	عدد	1,242
مسح لإصدار خرائط موقعية	عدد	3,261
زيارات موقعية	عدد	795
مرافق عامة	كم	884
تعديلات في التخطيط	كم	945
عدد الخرائط الموقعية للاستعمالات السكنية والتجارية	عدد	57,162

المصدر : التقارير السنوية لإدارة التخطيط والمساحة خلال الفترة 1996م- 2002م

إدارة

العقود والمشتريات

تعتبر إدارة العقود والمشتريات من الإدارات المهمة في بلدية دبي وبالذات في ظل النمو السريع للمشاريع العامة في مجال البناء والتعمير، فهذه الإدارة في تفاعل دائم مع هذه المشاريع إذ أن نجاح أية مؤسسة في إدارة عملياتها يعتمد على نجاح المساندة وخصوصاً المتمثلة في العمليات التعاقدية، بما في ذلك الاختيار الأمثل لاستراتيجيات التعاقد وإعداد العقود النموذجية منها والظرفية، وتمثل إدارة العقود والمشتريات في بلدية دبي حلقة وصل رئيسية في تنظيم العلاقات بين العميل الخارجي ممثلاً في الشركات والأفراد والعميل الداخلي ممثلاً في إدارات البلدية المختلفة، فهي المسؤولة عن عمليات طرح المناقصات وإبرام العقود والاختيار الأمثل للمقاولين والاستشاريين وتفادي أسباب الاختلافات التعاقدية.

كما أنها تنظم عملية إعداد وتقييم العطاءات وتلتزم الشفافية في الاختيار، وإدارة المفاوضات بكفاءة، والمعروف أن بلدية دبي من أكفأ الدوائر والمؤسسات في مجال طرح المناقصات للمشاريع وترسيتها، خصوصاً ومشاريعها بمليارات الدراهم ومع ذلك لم يحدث أيّ خلاف حول أية مناقصة بين البلدية والمقاولين أو الموردين في ترسية هذه المشاريع، ما أكسبها ثقة المقاولين والموردين بشكل ملفت للنظر ولم يحدث أن مقاولاً ما اشتكى من التلاعب في الترسية خلال سنوات عمر البلدية وبالذات في مرحلة النمو السريع ما بين عامي 1985م ـ 2001م.

كذلك تقوم هذه الإدارة بتوفير وتخزين جميع احتياجات الدائرة من السلع والمواد، وكذلك المعدات والآليات، كما أن أهمية هذه الدائرة تزداد مستقبلاً في ظل أنظمة الخصخصة وما يرافقها من تعاقدات في عمليات المشاركة مع القطاع الخاص من تنفيذ مشاريع مستقبلية بأنظمة تعاقدية جديدة في ظل العولمة والتجارة الالكترونية.

مراحل تطور ادارة العقود والمشتريات

كانت عملية الشراء داخل البلدية بسيطة وفي حدود ضيقة وكانت الأعمال آنذاك تسند لعدة أشخاص غير متخصصين وكان القائم عليها أحد الكتبة التابعين للحسابات، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمكتب الحسابات عند نشأته عام 1957م

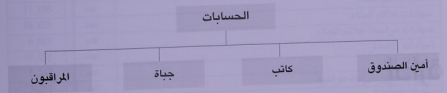

ثم كان لتطور الدور الذي تقوم به البلدية واتساع نشاطها الأثر الأكبر على زيادة حجم المشتريات وتنوعها الأمر الذي أدى إلى ضرورة إنشاء مكتب يختص بالقيام بهذه العملية الحيوية، ففي سنة 1964م تم إنشاء مكتب تابع للحسابات سمي باسم مكتب المشتريات، وكان

يضم رئيساً للمكتب وكاتبين كما هو موضح في الشكل رقم (2) وفي هذه الفترة كانت كمية المشتريات بقدر الحاجة المطلوبة.

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي للحسابات ـ لعام 1964م

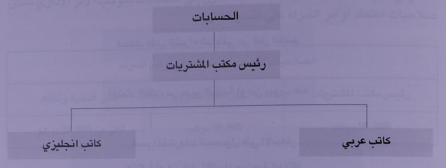

ونتيجة لتطور عملية الشراء ولمواجهة نقص المواد فقد كان من الضروري شراء المواد بقدر يزيد على الحاجة، ومع وجود هذا الفائض في المواد كان إنشاء مخزن في سنة 1969م أمراً ضرورياً وقد كانت تبعية هذا المخزن للقسم الهندسي.

وفي سنة 1971م ونتيجة للتوسع في عملية الشراء تم تحويل مكتب المشتريات إلى قسم المشتريات ليكون تابعاً أيضاً لقسم الحسابات يضم رئيس قسم وكتبة ومندوبي مشتريات ومحاسبين، وكان لتطور عملية الشراء أثر مباشر على عملية التخزين حيث أنشيء مخزن يتبع القسم الهندسي كان نواة لقسم المخازن الحالي وضم أمين مخزن ومساعد أمين مخزن. كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي للحسابات والقسم الهندسي لعام 1971م

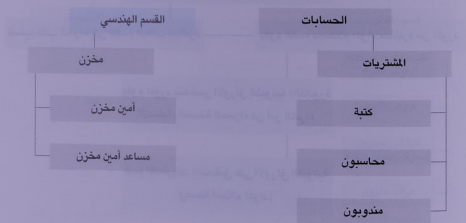

وتطورت إجراءات المشتريات إلى إجراءات أكثر وضوحاً حيث تم استحداث النماذج الخاصة بعمليات الشراء وتصميم طلبات الشراء الداخلية وأوامر الشراء المحلية وللفصل بين الجهة الطالبة للاحتياجات والجهة المسؤولة عن شراء وجلب هذه الاحتياجات وكذلك الجهة التي تقوم بالاستلام وأصبحت الإجراءات كالتالي:

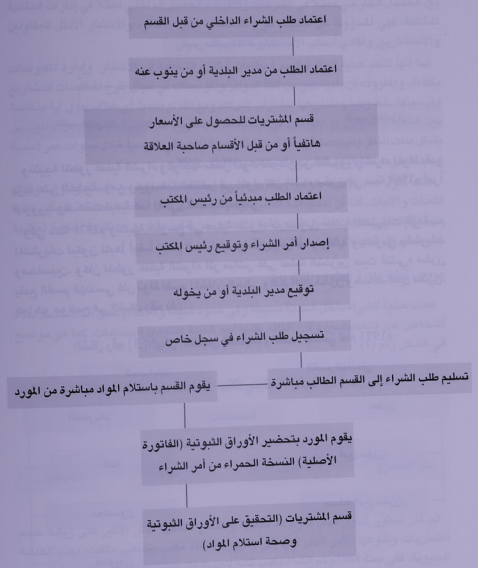

وبهدف تنظيم الإجراءات والتزام الجميع بهذا التنظيم صدرت الأوامر الإدارية التالية:

- في عام 1974م صدر أمر إداري رقم 1974/65م بشأن ضبط وتنظيم عملية الشراء الخاص بتعيين موظف في كل قسم يسند إليه استلام المواد التي يتم شراؤها.
- وفي عام 1976م تم انتقال تبعية قسم المخازن إلى الحسابات بموجب الأمر الإداري بشأن صلاحيات اعتماد أوامر الشراء على النحو التالي:

الصلاحيات القصوى باعتماد مبالغ أوامر الشراء		
رئيس مكتب المشتريات	مساعد المدير العام للشؤون المالية	مدير البلدية ونائبه
10,000 درهم	30,000 درهم	أكثر من 30,000 درهم

- في سنة 1978م بدأ التطور الرئيسي لأقسام الإدارة المالية المختلفة حيث أنشئ مكتب مساحي الكميات تابعاً للقسم الهندسي، كما أنشئ قسم المناقصات والعقود ليكون مسؤولاً عن طرح المناقصات وتنظيم العلاقات التعاقدية مع المقاولين والموردين وكانت التبعية الإدارية لهذا القسم للمالية ويتضح هذا التطور في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي للمالية/ لعام 1978م

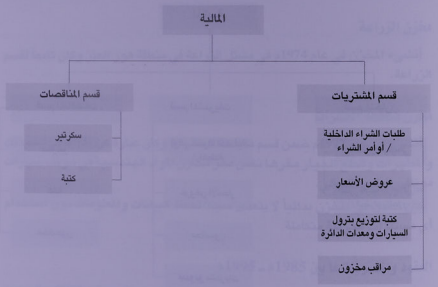

● وفي سنة 1979م صدر أمر إداري بتنظيم العمليات الابتدائية للشراء من حيث تحديد عدد العروض بألا تقل عن ثلاثة عروض تقدم في مظاريف مختومة بالشمع الاحمر.

● وفي 1980/9/13م صدر الأمر الإداري «1980/103م» والقاضي بالإلتزام بمشروع قانون المناقصات والعقود واعتباره أمراً إدارياً واجب التنفيذ، وتفويض مساعد المدير للشؤون المالية بعضاً من صلاحيات مدير البلدية وهي (50) ألف درهم للممارسة و(10) آلاف درهم للأوامر المباشرة.

كما تم تشكيل لجنة المشتريات بالدائرة من مساعد المدير للشؤون المالية رئيسا وعضوية كل من رئيس قسم الحسابات ورئيس قسم المشتريات ورئيس قسم المناقصات ورئيس القسم المعني، ومن ضمن مهامها أن تقوم برفع تقرير أسبوعي عن طلبات الشراء إلى مدير البلدية لاعتماده وإرساله إلى اللجنة المالية بالمجلس البلدي في نهاية كل شهر.

● وفي سنة 1985م حدث تطور آخر في الهيكل التنظيمي حيث شمل قسم المخازن العديد من المخازن الفرعية وتحول قسم حساب الكميات إلى المالية وزاد عدد الموظفين في جميع الأقسام كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي للمالية لعام 1985م

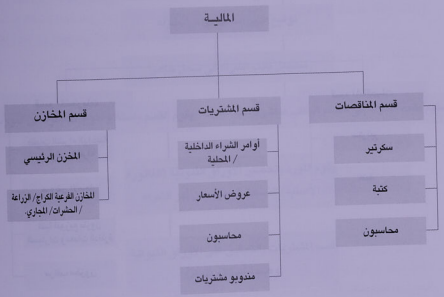

إنشاء وتطور قسم المخازن

أنشىء قسم المخازن في بلدية دبي في عام 1969م وكان يسمى حينها بمخزن الهندسة وكان يتبع للقسم الهندسي بالبلدية كما هو موضح في الشكل رقم (3) وتم تأسيس المخزن في المنطقة الواقعة بجانب قسم العيادة والخدمات الطبية حاليا بجوار ميدان الاتحاد وكان المخزن عبارة عن مبنى مكون من (4) غرف يتضمن تخزين الأثاث المستعمل ومواد البناء الاولية وبعض المواد مثل الصيانة (صيانة المنشآت - صيانة الطرق - إنارة الطرق).

ونظراً لعدم وجود جهة منظمة للمخازن فقد دأب كل قسم بإنشاء مخزن خاص به مثل مخزن مكافحة الحشرات والتابع لقسم مكافحة الحشرات ومخزن الزراعة ومخزن الطرق ومخزن البيطرة ومخزن الصحة ومخازن القرطاسية والسلع المصادرة وفيما يلي أهم المخازن حينها والتي اندمجت فيما بعد لتشكيل ما يسمى قسم المخازن الحالي:

المخزن الرئيسي

● في عام 1971م تم بناء شبرة في منطقة الراشدية لتخزين الأسمنت وبذلك تعتبر هذه الشبرة هي النواة الأولى لمخازن الراشدية.

● وفي عام 1976م تم تعيين مراقب مخازن وأمين مخزن ومجموعة من العمال.

● وفي عام 1980م تمت إضافة عدد من أمناء المخازن ومساعديهم وأصبح عددهم (6) موظفين.

مخزن الزراعة

أنشىء المخزن في عام 1974م في مشتل الزراعة في منطقة هور العنز وكان تابعاً لقسم الزراعة.

مخزن مكافحة الحشرات

أنشىء في عام 1977م ضمن قسم مكافحة الحشرات وكان عبارة عن (3) غرف للمبيدات والمطهرات وقطع الغيار مقرها نفس مقر مخازن المواد الهندسية في موقف سيارات موظفي البلدية الحالي.

كان العمل في المخزن بدائياً لا يتعدى سجلاً لحفظ البيانات والمعلومات دون استخدام أي مستندات مخزنية متكاملة.

العقود والمشتريات ما بين 1985م - 1995م

على ضوء التطورات وزيادة العمل بالدائرة وزيادة عدد الوحدات التنظيمية وعدد

الموظفين في تلك الفترة والتضارب في الأوامر الإدارية التنظيمية برزت الحاجة لاحداث نقلة نوعية تتلخص في دراسة المهام المتشابهة وتقديم المقترحات حول إنشاء إدارة العقود والمشتريات وذلك بالاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة وضمن تطوير الإدارات في البلدية تم استقدام الدكتور وائل بني الخبير العالمي في لجنة التحكيم الدولية حول المنازعات المالية وذلك لتطوير نظام العقود والمشتريات وإعداد مسودة قانونية للعقود، وتم تشكيل لجان لدراسة الكلفة وأسلوب التنسيق بين الوحدات التنظيمية (العقود والمناقصات - المشتريات - المخازن - حساب الكميات).

كانت أهم نتائج هذا التطوير كالآتي:

1- استخدام الحاسب الآلي بقسمي المشتريات والمخازن عام 1987م بالنسبة للمشتريات حيث أصبح أمر الشراء يصدر عن طريق الحاسب الآلي وكذلك كشوف تفريغ الأسعار بلجنة المشتريات وكذلك كشف دفعات الموردين.

وفي قسم المخازن تم إدخال جميع الأصناف بالحاسب الآلي وتم تصنيفها وترميزها حسب الأصول المخزنية الدولية وأصبح سند الاستلام والصرف يصدر ويسجل آلياً، وهذه كانت قفزة كبيرة في تنظيم حسابات المشتريات والمخازن، وكذلك سهولة الحصول على تقارير مفيدة والتي كانت معدومة في السابق وكانت هذه الخطوة الأولى في نطاق التنظيم وتقليل التكلفة التي انتهجتها الإدارة في سياستها.

2- توحيد الرقابة والأنظمة في جميع المخازن وضم بعض المخازن لجهات محددة كالآتي:

- مخازن تحت إشراف مراقب المخازن مثل مخزن الراشدية ومخزن قطع الغيار (الكراج) ومخزن مكافحة الحشرات ومخزن الزراعة (هور العنز) ومخزن المجاري (القرهود).
- مخازن تحت إشراف الشؤون الإدارية مثل مخزن القرطاسية ومخزن المواد المصادرة ومجمع الخردة.
- مخزن الأملاك (أثاث مكتبي ومنزلي) تحت إشراف شؤون الموظفين.

إدارة الإمدادات والعقود

في عام 1989م صدر الأمر الإداري رقم (50) بتاريخ 1989/2/6 والمتضمن إنشاء إدارة الإمدادات والعقود وتضم اقسام مشتريات - المخازن - المناقصات والعقود ورقابة التكاليف، وتعمل حسب الهيكل الإداري كما هو موضح في الشكل رقم (6) في نفس العام تم تعديل المسمى من إدارة الإمدادات والعقود إلى إدارة العقود والمشتريات وذلك حسب القرار الإداري رقم (235) كما هو موضح في الشكل رقم (7) صفحة (334).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة الإمدادات والعقود/ لعام 1989م

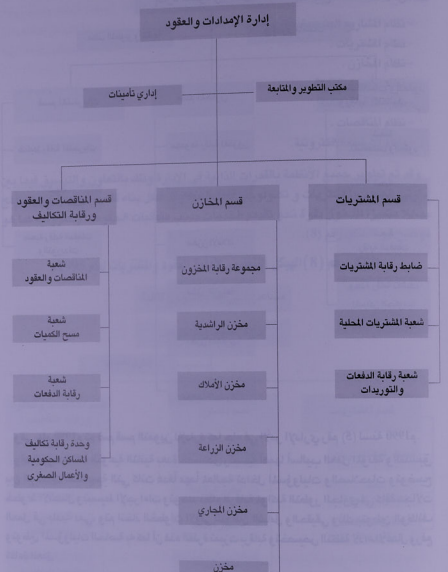

الشكل رقم (7)الهيكل التنظيمي لإدارة العقود والمشتريات لعام 1989م

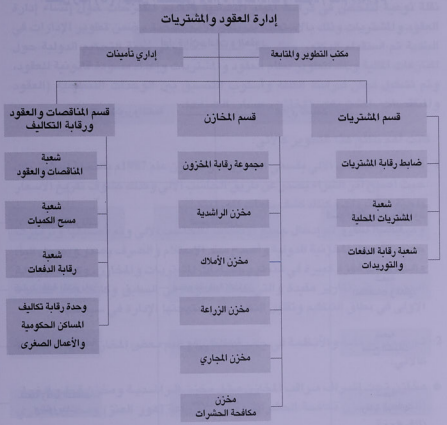

وفي عام 1990م تم ضم قسم التموين للإدارة كما جاء في الأمر الإداري رقم (5) لسنة 1990م.

وقد تميزت النقلة النوعية الثانية بعدة خصائص رئيسية أهمها أساليب العمل الموثقة والتنسيق بين الوحدات التنظيمية التي كانت هدفاً مهماً لمعالجة تداخل المسؤوليات والصلاحيات وتوضيح خطوط الاتصال وتبسيط الإجراءات وتوحيد نظام الرقابة لمواكبة التطور الجاري في كافة مجالات العمل في بلدية دبي، وتم اتخاذ الخطوات الأولى للتوطين الشامل والحقيقي وذلك بتوطين الوظائف وتوطين المسؤوليات الخاصة به كما أن هذه الفترة تميزت برقابة وتخصيص التكلفة لأداء الأعمال ورفع كفاءة العمل.

النقلة النوعية الثالثة 1995م - 2000م

ومع بداية سنة 1995 بدأ العمل بدراسة شاملة لأتمتة الكثير من الخدمات المقدمة من قبل الإدارة وتفويض وأتمتة الصلاحيات داخل إدارة العقود والمشتريات وضمن الوحدات التنظيمية في القطاعات

المختلفة وذلك نتيجة ازدياد حجم المشاريع وضخامة الأعمال والمهام في الدائرة ورغبة في تسهيل تلك الخدمات ورفع جودتها وصولاً إلى رضا المتعاملين الداخليين والخارجيين وبهذا تم العمل على تطوير عدد من الأنظمة الحاسوبية مثل:

- نظام المشاريع الهندسية.
- نظام المشتريات .
- نظام المخازن .
- نظام الأصول الثابتة .
- نظام الدفعات المالية .
- نظام المناقصات .
- نظام الأرشفة الالكترونية.

وقد تم تطوير جميع الأنظمة بالقدرات الذاتية في الإدارة وذلك بالتعاون والتنسيق فيما بين إدارتي العقود والمشتريات و تكنولوجيا المعلومات، وقد شكل بناء قاعدة أساسية في البرامج مدخلاً متميزاً للدخول بقوة نحو تقديم الخدمات حسب متطلبات الحكومة الإلكترونية كما هو موضح في الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8)الهيكل التنظيمي لإدارة العقود والمشتريات لعام 1995م

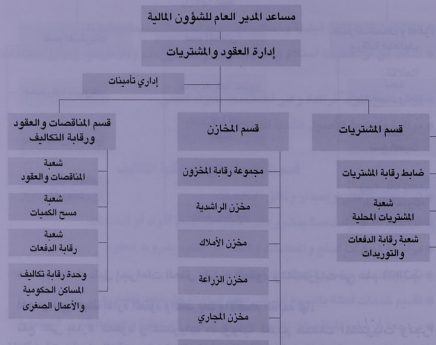

وفي عام 1997م تم إصدار القانون رقم (6) بشأن عقود الدوائر الحكومية في إمارة دبي، والذي ينظم عمليات الشراء والتعاقد، وبناءً على ذلك تم إصدار عدد من القرارات الإدارية التي تنظم عملية تطبيق القانون وبناء على هذه القرارات طرأ تغيير طفيف على هيكل إدارة العقود والمشتريات في عام 2000م بموجب القرار الإداري رقم (109) كما هو موضح في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9) الهيكل التنظيمي لإدارة العقود والمشتريات لبلدية دبي لسنة 2000م

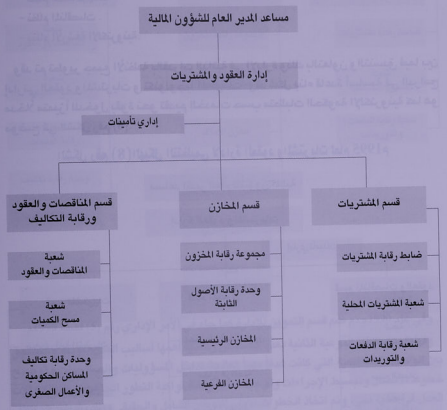

كما تم اعتماد دليل إجراءات العمل بإدارة العقود والمشتريات في عام 2001م.

أهم مهام وواجبات إدارة العقود والمشتريات والأقسام التابعة لها:

تقع على إدارة العقود والمشتريات مسؤولية تقديم خدمات المشتريات واجراء المناقصات وإبرام العقود بحيث يتم توفير السلع والمواد للبلدية حسب المواصفات

المحددة، وبشكل اقتصادي بالإضافة إلى القيام بأعمال مسح الكميات وإعداد وثائق المناقصات في البلدية للمشروعات الصغرى كما أن عليها ترتيب خدمات التأمين الخاصة بكافة احتياجات البلدية والتأكد من تطبيقها.

بالإضافة إلى تخزين المواد بطرق علمية ومراقبة الأصول الثابتة للدائرة، كما أن الإدارة تقوم بعمليات تأهيل الاستشاريين والمقاولين للعمل بمشاريع الدائرة.

قسم المشتريات

- إعداد مذكرات أوامر الشراء المحلية وإصدارها للحصول على السلع والمواد من السوق المحلية.
- إصدار أوامر الشراء للحصول على السلع والمواد من خارج السوق المحلية عندما يصدر تفويض بذلك حسب الظروف التي توجب هذا الإجراء.
- استلام عروض الأسعار ودراستها.
- تدقيق ومعالجة الدفعات الناشئة عن أوامر الشراء.
- القيام بعملية الشراء بالجملة بعد تجميع طلبات الدائرة للمواد التي يمكن شراؤها بهذا الأسلوب.

قسم المخازن

- التأكد من أن مخازن البلدية ومحتوياتها محفوظة بحالة سليمة ومأمونة.
- التأكد من أن عمليات استلام وتسليم المواد في المخازن تتم وفقاً للوائح والإجراءات ذات العلاقة.
- ترتيب بيع المواد الراكدة وغير المستخدمة بالمزاد العلني.
- مراقبة ومتابعة الأصول الثابتة للدائرة.

قسم المناقصات والعقود ورقابة التكاليف

- المراجعة، الإعلان وإصدار وثائق المناقصات.
- مراجعة العقود الخاصة بمشروعات البلدية من حيث المواد أو الخدمات.
- مراجعة شهادات الدفع والمطالبات والتأكد من التقيد بشروط العقود.
- تقديم خدمات حساب الكميات الداخلية.
- تقديم خدمات فعالة بالنسبة إلى النزاعات الناشئة عن تنفيذ المشاريع.
- مراجعة عروض المناقصات المقدمة لمشاريع الدائرة الإنشائية وكتابة التقارير التحليلية.
- تأهيل المقاولين والاستشاريين وإعادة تقييمهم بشكل دوري.

مراحل تطور بعض الأنظمة الحاسوبية بإدارة العقود والمشتريات

نظام المخازن

بدأ تطبيق نظام المخازن الجديد في أغسطس عام 1999م وذلك لمحدودية النظام الحاسوبي السابق علاوة على علة القرن والتي واجهت جميع الأنظمة القديمة (Legacy Systems)

ويتميز نظام المخازن الإلكتروني بالعديد من الخصائص الإدارية والتقنية منها:

1- صمم نظام المخازن لكي يتواكب مع سياسة البلدية في تطبيق المركزية في النظام واللامركزية في العمل حيث أنه يمكن من خلال النظام إنشاء مخازن فعلية (رئيسية وجزئية وفرعية) ومخازن الكترونية صورية (Virtual Warehouses) لكي يتم من خلالها التحكم في المخزون ومراقبة المواد في جميع الإدارات والأقسام والشعب.

2- يتميز نظام المخازن بسهولة الإجراءات وذلك عن طريق نظام تدفق العمل (Workflow).

3- يحتوي نظام المخازن على نظام الصلاحيات وأمن البيانات حيث أنه يمكن لقسم المخازن التحكم الكامل في النظام من حيث إنشاء واعطاء الصلاحيات للعديد من الإجراءات المخزنية، مثل إنشاء مخزن جديد، إضافة مستخدم جديد، تصميم صلاحيات جديدة وما شابه.

4- يتميز النظام بوجود مستويين للحسابات وهما مستوى المخازن ومستوى الوحدات الإدارية مما يجعل النظام مرنا وسهلاً في توسيع دائرة الخدمات للإدارات والأقسام وجميع الوحدات الإدارية التابعة.

5- يحتوي نظام المخازن على نظام تصنيف المواد والاستفسارات الخاصة بوحدة رقابة المخزون، مما يسهل عليها متابعة المخزون واتخاذ القرارات اللازمة لعملية الشراء الخاصة بنظام المشتريات.

6- يحتوي نظام المخازن على نظام التحكم للمواقع المخزنية (Bin Location System) حيث يتم إنشاء ومعرفة الموجودات في كل مخزن وأيضا يوجد بهذا النظام خاصية الارتباط بالنظام الجغرافي للمعلومات (GIS).

7- يتميز نظام المخازن بازدواجية نظام أرصدة المواد وهما نظام الأرصدة الفوري ونظام الأرصدة المرحلة، ويتميز النظام الفوري بخاصية الاعتماد والتراجع في الاعتماد عند حدوث أي خطأ مما يوفر الكثير من المرونة الإدارية.

8- يحتوي النظام على تقارير عالية الجودة وخصوصا التقارير الخاصة بالمعلومات الإدارية.

9- يتميز النظام بسهولة الارتباط مع بقية الأنظمة مثل نظام المشتريات ونظام صيانة المركبات.

10- يتميز النظام في التصميم العالي التقنية والجودة على سهولة ارتباط التقنيات الأخرى مثل نظام الأرشفة ونظام الـ Bar Code.

نظام المشتريات

بدأ تطبيق نظام المشتريات في عام 1999م مما ساعد كثيراً في عملية الشراء الإلكتروني والذي تم تنفيذه في عام 2001م حيث أن المستخدم في الدائرة يعتمد على طلب المواد إلكترونياً وصلاحيات اعتماد طلب الشراء وأوامر الشراء إلكترونياً، وهو عبارة عن نظام آلي مرتبط باقسام البلدية المختلفة من جهة وقسم المخازن من جهة أخرى وترتبط هاتان الجهتان بقسم المشتريات بحيث تتم عملية طلبات الشراء من قبل إدارات البلدية بشكل آلي وعن بعد خصوصا وان البلدية تعمل من خلال (150) موقعاً تنتشر في جميع أنحاء الامارة حيث تقوم الجهة الطالبة للمادة بتعبئة الشاشة الخاصة بذلك وإرسالها واعتمادها آليا من الشخص المفوض بعدها يتحول الطلب تلقائيا إلى الإدارة الفنية (في حالة وجود مواد فنية) ثم إلى قسم المخازن حيث تتم عملية التأكد من عدم توفر المادة في مخازن البلدية المختلفة عن طريق ارتباط النظام بنظام المخازن بعد اعتماد الطلب إلكترونياً من قبل قسم المخازن يقوم قسم المشتريات بمراجعة الطلب واعتماده إلكترونياً من قبل الشخص المفوض بذلك لدى إدارة العقود والمشتريات ومن ثم يتم إرسال الطلبات للشركات المسجلة والمتخصصة بذلك للحصول على عروض أسعار وبعد الفتح والاختيار يتم تحويل الطلب إلكترونياً لقسم الموازنة للارتباط ومن ثم إصدار أمر الشراء واعتماده إلكترونياً.

فوائد استخدام النظام

1) انخفاض الوقت المستغرق في التدقيق على طلبات الشراء من النظام الجديد بنسبة عالية جدا حيث انه يمكن الاستفسار عن الوضعية باختيار أي رقم يتعلق بالمعاملة مثل طلب الشراء، عرض السعر، أمر الشراء، رقم الكشف، رقم المستند.

2) دقة المعلومات ادت إلى انخفاض نسبة واحتمالات الأخطاء في طلبات الشراء بشكل كبير نظرا لتخزين المعلومات إلكترونياً وعدم وجود حاجة لتدخل بشري.

3) التقليل من الاستخدام الورقي وتنفيذ سياسة لإدارة بلا أوراق.

4) توثيق البيانات الخاصة بالمشتريات على أساس نظام موحد ومتجانس كما أن حفظ البيانات يتم عن طريق الحاسب الآلي مما يؤدي إلى رفع كفاءة الحفظ الدائم ويقلل من زحمة المكاتب بالملفات الورقية.

5) سهولة استرجاع البيانات عن طريق الحاسب الآلي وبشكل فوري مما يؤدي إلى رفع كفاءة إعداد التقارير المختلفة من حيث السرعة والدقة.

6) يعمل النظام على توفير العمالة المطلوبة للتدقيق والمراجعة وذلك نتيجة انخفاض الحاجة للعمل اليدوي.

7) يقوم النظام الجديد بالتأكيد من أن المادة المطلوبة غير متوفرة من خلال ارتباطه بنظام المخازن.

8) تقليل التكلفة بحيث تم الاستغناء عن عدد كبير من المندوبين الذين كانوا يتنقلون بين مواقع أعمالهم ومكاتب الإدارات التابعين لها بين تلك الإدارات وقسم المخازن وقسم المشتريات.

9) سهولة ربط النظام بشبكة الانترنت.

10) سهولة الحصول على كافة البيانات وحجم المشتريات على مستوى كل شعبة في الإدارات المختلفة.

11) يساعد النظام الإدارات المختلفة على متابعة مشترياتهم ومراقبة الموازنة.

12) تقليل الوقت والتكلفة لإنجاز طلبات الشراء.

13) المرونة في العمل ففي كل مرحلة من مراحل الاعتماد يمكن للمخول أن يقوم باعادة الطلب لطالب المواد إلكترونياً بالرفض أو التعديل أو الموافقة.

القوى العاملة وتوطين الوظائف

ولمواكبة التطورات التي تمر بها بلدية دبي فقد ارتفع عدد الموظفين بشكل عام ليناسب حجم الخدمات المقدمة ونوعيتها وكذلك ارتفع عدد موظفي إدارة العقود والمشتريات ويلاحظ من الرسم البياني تطور القوى العاملة ما بين الأعوام 1985م ـ 2000م.

والجدير بالذكر في مجال التوطين أن نسبة التوطين لسنة 1999م بلغت 35٪ وهي أعلى من النسبة المستهدفة رغم وجود الكثير من الأنشطة التخصصية والصعوبات في ذلك إلا أن البلدية وضعت خطة متكاملة لتوطين تلك الوظائف التي كانت في سنة 1995م صعبة التوطين، ومن ذلك توطين بعض وظائف مساحي الكميات والتي كانت مجالاً للتحدي حيث لا توجد الكوادر المواطنة لتلك الوظيفة بسبب عدم وجود تخصص جامعي غير أن البلدية قامت بتدريب الخريجين المواطنين في مكاتب مساحي الكميات المتخصصة بالدولة وكذلك تم التنسيق مع كليات التقنية العليا لوضع برامج تخصص مسح كميات يساعد في تأهيل العنصر المواطن للدخول في هذا الميدان إلى جانب الاتفاق مع جامعات في استراليا لابتعاث بعض الطلبة لدراسة هذا التخصص.

القوى العاملة في إدارة العقود والمشتريات لعام 1999م موضحة نسبة التوطين

القسم	مواطن	وافد	مجموع	نسبة المواطنين
العقود والمشتريات ـ الإدارة	8	4	12	٪67
قسم المشتريات	14	12	26	٪54
قسم المخازن	18	50	68	٪26
قسم المناقصات والعقود ورقابة التكاليف	13	17	30	٪43
مجموع	53	83	136	٪39

تطور عدد الموظفين بإدارة العقود والمشتريات 1975م – 2002م

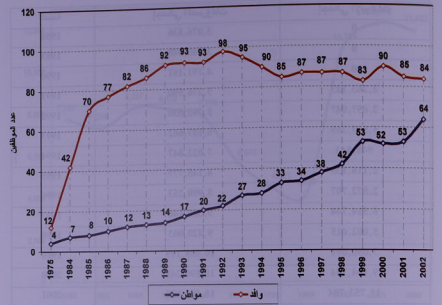

تطور قيمة الممتلكات المؤمنة خلال السنوات 1991م – 2002م

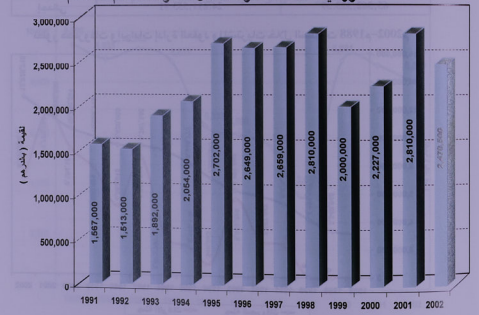

تطور قيمة أوامر الشراء خلال السنوات 1992م-2002م

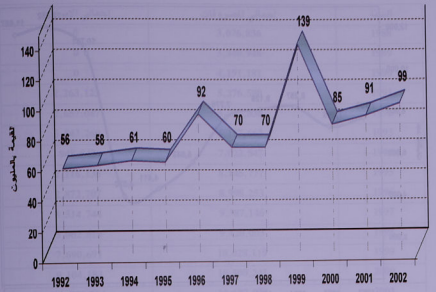

تطور عدد المناقصات خلال السنوات 1991م-2002م

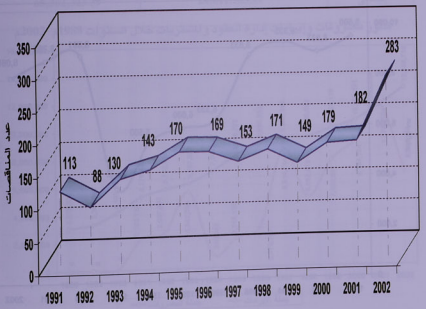

مقارنة بتوزيع عدد المناقصات بين الإدارات خلال السنوات 1987م-2002م

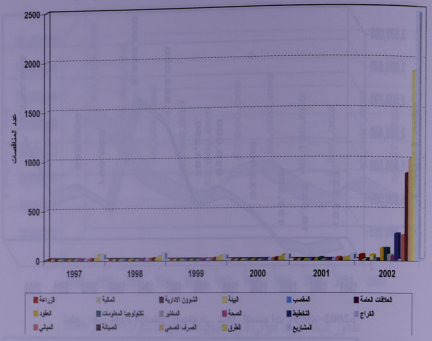

تطور عدد عقود المشاريع الإنشائية خلال السنوات 1991م-2002م

تطور قيمة عقود المشاريع الإنشائية خلال السنوات 1991م-2002م

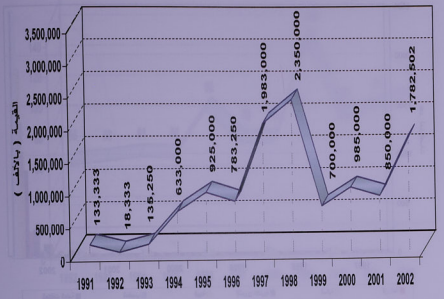

تطور عدد عقود الإسكان الحكومي خلال السنوات 1992م-2002م

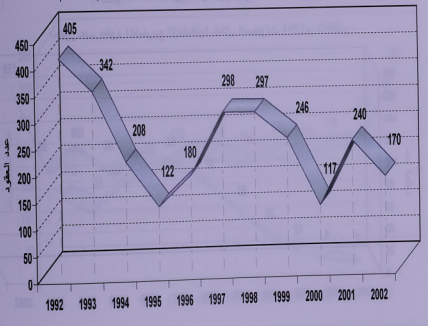

تطور قيمة عقود الإسكان الحكومي خلال السنوات 1992م-2002م

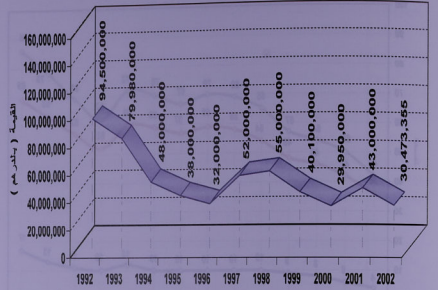

تطور قيمة المواد الواردة والمصروفة خلال السنوات 1989م-2002م

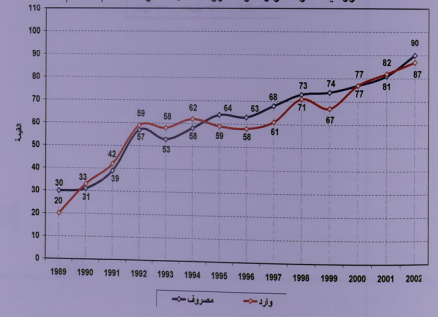

تطور الحركة المخزنية خلال السنوات 1989م - 2002م

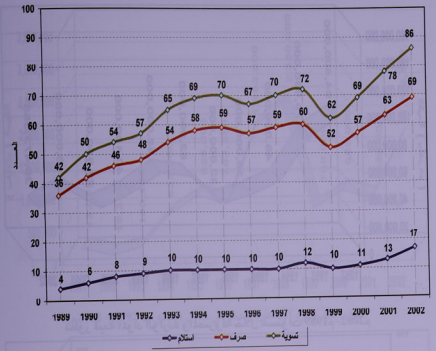

إدارة

الطـــــرق

تتولى بلدية دبي من خلال إدارة الطرق مسؤولية تنفيذ مشاريع الطرق بكافة أنواعها في إمارة دبي ،والسياسة المتبعة في ذلك هو أن يتم تصميم المشاريع من قبل استشاريين عالميين مؤهلين ومن ثم يتم تنفيذ هذه المشاريع من قبل مقاولين مؤهلين تحت الإشراف المباشر للاستشاريين .

وقد مثلت شبكة الطرق منذ نشأتها في دبي العمود الفقري للازدهار التجاري والاقتصادي الذي شهدته المنطقة حيث تعتبر الطرق من أهم عناصر البنية التحتية لأي دولة عصرية ودبي أرادت أن تكون مدينة عصرية بكل معانيها، وتتميز هذه الشبكة بخصائص محددة أهمها معابر الخور الثلاثة جسري (آل مكتوم والقرهود) ونفق الشندغة التي تربط بين كل من دبي وديرة وكذلك الطرق الدائرية وقد طرأت على هذه الشبكة تغييرات جذرية عبر السنين.

وكان أول شارع تم رصفه هو شارع السيف على واجهة الخور ببر دبي في عام 1960م ومن ثم رصف مجموعة من الشوارع ، أما أهم مشاريع الطرق في هذه المرحلة فكانت تنفيذ جسر آل مكتوم بطول (450) متراً (جهة واحدة) في عام 1964م وفي عام 1967م تم رصف عدد من الشوارع في منطقة الراس وبرج النهار وتمت إنارة حوالي (25) كم من الطرق.

وفي عام 1975م تم إنشاء نفق الشندغة باتجاهين تحت خور دبي بطول يبلغ حوالي (560) متراً وفي عام 1976م تم إنشاء المعبر الثالث على خور دبي بطول (600) متر وهو جسر القرهود والمتأمل لشبكة الطرق التي أنشئت على محيط الخور يجد أن كلاً من شارع آل مكتوم وشارع خالد بن الوليد متصلان بكل من جسر آل مكتوم ونفق الشندغة ويكونان حلقة داخلية توفر حركة مرور سهلة بين المناطق المأهولة والمناطق قيد التعمير في كل شطري الإمارة المتمثلة في مناطق الشندغة ، الرأس ، الفهيدي ،السبخة ، الكرامة والرقة كما شكلت هذه العوامل مجتمعة تحفيز حركة التطور والعمران في المناطق الأخرى المحيطة والمتمثلة في بورسعيد هور العنز المطينة في ديرة والحمرية والجافلية وجميرا في بردبي التي ما كان لها أن تشهد هذا التطور السريع لولا ما قامت به هذه المعابر الثلاثة من تسهيل حركة المرور بين ضواحي الإمارة وكذلك بين الإمارات السبع في دولة الإمارات وسرعة الانتقال بينها.

وفي عام 1984م تم الاستعانة عن طريق برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بالمهندس فاروق خليفة الخبير في مجال الطرق وعُيّنَ رئيساً لقسم الطرق ثم مستشاراً لإدارة الطرق من عام 1986م حتى عام 1988م .

واستمر التطور السريع في شبكة الطرق حتى وصل إجمالي أطوال الطرق المنفذة في دبي مع نهاية عام 2002م اكثر من 7358 مسرباً /كم، وكانت البداية الإدارية لإدارة الطرق في البلدية من خلال قسم الهندسة الذي أنشىء في عام 1960م وبعد ذلك تم إنشاء قسم الطرق ضمن أقسام هندسية أخرى تابعة كلها لرئيس المهندسين بالبلدية وبقيت على هذا الحال حتى عام 1987 كما هو موضح في الشكل رقم (1) ثم تم تشكيل إدارة للطرق وأول هيكل إداري وذلك حسب القرار الإداري رقم (315) في عام 1990م كما هو موضح في الشكل رقم (2).

ثم تطور الهيكل التنظيمي ما بين 1994م و 2002م كما هو موضح في الأشكال رقم (3)،(4)،(5)،(6).

الشكل رقم (1)

الهيكل التنظيمي لقسم الطرق في عام 1987م

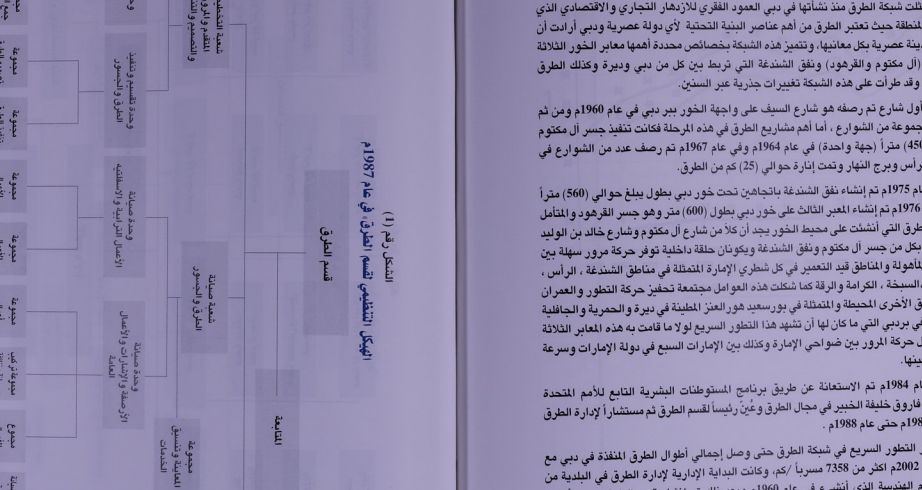

الشكل رقم (2)

الهيكل التنظيمي لـ «إدارة الطرق» في عام 1990م

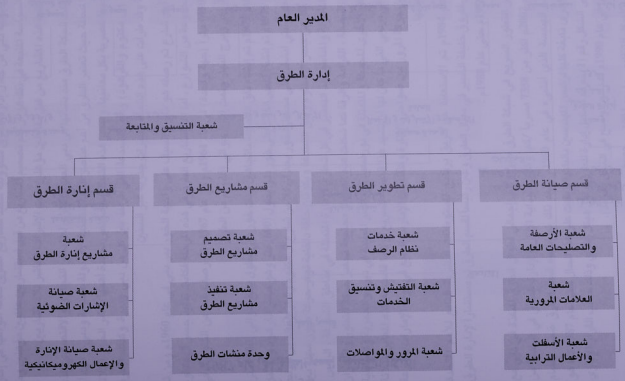

الشكل رقم (3)

الهيكل التنظيمي لـ «إدارة الطرق» في عام 1994م

الشكل رقم (4)

الهيكل التنظيمي لـ «إدارة الطرق» ديسمبر 1997م

الشكل رقم (5)

الهيكل التنظيمي لـ «إدارة الطرق» يناير 1999م

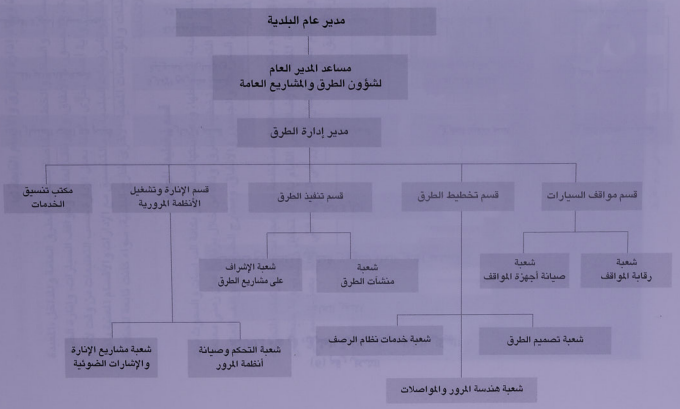

الشكل رقم (6)
الهيكل التنظيمي لـ «إدارة الطرق» في عام 2002م

أهم واجبات ومهام إدارة الطرق والأقسام التابعة لها

اقتراح السياسة والنظم والخطط الخاصة بتنفيذ الطرق العامة والمداخل «المعبدة والغير معبدة» والجسور، والأنفاق، والمواقف العامة، ومواقف السيارات، وإنارة الطرق وإشارات المرور، وأية أعمال أخرى متعلقة بعمل الإدارة حسب التعليمات من وقت لآخر، وحسب سياسة وتشريعات البلدية، وبالتنسيق مع الإدارات والأقسام المعنية داخل البلدية والهيئات والمؤسسات المعنية الأخرى خارج البلدية، سواء كانت تابعة للحكومة المحلية أو الاتحادية.

قسم تخطيط الطرق

1) تنفيذ سياسة البلدية، وخططها، وميزانيتها فيما يتعلق بكافة الدراسات والبحوث ذات الصلة، وباعمال التصميم وتخطيط الطرق، وذلك من خلال برنامج عمل زمني معتمد، لكل من الطرق السريعة والجسور والأنفاق، ومخارج الطرق، والمواقف العامة، ومعابر المشاة.

2) التنظيم والقيام بإجراء إحصائيات منتظمة ومبرمجة لجميع المركبات المتحركة والواقفة وحركة المشاة، بالإضافة إلى القيام باجراء تحليل مروري وما يتبعه من تخطيط وتصميم الطرق، وإشارات المرور في الحالات التي تتعلق بعمل القسم وفي حدود حرم الطريق.

الخدمات الجانبية في حرم الطريق

3) الحصول على البيانات والحوادث المرورية من الإدارة العامة للمرور بشرطة دبي وتحليلها وتحرير التوصيات المناسبة فيما يتعلق بأسباب وقوع حوادث السير وعمل التعديلات اللازمة على شبكة الطرق.

قسم تنفيذ الطرق

تنفيذ سياسات البلدية، وخططها، وميزانيتها وبرامج عملها فيما يتعلق بمشاريع الطرق الخاضعة للتنفيذ، متضمنة الطرق السريعة والطرق الداخلية والفرعية والجسور والانفاق ومواقف السيارات العامة، وذلك بالتنسيق مع قسم تخطيط الطرق، بالإضافة إلى الأعمال الخاصة بتشغيل وصيانة منشآت الطرق.

قسم تقنيات المرور

1) إدارة وتشغيل شبكة الطرق والأنظمة المرورية في الإمارة من خلال مركز التحكم والتقنيات واللوحات المرورية والإشارات الضوئية.

2) ضمان السلامة المرورية للجمهور وشبكة الطرق.

3) القيام بأعمال البحث والدراسات والتطوير والتخطيط الاستراتيجي الشامل لحركة المرور والتنقل على شبكة الطرق في الإمارة.

الأنظمة المرورية في الإمارة

قسم الإنارة

1) تنفيذ سياسة البلدية وخططها ولوائحها وإجراءاتها فيما يتعلق بأعمال مشاريع الإنارة والإشارات الضوئية الواقعة ضمن حرم الطرق، من خلال برنامج عمل زمني معتمد بالتنسيق مع الأقسام الأخرى في الإدارة والوحدات الإدارية الأخرى وبالأخص إدارة الصيانة العامة.

2) إعداد وتنفيذ برامج عمل يومية وشهرية للصيانة الوقائية فيما يتعلق بأعمال الإشارات الضوئية.

قسم مواقف السيارات

1) تنفيذ سياسة البلدية وخططها ولوائحها وإجراءاتها فيما يتعلق بأعمال التحكم بمواقف السيارات الواقعة ضمن حرم الطرق والساحات والمواقع المختلفة، من خلال برنامج عمل زمني معتمد بالتنسيق مع الأقسام الأخرى في الإدارة.

2) المعاينة الدورية لجميع مناطق دبي التي تحتوي على اجهزة التحكم بمواقف السيارات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانتها.

3) إعداد وتنفيذ برامج عمل يومية واسبوعية للصيانة التصحيحية، وإعداد برامج عمل شهرية للصيانة الوقائية، فيما يتعلق بأعمال القسم.

موقف السيارات الواقع ضمن مناطق التحكم في ديرة

ويتضح من الجدول التالي تطور العمالة وتوزيع الوظائف في إدارة الطرق في الأعوام من 1995م –2001م

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
وظائف إشرافية	23	21	25	15	19	26	27
وظائف فنية/هندسية	54	56	65	41	47	44	48
وظائف ميدانية	293	289	296	251	136	251	347
وظائف دعم	18	28	19	26	32	38	36

الرسم البياني رقم (1) يوضح تطور العمالة وتوزيع الوظائف من عام 1995م – 2001م

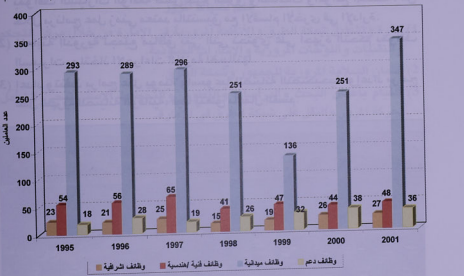

عدد موظفي إدارة الطرق بنهاية عام 2001م

البيان	فني/مهندس	وظائف أخرى	المجموع
مواطن	35	222	257
وافد	31	170	201
المجموع	66	392	–
نسبة المواطنين ٪	٪53.0	٪56.6	–
نسبة الوافدين ٪	٪47.0	٪43.4	–

التخطيط الاستراتيجي لشبكة الطرق في دبي

يتم تحديد احتياجات الإمارة من الطرق ضمن استراتيجية شاملة لعملية التنمية ومن خلال دراسات لمتطلبات واتجاهات معطيات النمو (استعمالات الأراضي والسكان) وتوزيع ونوعية حركة المرور المستقبلية، ومن الأمثلة على ذلك دراسات النقل والمرور الشاملة التي أجريت عام 1991م وعام 1997م وأدت إلى وضع خطط تحسين شاملة لنظام النقل والمرور بالإمارة.

ولم يقتصر التركيز في تلك الدراسات على الحلول الهندسية (توسيع وتحسين الطرق الحالية وبناء طرق جديدة) بل تعداها إلى إبراز دور وأهمية وإجراءات عناصر الإدارة المرورية وتطبيق مشاريع تقنية أدت إلى تخفيف الازدحام ورفع كفاءة شبكة الطرق الموجودة ، ومن الأمثلة على هذه المشاريع نظام التحكم الشامل في الإشارات الضوئية باستعمال أحدث الأجهزة والتقنيات المتوفرة.

ونحن في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نجد أن حركة المرور تضاعفت منذ عام 1976م حتى هذا الوقت من 4,500 مركبة/ساعة إلى أكثر من 29,000 مركبة/ساعة تعبر الخور عن طريق المعابر الثلاثة التي تم ذكرها وتوفر تسعة عشر مساراً لاستيعاب حركة المرور العابرة ويمكنها استيعاب حوالي 30,000 مركبة/ ساعة، وعند اعتبار هذه المعطيات نجد أنها مؤشر حقيقي على نمو حركة المرور بصورة مطردة مما سيكون له آثار سلبية كثيرة على حركة التطور والنمو الاقتصادي في الإمارة.

ولمعالجة هذه المشاكل كان لابد من التوجه إلى توسيع جسر القرهود مستقبلاً إلى ستة مسارات في كل اتجاه مع ربطه عن طريق تقاطعات حرة بالطرق الشريانية هذا إلى جانب ربطه وجسر آل مكتوم بشارع الشيخ زايد عن طريق جسور وأنفاق باعتباره أكبر الطرق تحملاً للحركة المرورية، هذا وقد تم إنجاز جزء كبير من التحسينات عدا ما يتعلق بتوسعة جسر القرهود حيث تم حتى الآن إجراء الدراسات المطلوبة ووضع التصاميم الأولية.

كما تم في هذا الإطار أيضاً إنشاء «شارع الإمارات» للربط بين مناطق إمارة دبي المختلفة ولتوفير بديل لحركة المرور العابرة للإمارات الشمالية وتخفيف الازدحام عن شارع الشيخ زايد وشارع الاتحاد.

كما تتميز شبكة الطرق في دبي بسمات خاصة تتناسب مع تضاريسها الجغرافية وخصائصها البيئية والاجتماعية والاقتصادية وأهم من ذلك مع حركة التنمية السريعة فيها.

كما تم تصنيف الطرق في إمارة دبي كما يلي:

طرق شبه دائرية

يدل مسمى هذه الطرق على أنها على شكل حلقات متوازية تقريبا وهي تغطي مساحة المنطقة الحضرية لدبي، والأمثلة على هذه الطرق:

- شارع خالد بن الوليد امتداد لشارع طارق بن زياد وشارع أبو بكر الصديق.
- شارع الشيخ راشد امتداداً لشارع الاتحاد.

طرق شعاعية

وهذه الطرق هي التي تصل الطرق شبة الدائرية بعضها ببعض، وتظهر وكأنها منبثقة من مراكز محددة كمناطق التجارة المركزية في كل من ديرة وبر دبي، والأمثلة على هذه الطرق:

- شارع آل مكتوم امتداداً لشارع المطار وشارع الخوانيج.
- شارع نايف امتداداً لشارع الرشيد.
- شارع الميناء امتداداً لشارع الوصل.

التصنيف الوظيفي للطرق

الطرق الحرة

وهي الطرق التي تكون حركة المرور عليها حرة وسريعة بحيث لا تتواجد عليها أية تقاطعات سطحية ويتم التحكم في روافد الدخول والخروج على هذه الطرق تحكماً كاملاً من خلال تقاطعات طبقية تفصل اتجاهات المرور، والأمثلة على هذه الطرق في دبي تتضح على شارع دبي – العين، شارع دبي – الشارقة، شارع الشيخ زايد – وشارع الإمارات.

وتمثل هذه الطرق في أطوالها حوالي 16٪ من شبكة الطرق.

الطرق السريعة

تكون هذه الطرق منفصلة ومتعددة المسارات ويتم التحكم في روافد الدخول والخروج عليها تحكماً كاملاً أو جزئياً مع كون التقاطعات الرئيسية عليها طبقية ويمكن توفير شوارع خدمة على جانبيها، والأمثلة على هذه الطرق تتضح على شارع دبي – حتا وشارع دبي – الخوانيج. وتمثل هذه الطرق في أطوالها حوالي 18٪ من شبكة الطرق.

الطرق الشريانية

هذه الطرق قد تكون اتجاهات الحركة عليها منفصلة أو غير منفصلة بجزر وسطية ومستوى تصميمها الهندسي يقل عن مستوى الطرق السريعة، ونادراً ما تكون تقاطعاتها الرئيسية طبقية ولذلك يتم التحكم في حركة المرور على تقاطعاتها عن طريق الإشارات الضوئية ، والأمثلة على هذه الطرق تتضح من خلال شوارع آل مكتوم وصلاح الدين والخليج، وتمثل هذه الطرق في أطوالها حوالي 18,7٪ من شبكة الطرق.

الطرق المجمعة

الهدف من هذه الطرق هو تجميع وتوزيع المرور من الطرق المحلية إلى الطرق الرئيسية، وفي العادة تخدم هذه الطرق رحلات قصيرة الطول ومنخفضة السرعة ويتم التحكم في حركة المرور على تقاطعاتها عن طريق الإشارات الضوئية أو الدوارات واللوحات المرورية، كما أن

هذه الطرق عادة ما تتقاطع مع طرق مجمعة أخرى أو طرق رئيسية أو طرق محلية، ومن الأمثلة عليها شارع هور العنز وشارع السبخة وشارع المصلى، وتمثل هذه الطرق في أطوالها حوالي 18,5٪ من شبكة الطرق.

الطرق المحلية

يقتصر الغرض من هذه الطرق على خدمة حركة المرور التي تنشأ من المنشآت الواقعة عليها بالدرجة الأولى ، وهي تخدم رحلات قصيرة ويتم التحكم في حركة المرور عليها بواسطة اللوحات المرورية والدوارات الصغيرة أحياناً ، والأمثلة على هذه الطرق تتضح في المناطق السكنية المتعددة في دبي. وتمثل هذه الطرق في أطوالها حوالي 28.5٪ من شبكة الطرق والشكل رقم (1) يوضح التوزيع الجغرافي لشبكة الطرق في إمارة دبي.

تقاطعات منطقة القرهود

الشكل رقم (1)

تطور الانفاق على مشاريع الطرق

يوضح الرسم البياني رقم (2) ما تم إنفاقه على مشاريع الطرق في الفترة ما بين عام 1980م وعام 2002م، حيث بلغ إجمالي الانفاق مايعادل (8.4) مليارات درهم، وقد كان عام 2000 أكثر الأعوام إنفاقاً على مشاريع الطرق في هذه الفترة حيث بلغ المنصرف الفعلي (890) مليون درهم، ويرجع ذلك إلى حجم المشاريع التي نفذت في ذلك العام مثل شارع الإمارات ومشروع شوارع ومواقف لمطار دبي الدولي.

كما يبين الرسم البياني رقم (3) تطور شبكة الطرق ما بين عام 1980م حتى عام 2002م، حيث بلغ طول الطرق الإجمالي ما يقارب 7358 مسرباً - كيلومتر، حيث شهد عام 2000م أعلى تنفيذ للطرق حيث بلغ (949) مسرباً - كيلومتر، كما هو موضح في الجدول رقم (1) والرسم البياني رقم (4).

تطور الإنفاق على مشاريع الطرق ما بين (1980م - 2002م)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة (مليون درهم)	50	50	14	73	14	114	254	403	223	233	205	273

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة (مليون درهم)	489	578	429	379	660	647	634	688	890	610	446

إجمالي الإنفاق على مشاريع الطرق من عام 1980م - 2002م بلغ 8,414 مليون درهم

الرسم البياني رقم (2) يوضح تطور الإنفاق على مشاريع الطرق ما بين (1980م - 2002م)

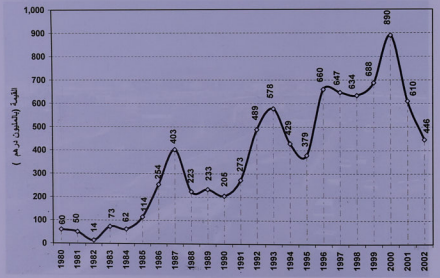

الرسم البياني رقم (3) يوضح تطور شبكة الطرق ما بين (1980م - 2002م) (كم بالمسرب)

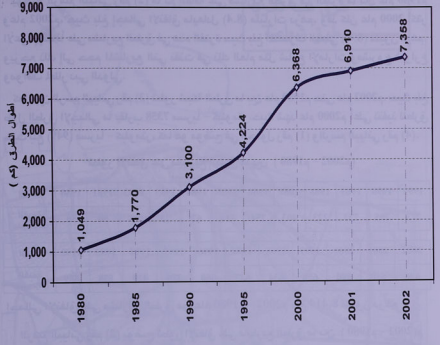

جانب من شبكة الطرق الداخلية

الجدول رقم (1) يوضح أطوال الطرق (مسرب - كم) حسب نوعيتها من عام 1980م-2002م

نوعية الطرق	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
الطرق الحرة	0	0	362.61	597.44	1,014	1,119	1,124.8
الطرق السريعة	193.29	405.5	538.92	804.25	1,162	1,261	1,375.5
الطرق الشريانية	154.17	267.2	444.17	601.82	1,195	1,333	1,367.4
الطرق المجمعة	242.02	371.28	516.08	757.52	1,176	1,272	1,334.6
الطرق المحلية	459.84	730.31	1,238.11	1,462.97	1,821	1,925	2,155.5
الإجمالي	1,049.33	1,770.31	3,099.91	4,224.01	6,368	6,910	7,357.8

تطور طول شبكة الطرق (خط وسط - كم) من عام 1980م-2002م

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
طول (خط وسط - كم)	431	698	1160	1476	2193	2434	3057

الرسم البياني رقم (4) يوضح تطور طول شبكة الطرق من عام 1980م-2002م

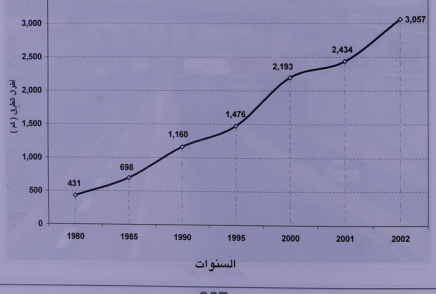

مشاريع عام 1986م	
دفان دوار المركز التجاري	طرق في منطقة المطينة
أعمال ترابية ودفان لطريق زعبيل الثانية	طريق العين دبي المرحلة الأولى
طريق سبخة لمجمع العمال في القصيص	تقاطع طريق الوصل المنارة وطريق المطار -
دراسة تخطيط الطرق	الرمول طريق الوصول إلى فندق جبل علي
طرق في السطوة المرحلة الثانية	أعمال رئيسية لتقاطع النهدة
طرق القنصلية العراقية	أعمال طرق للمدارس في دبيرة
طريق ميدان سباق الهجن	طرق داخلية في المنخول
أعمال حماية طريق الدفاع	طرق لشعبية القصيص
طرق المدارس في بر دبي	طرق في الراس
طرق في منطقة مستشفى راشد	طرق داخلية في الطوار
مشاريع عام 1987م	
سوق الحمرية	طرق في هور العنز - المرحلة الثالثة
طرق داخلية في الراشدية	طرق في الراشدية
أعمال اسفلت في مستشفى آل مكتوم	طرق في منطقة الديوان
حماية شاطئ ام سقيم وفيلا الشيخ حمدان	طرق في النسيلي
أعمال ترابية ودفان في القوز	شارع الضيافة وشارع الوصل
دفان في الوصل	طرق في أم سقيم
أعمال ترابية ودفان في الصفا	طريق جسر القرهود
رصف طرق في الميناء وطرق سبخة في الممزر	سياج على طريق الخوانيج والراشدية والعمردي
طرق في الجافلية	طرق في الكرامة
طريق دبي حتا	فتحة التفاف مؤقتة عند كيماويات الصقر
طرق في منطقة المعارض في القرهود	طرق سجن النساء ودوار الساعة
طرق في السطوة	طريق القصيص ومنطقة المصنع
تسوية في العوير الصناعية	

مشاريع عام 1988م	
توسعة طريق ند الحمر	طرق في هور العنز - المرحلة الأولى
العلامات المرورية الكبيرة	طرق في الحضيبة والعسبيح والرولة والحمرية
رصف السكيك ديرة	سياج طريق العوير
تقاطع ند الشبا	تسوية في ند الشبا (1)
طرق في هور العنز - المرحلة الثانية	أعمال بحرية لكورنيش ديرة
طريق دبي العين - المرحلة الثانية	طرق في منطقة حياة ريجنسي
مسح أدوات التحكم المرورية	طريق عمر بن الخطاب
مشروع نفق النهدة	إنشاء تقاطع النهدة على شارع الاتحاد
مشاريع عام 1989م	
صيانة نفق الشندغة	وصلة طريق القصيص/ الشارقة
صيانة نفق الشندغة	حماية شاطئ أم سقيم
تطوير جسر القرهود	حماية طريق جبل علي
حاويات في منطقة جميرا	ممرات المشاة
أعمال في الميناء السياحي	طريق خدمة للمركز التجاري
أعمال لجسري آل مكتوم والقرهود	طرق ومواقف للمكتبات في بردبي
تقاطع الرؤية	طرق في شمال الكرامة
مشروع الممزر	طريق للمطار القديم وطريق للمطار الجديد
طرق بين الوصل وجميرا - المرحلة الثانية	تقاطع ند الشبا - المرحلة الثانية
أعمال مدنية لإنارة الطرق(طريق العين)	طرق كورنيش ديرة - السوق
أعمال طرق في مدرسة الاتحاد	أعمال طرق في سوق الحمرية
حماية جوانب التقاطعات على طريق العين	أعمال جسر مصفوت
طريق عود ميثاء	امتداد وصلة طريق الشارقة
سياج وحماية على طريق دبي - أبوظبي	أعمال مدنية لإنارة الطرق والمواقف
طرق ومواقف للمكتبات في ديرة	
مشاريع عام 1990م	
طرق في هور العنز - المرحلة الرابعة	طرق بين شارعي الوصل وجميرا
محطات مراقبة الشاحنات الثقيلة ملغي	الطريق بين دوار بوكدرة ودوار زعبيل

أعمال تصريف مياه طارئة	طرق في الممزر - المرحلة الأولى
أعمال ترابية في المزهر	مواقف في ديرة ودبي
طريق الوصول إلى ند الشبا السكنية	طريق خدمة على شارع المنخول
طرق في جميرا	امتداد وصلة طريق الشارقة - المرحلة الثانية
مشاريع عام 1991م	
طرق ومواقف في سوق الذهب	أعمال طرق بين طريق المدام وحتا
طريق الوصول إلى منطقة المرقب السكنية	طرق في العوير - المرحلة الأولى
طريق الوصول إلى منطقة الشحن في المطار	طرق في العوير - المرحلة الثانية
طرق ومواقف في الكرامة	جسور مشاة على شارع ال مكتوم
طرق في زعبيل شرق	مواقف في رقة البطين
توسعة شارع الخليج	تطوير دوار الصقر
طرق بين الوصل وجميرا و القوز	طرق في الطوار - المرحلة الثالثة
تحسين شارع السيف	حماية اطراف الطريق على شارع العين
طريق دبي حتا - المرحلة الثانية	تخطيط الطرق في المنخول
مشاريع عام 1992م	
تحسين شارع نايف	إعادة تاهيل شارع القصيص
أعمال مدنية لإنارة الطرق	طرق حول قصر الشيخة موزة
أعمال الدفان وتسوية في الوصل و القوز	مواقف سيارات لمبنى الأرض الجديدة
مسح لمناطق الدفان	طرق وصول ومواقف للمحاكم
دفان في أم القيوين	طرق في القوز الصناعية
دفان الارصفة في دبي وديرة	طرق حول قصر الشيخ مانع
دفان للمناطق السكنية في دبي	طرق في الصفوح
أعمال دفان وتسوية شعبية مشرف	تحسينات دوار الضيافة
تطوير العوير الصناعية	تحسينات شارع السيف
أرصفة في شارع المرقبات	
مشاريع عام 1993م	
مواقف في الرقة	شارع الشيخ زايد المرحلة الثالثة
مواقف السيارات	استكمال سياج على طريق حتا

أعمال التسوية ودفان في جميرا وام سقيم	مواقف المركز التجاري
تحسين دوار في ند الشبا	طرق في ند الشبا المرحلة الثانية
طريق وصول في الخوانيج	تحسينات شارع الرقة
أعمال ترابية في القصيص الصناعية	أعمال مدنية لإنارة الطرق
طريق الخدمة في جميرا	مواقف متعددة في دبي
تحسين سوق الحمرية للخضار	جسر مشاة على شارع عود ميثاء
تطوير دوار الوصل ودوار الحديقة	مرسى السفن
طرق في المزهر المرحلة الثانية	طرق حول قصر الشيخ احمد
شارع الشيخ زايد المرحلة الثانية	نفق دوار الساعة
مشاريع عام 1994م	
طريق خدمة على شارع أبو بكر الصديق	دفان للكليات
توسعة جسر آل مكتوم وتقاطعي مستشفى راشد ودوار الإذاعة	أعمال متقدمة لتقاطع المركز التجاري
طرق في المزهر	انارة على شارع الشيخ زايد
امتداد شارع بني ياس	طرق في الراشدية
أعمال للميناء والجمارك	طرق في زعبيل شرق
مواقف للمدارس - المرحلة الأولى	تقاطع مريف
شارع الشيخ زايد - المرحلة الأولى	دفان في القوز - المرحلة الأولى
دفان في الصفا	دفان في القوز - المرحلة الثانية
دفان في المنارة	دفان في القوز - المرحلة الثالثة
دفان في الوصل	دفان في القوز - المرحلة الرابعة
دفان في ام سقيم	مواقف متعددة في دبي
دفان في الراشدية	خدمات مؤقتة للموانئ والجمارك
دفان في ند الحمر	طرق في منطقة ابو هيل
مشاريع عام 1995م	
الطريق من تقاطع CMC إلى دوار بوكدرة	طرق في السطوة /غرب شارع الشيخ زايد
طريق خدمة على شارع خالد بن الوليد	طريق لهباب - العين
تحسين طريق 206	تحسين شارع البراحة

طرق في الراشدية المرحلة الثانية	تسوية في القصيص المنطقة 2
طرق في الراس	طرق جنوب حديقة الصفا
تحسين شارع جميرا	طريق توصيل للديوان
التحكم في المواقف مركز ديرة	طريق موصل لقصر زعبيل
تخطيط الطرق في دبي	طريق موصل إلى حتا
تسوية في المزهر - المرحلة الأولى	ممر لكورنيش الممزر
تسوية في المزهر - المرحلة الثانية	مواقف لمسجد في ند الشبا
مشاريع عام 1996م	
طرق في أم هرير	طرق في الكرامة
تقاطع المركز التجاري	كورنيش الممزر
مواقف للمدارس	طرق في العوير الصناعية
تقاطع القطاعيات - زعبيل	أرصفة في البراحة
طرق في القوز الصناعية	طرق جنوب مستشفى الأمل
مواقف متعددة في دبي	طريق الوصول إلى كراج الحكومة
تحسين شارع الوصل	مشروع التحكم المركزي بالاشارات الضوئية
طرق في المنخول	أعمال مدنية لإنارة الطرق
تحسينات تقاطعات في دبي	رصف البستكية
مشاريع عام 1997م	
طرق في ميناء راشد	طرق الوصول إلى جبل علي
توسعة طريق الراشدية	سياج في العوير
أعمال تسوية في القصيص	سياج قرب دوار الهباب
تقاطع القرهود والرمول	طريق القصيص الشارقة
طريق خدمة في العوير	طرق في راس الخور الصناعية
تحسينات شارع الرقة	تحسين طريق الرمول
طرق في المزهر	طريق الجداف
تحسينات في الشندغة	مدخل فندق شيكاغو بيتش
تحسينات على شارع السيف	تقاطع عود ميثاء مع شارع الشيخ راشد

مشاريع عام 1998م	
تحسينات طريق الخوانيج	مواقف لسوق الحمرية
طرق في ند الحمر	تقاطع توين تاورز
طرق لحديقة المزر	أعمال مدنية لإنارة الطرق
تحسينات شارع الشيخ زايد	مشروع تخطيط الشوارع
تحسينات شارع الضيافة	موقف متعدد الطوابق في نايف
تحسينات شارع الرشيد	جسور المشاة
تطوير التقاطعات في ديرة	طرق في القصيص
رصف السكيك في الراس / المرحلة الثانية	أعمال متعددة لمطار دبي
طرق في ند شبيب	دفان في منطقة حتا السكنية
طرق في الحمرية	أعمال تجميل الخور /تحسينات شارع السيف
تحسينات شارع المرقبات	مواقف متعددة في دبي
طرق لمركز الببوسولين	تقاطع شارع بني ياس مع شارع القرهود
القرية العالمية للمهرجان	طرق في هور العنز
طرق في المزهر	إنشاء شارع الشيخ زايد من تقاطع مركز التجاري إلى سيح شعيب
مشاريع عام 1999م	
طريق دبي العابر - المرحلة الأولى	طريق 204 و 211
طريق موصل للمجلس في ند الشبا	تسوية في الورقاء - المرحلة الأولى
طرق داخلية في عود ميثا	تسوية في الورقاء - المرحلة الثانية
إعادة تأهيل طريق مرغم	تقاطع الوصل مع الحضيبة
مواقف متعددة في دبي	أعمال مدنية لإنارة الطرق
طريق ند الحمر - الراشدية	ترقيع الشوارع والقسائم
تحسينات دوار الصقر	التحكم في مواقف السيارات - المرحلة الثانية
تحسينات شارع المطينة	طرق في الحمرية - المرحلة الثانية
توسعة طريق القصيص - الراشدية	طرق في القصيص
مشاريع عام 2000م	
تحسينات شارع الطوار	موقف سيارات الغبيبة المتعدد الطوابق
طرق في أم سقيم	أرصفة في المزر

طرق في منطقة جبل علي الصناعية	تحسينات شارع الاتحاد
رصف سكيك في بردبي	الطريق الدائري / المرحلة الأولى - العقد 1
رصف سكيك في الراس	الطريق الدائري / المرحلة الأولى - العقد 2
طرق في البرشاء	الطريق الدائري / المرحلة الأولى - العقد 3
وصلات لشارع الشيخ زايد	الطريق الدائري المرحلة الثانية
توسعة طريق ند الحمر	طرق في الورقاء
مواقف متعددة في دبي	طرق ومواقف مطار دبي الدولي
مواقف سيارات الشحن الصغيرة	تقاطع الحضيبة
مشاريع عام 2001م	
طرق في منطقة زعبيل	أعمال تسوية في الورسان
طرق في منطقة الرولة	طريق الخدمة على مرحلة القصيص - الشارقة
توسعة شارع المطار	تطوير كورنيش الممزر
طرق في منطقة القصيص	مداخل المنطقة الحرة بجبل علي (جسر جفزا)
طريق دبي الدائري - مرحلة 1	مداخل سوق الخضار والفواكه
طرق في منطقة القوز الصناعية	مواقف متفرقة في دبي
سكك وممرات في منطقة الرأس	طرق وأعمال تسوية في الخوانيج
طرق في منطقة الورقاء	طريق دبي الدائري - المرحلة الثالثة
طرق في منطقة بورسعيد	تقاطع المهزر
ممرات في السطوة	
مشاريع عام 2002م	
طرق في منطقة السطوة	طرق من الصفا إلى أم سقيم
تحسينات متفرقة في دبي	تقاطعات أبو كدرة
تحسين تقاطع الصفا	إعادة تأهيل شارع حتا
أعمال تسوية في منطقة الورسان	تقاطع رأس الخور
طرق في حتا	طرق في المزهر
تحسين شارع الصفوح	أرصفة في منطقة الطوار
أرصفة في منطقة الحضيبة	

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أثناء اطلاعه على أحد مشاريع الطرق

وفيما يلي أهم المشاريع التي تم إنجازها مابين عام 1986م وعام 2002م:

- **مشروع إنشاء تقاطع النهدة على شارع الاتحاد ونفق النهدة:**

تاريخ انتهاء المشروع 1986م — **التكلفة 46 مليون درهم**

يمثل هذا التقاطع البوابة الشمالية لدبي، بدأ العمل به بتاريخ 1985، واشتمل على إنشاء نفق ذو ثلاثة مسارب في كل اتجاه لتوفير حركة حرة للمرور الرئيسي والكثيف بين الشارقة ودبي وعلى هذا النفق تم إنشاء دوار ذو ثلاثة مسارب لتوفير تسهيلات للربط مع شبكة الطرق المجاورة.

- **شارع دبي-العين**

تاريخ انتهاء المشروع 1988م — **التكلفة 231 مليون درهم**

بدأ العمل بتنفيذ المشروع عام 1986م واشتمل توسيع الطريق الواصل بين دوار بوكدرة إلى الحدود مع مدينة العين إلى ثلاثة مسارب في كل اتجاه بطول (60) كلم مع جزيرة وسطية وأكتاف جانبية على طول الطريق. كما تم فصل إتجاهات المرور على التقاطعات الرئيسية عن طريق جسور علوية، بطرق فرعية على جانب هذه الجسور كروافد للدخول والخروج بحيث يتم توفير تسهيلات مرورية على التقاطع في جميع الاتجاهات بسهولة وانسيابية. أما عن الجسور نفسها فهي عبارة عن جسور ذات أربعة أجزاء عرضية كل

منها طوله من (17) إلى (25)م وقد تمت إنارة هذه التقاطعات بالكامل وبالإضافة إلى هذه التقاطعات تم إنشاء ثمانية معابر سفلية للجمال على طول الطريق إضافة إلى ثلاثة ممرات سفلية أخرى للسيارات والمشاة.

● **مشروع واجهة الخور:**

تاريخ انتهاء المشروع 1988م **التكلفة 59 مليون درهم**

في عام 1988م تم إنجاز واجهة الخور على شارع بني ياس أمام البلدية وفندق انتركونتنتال وحتى منطقة الراس. يتضمن شارع مزدوج في إتجاهين بطول 1,4 كيلومتر مع أرصفة للمشاة وإنشاء حائط خرساني بطول 1,3 كيلومتر كما تم توفير حوالي 1450 موقفاً للسيارات وأعمال تجميلية أخرى.

● **جسرا المشاة على شارع آل مكتوم:**

تاريخ انتهاء المشروع 1991م **التكلفة 8 ملايين درهم**

تم إنشاء هذين الجسرين للتخلص من التداخل بين حركة المشاة الكثيفة وحركة السيارات على شارع آل مكتوم.

● **مشروع توسعة شارع الخليج:**

تاريخ انتهاء المشروع 1991م **التكلفة 41 مليون درهم**

اشتمل المشروع على توسعة شارع الخليج بحيث تم توفير أربعة مسارات في كل اتجاه، وذلك مابين تقاطع حياة وريجنسي ودوار شارع الوحيدة بطول 4,4 كلم كما تضمن المشروع تحسين وتوسيع مسارات الدوارات القائمة على هذا الشارع مع إنشاء شوارع خدمة على جانبي الشارع في المناطق التي تتطلب ذلك لفصل حركة المرور الرئيسية عن حركة المرور الفرعية وبالتالي تحسين مستوى السلامة المرورية على الشارع وبالإضافة إلى ذلك تم توفير مواقف كافية للسيارات مع إنارة هذا الشارع بالكامل.

● **نفق دوار الساعة رقم (3):**

تاريخ انتهاء المشروع 1993م **التكلفة 17 مليون درهم**

تم إنشاء نفق دوار الساعة رقم (3) بحيث يتسع لمسربين في اتجاه واحد من شارع آل مكتوم إلى جسر آل مكتوم وبطول 305 متر وبعرض 9,6 متر.

● **مشروع مرسى السفن على شارع بني ياس :**

تاريخ انتهاء المشروع 1993م **التكلفة 198 درهم**

في عام 1991م تقرر إنشاء مرسى للسفن في الخور وذلك لمواكبة الزيادة في أعداد السفن والتي وصلت آنذاك إلى أكثر من (250) من السفن التقليدية، وبدأ تنفيذ المشروع عام 1991م واشتمل على دفان حوالي (7) كيلومترات على طول الخور بإستخدام حوالي مليون مترمكعب

من الرمال والحصى وكذلك تسهيلات لتحميل وتنزيل البضائع على أربعة أرصفة ممتدة داخل الخور بالإضافة إلى مبنى للجمارك وأعمال تجميلية مع تمديدات الوقود والماء.

● **إمتداد شارع بني ياس (المرحلة الأولى) :**

تاريخ انتهاء المشروع 1994م
التكلفة 110 مليون درهم

في عام 1992، ونتيجة لزيادة حركة السير والمرور خصوصاً على شارع آل مكتوم، تم إستحداث وإنشاء شارع مزدوج جديد بثلاثة مسارات في كل اتجاه ليصل شارع بني ياس من تقاطع شارع عمر بن الخطاب إلى شارع القرهود، وخدم هذا المشروع مرسى السفن وتم فصل هذا المشروع عن شارع طارق بن زياد عن طريق ممر سفلي (نفق) باتجاه القرهود.

مرسى السفن

● **مشروع توسعة جسر آل مكتوم وتقاطعي مستشفى راشد ودوار الاذاعة :**

تاريخ انتهاء المشروع 1994م **التكلفة 180 مليون درهم**

اشتمل المشروع على إنشاء وتحسين الطرق والجسور المجاورة لجسر آل مكتوم بالإضافة إلى توسعة جسر آل مكتوم ليصبح بأربعة مسارات في كل اتجاه لكي يستوعب الحركة المرورية المتزايدة على هذا الجسر وكذلك اشتمل المشروع على إنشاء طريق بطول 1,5 كم وبأربعة مسارات في كل اتجاه بالإضافة إلى تقاطعين علويين وتوسعة الجسور القائمة وإنشاء جدار استنادي بطول 1,2 كم وبارتفاع (9) متر بالإضافة إلى أعمال الخدمات والبستنة.

تحسينات شارع جميرا:

تاريخ انتهاء المشروع 1995م — **التكلفة 24 مليون درهم**

اشتمل هذا المشروع على رصف طبقة إسفلتية جديدة للشارع من دوار الضيافة إلى شيكاغو بيتش بطول 11,4 كلم بالإضافة إلى إنشاء (6) تقاطعات ذات إشارات ضوئية و (9) إشارات عبور مشاة وذلك لرفع مستوى الخدمة على هذا الشارع الحيوي.

المرحلة الأولى من مشروع التحكم في مواقف السيارات:

تاريخ انتهاء المشروع 1995م — **التكلفة 9 ملايين درهم**

نظراً للطلب الكبير على مواقف السيارات في منطقة وسط المدينة بديرة مع عدم توفر المساحة الكافية لتوفير مواقف إضافية، فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى التحكم بالمواقف في المنطقة لتوفير مواقف للمتسوقين والزائرين، عليه فقد تم تركيب أجهزة الدفع والعرض للتحكم بالمواقف على الطرق وتركيب نظام الحواجز على مواقف السيارات على واجهة الخور بشارع بني ياس.

مشروع تقاطعات المركز التجاري وشارع الشيخ زايد:

تاريخ انتهاء المشروع 1996م — **التكلفة 178 مليون درهم**

تم البدء بتنفيذ هذا المشروع بتاريخ 1994/8/16م وذلك لتوفير حركة حرة من وإلى شوارع الشيخ زايد والشيخ راشد والضيافة، ولتوفير ذلك تم إنشاء ثلاثة أنفاق وأربعة جسور كما تم توفير حركة مرنة من وإلى المناطق الأخرى.

مشروع تقاطع شارع زعبيل مع شارع الشيخ راشد:

تاريخ انتهاء المشروع 1996م — **التكلفة 158 مليون درهم**

يهدف هذا المشروع الذي بدأ في شهر ديسمبر 1994م إلى فصل حركة المرور المتضاربة على هذا التقاطع عن طريق إنشاء الإنفاق لتوفير انسيابية في حركة المرور من وإلى شارع الشيخ زايد وجسري آل مكتوم والقرهود، كما اشتمل المشروع على تنفيذ أعمال بستنة تجميلية.

مشروع التحكم المركزي بالاشارات الضوئية:

تاريخ انتهاء المشروع 1996م — **التكلفة 26 مليون درهم**

شمل المشروع استبدال جميع أجهزة التحكم بالاشارات بالمواقع وتركيب وبرمجة أجهزة وبرامج التحكم المروري، وقد بدأ النظام بالتحكم بعدد (97) تقاطع إشارات ضوئية وعدد (27) إشارة مشاة والهدف من النظام هو التحكم والتشغيل الآلي للإشارات الضوئية لتقليل الازدحام ومواكبة التزايد المستمر والمفاجئ في الحركة المرورية وذلك بتقليل زمن التأخر وعدد مرات الوقوف للمركبات عند التقاطعات.

مشروع تقاطع شارع عود ميثاء مع شارع الشيخ راشد:

تاريخ انتهاء المشروع1997م — **التكلفة 75 مليون درهم**

شمل هذا المشروع على إنشاء تقاطع علوي حر الاتجاهات لتوفير حركة حرة من وإلى شارع الشيخ زايد وجسر القرهود، بالإضافة إلى أعمال البستنة والتجميل لمنطقة المشروع وكذلك المنطقة المحيطة به.

مشروع تقاطعات الرمول:

تاريخ انتهاء المشروع 1997م — **التكلفة 116,5 مليون درهم**

يتألف المشروع من إنشاء ستة جسور علوية وذلك لتوفير الإنسيابية الكاملة في حركة المرور وربط جسر القرهود بكل من شوارع القرهود والرمول والبستان، كما اشتمل على تنفيذ أعمال بستنة تجميلية كاملة للمشروع.

مشروع شارع الشيخ زايد:

تاريخ الانتهاء 1998م — **التكلفة الاجمالية 684 مليون درهم**

تم إنشاء شارع الشيخ زايد ليكون أول شارع سريع Highway يربط مدينة دبي بمدينة بمدينة ابو ظبي، وتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل، وقد روعي في التصميم توفير أعلى درجة من الأمن والسلامة مع مختلف الخدمات الضرورية بما فيها الإنارة الكاملة للشارع، وكذلك إنشاء طرق خدمية وأعمال تجميلية على جانبي ووسط الشارع.

شارع الشيخ زايد

● **المرحلة الأولى من دوار المركز التجاري إلى تقاطع الدفاع:**

تاريخ الانتهاء 1994م **التكلفة 62,50 مليون درهم**

تم البدء بتنفيذ هذه المرحلة بتاريخ 1993/9/5م حيث تمت توسعة الشارع إلى اربعة مسارات في كل اتجاه، وذلك لمواجهة الحركة المرورية الكثيفة بالإضافة إلى إنشاء نفق وسط الشارع من منطقة المعارض بإتجاه شارع الشيخ زايد وذلك لتوفير انسيابية للحركة القادمة من منطقة المعارض، هذا بالإضافة إلى إنشاء طريقي خدمة على جانبي الشارع وبطول حوالي 1,5 كلم في كل اتجاه، كما تم توفير كافة خطوط الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء وإتصالات وتصريف مياه الأمطار والإنارة اللازمة.

● **المرحلة الثانية من دوار الدفاع إلى جبل علي:**

تاريخ الانتهاء 1994م **التكلفة 424 مليون درهم**

تم في هذه المرحلة توسيع شارع الشيخ زايد إلى اربعة مسارات في كل اتجاه بحيث يواكب احدث المقاييس العالمية للطرق السريعة، وتم تحويل التقاطعات الستة الرئيسية على الشارع (دوار الدفاع، تقاطعات الصفا والمنارة، وجبل علي ونادي الجولف وشيكاغو بيتش) إلى تقاطعات ذات فصل لاتجاهات المرور عن طريق جسور علوية لضمان انسيابية وحرية الحركة على الشارع السريع في نفس الوقت.

وقد تم تنفيذ المشروع من خلال ثلاثة عقود منفصلة، العقد الأول من دوار جبل علي حتى تقاطع نادي الجولف بطول (8)كلم وبتكلفة (136) مليون درهم، والعقد الثاني من تقاطع نادي الجولف وحتى شارع المنارة بطول 12 كلم وبتكلفة (118) مليون درهم، والعقد الثالث من تقاطع شارع المنارة وحتى دوار الدفاع وبتكلفة 170 مليون درهم.

● **المرحلة الثالثة: من دوار جبل علي إلى سيح شعيب:**

تاريخ الانتهاء 1998م **التكلفة 198 مليون درهم**

تم في هذه المرحلة إستكمال توسعة شارع الشيخ زايد إلى اربعة مسارات في كل اتجاه، كما تم تحويل التقاطعات الأرضية رقم (7 و 8) إلى تقاطعات علوية ذات فصل لاتجاهات المرور لضمان انسيابية وحرية الحركة على الشارع.

● **مشروع تقاطع إمتداد شارع بني ياس مع شارع القرهود (المرحلة الثانية):**

تاريخ انتهاء المشروع 1998م **التكلفة 82 مليون درهم**

تألف المشروع من إنشاء نفق وجسرين لفصل حركة المرور عند هذا التقاطع ولربط شارع القرهود مع شارع بني ياس، بالإضافة إلى أعمال تجميلية للمشروع.

شارع الرقة

المشاريع التجميلية الرقة، الضيافة، المرقبات، المطينة): تاريخ انتهاء المشاريع كالآتي:

شارع الرقة 1997م، التكلفة 10,8 مليون درهم - شارع المرقبات 1998م، التكلفة 13,6 مليون درهم - شارع الضيافة 1998، التكلفة 18,2 مليون درهم - شارع المطينة 1999م، التكلفة 21,8 مليون درهم

الهدف من تنفيذ مثل هذه المشاريع هو إضفاء الرحابة والسعة على جانبي الطرق وذلك من خلال توفير مناطق مفتوحة يمكن استغلالها لأغراض الترفيه وكذلك زيادة عرض الرصيف الجانبي للطريق وذلك لاستيعاب عدد أكبر من المشاة وإمكانية استغلاله من قبل المطاعم والمقاهي لوضع الطاولات والكراسي حيث تم إنفاق ما يقارب (65) مليون درهم على أربعة مشاريع وهي شوارع الرقة والضيافة والمرقبات والمطينة حيث شهدت هذه الشوارع العديد من الفعاليات خلال مهرجان دبي للتسوق.

● **مشروع تحسينات شارع السيف:**

تاريخ انتهاء المشروع 1998م **التكلفة 4,3 مليون درهم**

شمل المشروع تهيئة ممرات للمشاة من القاطنين والسواح للاستمتاع بالمناظر الجميلة على الخور حيث تم توفير مقاعد وإضاءة ومظلات بعضها على شكل الشراع والبعض الآخر مصنوع من الخشب، كما تم توفير حواجز حماية على طول الممشى لحماية المشاة وخاصة الأطفال من الوقوع في الخور.

● **مشاريع مواقف السيارات السطحية والمتعددة الطوابق:**

تاريخ انتهاء المشروع 2000م **التكلفة 135 مليون درهم**

نظراً للطلب المتزايد على مواقف السيارات بادرت إدارة الطرق بتنفيذ عدد كبير من المشاريع لزيادة عدد المواقف في المناطق المزدحمة وذلك من خلال تنفيذ عدد كبير من المواقف السطحية والمواقف متعددة الطوابق.

● **مشروع طرق ومواقف لمطار دبي الدولي:**

تاريخ انتهاء المشروع 2000م **التكلفة 142 مليون درهم**

اشتمل هذا المشروع على إنشاء طرق توصيل ومواقف سيارات لمطار دبي الدولي بالإضافة إلى إنشاء نفق وجسر عند تقاطع البستان وسبعة جسور أخرى على جانبي طريق المطار وجسرين لعبور المشاة تميزت بأنها مغلقة ومكيفة بأحزمة ناقلة للمشاة، بالإضافة إلى مواقف للسيارات بسعة 1,100 سيارة.

● **مشروع شارع الإمارات (طريق دبي الدائري):**

تاريخ انتهاء المشروع 2001م **التكلفة 813 مليون درهم**

تم إنشاء هذا الطريق لربط إمارة دبي ببقية إمارات الدولة بسهولة ويسر ولتقليل الازدحام على طرق دبي الرئيسية، وللسرعة في إنجاز المشروع تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل، بدأ العمل فيها بتاريخ 1998/6/13م وتم إنجاز مرحلتين من المشروع في 2001/1/6م بطول (50)كم، وقد روعي توفير أعلى مستويات السلامة المرورية والنواحي الجمالية عند تصميم المشروع كما تم إنشاء (13) معبراً تحت الطرق لتوصيل الخدمات مثل خطوط الكهرباء والماء والصرف الصحي المستقبلية، بالإضافة إلى (5) معابر للجمال.

المرحلة الأولى

وتضمنت إنجاز ثلاثة أجزاء تمتد من شارع دبي-العين إلى إمارة الشارقة بطول (22) كم، بالإضافة إلى إنشاء (19) كم من الطرق الأخرى، وثمانية تقاطعات: سبعة منها علوية وواحد أرضي، كما تضمنت هذه المرحلة إنشاء (34) جسراً وفق التفصيل الآتي:

الجزء الأول: تاريخ الانتهاء 2000م **التكلفة 158 مليون درهم.**

يصل إمارة الشارقة بشارع النهدة (منطقة القصيص) بطول (6) كم ويحتوي على تقاطعين علويين يتضمنان ثلاثة جسور وتقاطعاً أرضياً.

الجزء الثاني: تاريخ الانتهاء 2000م **التكلفة 175 مليون درهم.**

يمتد هذا الجزء من شارع الخوانيج إلى شارع الرمول بطول (5) كم ويحتوي على تقاطعين علويين يتضمنان (11) جسراً.

الجزء الثالث: تاريخ الانتهاء 2001م **التكلفة 198 مليون درهم.**

يمتد هذا الجزء من شارع العوير إلى شارع دبي-العين بطول (11) كم ويحتوي على (3) تقاطعات علوية تتضمن (20) جسراً.

المرحلة الثانية: تاريخ الانتهاء 2000م **التكلفة 214 مليون درهم**

تم في هذه المرحلة ربط شارع دبي-العين بشارع جبل علي-الهباب ويتفرع من هذا الطريق أربع وصلات تؤدي إلى المنطقة الحرة بجبل علي ومناطق البرشاء والقوز الصناعية ومجمع دبي للاستثمار بطول (28)كم.

المرحلة الثالثة: تاريخ الانتهاء 2001م **التكلفة 68 مليون درهم**

تم في هذه المرحلة ربط شارع جبل علي - الهباب، بطول (16) كم.

● **مشروع مداخل سوق الخضار والفواكه:**

تاريخ انتهاء المشروع 2001م **التكلفة 47 مليون درهم**

اشتمل المشروع على توسعة وتحسين شبكة الطرق في منطقة رأس الخور والتي تخدم المداخل والمخارج إلى السوق المركزي للخضار والفواكه وسوق السيارات المستعملة وكذلك منطقة التوسع لهيئة ميناء دبي من طرق مفردة بمسرب في كل اتجاه إلى طرق مزدوجة بمسربين/ثلاثة مسارب في كل اتجاه وتشمل مايلي:

- توسعة طرق من طرق مفردة بمسرب إلى طرق مزدوجة بمسربين وبطول حوالي (6) كم.
- توسعة طريق العوير في منطقة المشروع إلى ثلاثة مسارب في كل اتجاه وبطول 1,75 كم.
- توسعة طريق مفرد بمسربين إلى طريق مزدوج بثلاث مسارب وبطول (2) كم.
- عمل تقاطع منفصل من نوع (TRUMPET) على شارع العوير.
- تنفيذ خطوط رئيسية لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي لربط السوق المركزي بالشبكة القريبة من منطقة المشروع عند تقاطع شارع ند الحمر مع الطريق (67).

● **مشروع تقاطع الممزر:**

تاريخ انتهاء المشروع 2001م **التكلفة 40 مليون درهم**

يشمل هذا المشروع على إنشاء تقاطع حر يقوم بخدمة الحركة المرورية مابين منطقتي الممزر والقصيص وشارع الاتحاد، ويقع هذا التقاطع في منتصف المسافة تقريباً بين دوار النهدة في دبي وتقاطع النهدة في الشارقة، ويشمل هذه المشروع على إنشاء أربعة جسور وأعمال المرافق والخدمات.

أعمال التحسينات على الطرق الرئيسية

بذلت الإدارة من خلال قسم تنفيذ الطرق جهوداً كبيرة لأعمال التحسينات على الطرق الرئيسية في دبي وذلك لزيادة الطاقة التصريفية والاستيعابية لتلك الطرق، وذلك من خلال العديد من المشاريع حيث بلغت التكلفة الاجمالية للتحسينات 1,5 مليار درهم.

إستكمال الطرق الداخلية للمناطق السكنية والتجارية والصناعية

تم استكمال تنفيذ الطرق الداخلية لعدد من المناطق السكنية والتجارية والصناعية في إمارة دبي مثل (منطقة وسط المدينة ببر دبي، منطقة وسط المدينة بديرة، أم سقيم، البرشاء، الممزر،

البراحة، القصيص، الحمرية، ند الحمر، ند الشبا، الحمرية (بردبي)، المنخول، المزهر، هور العنز، أم هرير، الكرامة، الراشدية، السطوة، ميناء راشد، رأس الخور الصناعية، القوز الصناعية، العوير الصناعية، جبل علي الصناعية) بتكلفة تقدر بـ (650) مليون حتى عام 2001م.

● **مشروع تطوير تقاطع الصفا:**

تاريخ انتهاء المشروع 2002م **التكلفة 68 مليون درهم**

يشمل المشروع على إنشاء تقاطع حر في جميع الاتجاهات (ثلاثة جسور وعدد 2 منحدر دائري ومنعطفات حرة لجهتي اليمين واليسار) ويصل مابين شارع الشيخ زايد والشوارع الجانبية، كما يشمل أيضاً على عملية إعادة تخطيط وتوزيع مواقف السيارات أمام حديقة الصفا وأعمال البستنة والإنارة والري وتحويل وحماية المرافق.

● **مشروع تقاطع بوكدرة:**

تاريخ انتهاء المشروع 2002م **التكلفة 112 مليون درهم**

يشمل المشروع على انشاء عدة تقاطعات حرة منها تقاطع بوكدرة وتقاطع ويمبي الذي سيربط مابين طريق (313) مع شارع دبي-العين، وكذلك تقاطع جديد يربط مابين الشارع القادم من تقاطع الدفاع وشارع الخيل الذي سوف يسير موازياً تقريباً لشارع الشيخ زايد ويتم ربطه مع شارع الإمارات.

● **مشروع تقاطع رأس الخور:**

تاريخ انتهاء المشروع 2002م **التكلفة 42 مليون درهم**

يشمل المشروع على إنشاء تقاطع بين شارع ند الحمر وشارع العوير، وتوسعة شارع رأس الخور بطول (4) كم من (3) إلى (4) مسارب، إنشاء (2) كلم من الطريق الخلفي إضافةً إلى مسرب من شارع العوير بطول (4) كم.

● **مشروع شارع دبي العابر (المرحلة الأولى):**

تاريخ انتهاء المشروع 2002م **التكلفة 15 مليون درهم**

اشتمل المشروع على إنشاء شارع العمردي وتحويله من شارع مفرد ذو اتجاهين إلى شارع مزدوج من دوار الخوانيج إلى منطقة العوير، وإضافة دوار على شارع العوير بنهاية شارع العمردي، كما اشتمل المشروع على إنشاء 4,8 كم شارع مزدوج بحارتين لكل اتجاه ليتقاطع مع شارع دبي-حتا، وكذلك إنشاء معبرين للجمال وجميع الأعمال الخدمية اللازمة.

● **مشروع شارع دبي العابر (المرحلة الثانية):**

تاريخ انتهاء المشروع 2003م **التكلفة 48 مليون درهم**

يشمل المشروع تنفيذ المرحلة الثانية من طريق دبي العابر بطول 13,5 كم بدءً من الدوار الجديد على طريق دبي-العوير إلى جسر الروية على طريق دبي- العين، تتضمن الأعمال إنشاء طريق مزدوج بحارتين لكل اتجاه لعرض 7,50م، جزيرة وسطية بعرض (15)م مع إنارة، معبرين للجمال، وأعمال خدمية اخرى.

● **إنارة الطرق وتشغيل الأنظمة المرورية**

تعتبر إنارة الطرق والإشارات الضوئية من أهم العناصر الرئيسية في شبكة الطرق وتوفيرها يعتبر ضرورة حتمية في المناطق الحضرية، ولتوضيح هذه الأهمية علينا التعرف على الأهداف الرئيسية لإنارة الطرق والإشارات الضوئية لما في ذلك من رفع مستوى تدابير الأمان لمستخدمي الطرق بأقل تكلفة وأقل فترة زمنية وبجودة عالية، وتقليل زمن الانتقال وزمن التأخير وعدد مرات الوقوف لحركة السير، والتقليل من الحوادث المرورية.

والجدول التالي يوضح السياسة التي تتبعها البلدية في توفير تسهيلات الإنارة.

تصنيف الطرق	سياسة الإنارة
الطرق الحرة الخارجية	- إنارة الطرق بالكامل إذا بلغ حجم المرور 60٪ من سعة الطرق أو إذا كان هناك احتمال لزيادة عدد الحوادث بسبب عدم توفر الإنارة.
الطرق السريعة الخارجية	- إنارة الطرق بالكامل إذا بلغ حجم المرور 60٪ من سعة الطرق أو إذا كان هناك احتمال لزيادة عدد الحوادث بسبب عدم توفر الإنارة.
الطرق السريعة الحضرية	- إنارة الطرق بالكامل.
الطرق الشريانية	- إنارة الطرق بالكامل.
الطرق المجمعة في المناطق السكنية	- إنارة الطرق المزدوجة بالكامل. - إنارة الطرق المفردة في حالة تطوير بناء المنطقة بنسبة 40٪ من استيعابها. - إنارة الطرق المجاورة للمرافق العامة كالمساجد والمدارس والحدائق والمحلات التجارية شريطة استكمال أعمال الصرف الصحي في المنطقة.
الشوارع المحلية في المناطق السكنية الشوارع المجمعة في المناطق الصناعية	- إنارة الطرق المزدوجة بالكامل. - إنارة الطرق المجمعة والمفردة في حالة تطوير بناء المنطقة بنسبة 100٪ من استيعابها. - إنارة الطرق المزدوجة إذا لم يوجد عوائق.
الشوارع المحلية في المناطق التجارية المركزية	- إنارة الطرق بالكامل.

أطوال الطرق المضاءة من عام 1985م إلى عام 2002م

السنوات	1985	1990	1995	2000	2001	2002
أطوال الطرق المضاءة (بالكيلومتر)	138	484	681	1,196	1,290	1,655

أطوال الطرق المضاءة بتصنيفها حتى نهاية 2002م

تصنيف الطرق	أطوال الطرق المنارة (كم)	أطوال الطرق الحالية (كم)	نسبة الطرق المنارة
الشوارع الحرة السريعة	149.6	149.6	٪100
الشوارع السريعة الخارجية	167.7	254.7	٪66
الشوارع السريعة في المناطق الحضرية	101	101	٪100
الشوارع الشريانية	498	498	٪100
الشوارع المجمعة	466	946	٪49
الشوارع المحلية	273	1,109	٪25
الإجمالي	1,655	3,058	٪54

أطوال الطرق المنارة حسب تصنيف مسارات الطرق حتى نهاية 2002م

البيان	مجموع أطوال الطرق المنارة كيلو متر	مجموع عدد الأعمدة	مجموع وحدات الإضاءة	مجموع الطاقة الكلية / ميجاوات	تكلفة الاستهلاك الكلية السنوي بالمليون درهم
مسارات E	418	6,523	13,361	8.4	7.36
مسارات D	498	10,310	22,845	10.17	9.06
المناطق	739	20,555	26,110	7.5	6.56
الإجمالي	1,655	37,388	62,316	26.07	22.98

التحكم في أنظمة المرور

ومن أهم المشاكل التي تواجهها المدن في العالم هي مشكلة حركة السير والمرور ونتيجة للتوسع العمراني وإزدياد حركة التجارة والسياحة في الإمارة كان لا بد لبلدية دبي من دراسة هذه المشكلة وكان الحل في تنفيذ مشروع تقني يستخدم احدث ما توصلت إليه الإدارة المرورية وهو نظام التحكم المركزي الآني والآلي للإشارات الضوئية بحيث يستجيب بصورة فعالة للمتغيرات المستمرة والمفاجئة لكثافة الحركة المرورية على تقاطعات الإشارات الضوئية.

لذا تم إنشاء وتشغيل مركز التحكم بأنظمة المرور في شهر سبتمبر سنة 1996م وقد تم تأهيل وتدريب (5) مهندسين مواطنين لإدارته.

وبلغت تكلفة المشروع (26) مليون درهم شاملة استبدال جميع أجهزة التحكم بالإشارات في المواقع وتركيب وبرمجة التحكم المركزي. ويبلغ عدد تقاطعات الإشارات الضوئية في المدينة حاليا (166) تقاطع إشارات ضوئية و(52) إشارة مشاة وقد بدأ النظام بالتحكم بعدد (97) تقاطع إشارات ضوئية وعدد (27) إشارة مشاة، والهدف من النظام هو التشغيل الآلي للإشارات الضوئية لتقليل الازدحام ومواكبة التزايد المستمر والمفاجئ في الحركة المرورية وذلك بتقليل زمن التاخير وعدد مرات الوقوف عند التقاطعات.

أعداد الإشارات الضوئية من عام 1985م إلى عام 2002م

البيان	1985	1990	1995	2000	2001	2002
عدد تقاطعات الإشارات الضوئية	50	60	101	147	156	166
عدد إشارات المشاة الضوئية	–	16	26	41	53	52

صيانة الإشارات الضوئية:

الصيانة الوقائية :-

أعمال الصيانة	سياسة التنفيذ	أعمال الصيانة	سياسة التنفيذ
استبدال أجهزة تحكم الإشارات	مرة كل 15 سنة	تنظيف وحدات الإشارات الضوئية	مرة كل شهر
تنظيف وفحص أجهزة التحكم للإشارات الضوئية	مرة كل سنة	–	–
استبدال مصابيح الإشارات الضوئية للمركبات :		استبدال مصابيح الإشارات للمشاة :	
الحمراء	مرة كل سنة	الخضراء	مرة كل 6 اشهر
الصفراء	مرة كل سنة	الحمراء	مرة كل 6 اشهر
الخضراء	مرة كل سنة	–	–

الصيانة التصحيحية :

أعمال الصيانة	سياسة التنفيذ
تصليح أعطال الكابلات للإشارات الضوئية	في نفس اليوم (خلال ساعة)
تصليح الأعطال التي تطرأ على أجهزة التحكم	في نفس اليوم (خلال ساعة)
الأعطال الناجمة عن الحوادث	في نفس اليوم (خلال ساعة)
استبدال أجزاء الإشارات الضوئية التي تضررت بالحوادث	في نفس اليوم (خلال 8 ساعات)
استبدال المصابيح التالفة	في نفس اليوم (خلال 4 ساعات 50 ٪) في نفس اليوم (خلال 8 ساعات 25 ٪) خلال 24 ساعة 25٪
أعطال الملفات الاستشعارية	خلال يومين 25٪ خلال أسبوع 50٪ خلال شهر 25٪

وبلاحظ منذ تشغيل النظام ازدياد عدد الإشارات الضوئية من (124) تقاطعا (إشارات التقاطعات وإشارات المشاة) إلى (218) تقاطعا بنسبة زيادة 75٪ خلال ست سنوات هذا وكانت عدد المركبات في نهاية سنة 1996م (213,305) مركبات ومع نهاية عام 2002م بلغت عدد المركبات (387,350) مركبة أي بزيادة 81٪ ونتيجة استمرارية المراقبة الدقيقة لطريقة عمل النظام وعمل الإشارات الضوئية والتحليل المستمر لكفاءة عمل تقاطعات الإشارات الضوئية يتم اقتراح التعديلات الهندسية اللازمة على التقاطعات لتحسين تدفق الحركة المرورية، ومرفق رسم بياني يوضح زيادة حركة المركبات.

غرفة التحكم في نظام الإشارات الضوئية

زيادة حركة المركبات من عام 1991م - 2002م

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
العدد	117,800	169,032	171,024	187,283	198,742	213,305	235,703	266,444	294,024	320,500	352,136	387,350

تطور زيادة حركة المركبات من عام 1991م - 2002م

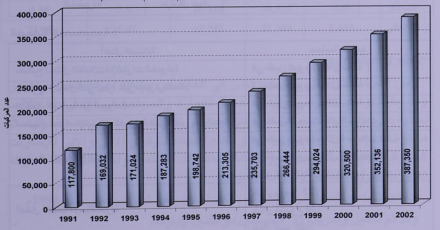

كما قامت وتقوم إدارة الطرق بتنفيذ عدة مشاريع لتطوير وتحسين الطرق في إمارة دبي في عدة مجالات منها:

- مشروع تطوير نظام إدارة رصف الطرق وتطوير دليل نوعية الرصف وبموجبه تم إنشاء قاعدة بيانات على الحاسب الآلي تحتوي على بيانات تفصيلية على جميع الطرق وخصائصها وحالتها.
- مشروع بحوث الأسفلت المتعلق بالخلطة الأسفلتية لتلائم خصائص المنطقة مناخياً وتتحمل الأحمال المرورية والأوزان المحورية حسب النظام المتبع في إمارة دبي.
- مشاريع تأهيل الطرق القائمة التي تعاني من العيوب الإنشائية وقد تم تأهيل عدد منها.
- دراسة نظام اللوحات المتغيرة الشامل ونظام اللوحات الإرشادية.
- نظام ترقيم المسارات وترقيم الشوارع والقسائم.

ومن المشاريع المهمة التي قامت بها إدارة الطرق :

- مشروع نظام التحكم في مواقف السيارات.

ونظراً لأهمية هذا المشروع قامت البلدية بتركيب أجهزة التحكم وتحديد رسوم لمواقف السيارات مع ربطها بشبكة كمبيوتر للمراقبة، وتم تنفيذ ذلك في عام 1995م على جوانب الطرق والساحات وعندما نال ذلك استحسان الجمهور بدأ في عام 1998م التوسع في هذا المجال وفي مناطق مختلفة من الإمارة، والرسوم البيانية التالية توضح ما تم في هذا المجال.

أجهزة التحكم في مواقف السيارات

عدد مراقبي وأجهزة مواقف السيارات من عام 1995 – 2002م

السنوات	1995	1998	2000	2001	2002
عدد المراقبين	14	91	191	310	332
عدد الأجهزة	40	356	792	788	787

تطور عدد مراقبي وأجهزة مواقف السيارات من عام 1995 – 2002م

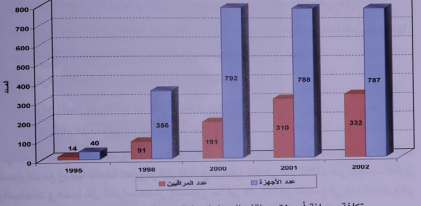

تكلفة صيانة أجهزة مواقف السيارات (بالدرهم) من عام 1995 – 2002م

السنوات	1995	1998	2000	2001	2002
التكلفة	56,000	498,000	1,103,200	1,119,552	1,119,552

تطور تكلفة صيانة أجهزة مواقف السيارات من عام 1995 – 2002م

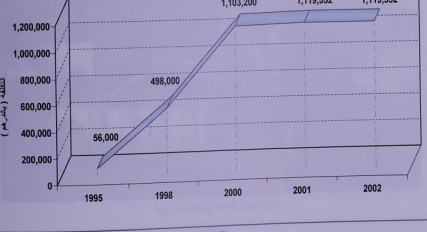

الإيراد السنوي لقسم مواقف السيارات من عام 1998م حتى عام 2002م

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002
رسوم المواقف	8.8	18	23.3	29.1	23.1
غرامات المواقف	5.4	11.5	16.5	25.3	28.1

تطور الإيراد السنوي لقسم مواقف السيارات (بالمليون) من عام 1998م حتى عام 2002م

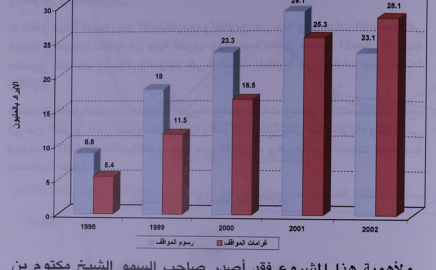

ولأهمية هذا المشروع فقد أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي في 26 نوفمبر عام 2002م القانون رقم (7) بشأن تنظيم الطرق في إمارة دبي يوضح فيه دور البلدية وإدارة الطرق فيه مجال تجهيزات وتشغيلات الطرق ومواقف السيارات ونظام التحكم المروري والإشارات الضوئية.

مكتب تنسيق الخدمات

في شهر أبريل من عام 1997م تم إنشاء مكتب تنسيق الخدمات في البلدية مهمته التنسيق بين الدوائر الخدمية مثل (هيئة كهرباء ومياه دبي DEWA واتصالات) وكذلك إدارتي الصرف الصحي والري والمباني بالبلدية لتسهيل إجراءات خطوط وتمديدات المشاريع التي تنفذها هذه الجهات في حرم الطريق كما قام المكتب بتحديد وتثبيت المقاييس وشروط شهادة عدم الممانعة للمكاتب الإستشارية وشركات المقاولات وعناصر السلامة لأعمال الحفريات في حرم الطريق مما أدى إلى توفير المال والجهد والوقت.

وبموجب القرار الإداري رقم (5) الصادر بتاريخ 13 يناير 2002م صدر قرار بتغيير مسمى مكتب تنسيق الخدمات الذي كان يتبع مباشرة من ضمن مهام إدارة الطرق ليصبح مركز تنسيق الخدمات ليتبع مباشرة مساعد المدير العام لشؤون الطرق والمشاريع العامة وتتلخص مهامه كما يلي:

- إصدار شهادات عدم الممانعة (NOC) وشهادات الإنجاز النهائية للأعمال ومشاريع الخدمات (البنية الأساسية) في حرم الطريق من البلدية (إلكترونياً) إلى الجهات الخدمية والمقاولين والاستشاريين.
- العمل كجهة اتصال بين الاستشاريين والمقاولين من جهة والوحدات التنظيمية في البلدية والجهات المعنية من جهة أخرى، وذلك فيما يتعلق بجميع الأعمال المرتبطة بتنسيق الخدمات وتسهيل وصولهم على الخدمات المطلوبة من شهادات عدم الممانعة (NOC).
- تنسيق أعمال الخدمات (خطوط الكهرباء وخطوط المياه وخطوط الاتصالات ...الخ) في حرم الطريق ضمن مشروعات البلدية والدوائر المحلية مثل هيئة كهرباء ومياه دبي ومؤسسة الإمارات للاتصالات ومدينة دبي للإنترنت وغيرها من الجهات الحكومية والخاصة المعنية.

مكتب تنسيق الخدمات لعام 1997م

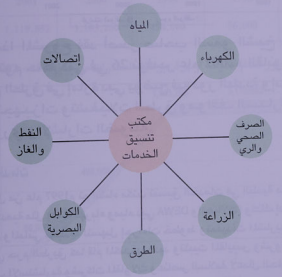

تطور عدد المخالفات الصادرة من مكتب تنسيق الخدمات من عام 1999م حتى عام 2000م

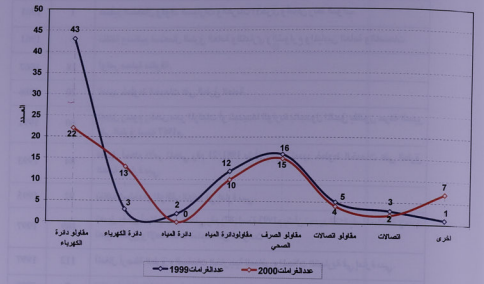

تطور قيمة المخالفات الصادرة من مكتب تنسيق الخدمات من عام 1999م حتى عام 2000م

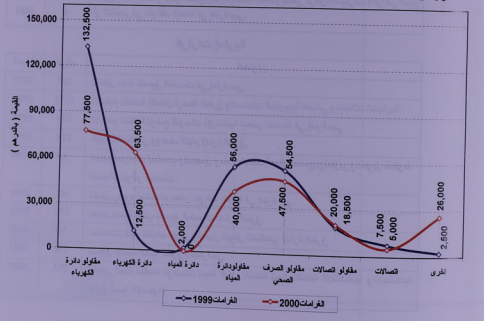

أوامر محلية

السنة	الرقم	العنوان
1961	1	تنظيم استعمال وقوف السيارات والعربات الأخرى وأماكن ربط الدواب.
1961	3	نظافة وتنظيم استعمال الطرق العامة والكباري والشوارع والميادين العامة والفسحات.
1967	18	أوامر محلية متفرقة.
1986	29	تمديد خطوط الخدمات على الطرق العامة.
1991	60	تعديل رسوم رخص سير المركبات أو تجديدها الواردة بالجدول الملحق بقانون حركة السير على الطرق لسنة 1967م.
1993	84	تعديل أحكام الأمر المحلي رقم 1981/21 بشأن إجراء تمديد خطوط الخدمات على الطرق العامة بإمارة دبي.
1995	92	تنظيم استخدام المواقف العامة في إمارة دبي.
1997	109	تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (87) لسنة 1993م بشأن تحديد التكاليف المستحقة لإعادة تعبيد الطرق والإصلاحات الناجمة عن الحوادث .
1997	112	أشغال أرصفة الطرق والساحات الخارجية للمباني والمحلات التجارية في إمارة دبي.
2000	7	تنظيم أحكام الاشتراك والحجز في المواقف العامة التابعة لبلدية دبي.
2001	4	تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (9) لسنة 2000م بحظر عرض السيارات لأغراض البيع أو التأجير في المواقف العامة في إمارة دبي.

قرارات إدارية

السنة	الرقم	العنوان
1997	527	تشكيل لجنة تنسيق الخدمات في إمارة دبي.
1997	1174	الأحكام المنظمة لأشغال أرصفة الطرق والساحات الخارجية للمباني والمحلات التجارية.
1998	298	الأحكام المنظمة لوضع اللوحات الإرشادية لبعض المنشآت في إمارة دبي.
1997	118	الهيكل التنظيمي ووصف المهام لإدارة الطرق.
2000	36	تنظيم إجراءات احتساب وتحصيل وسداد تكاليف أعمال تحسين وتطوير وتحويل خطوط تمديدات دوائر الخدمات.
2000	67	تعديل رسوم استخدام بعض المواقف العامة في إمارة دبي.
2001	290	تعديل تبعية مكتب تنسيق الخدمات بإدارة الطرق.
2002	58	استحداث قسم تقنيات المرور وتعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الطرق.
2002	162	تشكيل اللجنة الفنية لمشروع قطار دبي.
2002	293	تشكيل لجنة متابعة توصيات لجنة النقل المنبثقة تحت المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)

إدارة النقليـــات

لمحة تاريخيـة

يعود تأسيس إدارة النقليات إلى عام 1961م تحت مسمى «كراج البلدية» الذي كان يقع في شارع آل مكتوم، وفي عام 1980م تم نقله إلى منطقة أم الرمول تحت تسمية «قسم الكراج»، ولقد تطور الهيكل التنظيمي لهذه الإدارة ومر بمراحل عديدة، وفيما يلي الهيكل التنظيمي حتى عام 1980م. كما ما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لقسم الكراج عام 1980م

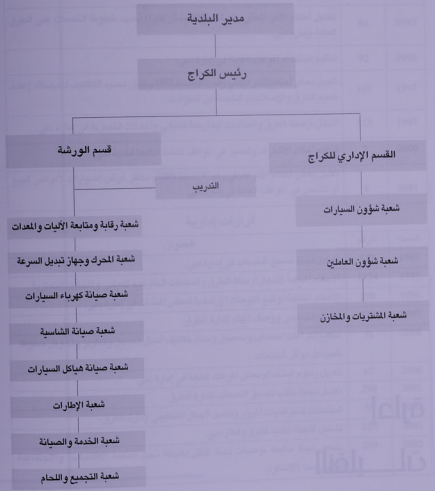

وتماشياً مع نمو أعمال البلدية والتطور الحضاري لمدينة دبي، كان قد تم استحداث قسم المواصلات وذلك بشراء مجموعة من الباصات عام 1968م، وفي عام 1990م تم دمج قسم المواصلات العامة مع قسم الكراج في إدارة واحدة سميت «إدارة الكراج والمواصلات العامة» بموجب القرار الإداري رقم (311) بتاريخ 1990/2/10م كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لقسم الكراج عام 1990م

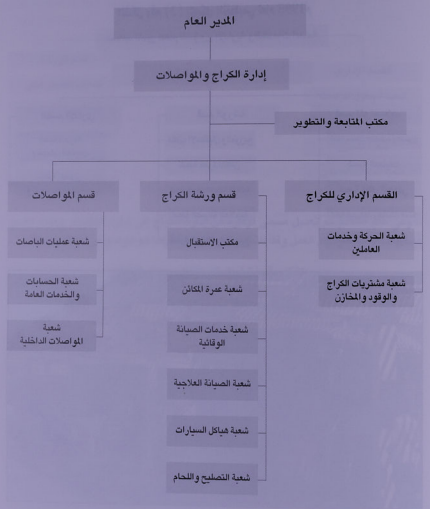

وبعد مرحلة من التوسعات وفي عام 1995م تم إنشاء مبانٍ جديدة بتكلفة مقدارها (28) مليون درهم واحتوى المشروع على مبنى جديد للإدارة، ومحطة وقود جديدة لتزويد كافة المركبات والآليات بجميع أنواع المحروقات، وموقف يتسع (600)مركبة وآلية، ومخازن لإدارة ومداولة 20,000 نوع من قطع الغيار. وورشة حديثة البناء والتجهيز بطاقة استيعابية (150) مركبة وآلية يومياً.

كما تم استحداث وظائف مساعدي المدير العام وبرزت الحاجة إلى تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الكراج والمواصلات عام 1995م كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لعام 1995م

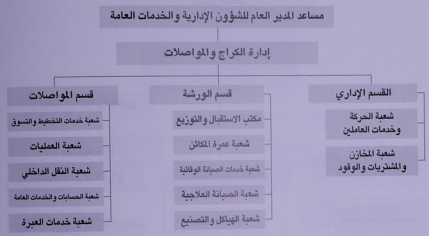

مواقف حافلات الشندغة

وفي عام 1998م تم فصل قسم المواصلات* عن إدارة الكراج وتم بالتالي تعديل تبعية الإدارة والمسمى ليصبح «إدارة الكراج»، كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لعام 1998م

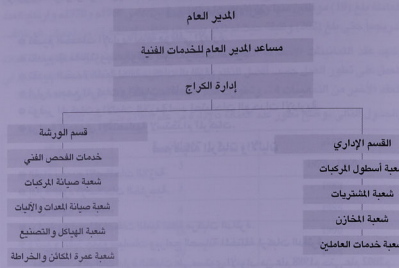

وفي عام 2000م تم تعديل مسمى الإدارة من إدارة الكراج إلى إدارة التنقلات، وكذلك تعديل مسميات الأقسام ومهام العمل وفقاً للتطورات والمستجدات كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لعام 2000م

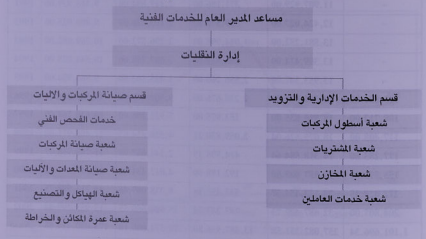

* تابع التفاصيل عن إدارة المواصلات العامة صفحة 473

أهم مهام وواجبات إدارة النقليات والاقسام التابعة لها

تقع على إدارة النقليات مسؤولية توفير احتياجات الوحدات التنظيمية للبلدية من المركبات والآليات والقيام بالصيانة الوقائية والتصحيحية المبرمجة لأسطول مركبات وآليات البلدية وتزويدها بالوقود والمحروقات، والتأكد من توفر المخزون الكافي من قطع الغيار لها.

قسم الخدمات الادارية

- تقديم الخدمات الإدارية لكافة موظفي الإدارة.
- تقديم خدمة التزويد بالوقود لكافة مركبات الدائرة
- تقديم الخدمة الفنية لكافة مركبات الدائرة.
- إدارة مجمع المركبات والآليات بكفاءة.
- توفير المركبات والآليات اللازمة لسد احتياجات الوحدات الإدارية.
- دراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدام المركبات.

قسم صيانة المركبات والآليات

- القيام بجميع الإصلاحات اللازمة.
- إدارة عقود الإصلاحات الخارجية.
- إدارة عقود الصيانة.
- دراسة ووضع المواصفات الفنية لكافة مركبات الدائرة.
- وضع وتنفيذ جميع سياسات وبرامج الصيانة المختلفة لمركبات الدائرة.

مصروفات وإيرادات إدارة النقليات على مستوى الأبواب من عام 1988م حتى عام 2002م.

البيان	الرواتب	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي المصروفات	جملة الإيرادات
1988	10,703,129.00	1,806,150.00	329,481.00	12,838,760.00	–
1989	17,041,080.00	4,067,520.00	896,854.00	22,005,454.00	–
1990	7,204,422.00	2,105,316.00	692,470.00	10,002,208.00	–
1991	9,418,939.00	2,117,804.00	371,186.00	11,907,929.00	–
1992	9,890,925.00	2,193,526.00	339,576.00	12,424,027.00	–
1993	10,269,682.00	2,296,572.00	1,014,998.00	13,581,252.00	–
1994	10,544,825.00	2,007,758.00	846,831.00	13,399,414.00	–
1995	9,961,984.00	1,435,103.00	2,556,260.00	13,953,347.00	–
1996	10,583,924.00	9,569,449.00	2,238,676.00	22,392,049.00	125,881.00
1997	10,640,754.00	7,921,206.00	253,875.00	18,815,835.00	108,712.00
1998	11,488,971.80	4,526,824.03	2,059,830.21	18,075,626.04	117,408.00
1999	11,758,918.47	2,144,667.98	414,998.19	14,318,584.64	177,283.80
2000	13,347,371.22	4,017,434.08	192,198.50	17,557,003.80	155,575.19
2001	14,211,989.75	8,378,009.46	533,455.16	23,123,454.37	212,029.35
2002	15,953,499.44	15,986,660.55	747,247.74	32,687,407.73	204,807.00
إجمالي	173,020,414.68	70,574,000.10	13,487,936.80	257,082,351.58	1,101,696.34

تطور الادارة

1. القوى العاملة:

- لقد شكل عقد الستينات والسبعينات النواة الأولى لإدارة النقليات بعدد محدود من الأيدي العاملة بلغ (10) موظفين منها وظيفة واحدة مواطنة ما بين عامي 1960م و1970م وارتفع العدد تدريجياً حتى بلغ (202) وظيفة حيث لم تتعد نسبة الوظائف المواطنة 1٪ من إجمالي الوظائف.
- وشهد عقد الثمانينات الانطلاقة الحقيقية لاستقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة لإدارة النقليات للعمل على تطوير العمل حسب أفضل النظم والممارسات العالمية، حيث بلغت نسبة المواطنين في العقد الأخير من الثمانينات 4٪، وتطورت هذه النسبة حتى بلغت 10٪ في نهاية التسعينات.

والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة بالإدارة من عام 1960م حتى عام 2002م

العام	مواطن	وافد
1960 – 1970	3	27
1980	3	200
1985	4	305
1990	18	436
1995	29	484
2000	30	281
2001	33	296
2002	43	312

تطور عدد العمالة بالإدارة من عام 1960م حتى عام 2002م

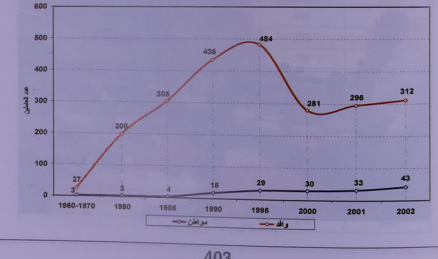

وتطبيقاً للسياسة العامة للدائرة في تأهيل وتدريب الكوادر الوظيفية لمواكبة أحدث التطورات في مجال العمل أخذت إدارة التقليات على عاتقها تطوير برامجها التدريبية في شتى المجالات الإدارية و الفنية، وقد بلغ عدد الدورات التدريبية (702) دورة في عام 2002م.

تطور الدورات التدريبية من عام 1987م حتى عام 2002م

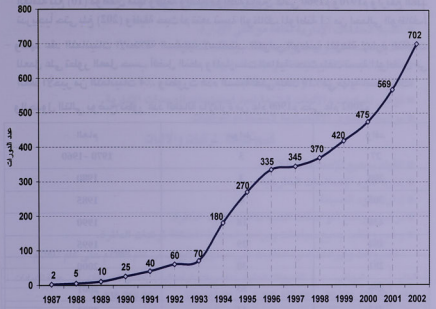

إحدى الدورات التدريبية للسائقين

2. المركبات:

- مع التطور العمراني لمدينة دبي وازدياد المشروعات الخدمية المقدمة من الدائرة للمجتمع حدث تطور في أعداد وفئات المركبات والآليات المستخدمة وذلك لسد احتياجات كافة خدمات الوحدات الإدارية.

وقد اتسمت فترة الثمانينات بتطور ملحوظ في أعداد المركبات حيث بلغ عددها (848) مركبة في نهاية عام 1989م في حين لم تتجاوز أعداد مركبات الدائرة (133) مركبة في نهاية عام 1979م.

الجدول التالي يوضح تطور ونمو أعداد المركبات من عام 1961م حتى عام 2002م :-

السنة	مركبات	حافلات	آليات	المجموع
1961	10	0	0	10
1978	72	11	16	99
1979	90	15	28	133
1980	154	26	28	208
1981	246	28	46	320
1982	354	46	51	451
1983	370	49	59	478
1984	416	60	68	544
1985	598	89	53	740
1986	646	97	58	801
1987	648	96	71	815
1988	666	85	64	815
1989	688	84	76	848
1990	715	105	87	907
1991	847	93	52	992
1992	842	88	47	977
1993	842	122	48	1,012
1994	795	113	109	1,017
1995	809	119	113	1,041
1996	937	143	129	1,209
1997	949	155	133	1,237
1998	1,037	176	142	1,355
1999	1,047	242	142	1,431
2000	1,107	274	143	1,524
2001	1,187	304	131	1,622
2002	876	409	513	1,798

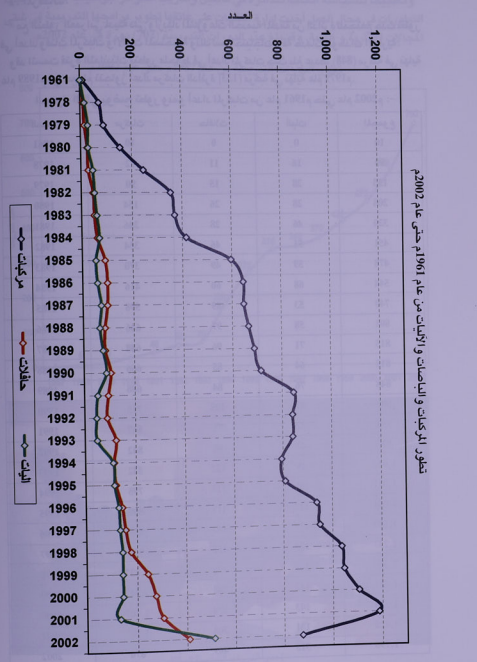

جدول التكلفة الإجمالية بقيمة مركبات الدائرة من عام 1979م حتى عام 2002م

السنوات	تكلفة شراء السيارات
1979	3,462,222
1980	8,065,621
1981	14,653,259
1982	24,625,351
1983	32,002,125
1984	38,489,350
1985	52,120,479
1986	63,676,038
1987	72,748,105
1988	80,250,527
1989	93,318,532
1990	124,470,224
1991	146,462,579
1992	149,106,037
1993	176,470,836
1994	183,436,433
1995	199,547,217
1996	224,138,362
1997	242,883,285
1998	275,956,224
1999	324,886,903
2000	342,710,039
2001	350,017,281
2002	408,572,754

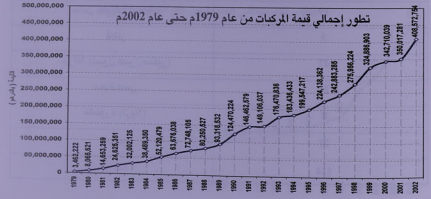

جدول بأنواع المركبات حتى عام 2002م

النوع	العدد
دفع رباعي	409
إسعاف	5
حافلة	409
قارب	6
صالون	156
منخلف الشواطئ	2
ضاغطة نفايات	77
رافعة لإنارة طرق	4
معدة زراعية (دمبر)	18
معدة ترابية (بلدوزر)	13
حفار	4
رافعة شوكية	9
جرار (تراكتور)	19
رافعة ثقيلة (حمولة 30 طنا)	3
دراجة نارية	46
مركبة نقل خفيف	311
حامل حاويات النفايات	19
قطار	3
جرافة (شيول كبير/ صغير)	47
معدة كنس	21
مقطورة (تريلا)	3
صهريج	77
شاحنة	114

3. الخدمات:

الخدمات الإدارية

- تطورت الخدمات المقدمة من الإدارة على كافة الأصعدة الإدارية والفنية كما يلي:

1. تقديم خدمة توفير سائقين احتياط بكافة فئاتها للوحدات الإدارية لسد العجز ولعدم تأثر خدمات الوحدات الإدارية المقدمة للمجتمع حيث بلغ عدد سائقي الدائرة 918 سائقاً وعدد الاحتياط 60 سائقا.

والجدول التالي يوضح عدد سائقي الدائرة من عام 1980م حتى عام 2002م

السنة	إجمالي العدد	السنة	إجمالي العدد
1980	21	1992	293
1981	25	1993	323
1982	67	1994	344
1983	74	1995	379
1984	96	1996	415
1985	124	1997	472
1986	173	1998	528
1987	175	1999	736
1988	184	2000	871
1989	209	2001	1,090
1990	241	2002	1,279
1991	274		

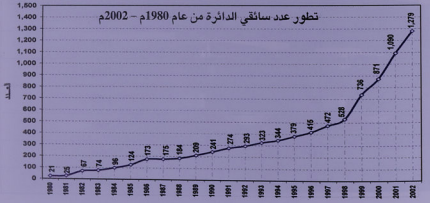

الجدول التالي يوضح تطور تعيينات سائقي إدارة النقليات من عام 1980م حتي عام 2002م

السنة	العدد الإجمالي
1980	4
1981	6
1982	10
1983	11
1984	19
1985	30
1986	42
1987	43
1989	44
1990	52
1991	65
1992	67
1993	83
1994	92
1995	102
1996	113
1997	117
1998	119
1999	125
2000	128
2001	133
2002	137

تطور تعيينات سائقي إدارة النقليات من عام 1980م حتي عام 2002م

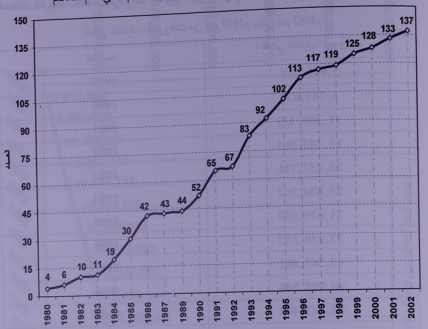

الباصات اثناء اجراء عمليات الصيانة الدورية

2. تطوير تقديم خدمة التزود بالوقود بإنشاء محطة جديدة في عام 1995م وتقديم هذه الخدمة لمحطات خارجية تابعة للدائرة وذلك لتسهيل التزود بالوقود لتشمل جميع مركبات وآليات الدائرة.

تطور تكاليف المحروقات من عام 1979م حتى عام 2002م

السنة	إجمالي تكاليف المحروقات
1979	2,913,464
1980	6,754,832
1981	11,389,351
1982	15,283,363
1983	20,437,711
1984	25,804,762
1985	31,619,339
1986	37,210,833
1987	42,362,982
1988	46,958,540
1989	52,467,409
1990	59,252,548
1991	67,485,410
1992	75,743,584
1993	84,301,171
1994	93,074,810
1995	101,219,949
1996	112,693,214
1997	125,385,488
1998	136,562,485
1999	146,977,058
2000	164,412,777
2001	185,559,814
2002	209,847,551

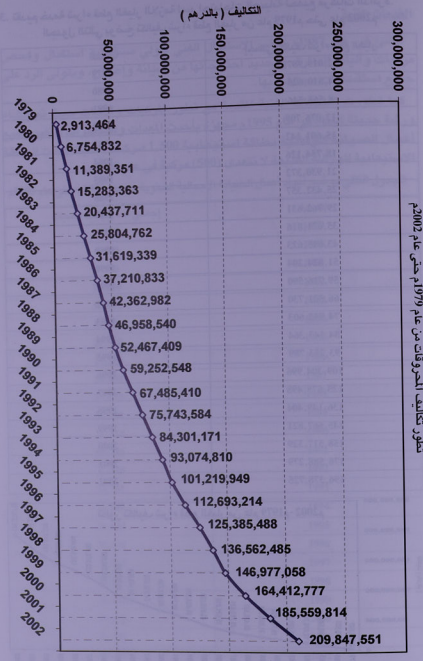

3. تقديم خدمة شراء قطع الغيار اللازمة لسد احتياجات الصيانة لجميع مركبات الدائرة.

الجدول التالي يوضح تكاليف شراء قطع الغيار من عام 1979م حتى عام 2002م

السنة	إجمالي تكاليف شراء قطع الغيار
1979	2,019,987
1980	4,810,623
1981	8,568,546
1982	12,076,709
1983	15,601,142
1984	18,754,126
1985	21,930,372
1986	25,432,357
1987	29,762,631
1988	35,621,816
1989	43,015,623
1990	51,824,204
1991	59,716,590
1992	66,521,730
1993	74,932,603
1994	84,143,364
1995	93,253,789
1996	109,304,996
1997	123,675,498
1998	136,149,404
1999	145,667,821
2000	158,517,329
2001	176,588,279
2002	196,378,725

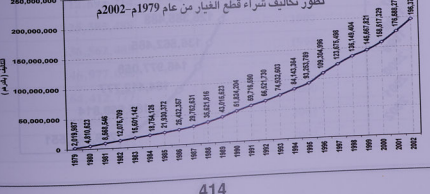

الخدمات الفنية

أنشئ في عام 1987م مكتب الاستقبال الفني لتولي مسؤولية استقبال وفحص مركبات وآليات الدائرة، وتحديد احتياجاتها من صيانة وإصلاح، ويتولى الرد على جميع استفسارات مستخدميها.

كما تطورت الخدمات الفنية المقدمة مع تطور المركبات والآليات حيث تم إنشاء ورشة حديثة البناء في عام 1995م مجهزة بأحدث المعدات والتجهيزات لتنفيذ جميع أعمال الصيانة الوقائية بطاقة استيعابية 1,500 مركبة، حيث كانت الطاقة الاستيعابية للورشة القديمة لا تتعدى (500) مركبة في عام 1980م.

الجدول التالي يوضح أعداد أعمال الصيانة الإجمالية السنوية من عام 1979م حتى عام 2002م

السنة	إجمالي عدد بطاقات الصيانة
1979	3,857
1980	6,240
1981	9,280
1982	13,530
1983	13,862
1984	15,776
1985	22,940
1986	23,229
1987	24,450
1988	23,635
1989	26,288
1990	27,314
1991	28,785
1992	30,068
1993	30,301
1994	25,985
1995	26,648
1996	30,540
1997	30,273
1998	33,614
1999	34,215
2000	41,324
2001	45,191
2002	49,637

تطور أعداد أعمال الصيانة من عام 1979م حتى عام 2002م

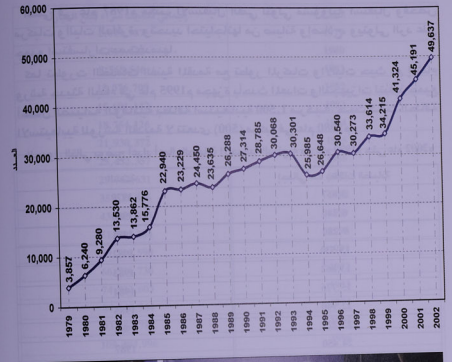

الفحص الفني بالورشة

التكاليف الإجمالية للصيانة من عام 1987م حتى عام 2002م

السنة	إجمالي تكاليف الصيانة
1987	8,368,602
1988	17,430,578
1989	25,157,200
1990	41,872,647
1991	57,669,674
1992	74,066,245
1993	90,984,223
1994	107,649,947
1995	124,169,006
1996	141,113,068
1997	160,004,155
1998	180,237,025
1999	201,655,570
2000	224,436,655
2001	254,699,121
2002	320,090,293

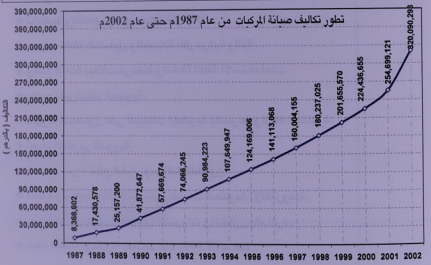

تفاعلت إدارة المشاريع العامة تفاعلاً ملحوظاً مع سياسة التطوير في خطة العمران والتنمية، كي تساير التزايد المستمر للمتغيرات المصاحبة لسياسة البلدية، والتي تتطلب بدورها تحقيق الآليات الفعالة للتطوير والتحديث المستمر.

وإدارة المشاريع العامة كغيرها من الإدارات بدأت صغيرة حيث كانت المشاريع الهندسية الصغيرة يتولاها قسم الهندسة ببلدية دبي طبقاً للهيكل الموضح في الشكل رقم (1)، وحتى عام 1986م حيث أنشئ قسم التنفيذ ، ومع تطور الأعمال الهندسية أنشئ كذلك عدد من الأقسام فكان هيكل الأقسام الهندسية كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (1)

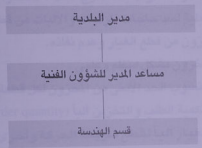

الشكل رقم (2)

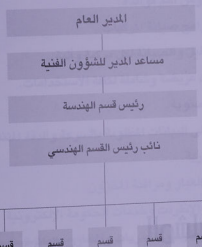

تطور الهيكل التنظيمي خلال الأعوام من 1988م - 2001م

أنشئ قسم المشاريع ليتبع إدارة التخطيط وذلك حسب القرار الإداري رقم 326/1988م باستثناء الطرق والصرف الصحي- من شعبتين حيث أنيط بمهام التصميم والإشراف على تنفيذ المشاريع العامة في البلدية والتي تتطلب مساهمة جهات ذات تخصصات متعددة، إلى جانب التأكد من تنفيذ تلك المشروعات وفقا للمعايير والمقاييس الملائمة لظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية لإمارة دبي ، كما هو موضح في الشكل رقم «3».

الشكل رقم (3)

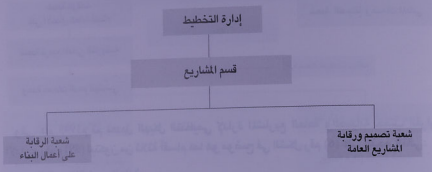

ومع توسع وتطور القسم ، تم في عام 1991م استحداث وحدة ترميم المباني الأثرية وذلك حسب الأمر الإداري رقم (267) كما هو موضح في الشكل رقم «4».

الشكل رقم (4)

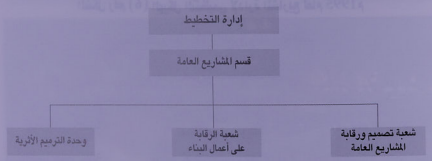

في عام 1994م تم إنشاء إدارة المشاريع العامة والصيانة، وذلك حسب الأمر الإداري رقم 131/1994م وتضمنت قسمين هما قسم المشاريع العامة وقسم صيانة المباني والورشة كما هو موضح في الشكل رقم «5».

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة المشاريع لعام 1994م

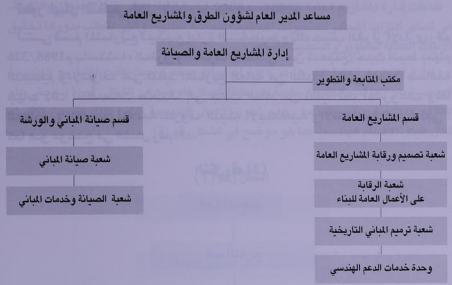

وفي عام 1995م تم تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة المشاريع العامة والصيانة حسب القرار الإداري رقم (591) ليتكون من ثلاثة أقسام كما هو موضح في الشكل رقم (6) على النحو التالي:

- قسم المشاريع العامة .
- قسم صيانة المباني والورشة .
- قسم المباني التاريخية .

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة المشاريع لعام 1995م

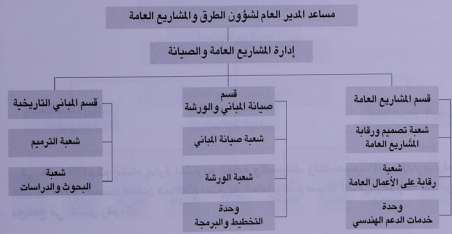

وفي عام 1998م تم استحداث إدارة الصيانة العامة بموجب القرار الإداري رقم (185) كما هو موضح في الشكل رقم (7) حيث تم نقل قسم صيانة المباني والمرافق العامة إليها ليكون هيكلها على النحو التالي:

- قسم صيانة المباني والمرافق .
- قسم صيانة الطرق .
- مكتب تخطيط الصيانة (سيرد ذكره في إدارة الصيانة العامة) .

الشكل رقم (7) الهيكل التنظيمي لإدارة المشاريع لعام 1998م

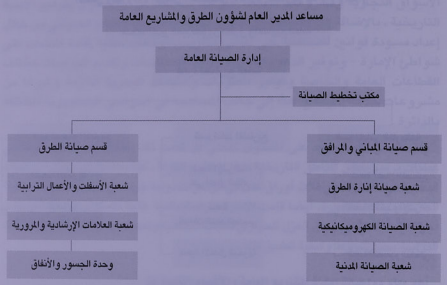

نفق الشندغة

وفي عام 1999م بعد استحداث إدارة الصيانة العامة ونقل قسم صيانة المباني والورشة إليها تم تعديل مسمى إدارة المشاريع العامة والصيانة ليصبح إدارة المشاريع العامة فقط، وذلك حسب القرار الإداري رقم (10) لعام 1999م كما هو موضح في الشكل رقم «8» لتشمل ثلاثة أقسام كالتالي:

- قسم تصميم المشاريع.
- قسم تنفيذ المشاريع.
- قسم المباني التاريخية.

الشكل رقم (8) الهيكل التنظيمي لإدارة المشاريع لعام 1999م

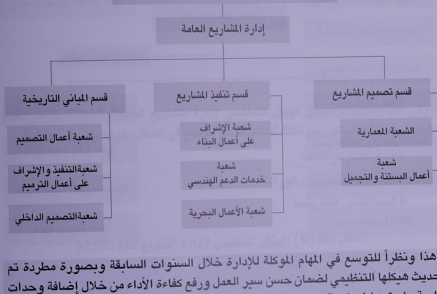

هذا ونظراً للتوسع في المهام الموكلة للإدارة خلال السنوات السابقة وبصورة مطردة تم تحديث هيكلها التنظيمي لضمان حسن سير العمل ورفع كفاءة الأداء من خلال إضافة وحدات إدارية واستحداث واستقطاب كوادر فنية متخصصة :

- حيث تمت إضافة شعبة التصميم الداخلي إلى قسم المباني التاريخية لتتولى مهام إجراء عمليات التأثيث الداخلي للمباني التاريخية والمتاحف وتمت إضافة وحدة إدارية لتوفير الدعم والمساندة للمشروعات .
- كما نتج عن هذا التوسع استحداث شعبة البستنة والتجميل في قسم تصميم المشاريع وأوكلت إليها كافة مشاريع الحدائق والمتنزهات بالإمارة مع تقديم الدعم الكامل للوحدات الإدارية الأخرى في البلدية فيما يخص المجال السابق.
- كما تم استحداث الشعبة البحرية لدراسة شواطئ إمارة دبي وتأثير المنشآت البحرية عليها وكذلك طرح التصورات المستقبلية لحالة تلك الشواطئ .

تطور الأنشطة والاختصاصات

صاحب مسيرة تطور الإدارة خلال السنوات الثمان الماضية زيادةً كبيرة في الأنشطة والفعاليات نوعاً وكماً، حيث بدأت الإدارة في إنجاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطور النشاط إلى إنجاز المشاريع الكبيرة والنوعية والمتخصصة لمختلف قطاعات الإمارة من مشاريع حكومية ومشاريع لخدمة دوائر أخرى بالإمارة وتوفير سكن لذوي الدخل المحدود إلى جانب المشاريع الترفيهية مثل مشاريع الأندية الرياضية والمنتديات – ومشاريع الحدائق والمتنزهات العامة وكذلك مشاريع التعليم العالي والمتوسط ومشاريع الأسواق التجارية ومشروعات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري بترميم الأبنية التاريخية ، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير البنية التشريعية للنظام العمراني من خلال إعداد مسودة قوانين للمحافظة على المباني التاريخية وتنظيم عملية إقامة المنشآت على شواطئ الإمارة – وتوفير الدعم والمساندة لإقامة تلك المنشآت وتقديم الدراسات لمختلف القطاعات العامة والخاصة وتوفير المعلومات والبيانات البحرية اللازمة وغيرها من مشروعات خدمة المجتمع، هذا إلي جانب المساهمة في النواحي التطويرية المختلفة بالدائرة .

ولم تقتصر تلك الجهود على المستوى المحلي بل تعدت ذلك لتشمل المساعدات الفنية في عمليات ترميم بعض المناطق التاريخية داخل وخارج الدولة ، كما ساهمت في مجال الدراسات البحرية في المشاركة في ثلاث أوراق عمل في مؤتمرات دولية جرت في كل من السويد ومدينة العين ومدينة سنغافورة، أيضا قامت الإدارة بدراسات فنية عالية المستوى في المؤتمر الذي أجرته بلدية دبي في مجال العزل الحراري للأبنية السكنية وتمت صياغة أمر محلي وفقاً لتلك الدراسة يحدد شروط وكيفية تطبيق ذلك .

أهم مهام وواجبات إدارة المشاريع العامة والأقسام التابعة لها

1- التأكد من سير معاملات إبرام العقود وفقاً لأنظمة وإجراءات البلدية وتفويض الصلاحيات المعتمدة، وذلك بالتنسيق التام مع قسم العقود والمناقصات ورقابة التكاليف في إدارة العقود والمشتريات.

2- مراقبة أعمال وأنشطة الاستشاريين والمقاولين المكلفين بتنفيذ مشاريع الإدارة والتأكد من التزامهم بشروط وبنود الاتفاقات والعقود المبرمة معهم ، وتقديم تقارير تقييم دورية حول أدائهم – مشفوعة بالتوصيات اللازمة بهذا الشأن – إلى مساعد المدير العام لشؤون الطرق والمشاريع العامة .

3- القيام بالدراسات والأبحاث الخاصة لتحديد احتياجات المستفيدين من المشروعات المختلفة وعلى وجه الخصوص المشاريع العامة ومباني وتجهيزات البلدية .

4- تحديد المشروعات الكبرى التي يتعذر على الإدارة القيام بها والتي يقترح إسناد تنفيذها إلى استشاريين ومقاولين خارجيين ومتابعة تنفيذ ما يعتمد منها.

5- المبادرة إلى اقتراح مشروعات أعمال وخدمات الترميم الخاصة بالمباني التاريخية والتنفيذ وفق ما يتم اعتماده في هذا الشأن.

6- التنسيق الفعال مع الإدارات والأقسام الأخرى المعنية وعلى وجه الخصوص إدارة العقود والمشتريات وقسم بحوث البناء ومراقبة الجودة بغرض ضمان التعاون التام في مجال تنفيذ المشروعات والرقابة عليها .

7- التأكد من الاستخدام الكفء والأمثل لعناصر العمل بما في ذلك القوى العاملة والمعدات والمواد وبأسلوب اقتصاد التكاليف .

8- اقتراح وإعداد الدراسات والأبحاث الفنية المتخصصة ذات العلاقة بمعايير التصميم والتنفيذ والصيانة والإشراف لبلوغ غاية رفع كفاءة الأداء في الإدارة .

9- القيام بالتعاون مع إدارة شؤون الموظفين بتدريب الموظفين والعاملين في الإدارة على مجالات العمل المتنوعة واقتراح برامج التطوير والتدريب اللازمة لهم وخاصة الكوادر المواطنة .

10- إعداد ورفع تقارير شهرية وربع سنوية ، والمعاونة في إعداد تقارير سنوية حول فعاليات وأنشطة وإنجازات الإدارة وفقاً لنظام إعداد وتقديم التقارير الدورية المعتمدة في الدائرة مع تحديد مدى الالتزام بالخطط والبرامج .

تتكون إدارة المشاريع العامة من ثلاثة أقسام رئيسية تندرج تحتها مجموعة من الشعب والوحدات الفرعية لضمان سير العمل وتختص الإدارة بالقيام بأعمال التصميم والرقابة على التنفيذ وتنفيذ المشروعات المعمارية من المباني العامة ومشروعات الحفاظ على التراث العمراني على مستوى إمارة دبي وضواحيها وتلك الأقسام هي:

قسم تصميم المشاريع

- الشعبة المعمارية.
- شعبة أعمال البستنة والتجميل.

قسم تنفيذ المشاريع

- شعبة الإشراف على أعمال البناء.
- شعبة الأعمال البحرية .
- شعبة خدمات الدعم الهندسي.

قسم المباني التاريخية

- شعبة أعمال التصميم.
- شعبة التنفيذ والإشراف على أعمال الترميم .
- شعبة التصميم الداخلي .

قسم تصميم المشاريع

يتولى القسم القيام بالدراسات والتصاميم الأولية للمشاريع الخاصة بالبلدية بالإضافة لبعض المشاريع الحكومية الأخرى، كما يقوم بالمتابعة والإشراف وإعداد النقاط المهمة لأعمال التصميم والدراسات المنفذة بواسطة المكاتب الاستشارية.

وتتمثل مسؤوليات واختصاصات القسم كالتالي:

1- وضع السياسات والتشريعات والمجالات البحثية التطويرية للرفع من الكفاءة في الاداء والتطوير النوعي للأعمال والمشاريع.

2- القيام بدراسة وتصميم المشاريع المعمارية والعمرانية وذلك بوضع الخطط والبرامج الحديثة.

3- اقتراح وسائل تطويرية في تقنيات تصميم وتنفيذ أعمال الترميم من خلال التجارب المحلية على مستوى الدولة.

4- التنسيق الإداري والفني مع باقي الجهات الإدارية والفنية داخل إطار البلدية.

5- متابعة مشاريع الدراسات ذات الحساسية الخاصة أو ذات الطبيعة المعقدة من حيث الوسائل الفنية الحديثة ومستجدات الحالة لكل مشروع على حدة.

6- التأكد من ملاءمة وتوافق المشاريع مع المواصفات الفنية لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها القسم ذاتياً وخارجياً.

7- التأكيد على مفاهيم الهندسة القيمية في أعمال التصميم للمشروعات المختلفة.

8- مراقبة وتقييم أعمال الاستشاريين، والتأكد من التزامهم بالعقود المبرمة معهم وتقديم تقارير شهرية عن سير الأعمال والأداء والمستجدات المختلفة.

9- القيام بإعداد دراسات وتقارير عن المشاريع التي في حاجة للصيانة الدورية والمؤقتة.

10- القيام بالتنسيق مع إدارة شؤون الموظفين لعمل التدريب والدورات اللازمة للرفع من كفاءة الموظفين والعاملين في القسم.

11- عمل دورات داخلية تطويرية لموظفي القسم من خلال المحاضرات والندوات التي يقدمها رؤساء الشعب والمهندسون للموظفين للرفع من الخبرة النظرية والعملية للموظف.

قسم تنفيذ المشاريع

يختص القسم بالإشراف والمراقبة على الأعمال الإنشائية للتأكد من الالتزام بالتصميم والمواصفات المعتمدة ، كما يقوم بأعمال الدعم الهندسي للوحدات التنظيمية في البلدية.

وتتمثل مسؤوليات واختصاصات القسم كالتالي:

1- تنفيذ سياسات ولوائح وأنظمة البلدية الخاصة بتنفيذ المشاريع والتأكد من التزام الاستشاريين والمقاولين بشروط ومواصفات العقود بالإضافة لمتابعة تنفيذ كافة المراحل باستخدام وسائل الرقابة الفعالة.

2- القيام بمراجعة التصميمات الأولية والنهائية المقدمة من قبل متعهدي الأعمال كالاستشاريين والمقاولين وتدقيق الدراسات المتخصصة كالكهروميكانيكية والإنشائية والبحرية.

3- القيام بإعداد الأعمال من خلال التصاميم الإنشائية والكهروميكانيكية للمشاريع الذاتية ومن ثم المتابعة والتنسيق للتنفيذ ذاتياً مع الإدارات المختلفة.

4- تأهيل الاستشاريين والمقاولين حسب الإجراءات الإدارية المعتمدة في بلدية دبي بالتنسيق مع الجهات الإدارية.

5- التنسيق مع الأقسام والإدارات المختلفة من داخل البلدية وخارجها لضمان مشاركتها الفعالة في تصميم وتنفيذ المشاريع كل حسب اختصاصه.

6- القيام بمراجعة وتدقيق طلبات الدفعات والأوامر التغيرية والبدائل المقترحة لمواد البناء وفقاً لسياسات ومعايير البلدية.

7- المبادرة بتنفيذ ما تعتمده البلدية من سياسات وتشريعات تتعلق بتنفيذ المشاريع وخاصة المباني والمشروعات التي تتطلب مساهمة جهات ذات تخصصات متعددة مثل الحدائق وبستنة المواقع والمشروعات البحرية.

8- العمل على إعداد وتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالبيئة البحرية مثل الرياح والحرارة والتيارات وبرمجتها للاستفادة منها في مشاريع البلدية أو المشاريع المتعلقة بالدوائر المحلية الأخرى.

الشعبة البحرية

أما فيما يخص الشعبة البحرية فإنها معنية بتوفير القرارات والخبرات الضرورية وكذلك وسائل المراقبة وتسجيل البيانات وتحليلها وأعمال البرمجة الحاسوبية فيما يختص بأعمال الهندسة الساحلية ضمن الهيكل العام لبلدية دبي، ويشمل هذا المجال الأجهزة والمعدات والبرامج الحاسوبية والأنظمة والقوانين المنظمة إلى جانب الخبرات البشرية القادرة على تطبيق وتطوير هذه الموارد لتواكب الحاجات المستجدة للبيئة والسكان والتطورات العالمية في هذا المجال مع التركيز بشكل كبير على تنمية الكوادر المواطنة حيث نجحت الشعبة في استقطاب خبير بحري وفني بيانات مساعد من المواطنين ويتم تدريبهم داخل وخارج البلدية وتأمل الشعبة في استقطاب المزيد خلال الفترة القادمة، مما سيعطيها زخماً إضافياً لتمضي في تأدية مهماتها الحيوية.

قسم المباني التاريخية

يقوم القسم بالدراسات والبحوث ووضع الخطط والتقنيات اللازمة للمحافظة على المباني والمنشآت التاريخية وترميمها، كما يتولى التنفيذ واقتراح البدائل المناسبة لاستخداماتها والتأثيث المناسب لها .

وتتمثل مسؤوليات واختصاصات القسم كالتالي:

1- اقتراح سياسات وتشريعات ومجالات بحثية تطويرية لرفع الكفاءة في الأداء والتطوير النوعي للأعمال والمشاريع.

2- القيام بدراسة وتنفيذ مشاريع المحافظة على المباني التاريخية والقيم التراثية في المجتمع والمتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والتاريخية.

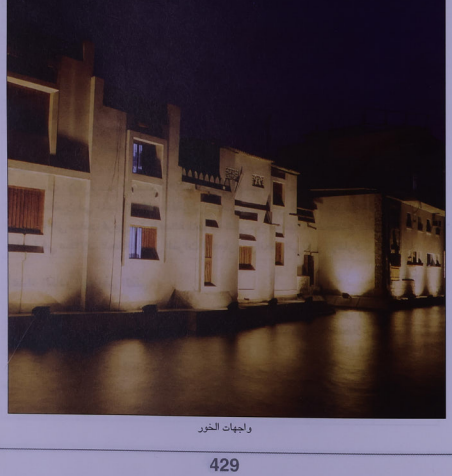

واجهات الخور

3- التنسيق الشامل لمفهوم المحافظة على المباني التاريخية مع الجهات الدولية المتخصصة للقيام بتطوير التجربة الذاتية وفق المعايير الدولية لتسجيل المشاريع المحلية ضمن سجلات التراث العالمي.

4- اقتراح وسائل تطويرية في تقنيات تصميم وتنفيذ أعمال الترميم من خلال التجارب المحلية على مستوى الدولة.

5- التنسيق الإداري والفني مع باقي الجهات الإدارية والفنية داخل إطار البلدية.

6- التأكد من ملاءمة وتوافق الأعمال مع المواصفات الفنية لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها القسم ذاتياً وخارجياً.

7- مراقبة وتقييم أعمال المتعهدين كالمقاولين والاستشاريين، وتقديم تقارير شهرية عن سير الأعمال والأداء.

8- القيام بالتنسيق مع إدارة شؤون الموظفين لعمل التدريب والدورات اللازمة لرفع كفاءة الموظفين والعاملين في القسم، وإجراء دورات داخلية تطويرية لموظفي القسم.

تطور الهيكل الفني للإدارة

في إطار زيادة نطاق الخدمات التي تقدمها الإدارة ، وبناءً على ما جاء في وصف المهام والمسؤوليات المترتبة على إنشائها للقيام والنهوض وتحقيق أعلى مستويات تقديم الخدمات ، فقد تطور الهيكل الفني خلال السنوات السابقة وفقاً لخطة مدروسة ليحوي كافة التخصصات الفنية والمساعدة ومن خلال تدرج هرمي يضمن حسن الأداء وكيفاً مع استقطاب عدد من الكوادر الفنية المتخصصة بمجالات الإدارة المختلفة حيث أصبحت الإدارة مع العام 2002م تضم المهندسين حسب كوادرهم الوظيفية والأخصائيين في المجالات المختلفة إلى جانب كادر فني مساعد مؤهل للقيام بالأعمال المختلفة إلى جانب فريق من العمالة المدربة التي من شأنها الاضطلاع بالمهام التنفيذية خاصة في مجالات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني في الإمارة .

أعداد الكادر الوظيفي الفني

ارتفع عدد الكادر الفني في الإدارة من (23) موظفاً عام 1994م إلى (60) موظفاً عام 2002م ليشمل كافة التخصصات والكوادر الفنية المؤهلة للاضطلاع بمهام التنمية الشاملة ، حيث ارتفع عدد الكادر الإداري بالإدارة من (9) إداريين عام 1994م إلى (35) إدارياً وإداري دعم عام 2002م موزعة على كافة الأقسام كما ارتفع الكادر الفني المساعد ليصل إلى (48) موظفاً عام 2002م وحالياً يبلغ عدد العاملين في الإدارة في المجال الهندسي التقني (60) فرداً تشكل الكوادر المواطنة المتخصصة بها نسبة 34٪ .

أعداد الكادر المواطن على مستوى الإدارة

تطورت أعداد الكوادر المواطنة بالسنوات السابقة وفقا لخطة مدروسة لتحتوي التخصصات الإدارية والفنية والفنية المساعدة ومن خلال تدرج هرمي يضمن حسن الأداء كماً وكيفاً مع التركيز على تدريب عدد من الكوادر الفنية بمجالات عمل الإدارة المختلفة، حيث أصبحت نسبة الكوادر المواطنة في التخصصات الفنية على مستوى الإدارة مع عام 2002م ما يقرب من 34٪ حيث بلغت نسبة التوطين في الوظائف العليا 100٪ ويظهر في الجدول التالي بيان بتطور أعداد المواطنين في الكوادر الوظيفية المختلفة للإدارة من عام 1989م حتى عام 2002م:

السنة	إداري	فني	فني مساعد	إجمالي
1989	1	6	2	9
1990	1	6	2	9
1991	1	9	2	12
1992	1	10	2	13
1993	3	10	3	16
1994	3	11	3	17
1995	6	12	6	24
1996	6	16	7	29
1997	6	17	7	30
1998	6	17	10	33
1999	5	18	8	31
2000	11	16	6	33
2001	14	15	7	36
2002	24	28	9	61

مقارنة بين أعداد المواطنين والكادر الوافد بالإدارة خلال السنوات المختلفة (1989م-2002)م

السنـــة	مواطن	وافد	مجموع	النسبة
1989	9	76	85	٪10
1990	9	89	98	٪9
1991	12	97	109	٪11
1992	13	107	120	٪11
1993	16	116	132	٪12
1994	17	133	150	٪11.50
1995	24	172	196	٪14
1996	29	168	197	٪15
1997	30	217	247	٪12.50
1998	33	264	297	٪11
1999	31	190	221	٪14.50
2000	33	201	234	٪14.50
2001	36	200	236	٪15.50
2002	41	163	204	٪20

تطور أعداد المواطنين والكادر الوافد بالإدارة خلال السنوات المختلفة (1989م-2002)م

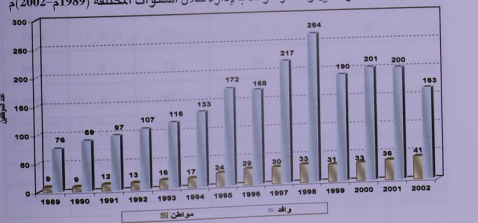

بيان بالمشروعات التي قامت بها الإدارة موزعة على السنوات المختلفة:

مشاريع عام 1982م	
سكن الموظفين -مرحلة (1)	
مشاريع عام 1983م	
مركز الخدمات الصحيـة	مساكن عمال الصحة بالعوير
مشاريع عام 1984م	
تطوير حديقة مشرف - مرحلة (1)	سوق الحمرية المركزي
محطة سيارات الأجرة بدبي	مشروع إضافات بكراج البلدية
إضافات لمختبر علم الأحياء	تطوير حديقة الصفا - المرحلة1
مشاريع عام 1985م	
مساكن العمال بالقصيـص	مخازن جديدة في مستودعات الراشدية
زراعة الملاعب الرئيسية لأندية دبي بالنجيل الطبيعي- مرحلة (1)	أعمال تجديد في عيادة البلدية
إضافات لمبنى مختبر المواد/ مرحلة (1)	تعديلات بسوق الحمرية المركزي
مشاريع عام 1986م	
إضافات مكتب الصحة/طوي اللبسلي	إنشاء (4) صالات رياضية مغلقة لأندية دبي
إضافات لمدرسة حتا للبنات	تأثيث قاعة المجلس البلدي
إعادة بناء بيت الشيخ سعيد بالشندغة	تجديد مصاعد البلدية
تعديلات ودورات مياه لمختبر البلدية	مقبرة اللوز
تسوير مجمع النفايات السامة بجبل علي	دورة مياه وتعديلات في عيادة الصحة
تسوير مجمع النفايات في حتا	إضافات لمبنى مختبر المواد
تسوير المناطق الأثرية بجميرا	إنشاء مختبر الميكروبيولوجي - علم الأحياء
مدرسـة بالخوانيـج	سور وموقف لمقبرة القصيص
صيانة الأرصفة البحريـة	تركيب ألعاب ومعدات لحديقة الصفا
بستنة وتجميل دوار المركز التجاري	إنشاء محطات تحويل القمامة
مباني خدمات لمقبرة الرفاعة	زراعة الملاعب الرئيسية لأندية دبي بالنجيل /مرحلة (2)
إضافات لمكاتب الصحة بالراشدية	صيانة مصاعد البلدية
نصب تذكاري لأولمبياد الشطرنج	سوق الراشدية
مشاريع عام 1987م	
مسجد لسكن العمال بالقصيص	صيانة مسجد زعبيل
سور مقبرة القصيص	المعرض العام لمشروعات البلدية

تعديلات مصعد كبار الشخصيات بالبلدية	مسح دراسة وسائل الحماية من الحريق
عيادة بيطرية وسكن للعمال بالقوز	إضافات لمكاتب قسم الطرق بالراشدية
تسوير مقبرة الرفاعة	تصميم وتركيب لوحات لمكاتب البلدية
تسوير مقبرة الرولة	شبكه الري للعيادة البيطرية
تسوير مقبرة الحمرية - دبي	حدائق الأحياء بالحمرية
تسوير مقبرة الرقة غرب	الساحات الشعبيه بالطوار
صيانة لبلدية حتا	خدمات المزاد العلني للسيارات بالقصيص
تسوير مقبرة الطوار	مظلات لمواقف الحافلات بالمدينة
مصلي العيد بالراشدية	تسوير سكن عمال البلدية بالقصيص
تسوير مقبرتي جميرا وأم سقيم	6 محطات لجمع وتحويل القمامة
تعديلات مختبر البلدية	إنشاء مراكز صحية بأم سقيم
خدمات مجمع السكراب	إنشاء مراكز صحية بالكرامة
مراكز البلدية الفرعية (أم سقيم والكرامة)	

مشاريع عام 1988م

ساحات شعبية بالسطوة والمنخول	مصاعد الزوار بالبلدية
حدائق الأحياء (الراشدية)	سور بمكتب بريد الراشديه
أعمال تجديد بوابة مبنى الاتحاد	بستنة وتجميل نادي الوصل والشباب
تعديلات لمكتب الصحة بهور العنز	حماية الصالات المغلقة من الطيور
توسعات مكاتب البلديه بميدان الاتحاد	دورات مياه بسوق الجملة
صيانة النادي الأهلي	معدات تبريد مسلخ بلدية دبي
ساحات شعبيه في ند راشد	معدات استخلاص فضلات مسلخ بلدية دبي
صيانة مبنى البلدية	معدات معالجة مسلخ بلدية دبي
صيانة مكاتب الصحة العامة بالعوير	مقصب بلدية دبي
صيانة حديقة الحيوان بجميرا	الصوبة الزجاجية بمشتل القرهود
الساحات الشعبية/ الحمرية	النصب التذكاري لمدرسة دبي الثانوية
صيانه مسبح الرجال بحديقة مشرف	توسعات في المكتبة العامة بدبي
سوق نايف	نافورات دوار الضيافة
سوق السمك والخضار بالراس	بستنة وتجميل النادي الأهلي
إضافة صفين للجمعية النسائية	الساحات الشعبية
حديقة شاطئ جميرا - مرحلة (1)	رصف ساحة متحف دبي
بستنة وتجميل نادي النصر	صيانة نظام الحريق/بمبنى البلدية
تأثيث بيت الشيخ سعيد آل مكتوم بالشندغة	

مشاريع عام 1989م

حديقة الخزان	تأثيث غرفه الاجتماعات بمبنى البلدية
معدات المطابخ والمغسلة لمقصب بلدية دبي	مركز الحجز البيطري المؤقت
صيانة أجهزة مبنى البلدية	صيانة مدارس دبي مجموعه (أ)
المكتبات النموذجية الفرعية	صيانة مدارس دبي مجموعه (ب)
إضافات لمختبر المواد	صيانة مدارس دبي مجموعه (ج)
تطوير حديقة مشرف /مرحلة (2)	صيانة مدارس دبي مجموعه (د)
تجميل كورنيش ديره ومدخل الخور	صيانة مدارس دبي مجموعه (و)
سياج لحديقة الحيوان بدبي	صيانة مدارس دبي مجموعه (هـ)
مقصب دبي المركزي	سوق الأغذية بالمفرق/ديرة
مجسم لمشروع ترميم قريه حتا الأثرية	أعمال الصيانة لمسجد زعبيل
مكتبات الأحياء (أم سقيم/الصفا/هور العنز/الراشدية)	صيانة وإضافات لمركز الدفاع المدني بالكرامة
سياج لمساكن البلدية بالقصيص	

مشاريع عام 1990م

تطوير حديقة مشرف	حديقة شاطئ جميرا - مرحلة (2)

مشاريع عام 1991م

سياج لمدرسة جميرا - بنات	صيانة أرضية خشبية-النادي الأهلي
إضافات لمسجد سكن العمال بالقصيص	تحويل غرفة مختبر مقصب دبي لمخزن
موقع تجميع النفايات بالعوير	الساحات الشعبية/ المرتفعات/المزهر/الخوانيج
صيانة مدرجات أندية الأهلي/الوصل	امتداد مشتل القرهود- مرحلة (1)
إضافات حديقة الحيوان بجميرا - مرحلة (1)	الساحات الشعبية /أم سقيم/بدع
محطة الحافلات وسيارات الأجرة (مردبي)	صيانة مدارس دبي1991 (المجموعة (ا)
تسوير منطقة العاب الأطفال بحديقة مشرف	صيانة مدارس دبي1991 (المجموعة (ب)
إنشاء مكاتب لقسم صيانة سكن الموظفين/القصيص	صيانة مدارس دبي1991 (المجموعة (ج)
سوق المواشي بالقصيص - مرحلة (1)	صيانة مدارس دبي1991 (المجموعة (د)
إضافات لمركز الدفاع المدني بالكرامة	صيانة مدارس دبي1991 (المجموعة (هـ)
مهبط للهليكوبتر بحديقة شاطىء جميرا	وقاية من الطيور لعدد (4) صالات مغلقة
مشروع صيانة النوافير العامة	تجميل دوار النهدة
إضافات حديقة الحيوان بجميرا- المرحلة (2)	صيانة نظام الحريق بمبنى البلدية/مرحلة (2)
إضافات لمبنى مختبر البلدية	سور لحديقة أم سقيم
موقف متعدد الطوابق بشارع بني ياس	

مشاريع عام 1992م	
تركيب أجهزة مكافحة الحريق	صيانة مدارس دبي 92- مجموعة (ج)
مخازن الملفات المركزية لبلدية دبي	صيانة مدارس دبي 92- مجموعة (د)
صيانة مدرجات الأندية/الشباب والنصر	صيانة مدارس دبي 92- مجموعة (هـ)
إنشاء دورات المياه العامة بديره- المرحلة (1)	صيانة مدارس دبي 92- مجموعة (و)
أعمال صيانة عاجلة لقصر و مسجد زعبيل	تجديد وصيانة نادي حتا الرياضي
تسوير حديقة مشرف	دورات مياه عامة في دبي-مرحلة (2)
حماية بيت الشيخ سعيد من مخلفات الطيور	إنشاء دورات مياه عامة في دبي - مرحلة (3)
تطوير حديقة الصفا - مرحلة (2)	دورات مياه عامة في دبي-مرحلة (2 - أ)
صيانة وتجديد المرافق العامة بنادي الوصل	ترميم برج الساعة
ترميم وإضافات قلعة الفهيدي- مرحلة (1)	أنظمة وقاية وسلامة من الحريق لمبنى البلدية
سوق الخضار والأغذية بالشندغة	ترميم برج نهار
صيانة المبنى الرئيسي لبلدية دبي	إضافات لمركز البلدية بالكرامة
تغطية الأسواق التقليدية	محطة تحويل النفايات بشارع بني ياس
سور حول القصر التذكاري للشحرنج	صيانة وتجديد مدرسة السعيدية بالكرامة
مقصب بر دبي	مركز للبيطرة في حتا
صيانة مدارس دبي 92 - مجموعة (أ)	مشاريع صيانة متفرقة
صيانة مدارس دبي 92 - مجموعة (ب)	توسعة مكتب العلاقات العامة بالبلدية
مشاريع عام 1993م	
بستنة وتجميل شارع آل مكتوم	حماية سوق الشندغة من الطيور
مظلات وورش للدفاع المدني	تسوير مخازن وحدة ترميم المباني الأثرية
مجسم لبيت الشيخ سعيد آل مكتوم	إضاءة ملعب لكرة القدم بنادي حتا
سور حديقة شاطىء جميرا- المرحلة (2)	تعديلات سوق الأغذية بالشندغة
إضافات مقصب دبي(دبرة)	تجديد وبناء مخازن في القرهود وند الشبا
تسوير مزارع في مرغم	صيانة مدارس دبي لعام93 (مجموعة- هـ
تعديل مدخل سوق الراشدية المركزي	صيانة مدارس دبي لعام93 (مجموعة- و
سور لمكتب الصحة في السطوة	مركز خدمات للصحة العامة
مظلات لمواقف الباصات	حديقة الخور
حديقة خور المزر	مشروع مسبح قلعة نايف
إنشاء مكاتب لمخازن الملفات المركزي	تجميل دوار الراس
مسجد في زعبيل	مسح مباني أثرية في الشندغة
مظلات لمدرسة الخنساء	خدمات موقع النفايات بند الحمر

انشاء صالات الرسامين في البلدية	عرض مشروعات البلدية بواسطة الحاسب الآلي
تعميق خور الممزر	إنشاء دورات مياه عامة ديرة/دبي
امتداد لمبنى البلدية الرئيسي	المربعات الدفاعية (برج نهار- الشندغة- الوعيل- البراحة)
صيانة مدارس دبي لعام 1993 مجموعة (أ)	صيانة النوافير
صيانة مدارس دبي لعام 1993 مجموعة (ب)	ترميم قلعة الفهيدي
صيانة مدارس دبي لعام 1993 مجموعة (ج)	إضافات بحديقة الخور
صيانة مدارس دبي لعام 1993 مجموعة (د)	مسابقة مركز المؤتمرات والثقافة
مشاريع عام 1994م	
خدمات لمقبرة حتا	تطوير موانئ الصيد بجميرا
صيانة سكن موظفي البلدية/بناية (4)	صيانة مدارس دبي لعام 1994 المجموعة (أ)
بستنة وتجميل شارع القصيص و المرقبات	صيانة مدارس دبي لعام 1994 المجموعة (ب)
سور للمقبرتي أم سقيم والسطوة	صيانة مدارس دبي لعام 1994 المجموعة (ج)
تطوير وحماية شواطئ منطقة جميرا	صيانة مدارس دبي لعام 1994 المجموعة (د)
تغيير نظام التكييف المركزي لمسجد جميرا	إنشاء فصول إضافية لمدارس دبي
تغطية أحواض السباحة في سكن الموظفين بالمرقبات	مركز مكافحة الحشرات
توسعات عيادة البيطرة بالراشدية	ترميم قرية حتا التراثية
متحف دبي	حاجز لمنع التلوث بمحمية خور دبي
مظلات بموقف معالجة النفايات بالقصيص	تجميل دوار السطوة
أسوار مقابر حتا	إضافات لمركز مراقبة الأغذية
أعمال التجميل حول حديقة نايف	ترميم مجلس أثري (بأم الشيف)
حماية مبنى البلدية من الطيور	صيانة عامة لمسجد زعبيل وجميرا والراشدية
مظلات وخدمات لمرتادي شاطئ جبل علي	تجهيز وإضاءة بيت الشيخ سعيد
سوق المواشي بالقصيص	ترميم مباني في السوق الكبير ديره
تغيير نظام التكييف لحديقة الصفا	حديقة خور المزر
تغيير نظام التكييف لأندية دبي	ترميم مباني أثرية
مجسم دبي القديمة (1950)	مجسم دبي الحديثة
مشاريع عام 1995م	
تأثيث إضافي لمتحف دبي	إنشاء مخازن مركزية للبلدية
معرض مشروعات البلدية	تغطية السوق القديم في ديرة
إعادة بناء مسجد لوتاه بالراس	صيانة نظام حريق بمبنى البلدية
ترميم بيت التراث	صيانة مدارس دبي لعام 1995 المجموعة (ب)
ترميم المدرسة الأحمدية	حديقة أم سقيم

تجميل وبستنة شارع نايف	أنشاش ومظلات بشاطئ جبل علي
مجسم دبي (1833)	صيانة سوق الحمرية المركزي
تعديلات لمقبرة القوز - مرحلة (2)	ترميـــم مباني البستكيـــة
تطوير قاعة المدينة بالبلدية	نادي دبـي البحري الدولي
حماية بحرية لأحد القصور الخاصة	نظام حماية شواطىء المزر وجميرا
مجسم لحديقة الوصل	صيانة أسقف سوق الراشدية المركزي
تأثيث بيت الشيخ سعيد آل مكتوم بالشندغة	صيانة مدارس دبي التعليمية لعام 1995 المجموعة (ج)
دراسة لتحسين خـور دبـي	صيانة مدارس دبي التعليمية لعام 1995 المجموعة (د)
تعديل وتوسيع كراج البلدية بالرمول	تركيب مضخات مع تمديدات آبار بحتا
مسجد لسـوق السمك بديرة	تسويـر ميناء الحمرية
إنشاء بوابة لحديقة الصفا	صيانة المبنى رقم (1) و(2) و(3) بالقصيص
تسوير مجمع النفايات في القصيص	صيانة فلل البلدية بالمرقبات
إنشاء مجمع النفايات خلف مركز المنال	تركيب مطابخ ومغاسل وسخانات بسكن العمال بالقصيص
إضافات وصيانة لسوق السمك بديرة	إنشاء الاسوار والمقابر
مجسم حديقة الخور	صيانة عامة وإنشاء مكان وضوء بمسجد جميرا
تغطية الأفنية الداخلية للمكتبة العامة	صيانة مسجـد الـراشـدية
عبادة البلدية	تصميم حديقة الحيوان والطيور بمشرف
صيانة عامة لمساكن العمال بالنيسيلي	الساحات الشعبية - المرحلة (3)
تطوير مصاعد مبنى البلدية الرئيسي	مسح الأبنية القديمة بدبي
كـــراج حكومـــة دبي	صيانة مدارس دبي لعام 1995 المجموعة (أ)
مشاريع عام 1996م	
مجسم منطقة الشندغـة 1950	ساحة شعبية في الطوار
تسوير متحف دبـي	تجميـل شارع الضيافـة
إعداد موسوعة تاريخ دبي	صيانة مدارس دبي لعام 1996 مرحلة (أ)
تعديلات لمجسم مركز المدينة	صيانة مدارس لعام 1996 مرحلة (ب)
تأثيث مدرسة الأحمدية	صيانة مدارس لعام 1996 مرحلة (ج)
صيانة مساكن موظفي البلدية	صيانة مدارس لعام 1996 مرحلة (د)
ترميم قلعة حتا التاريخية - مرحلة (2)	توسعة مكتبة هور العنز
إنشاء حديقة مجلس الغريفة	إضافات لمبنى البلدية الرئيسي
ترميم مبنى بالسوق الكبير بر دبي	توسعات جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي
دورات مياه عامة بني ياس	تطوير أنظمة الحريق لمباني البلدية
متحف الصور والوثائق التاريخية لإمارة دبي (بيت الشيخ سعيد)	مسح مدينة دبي 1950

ترميم بيت الوكيل	حديقـة الطـوار
حديقة مشرف مرحلة (3)	ترميم المساجد القديمة بالشندغة
بناء بيت الهاملي بمنطقة الراس	سكن الصيادين بالقوز
مجسم لمدينة دبي في حديقة مشرف	صيانة قرية حتا الاثرية
كليات التقنية العليا للطالبات	دليل العمارة التقليدية في دبي
صيانة أجهزة التكيف لمسجد زعبيل	حديقة شاطئ جميرا - مرحلة (2)
مجسمات لمباني الإسكان الحكومي	ترميم البرج الشمالي للفهيدي
متحف الصور والوثائق التاريخية لإمارة دبي (بيت الشيخ سعيد)	
مخازن الأعلاف في سوق المواشي	دليل الزخارف التقليدية في دبي
مظلات إضافية في سوق المواشي	تنفيذ مقاعد تقليدية بأماكن عامة
محطة الحافلات الجديدة في بر ديرة	توثيق دليل أعمال الترميم
مظلات في حديقة المزر	ترميم واجهات الخور في بر دبي
تغطية الأسواق القديمة بردبية - مرحلة (3)	سوق الأغنيـة بالجملـة
مستودعات لشعبة الرصف بالرمول	الساحات الشعبية - مرحلة (4)
نادي السيدات بجميرا	ترميم بيت المراجيـل
مظلات لمواقف الباصات	ترميم مجلس غرفة أم الشيف
تغطية سـوق بـر دبـي	ترميم مباني بالبستكية
انشاء (15) محل في سوق الحمرية	توسعة جمعية الاتحاد في الحمرية
مشاريع عام 1997م	
إضافات لمختبر الراشدية	بستنة وتجميل مختبر دبي المركزي
تجميل ميدان بني ياس	تطوير حديقة ميدان الاتحاد
تطوير مسابح ومقاصف حديقة مشرف	مساكن العمال بالقصيص
أعمال تنسيق لنادي دبي البحري	العاب بحديقة الطوار
خدمات لشواطئ حديقة المزر	مقصـف في حتـا
صيانة مبنى البلدية الرئيسي	مجسم بحديقة شاطئ جميرا
تغطية الأعاب بالساحات شعبية - مرحلة (2)	حماية وتطوير شاطئ جميرا مرحلة (2)
تأثيث بيت بن جمعان	تطوير خدمات خفر السواحل بميناء راشد
تكييف نادي السيدات	خدمات سانقي إدارة الصحة
قريتي الغوص والتراث	حديقة أم سقيم
موقع تجميع النفايات بحتا	تجميل مدخل الديوان وشارع السيف
صيانة عامة لمسجد زعبيل - مرحلة (1)	مختبر دبي المركزي

دراسة لمحطات الحجر البيطري	ترميم واجهات السوق الكبير مرحلة (2)
مركز المعلومات السياحية	مركز تأهيل المعاقين بدبي
سوق ومقصب حتا	حديقة عود ميثاء وميدان الاتحاد
تطوير خور دبي	صيانة وتعديلات مقاصب دبي
تأثيث بيت الوكيل	صيانة مدارس لعام1997 - مجموعة (ب)
إضاءة المسرح الخارجي بحديقة المزرّ	صيانة مدارس لعام 1997 - مجموعة (ج)
إنشاء قاعة المعاملات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية	أعمال تجميلية لسوق الذهب
صيانة مباني متفرقة في حتا	تطوير حديقة برج نهار
صيانة مدارس العام 1997 مجموعه (أ)	رصيف العبرات في حديقة الخور
صيانة مدارس العام 1997 مجموعة (د)	صيانة مسبح حديقة المزرّ
تطوير شارع السيف	مظلات وادشاش جبل علي مرحلة (2)
تطوير الأرصفة البحرية لخور دبي	الصالات الرياضية لمدارس دبي
تطوير مصاعد مبنى مواقف الرقة	

مشاريع عام 1998م

توسعة مسرح حديقة الخور	تأثيث بيت التراث
ترميم واجهات السوق الكبير دبي	كليات التقنية العليا للطالبات - مرحلة (2)
مسجدين بمصعير وسهيلة	مبنى مكاتب إدارة الصحة بالقوز
صيانة عامة لحديقة الصفا	محطة باصات في السطوة وجبل علي
مكاتب للبلدية في حتا	إنشاء مبنى لإدارة الجمارك المركزية
مجسم الشعلة في حديقة شارع الاتحاد	خدمات لموانئ الصيد أم سقيم
سكن ذوي الدخل المحدود للأوقاف والشؤون الإسلامية	نادي موظفي البلدية
نادي دبي للشطرنج والثقافة	مسجد ومظلات لمرفأ السفن
ترميم مباني في البستكية	بستنة وتجميل مركز رعاية المعاقين
سكن للعيادة البيطرية بالسبلي	تطوير دوار السمكة
حديقة هور العنز	نادي الفتيات للشطرنج
تطوير نادي حتا الرياضي	بستنة وتجميل نادي موظفي البلدية
تأثيث قرية حتا الأثرية	صيانة سكن العمال في حتا
خدمات بنادي السيدات	سوق مؤقت للمواشي بحتا
مبنى لانتظار السواقين ميناء راشد	مختبر دبي المركزي
مقصب منطقة زعبيل	ترميم ميان بالسوق الكبير (بردبي وديره)

مجمع سوق السيارات المستعملة	صيانة (14) ساحة شعبية
ترميم المساجد القديمة بالشندغة	

مشاريع عام 1999م

معمل الحجر الصحي بميناء الحمرية	صيانة المسابح في حديقة مشرف
تغطية المسابح بحديقة المزرّ	مضمار بحديقة المزرّ والخور
محطة معالجة النفايات الخطرة بجبل علي	صيانة المدارس لعام 1999 - مجموعة (أ)
صيانة وتأهيل مبنى بحوث البناء	صيانة المدارس لعام 1999 - مجموعة (ب)
موقف الحافلات في هور العنز والراشدية	صيانة المدارس لعام 1999 - مجموعة (ج)
إضافات للمسجد الكبير في حتا	صيانة المدارس لعام 1999 - مجموعة (د)
إنشاء دورات مياه عامة في شارع السيف	صيانة المدارس لعام 1999 - مجموعة (هـ)
مكتب لقسم العبرات بير دبي	المبنى المركزي للدفاع المدني
تأثيث نادي البلدية	تطوير سوق الشندغة
مظلات للقطار في حديقة المزرّ	حماية مؤقته لشاطئ جميرا
أسواق تقليدية بند الشبا	حديقة مشرف (المرحلة الثالثة)
مجسم لقرية حتا التراثية	إنشاء ورش بمدرسة السعادة بهور العنز
مرافق عامة لموقف شاحنات بالحمرية	تطوير نظام الإنارة للملاعب الأندية الرياضية
ترميم بيت البارجيل	ترميم مباني بمنطقة البستكية
مجسم ميكانيكي لمحطة المجاري	ترميم بيت الضيافة بالبستكية
قاعدة جرس الحدود والسواحل	توسعة جامع بسكن العمال القصيص
صيانة مخيم راشد الكشافي بالعوير	سكن ذوي الدخل المحدود
صيانة مسبح حديقة شاطئ جميرا	ترميم بيت التراث
صيانة جامع جميرا الكبير	مركز إمارة دبي لتأهيل ورعاية المعاقين
تصميم بيت الخبر في القصيص	انشاء المبنى المركزي لإدارة الجمارك
محطة خدمة وكراج للباصات بالقصيص	تصميم حديقة بمنطقة الصفوح
(4) صالات رياضية لمدارس دبي	

مشاريع عام 2000م

تطوير الحدائق الرئيسية بدبي	صيانة المدارس لعام 2000 مجموعة (أ)
أنشاش ومظلات في شاطىء جميرا	صيانة المدارس لعام 2000 مجموعة (ب)
توسعة وصيانة المكتبات الفرعية في الصفا والراشدية	صيانة المدارس لعام 2000 مجموعة (ج)
صيانة الصالات الرياضية بأندية دبي	صيانة المدارس لعام 2000 مجموعة (د)

مسجد في حتا	توسعة مخزن البلدية بالكرامة
توسعة مسجد القصيص	إضافات في كراج البلدية
نادي دبي للمعاقين	تأثيث غرفة الإجتماعات بمبنى البلدية
مبنى لجمعية الفنون الشعبية بإمارة دبي	حماية بحرية على طول شاطىء جميرا
تسوير موقع سوق الخضار و الفواكة	دورات مياه على كورنيش بر دبي
إنشاء غرف الحاويات في مقصب القصيص	
مشاريع عام 2001م	
الحجر البيطري بميناء الحمرية	تصميم حديقة ند شما
إضافات الى نادي السيدات في جميرا	تعديلات مكتبة الراس
دراسة مصادر رمال البحر	الصيانة السنوية لشواطىء إمارة دبي
توسعة الكليات التقنية العليا للطلبة في ابو هيل	العيادة البيطرية و مكاتب إدارة البيئة
ساحات شعبية في القصيص	محطة خدمة الحافلات
توسعة مكاتب البلدية في ثور العنز و القصيص	توسعة عيادة البلدية
تغطية الأسواق - مرحلة (5)	تسوير منطقة الورقاء
مدينة الطفل	نظام إطفاء الحريق لساحة الخردة
سارية علم دار الاتحاد	مخازن البلدية في الكرامة
تطوير نظام الإنارة للملاعب الأندية بدبي	
مشاريع عام 2002م	
مدينة الطفل في حديقة الخور	الصالات الرياضية المغلقة لمدارس منطقة دبي التعليمية
ورش لحرس الحدود في ميناء راشد	بالراشدية والبرشاء
تغطية أسواق ديرة القديمة	مجسم جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال
إضافات وتعديلات في المكتبة العامة بالرأس	تحسين ظروف المعيشة بشارع السيف ببر دبي
سور حديقة زعبيل بمنطقة زعبيل	إضافات لمختبر دبي المركزي
سكن العمال بالعوير	حوض سباحة وغرفة تبديل في نادي موظفي البلدية
مظلات لشتل ند الشبا	كلية دبي للطالبات (المرحلة الثانية) بالقصيص
امتداد لمسجد مقبرة القصيص	ساحات شعبية في ند شما و القصيص و الراشدية
نظام الإطفاء الآلي لساحة الخردة بالقصيص	محطة عبرات عائمة بعبرة بر دبي
أسوار في الورقاء والهباب وأعمال إضافة في الخوانيج	مكاتب لإدارة البيئة في المزهر
أعمال الديكور لمدخل مبنى البلدية الرئيسي	تعديل مخازن البلدية بالراشدية
بسنتة وتجميل مقر جمعية بيوت الشباب بالقصيص	

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم أثناء اطلاعه على مخططات مشاريع البلدية

وفيما يلي أهم المشاريع التى تم إنجازها ما بين عام 1984م وعام 2002م حيث تشمل هذه المشاريع الاحتياجات الخدمية.

سوق الحمرية المركزي

- **تاريخ انتهاء المشروع : 1984م**
- التكلفة : 13.5 مليون درهم
- **الموقع : الحمرية**

يعتبر سوق الحمرية المركزي أحد أسواق الأحياء السكنية الذي تم إنشاؤه من قبل البلدية لخدمة المنطقة التى يقع فيها والمناطق الأخرى المجاورة ويتكون السوق من عدد (72) محلا متنوعة الأنشطة وتتمثل في محلات لبيع الملابس الجاهزة والعطور والإكسسوارات كما يحتوي السوق على مكاتب خدمات السياحة والسفر والشحن، محلات لبيع اللحوم والخضار والفواكه، فرع لجمعية الاتحاد التعاونية، فرع لبنك دبي الوطني، مطعم، صالونات نسائية، صالونات حلاقة للرجال، محلات خياطة، محلات لغسيل وكي للملابس ومسجد يتسع إلى (400) مصلي.

محطة سيارات الأجرة بديرة

- **تاريخ انتهاء المشروع : 1984م**
- التكلفة : 5 مليون درهم
- **الموقع : حديقة الاتحاد أمام مبنى البلدية**

يهدف المشروع إلى تنظيم عملية الانتقال بين إمارة دبي والإمارات الأخرى حيث تحتوي على خطوط خاصة بكل إمارة بالنسبة لسيارات الأجرة وكذلك الخدمات الأساسية لمرتادي المحطة بالإضافة إلى إعمال البستنه والتجميل .

تطوير حديقة الصفا

- تاريخ انتهاء المشروع:
- المرحلة الاولى عام 1984م — التكلفة: 5 مليون درهم
- المرحلة الثانية عام 1992م — التكلفة: 56 مليون درهم

تم في المرحلة الاولى استبدال سور الحديقة الرئيسي وانشاء بوابات لتنظيم الدخول الى الحديقة بالاضافة الى المرافق الخدمية الرئيسية والممرات الداخلية للحديقة.

وفي شهر نوفمبر عام 1992م تم استكمال المرحلة الثانية لتطوير الحديقة، حيث تمت اضافة العديد من المرافق الخدمية والترويحية الحديثة واماكن الترفيه مثل: «منطقة الشلال والبحيرة والقطار الذي يطوف بالحديقة، كما تم تخصيص جزء من الحديقة للسيدات والاطفال وتم تجهيزه باستراحة للامهات واماكن الترفيه للاطفال وما يلزمه من المرافق العامة.

موقف السيارات متعدد الطوابق بالسبخة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1985م — التكلفة : 14 مليون درهم
- الموقع : السبخة

يتكون المشروع من (16) طابق مختلف لاستيعاب (460) سيارة، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى من مكاتب وحمامات عامة لخدمة الجمهور .

زراعة الملاعب الرئيسية لأندية دبي بالنجيل الطبيعي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1985م — التكلفة : 5.5 مليون درهم
- الموقع : أندية الأهلي- الشباب- النصر- الوصل

تم في هذا المشروع إزالة النجيل الصناعي والاستعاضة عنه بنجيل طبيعي بالإضافة إلى نظام ري حديث ومتكامل وكذلك نظام خاص لتصريف مياه الري للتحكم بنسبة الملوحة بالتربة الزراعية.

مدرسة بالخوانيج

- تاريخ انتهاء المشروع : 1986م — التكلفة : 4 مليون درهم
- الموقع : الخوانيج

تتألف المدرسة من طابق واحد يحتوي على غرفة للمدير والسكرتارية وأحد عشر فصل دراسي وصالة متعددة الاستعمال وستوديو وصالة للمعارض - وغرفة للرعاية الصحية - ومكتبة وكذلك

غرفة للمشرف الاجتماعي - ومختبرات وصالة موسيقى - وغرفة تحضير المواد المخبرية.

إنشاء 4 صالات رياضية مغلقة لأندية دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1986م — التكلفة : 91 مليون درهم
- الموقع : أندية الأهلي- الشباب- النصر- الوصل

يتكون المشروع من إنشاء أربع صالات رياضية لأندية دبي حيث يشمل المجمع على صالة ألعاب رئيسية بأبعاد 40 × 60 متر مع مقاعد للمتفرجين حيث يمتاز المشروع بإمكانية تقسيمه إلى ثلاث صالات منفصلة لمزاولة الأنشطة التدريبية بنفس الوقت وكذلك يحتوي المجمع على حارات للبولينغ وكافة الخدمات المساندة الأخرى للفعاليات المقامة على الصالة.

نصب تذكاري للبياد الشطرنج

- تاريخ انتهاء المشروع : 1986م — التكلفة : 140,000 درهم
- الموقع : أمام مبنى البلدية

تم إقامة نصب تذكاري بمناسبة استضافة مدينة دبي لأبياد الشطرنج السابع والعشرين باشتراك (111) دولة عام 1986م وذلك أمام مبنى البلدية وهو عبارة عن مجسم لجمل بارتفاع مترين يعلوه نموذج لأحد أحجار الشطرنج (القلعة) وتم تسوير المجسم بسور معدني صغير الارتفاع وتوفير إنارة مناسبة لإبراز الجانب الجمالي مساءً.

مراكز البلدية الفرعية (أم سقيم ، الكرامة)

- تاريخ انتهاء المشروع : 1987م — التكلفة : 2.2 مليون درهم

رغبة من بلدية دبي في تقديم أفضل وأسهل الخدمات للجمهور فقد قامت بإنشاء عدة فروع لها في مناطق متعددة من دبي منها فرع البلدية في الكرامة وأم سقيم الذي تم إنشاؤه لخدمات الجمهور وهو عبارة عن مبنى من دور واحد يحتوي على مكاتب مختلفة للموظفين وبعض الإدارات التابعة للبلدية بحيث يتم تقديم الخدمات في تلك المناطق وتشمل الخدمات تقديمات التراخيص بالإضافة إلى الأنشطة الفرعية الأخرى .

مظلات لمواقف الحافلات بالمدينة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1987 م — التكلفة : 1.7 مليون درهم
- الموقع : كافة شوارع المدينة

يهدف المشروع إلى إنشاء مظلات لتسهيل عملية الصعود والنزول إلى الباصات والإعلان عن خط سير الحافلات من خلال أماكن مظللة بتصميم عصري حيث تم استغلال تلك المظلات لتحقيق إيرادات وذلك بتأجيرها لشركات الدعاية والإعلان وتم بناء ما يقارب (200) مظلة موزعة على كافة شوارع الإمارة.

ترميم بيت الشيخ سعيد آل مكتوم بالشندغة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1988م
- التكلفة : 11 مليون درهم
- الموقع : الشندغة

يرجع تاريخ المبنى إلى عام 1896م ، وتبرز قيمته التاريخية من كونه استخدم مقراً للحاكم في حقبة مهمة من تاريخ الإمارة بالإضافة إلى ثراء عمارته، ويقع المبنى في مركز منطقة الشندغة التراثية على مساحة 3600 م2 .

قررت البلدية في عام 1981م ترميم المبنى للحفاظ عليه من عوامل التدهور الشديد حيث كلف الاستشاري بإعداد المخططات التنفيذية التي روعي فيها الحفاظ على العناصر التشكيلية الأصلية للمبنى وشمل مشروع الترميم التقوية اللازمة للمباني والأساسات والأسقف مع إضافة التركيبات الالكتروميكانيكية اللازمة، وقد تم تأثيث المبنى ليستخدم متحفاً للصور والوثائق التاريخية لإمارة دبي وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، وتم تقسيم المبنى ليشمل صور دبي القديمة، وجناح الحياة الاجتماعية، وجناح الحياة البرية، وجناح العملات المستخدمة، وجناح الوثائق القديمة، وجناح الخرائط القديمة، وتصور مجموعة الصور والوثائق اسلوب الحياة في الخمسينات بالامارة، وتم عرض الصور باسلوب تراثي يمزج بين الحداثة والتراث وتم افتتاح المبنى عام 1996م من قبل سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم.

سوق نايف

- تاريخ انتهاء المشروع : 1988م
- التكلفة : 4 مليون درهم
- الموقع : خلف برج نايف

تم استحداث المشروع ليكون بديلاً لسوق الصاديق التقليدية حيث يتألف هذا المشروع من محلات تجارية صغيرة الحجم نسبياً وتم توفير الخدمات المساندة من مكتب للأمن ومرافق عامة بالإضافة إلى أنه مجهز بأنظمة لمكافحة الحريق والأعمال الكهربائية المناسبة وتم عمل تغطية عامة للممرات بالعناصر الخشبية ليوفر تظليل كامل لرتادي السوق.

مكتبات الأحياء (ام سقيم ، الصفا ، هور العنز ، الراشدية)

- تاريخ انتهاء المشروع : 1989م
- التكلفة: 35 مليون درهم
- الموقع : تنوعت مناطق المشروع حسب الاحتياجات والتوزيع العمراني في مناطق الانتشار السكاني (الراشدية / الصفا / أم سقيم / هور العنز / حتا).

يحتوى المشروع على مبنى رئيسي وآخر للخدمات حيث روعيت جماليات الطابع التراثي، ويحتوى المبنى الرئيسي على قاعة مطالعة وقاعة للأطفال ومنطقة للاستقبال، إلى جانب قاعة متعددة الأغراض، كما تم تزويد المكتبة بنظام صوتي مرئي متكامل وروعي في المشروع فصل قاعة مطالعة الإناث عن قاعة الرجال .

مقصب دبي المركزي

- تاريخ انتهاء المشروع :1989م
- التكلفة: 23 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة القصيص .

يتكون المشروع من مسطحات ذبح رئيسية وملحق به ثلاجات لحفظ اللحوم ، كما تم توفير حظائر للمواشي، وقد زود المشروع بمكاتب إدارية ومكتب لتحصيل الرسوم ، وملحق بالمقصب ومنافذ للتوزيع والبيع ، وروعي كذلك احتواء المشروع على عيادة بيطرية لضمان سلامة اللحوم والذبائح ويمتاز المقصب بطاقته الاستيعابية العالية ومرونته حيث إنه مجهز للتعامل مع كافة انواع الحيوانات من ماعز وأبقار وجمال .

حديقة الخزان

- تاريخ انتهاء المشروع : 1989م
- التكلفة : 2.5 مليون درهم
- الموقع : البدع

ويتألف هذا المشروع من حديقة مسورة لخدمة سكان المنطقة بالإضافة إلى البوابات التي تسهل عملية الدخول وكذلك الخدمات الأساسية وأماكن للتخزين وممرات للمشاة ومناطق مجهزة بالألعاب ونظام ري إلكتروني .

تطوير حديقة مشرف

- تاريخ انتهاء المشروع :1990م
- التكلفة: 66 مليون درهم
- الموقع : تقع الحديقة على شارع الخوانيج على بعد (15) كم من قلب دبي.

تتميز الحديقة بوجود القرية العالمية التي تحتوي على بيوت من مختلف أنحاء العالم وكذلك تحتوي على منطقة العاب وحمام سباحة وأماكن لركوب الخيل والجمال وأماكن مخصصة للشواء ومطاعم، وتبلغ مساحتها حوالي (125) هكتار، والحقت بها منطقة شاسعة تبلغ مساحتها (400) هكتار تقرر استغلالها كغابة طبيعية، وتشتمل الحديقة كذلك على العديد من المميزات والمناطق التروحية لتقديم خدمات متنوعة للزوار، وتم افتتاحها في احتفالات العيد الوطني الثامن عشر.

حديقة شاطئ جميرا

- تاريخ انتهاء المشروع :1990م
- التكلفة: 31 مليون درهم
- الموقع : جميرا .

تغطي مساحة 13.5 هكتار، تحتوي على شاطئ ومقاهي وملاعب ومسطحات خضراء ، وتحتوي على مهبط للمروحيات ، كما تم توفير مساحة عامة وملاعب أطفال وأماكن للشواء وحديقة صحراوية وتعتبر من الوجهات الرئيسية للسياح المرتادي لشاطئ جميرا.

موقف متعدد الطوابق بشارع بني ياس

- تاريخ انتهاء المشروع : 1991م
- التكلفة : 10 مليون درهم
- الموقع : شارع بني ياس

ويتكون المبني من خمسة طوابق ويوفر (833) موقف للسيارات بالإضافة لـ (61) محل تجاري وذلك لمواجهة النقص الحاصل بالمواقف بالمنطقة، وتم توفير كافة الخدمات المساندة من مكاتب وغرفة للأمن بالإضافة إلى محطة تحويل وغرفة لتجميع وضغط النفايات وحمامات وكافتيريا ومكاتب للمشرفين وغرفة تحكم.

محطة الحافلات وسيارات الأجرة (بردبي)

- تاريخ انتهاء المشروع : 1991م
- التكلفة : 11.5 مليون درهم
- الموقع : الشندغة

نظراً للنمو المطرد في استعمالات سيارات الأجرة ووسائل النقل المختلفة داخل الإمارة وخارجها فقد تم إنشاء هذه المحطة لتحتوي على خطوط خاصة لسيارات الأجرة للتنقل بين مركز المدينة ومناطق (السطوة ، الصفا ، البدع ...) وخطوط خاصة للتنقل بين إمارة دبي وإمارة أبو ظبي ومدينة العين بالإضافة إلى خطوط للباصات داخل إمارة دبي . كما يحتوي المشروع على كافة الخدمات الضرورية.

مخازن الملفات المركزية لبلدية دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1992م
- التكلفة : 5 مليون درهم
- الموقع : ديرة

إيماناً من البلدية بأهمية الحفاظ على الوثائق وكافة المعاملات وذلك حسب أسس علمية صحيحة فقد قامت البلدية بإنشاء مبنى خاص مجهز بكافة الوسائل اللازمة لضمان الحفاظ على وثائقها، ويحتوي المبنى على مستويين لحفظ الوثائق مع نظام خاص لمكافحة الحريق بالإضافة إلى المكاتب والخدمات اللازمة لموظفي الأرشفة.

سوق الخضار والأغذية بالشندغة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1992م
- التكلفة : 46 مليون درهم
- الموقع : الشندغة

يتكون المشروع من ثلاث فراغات رئيسية محاطة بالمحلات وأماكن للجلوس والممرات التي تربط بين الأجزاء المختلفة في السوق يخدم السوق السكان المتواجدين في المنطقة حيث تم توفير مناطق مخصصة لبيع الأسماك وأخرى لبيع اللحوم ومناطق مخصصة لبيع الخضراوات والفواكه ويحاط السوق بالمواقف المخصصة لخدمة الجمهور والتجار.

نصب تذكاري لأول مدرسة ثانوية بدبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1992م
- التكلفة : 3.3 مليون درهم
- الموقع : شارع آل مكتوم

يقع هذا النصب بحديقة الاتحاد بارتفاع (10) أمتار وقد تم وضع النصب في ساحة مجهزة بأعمدة للإنارة بالإضافة إلى نافورة مائية محاطة بمقاعد للجلوس ويمثل هذا النصب ذكرى لتأسيس أول ثانوية في دبي عام 1960م-1961م .

ترميم برج الساعة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1992م
- التكلفة : 6.6 درهم
- الموقع : دوار الساعة عند تقاطع شارع آل مكتوم مع شارع ابي بكر الصديق

تم ترميم دوار الساعة بعد مرور ثلاثين عاماً على بنائه أول مرة في عام 1963م وذلك من أثر العوامل المناخية وتم استبدال الساعة بأخرى حديثة بينما تمت المحافظة على العقارب القديمة ومن ناحية أخرى تمت إضافة نافورة مائية وإنارة ملونة مناسبة حتى أصبحت أحد معالم دبي البارزة.

تغطية الأسواق التقليدية

- تاريخ انتهاء المشروع : 1992م
- التكلفة : 10 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة بر دبي وبر ديره (الأسواق القديمة مثل بندر طالب ، سوق الذهب ، سوق ديره ، سوق بر دبي).

المشروع عبارة عن أعمال تغطية وإضاءة وتبليط لمنطقة السوق القديمة للحمايه من الشمس والأمطار ، وتجميل الممرات والطرقات، ويشمل المشروع كذلك تركيب نظام مكافحة حريق حديث للمناطق التي يصعب الوصول إليها، والتصميم يراعي إحياء التراث القديم بإضافة عناصر محليه زخرفية برؤية معاصرة ترتبط بالنسيج العمراني للسوق وتنسجم مع مشروعات الترميم التي يقوم بها قسم المباني التاريخية.

مقصب بر دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1992م
- التكلفة : 6 مليون درهم
- الموقع : الشندغة

الهدف الرئيسي من المشروع خدمة سكان منطقة بر دبي حيث يحتوي المشروع على صالة للذبح مع كافة الخدمات المصاحبة لها لتوفير خدمة صحية لمستهلكي اللحوم من قبل السكان ومرتادي السوق .

حديقة الخور

- تاريخ انتهاء المشروع : 1993م
- التكلفة : 172 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع على خور دبي بين جسر آل مكتوم وجسر القرهود .

تغطى الحديقة مساحة حوالي (100) هكتار ، تمت زراعة (280) نوعاً من النباتات بها ، كما تضم الحديقة العديد من الممرات وملاعب الأطفال ومسرح مكشوف يستوعب 4000 شخص ، كما يوجد تلفريك يمكن من خلاله رؤية الحديقة بأكملها وتعتبر الحديقة أحد الركائز الرئيسية لأنشطة مهرجان دبي للتسوق بالإضافة إلى الفعاليات الأخرى كما تضم الحديقة ملعبا نموذجياً صغيراً للعبة الجولف يضم (18) حفرة لمتعة هواة هذه اللعبة، كما توجد فيها أربعة مراسي تستقبل العبرات من ديرة الى بر دبي اضافة الى القطار الذي يجوب الحديقة، وخدمات متنوعة اخرى.

ترميم قلعة الفهيدي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1993م
- التكلفة : 13 مليون درهم
- الموقع : الفهيدي

يعتبر المبنى أقدم المباني بدبي ويرجع تاريخ إنشائه إلى 1799 كما يكتسب قيمته من تمثيله لعناصر العمارة الدفاعية ، ويقع المبنى في مركز المدينة التاريخية ببر دبي وكان قد افتتحه المغفور له سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في عام 1971م.

وفي عام 1991م تم ترميم المبنى من خلال استخدام المواد التقليدية سواءً في عمليات تقوية الأساسات وترميم الأبراج إلى جانب معالجة شروخ الجدران للحفاظ على طابع المبنى وقررت البلدية إعادة توظيف المبنى متحفاً للتاريخ الحضاري لإمارة دبي، كما تمت إضافة امتداد وظيفي روعي فيه عدم تشويه الصورة البصرية والقيمة التاريخية للمبنى حيث تم استخدام أحدث أساليب العرض المتحفي التقني كاستخدام الحاسوب ووسائل المرئيات والسمعيات وتم توسيع قاعات العرض المجاورة للمتحف لتتضمن مجموعة الآثار والتراث، والحياة البحرية والاجتماعية والسوق القديمة بدبي، ويحتوي المتحف على قاعات لعرض أدوات الدفاع والآلات الموسيقية القديمة وحياة البادية وتم افتتاح المتحف مرة اخرى في عام1994م.

المربعات الدفاعية (برج نهار - الشندغة - الوعيل - البراحة)

- تاريخ انتهاء المشروع : 1993م
- التكلفة : 135,000 درهم
- الموقع : أماكن مختلفة

يكتسب المشروع أهميته نظراً للدور الذي قامت به تلك المباني في الماضي في أوقات السلم والحرب كذلك ما تحتويه من قيم تصميمية ، وتتعدد مواقع تلك المربعات فمنها ما يقع داخل حدود النطاق التاريخي (الشندغة) ومنها ما يقع خارجه (الوعيل والبراحة وبرج نهار) .

حاجز منع التلوث بمحمية الخور

حاجز لمنع التلوث بمحمية خور دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 1.5 مليون درهم
- الموقع : نهاية الخور

الهدف من المشروع إنشاء حاجز لمنع التلوث بطول 1,300 متر يقطع رأس الخور عرضاً حيث يقوم بتجميع الترسبات والنفايات المسببة لتلوث الخور تمهيداً لإزالتها بصفة دورية وذلك حفاظاً على محمية الخور الطبيعية والحياة البحرية والطيور المستوطنة بالمحمية .

سوق المواشي بالقصيص

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 26 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة القصيص بالقرب من مقصب البلدية .

يحتوى المشروع على عدد (146) حظيرة حيوانات وأرصفة شحن وتفريغ إلى جانب سقيفة لحفظ الأغذية ، كما يحتوي كذلك على عيادات وحظائر خاصة لعزل الحيوانات المصابة، وقد زود كذلك بسكن خاص للعمال مزود بالخدمات ، إلى جانب مسطحات إدارية لإدارة المشروع .

تطوير موانئ الصيد بجميرا

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 1.3 مليون درهم
- الموقع : شواطئ جميرا

يهدف المشروع إلى تطوير خدمات الصيد بالمستوى المطلوب لثلاث موانئ صيد في جميرا وذلك بإنشاء ورش لصيانة المحركات للقوارب البحرية للصيادين ودورات مياه

وأدشاش ومخازن مكيفة ومظلات للعمل وسور خارجي حول الموقع مجهز ببوابات للتحكم بالمنطقة بالإضافة إلى إنشاء تسهيلات لحرس الحدود والسواحل ومحطة تزود بالوقود.

ترميم قرية حتا التراثية

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 7 مليون درهم
- الموقع : حتا

تعد القرية من أقدم المناطق الأثرية المتبقية بامارة دبي حيث يرجع تاريخها إلى ما بين 2000 إلى 3000 سنة مضت وتحتوي على مجموعة من الأبنية الممثلة لجوانب الأنشطة في وقت السلم والحرب، وتقع القرية على سلسلة جبال حجرية حيث تحتوي على ثلاثين مبنى مختلفة الحجم والسعة يحيط بها قمتين جبليتين وسميت القرية قديماً بالحجرين نسبة إليهما .

وقد عهدت بلدية دبي إلى أحد الاستشاريين بعمل مسح للمباني القائمة ودراستها إنشائياً ومعمارياً مع وضع التصور الكامل لترميمها باستخدام المواد والتقنيات التقليدية مع الإشراف على تجهيزها من خلال مهندسي البلدية حيث تم ترميم الأساسات باستخدام الأحجار الجبلية والصاروج ثم ترميم وإعادة إنشاء الجدران باستخدام القوالب الطينية ، كما تم إعادة تركيب الأسقف باستخدام جذوع النخيل والدعن وتحقيقاً لترابط النسيج التخطيطي قام قسم المباني التاريخية بترميم المباني الصغيرة المنتشرة حول القرية ، وفي عام 1995م تم إسناد مهمة تأثيث القرية إلى أحد بيوت الخبرة لدراسة تأهيل القرية لتصبح مركز سياحياً ثقافياً وتم افتتاحها للجمهور عام 2000م .

قرية حتا التراثية

حديقة المزر

حديقة المزر

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 106 مليون درهم
- الموقع : تقع الحديقة شمال شرق ميناء الحمرية على خور المزر.

تغطي مساحة (90) هكتار، وتتكون من (4) شواطئ يفصلها كواسر لحمايتها وحمامات سباحة (للأطفال والبالغين)، والعديد من المسطحات الخضراء وأماكن الشواء ويوجد مقهى مصمم على الطراز التقليدي يعلوه برج الهواء (البارجيل) كما تم إنشاء برج يبلغ ارتفاعه 8 امتار، ويمكن الزائر من مشاهدة جميع أرجاء الحديقة ومعالمها المختلفة، كما يوجد بالحديقة عدد 15 مقصفاً موزعة على مختلف الأماكن لتقديم خدمات المأكولات والمشروبات، ومن خدماتها المميزة توفيرها عدد من الشاليهات مزودة باجهزة تكييف وبها مناطق للشواء وأماكن للاستحمام، ويمكن استئجارها من إدارة الحديقة ليوم واحد وتقع على الشاطئ .

مركز مكافحة الحشرات

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 6 مليون درهم
- الموقع : القوز

نظراً للدور الذي يقوم به قسم مكافحة الحشرات في توفير أفضل خدمة لسكان إمارة دبي

فقد تم بناء مركز خاص للقسم بمنطقة القوز، يحتوي المشروع على مبنى الإدارة الذي يضم مكاتب وغرف للمعارض وقاعات لاستقبال الجمهور، وأيضاً مبنى المختبر الذي يضم المختبر الرئيسي وغرف لحفظ العينات والمكاتب بالإضافة إلى مبنى العمال وقاعة الملابس وقاعة المعدات وغرفة غسيل ودورات مياه ومخازن لحفظ السموم وغرف التوزيع لاصلاح المعدات ومنجرة وغرفة للحارس والمضخات ومحطة كهرباء. وتزيد المساحة الإجمالية عن (3) الآف متر مربع .

تطوير شاطئ جميرا

- تاريخ انتهاء المشروع : 1994م
- التكلفة : 90 مليون درهم
- الموقع : جميرا (1)

للحفاظ على أحد الموارد السياحية المهمة للإمارة ألا وهي شواطئها فقد قامت البلدية بتنفيذ المرحلة الأولى من حماية شاطئ جميرا من عوامل البحر وذلك بإنشاء نظام كواسر الأمواج المكون من عدة وحدات على أشكال وأطوال مختلفة لغرض الحماية وتكوين شواطئ آمنة لمرتادي الشواطئ .

وتم توفير كافة التسهيلات اللازمة من دورات مياه ووحدات لتغير الملابس وأدشاش على الشاطئ المفتوح بالإضافة إلى تحديد علائم لمناطق السباحة الآمنة مع ملاعب رملية وممشى موازي للشاطئ بجانب مواقف للسيارات .

كراج حكومة دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1995م
- التكلفة : 18 مليون درهم
- الموقع : منطقة الجداف

إنشاء كراج كامل المرافق والخدمات ويشتمل على مبنى للإدارة وورشة للسيارات وذلك لخدمة كافة أنواع السيارات، وروعي بالتصميم كافة العناصر اللازمة من مبنى للاستقبال ومباني خدمات تبديل الزيوت وغسيل السيارات وساحات تجميع الخردة بالإضافة إلى طرق وممرات داخلية .

ترميم المدرسة الاحمدية

- تاريخ انتهاء المشروع : 1995م
- التكلفة : 4.3 مليون درهم
- الموقع : الرأس

يرجع تاريخ المدرسة إلى عام 1912م م فهي أقدم مدرسة نظامية في إمارة دبي مما أكسبها قيمة تاريخية متميزة ، كما تحتوي على كم كبير من عناصر العمارة التقليدية ، ويقع المبنى في قلب منطقة الراس التي تتميز بكثافة الأنشطة السكنية والتجارية على مساحة 528م2 .

وقد قامت بلدية دبي بالانتهاء من ترميم المبنى عام 1995م وذلك باستعمال المواد والتقنيات التقليدية وذلك لتقوية الأساسات والجدران ومعالجات البياض والأرضيات والزخارف

الجصية حفاظا على الطابع التقليدي للمبنى، هذا وقد تمت إضافة المتطلبات الخدمية والالكتروميكانيكية المختلفة التي تفي بغرض الاستخدام المستقبلي، وتحقيقا لتفعيل دور المبنى في البيئة المعاصرة فقد تقرر استخدام المبنى وإعادة تأثيثه كمتحف يعكس تطور مراحل وتاريخ التعليم في الإمارة ، وقد تم افتتاحه للجمهور عام 1999م.

إعادة بناء مسجد لوتاه

- تاريخ انتهاء المشروع : 1995م
- التكلفة : 450.000 درهم
- الموقع : الرأس

يرجع تاريخ إنشاء المسجد إلى سنة 1910م متزامناً مع إنشاء المدرسة الأحمدية ويقع المسجد في منطقة الرأس ذات الاستعمالات السكنية والتجارية الكثيفة.

نادي السيدات بجميرا

- تاريخ انتهاء المشروع :1996م
- التكلفة : 13 مليون درهم
- الموقع : جميرا

تم إنشاء نادي السيدات بجانب حديقة شاطئ جميرا وذلك لمراعاة التقاليد وتشجيع النساء لمزاولة الأنشطة الرياضية والترفيهية بخصوصية.

ويحتوي النادي على صالة جمنيزيوم مجهزة بكافة الأجهزة بالإضافة إلى مطعم وكافيتريا وغرفة ساونا وحمام بخار عدد (2) وملاعب خارجية للتنس الأرضي عدد (2) وحمام سباحة بالاضافة إلى وجود الموقع على الشاطئ مباشرة حيث تم فصل الشاطئ لخصوصية النادي.

توسعة بجمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1996م
- التكلفة : 400 ألف درهم
- الموقع : القصيص

تم تطوير المرافق العامة التابعة لجمعية الإصلاح في القصيص من خلال إنشاء غرف لتبديل الملابس وتطوير الملاعب الخارجية وتوفير أدشاش وحمامات وذلك لمساندة الأنشطة التي توفرها الجمعية .

ترميم مباني بالبستكية

- تاريخ انتهاء المشروع : 1996م
- التكلفة : 29 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة البستكية

بدأ المشروع في إطار سياسة البلدية للحفاظ على التراث العمراني في إمارة دبي عام 1993م حيث تم إعداد منهاج عمل الاستشاري بمعرفة قسم المشاريع

بإدارة المشاريع العامة وتم في تلك المرحلة عمل مسح أولي لكافة مباني المنطقة وعددها (57) مبنى، وفي عام 1996م- 1997م تم تحويل المشروع لقسم المباني التاريخية بإدارة المشاريع حيث قام القسم بالتنسيق مع استشاري المشروع بدراسة وإعادة تأهيل لعدد (9) مباني بالمنطقة ثم بدأ في عام 1996م قسم المباني التاريخية بأعمال الترميم لمباني المنطقة وفقا لخطة زمنية متتابعة المراحل حيث تم من خلالها الانتهاء من ترميم (11) مبنى حتى عام 2002م، يجري حالياً العمل في ترميم (12) مبنى حتى عام 2003م أي بمعدل (3.5) مبنى في السنة، وخلال الفترة من عام 1996م حتى عام 2002م قام القسم بجهوده الذاتية بإعادة تأهيل (9) مباني لاستخدام المتحف والمعارض والمباني الإدارية ومن المنتظر الانتهاء من ترميم كامل للمباني مع عام 2008م، كما يجري حالياً دراسة تطوير النظام العمراني للمنطقة بالكامل لإثراء قيمتها السياحية بالتزامن مع مشروعات خطة الترميم.

متحف الصور والوثائق التاريخية لإمارة دبي (بيت الشيخ سعيد)

- تاريخ انتهاء المشروع : 1996م
- التكلفة : 2 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع بالشندغة

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم خلال تفقده لبيت الشيخ سعيد

تم تصميم بيت الشيخ سعيد ليكون متحفاً للصور والوثائق التاريخية لإمارة دبي وتم تقسيم المباني ليشمل :- جناح حكام دبي ، جناح صور دبي القديمة ، جناح الحياة الاجتماعية ، جناح الحياة البرية ، جناح العملات المستخدمة ، جناح الوثائق القديمة ، جناح الخرائط القديمة، وتصور مجموعة الصور والوثائق أسلوب الحياة في الخمسينيات بالإمارة وتم عرض الصور بأسلوب تراثي يمزج بين الحداثة والتراث ، وتم افتتاح المبنى 1996م.

حديقة الطوار

- تاريخ انتهاء المشروع: 1996م
- التكلفة : 7 مليون درهم
- الموقع : تقع في منطقة الطوار السكنية.

تغطي مساحة 4.3 هكتار ، وتحتوي على أماكن للعاب الأطفال وملاعب خاصة لكرة القدم والسلة ومقاهي متنوعة وملاعب ، كما تم توفير مناطق مظللة للجمهور ومقهى، حيث روعي بالتصميم احتياجات السكان.

سكن الصيادين

- تاريخ انتهاء المشروع : 1996م
- التكلفة : 8 ملايين درهم
- الموقع : القوز

يتكون المشروع من مجمع سكني يحتوي على (6) مجموعات من الأبنية وتتكون كل مجموعة من (4) أبنية منفصلة محاطة بفناء وذلك لخدمة الصيادين العاملين بموانئ الصيد بجميرا ويوفر المشروع السكن لـ 1440 عاملاً.

بيت الوكيل

- تاريخ انتهاء المشروع : 1996م
- التكلفة : مليون درهم
- الموقع : السوق الكبير بر دبي

ترجع أهمية المبنى تاريخياً إلى كونه أول مبنى إداري مكتبي متعدد الوظائف شيد في الإمارة حيث يرجع تشييده إلى عام 1934م ، ويطل المبني على خور بر دبي من الجهة الشمالية ويشرف على السوق الكبير من الجهة الجنوبية .

ترميم مجلس غرفة أم الشيف

- تاريخ انتهاء المشروع : 1996م
- التكلفة : 110,000 درهم
- الموقع : أم سقيم

ترجع أهمية المبنى التاريخية إلى بعده السياسي والذي يمثله حيث شيد عام 1955م ليكون مقراً صيفياً للمغور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، ويقع في منطقة أم سقيم بمساحة 3,300م2 ، ويشغل المبني مساحة 100م2 .

قريتي الغوص والتراث

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : 1.5 ملايين درهم
- الموقع : الشندغة

يكتسب الموقع أهميته من خلال تواجده في منطقة الشندغة التراثية نظراً لأهميتها التاريخية حيث كانت مقراً للحكم حتى منتصف الخمسينات والسياحية نظراً لإطلالتها المتميزة على الخور.

تعتمد فكرة المشروع على إقامة تجمع معماري متعدد الأنشطة يحتوى على تمثيل للأنشطة التراثية والترفيهية والثقافية مع سوق تجاري تقليدي .

مركز المعلومات السياحية

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : 2.2 ملايين درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة جبل على ويطل على شارع الشيخ زايد

يتكون المشروع من طابق أرضى تم تصميمه على الطابع التراثي المميز لعمارة الإمارات ويحتوى على قاعة انتظار بها كاونتر خدمات للجمهور ، هذا إلى جانب توفير المكاتب الإدارية والخدمات اللازمة.

قاعة المعاملات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : 1 مليون درهم
- الموقع : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (هور العنز)

قامت البلدية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإنشاء قاعة معاملات حديثة بالدور الأرضي لمبنى الوزارة وذلك لتنظيم معاملات الجمهور .

وروعي في التصميم حجم الزوار اليومي حيث تم توفير أجهزة إلكترونية لتنظيم المعاملات بالتسلسل حسب سير المعاملة.

تطوير خدمات لخفر السواحل بميناء راشد

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : 12 مليون درهم
- الموقع : ميناء راشد

ويهدف المشروع إلى بناء ورشة متعددة الأغراض للقيام بأعمال الصيانة الكهربائية والميكانيكية للمحركات. كما شملت الأعمال صيانة المراسي الخاصة برفع أسطول قوارب دوريات خفر السواحل.

الصالات الرياضية لمدارس دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : 25.8 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في مدارس بر دبي وديره (مدرستين للطلبة ومدرسة للبنات)

يشتمل المشروع على صالة ألعاب مغطاة لكرة السلة واليد والتنس الأرضي والريشة وغيرها ، كما يضم أماكن للإحماء وغرف تبديل الملابس والمكاتب الإدارية كما تم تزويد الصالات بمدرجات للجمهور وكبار الزوار.

حديقة أم سقيم

- تاريخ بدء المشروع: 1997م
- التكلفة : 10 مليون درهم
- الموقع : تقع بالقرب من فندق شاطئ جميرا في منطقة أم سقيم .

تم تخصيص الحديقة للأطفال والنساء، ويوجد بها كافيتريا وعنصر مياه يتمثل في بحيرة تربط بين منطقتي اللعب وتحيط بها ممرات للمشاة .

تطوير شارع السيف

- تاريخ بدء المشروع: 1997م
- التكلفة : 5.6 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع على طول شارع السيف .

المكونات الرئيسية: يحتوى المشروع بامتداد واجهة الخور على أماكن مظللة للجلوس ومسطحات خضراء وكافيتريات لتحسين الخدمات الترفيهية، إلى جانب توفير مساحات للعروض الاحتفالية .

تطوير أرصفة الخور

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : 50 مليون درهم
- الموقع : الخور جهة بر دبي بالقرب من الديوان والسوق الكبير

يهدف هذا المشروع إلى إيجاد خدمات رئيسية للشريان النابض لقلب دبي حيث شمل على تعميق الخور إلى عمق (5.5) متر في الأماكن الضحلة وذلك لتسهيل رسو السفن الخشبية بالإضافة إلى هذا تم انشاء مبنى خدمي عام لإستيعاب دائرة الجمارك والشرطة وحرس الحدود على مدخل الخور. وكذلك تم انشاء محطة للعبرات وصيانة كافة الأرصفة البحرية بالإضافة إلى حماية أساسات المباني المطلة بشكل مباشر على الخور وإنشاء علامات إرشادية للسفن .

سوق ومقصب حتا

- تاريخ انتهاء المشروع : 1997م
- التكلفة : مليون درهم
- الموقع : حتا

نادى دبى للشطرنج والثقافة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1998م
- التكلفة : 5.5 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة هور العنز شرق .

يحتوى المشروع على مكاتب إدارية وصالة رئيسة للمباريات مجهزة لاستقبال البطولات العالمية وملحق بها الخدمات اللازمة ، كما يحتوى المبنى على قاعة مخصصة لتدريب الفرق الوطنية في الدولة، وكذلك تم انشاء صالة خاصة للفتيات داخل المجمع لمراعاة الخصوصية اللازمة لذلك.

ترميم المساجد القديمة بالشندغة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1998م
- التكلفة : 2.3 مليون درهم
- الموقع: الشندغة

تكتسب تلك المباني أهميتها من طرازها الذي ميز نوعية المباني الدينية التقليدية من حيث بساطة البناء وصفات التشكيل إلى جانب موقعها المتميز في قلب منطقة الشندغة وثراء بعض عناصرها الزخرفية وقد وزعت تلك المباني على مسارات الحركة الرئيسية بالمنطقة .

يتم ترميم وإعادة بناء المساجد وفقاً لخطة زمنية تتناسب مع مراحل التطوير العام للمنطقة ومن خلال الالتزام الكامل بالدراسات التاريخية التي تحقق في أصول المسجد التشكيلية ، وتتم عمليات الترميم من خلال استخدام مواد وتقنيات البناء التقليدية وإزالة المستحدثات وفقاً للدراسة التاريخية ونتائج الكشف عن الأساسات الأصلية للمبنى ، كما روعي في مشروع الترميم توفير الخدمات اللازمة ، إلى جانب التزام البساطة ، وقد قررت البلدية إعادة تأهيل تلك المباني للقيام بوظائفها الأصلية .

السوق الكبير (بردبي - ديره)

- تاريخ انتهاء المشروع : 1998م
- التكلفة : 6 مليون درهم
- الموقع: السوق الكبير (بردبي – ديرة)

ترجع أهمية السوق إلى تاريخ بنائه حيث شُيد حوالي عام 1850م ، ويطل السوق على ضفتي الخور في كل من ديرة وبردبي، واعتمد مشروع الترميم على نوعية متكاملة من الدراسات المعمارية والإنشائية والتاريخية لتحديد الصفات الإنشائية والتشكيلية ومن خلال استخدام المواد التقليدية كما تم تقسيم العمل إلى مراحل تعدت (12) مرحلة.

مجمع سوق السيارات المستعملة

- تاريخ انتهاء المشروع : 1998م
- التكلفة : 53 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة رأس خور دبي

يتكون المشروع من ثلاثة أقسام رئيسية : القسم الأول يضم (130) صالة عرض يتسع كل منها لعدد (16) سيارة ، والقسم الثاني يشمل منطقة المزادات حيث يحتوى على مسطحات للعرض والمزايدة ، أما القسم الثالث فيشتمل على مسطحات إدارية ومسطحات للتسجيل المروري وشركات التأمين .

محطة معالجة النفايات الخطرة بجبل على

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 31 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة جبل على .

يتكون المشروع من ثلاثة أجزاء بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المساندة حيث يشمل الجزء الأول: الإدارة ومكتب ومختبر فحص النفايات إلى جانب قاعة اجتماعات ، ويشمل الجزء الثاني منطقة المعالجة التي تتكون من المعالجة الكيميائية ومعالجة بالخلط مع الخرسانة وموقع للتخزين المؤقت ، بينما يشمل الجزء الثالث على منطقة دفن النفايات، هذا إلى جانب وجود منطقة تخزين عامة للنفايات.

أسواق تقليدية بند الشبا

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 4 مليون درهم
- الموقع : ند الشبا

تم توسيع السوق القائم بميدان السباق بند الشبا والمختص ببيع لوازم هجن السباق حيث شمل على إنشاء (70) محل جديد مع بسطات المزاد ومواقف للسيارات والشوارع الداخلية .

قاعة حرس الحدود والسواحل

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 11 مليون درهم
- الموقع : ميناء راشد

يهدف المشروع إلى صيانة وتطوير خدمات حرس السواحل بما يتناسب مع المتطلبات الحالية بالصورة التي تليق باحتياجاتهم وكذلك إضافة مراسي للقوارب على طول كاسر الأمواج بالإضافة إلى ورشة للإصلاح ومستودعات للتخزين ومكاتب للإدارة.

المبنى المركزي للدفاع المدني

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 12 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة المحيصنة

يحتوى المشروع الذي تبلغ مساحته 4000م2 على صالة للجمهور وصالة للتدريب إلى

جانب مساحات مخصصة للإدارة كما تم تزويد المبنى بقاعة متعددة الأغراض، هذا بالإضافة إلى مبنى منفصل مخصص لإدارة العمليات، كما روعي تزويد الموقع بالمساحات الكافية لإنتظار السيارات .

انشاء المبنى الرئيسي لإدارة الجمارك

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 55 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة الرفاعة .

صمم المشروع على شكل سفينتين متجاورتين يعلوهما شراعان كبيران للدلالة التشكيلية على وظيفة المبنى ، ويتكون كل مبنى من أربعة أدوار ويحتوى كل منها على صالة كبيرة للمعاملات وقاعة اجتماعات مركزية إضافة إلى مجموعة من المسطحات الإدارية ، مع مراعاة تزويد الموقع بمواقف للسيارات فضلاً على احتواء الموقع على مسطح كاف للامتداد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية.

سكن ذوى الدخل المحدود

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 56 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة القصيص

ويحتوى على (23) مبنى سكنياً بارتفاع ثلاثة أدوار، حيث روعي في التصميم تعدد المساحات للوحدات السكنية للمبنى الواحد ما بين وحدات (غرفتين وصالة) ، ووحدات (غرفة وصالة)، ووحدات نظام أستوديو كما روعي عمل منطقة مركزية تشمل كافة الخدمات .

مركز إمارة دبي لتأهيل ورعاية المعاقين

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 9.8 مليون درهم
- الموقع : بجانب مركز وافي

يتكون المشروع من مركز علمي متخصص لرعاية الإعاقة الحركية والعقلية والسمعية والبصرية ، ويشتمل على جناح أكاديمي ومكاتب إدارية وأقسام للرعاية الصحية والعلاج الطبيعي وللرعاية الاجتماعية والتأهيل الحرفي ، كما يشمل المركز صالة رياضية وحدائق بالإضافة إلى ملاعب خارجية ، كما روعي توفير مساحات كافية كمواقف للسيارات .

ترميم بيت التراث

- تاريخ انتهاء المشروع : 1999م
- التكلفة : 3.5 مليون درهم
- الموقع : الرأس

يرجع تاريخ إنشاء المبنى إلى 1890م حيث يمثل عناصر العمارة السكنية التقليدية ، ويشغل المبنى مساحة 942م2 في منطقة الراس شمال المدرسة الاحمدية .

شمل مشروع الترميم إعادة بناء الأجزاء المتهدمة وإزالة المستحدثات التي تشوه الطابع المعماري للمبنى ، وروعي في إجراءات الترميم الحفاظ على العناصر المعمارية والزخرفية القديمة دون تغيير ، كما تمت إعادة بناء البارجيل ، هذا وقد روعي في تأثيث المبنى إضافة التقنيات الحديثة من أجهزة وشاشات للعرض ، وافتتح المبنى كمبت ومتحف للتراث في عام 1999م .

مبنى لجمعية الفنون الشعبية بإمارة دبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 2000م
- التكلفة : 500 ألف درهم
- الموقع : البدع

حفاظا على الموروثات الشعبية ودور الجمعية في الحفاظ عليها فقد قامت البلدية بترميم وبناء خدمات إضافية لازمة لمقر الجمعية وذلك لتسهيل عملها للقيام بنشاطها بكفاءة لتواكب متطلبات المرحلة وتشمل غرف إضافية وقاعة متعددة الأغراض.

نادى دبي للمعاقين

- تاريخ انتهاء المشروع : 2000م
- التكلفة : 10 مليون درهم
- الموقع : يقع المشروع في منطقة القصيص .

يحتوى على ملعب كرة قدم ومضمار لألعاب القوى كما يحتوى على مكاتب إدارية وصالات متعددة الأغراض ، وزود المبنى بكافتيريا ، إلى جانب تواجد مساحة مخصصة لسكن العاملين.

دراسة مصادر رمال البحر

- تاريخ انتهاء المشروع : 2001م
- التكلفة : 1.3 مليون درهم
- الموقع : قبالة شواطئ الإمارة

المكونات الرئيسية : ويقع هذا المشروع ضمن المشروع الشامل لإدارة منطقة دبي الساحلية وقد شمل على القيام بأعمال مسح واستكشاف رمال قاع البحر في المنطقة المقابلة لساحل جميرا حيث أسفر عن اكتشاف احتياطي رمال مناسبة لتغذية الشواطئ المعرضة للنحر على مدى السنوات القادمة وذلك ضمن خطة البلدية للحفاظ على شواطئ الإمارة .

الحجر البيطري بميناء الحمرية

- تاريخ انتهاء المشروع : 2001م
- التكلفة : 2.5 مليون درهم
- الموقع : ميناء الحمرية

بهدف توفير الحماية اللازمة لسكان الامارة قامت البلدية بإنشاء عدد (10) حظائر

للحيوانات بمساحة 20× 20 متر وممر بعرض (6) أمتار بالإضافة إلى مبنى للإدارة مؤلف من 4 مكاتب وغرفة حارس وحمامات وذلك لمراقبة الحيوانات المستوردة عن طريق الميناء واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المصاب منها .

تطوير نظام الإنارة للملاعب الأندية بدبي

- تاريخ انتهاء المشروع : 2001م
- التكلفة : 15 مليون درهم
- الموقع : أندية الأهلي والنصر والشباب والوصل .

يوفر هذا المشروع نظام إنارة وفقا لمتطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) للاستاد الرئيسي لأندية دبي وذلك من خلال توفير وحدات إضاءة وأعمدة ونظام آلي للتحكم بشدة الإنارة .

كما تم استحداث نظام منفصل للحالات الطارئة من انقطاع التيار الكهربائي، وقد رفع هذا المشروع إمكانيات الملاعب ليسهل استضافتها للتجمعات الدولية مثل كأس العالم للشباب لسنة 2003 م.

سارية علم دار الاتحاد

ومن جانب آخر تم تطوير كافة الملاعب الفرعية بكل نادي لخدمة الألعاب الجماعية.

سارية علم دار الاتحاد

- تاريخ انتهاء المشروع : 2001م
- التكلفة : 7 مليون درهم
- الموقع : دار الاتحاد

ترتفع سارية علم دار الاتحاد (120) متر. تم صنعها محليا من الفولاذ الذي تم معالجته وحمايته من العوامل الجوية التي تسبب التآكل والصدأ ويتم رفع وتنزيل العلم بشكل آلي وتم تزويد السارية بالإضاءة التحذيرية الخاصة بالطائرات ويشكل هذا المشروع معلماً رئيسياً من معالم إمارة دبي حيث يبلغ حجم العلم 40 × 25 متر ويمكن مشاهدته من أماكن متفرقة من إمارة دبي.

مدينة الطفل

تم إنشاء مدينة الطفل بحديقة الخور بتكلفة مقدرها (77) مليون درهم وتم

الانتهاء من تنفيذها في فبراير عام 2002م والتفاصيل في صفحة (470) حسب ما سيتم ذكرها في باب مدينة الطفل لاحقاً.

مشاريع المجسمات

قام القسم خلال السنوات من 1992م إلى الآن بالتنفيذ الذاتي والإشراف على تنفيذ العديد من المجسمات التي استخدمتها البلدية في مشاركاتها في المعارض وهي:

– مجسم مدينة دبي لعام 1950م – مجسم مركز المدينة – مجسم المدرسة الأحمدية – مجسم متحف دبي – مجسم الساحات الشعبية – مجسم دبي 1822 – إضافات مجسم مركز المدينة – مجسمات حدائق (المزر ، الوصل ، الخور ، جميرا) – مجسم المعالم – برمجة مجسم مركز المدينة – مجسمات الإسكان – مجسم مشاريع البلدية – مجسم الشندغة – مجسم محطة تنقية الصرف الصحي .

مشروعات المتنفسات الترفيهية وحماية البيئة البحرية

تهدف الإدارة من تصميم وتنفيذ تلك النوعية من المباني إلى إحداث نقلة نوعية من منظور الخدمات الترفيهية إلى جانب تحسين مستويات التفاعل والأداء البيئي للشواطئ الخاصة بالإمارة لتنمية البعد السياحي وتحقيق العلاقة الحميمة مع البيئة.

صورة جوية لشاطئ دبي المفتوح

المشاريع المنفذة خلال الأعوام 1982م – 2002م

الأعوام	القيمة
1982	1,355,088
1983	1,876,992
1984	48,171,794
1985	23,674,143
1986	138,933,132
1987	34,301,614
1988	114,125,643
1989	145,815,372
1990	30,407,649
1991	451,171,563
1992	343,167,781
1993	488,050,491
1994	214,193,322
1995	154,640,344
1996	329,706,001
1997	256,357,657
1998	273,330,738
1999	202,423,890
2000	89,419,186
2001	134,845,290
2002	150,460,703
الإجمالي	3,626,428,393

تطور المشاريع المنفذة خلال الأعوام 1982م – 2002م

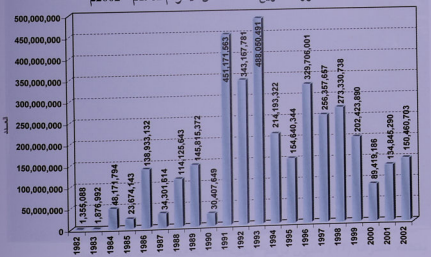

مدينة الطفل

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم يقص الشريط إيذاناً بافتتاح مدينة الطفل

تعتبر مدينة الطفل إحدى المنجزات الرائدة التي نفذتها إدارة المشاريع ببلدية دبي في حديقة الخور بتكلفة (77) مليون درهم، وقد انتهى تنفيذها في 15 فبراير 2002م وتم افتتاحها من قبل سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس البلدية، في 5 مارس 2003م، ومدينة الطفل هي أول مدينة متكاملة في منطقة الشرق الأوسط حيث ارتأت بلدية دبي أن تكون لها الريادة و السبق في مجال مدن الأطفال، ومكانة عالمية معترف بها في مجال تقديم أفضل الخدمات التعليمية و الثقافية والترفيهية للأطفال من سن (2 إلى 15) سنة وذويهم، من خلال أقسام العرض المختلفة و البرامج والأنشطة المشوقة التي يستخدم من خلالها الطفل حواسه المختلفة، كل هذا داخل مبنى مكون من ثلاث طبقات، استمدت فكرة تصميمه من لعبة المكعبات الخاصة بالأطفال، ويحوي معارض وأقسام متعددة، تشمل العلوم الطبيعية كالاتصالات و الحاسوب و الطيران و الفضاء، وثقافية تشمل واقع دبي الاقتصادي و الحضاري والثقافة العالمية، ومركز الطبيعة، إضافة إلى قبة سماوية مبنية على أحدث طرق التكنولوجيا. كما ارتأت البلدية إضافة الخصوصية المحلية والعربية إلى جانب أحدث التقنيات، وذلك بإدخال إسهامات روادنا العرب في الحضارة الحالية من مفكرين عرب قدامى ومعاصرين في جميع العلوم الانسانية.

كما تحتوي مدينة الطفل إلى جانب كونها مركزاً تعليمياً نموذجياً متكاملاً، على مسرح مجهز فنياً يتسع لحوالي (300) شخص إضافة إلى كافة المرافق الخدمية.

صورة جوية لمدينة الطفل

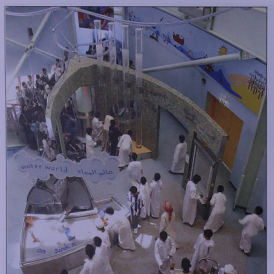

الأطفال يمرحون ويلعبون في مدينتهم

حصلت مدينة الطفل على عضوية المجلس العالمي للمتاحف التابع لليونسكو، و البلدية هي أول مؤسسة حكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة لها عضوية في المجلس كما أن للمدينة عضوية متاحف الأطفال الأمريكية، وتم إصدار عدد من المطبوعات للتعريف بمدينة الطفل والفعاليات التي تقام بها.

قسم النشاطات الترفيهية في مدينة الطفل

أحد الألعاب المتاحة في داخل المدينة

نشأة وتطور

إدارة المواصلات العامة

يعتبر قطاع المواصلات العامة في مختلف دول العالم دعامة أساسية لحركة النقل لا يمكن الاستغناء عنها من معظم فئات المجتمع في مختلف أرجاء المدينة، وتعكس خدمة المواصلات العامة الوجه الحضاري لأية مدينة لما لها من أثر في تسهيل التنقل بكلفة بسيطة ودورها في تخفيف حدة الازدحام بالطرق من خلال محاولة التقليل من استخدام السيارات الخاصة.

وقد كانت أوائل الستينات بداية انطلاق المواصلات العامة في إمارة دبي حيث انطلقت أول حافلة لخدمة نقل الجمهور بالإمارة .

وخلال فترة السبعينات تطورت خدمة المواصلات العامة حيث تم تكوين أسطول صغير لا يتجاوز عدد حافلاته (11) حافلة ، وكانت شبكة خطوط الحافلات تشتمل على(10) خطوط تنطلق من محطتين هما (محطة السبخه بديرة) (ومحطة الغبيبة ببر دبي) وكانت تنطلق منهما الحافلات على الخطوط التالية (القصيص ، الراشدية، ديره – دبي، السطوة، الصفا، جميرا، الجافلية، مشرف) .

وكانت مهام المواصلات العامة خلال السبعينات تقوم بها وحدة إدارية في مستوى قسم تتبع مباشرة مدير البلدية وكان الهيكل التنظيمي للقسم كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لقسم المواصلات

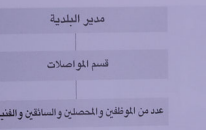

إيرادات وركاب المواصلات العامة خلال الأعوام 1974 – 1979م

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979
إجمالي عدد الركاب	1,222,972	1,177,494	1,437,587	1,577,488	1,903,005	2,829,970
إجمالي الايرادات بالدرهم	415,736	441,604	492,069	592,759	888,589	1,714,148

تطور إجمالي عدد الركاب من عام 1974م – 1979م

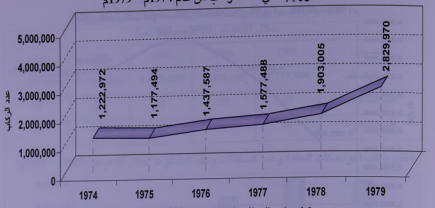

تطور إجمالي الإيرادات من عام 1974م – 1979م

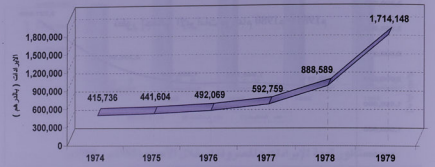

وفي مطلع الثمانينات بدأت خدمة المواصلات العامة في التوسع لتغطية المناطق المختلفة وسعت البلدية إلى تطوير الخدمة من خلال الاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال لرسم الخطوط العريضة والأسس العالمية لتشغيل أسطول متكامل يتكون من شبكة مواصلات تغطي أكبر قدر ممكن من أجزاء المدينة حيث تم التركيز على ثلاثة محاور رئيسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق نظام المواصلات العامة وتطويرها وهي :-

1- تقديم خدمات للجمهور وخاصة ذوي الدخل المحدود.

2- التخلص من الاختناقات المرورية.

3- تقليل نسبة التلوث وخصوصا في مركز المدينة.

عدد الركاب وإجمالي إيرادات المواصلات العامة خلال الأعوام (1980م – 1984)م

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
إجمالي عدد الركاب	3,022,962	3,211,953	3,312,666	3,239,257	3,220,709
إجمالي الإيرادات بالدرهم	1,849,111	1,940,749	1,959,155	2,338,567	3,221,569

تطور عدد ركاب المواصلات العامة خلال الأعوام 1980م -1984م

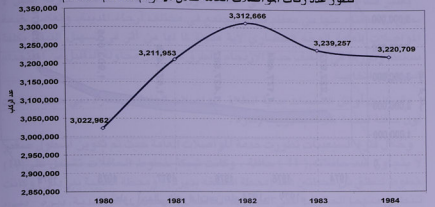

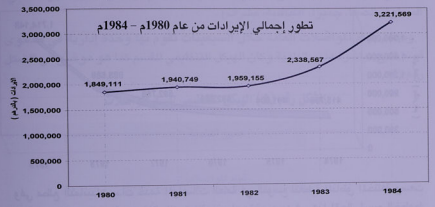

وخلال فترة الثمانينات كانت الوحدة الإدارية التي تقوم بمهام المواصلات العامة تعمل ضمن قسم الكراج والذي كان يتبع نائب المدير بالهيكل التنظيمي للبلدية . كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي العام لبلدية دبي عام 1986م

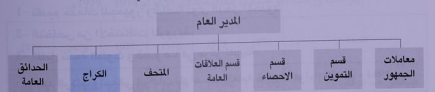

وفي عام 1985 تم تكليف مكتب استشاري متخصص بإعداد دراسة تخطيط وتشغيل وإنشاء شبكة المواصلات بإمارة دبي ، ثم بعد ذلك تمت الاستعانة بخبراء من مختلف الدول بغرض الاستفادة من خبراتهم في تطوير خدمة المواصلات العامة بالإمارة .

عدد الركاب بالمواصلات العامة وعدد الحافلات والخطوط
خلال الأعوام (1985م – 1989م)

البيـان	1985	1986	1987	1988	1989
عدد الركـاب	3,753,000	4,378,000	5,097,000	5,901,000	5,740,000
عدد الحافلات	27	29	31	32	34
عدد الخطوط	14	16	16	16	18

تطور ركاب المواصلات العامة وعدد الحافلات وعدد الخطوط خلال الأعوام (1985م – 1989م)

تطور قيمة الإيرادات والمصروفات خلال الأعوام (1985م – 1989م)

البيـان	1985	1986	1987	1988	1989
الإيرادات	3,751,000	4,451,000	6,525,000	6,405,000	6,861,000
المصروفات	4,572,000	4,813,000	5,733,000	6,294,000	5,468,000

تطور الإيرادات والمصروفات خلال الأعوام (1985م – 1989م)

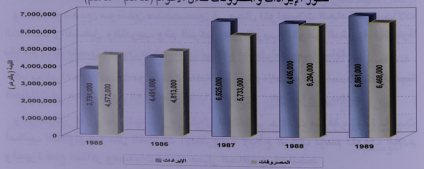

وفي التسعينات شهدت خدمة المواصلات العامة تطوراً كبيراً تماشياً مع التطور الحضاري للإمارة، ففي بداية عام (1990م) صدر الأمر الإداري رقم (31) بتعديل المسمى الإداري لقسم الكراج إلى «إدارة الكراج والمواصلات» وتم رفع مستوى الوحدة الإدارية للمواصلات العامة باستحداث قسم المواصلات . كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة الكراج والمواصلات عام 1990م

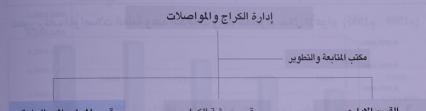

وفي عام 1995م صدر القرار الإداري رقم (632) باعتماد الهيكل الإداري ووصف المهام المعدلين لإدارة الكراج والمواصلات العامة حيث أصبحت الإدارة تتبع قطاع الشؤون الإدارية والخدمات العامة، وتم تعديل الهيكل التنظيمي لقسم المواصلات العامة حيث أصبح القسم يتكون من الشعب الاتية:

1- شعبة خدمات التخطيط والتسويق.
2- شعبة العمليات.
3- شعبة النقل الداخلي.
4- شعبة الحسابات والخدمات العامة.
5- شعبة خدمة العبرة.

وفي نفس العام تمت إضافة عدد (16) حافلة لاسطول الحافلات العامة وتم فتح خط رقم (90) لمنطقة جبل علي.

وكذلك تم تعيين موظفين متخصصين في مجال المواصلات العامة في مجالات التخطيط والتشغيل والتدريب وتم التركيز على تدريب الكوادر البشرية المتوفرة بالقسم وذلك بتعيين مدربين متخصصين في هذا المجال لتدريب السائقين .

كما تم شراء حافلات ذات مواصفات عالمية بعد أن تم الاطلاع على أحدث تكنولوجيا الحافلات في مختلف دول العالم مثل ألمانيا - السويد - هولندا - بريطانيا .

وتم التركيز على راحة الجمهور من خلال استقطاب حافلات مكيفة مزودة بأحدث أساليب التكنولوجيا مثل الشاشات الإلكترونية لإبلاغ الركاب بإسم الموقف القادم وأجهزة قطع التذاكر ومسميات تحديد مسار الحافلة ورقم الخط .

شبكة الخطوط

بدأ قسم المواصلات بالتنسيق مع إدارتي التخطيط والطرق للنظر في احتياجات مدينة دبي من المواصلات العامة ، وتم عمل الدراسات والمسوحات بتطوير خدمات المواصلات العامة من خلال دراسة في عام 1992م تحت اسم «400 R» ودراسة أخرى في عام 1997م تحت اسم «700 R» لمعرفة الحاجة الفعلية من المواصلات العامة لتحديد مسار الخطوط حسب العرض والطلب .

المحطات

قامت البلدية بإنشاء محطات رئيسية داخل مركز المدينة بأحدث المواصفات العالمية مزودة بالمعلومات الأساسية لركاب المواصلات العامة من جداول المواعيد وخرائط تحديد مسار الخطوط ومن ثم إنشاء محطات أخرى في مواقع مختلفة في المدينة حيث زاد عدد المحطات من محطتين إلى (8) محطات رئيسية في أنحاء مدينة دبي وهي كالآتي : (محطة سوق الذهب - الغبيبة - السبخة - القصيص - السطوة - هور العنز - الراشدية - جبل علي).

ويتم التنسيق مع إدارة الطرق بشكل مستمر حول إنشاء منصات إيقاف الحافلات مزودة بعلامات وقوف الحافلات موضحاً عليها أرقام الخطوط وجداول المواعيد .

الورشة

ولضمان تشغيل اسطول فعال ولتقليل عدد الأعطال اليومية كان لابد من وجود ورشة حديثة بمستوى عال حسب المواصفات العالمية وبمستوى راق من الأمن والسلامة اذ تم تزويد الورشة بأحدث المعدات والأجهزة في مجال الاصلاح والصيانة وقطع الغيار وشراء السيارات وشطبها بالإضافة إلى برامج لأنواع الصيانة التصحيحية والوقائية بأنواعها المختلفة.

وتحرص الورشة على تعيين الكوادر الفنية ذات الخبرة والاختصاص وعلى إرسال المهندسين والعاملين إلى أحدث دول العالم في هذا المجال لاكتساب الخبرة .

التسويق

قام قسم المواصلات بتسويق هذه الخدمة للجمهور بواسطة طرق كثيرة ومتنوعة منها:

1 - عمل برامج تثقيفية للجمهور من خلال التلفزيون وباللغتين العربية والانجليزية.

2- طباعة الكتيبات والمنشورات الدورية الخاصة بجداول المواعيد والبطاقات الموسمية.

3- طباعة مجموعة من الخرائط الموضح عليها شبكة خطوط المواصلات العامة وجداول المواعيد وتم توزيعها على الجمهور والمؤسسات السياحية في المدينة .

4- استغلال جزء من حافلات المواصلات العامة ومظلات الانتظار بوضع بعض الإعلانات التجارية والدعاية الخاصة عليها لتنويع مصادر الدخل .

الدراسات والبحوث

تقوم بلدية دبي في مجال المواصلات العامة بعمل دراسة دورية على فترات مختلفة مابين (3-5) سنوات لتقييم الوضع الخاص بالمواصلات من خلال إدارتي التخطيط والطرق ومركز الاحصاء هذا بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بقسم المواصلات لمعرفة الحاجة الفعلية لكل منطقة في المدينة وعمل المسوحات البسيطة مثل توزيع استبيانات خاصة لجمهور المواصلات العامة لتقييم مستوى الخدمة .

- وفي عام 1998م صدر القرار التنظيمي رقم (9) باعتماد الهيكل التنظيمي العام المعدل لبلدية دبي حيث تم نقل قسم المواصلات من إدارة الكراج والمواصلات العامة وأصبح وحدة إدارية مستقلة بنفس المسمى تحت اشراف مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والخدمات العامة، كما هو موضح في الشكل رقم (4).
- وفي بداية عام 1999م قامت البلدية بإصدار رخص للعبرات وتأمينها ضد الاخطار كما قامت بعقد دورات تدريبية في مجال إطفاء الحريق والإسعافات الأولية لسائقي العبرات .

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي للشؤون الادارية والخدمات العامة عام 1998م

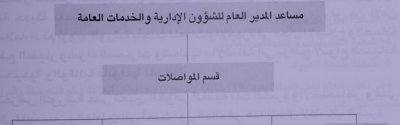

- وفي عام 2000م صدر الأمر المحلي رقم (8) بشأن تنظيم المواصلات العامة بإمارة دبي والقرار الإداري رقم (300) بتنفيذ بنود ومواد الأمر المحلي والتي تضمنت :-

1- تحديد خطوط ومسارات مركبات المواصلات العامة ومحطات انطلاقها ومواقف تحميل وتنزيل الركاب في الإمارة .

2- التحقق من توافر الشروط والمواصفات الفنية اللازمة لضمان التشغيل .

3- يقوم القسم المختص باصدار تذاكر محددة القيمة لكل خط .

4- تخصيص مقاعد لجلوس النساء فقط .

5- منح موظفي القسم المختص من سائقين ومفتشين ومراقبين صفة مأموري الضبط القضائي.

أهم إنجازات قسم المواصلات خلال عام 2000م

1- استلام وتشغيل عدد (30) حافلة جديدة .

2- استحداث عدد (6) خطوط جديدة .

3- تركيب أجهزة الحاسب الآلي بالمحطات الرئيسية .

كما تم في هذا العام نقل شعبة النقل الداخلي من قسم المواصلات إلى إدارة شؤون الموظفين حتى يتمكن القسم من التفرغ والتركيز على عمليات النقل العام للركاب ، وقد بلغ عدد الموظفين خلال هذه الفترة (587) موظفاً منهم (15) مواطناً.

أهم إنجازات قسم المواصلات خلال عام 2001م

- تشغيل عدد (17) حافلة جديدة على شبكة المواصلات العامة.
- تثبيت لوحات معدنية بها التعليمات الخاصة بالمواصلات العامة (مخالفات القوانين – تعليمات الركوب والنزول ... الخ) بجميع محطات المواصلات.
- إدخال برامج الكترونية لعمليات التشغيل بغرفة العمليات.
- استحداث برنامج صيانة العبرات.
- اعتماد تصريح تشغيل العبرة لدى وزارة العمل وإدارة الجنسية والاقامة.
- المشاركة في فعاليات مهرجان دبي للتسوق عام 2001م.
- اعتماد تعرفة سياحية ثابتة للعبرات العاملة في الخور للعبرة (بالمجداف والمحرك).
- إصدار تصريح تشغيل العبرة بطريقة الكترونية.
- اعتماد مخططات مواقع محطات جديدة للعبرات.

عدد موظفي قسم المواصلات خلال الأعوام (1998م – 2002م)

السنة	عـــدد الموظفين		
	مواطنون	غير مواطنين	جملة
1998	12	364	376
1999	15	513	528
2000	15	572	587
2001	23	656	679
2002	42	775	817

تطور موظفي قسم المواصلات خلال الأعوام (1998م - 2002م)

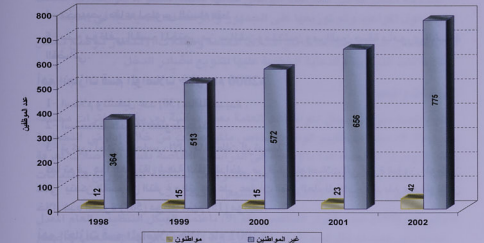

عدد الركاب بالمواصلات العامة وعدد الحافلات والخطوط خلال الأعوام (1990م - 2002م)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الركاب	6,679,000	7,393,000	7,472,000	10,046,000	13,951,000	16,126,000	18,878,000	23,435,000	28,164,000	31,455,000	38,079,000	45,642,000	51,932,335
عدد الحافلات	30	35	35	49	51	59	64	73	83	99	150	212	326
عدد الخطوط	18	15	15	17	15	16	18	21	22	25	31	30	35

تطور عدد ركاب المواصلات العامة خلال الأعوام (1990م - 2002م)

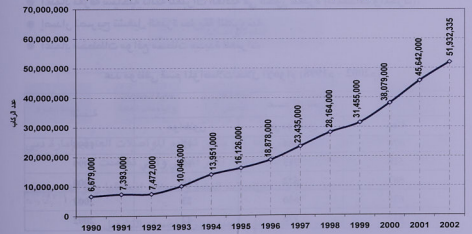

تطور عدد الحافلات و عدد الخطوط خلال الأعوام (1990م - 2002م)

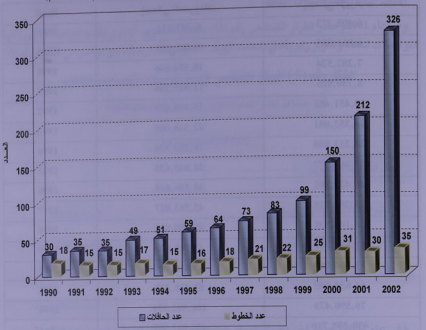

حافلات المواصلات العامة

مصروفات وإيرادات إدارة المواصلات العامة من عام 1988م إلى عام 2002م

السنة	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات
1988	6,293,611	6,405,273
1989	6,467,693	6,861,385
1990	18,554,546	7,282,524
1991	11,815,286	8,730,025
1992	15,170,675	10,451,453
1993	42,540,065	14,353,081
1994	16,203,538	20,213,000
1995	24,045,638	21,467,277
1996	38,596,010	26,425,701
1997	43,563,027	33,259,728
1998	41,280,616	38,102,038
1999	48,855,402	42,557,649
2000	60,416,188	53,064,968
2001	53,528,328	64,634,135
2002	106,682,974	76,590,473
إجمالي	438,013,597	430,398,710

تطور مصروفات وإيرادات إدارة المواصلات العامة من عام 1988م حتى عام 2002م

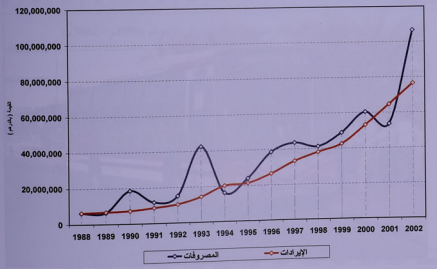

استحداث إدارة المواصلات العامة

وفي عام 2001م صدر القرار التنظيمي رقم (12) بتعديل المستوى الإداري لقسم المواصلات إلى إدارة المواصلات العامة والقرار رقم (168) باعتماد الهيكل التنظيمي للإدارة .كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة المواصلات العامة عام 2001م

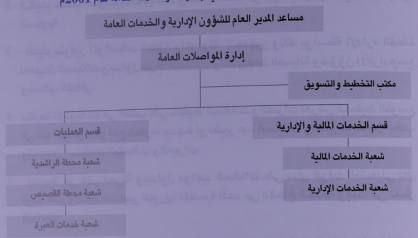

وفي عام 2002م صدر آخر تعديل للهيكل التنظيمي لإدارة المواصلات العامة كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة المواصلات العامة عام 2002م

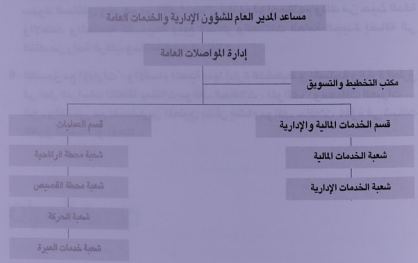

أهم مهام وواجبات إدارة المواصلات العامة والأقسام التابعة لها:

1- تنفيذ ما يعتمده المدير العام من سياسة وتشريعات وتوجيهات وإجراءات البلدية المتعلقة بالمواصلات العامة .

2- القيام حسب التوجيهات بإعداد وتنفيذ خطط وميزانية وبرنامج عمل الإدارة السنوية.

3 - القيام بتوفير المواصلات الكفؤة والموثوقة للجمهور وذلك بواسطة الإدارة الفعالة لعمليات الحافلات وجداول حركة الحافلات واحتياجات الصيانة وشؤون الأفراد وبيع وحساب التذاكر.

4- متابعة الاتجاهات في الطلب على خطوط الحافلات والعبرات لغرض تخطيط التوسع في تلك الخطوط أو فتح خطوط جديدة أو تغيير عدد الحافلات والعبرات لمقابلة الطلب وتحسين استخدام الباصات، والعبرات .

5 - المتابعة عن كثب لحركة وجداول مواعيد الحافلات على مدى الوقت التشغيلي لكل نوبة عمل واتخاذ التدابير الفورية المناسبة للحد من انقطاع الخدمة والبت في تعطل الحافلات .

6- مراقبة ومتابعة حركة الحافلات و العبرات وجداول مواعيدها ووقت الرحلة وشكاوى الركاب.

7- تكليف عدد كاف من المفتشين على خطوط المواصلات العامة لغرض مراقبة وتقييم سلوك السائقين وغيرهم من الأفراد خلال أدائهم لواجباتهم وذلك من حيث الدقة والاعتماد والمحاسبة الصحيحة وبيع التذاكر والعلاقات العامة الجيدة إضافة الى التأكد من راحة الركاب وسلامة قيادة الحافلات.

8- التنسيق مع الإدارات / والأقسام المعنية منها إدارة التخطيط و المساحة وإدارة الطرق فى عمل الدراسات المتعلقة بمظلات مواقف الحافلات ، المواقف ، ومحطات العبرات ... الخ ، والتشاور مع المستشارين المعنيين بشأن إنشاء مواقف حافلات كفؤة فى شبكات الطرق الجديدة أو المعدلة .

خدمة العبرات

خدمة العبرات

تمثل حركة العبرات لوحة تراثية جميلة في مياه الخور يشاهدها جميع المواطنين والمقيمين وخاصة الذين تربطهم أعمالهم وظروف سكنهم بهذا الصرح الحضاري والتجاري الكبير ومن هذا المنطلق وللمحافظة على تراث الآباء والأجداد لما له من قيمة ودلالة، جاء الاهتمام بالعبرة التي كانت وسيلة النقل الرئيسية بين ضفتي الإمارة في الماضي ومازالت تقوم بدور رئيسي في نقل الركاب في الحاضر حيث تنقل تقريباً (15) مليون راكب سنوياً .

وفي عام 1995م تمت زيادة أجرة نقل ركاب العبرات بالمحرك من (25) إلى (50) فلساً.

ونظراً لما يمثله هذا المرفق الحيوي من أهمية في مجال نقل الركاب بالإمارة ، بدأت البلدية عام 1995م بتنظيم وتطوير هذا المرفق الحيوي حيث تم إنشاء مراس حديثة آمنة للركاب في كل من بر دبي وبر ديره بعد استحداث شعبة خدمات العبرة ضمن الهيكل التنظيمي لقسم المواصلات بناءً على القرار الإداري رقم (632) لعام 1995م، حيث أصبح القسم مسؤولاً عن تنظيم خدمات العبرة بالخور .

تنقسم خدمة العبرات إلى قسمين هما: العبرات بالمجداف والعبرات بالمحرك.

● العبرات بالمجداف

تعتبر العبرة بالمجداف أول وسيلة لنقل الركاب بخور دبي حيث كانت تعمل ما بين بر دبي وديرة من خلال مرسى رئيسي أمام محلات كابتن في بر دبي ومرسى رئيسي آخر في منطقة الرأس في ديره أمام المكتبة العامة وأحيانا من مرسى آخر يسمى بندر طالب في ديرة أيضاً، ونظراً لضيق مساحة مرسى بر دبي تم تغيير مكانه من أمام محلات كابتن إلى جوار مبنى البنك البريطاني، ومراسٍ أخرى صغيرة هنا وهناك على جانبي الخور.

وفي عام 1993م تم إجراء أول دراسة ميدانية لعمل العبرات بالمجداف بواسطة مركز الإحصاء بالبلدية كانت أهم نتائجها:-

1 - عدد العبرات العاملة خلال هذه الفترة (13) عبرة.

2 - متوسط عمر العبرة ما بين (30 - 40) سنه.

3 - تتسع العبرة الواحدة ما بين (4 - 5) ركاب.

4 - عدد ساعات العمل اليومي (12) ساعة.

5 - أجرة الانتقال للراكب الواحد (2) درهم.

وفي عام 1997م ودعماً لنشاط عمل العبرة قامت البلدية بشراء عدد (5) عبرات بالمجداف وتعيين عدد (5) عبارين على نفقتها للعمل على هذه العبرات، وحددت محطتين للعمل هما:-

1 - محطة المكتبة العامة .

2 - محطة حديقة الخور.

كما حددت ايضاً أجرة نقل الراكب الواحد بقيمة (2) درهم للفرد وللسياحة (النزهه) (30) درهماً للساعة الواحدة، كما تم تعديل الأجرة لاحقاً إلى (1) درهم لنقل الراكب الواحد.

● العبرات بالمحرك

نتيجة للتطور الحضاري لإمارة دبي وزيادة النشاط التجاري وزيادة حركة الانتقال بين بر دبي وبر ديرة ، دخلت العبرات التي تعمل بالمحركات في العمل بجانب عبرات المجداف وظلت تعمل من خلال مرسيين أحدهما في بر دبي (مرسى السوق القديم) والآخر في بر ديرة (مرسى الكراج) في شارع بني ياس وقد حددت حمولة العبرة الواحدة (20) راكب وأجرة الراكب الواحد (25) فلس وتم في عام 1995م زيادة أجرة نقل الراكب إلى (50) فلس.

عدد العبرات العاملة وعدد الركاب خلال الأعوام (1997م - 2002م)

السنة	عدد العبرات المسجلة	متوسط عدد العبرات العاملة	عدد الركاب
1997	140	100	13,000,000
1998	148	100	15,000,000
1999	149	113	15,500,000
2000	149	128	14,873,000
2001	149	135	13,899,000
2002	148	100	15,000,000

تطور عدد ركاب العبرة خلال الأعوام (1997م - 2002م)

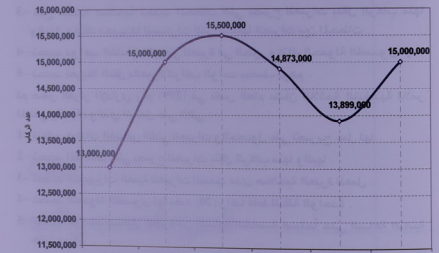

العبرات من الوسائل التي تستخدم في الانتقال بين ديرة وبردبي

وفي عام 1998م صدر الأمر المحلي رقم (6) بشأن تنظيم حركة العبرات في خور دبي، وهو أول أمر محلي يصدر بتنظيم حركة العبرات وتضمن الآتي :-

1- تنظيم قواعد وشروط تشغيل العبرات في الخور .

2- تولي البلدية مهام الإشراف والرقابة في تشغيل العبرات .

3- منح البلدية صلاحية تحديد المحطات التي يصرح للعبرات بنقل الركاب منها واليها، وكذلك تحديدها للمسارات التي تسلكها العبرات بين المحطات .

4- تحديد مواعيد التشغيل اليومي للعبرة في الخور وكذلك الحمولة القصوى لها.

5- تحديد تعريفة النقل بالعبرة للراكب الواحد بنصف درهم .

ثم صدر القرار الإداري رقم (299) في نفس العام بشأن اللائحة التنفيذية للأمر المحلي رقم (6) والذي اشتمل على الآتي :-

1- تنظيم عمليات الفحص الفني للعبرات والحصول على تصريح عمل لها .

2- تحديد المحطات التي يصرح للعبرات بنقل الركاب منها واليها .

3- تحديد التجهيزات الفنية للعبرات لتحديد مدى صلاحية العبرة للعمل .

4- تحديد الحمولة القصوى لها بعدد (20) راكباً فقط للنقلة الواحدة .

5- تحديد مواعيد تشغيل العبرة من الساعة الخامسة صباحاً حتى الساعة الثانية عشر مساءً.

6- تحديد أنواع المخالفات للقوانين والتعليمات ومقدار الغرامة المالية لكل مخالفة.

إدارة

الصرف الصحي والري

كانت مدينة دبي قديماً تعتمد كغيرها من المدن في المنطقة في عمليات الصرف الصحي للنفايات السائلة على استخدام خزانات التحليل (septic tanks) والحفر الامتصاصية، إلى أن تم في عام 1965م وبتوجيهات المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وضع أول مخطط لشبكة صرف صحي لمدينة دبي تخدم حوالي (60) ألف نسمة، وقد تم اعتماد المخطط وبدئ بتنفيذه والإشراف عليه من قبل مكتب الحاكم، وفي عام 1971م تم إنشاء أول محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتم ربط بعض الأحياء السكنية والتجارية في المناطق القديمة من المدينة بشبكة للصرف الصحي، وقد بدأت تلك المحطة العمل بطاقة استيعابية بلغت (3,400) متر مكعب في اليوم، وكان قد اختير موقعها على الخور في بر دبي بعيداً عن المناطق السكنية.

وفي عام 1974م أصدر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله مرسوماً بتكليف البلدية، لتأخذ على عاتقها رسم الخطط والبرامج التنموية لدعم وبناء البنية التحتية للإمارة، وكان على رأس أولوياتها مشاريع الصرف الصحي، وكان لا بد لهذه المشاريع من وجود جهة فنية تتولى الإشراف على تخطيطها وتنفيذها وإدارتها، فأنشأت البلدية في نفس العام قسم المجاري كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لقسم المجاري عام 1974م

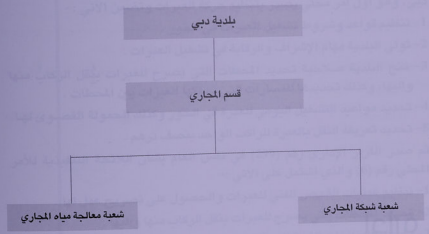

ونتيجة للزيادة الكبيرة في حجم المشاريع المنفذة واتساع وتشعب أنظمة الصرف الصحي والري وتصريف مياه الأمطار، وما واكب ذلك من زيادة في حجم العمل في مجال التشغيل والصيانة، وارتفاع عدد الموظفين في القسم إلى أكثر من (600) موظف، ولرفع

القدرة الإشرافية والاستغلال الأمثل للقوى العاملة، واستجابة لمتطلبات النمو المطرد تم في عام 1990م رفع مستوى قسم المجاري إلى إدارة تحت مسمى إدارة المجاري كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لإدارة المجاري (عام 1990م)

وفي عام 1995م تم إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للإدارة وتعديل المسمى إلى إدارة الصرف الصحي والري لتتبع مساعد المدير العام لشؤون البيئة والصحة العامة، وأصبحت تضم ثلاثة أقسام رئيسية بالإضافة إلى مكتب التصميم، كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة الصرف الصحي والري عام 1995م

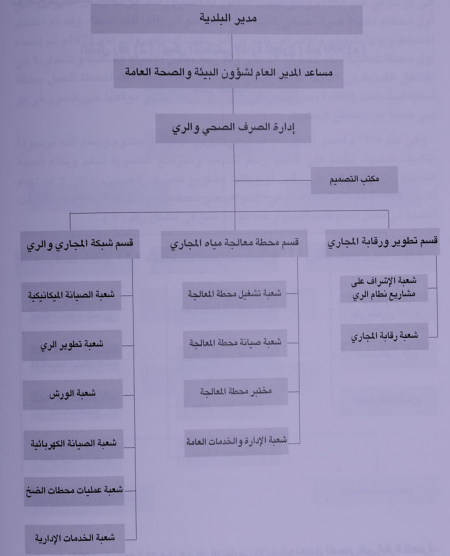

وقد لازم هذا التوسع في مشاريع الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار زيادة في عدد العاملين في الإدارة حيث بلغ ما يزيد على (741) موظف خلال عام 2002م.

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة الصرف الصحي والري (عام 2001م)

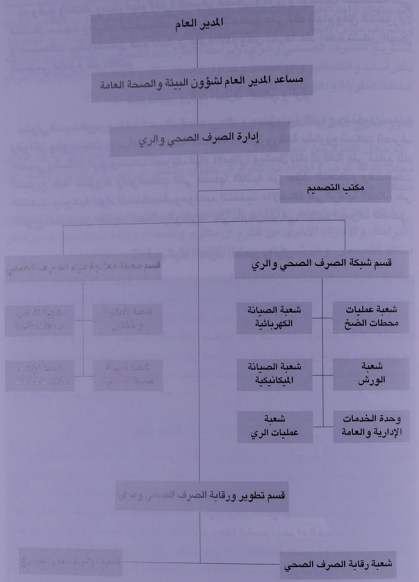

أهم مهام وواجبات إدارة الصرف الصحي والري والأقسام التابعة لها :

تم وضع واعتماد وصف مهام لإدارة الصرف الصحي والري والوحدات التنظيمية التي تتشكل منها، وطرأت التعديلات اللازمة والمتعاقبة على تلك المهام وفق التطورات والمستجدات، بدأت بتشكيل قسم المجاري عام 1974م وكان آخرها عند إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للإدارة عام 2001م.

1 - قسم تطوير ورقابة الصرف الصحي والري

يتولى قسم تطوير ورقابة الصرف الصحي والري مسؤولية اقتراح وتنفيذ سياسة وقوانين وتوجيهات وإجراءات البلدية المتعلقة بتنفيذ ورقابة مشاريع شبكات الصرف الصحي وشبكات الري وشبكات تصريف مياه الأمطار، ويشمل ذلك الرقابة على تنفيذ تلك المشاريع طبقاً للشروط والمواصفات التي تضعها البلدية من حيث التصميم ومخططات التنفيذ، ونوعية المواد المستخدمة، ومواعيد التنفيذ. بالإضافة إلى الرقابة الفعالة على الأنواع المختلفة من النفايات الصناعية وغيرها التي يتم طرحها في شبكات الصرف الصحي.

2 - قسم شبكة الصرف الصحي والري

يتولى قسم شبكة الصرف الصحي والري مسؤولية اقتراح وتنفيذ سياسة وقوانين وإجراءات البلدية المتعلقة بالتشغيل والصيانة الكفؤة لجميع شبكات الصرف الصحي وشبكات الري وشبكات تصريف مياه الأمطار، بما في ذلك الإشراف على عمليات تشغيل وصيانة جميع محطات الضخ الواقعة على خطوط تلك الشبكات، وتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية والمبرمجة لها. هذا بالإضافة إلى تصريف مياه الأمطار وتوزيع مياه الصرف الصحي المعالجة لغايات الري، وإجراء عمليات الصيانة الكهربائية والميكانيكية للمضخات ولوحات التحكم...الخ.

3 - قسم محطة معالجة مياه الصرف الصحي

يتولى قسم محطة معالجة مياه الصرف الصحي مسؤولية اقتراح وتنفيذ سياسة وقوانين وتوجيهات وإجراءات البلدية المتعلقة بتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي وصيانتها ورقابة نوعية المياه المعالجة الناتجة عنها والتأكد من أنها ضمن المواصفات النوعية التي تجيز إعادة استخدامها لغايات الري وغيرها من الاستخدامات المفيدة دون أن تشكل أي أخطار صحية أو بيئية. كما يقوم هذا القسم بإجراء الفحوص الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية على عينات من المياه العادمة الداخلة للمحطة ومن المياه الخارجة منها للتأكد من كفاءة المعالجة ومن خلو تلك المياه من المواد الضارة، بالإضافة إلى إجراء عملية المعالجة للمخلفات الصلبة (الحمأة) الناتجة عنها وتحويلها إلى سماد عضوي يستخدم في الزراعة.

4 - مكتب التصميم

يتولى مكتب التصميم بإدارة الصرف الصحي والري مسؤولية اقتراح وتنفيذ سياسة وتوجيهات وإجراءات البلدية المتعلقة بتخطيط وتصميم مشروعات الصرف الصحي والري وتصريف مياه الأمطار، وإعداد مستندات التأهيل الخاصة باختيار الاستشاريين المناسبين لمشاريع الصرف الصحي والري، ودراسة الاقتراحات المقدمة من الاستشاريين الخاصة بالدراسات والتصاميم والمواصفات وجداول الكميات وتقدير التكاليف، بالإضافة إلى اقتراح الخطط الطويلة والمتوسطة المدى لتطوير خدمات الصرف الصحي والري.

تطور مشاريع الصرف الصحي والري والمناطق المخدومة

تم خلال الفترة بين عامي 1970م - 1976م توسيع الشبكة، وأضيفت إليها مناطق أخرى شملت الرقة غرب، وأجزاء من شارع آل مكتوم، ومصلى بر دبي، والرفاعة، بالإضافة إلى منطقة زعبيل شرق.

وخلال الفترة بين عامي 1976م و 1978م أضيفت إلى الشبكة مناطق أخرى شملت كلاً من (البراحة، والأجزاء الأخرى من شارع آل مكتوم، والصفية، وقيادة شرطة دبي، وأجزاء من منطقة القصيص، والحضيبة، ومعسكر المنطقة الوسطى، وفلل حديقة الصفا).

صورة جوية لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بالعوير

جدول رقم (1) يوضح تطور عدد العاملين في الصرف الصحي
منذ عام 1961م ولغاية عام 2002م.

السنة	1961*	1970*	1975*	1980	1985	1990	1995	2001	2002
مجموع عدد الموظفين الوافدين	3	4	15	84	147	445	415	547	512
عدد المواطنين	–	–	1	1	3	31	46	48	62
النسبة المئوية للمواطنين	0	0	٪ 6.7	٪ 1.2	٪ 2.1	٪ 7.0	٪ 11.1	٪ 8.8	٪12.1
عدد العمال والمستخدمين**	–	5	2	38	74	202	182	228	229
المجموع الكلي للعاملين***	3	9	17	122	221	647	597	775	741

* يمثل عدد الموظفين من عام 1961م - 1975م العمال وسائقي الشاحنات التابعين آنذاك لقسم الصحة.

** لا يوجد ضمن العاملين في هذه الفئة مواطنين.

*** المجموع الكلي للعاملين في الإدارة = مجموع عدد الموظفين + عدد العمال والمستخدمين.

وفي عام 2001م طرأ تعديل آخر على الهيكل التنظيمي لإدارة الصرف الصحي كما هو موضح في الشكل (4)، لكي يواكب التوسع في المشاريع التي تنفذها الإدارة سواء في شبكات المجاري العامة أو في شبكات تصريف مياه الأمطار والمياه السطحية، أو في شبكات الري الرئيسية والفرعية بالإضافة إلى التوسع في عمليات المعالجة وإعادة استخدام المياه المعالجة لغايات الري، حيث تم تعديل مسميات بعض الوحدات التنظيمية في الإدارة لكي تتفق مع المهام التي تقوم بها والصلاحيات التي أسندت إليها.

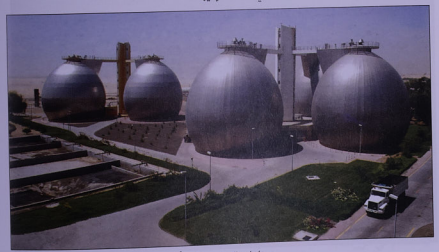

خزانات التخمير للحمأة

وتم الانتهاء من العمل بالتوسعات الجديدة للمحطة في عام 1979م بعد أن أضيفت إليها أحواض تهوية، الأمر الذي أدى إلى إنتاج مياه صالحة للري تم استخدامها في ري الزراعة التجميلية لجوانب الطرق (بمنطقة بر دبي وحديقة الصفا ومصنع الإسمنت).

وخلال الفترة من عام 1979م - 1980م تم توصيل عدد من المناطق الأخرى بشبكة الصرف الصحي وهي؛ المصلى، والمطينة ، الرقة شرق، ورقة البطين، والمرقبات، ومنطقة المركز التجاري، السطوة شرق، الحضيبة في بر دبي.

وفي نهاية عام 1980م بلغ معدل تدفق مياه الصرف إلى محطة المعالجة (22) ألف متر مكعب يومياً وهذا ما فاق القدرة الاستيعابية لها وهي (21,400) متر مكعب من مياه الصرف يومياً، مما تطلب عمل توسعات إضافية لرفع طاقتها إلى (38) ألف متر مكعب في اليوم لتخدم (190) ألف نسمة من السكان وانتهت أعمال التوسعات بالمحطة في نهاية عام 1983م.

على ضوء هذه التوسعات تمت إضافة مناطق سكنية وتجارية أخرى إلى الشبكة ضمت كلاً من أبوهيل وبور سعيد، الخبيصي ، الأجزاء الباقية من زعبيل، أجزاء من منطقة المنخول، أم هرير، مباني قصور الضيافة، جامع جميرا، جزء من شارع الوصل، شارع الصفا.

ومع نهاية عام 1984م أصبحت التوصيلات المنزلية تخدم (195) ألف نسمة من السكان، أي ما يعادل 60٪ من عدد السكان في دبي آنذاك، وبلغت كمية مياه الصرف التي ترد إلى المحطة يومياً بمعدل(42) ألف متر مكعب.

وفي عام 1989م قامت إدارة الصرف الصحي والري بعملية مسح شاملة لشبكات الصرف الصحي للتأكد من سلامتها، وقد تبين من خلال هذه العملية بأن العديد من خطوط الشبكة وخاصة في المناطق القديمة التي أنشئت في بداية السبعينات قد تعرضت لتلف كبير، وذلك لأسباب متعددة منها:-

1- نفاذ جذور الأشجار إلى داخل خطوط الشبكة من خلال فواصل وأنواع الأنابيب.

2- تجمع الدهون والشحوم الناتجة من المطابخ والمطاعم وتصلبها داخل الأنابيب.

3- انهيار بعض الخطوط وهبوطها نتيجة لأعمال الإنشاء القريبة.

4- تلف أنابيب الأسبستوس التي كان استخدامها شائعاً آنذاك.

ونتيجة لذلك أصبح من الضروري التفكير في إعادة تأهيل خطوط الشبكة القديمة وتجديدها، ونظراً لوقوع تلك الخطوط في مناطق تجارية حساسة مثل السبخة والبطين والراس والسوق الكبير وشارع الفهيدي كان لابد من تنفيذ مشروع الصيانة بطريقة لا تعرقل حركة السير ودون إرباك للحركة التجارية، فأجريت الاتصالات مع الشركات المتخصصة في مجال صيانة الخطوط القديمة، وتم تأهيل عدد منها للاشتراك

في عقود الصيانة، وقد بدأت هذه الشركات تنفيذ مشاريع صيانة وإعادة تأهيل الشبكة القائمة في جميع المناطق، حيث تم تنفيذ ذلك خلال الأعوام 1991م - 1995م، ومن أعمال إعادة التأهيل والصيانة التي قامت بها الشركات المنفذة، ما يلي :

1. إعادة تبطين المواسير المتآكلة والمنهارة.
2. توسيع أو تضييق أقطار المواسير حسب كميات التدفق.
3. استبدال الخطوط المنهارة بخطوط جديدة بدون حفر.
4. إنشاء خطوط بمقاسات كبيرة وعميقة حتى يتم الاستغناء عن أكبر عدد من محطات الضخ.
5. تلافي تكسير وقطع الشوارع في المناطق الحساسة باستخدام تقنيات حديثة في عمليات الحفر.

تطور شبكة صرف مياه الأمطار والمياه السطحية وأهم المشاريع ذات العلاقة

كانت مياه الأمطار في الماضي تصرف بحسب مساراتها الطبيعية إلى الخور أو بامتصاص التربة لها نظراً للمساماية الجيدة التي تتميز بها التربة الرملية، ونتيجة لتزايد الرقعة العمرانية بنسبة كبيرة أصبحت المباني ومواقف السيارات والطرق تغطي مساحات واسعة من أماكن التصريف الطبيعي لمياه الأمطار سواءً بالتسرب إلى باطن الأرض، أو بالانسياب نحو المناطق المنخفضة باتجاه الخور، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية نتيجة زيادة كميات المياه التي تتسرب إلى باطن الأرض من شبكة توزيع مياه الشرب ومياه الري وما يتسرب من خزانات التحليل وحفر الصرف الخاصة بالمباني، كل هذه المصادر عملت على رفع ملحوظ لمنسوب المياه الجوفية، مما أدى إلى تجمع مياه الأمطار على شكل برك ومستنقعات في المناطق المنخفضة.

ولقد كانت مياه الأمطار تشكل عائقاً في المدينة، ولعلاج تلك الحالة والعمل على خفض منسوب المياه الجوفية، أنشئت في بداية السبعينات خطوط لتصريف المياه الراكدة في المناطق المتضررة بالانسياب الطبيعي إلى الخور، كما لجأت البلدية إلى استخدام نظام الصرف الجوفي في المناطق قليلة العمران كحل سريع وقليل التكاليف، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في إزالة المستنقعات ورفع المستوى الصحي بالمدينة.

بعد ذلك تم إنشاء نظام لتصريف مياه الأمطار عن طريق شبكة خاصة وسحبها بالانسياب الطبيعي أو بالضخ إلى البحر أو الخور أو إلى بحيرات اصطناعية عملت البلدية على إنشائها في المناطق المختلفة والجدول التالي يوضح مواقع ومساحة هذه البحيرات وعددها.

الرقم	المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة
1	القصيص	مايو 1990	82,707 متر مربع
2	الصفا	أغسطس 1992	42,000 متر مربع
3	اللوز	يناير 2001	27,353 متر مربع
4	ند الشبا	فبراير 2002	20,000 متر مربع

كما بدأ العمل في البحيرات التالية وسينتهي العمل بها في عام 2003م

الرقم	المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة
1	القصيص	يوليو 2003	55,000 متر مربع
2	القصيص	يونيو 2003	173,433 متر مربع
3	ند الشبا	يناير 2003	26,000 متر مربع
4	ند الشبا	يناير 2003	20,000 متر مربع
5	البرشاء	ديسمبر 2003	57,000 متر مربع

بالإضافة إلى (6) بحيرات اصطناعية مخطط لإنشائها حتى عام 2009م في المناطق المختلفة بهدف تسريع عملية التخلص من تجمعات المياه السطحية ومياه الأمطار. هذا وقد تم توصيل جزء كبير من مساحة المدينة في كل من ديرة وبر دبي بنظام تصريف مياه الأمطار.

نموذج من بحيرات ند الشبا

نموذج من بحيرات الغوز

ونظراً لارتفاع منسوب المياه الجوفية والحاجة إلى مواكبة التطور العمراني بدأت البلدية في استخدام أساليب حديثة للتحكم في منسوب المياه الجوفية بصورة تلقائية وربط ذلك بشبكات مياه الأمطار وسحب المياه الجوفية الزائدة عن المنسوب المقرر إلى المناطق المشار إليها أعلاه، الأمر الذي أدى إلى :-

1. زيادة القدرة الاستيعابية للتربة.
2. زيادة معدل تصريف مياه الأمطار وعدم ركودها.
3. تحسين عمليات ري الأشجار بإزالة الأملاح عن منطقة الجذور.
4. حماية البنية التحتية في المدينة بشكل عام.

ولتشغيل نظام تصريف مياه الأمطار بشكل فعال عمدت البلدية إلى إنشاء العديد من محطات ضخ مياه الأمطار في معظم مناطق المدينة، منها :

- محطة ضخ في هور العنز طاقتها (2,000) لتر / ثانية، أنشئت عام 1984م.
- محطة ضخ في القرهود طاقتها (1,800) لتر / ثانية، أنشئت عام 1985م.
- محطة ضخ بجانب مرفأ السفن بطاقة (3,200) لتر / ثانية، أنشئت عام 1991م.
- محطة ضخ في منطقة السطوة بطاقة (3,200) لتر / ثانية، أنشئت عام 1991م.
- محطة ضخ في منطقة الشندغة بطاقة (800) لتر / ثانية، أنشئت عام 1995م.
- محطة ضخ في الكرامة بطاقة (3,000) لتر / ثانية، أنشئت عام 1995م.

كما أنشئت شبكات صرف لمياه الأمطار في منطقة بر دبي امتداداً من شارع الشيخ زايد إلى البحر، إضافة إلى مناطق القرهود، الراشدية، والقوز، والعوير الصناعيتين، قد تم الانتهاء من إنجازها عام 1990م، وكذلك في بعض المناطق السكنية والتجارية بديره امتداداً من شارع الاتحاد إلى البحر وتم الانتهاء من إنجازها خلال عام 1993م.

مشروع إنشاء محطة جديدة متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة دبي

ونتيجة التوسع في تنفيذ مشاريع شبكة الصرف الصحي، كان لابد من تطوير عمل محطة المعالجة بما يخدم هذه التوسعات، فتم في عام 1984م توقيع عقود بقيمة (700) مليون درهم لإنشاء محطة معالجة جديدة.

جاءت فكرة إقامة محطة جديدة متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي، لتحل محل المحطة القديمة التي أقيمت في بداية السبعينات في منطقة رأس الخور، خاصة بعد أن تجاوزت هذه الأخيرة طاقتها التصميمية وأصبح موقعها مصدر إزعاج للمناطق المحيطة بها، ولمواجهة التوسع في التطور العمراني ولازدياد عدد السكان المطرد الذي رافقه زيادة في حجم مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانية للتوسع في موقع المحطة القديمة.

تم اختيار موقع يبعد حوالي (15) كم عن المدينة، على طريق العوير، وبناءً على ذلك أعدت التصاميم ووثائق المناقصة الخاصة بإنشاء محطة بطاقة استيعابية قدرها 130,000 متر مكعب / اليوم (330 جالون في الثانية)، تكفي لتعداد سكاني يصل إلى نصف مليون نسمة وهو عدد السكان الذي كان متوقعاً لمدينة دبي عام 1994م، مع إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية للمحطة إلى (250) ألف متر مكعب/اليوم. إضافة

غرفة التحكم الرئيسية في محطة معالجة مياه الصرف الصحي

إلى إنشاء خمس محطات رفع رئيسية لضخ مياه الصرف الصحي من الشبكة إلى المحطة الجديدة، وقد بلغت تكلفة إنشاء المحطة وخطوط الضخ حوالي **(700) مليون (سبعمائة مليون) درهم، منها (400) مليون (أربعمائة مليون) درهم** لإنشاء محطة المعالجة مشروع رقم (DS/51) **(300) مليون (ثلاثمائة مليون) درهم** تكلفة إنشاء محطات الضغط مشروع رقم (S/52).

وقد تم اختيار موقع المحطة بعناية بعد إجراء مسح كنتوري للمنطقة وأخذ الارتفاع التدريجي عن مستوى سطح البحر بعين الاعتبار لتسهيل عملية تدفق مياه الصرف الصحي بالإنسياب الطبيعي في كافة مراحل المعالجة داخل المحطة دون الحاجة إلى عملية الضخ، وقد صممت المحطة للعمل بنظام الحمأة المنشطة (Activated Sludge system) ضمن عدة مراحل من المعالجة سيتم توضيحها لاحقاً، كما تم تأهيل وتدريب (14) مهندساً مواطناً لإدارة المشروع.

الأهداف الرئيسية للمشروع

اشتملت الأهداف الرئيسية لتنفيذ مشروع محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة دبي على الجوانب الرئيسية التالية :

1. مواجهة الزيادة في عدد السكان والتوسع العمراني ، حيث أن 70 ٪ من مناطق دبي أصبحت مرتبطة بشبكة الصرف الصحي .
2. الحد من الأخطار الصحية والبيئية التي تشكلها النفايات السائلة على المياه الجوفية والشواطئ البحرية.
3. معالجة مياه الصرف الصحي بدرجة عالية ، تكون معها المياه المنتجة صالحة لإعادة الاستخدامات غير المفيدة في الزراعة ، دون أن تشكل أية أخطار صحية أو بيئية، وكان الهدف الرئيسي من تشغيل المحطة بهذه الكفاءة هو تنفيذ مشاريع زراعة تجميلية ومسطحات خضراء وزراعة أشجار نخيل وأشجار حرجية في دبي لتنفيذ الخطة الموضوعة لزراعة 8٪ من المساحة الكلية لمدينة دبي.
4. استخدام جميع كميات المياه المنتجة من المحطة بنسبة 100٪ لغايات الري ، وتحقيق أقصى درجة من التنقية تسمح باستخدام أنظمة الري الحديثة بالرش الرذاذي ، أو بالتنقيط.
5. إنتاج سماد عضوي معالج حرارياً، خالي من الجراثيم المرضية أو أية طفيليات أو شوائب ضارة.

تنفيذ مشروع المحطة

بدئ بتنفيذ مشروع المحطة عام 1985م على مساحة 420,000 متر مربع ، وقد بلغت تكلفة تنفيذ المرحلة الأولى منه (400) مليون درهم، وبلغت الطاقة التشغيلية للمرحلة الأولى 130,000 متر مكعب في اليوم، بمعدل تدفق أقصاه 10,800 متر مكعب في

الساعة، وهو ما يعادل خدمة نصف مليون نسمة من سكان دبي. وقد صممت المحطة للعمل بأحدث الطرق العلمية لمعالجة مياه الصرف الصحي، واستخدمت أجهزة الكمبيوتر للتحكم الآلي في جميع مراحل التشغيل، وبدأ تدفق مياه الصرف الصحي إلى تلك المحطة بتاريخ 1989/3/5م، وتسلّمت البلدية المشروع من الشركة المنفذة بتاريخ 1991/12/8م، حيث أخذت البلدية على عاتقها بعد ذلك المسؤولية الكاملة لتشغيل وصيانة المحطة.

نظام المعالجة في المحطة

لقد تم اختيار موقع المحطة كما ذكر سابقاً بعناية كبيرة بحيث يتحقق فيه الارتفاع التدريجي عن مستوى سطح البحر ، لتسهيل عملية تدفق مياه الصرف الصحي بالانسياب الطبيعي لكافة مراحل المعالجة دون الحاجة لعمليات الضخ .

وتصنف مراحل معالجة مياه الصرف الصحي بمحطة دبي بالمعالجة الثلاثية، حيث تشمل المعالجة الميكانيكية، والمعالجة البيولوجية، ومن ثم الترشيح والتعقيم، مما ينتج عنه مياه معالجة بنوعية عالية الجودة تكون صالحة لإعادة الاستخدام غير المفيد للري دون أن تشكل أية أخطار صحية أو بيئية.

هذا وقد جاء تصميم مشروع المحطة متكاملاً، حيث زود بكافة المرافق الأساسية اللازمة من مكاتب، ومبان لسكن العاملين، ومسجد لتأدية الصلاة ومبنى ترفيهي، وملاعب لمزاولة بعض الألعاب الرياضية. كما تم تزويد المشروع بمولدات احتياطية لتوليد الطاقة الكهربائية في حالة توقف التغذية الكهربائية الواردة من هيئة كهرباء ومياه دبي لأي سبب من الأسباب. كما ألحق بالمشروع مختبر متكامل لإجراء التحاليل اللازمة للتأكد من أن المعالجة تتم بكفاءة في كافة مراحل المعالجة وفق ما هو مقرر لها في تصميم المحطة. كذلك تم تزويد المشروع بورش متعددة لإجراء الصيانة اللازمة للأجهزة والمعدات المستخدمة في المحطة.

تطوير المحطة والخطة المستقبلية

ونظراً لزيادة عدد سكان دبي واتساع المناطق السكنية، قامت البلدية بتاريخ 1995/1/7م بالإعداد للدراسة الأولية لتوسعة المحطة لتصبح طاقتها الإجمالية (260) ألف متر مكعب / يوم، لكي تخدم حوالي (1,2) مليون نسمة من السكان، حيث كانت معدلات التدفق المسجلة خلال شهر سبتمبر 1994م للمرحلة الأولى قد بلغت 116,000 متر مكعب / اليوم أي ما يعادل 89٪ من الطاقة القصوى للمرحلة الأولى. هذا وقد بدىء بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بتاريخ 1998/8/31م، بتكلفة بلغت 295 مليون درهم مشروع (S/100) وتم الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة في شهر مارس من عام 2001م ولمواجهة النمو السكاني المتوقع لمدينة دبي وبحد أقصى عام 2020م أخذت البلدية بعين الاعتبار ضمن خططها الاستراتيجية التوسعات والتطوير في مشاريع الصرف الصحي والري.

مشروع نظام التحكم عن بعد

تم تنفيذ أول مشروع لنظام التحكم عن بعد بإدارة الصرف الصحي والري في عام 1992م بتكلفة وقدرها (2.9) مليون درهم، ويتم من خلال هذا النظام التحكم عن بعد بمسار المحطات الرئيسية لمياه الصرف الصحي بتغيير مجراها عندما تتجاوز طاقتها الاستيعابية ويوفر النظام المعلومات التالية عن محطات الصرف الصحي.

- حالة المضخات (تعمل / لا تعمل).
- الانسداد داخل المحطات.
- الأعطال الكهربائية والميكانيكية.

وفي عام 2002م تمت زيادة كفاءة المشروع بتكلفة قدرها (5.8) مليون درهم، حيث أصبح نظام التحكم عن بعد يقدم خدمة تشغيلية بمحطات الصرف الصحي والري وعددها (138) محطة لتصريف مياه الأمطار، المجاري، الري، كما يوفر ما يلي:

- الاطلاع على جميع الأعطال الكهربائية / الميكانيكية عن بعد.
- الصيانة الدورية.
- الرقابة الدائمة.
- معلومات كاملة عن حالة المحطات ونظام التشغيل اليومي.

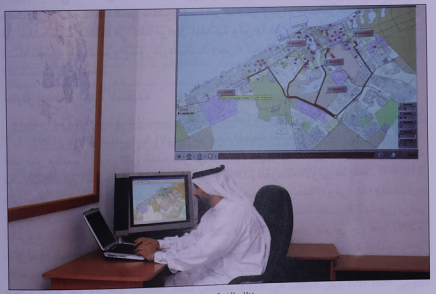

نظام التحكم عن بعد

جدول رقم (2) كميات المياه المعالجة الناتجة عن محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة دبي 1971م – 2002م

السنة	المعدل اليومي متر مكعب *	الكمية السنوية متر مكعب *	النسبة المئوية للزيادة عن سنة الأساس 1971	النسبة المئوية للزيادة عن السنة السابقة
1971	10,000	3,650,000	–	–
1972	11,000	4,815,000	٪32	٪32
1973	12,000	4,880,000	٪33.7	٪1.3
1974	14,000	5,110,000	٪40	٪4.7
1975	15,000	5,475,000	٪50	٪7
1976	17,000	6,205,000	٪70	٪13
1977	18,000	6,570,000	٪80	٪5.9
1978	20,000	7,300,000	٪100	٪11
1979	22,000	8,030,000	٪120	٪10
1980	24,000	8,760,000	٪140	٪9.1
1981	27,000	9,855,000	٪170	٪12.5
1982	30,000	10,950,000	٪200	٪11.1
1983	33,000	12,045,000	٪230	٪10
1984	37,000	13,505,000	٪270	٪12.1
1985	41,000	14,965,000	٪310	٪10.8
1986	46,000	16,790,000	٪360	٪12.2
1987	51,000	18,615,000	٪410	٪10.9
1988	56,000	20,440,000	٪460	٪9.8
1989	63,000	22,995,000	٪530	٪12.5
1990	70,000	25,550,000	٪600	٪11.1
1991	77,000	28,000,000	٪667	٪9.6
1992	88,000	32,300,000	٪785	٪15.4
1993	103,000	37,500,000	٪927	٪16.1
1994	114,000	41,500,000	٪1,037	٪10.7
1995	126,000	45,900,000	٪1,158	٪10.6
1996	134,000	48,800,000	٪1,237	٪6.3
1997	145,000	53,000,000	٪1,352	٪8.6
1998	162,000	59,200,000	٪1,522	٪11.7
1999	180,000	65,600,00	٪1,697	٪10.8
2000	198,000	72,100,000	٪1,875	٪9.9
2001	211,000	77,000,000	٪2,109	٪6.8
2002	230,000	84,000,000	٪2,301	٪9.1

* 1م3 = 220 جالون

المعدل اليومي للمياه المعالجة بالمتر المكعب من عام 1971م – 2002م

المعدل السنوي للمياه المعالجة بالمتر المكعب من عام 1971 – 2002م

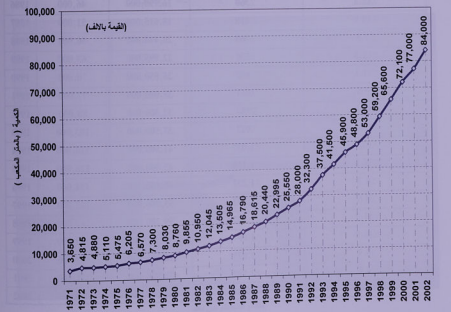

كفاءة المعالجة

تميزت نوعية المياه المنتجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة دبي بدرجة عالية من النقاوة ، وقد حققت المحطة مستويات قياسية من الجودة في معالجة مياه الصرف الصحي فاقت كافة المواصفات القياسية العالمية لجميع المؤشرات البيولوجية، والكيميائية، والفيزيائية المعتمدة لقياس مستويات الجودة لنوعية المياه المنتجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

إعادة استخدام المياه المعالجة

بلغت كمية المياه المعالجة الناتجة عن محطة معالجة مياه الصرف الصحي في دبي (230,000) متر مكعب* في اليوم مع نهاية عام 2002م. وقد تطورت كمية ونوعية المياه التي تنتجها المحطة لترتفع من 3,650,000 متر مكعب سنوياً عام 1971م إلى (84) مليون متر مكعب سنوياً عام 2002م، والجدول رقم (2) يبين حجم الزيادة في كميات تلك المياه على مدى الثلاثة عقود الماضية. وتستخدم هذه الكمية من المياه المعالجة في أعمال الري التي تغطي جميع الحدائق العامة والمسطحات الخضراء في المدينة.

تنفيذ مشاريع شبكة مياه الري

ونتيجة لكفاءة عمل المحطة ونظام المعالجة الثلاثية فيها، فإنها تنتج مياهاً خالية من الجراثيم والطفيليات المسببة للأمراض. لذلك فإن هذه المياه تستخدم للري المطلق دون أن تشكل أية أخطار على الصحة العامة أو البيئة مما حدا ببلدية دبي إلى إنشاء شبكات ضخمة لتوزيع هذه المياه على المشاريع الزراعية في كافة أنحاء المدينة مع شبكات ري فرعية تدعمها محطات ضخ للتوزيع المنتظم والمتكافئ لمياه الري، وتعتمد أنظمة الري المستخدمة على الرش الرذاذي (sprinklers) ونظام التنقيط (Dripping System) وهذه الأنظمة من الري لا يمكن استخدامها إلا للمياه النقية جداً.

ري المسطحات الخضراء بمياه الصرف الصحي

* 1م3 = 220 جالون

تطور نظام الري

كانت الأشجار التي تمت زراعتها خلال عقد السبعينات تروى بالمياه الناتجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي الموجودة آنذاك بمعدل 5,500 متر مكعب / يوم ، بالإضافة إلى المياه التي تسحب من حقول آبار مياه مزهر بمعدل 4,000 متر مكعب / يوم وبتكلفة تقدر بحوالي (250) ألف درهم في العام. ونظراً لعدم جودة المياه الناتجة من محطة المعالجة في ذلك الوقت فإنه لم يكن بالإمكان استخدام أنظمة الري الأوتوماتيكية الحديثة حيث كان يتم استخدام الخراطيم لري النباتات والأشجار.

وبتطوير محطات المعالجة وارتفاع جودة المياه الناتجة عنها، فقد أصبحت المدينة مجهزة بنظام ري متطور يحتوي على خطوط ضغط تضخ خلالها المياه من محطة المعالجة الجديدة بالعوير، وكذلك رشاشات آلية، بالإضافة إلى نظام الري بالتنقيط، وشبكة إلكترونية للتحكم بمواعيد الري، الأمر الذي أدى إلى تقليل الأيدي العاملة التي كانت تقوم بعمليات الري اليدوي. وكذلك توفير المياه وعدم إهدارها حيث أن كميات المياه المستغلة من محطة التنقية تصل إلى (190) ألف متر مكعب في اليوم وفق بيانات عام 2002م وبقيمة تقديرية تصل إلى (345) مليون درهم في السنة في حالة استخدام مياه الشرب كمصدر بديل لغايات الري، مع العلم بأن جودة المياه المنتجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي في دبي تعد عالية وفق المقاييس العالمية، كما هو مبين في الجدول رقم (3).

كما تم تزويد جميع الحدائق في المدينة بأنظمة ري آلية تشمل رشاشات للمسطحات الخضراء، والري بالتنقيط للأشجار والنباتات يتم التحكم بها من خلال وحدات التحكم الإلكترونية وصمامات كهربائية. وجميع وحدات التحكم مربوطة بمركز رئيسي للمراقبة، ومن مزايا هذا النظام ما يلي :

1. توزيع أوقات الري لتكون 60٪ خلال الليل و40 ٪ خلال النهار، وهذا يساعد على توازن الضغط في الشبكة.
2. توقيت عمل الرشاشات في الحدائق إلى منتصف الليل بعد أن تنتهي الزيارات.
3. ري النباتات بكميات محددة من المياه حسب حاجة كل نوع منها، وذلك لتوفير المياه.
4. توفير الطاقة الكهربائية عن طريق تحديد ساعات عمل المضخات.
5. سرعة التحكم في عمليات التشغيل في الحالات الطارئة وعند هطول الأمطار، حيث يتم إغلاق شبكات الري أيضاً.

ولضمان سلامة وحماية المجتمع، فإن البلدية تأخذ على عاتقها إجراء كافة الفحوصات والتحاليل المخبرية اللازمة لمختلف العينات التي يتم تجميعها قبل وبعد كل مرحلة من مراحل المعالجة المقررة، سواء كانت بالنسبة للعينات السائلة أو الصلبة

أو الغازية وذلك على مدار الساعة، والجدول رقم (3) يوضح كفاءة المحطة في خفض بعض مؤشرات التلوث.

جدول رقم (3) معدل مؤشرات التلوث في مياه الصرف الصحي داخل المحطة قبل المعالجة وبعدها عام 2002م.

مؤشر التلوث	التركيز في المياه الداخلة ملغ / لتر	التركيز في المياه المعالجة ملغ / لتر	النسبة الفعلية للإزالة	نسبة الإزالة المقررة في تصميم المحطة
الأكسجين الممتص حيوياً BOD5	251	2.3	٪ 99	٪ 97
المواد الصلبة العالقة SS	251	2.3	٪ 99	٪ 97
الأوكسجين الممتص كيماوياً COD	251	34.6	٪ 94	٪ 94
الأمونيا NH3	571	6.9	٪ 80	٪ 95

وللاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي المعالجة ، فإن بلدية دبي حرصت على توفير هذه المياه ليس فقط للمشاريع الزراعية العامة بل أيضاً للمشاريع الزراعية الخاصة ، وقد تمكنت البلدية بهذه الخطة خلال عام 2002م من توفير(69) مليون متر مكعب من مياه الشرب التي كانت ستستخدم للري في حالة عدم توفر مياه معالجة تقية لهذه الغاية، وهذا جزء من خطة البلدية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

كما تمكنت البلدية أيضاً من الاستفادة من المياه المعالجة في تنمية مواردها الاقتصادية، وقامت بتنفيذ مشروع لزراعة نبات الرودس الذي يستخدم علفاً للمواشي حيث أنشأت مزرعة أعلاف بمساحة (80) هكتاراً تنتج سنوياً (50,000) بالة من الأعلاف يتم بيعها لمزارع الأبقار وأصحاب المواشي في دبي، يستخدم لها حوالي 12,000 متر مكعب يومياً من المياه المعالجة المنتجة من المحطة.

واستجابة لمعطيات المخطط العام لمدينة دبي، فإن البلدية تقوم بتنفيذ المخطط العام لشبكات الري، حتى يتم ربط معظم أجزاء المدينة بخطوط ري لتزويد المناطق بمياه الري ونشر الرقعة الخضراء.

وتمثل خطة البلدية في زراعة (8٪) من المساحة الإجمالية للإمارة، وتشمل زراعة جوانب الشوارع الداخلية وإنشاء حدائق ومتنزهات ومناطق غابات لمكافحة التصحر. إضافة إلى دراسة تزويد جميع المشاريع الحيوية سواء المنشأة منها أو تلك التي تحت الإنشاء بالمياه المعالجة لاستخدامها في الزراعة وبثمن رمزي، مثل مشاريع إعمار، ومدينة دبي للإنترنت، ومجمع دبي للاستثمار.

إنتاج السماد العضوي من الفضلات المترسبة (الحمأة)

تتم عملية معالجة الفضلات المترسبة (الحمأة) الناتجة عن مراحل المعالجة المختلفة في المحطة لإنتاج السماد العضوي، وتبلغ الكمية المنتجة حالياً من المحطة حوالي (35) طن يومياً، ويعتبر من النوعية الممتازة للنباتات وخاصة في التربة الرملية حيث يحتوي حسب التحاليل الكيمائية له على نسبة تركيز 5.2 ٪ مركبات نيتروجينية و 6.2 ٪ مركبات فسفورية، وتبلغ نسبة المواد العضوية 60٪ والجدير بالذكر أن السماد المعالج حرارياً والمنتج من محطة معالجة مياه الصرف الصحي في دبي، يصنف سماد درجة أولى (class A) حسب تصنيف الهيئة الاتحادية الأمريكية للبيئة.

مشروع سدود حتا:

بتوجيهات من المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، بدأ التفكير في إنشاء عدد من السدود الصغيرة في منطقة حتا ما بين فترة السبعينات والثمانينات، وقد قام بتنفيذها والإشراف عليها مكتب سمو الحاكم، وبلغت تكلفتها حوالي (7,8) ملايين درهم (سبعة ملايين وثمانية آلاف درهم).

وفي عام 1997م قامت إدارة الصرف الصحي والري بالبلدية بالإشراف على إنشاء أكبر سد في منطقة حتا بتكلفة إجمالية قدرها (58) مليون درهم (ثمانية وخمسون مليون درهم)، وقد تم تنفيذ السد في فبراير عام 1998م.

وتقوم البلدية حالياً بدراسة إنشاء سد جديد في نفس المنطقة، وتقدر تكلفته بحوالي (36) مليون درهم (ستة وثلاثون مليون درهم) ومن المتوقع الانتهاء من العمل به بنهاية عام 2003م.

مشروع سدود حتا

تطور الانفاق على مشاريع الصرف الصحي والري

1. الجدول رقم (4) يوضح مدى التطور في الإنفاق على مشاريع الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ، وقد بلغ إجمالي الإنفاق على تلك المشاريع حوالي 4.192 مليار (أربعة مليار ومائة واثنان وتسعون مليون درهم) ، ويشمل ذلك المشاريع التي تم تنفيذها قبل عام 1970م، مع الأخذ بعين الاعتبار إضافة 5٪ تكلفة أتعاب الاستشاريين.

2. الجدول رقم (5) يوضح تطور الإنفاق على مشاريع الري خلال الفترة من عام 1980م – 2002م ويشمل ذلك المشاريع التي تم تنفيذها قبل عام 1980م، وقد بلغ مجمل الإنفاق 391,591,378 درهماً.

3. الجدول رقم (6) والرسم البياني الملحق به يوضحان تطور الإنفاق على مجمل مشاريع الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والري خلال الفترة من عام 1970م حتى عام 2002م ويشمل ذلك الفترة قبل عام 1970م.

جدول رقم (4) بيان بمشروعات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار
التي تم تنفيذها خلال السنوات 1970م – 2002م

الرقم	رقم المشروع	المشروع	قيمة العقد	تاريخ الإنجاز
1	D1	شبكات الصرف الصحي لدبي (المرحلة الأولى)	37,856,551	ابريل- 74
2	D2	شبكات الصرف الصحي لدبي (المرحلة الثانية)	97,784,785	اغسطس- 76
3	D7(1:6)	خطوط مياه الصرف المعالجة	9,889,570	فبراير- 78
4	D2A	شبكات الصرف الصحي لدبي (المرحلة الثانية) استكمال	147,865,851	يناير- 79
5		شبكات الصرف الصحي لدبي (المرحلة الثالثة)	14,865,852	يناير- 79
6	D10	خطوط الصرف لنادي الشباب والوصل	1,293,428	يوليو- 79
7	D3(1:9)	أعمال إضافية - توسعات محطة المعالجة	15,420,000	ابريل- 80
8	D4	أعمال إضافية - توسعات محطة المعالجة	972,725	يونيو- 80
9	D8	شبكات الصرف الصحي - ديرة	48,686,522	سبتمبر- 80
10	DM1	تطوير محطة المعالجة في القرهود	10,309,976	يناير- 81
11	DS 13	شبكات الصرف في الراس	1,710,120	مارس- 81
12	M01/80	أحواض التخمير بمحطة المعالجة	1,269,463	ابريل- 81
13	D 12	شبكات الصرف الصحي لدبي	25,309,959	يوليو- 81
14	D 11	شبكات الصرف لحديقة الحيوان	128,370	سبتمبر- 81
15	D 3	توسعات لمحطة معالجة المجاري	50,406,908	نوفمبر- 81
16	D 11	خطوط الصرف لمنطقتي بورسعيد والخبيصي	14,633,368	اغسطس- 82
17	DS 14	توسعات لمشروع الصرف بديرة	10,703,942	اغسطس- 82
18	DS	أعمال إضافية - توسعات بمحطة المعالجة	6,404,944	سبتمبر - 82
19	DS 17	خط صرف لمعارض شارع القرهود	546,625	نوفمبر- 82
20	DM 2	أعمال صيانة لمحطة المعالجة	9,029,326	فبراير- 83
21	DS 50	فحص تربة لمشروع محطة المعالجة	4,767,565	فبراير- 83
22	DR1 50	شبكة الأمطار بسوق السمكة	2,790,729	مارس- 83
23	D8 (1:38	محطة الضخ لديرة	17,271,961	يوليو- 83

.. تابع الجدول رقم (4)

24	DS 22	إنشاء معابر لخطوط الصرف	1,956,707	سبتمبر-83
25	DS 16	توسعات لمحطة معالجة المجاري بالفرهود	10,104,772	اكتوبر-83
26	DS 15	شبكة الصرف لمنطقة زعبيل	8,696,555	مايو-84
27	DS 9	خطوط الصرف لشارع الوصل والصفا	30,243,663	سبتمبر-84
28	D2 AC	شبكات الصرف الصحي لدبي	268,937,935	يناير-85
29	DS 18	إنشاء خزان ومحطة ضخ المياه المعالجة	10,957,795	مارس-85
30	DS 23	شبكة الصرف لقيادة شرطة دبي	1,432,859	ابريل-85
31	DS 24	شبكة الصرف لشارع الوصل	4,844,051	يوليو-85
32	DS 30	شبكات الصرف لمنطقة هور العنز	66,000,000	يوليو-85
33	DS 31	شبكات الصرف لمنطقة هور العنز	63,000,000	يوليو-85
34	DS 26	إنشاء معبر بشارع الضيافة	274,909	سبتمبر-85
35	DS 27	شبكات الصرف لشارع خالد بن الوليد	1,062,044	سبتمبر-85
36	DS 29	أعمال تسوية لمنطقة الرشيدية	2,700,883	نوفمبر-85
37	DS 25	شبكة الصرف لمستشفى الوصل ونادي الوصل	3,405,932	ديسمبر-85
38	DS 33	ستر العمال بالقصيص	517,251	يناير-86
39	MO2/80	إصلاحات بوحدات محطة المعالجة	68,028	مايو-86
40	DS 34	شبكة الصرف لشارع الضيافة	3,751,284	سبتمبر-86
41	DS 42	أعمال صرف طارئة	22,291,896	يناير-87
42	DS 32	نمديدات مياه لمبنى البلدية	342,422	ابريل-87
43	DS 43	مصب للمياه الأرضية والأمطار بمنطقة القوز	1,566,641	يوليو-87
44	DS 28	التوصيل للمنازل والأعمال الصغيرة	34,311,531	اغسطس-87
45	DS 36	مصب لمياه الأمطار على الخور	5,160,272	نوفمبر-87
46	DS 40	محطة ضخ بفريج المرر ومصب لمياه الأمطار	1,760,761	نوفمبر-87
47	DS 52	محطات الضخ الرئيسية	301,310,990	فبراير-89
48	DS 45	توصيلات منزلية و أعمال طارئة	23,266,020	مايو-89
49	DS 62	محطة ضخ (B)الجديدة	1,918,311	يونيو-89
50	DS 46	تصريف مياه أمطار لخطر دبي	5,842,596	سبتمبر-89
51	DS 48/3	شبكات الصرف لمنطقة الرشيدية	7,500,000	اكتوبر-89
52	DS 41	شبكة الصرف لمنطقة الكفاف	9,861,325	نوفمبر-89
53	DS 35/1	صيانة مبنى البلدية	3,500,000	يونيو-90
54	DS 39	محطة ضخ وشبكة صرف	7,812,992	يوليو-90
55	DS 39/2	تطوير نظام محطة المعالجة	7,931,644	يوليو-90
56	DS 80	توصيلات منزلية و أعمال طارئة	25,551,029	نوفمبر-90
57	DS 54	تصريف مياه أمطار لمنطقة الكرامة	43,085,531	مارس-91

.. تابع الجدول رقم (4)

58	DS 53	شبكة الصرف لمنطقة الصفا	41,000,000	يونيو-91
59	DS 48/1	شبكات الصرف لمنطقة الرشيدية	47,000,000	اغسطس-91
60	DS 49	شبكة الصرف لمنطقة الخوار	27,000,000	اكتوبر-91
61	DS 70	خط صرف مجاري من دوار السعدية إلى محطة ضخ (E)	30,058,424	اكتوبر-91
62	DS 48/2	شبكات الصرف لمنطقة الرشيدية	31,000,000	ديسمبر-91
63	DS 51	محطة معالجة مياه الصرف بالعوير	399,929,336	ديسمبر-91
64	DS 69/1	شبكات الصرف لمنطقة سطوة (المرحلة الأولى)	3,811,000	ابريل-92
65	DS 72/1	تصريف مياه الأمطار لمنطقة الشندغة- المرحلة الأولى	12,450,092	اغسطس-92
66	DS 90	توصيلات منزلية و أعمال طارئة	15,929,378	يوليو-93
67	DS 83/1/A	صيانة وتطوير شبكات المجاري بمنطقة برديي	36,474,460	يوليو-93
68	DS 83/B	صيانة وتطوير شبكات المجاري بمنطقة برديي (المرحلة الثانية)	41,500,000	يوليو-93
69	DS 85	نظام التحكم عن بعد	2,780,638	نوفمبر-93
70	DS 64/1	شبكة الصرف الصحي والأمطار لمنطقة المنخول	28,380,217	يونيو-94
71	DS 95/2	خط صرف مياه أمطار لكراج الحكومة	2,332,684	يونيو-94
72	DS 61/1	مشروع صرف صحي ومياه أمطار لمنطقة زعبيل- المرحلة الأولى	3,699,813	فبراير-95
73	DS 69/3/A	محطة الضخ الرئيسية لتصريف مياه الأمطار بالسطوة	22,164,682	مايو-95
74	DS 68/1	الصرف الصحي الأمطار للجميرا والصفا - المرحلة الأولى	31,270,941	يوليو-95
75	DS 69/2	شبكات الصرف لمنطقة سطوة (المرحلة الثانية)	114,687,400	ديسمبر-95
76	DS 95	توصيلات منزلية وأعمال طارئة	18,754,534	مارس-96
77	DS 67	مشروع صرف صحي لمنطقتي المزر والوجيدة	32,251,780	يونيو-96
78	DS 68 /2	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا - المرحلة الثانية	38,405,000	فبراير-97
79	DS 83 /2A	تطوير وصيانة شبكات الصرف دبرة (المرحلة الثانية و الثالثة)	20,000,000	مارس-97
80	DS 71/1	تصريف مياه الأمطار لمنطقتي الرقة والمطينة	38,056,224	ابريل-97
81	DS 71/2	شبكات الصرف لمنطقتي الرقة والمطينة	37,500,000	ابريل-97
82	DS 68/3	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا - المرحلة الثالثة	43,998,854	مايو-97
83	77DS 77	شبكات الصرف والأمطار للتوار- المرحلة الثانية	34,913,923	يونيو-97
84	DS 87/3	الدراسة الهيدرولوجية لمدينة دبي تخزين مياه الري	1,700,000	يونيو-97
85	DS 105	توصيلات منزلية واعمال طارئة	13,499,240	اغسطس-97
86	DS 83/2-1	تطوير وصيانة شبكات الصرف - دبرة الجزء (ب) المرحلة الأولى	15,877,440	اكتوبر-97
87	DS 83/2&3	تطوير وصيانة شبكات الصرف - دبرة الجزء 2-3	14,808,240	ديسمبر-97
88	DS 87/1	الدراسة الهيدرولوجية	1,794,888	ديسمبر-97
89	83/3-1	تطوير وصيانة شبكات الصرف - دبرة الجزء- 1/3	16,800,000	ديسمبر-97
90	DS 105/1	توصيلات منزلية و أعمال طارئة	4,047,554	يناير-98
91	DS 96	المخطط العام لشبكات الصرف الصحي	2,000,000	يناير-98
92	DS 57	تصريف مياه أمطار وصرف صحي - الفرهود	29,243,666	فبراير-98

.. تابع الجدول رقم (4)

93	DS 75/3	إنشاء السدود في حتا	54,890,047	يونيو-98
94	DS 68	الصرف الصحي و مياه الأمطار لمنطقتي جميرا والصفا	50,000,000	يوليو – 98
95	DS 32/2	تطوير شبكات الصرف الصحي المرحلة الثانية	30,000,000	يوليو – 98
96	DS 68/5	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا – المرحلة الخامسة	54,634,956	اكتوبر-98
97	DS 68/4	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا – المرحلة الرابعة	50,000,000	مارس-99
98	DS 60/3A	شبكات الصرف الصحي لمنطقة السطوة المرحلة الثالثة (A)	21,678,217	يونيو-99
99	DS 103	مشروع صرف صحي ومياه الأمطار للفوز السكنية	48,856,299	يونيو-99
100	DS 69	الصرف الصحي لمنطقة السطوة	26,270,071	يونيو-99
101	DS 107	مشروع الصرف الصحي والأمطار لمنطقة بوسعيد	18,400,000	يوليو-99
102	DS 110	توصيلات منزلية وأعمال طارئة	20,994,060	اغسطس-99
103	DS 104	مشروع صرف صحي وتصريف مياه الأمطار لمنطقة ند الشبا ورأس الخور	52,607,302	يناير-00
104	DS 68/6	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا – المرحلة السادسة	54,172,244	مايو-00
105	DS 64/2B	مشروع الصرف الصحي والأمطار لمنطقة المخطوط ب	35,503,247	يونيو-00
106	DS 68/9	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا – المرحلة التاسعة	25,700,000	يونيو-00
107	DS 64/2A	تصريف مياه مجاري وأمطار / المخطوط 2	39,831,887	يوليو-00
108	DS 68/1A	الصرف الصحي و الأمطار للجميرا والصفا- المرحلة الاول / A	19,440,000	يوليو-00
109	DS 68/8	الصرف الصحي الأمطار للجميرا والصفا – المرحلة الثامنة	44,161,242	سبتمبر-00
110	DS 68/7	الصرف الصحي الأمطار للجميرا والصفا – المرحلة السابعة	87,333,858	يناير-01
111	DS 108	صرف مياه الأمطار لمنطقة الرمول الصناعية	28,452,300	فبراير-01
112	DS 100	مشروع توسيع محطة المعالجة بالعوير	294,960,193	مارس-01
113	DS 68/12	شبكات الصرف الصحي لجميرا والصفا المرحلة الثانية عشرة	13,019,375	ابريل-01
114	DS 61/2	جدران الأمطار بسباق الجمال ند الشبا	40,140,000	يونيو-01
115	DS 163	الصرف الصحي لمنطقة زعبيل المرحلة الثانية	4,741,000	سبتمبر-01
116	DS 86	خط الرفع الرئيسي لمحطة الضخ E	48,570,465	سبتمبر-01
117	DS 120	توصيلات منزلية وأعمال طارئة	19,800,000	أكتوبر-01
118	DS 68/10	شبكات الصرف الصحي لجميرا والصفا المرحلة العاشرة	19,779,000	نوفمبر-01
119	DS 109	شبكات الصرف الصحي والأمطار للقصيص (232)	24,312,000	ديسمبر-01
120	DS 111	شبكات الصرف الصحي والأمطار للقصيص (232)	12,750,089	مارس-02
121	DS 106 B	الصرف الصحي والأمطار لند الشبا منطقة (ب)	41,757,043	مايو-02
122	DS 85/3/4	تطوير شبكات الصرف الصحي المرحلة الثالثة الجزء (4)	34,856,480	يونيو-02
123	DS 106	الصرف الصحي والأمطار لند الشبا منطقة (أ)	55,163,121	اكتوبر-02
124	DS 119	توسعة نظام التحكم عن بعد	5,654,360	ديسمبر-02
125	DS 172	تعديلات بخطوط الضخ	47,308,000	ديسمبر-02
		المجمـوع	4,192,334,433	

جدول رقم (5) مشاريع الري من سنة 1980م – 2002م إدارة الصرف الصحي والري

م	رقم المشروع	اسم المشروع	تكلفة المشروع	تاريخ الإنجاز
1	داخلي	نظام الري لحديقة ميدان الاتحاد ، ديرة	1,440,000	نوفمبر / 1980
2	IR - 11	خط مياه الري – زعبيل	4,328,754	ابريل/ 1981
3	داخلي	نظام الري لحديقة مشرف	1,200,000	ديسمبر/ 1984
4	داخلي	نظام الري لحديقة نايف	250,000	يونيو / 1985
5	داخلي	نظام الري لحديقة زعبيل	250,000	سبتمبر/ 1985
6	IR - 5	نظام الري لميناء راشد	800,000	يونيو / 1987
7	IR - 6	نظام الري لشارع زعبيل الثاني	2,124,152	أكتوبر / 1987
8	IR - 9	نظام الري لشارع الوحيدة	2,500,000	نوفمبر / 1989
9	IR - 11	نظام الري لشارع عود ميثاء	1,681,455	فبراير / 1990
10	IR - 13	حفر آبار على طريق العين	1,650,000	يناير / 1990
11	IR - 17	نظام الري لشارع المنخول	1,215,000	نوفمبر / 1990
12	IR - 18/1	نظام الري لشارع العين (المرحلة الأولى)	2,800,000	ديسمبر/ 1990
13	IR - 21	نظام الري لشارع أبوهيل	2,366,071	يوليو / 1991
14	SAFA P.	تطوير حديقة الصفا	48,244,654	يوليو / 1992
15	IR - 14/5	نظام الري لمحمية مشرف (المرحلة الأولى)	2,313,308	أكتوبر / 1992
16	IR - 10	نظام الري لشارع الخليج	2,356,398	ديسمبر / 1992
17	IR - 28	نظام الري لشارع عود ميثاء (المرحلة الأولى)	1,463,000	أكتوبر / 1992
18	IR - 18/2	نظام الري لشارع العين (المرحلة الثانية)	2,415,587	نوفمبر / 1992
19	IR - 12	نظام الري لشارع الرشيد	996,000	أغسطس / 1993
20	IR - 18/3	نظام الري لشارع العين (المرحلة الثالثة)	1,871,600	إبريل / 1994
21	IR - 19	نظام الري لشارع العوير	2,897,000	إبريل / 1995
22	IR - 26	نظام الري لشارع القصيص	3,951,572	أغسطس / 1995
23	IR - 32	نظام الري لشارع الشيخ زايد (المرحلة الأولى)	3,280,000	مايو / 1996
24	IR - 34	نظام الري لشارع الشيخ زايد (المرحلة الثانية)	3,923,185	مايو / 1996
25	DS 81/1	المخطط العام لشبكات الري (المرحلة الأولى)	16,120,937	يوليو / 1996
26	IR - 14/6	نظام الري لمحمية مشرف (المرحلة الثانية)	2,639,382	نوفمبر / 1996
27	IR - 37	نظام الري لشارع جميرا	3,255,824	يناير / 1997
28	IR - 30	نظام الري لشارع العين	5,300,000	مارس / 1997
29	DS 20	شبكة الري الرئيسية لمنطقة ديرة	27,709,802	مارس / 1997
30	IR - 35	نظام الري لمزرعة أعلاف البلدية بالعوير	3,041,120	مارس / 1997

.. تابع الجدول رقم (5)

31	DS 19	شبكة الري الرئيسية لمنطقة بر دبي	41,705,288	يونيو / 1997
32	IR - 41	نظام الري لشارع المركز التجاري بين تقاطع برجمان وتقاطع سفاء	1,537,409	يوليو / 1997
33	IR - 42	نظام الري لشارع عود ميثاء	1,639,852	يوليو / 1997
34	IR - 43	نظام الري لشارع العضيد	1,779,057	يوليو / 1997
35	IR - 45	نظام الري لشارع الشيخ زايد بين دوار المركز التجاري وفندق البولديي	2,118,320	يونيو / 1997
36	IR - 33	نظام الري لمناطق متعددة في دبي	4,372,035	أغسطس/1997
37	IR - 38	نظام الري لشارع الوصل	2,348,000	أكتوبر / 1998
38	IR - 48	نظام الري لمدخل قصر زعبيل	1,518,530	يناير / 1999
39	IR - 81/2	المخطط العام لشبكات الري (المرحلة الثانية)	45,492,632	يناير / 1999
40	IR - 46	نظام الري لشارع الرمول	2,952,000	مارس / 1999
41	IR - 49	نظام الري لشارع القطاعيات	4,141,400	أكتوبر / 1999
42	IR - 50	نظام الري الأتوماتيكي لعود ميثاء - تقاطع شارع القطاعيات	3,153,000	أكتوبر / 1999
43	IR - 54	نظام الري لنادي الرماية	650,000	أغسطس/1999
44	IR - 39	شبكة الري الرئيسية لشارع زعبيل الثاني	1,448,400	نوفمبر / 1999
45	IR - 47	نظام الري لشارع المركز التجاري بين تقاطع برجمان وتقاطع سفاء	2,650,772	يناير / 2000
46	IR - 51	نظام الري لمناطق متعددة في دبي (المرحلة الأولى)	4,786,650	نوفمبر / 2000
47	IR - 62	نظام الري لشارع المطار	5,014,717	ديسمبر / 2001
48	IR - 24	نظام الري لطريق ند الحمر المرحلة الأولى	4,282,145	يونيو / 2001
49	IR - 40	نظام الري لطريق ند الحمر المرحلة الثانية	4,440,000	مارس / 2001
50	IR - 44	نظام الري لطريق الأبراج	4,831,092	يوليو / 2001
51	IR - 52	نظام الري لشارع الاتحاد	3,725,697	ديسمبر / 2001
52	IR - 53	نظام الري لطريق القصيص	4,359,100	مارس / 2001
53	IR - 59	نظام الري لشارع جامعة الشيخ زايد	1,862,214	يناير / 2001
54	IR - 61	نظام الري لشوارع زعبيل	2,100,000	ابريل / 2001
55	IR - 67	نظام الري للمحميات الطبيعية	1,060,000	نوفمبر / 2001
56	IR - 149/1	نظام الري الرئيسية لجبل علي (1)	34,315,915	يوليو / 2002
57	IR - 149/2	نظام الري الرئيسية لجبل علي (2)	41,389,680	يوليو / 2002
58	IR - 55	نظام الري لطريق دبي الدائري	3,202,197	يوليو / 2002
59	IR - 85	نظام الري لمشتل ند الشبا	988,246	يوليو / 2002
60	IR - 69	نظام الري لشارع الإمارات - المرحلة (4)	3,342,229	سبتمبر / 2002
		التكلفة الإجمالية	391,591,378 درهم	

الجدول رقم (6) مقارنة الإنفاق على مشاريع الري ومشاريع الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار

السنة	مشاريع الري	مشاريع الصرف الصحي ومياه الأمطار	المجموع
1976 -1980	1,440,000	374,635,284	376,075,284
1981 -1985	6,028,754	628,901,361	634,930,115
1986 -1990	12,770,607	464,854,993	477,625,600
1991 -1995	68,875,190	934,554,596	1,003,429,786
1996 -2000	187,563,595	1,010,790,915	1,198,354,510
2001 -2002	114,913,232	778,597,284	893,510,516
إجمالي الإنفاق	391,591,378	4,192,334,433	4,583,925,811

تطور الإنفاق على مشاريع الري ومشاريع الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار
خلال الفترة من عام 1976م - 2002 م

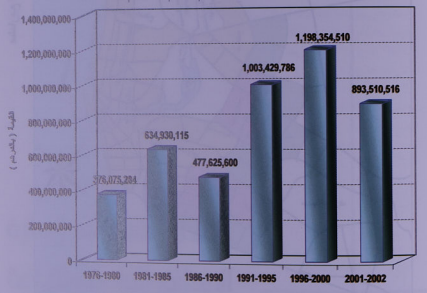

إجمالي الإنفاق العام حتى عام 2002 (4,583,925,811)درهم

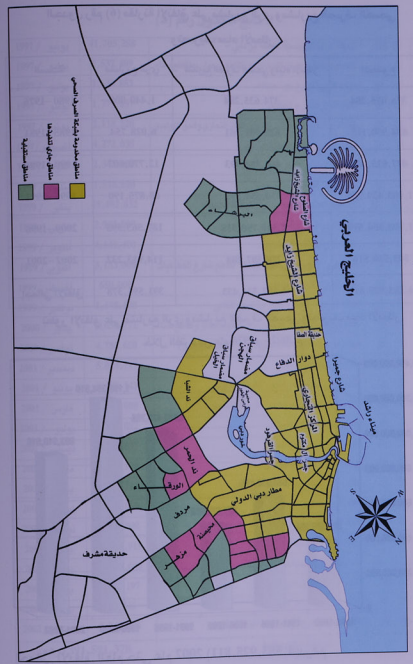

التطور التاريخي لإدارة الحدائق العامة والزراعة

تم إنشاء قسم الزراعة في بلدية دبي عام 1972م لكي يتولى مسؤولية التشجير وزيادة الرقعة الخضراء والمحافظة عليها بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية الأخرى التي كانت تتشكل منها الدائرة آنذاك، وكانت البلدية قد استعانت في تلك الفترة بخبير إيراني في الزراعة، حيث قام بزراعة أطراف بعض الشوارع بأشجار يمكنها العيش بأقل قدر من المياه وتستطيع تحمل الظروف المناخية السائدة في المنطقة، وقد بدأ هذا القسم بتنفيذ مشاريع زراعية محدودة ضمن إمكانياته المتاحة، حيث كانت مياه الري تعتمد على المياه الجوفية، كما أن البذور الزراعية كانت تستورد بنسبة 100٪. وقد شهدت تلك الفترة إنشاء أول حديقتين كبيرتين هما حديقة مشرف التي أنشئت عام 1974م وحديقة الصفا عام 1975م بالإضافة إلى زراعة بعض الشوارع.

وفي بداية الثمانينات حدث تطور كبير في المشاريع الزراعية بعد أن تم استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة، حيث أصبحت مياه الري متوفرة بكميات كافية وبنوعية جيدة تلائم أنظمة الري الحديثة (الرش والتنقيط)، والتي ساهمت في اتساع المساحات الخضراء في المدينة، وقد ساهمت محطة معالجة مياه الصرف الصحي أيضاً في إنتاج أسمدة عضوية. هذا وقد استطاع قسم الزراعة بهذين العنصرين الأساسيين (المياه والأسمدة العضوية) من أن يحدث نقلة نوعية كبيرة ومميزة في زراعة الأشجار وزيادة المساحات الخضراء في مدينة دبي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد استطاع القسم أن يبدأ بإنتاج الأشتال الزراعية محلياً وكذلك إنتاج البذور.

وفي عام 1982م بدأت البلدية بتوجيه اهتمامها نحو قسم الزراعة لكي تواكب مشاريعها من أعمال التشجير ما تشهده المدينة من تطور في شتى الميادين، حيث شهد القسم تطوراً في مجال القوى العاملة بتوفير عناصر مؤهلة في مجال الزراعة وتجميل الحدائق، مما أدى إلى تصحيح مسيرة التشجير ووضعها على الطريق السليم حيث بدأ العمل في اختيار عناصر تتوافر لديها الخبرة في مجال إكثار النباتات، وتم البدء بتشغيل مشتل هور العنز عام 1982م وهو المشتل الوحيد الذي كان متوفراً في تلك الفترة لإنتاج أشتال الأشجار والشجيرات والصبارات والزهور، والعمل على إدخال الأصناف التي تتلائم مع الظروف البيئية المحلية، وخلال الخمس سنوات الأولى من الانطلاقة الفعلية لقسم الزراعة التي بدأت عام 1982م استطاع القسم تنفيذ (65) مشروع زراعي جديد، تعددت غاياتها بين تجميل شوارع المدينة وإنشاء الحدائق السكنية وزراعة الملاعب والدوارات، وكان من أبرز هذه المشاريع التالية:

1- في مجال تجميل الشوارع والدوارات

تمت زراعة شارع الرقة، وشارع المرقبات، ومناطق الأنفاق، ودوار المركز التجاري الذي تمت زراعته بمناسبة إقامة أولمبياد الشطرنج بمدينة دبي عام 1986م.

2- في مجال الحدائق

- في عام 1982م تم إنشاء وزراعة حديقة ميدان الاتحاد.
- وفي عام 1985م تم إنشاء وزراعة حديقة نايف.

3- في مجال الملاعب

في الأول من شهر فبراير عام 1985م تم الإشراف على تنفيذ زراعة ملاعب النادي الأهلي ونادي النصر ونادي الشباب.

4- في مجال المشاتل

تم اعتماد ميزانية لإنشاء صوبة زجاجية عام 1985م، وفي نفس الوقت قام القسم بإنشاء مناطق مظللة واستغلال هذه المناطق في إنتاج وتربية النباتات، مما ساهم في تمكين القسم لاحقاً من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من النباتات وزيادة المساحات المزروعة، حيث بلغت الزيادة في المساحات الخضراء (334,911) متر مربع وبنسبة زيادة (42.6)٪ حتى نهاية عام 1982م، وفي مجال زراعة الأشجار بلغ إجمالي عدد المزروع منها 485,009 شجرة بزيادة بلغت نسبتها 85,3٪ مقارنة بالأعداد التي كانت موجودة في نهاية عام 1982م.

التطور الإداري والتنظيمي للزراعة

كان أول تشكيل لقسم الزراعة قد تم عام 1972م كوحدة إدارية تنظيمية تتبع مباشرة لمدير البلدية، لكي يقوم بأعمال الزراعة والتشجير في مناطق ديرة وبر دبي حيث تشكل من وحدتين تنظيميتين كما هو موضح في الشكل رقم (1)، تشرفان على الزراعة في تلك المناطق.

الشكل رقم (1) : قسم الزراعة عام 1972م

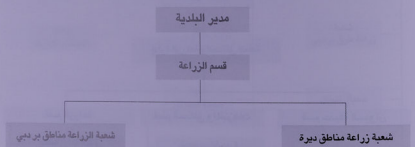

وفي عام 1987م تمت مراجعة الهيكل التنظيمي لقسم الزراعة وأعيد تنظيمه وتوزيع مهامه بين ستة وحدات تخصصية، وبقي كوحدة إدارية تنظيمية مستقلة تتبع مباشرة مدير البلدية، وقد اشتملت هذه الوحدات التي تشكل منها القسم على خمسة شعب رئيسية بالإضافة إلى وحدة شبكة الري الفرعية، كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي لقسم الزراعة عام 1987م

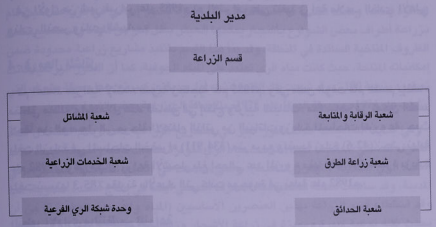

وقد ظل هذا القسم يؤدي مهامه حتى عام 1991م حيث تم تشكيل إدارة الزراعة والحدائق العامة بالدائرة من الوحدات التنظيمية كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) : الهيكل التنظيمي لإدارة الزراعة عام 1991م

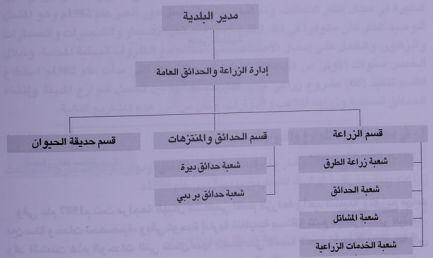

وفي عام 1993م تم تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة بإضافة شعب جديدة لأقسامها، وأصبح الهيكل التنظيمي كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي
لإدارة الزراعة والحدائق العامة / عام 1993م

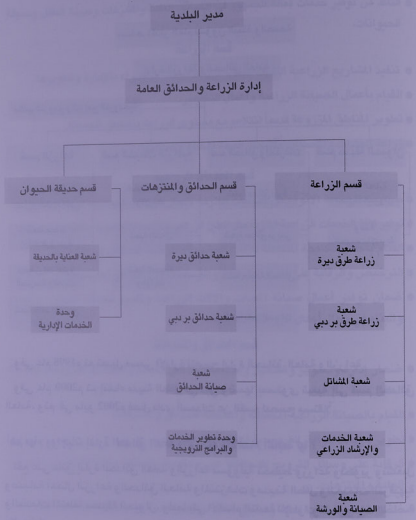

وفي عام 1997م تم تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الزراعة والحدائق العامة حيث ضمت إليها وحدات تنظيمية جديدة واستحدثت وحدات أخرى، كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) : الهيكل التنظيمي لإدارة الزراعة والحدائق العامة عام 1997م

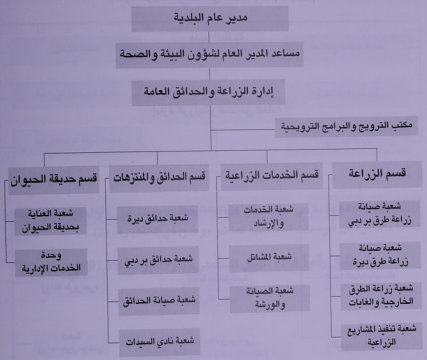

وفي عام 1998م تم تعديل مسمى الإدارة لتصبح إدارة الحدائق العامة والزراعة.

وفي عام 2000م تم إنشاء مدينة الطفل في دبي وضمها بمستوى شعبة إلى قسم الحدائق العامة، وتم في مايو 2002م فصل نادي السيدات عن القسم ليصبح مستقلاً.

أهم مهام وواجبات إدارة الحدائق العامة والزراعة والأقسام التابعة لها :

تقع على عاتق إدارة الحدائق العامة والزراعة مسؤولية تخطيط وزراعة وتطوير وتشغيل وصيانة أعمال الزراعة والحدائق العامة والمتنزهات ومدينة الطفل والخدمات الترفيهية والخدمات المتعلقة بحديقة الحيوان، وفيما يلي الأقسام التابعة للإدارة والمسؤوليات الخاصة بكل منها:-

مكتب الترويح والبرامج الترويحية

- الترويح للحدائق العامة ومدينة الطفل وحديقة الحيوانات بهدف زيادة عدد زوارها من خلال التطوير الفعال للبرامج الترويحية والتجهيزات المرتبطة بها.
- تنظيم الأنشطة الترويحية بالتنسيق مع الجهات الخاصة وجذب الشركات لرعاية تلك الأنشطة.
- تنظيم الأنشطة والمعارض وإحياء المناسبات ذات العلاقة بالإدارة.
- التأكد من توفير خدمات فعالة للجمهور في الحدائق العامة والمتنزهات ومدينة الطفل وحديقة الحيوانات.

قسم الزراعة

- تنفيذ المشاريع الزراعية التابعة للبلدية لزيادة الرقعة الخضراء بالإمارة وتطويرها.
- القيام بأعمال الصيانة الزراعية وأعمال التشجير.
- تطوير المناطق المزروعة قديماً لتتلاءم مع مستوى الزراعة بالمناطق الحديثة.
- زراعة الغابات والمحميات بأشجار البيئة المحلية وصيانتها.

قسم الخدمات الزراعية

- ضمان إنتاج كافة الأنواع من النباتات اللازمة لأعمال الزراعة التجميلية في إمارة دبي.
- توفير كافة الخدمات الزراعية اللازمة مثل الطين الزراعي والأسمدة العضوية والكيميائية ... الخ.
- القيام بأعمال المكافحة المتكاملة للآفات الحشرية والمرضية للنباتات في إمارة دبي.
- الترخيص والرقابة على أعمال الشركات والمؤسسات الزراعية في إمارة دبي.
- ضمان توفير أعمال صيانة المعدات والآلات الزراعية وتقديم خدمات النجارة واللحام والبناء في مجال أعمال الزراعة التجميلية.

قسم الحدائق والمتنزهات

- ضمان إدارة وتطوير وتشغيل وصيانة الحدائق العامة والخدمات الترويحية ومدينة الطفل.
- القيام بالصيانة الزراعية المخططة والمنتظمة للحدائق والمتنزهات.
- تطوير وزيادة المرافق الترويحية في الحدائق العامة.
- الرقابة على وسائل الترويح للمحافظة على مستويات السلامة وعلى النظام في الحدائق العامة والمتنزهات.
- ضمان توفير خدمات فعالة وتطبيق نظام متكامل لخدمة زوار ومتعاملي الحدائق العامة ومدينة الطفل.

مراحل تطور أعمال الزراعة التجميلية بإمارة دبي

بعد أن كانت عملية التشجير تسير بعشوائية خلال السبعينات حدثت نقله نوعية في عام 1982م حيث تم استخدام الأساليب العلمية في عملية التشجير، وتميزت هذه الفترة بالآتي:

1. إعداد تصاميم لتنفيذ المشاريع الزراعية الجديدة بالتنسيق مع قسم التخطيط .
2. اختيار النباتات المناسبة والملائمة للبيئة المحلية .
3. تحسين خواص التربة وتطوير أنظمة الري.
4. إدخال أصناف نباتية جديدة أكثر ملاءمة لظروف البيئة المحلية .
5. إدخال طرق جديدة للزراعة .

ومع نهاية عقد الثمانينات كان القسم قد حقق قفزة نوعية أخرى في مجال التشجير تمثلت في الإنجازات التالية:

1) مع تحسن مستوى معالجة مياه الصرف الصحي والتخطيط لزيادة الرقعة الخضراء، واعتماد الهيكل التنظيمي لقسم الزراعة تم تشكيل اللجنة الدائمة لتطوير التشجير وزيادة الرقعة الخضراء بإمارة دبي وذلك في عام 1987م برئاسة مدير البلدية وعضوية كل من: رئيس قسم التخطيط، ورئيس قسم المجاري والري، ورئيس قسم الزراعة، وقد كانت تلك اللجنة منوطة بالمهام التالية :

- وضع خطة طموحة تهدف إلى تشجير (8٪) من إجمالي المساحة الحضرية لإمارة دبي .
- دراسة المشاريع الجديدة واختيار أنسب التصاميم ملاءمة للظروف البيئية المحلية، وإبراز جمال الشوارع لتنسجم مع النهضة العمرانية التي تشهدها المدينة.
- تحويل الري اليدوي إلى ري أوتوماتيكي بشوارع وحدائق المدينة التي سبق زراعتها.
- تطوير شوارع المدينة المزروعة قديماً من خلال إعداد تصاميم تطويرية جديدة.
- اعتماد الخطة السنوية لمشاريع الزراعة التجميلية .

2) القيام بالأبحاث الزراعية والدراسات العلمية لتحديد النباتات الأكثر ملاءمة للبيئة المحلية، وتبادل المعلومات مع الهيئات داخل الدولة وخارجها.

3) توفير الكوادر الفنية المؤهلة لتنفيذ هذه العملية، حيث يعمل بالقسم مجموعة متكاملة من المهندسين الحاصلين على درجة الماجستير والبكالوريوس، وأصحاب خبرات عملية وأكاديمية في هذا المجال .

4) إنشاء وحدة للبحث تتبع شعبة المشاتل وتجهيز مختبر متكامل بمشتل القرهود مزود بأحدث الأجهزة اللازمة لخدمة العمل بالقسم .

5) وصول القسم إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأشتال والنباتات الزراعية.

6) تطوير مشتل القرهود ليكون أول مشتل نموذجي بدولة الإمارات ومنطقة الخليج وإنشاء مبنى لإدارة القسم وصوبة زجاجية مكيفة بمساحة 1500 م2 ومناطق مظللة ومختبر – وورشة ومخازن.

7) التنسيق مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي للاستعانة بخبير زراعي لفترات متقطعة خلال الفترة من عام 1988م وحتى 1990م تراوحت بين شهر وشهرين سنوياً.

وقد كان للعوامل السابقة الذكر أثر كبير في التطوير برز فيما يلي:

- زيادة عدد المشاريع التجميلية بما فيها المشاريع الضخمة مثل؛ حديقة الوصل عام 1987م، حديقة الحمرية عام 1988م ، حديقة الراشدية عام 1988م، حديقة شاطىء جميرا عام 1989م شوارع المدينة، شوارع خارجية مثل شارع دبي العين بطول (60) كيلومتر والذي تم تنفيذه على ثلاثة مراحل خلال الأعوام 1990م، 1992م، 1997م.
- تطور شبكات الري الأتوماتيكية بشوارع المدينة ودواراتها وحدائقها حيث بلغت نسبتها 31,4٪ بشوارع المدينة ، 68٪ بالدوارات 87.5٪ بالحدائق، وقد أدى هذا إلى:

1. خفض تكاليف قسم الزراعة بسبب تقليل عدد العمال حيث تم الإستغناء عن عمال الري اليدوي.
2. التوفير في كميات المياه المستخدمة حيث أن الشبكة الأتوماتيكية تمد المسطحات والأشجار والنباتات الأخرى بالاحتياجات الفعلية لها.
3. إنشاء حدائق عامة (الخور (96) هكتار عام1994م- المزرعة (99) هكتار عام 1994م).
4. إنشاء الغابات (غابات القصيص عام 1991م – غابات مشرف (400) هكتار عام 1992م – تلال الراشدية عام 1997م) .
5. إنشاء وزراعة المحميات الطبيعية (منطقة رأس الخور عام 1993م) .
6. المحافظة على الأشجار المحلية خاصة أشجار الغاف .
7. إدخال الأشجار المثمرة ضمن الأشجار المستخدمة في تشجير بعض المشاريع .

وقد توجت هذه الجهود بفوز مدينة دبي بجائزة التشجير لمنظمة المدن العربية لعام 1995م في الدورة الأولى لهذه الجائزة.

وقد حققت أعمال التطوير النتائج التالية:-

1. بلغت نسبة الري الأتوماتيكي بالشوارع حوالي 99٪. وفي الحدائق العامة بلغت نسبة الري الأتوماتيكي 100٪، وفي الغابات بمشرف وتلال الراشدية بنسبة 100٪. أما غابات القصيص فمازالت تروى الأجزاء المزروعة (2000 شجرة) بنظام نصف أتوماتيكي، وفي الطرق الخارجية بلغت نسبة الري الأتوماتيكي 100 ٪.

2. بلغ عدد مشاريع الزراعة التجميلية التي تم تنفيذها خلال الفترة من عام 1981م وحتى نهاية عام 2002م حوالي (521) مشروعاً، تشمل: شوارع داخلية، وحدائق عامة وخاصة، وساحات شعبية، وغابات ومحميات طبيعية، والجدول التالي يبين عدد المشاريع التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة ضمن خطط خمسية، وكذلك أنواع النباتات التي تمت/ وسيتم زراعتها:

الفترة	عدد المشاريع	مسطح أخضر*	مغطيات تربة*	زهور*	نخيل**	أشجار أخرى**
1985 –1981	48	390,095	–	–	1,785	552,889
1990 –1986	84	394,063	129,585	–	5,207	683,440
1995 –1991	126	935,696	295,930	52,608	8,175	432,410
2000 –1996	201	1,326,653	318,382	110,147	5,477	159,890
2005 –2001	182	1,448,657	174,834	209,306	6,253	167,940
المجموع	641	4,495,164	918,731	372,061	26,897	1,996,569

* متر مربع ** عدد

انتاج البذور والأشتال محلياً

عدد المشاريع الزراعية المنفذة خلال الفترة من عام 1982م – 2002م

م	السنة	عدد المشاريع التي تم تنفيذها
1	1982	8
2	1983	12
3	1984	15
4	1985	13
5	1986	17
6	1987	21
7	1988	18
8	1989	14
9	1990	14
10	1991	14
11	1992	20
12	1993	25
13	1994	34
14	1995	33
15	1996	32
16	1997	35
17	1998	39
18	1999	51
19	2000	44
20	2001	33
21	2002	29
	الإجمالي	521

تطور عدد المشاريع الزراعية المنفذة من عام 1982م – 2002م

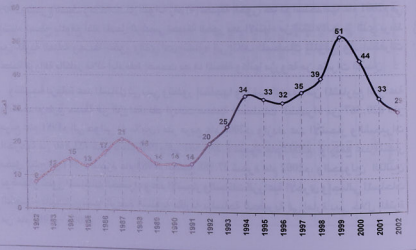

استخدام طريقة الزراعة باللفائف

ومن نتائج أعمال التطوير التي أحدثتها الوحدات التنظيمية بإدارة الحدائق العامة والزراعة، تم البدء خلال عام 1999م باستخدام طريقة زراعة الشرائح أو اللفائف أو المسطحات سابقة التجهيز، وذلك من خلال توفير مسطحات مزروعة باستخدام ماكينة خاصة تسمى (Sod Machine) (متوفر منها عشرة مكائن في وحدات الزراعة بالإدارة).

ويتم عمل الشرائح بقياس 60 سم × 150 سم حيث يتم وضعها متراصة بالموقع المراد زراعته بعد تسميده بالسماد العضوي وتمرير رولة فوق المسطح لتسويته وتثبيته في نفس الوقت، وبذلك يتم الحصول على مسطح كامل المظاهر والنمو في الحال .

وكان قد تم استخدام طريقة الزراعة باللفائف أثناء تجهيز موقع افتتاح مهرجان دبي للتسوق عام 2000م بشارع السيف وكذلك بمدخل البوابة رقم (4) لحديقة الخور، كما تم استخدامها عام 2001م في إنشاء مسطح بالموقع أمام المدخل الرئيسي لحديقة الخور بعد الإنتهاء من إنشاء الجسر الذي يربط بين القرية العالمية وحديقة الخور والذي أدى إنشاؤه إلى إتلاف المسطحات بالموقع، وقد استغرقت عملية الزراعة بالكامل ثلاثة أيام فقط أصبحت بعدها المنطقة وكأنها مزروعة من عشرات السنين.

ونتيجة لزيادة عدد المشاتل في دبي وتطور إنتاجها وتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية واستخدام طرق حديثة في الزراعة، فقد ازدادت مساحة المسطحات الخضراء من 620,367 متر مربع عام 1981م إلى حوالي (4 ملايين) متر مربع عام 2002م، وازداد عدد الأشجار والشجيرات الحرجية من 423,886 شجرة عام 1981م إلى 2,287,562 شجرة عام 2002م، وارتفع عدد أشجار نخيل البلح من 4,184 شجرة عام 1983م ليصبح 27,988 شجرة عام 2002م، والجدولين التاليين يوضحان تطور المساحات الخضراء وعدد الأشجار والنباتات الزراعية الأخرى وإجمالي المساحات الخضراء بالهكتار ونسبة الزيادة السنوية مقارنة بالمساحة الحضرية في إمارة دبي خلال الفترة من عام 1981م- 2002م.

الجدول التالي يوضح المساحات الخضراء من عام 1981م إلى 2002م

السنوات	المساحة الخضراء (بالمتر المربع) Green areas (in square metre)					عدد الأشجار (بالعدد) No. of trees (number)			أسوار مشاتل (بالمتر الطولي) Plant fences (M)
	مسطح أخضر Grass area	مغطيات تربة Ground covers	زهور Flowers	الحديقة Total	نخيل بلح Palm trees	أشجار وشجيرات Trees & Shrubs	نخيل بلح Palm trees	أشجار وشجيرات Trees & Shrubs	
years									
1981	620,367	–	–	620,367	–	423,886	–	423,886	–
1982	786,017	–	–	786,017	–	568,486	–	568,486	–
1983	856,412	–	–	856,412	4,184	672,527	4,184	672,527	–
1984	936,912	–	–	936,912	5,397	761,577	5,397	761,577	–
1985	985,462	–	–	985,462	5,969	926,735	5,969	926,735	–
1986	1,120,928	–	7,763	1,128,691	6,677	1,053,495	6,677	1,053,495	–
1987	1,162,497	43,779	83,766	1,254,745	7,583	1,175,494	7,583	1,175,494	–
1988	1,254,745	2,929,846	129,585	1,579,525	8,696	1,514,527	8,696	1,514,527	–
1990	1,397,150	3,656,191	151,334	1,499,186	9,659	1,632,835	9,659	1,632,835	–
1992	1,499,186	3,351,611	173,094	1,672,280	11,176	1,661,104	11,176	1,661,104	–
1994	2,315,231	3,645,874	425,515	2,740,746	12,311	1,983,916	12,311	1,983,916	–
1995	2,502,567	3,656,191	425,515	2,928,082	13,202	2,034,331	13,202	2,034,331	–
1996	2,929,846	3,351,611	425,515	3,355,361	16,690	2,042,625	16,690	2,042,625	–
1997	3,351,611	3,645,874	425,515	3,777,126	17,792	2,059,606	17,792	2,059,606	–
1998	3,656,191	3,656,191	425,515	4,081,706	18,557	2,159,606	18,557	2,159,606	–
1999	3,645,874	3,351,611	425,515	3,997,389	19,519	2,202,515	19,519	2,202,515	–
2000	3,351,611	3,645,874	425,515	3,777,126	20,030	2,202,515	20,030	2,202,515	–
2001	3,999,232	3,645,874	425,515	4,424,747	21,519	2,186,798	21,519	2,186,798	–
2002	4,190,885	3,645,874	425,515	4,616,399	27,988	2,287,562	27,988	2,287,562	–

(1) كل عدد 6 مشاتل مفعل لزيادة مساحتها عشر مرتع

(2) كل عدد 10 مشاتل تزهر مفعلة لزيادة مساحتها عشر مرتع

● إجمالي المساحة المزروعة بمدينة دبي حتى عام 2002م هو 19,510,000 متر مربع.

● عدد السكان بدبي حتى عام 2002م (نسمة /المسنون مركز الإحصاء) 20,3 = 960,950/ 19,510,000 متر مربع

● نصيب الفرد من المساحات المزروعة 960,950 / 19,510,000 متر مربع

تطور المسطحات الخضراء التي تمت زراعتها سنوياً خلال الفترة من عام 1981م وحتى عام 2002م

تطور أعداد الزهور التي تمت زراعتها سنوياً خلال الفترة من عام 1991م وحتى عام 2002م

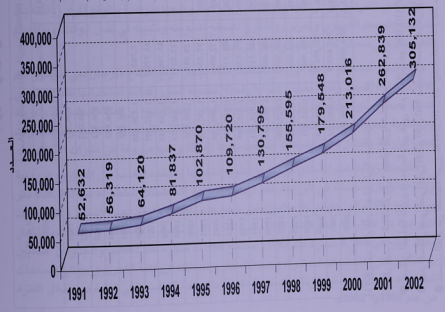

تطور عدد الاشجار والشجيرات التي تمت زراعتها سنوياً خلال الفترة من عام 1981م حتى عام 2002م

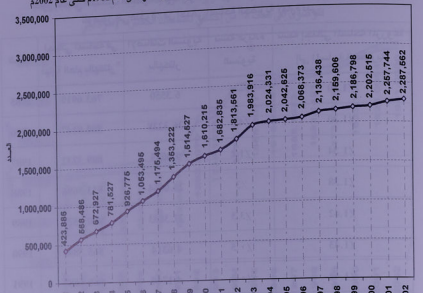

تطور عدد النخيل الذي تمت زراعته سنوياً خلال الفترة من عام 1983م حتى عام 2002م

تطور إجمالي المساحات الخضراء بالهكتار ونسبة الزيادة السنوية من عام 1985م – 2002م
للوصول إلى هدف 8٪ من إجمالي المساحة الحضرية لإمارة دبي

السنة	إجمالي المساحة في نهاية العام بالهكتار *	الإضافات السنوية بالهكتار	نسبة الزيادة السنوية	نسبة إجمالي المساحة المزروعة إلى المساحة الحضرية
1985	763.6919	6.3550	٪.8	٪1.20
1986	800.0147	36.3228	٪4.8	٪1.30
1987	809.3232	9.3085	٪1.2	٪1.34
1988	833.3696	24.0464	٪3	٪1.38
1989	860.7529	27.3833	٪3.3	٪1.42
1990	865.3843	4.6314	٪.5	٪1.43
1991	869.5587	4.1744	٪.5	٪1.44
1992	1282.2070	412.6483	٪47.5	٪2.12
1993	1338.1821	55.9751	٪4.4	٪2.2
1994	1573.4253	235.2432	٪17.6	٪2.6
1995	1588.8077	15.3824	٪1	٪2.63
1996	1613.0246	24.6169	٪1.5	٪2.67
1997	1655.7673	42.7427	٪2.6	٪2.74
1998	1692.1421	36.3748	٪2.2	٪2.80
1999	1732.8097	40.6676	٪2.4	٪2.9
2000	1833.1	100.2903	٪5.8	٪3.03
2001	1926.0064	92.9064	٪5.1	٪3.18
2002	1951	24.9936	٪1.3	٪3.23

* الهكتار = 10,000 متر مربع

تطور إجمالي المساحات الخضراء بالهكتار ونسبة الزيادة السنوية من عام 1985م – 2002م
للوصول إلى هدف 8٪ من إجمالي المساحات الخضراء لإمارة دبي

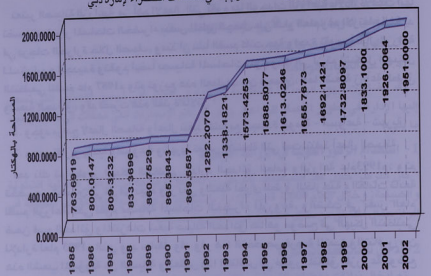

حديقة خور دبي

الصيانة الزراعية وتطورها وكيفية المحافظة على المساحات الخضراء

تعتبر الصيانة الزراعية من أهم الأعمال التي تقوم بها الوحدات الزراعية بالإدارة، حيث أنها تضمن استمرار المساحات الخضراء بنفس المظهر الجميل على مدار العام رغم الارتفاع الشديد في درجات الحرارة خلال الصيف، ومنذ أن نشأ القسم كانت جهة واحدة تقوم بأعمال الزراعة للمشاريع الجديدة وتقوم أيضاً بصيانة المساحات الموجودة، إلى أن تم تشكيل الهيكل التنظيمي للقسم عام 1987م وتم توزيع هذه العمليات بين شعبتين، هما: شعبة زراعة الطرق وشعبة الحدائق، وقد تميزت هذه الفترة بالآتي :

1. وجود برامج لأعمال الصيانة وأعمال تنفيذ المشاريع الجديدة (يومية - أسبوعية - شهرية)
2. وجود تقارير يومية وأسبوعية وشهرية تعكس الأنشطة التي تمت لتنفيذ أعمال الصيانة.

بعد ذلك تم تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الحدائق العامة والزراعة عام1993م، وتم تخصيص شعبتين في كل من ديرة وبر دبي وشعبة أخرى للطرق الخارجية والغابات تابعة لقسم الزراعة، لكي تقوم بصيانة المساحات الخضراء المزروعة، وأنشئت في نفس العام ضمن قسم الحدائق والمتنزهات شعبة صيانة الحدائق كما هو موضح في الهيكل التنظيمي للإدارة لعام 1993م الذي ورد سابقاً، وقد وفر هذا التخصص فرصة للتميز والتنافس بين هذه الشعب المسؤولة عن الصيانة وانعكس هذا التنافس في ظهور المناطق المزروعة بوضع جمالي مميز.

إدخال الميكنة الحديثة في الأعمال الزراعية

أصبحت ميكنة العمليات الزراعية من أهم دعائم النهوض بالقطاع الزراعي وخفض تكاليف الإنتاج، وقد قطعت الوحدات الزراعية شوطا كبيراً في مجال ميكنة العمليات الزراعية سواء في مجال زراعة المناطق الجديدة أو في مجال صيانة المساحات المزروعة والمحافظة عليها حيث شكلت الميكنة أحد أهم العوامل التي ساعدت الوحدات الزراعية في خفض تكاليف العمل، كما ساهمت مع تدريب القوى العاملة واستحداث معدلات العمل، في خفض عدد العمال من 1.047 عامل في عام 1988م إلى (709) عامل في بداية عام 1989م وهو ما يعادل 32٪ من القوى العاملة.

استخدام المعدات في صيانة المساحات الخضراء

هذا وقد استطاعت الإدارة إدخال العديد من المعدات ذات الإنتاجية العالية بهدف:

1. توفير الوقت والجهد.
2. خفض القوى العاملة وبالتالي خفض التكاليف.
3. تطوير العمل وسرعة إنجازه.
4. تدعيم الصيانة الوقائية.

وقد تضافرت جهود الوحدات التنظيمية بالإدارة في العمل على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الإدارة في تطوير الأعمال الزراعية، وكان من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الجانب، ما يلي:

1- استخدام الزهور الحولية في الزراعة التجميلية

كان التركيز خلال عقد التسعينات يتم على زراعة أنواع معينة من الزهور الحولية الشتوية والصيفية، وخلال العام 2000م قامت الإدارة باستخدام الزهور بأنواعها وألوانها المختلفة في إبراز جمال المناطق من خلال التناسق في الألوان وانسجامها.

2- إدخال نباتات مغطيات التربة

تم إدخال نباتات مغطيات التربة في الأعمال الزراعية لإكسابها أشكالاً هندسية جميلة لعبت دوراً في الارتقاء بمستوى الصيانة وانفردت دبي بين مدن الدولة ومدن دول الخليج العربية بهذا النوع من النباتات.

3- الاهتمام بالنباتات المحلية

اهتمت الإدارة باستخدام النباتات المحلية في مشاريع تجميل الحدائق العامة والغابات (مثل الغاف - السمر - الأراك- المرخ ... الخ) والتي تمتاز بعدم احتياجها لأعمال صيانة كثيرة مقارنة بأشجار وشجيرات الزينة، مما كان له أكبر الأثر في خفض تكاليف الصيانة الزراعية، وفي فبراير عام 2001 تم إصدار كتيب عن نباتات البيئة المحلية المستخدمة في أعمال التشجير بإمارة دبي.

4- المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية واستخدام مبيد مستخلص من بذور شجر النيم

تبنت إدارة الحدائق العامة والزراعة أساليب علمية حديثة في أعمال الصيانة الزراعية ومنها المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية، حيث تم استخدام طرق ووسائل آمنة للإنسان والبيئة في عمليات المكافحة، منها: المصائد الفيرمونية والضوئية، واستخدام مستخلص بذور النيم الذي بدأت الإدارة بإنتاجه عام 1993م كمبيد للآفات الزراعية والذي ليس له أية تأثيرات سلبية على البيئة أو على الكائنات الحية الأخرى كونه من أصل نباتي، وتأثيره يكون فقط على الحشرات الضارة مثل الدودة الخضراء - التربس - المن - العناكب - النيماتودا.

وبعد أن نجحت تجربة استخدام مبيد الآفات الزراعية المستخلص من بذور شجرة النيم، قامت

البلدية في عام 1995م بإنشاء مصنع مصغر لإنتاج هذه المادة بلغت تكلفته (11) ألف درهم فقط بالإضافة إلى التوسع في زراعة أشجار النيم التي ستكون مصدراً للبذور .

وقد قامت البلدية أيضاً بنشر نتائج استخدام هذه التقنيات أمام مؤتمر المدن الصحية لدول الخليج العربية الذي عقد بدبي عام 1995م، وتم إعداد نشرة إرشادية عن شجرة النيم واستخلاص المادة الفعالة من بذورها باللغتين العربية والإنجليزية تم توزيعها على جميع بلديات الدولة وبلديات دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى نشرها في وسائل الإعلام المختلفة، وقد تم التنسيق بين الهيئة الاتحادية للبيئة وبلدية دبي لإنشاء مصنع لإنتاج مبيد حشري من مستخلص بذور شجر النيم لخدمة جميع الجهات التي تعمل في قطاع الثروة النباتية بهدف حماية البيئة بدولة الإمارات من خطر استخدام المبيدات الحشرية المصنعة من مواد كيماوية ضارة.

والجدول التالي يبين كميات المبيدات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية منذ عام 1991م وحتى عام 2002م، كما يوضح انخفاض الكميات المستخدمة بعد تبني تقنيات المكافحة المتكاملة على الرغم من التوسع الكبير سنوياً في زراعة المساحات الخضراء:

السنة	المبيدات المستخدمة		ملاحظات
	جافة ومحببة بالكيلوجرام	سائلة باللتر	
1991	5,802	3,603	نرى من الأرقام المدونة بالجدول أنه على الرغم من الزيادة السنوية الكبيرة في المساحات الخضراء إلا أنه منذ عام 1993م بدأت الكميات المستخدمة من المبيدات الحشرية سواء الجاف أو السائلة في التناقص بسبب تبني الإدارة لأسلوب المكافحة المتكاملة وكذلك لاستخدام مستخلص بذور النيم.
1992	6,978	4,862	
1993	3,019	6,903	
1994	1,789	3,778	
1995	2,088	3,149	
1996	2,712	2,586	
1997	2,516	3,690	
1998	2,632	2,976	
1999	1,524	2,684	
2000	1,697	3,298	
2001	2,074	3,732	
2002	2,266	4,420	

تطور كمية المبيدات الجافة والمحببة التي تم استخدامها خلال الفترة من عام 1991م – 2002م

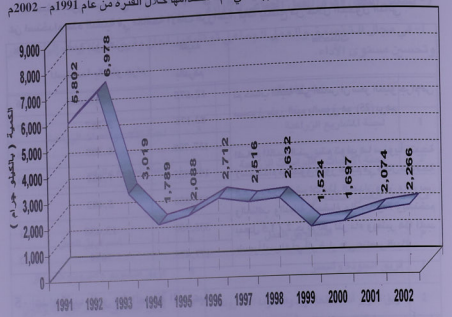

تطور كمية المبيدات السائلة التي تم استخدامها خلال الفترة من عام 1991م – 2002م

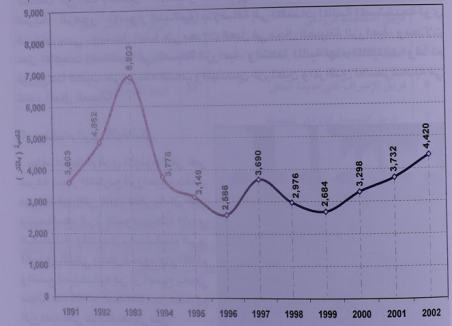

أما كميات بذور النيم التي تم استخدامها على مدار الفترة السابقة ومقدار التوفير المادي الناتج عن استخدام هذه التقنية في مكافحة الآفات الزراعية، فإنه يتضح من خلال الجدول التالي :-

السنة	كمية بذور النيم المستخدمة بالكيلو جرام	القيمة بالدرهم	ملاحظات
1996	707	17,675	تم حساب القيمة على أساس أن سعر الكيلو جرام من مسحوق بذور النيم بالسوق هو (25) درهم.
1997	3,287	82,175	
1998	6,308	157,700	المبالغ المالية التي يتم توفيرها سنوياً نتيجة لاستخدام مسحوق بذور النيم في مجال مكافحة العديد من الحشرات مثل الديدان والمن والتربس والعناكب والذبابة البيضاء والنيماتودة ويستخدم بمعدل 1.5 / 2 جرام لكل لتر ماء ويعتبر هذا المبيد طبيعياً ليس له أي أثر ضار على عناصر البيئة
1999	7,961	199,025	
2000	5,482	137,050	
2001	13,438	335,950	
2002	7099	177,475	

5- إعداد كتيب خاص عن الصيانة الزراعية

تم إعداد هذا الكتيب عام 1999م وهو يشتمل على شرح أعمال الصيانة لجميع أنواع النباتات الزراعية (النخيل - الأشجار - الشجيرات - المسطحات الخضراء - مغطيات التربة - الزهور - الأسوار النباتية) بالإضافة إلى المقننات المائية المستخدمة لري النباتات بدبي ، ويشتمل أيضاً على معدلات العمل في مجال الصيانة الزراعية، ومعدلات عمل الماكينات المستخدمة في الصيانة الزراعية، والتكلفة المالية لهذه الماكينات. وقد تم توزيع هذا الكتيب على رؤساء الشعب والمهندسين الزراعيين والمراقبين للاسترشاد به في تنفيذ أعمال الصيانة.

6- استخدام الري الأتوماتيكي

ساعد استخدام الري الأوتوماتيكي على سرعة إنجاز المشاريع الزراعية وخفّض من تكاليفها التي كانت تتأثر بشكل كبير نتيجة بطء الري اليدوي وتكلفة الأيدي العاملة، وقد بدئ باستخدام الري الأوتوماتيكي بشكل محدود عام 1982م واتسع استخدامه إلى أن أصبح يغطي بنهاية عام 2001م نسبة 100٪ من المشاريع الزراعية التي تم تنفيذها في دبي.

7- تشكيل اللجان وفرق العمل الجماعي بالإدارة

أ- في مجال التنسيق والعمل الجماعي تم تشكيل لجان وفرق عمل تهدف إلى تطوير وتحسين مستوى الأداء.

م	اسم اللجنة	م	اسم اللجنة
1	لجنة المشاريع الزراعية	3	لجنة الآلات والمعدات الزراعية
2	لجنة الأبحاث والدراسات الزراعية	4	لجنة الجودة والتميز

ب - فرق العمل الجماعي :

م	اسم فريق العمل	م	اسم فريق العمل
1	فريق الجودة والتميز	8	فريق التسويق والترويج للحدائق
2	فريق تطوير أنظمة الحاسوب والحكومة الالكترونية	9	فريق التنسيق لأعمال الزراعة والري
3	فريق الابحاث والدراسات الزراعية	10	فريق التفكير الإبداعي
4	فريق التصميم الزراعي	11	فريق نظام الاقتراحات
5	فريق الآلات والمعدات	12	فريق رضى المتعاملين
6	فريق الإشراف على مدينة الطفل	13	فريق تقييم الأداء
7	فريق التجميل الزراعي للمدينة		

8- احتفالات التشجير

أطلق صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة دعوته لجميع بلديات الدولة للاهتمام بالتشجير والعمل على زيادة الرقعة الخضراء بالدولة، وقد أمر سموه بالاحتفال سنوياً بيوم التشجير وجعل هذا الاحتفال رمزاً للاهتمام بالتشجير على مدار العام.

ومن ثم تحول الاحتفال بيوم التشجير إلى أسبوع التشجير يتم الاحتفال به سنوياً تحت مظلة الأمانة العامة للبلديات، وقد حولت بلدية دبي هذه المناسبة إلى ورش عمل على مدار ذلك الأسبوع يشارك فيها أفراد المجتمع، والهيئات والمؤسسات، والجمعيات، والشركات،

والمدارس. حيث يتم تشجير المشاريع على مدار الأسبوع بالإضافة إلى توزيع الأشجار والشجيرات والزهور وغيرها من النباتات مجانا على المواطنين والمقيمين بإمارة دبي حيث يتم توجيه السيارات المحملة بالأشتال الزراعية إلى المناطق السكنية .

وخلال أسبوع التشجير تركز الأجهزة الفنية بالبلدية على إثراء تلك الفترة بالندوات واللقاءات، ونشر الأخبار الزراعية والإرشادية، وتوزيع النشرات، وإقامة معارض للزهور.

المشاتل وتطورها والدور الذي قامت به في زيادة الرقعة الخضراء

إيماناً بأهمية دور المشاتل في توفير النباتات الملائمة لظروف البيئة المحلية لاستخدامها في مجال التشجير، إذ تعتبر المشاتل من أهم مقومات الزراعة حيث تشكل مخازن الإمداد لمشاريع التشجير باحتياجاتها من النباتات باختلاف أنواعها، وتعتبر عملية إنشاء المشاتل الحديثة في دبي من الدعائم المهمة التي ساهمت في رفع مستوى الرقعة الخضراء. لذلك فقد بدأ الاهتمام بالمشاتل منذ عام 1982م، حيث شهد ذلك العام أول إنتاج للنباتات ببلدية دبي ولم يكن متوفراً في ذلك الوقت سوى مشتل هور العنز.

وشهد عام 1989م الانتهاء من إنشاء مشتل القرهود ، وأصبح المشتل النموذجي الأول بدولة الإمارات حيث تم إنشاء صوبة زجاجية بمساحة 1,500 متر مربع، ومبنى لقسم الزراعة حيث تم نقل مقر القسم إليه من المبنى الرئيسي بالدائرة في عام 1990م. كما تم في نفس العام إنشاء مختبر زراعي، وورشة ميكانيكية، ومخازن للمواد الزراعية، ومخازن مبردة، ومناطق مظللة، ومزرعة الأمهات، وقد شكّل هذا العام نقلة نوعية كبيرة في مجال إنتاج وتنوع النباتات حيث أصبح مشتل القرهود شبيهاً ببنك للنباتات، ومع منتصف عام 1995م أصبح لدى الإدارة تسعة مشاتل حديقة وذلك بانضمام مزرعة أمهات النخيل بحديقة مشرف إليها، وتم في عام 1997م إنشاء مزرعة الرودس بالعوير بمساحة (80) هكتار.

مشتل القرهود

المشاتل ومزارع الأمهات ومزرعة الرودس التي تم إنشاؤها خلال الفترة من عام 1985م – 1997م

م	اسم المشتل	سنة إنشائه	م	اسم المشتل	سنة إنشائه
1	مشتل مشرف	1985	6	مزرعة الأمهات بمشتل القرهود	1992
2	مشتل ند الشبا	1986	7	مشتل حديقة الخور	1994
3	مشتل زعبيل	1987	8	مشتل حديقة المزرر	1994
4	مشتل القرهود	1989	9	مزرعة أمهات النخيل بحديقة مشرف	1995
5	مشتل الصفا	1992	10	مزرعة الرودس بالعوير	1997

وقد أدى إنشاء هذه المشاتل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من الأشتال الزراعية المتنوعة لدى البلدية إلى ثلاثة ونصف مليون شتلة في عام 1995م.

وفي عام 1997م تقلص عدد المشاتل مرة أخرى إلى ستة مشاتل نتيجة تحويل مشتل هور العنز إلى حديقة سكنية ومشتل زعبيل إلى منطقة مسطحات خضراء، وبالرغم من ذلك أخذ الإنتاج في التضاعف نتيجة إدخال التقنيات الحديثة في مجال إنتاج الأشتال إلى أن وصل عام 2002م إلى 17,874,374 شتلة، كما هو مبين في الجدول التالي. وستستمر هذه الزيادة السنوية في الإنتاج للمساهمة في تحقيق الهدف بتشجير (8٪) من المساحة الحضرية المخططة لإمارة دبي.

تطور أعداد المشاتل ببلدية دبي خلال الفترة 1982م – 2001م

م	السنة	العدد	ملاحظات
1	1982	1	مشتل هور العنز فقط.
2	1984	2	انضم مشتل الصفا.
3	1985	3	انضم مشتل حديقة مشرف.
4	1986	6	انضمام مشاتل ند الشبا، زعبيل، القرهود والصفا.
5	1994	8	بانضمام مشتلي حديقة الخور ومشتل حديقة المزرر
6	1997	6	إلغاء مشتل هور العنز وتحويله إلى حديقة سكنية وتحويل مشتل زعبيل إلى منطقة مسطحات خضراء.
7	2001	6	تم إجراء الدراسات لإنشاء مشتل حديث بمنطقة ورسان على مساحة 18 هكتار، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع في نهاية عام 2002.

تطور إنتاج المشاتل خلال الفترة من عام 1981م – 2002م

السنة	الإنتاج / شتلة	ملاحظات
1981	لا يوجد إنتاج	كان الاعتماد على الشراء فقط.
1982	74,530	لأول مرة يبدأ الإنتاج المحلي لنباتات في مشتل البلدية.
1983	67,500	حدث انخفاض في الإنتاج بنسبة 9.44٪ بسبب عدم كفاية مساحة المشتل.
1984	227,727	حدث زيادة في الإنتاج بنسبة 237٪ بسبب تشغيل مشتل الصفا.
1985	264,688	زيادة في الإنتاج مقدارها 16.23٪.
1986	270,777	زيادة في الإنتاج مقدارها 2.3٪.
1987	439,886	زيادة قدرها 62.45٪ بسبب زيادة عدد المشاتل إلى (6).
1988	1,206,464	زيادة قدرها 174.3٪ بسبب توسع في المساحات بمشتل القرهود.
1989	1,513,658	زيادة قدرها 25.46٪ استمرار التوسع في المساحات.
1990	1,520,684	زيادة قدرها 5. ٪
1991	1,527,642	على الرغم من الزيادة في الإنتاج إلا أنه يجب الإشارة إلى توقف مشتل حديقة الصفا عن الإنتاج بسبب تطوير الحديقة بالكامل
1992	1,617,248	بزيادة قدرها 5.8٪عن العام الماضي
1993	2,123,678	بزيادة قدرها 31.3٪عن العام الماضي
1994	2,800,578	بزيادة قدرها 31.9٪عن العام الماضي
1995	3,496,441	بزيادة قدرها 24.8٪عن العام الماضي
1996	3,617,039	بزيادة قدرها 3.4٪عن العام الماضي
1997	4,573,878	بزيادة قدرها 26.5٪عن العام الماضي
1998	5,382,079	بزيادة قدرها 17.7٪عن العام الماضي
1999	5,530,036	بزيادة قدرها 27.5٪عن العام الماضي
2000	7,510,830	بزيادة قدرها 35.8٪عن العام الماضي
2001	9,604,568	بزيادة قدرها 27.9 ٪ عن العام الماضي
2002	17,874,374	بزيادة قدرها 86.1 ٪ عن العام الماضي

تطور إنتاج المشاتل خلال الفترة من عام 1982م – 2002م

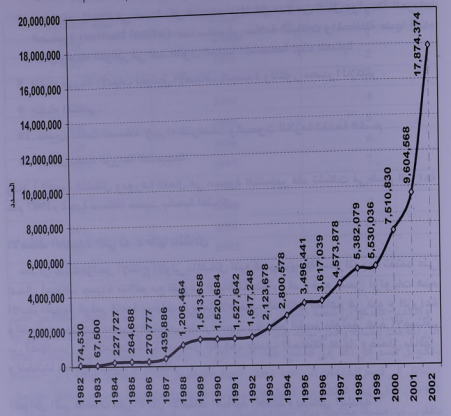

أما التقنيات التي تم إدخالها بالمشاتل وساهمت في زيادة وجودة الإنتاج، فقد اشتملت ما يلي:

1. استخدام بيئات مناسبة للإنتاج.
2. إدخال ماكينات لتعبئة القصارى والأكياس .
3. تطهير العُقل باستخدام البنليت .
4. استخدام منظمات النمو في الإنتاج.
5. التسميد من خلال شبكات الري باستخدام الأسمدة القابلة للذوبان في الماء من خلال خزانات ملحقة بشبكة الري بالبيوت الزجاجية والمناطق المظللة القريبة منها وكذلك بمزرعة الأمهات، مما ساهم في تقليل القوى العاملة والاقتصاد في كميات الأسمدة.

6. توفير نظام ري أتوماتيكي بجميع المناطق المظللة بمشتل القرهود ونـد الشبا.

7. استخدام الميكنة في عملية نقل النباتات بالمشاتل بدلاً من النقل بواسطة العربات الصغيرة (wheel barrow)، مما ساهم في سلامة النباتات والمحافظة عليها أثناء النقل وكذلك التوفير في عدد القوى العاملة المخصصة لهذه العملية .

8. إنشاء مزرعة الأمهات لتوثيق الأصناف الجديدة ولتكون مصدراً للإكثار .

9. إنشاء المختبر.

10. تعيين باحث للبستنة لإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لخدمة القسم .

11. إدخال تقنية الزراعة النسيجية.

ونظراً لأهمية المشاتل ودورها الفعال في مسيرة التشجير فقد تشكلت في قسم الزراعة عام 1987م شعبة مستقلة سميت بشعبة المشاتل.

الأصناف الجديدة التي تم إدخالها بالمشاتل

منذ أن بدأت مراحل الإنتاج الأولى بالمشاتل اتبع قسم الزراعة استراتيجية تعتمد على إدخال أصناف جديدة تتلائم مع ظروف البيئة المحلية، وقد وضع ضمن أولويات هذه الاستراتيجية توفير قاعدة بيانات عريضة لأصناف النباتات تساهم في تنوع الزراعة والتصاميم وتخدم مسيرة التشجير بإمارة دبي، وقد قام القسم بتوثيق هذه الأصناف بزراعتها بمزرعة الأمهات الملحقة بمشتل القرهود بهدف المحافظة عليها، وضمان بقائها، واتخاذها مصدراً موثوقاً به للإكثار.

العوامل التي ساعدت على إدخال الأصناف النباتية الجديدة بمشاتل البلدية

1. تبني الأساليب العلمية الحديثة في العمل بالمشاتل خاصة في عملية الإكثار، مما زاد من نسبة إنبات البذور وارتفاع نسبة تجذير العقل وساهم في زيادة فرص نجاح الأصناف الجديدة .

2. إنشاء مزرعة أمهات النباتات بمشتل القرهود، وقد بلغ عدد الأصناف التي زرعت بها (650) صنف جديد .

3. تعدد المشاتل وقد ساعدت بصورة مباشرة في إدخال المزيد من الأصناف الجديدة.

4. المشاتل الخاصة المقامة بدبي والتي تخضع للرقابة المستمرة من إدارة الزراعة، لعبت أيضا دوراً في إدخال هذه الأصناف .

5. معارض الزهور التي تقام سنوياً في دبي، حيث كانت هناك مشاركة من بلديات الدولة بالإضافة إلى الشركات الخاصة، مما أتاح الفرصة للمختصين بقسم الزراعة للتعرف على ما هو موجود من أصناف النباتات في الدولة.

الأصناف التي تم إدخالها خلال الفترة من عام 1986 – 2002م

م	السنة	عدد الأصناف
1	1986	21
2	1989	57
3	1991	110
4	1992	34
5	1995	102
6	1996	119
7	1997	23
8	1999	41
9	2000	162
10	2001	201
11	2002	217
الإجمـــالي		1,087

والجدير بالذكر أن شعبة المشاتل كانت إحدى الشعب الأساسية ضمن الهيكل التنظيمي لقسم الزراعة منذ إنشائه وحتى نهاية عام 1997م، حيث تم إعادة هيكلة إدارة الحدائق العامة والزراعة وتحويل قسم الزراعة إلى قسمين هما: قسم الزراعة، وقسم الخدمات الزراعية وانتقلت شعبة المشاتل إلى قسم الخدمات الزراعية (انظر الهيكل التنظيمي لإدارة الحدائق العامة والزراعة لعام 1997م)، وفي عام 2001م بدأ العمل على دراسة مشروع إنشاء مشتل حديث بمنطقة الورسان بالقرب من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالعوير ، وسوف يشمل: مبنى لشعبة المشاتل – معرض لبيع النباتات – بيوت زجاجية – مناطق مظللة – منطقة للإنبات – مزرعة أمهات – مختبر تربة ومياه – مختبر للوقاية – مختبر للزراعة النسيجية – ورشة ميكانيكية – مخازن مبردة.

الزيارات العلمية وزيارات الوفود لمشتل القرهود

منذ أن تم إنشاء مشتل القرهود بمرافقه المختلفة خاصة بعد تنفيذ مشروع مزرعة الأمهات، فقد أصبح هذا المشتل بمثابة المنارة العلمية لطلاب الجامعة وطلاب المدارس، وكان لطلاب كلية الزراعة بجامعة الإمارات الحظ الأوفر في الاستفادة من المشتل ومن مزرعة الأمهات، حيث يتم عقد دورات تدريبية بصفة منتظمة خاصة لطلاب الإنتاج النباتي والزراعة التجميلية، ووقاية النبات بالإضافة إلى الزيارات العلمية.

كما قام العلماء المشاركون في ندوة المحافظة على الأنظمة البيئية لنبات المانجروف والتي عقدت بجامعة الإمارات في ديسمبر عام 1996م بزيارة المشتل لمشاهدة نباتات المانجروف المزروعة فيه.

المختبر الزراعي

تم إنشاء المختبر الزراعي عام 1990م لتقديم الخدمات الفنية من خلال أجهزة متطورة، حيث يتم نقل جميع المشاكل التي تعترض العمل الميداني إلى هذا المختبر لإيجاد حلول لها ومن ثم التنفيذ في المواقع الميدانية، بالإضافة إلى إجراء العديد من الاختبارات الهامة والمساندة، ومن أهم الأعمال التي يقوم بها المختبر الزراعي :-

1. اختبار حيوية البذور ونسبة الإنبات لها.
2. الاختبارات الفيزيائية والكيميائية للتربة، وتشمل نسبة الملوحة، والأس الهيدروجيني (PH) لها، ونسبة العناصر الغذائية للنباتات فيها، ونسبة كربونات الكالسيوم .
3. تحليل عينات من مياه الري لتقدير نسبة الملوحة، وتركيز العناصر الكيماوية الذائبة فيها، وكذلك الأس الهيدروجيني (PH).
4. تحليل عينات الأسمدة لتقدير نسبة العناصر مثل النيتروجين، والفسفور، والبوتاسيوم، والعناصر النادرة مثل الحديد والنحاس والبورن والكوبلت بالإضافة إلى الأس الهيدروجيني (PH)، ونسبة الرطوبة، ونسبة المادة العضوية، ودرجة التوصيل الكهربائي.
5. فحص العينات النباتية لتقدير نسبة العناصر الغذائية بها وكذلك نسبة الكلوروفيل .
6. تحضير الهرمونات والمحاليل الأخرى اللازمة للمشاتل .
7. الفحص المجهري لاكتشاف الأمراض والآفات على العينات النباتية .

المختبر الزراعي

الأجهزة المتوفرة بالمختبر واستخداماتها

يتوفر في المختبر عدد من أجهزة الفحص والقياس المتطورة التي ساعدت في عمليات تحليل التربة ومياه الري، وكذلك في تحليل الأسمدة، وقياس العناصر الغذائية للنباتات في البيئة الجذرية ونسبة الأملاح وتأثيرها على الزراعة، والحالة العامة للنباتات، ومن أهم الأجهزة المتوفرة في المختبر حتى نهاية عام 2002م، المبينة في الجدول التالي:

جدول يبين أجهزة الفحص والقياس في مختبر الزراعة حتى عام 2002م

م	اسم الجهاز	م	اسم الجهاز
1	جهاز إنبات البذور	14	جهاز الطرد المركزي
2	جهاز غرفة النمو	15	جهاز التحريك المغناطيسي
3	جهاز الحرق	16	جهاز التقطير
4	الفرن	17	جهاز طرد الغازات
5	جهاز الهضم	18	الميزان
6	جهاز قياس العناصر الغذائية	19	جهاز الطحن
7	جهاز الرجاج	20	جهاز الامتصاص الطيفي
8	جهاز الترشيح	21	جهاز قياس كربونات الكالسيوم
9	جهاز قياس الأس الهيدروجيني	22	جهاز قياس النيتروجين
10	جهاز قياس الملوحة	23	جهاز الامتصاص الذري
11	جهاز الحمام المائي	24	جهاز التحليل الأيوني
12	المجهر	25	جهاز تحضير عجينة التربة المشبعة
13	جهاز مبرمج لإختبار نسبة إنبات البذور		

مختبر زراعة الأنسجة

في اطار حرص البلدية على إدخال التقنيات الحديثة، تم اعتماد تقنية زراعة الأنسجة ضمن الأساليب المتبعة في إكثار النباتات بالمشاتل، بهدف إنتاج اعداد من النباتات تحمل نفس الصفات الوراثية للنبات الأم المأخوذ، ولاستخدام هذه التقنية عملياً قامت البلدية بانشاء مختبر صغير بمشتل حديقة مشرف سيتم فيه إنتاج الأصناف الممتازة من النخيل كخطوة أولى لحين إنتاج المختبر الرئيسي للزراعة النسيجية ضمن مشروع مشتل البلدية الجديد بمنطقة الورسان وتستغرق دورة الإنتاج خمس سنوات من زراعة النسيج النباتي بالمختبر وحتى تكون الشتلة جاهزة للزراعة وتهدف البلدية من استخدام هذه التقنية إلى انتاج اعداد كبيرة من الأنواع النباتية وأشجار النخيل لتنفيذ المشاريع التجميلية بإمارة دبي.

الخدمات الزراعية المقدمة للجمهور

تقوم بلدية دبي منذ عام 1976م بتقديم المساعدات في مجال الخدمات الزراعية للجمهور لتشجيعهم على الاهتمام بالزراعة ودفعهم للمساهمة في توسيع الرقعة الخضراء في الإمارة، والجدول التالي يبين المساعدات الزراعية التي قدمها كل من قسم الزراعة وقسم الخدمات الزراعية للجمهور خلال الفترة من عام 1981 - 2002م، علماً بأن البيانات الإحصائية حول حجم تلك الخدمات خلال الفترة بين عام 1976 - 1980م غير متوفرة.

تطور المساعدات التي تم تقديمها للجمهور خلال الفترة من عام 1981م -2002م

م	السنة	النباتات بالعدد	الطين الزراعي متر مكعب*
1	1981	3,000	15,000
2	1982	6,000	45,540
3	1983	101,887	56,160
4	1984	69,082	11,520
5	1985	31,428	21,600
6	1986	40,546	24,075
7	1987	44,660	41,805
8	1988	81,897	64,730
9	1989	92,613	78,260
10	1990	91,687	73,360
11	1991	289,311	45,890
12	1992	339,170	85,752
13	1993	144,490	29,120
14	1994	161,757	23,550
15	1995	227,514	38,310
16	1996	200,183	41,510
17	1997	162,700	50,640
18	1998	163,034	106,624
19	1999	197,258	231,924
20	2000	108,150	173,978
21	2001	69,160	63,154
22	2002	167,546	66,945
	الإجمالي	2,793,073	1,389,447

* خلال الفترة من عام 1976م وحتى عام 1981م، كان يتم تقديم خدمات الطين الزراعي والشتلات النباتية في حدود إمكانيات القسم ولم تكن تتوفر إحصائيات عن حجم هذه الخدمات.

تطور المساعدات التي تم تقديمها للجمهور من النباتات من عام 1981م وحتى عام 2002م

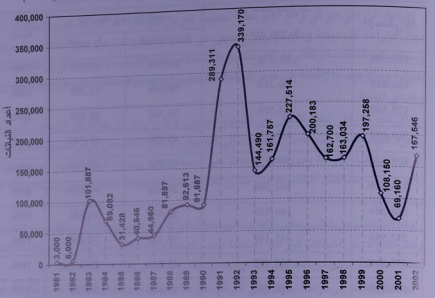

تطور المساعدات التي تم تقديمها للجمهور من الطين الزراعي من عام 1981م وحتى عام 2002م

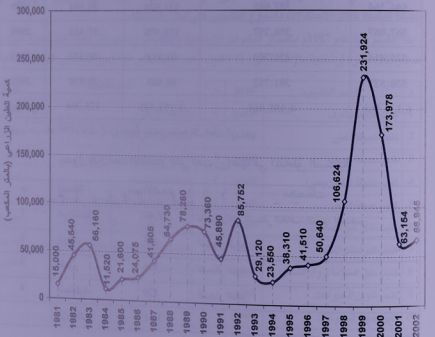

الطين الزراعي المنقول من منطقة الخوانيج خلال الفترة من 1988م – 2002م

السنة	بواسطة سيارات القسم		بواسطة سيارات الشركات م3	الإجمالي م3
	القسم م3	المساعدات م3		
1988	36,950	64,730	86,270	187,950
1989	62,350	78,260	56,210	196,820
1990	58,270	73,360	43,950	175,580
1991	65,730	45,890	248,472	360,092
1992	47,736	85,752	386,834	520,322
1993	40,940	29,120	143,280	213,340
1994	85,840	23,550	140,850	250,240
1995	74,490	38,310	245,140	357,940
1996	52,650	41,510	343,420	437,580
1997	25,780	50,640	608,300	684,720
1998	36,260	106,624	331,324	474,208
* 1999	30,394	231,924	382,046	644,364
2000	37,632	173,978	356,257	567,867
2001	40,502	63,154	421,760	525,416
2002	79,830	66,945	391,752	538,527
الإجمالي	775,354	1,173,747	4,185,865	6,134,966

* اعتباراً من عام 1999م تولت إدارة البيئة عمليات خدمة نقل الطين الزراعي

جدول يبين عدد الأشجار التي تمت زراعتها في المناطق السكنية

م	المنطقة	عدد الأشجار	ملاحظات
1	الراشدية	2,447	تمت زراعة أشجار الغاف، النيم، الفيكس
2	الطوار	425	أشجار النيم
3	المرّر	125	أشجار النيم
4	الجافلية	120	أشجار النيم
	الإجمالي	3,117	

الإرشاد الزراعي ودوره في أعمال التطوير الذي شهده قطاع الزراعة التجميلية

الإرشاد الزراعي هو في واقع الأمر عملية تعليمية الغرض منها نقل المعرفة والأساليب المستخدمة في مجال الزراعة التجميلية وتقنياتها إلى الجمهور من سكان المدينة والمزارعين على اختلاف جنسياتهم ومستوياتهم التعليمية والعمرية، لكي يمكنهم الاستفادة من هذه الأساليب والتقنيات في زراعة حدائقهم المنزلية ومزارعهم، بالإضافة إلى غرس السلوك الحضاري في النفس للمحافظة على المزروعات بشوارع وحدائق المدينة.

والإرشاد الزراعي حلقة اتصال بين القسم والجمهور، والذي يمكن من خلاله نقل الأساليب الزراعية وخبرة العاملين بالقسم بصورة مبسطة إلى الجمهور، وتمكين القسم من غرس القيم والسلوكيات المرغوبة بأهمية الزراعة ودورها في الحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة، وإقناع الجمهور بهذه الأهمية وبأن المساحات الخضراء التي تتم زراعتها هي من أجل حماية صحة الإنسان وبيئته وعليه أن يحافظ عليها.

وقد قام القسم من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بنشر المقالات والمقابلات واللقاءات وعقد الندوات في المجالات الزراعية المختلفة بهدف الإرشاد والتوعية، وأيضاً بصرف النباتات المجانية لجذب أكبر عدد ممكن من الجمهور ومشاركتهم في مسيرة التشجير وزيادة الرقعة الخضراء.

ثم انتقل القسم إلى مرحلة أخرى وهي التركيز على طلاب المدارس من خلال مشاركة القسم مع المدارس في زراعة حدائقها وعقد الندوات، وتم إدخال الأنشطة الزراعية ضمن الأنشطة التي يقوم بها الطلاب بالمعسكرات التي تتم بالمدارس، بالإضافة إلى دعوة العديد منها للمشاركة في مشاريع التشجير التي ينفذها البلدية خلال الاحتفالات بأسبوع التشجير على مدار (24) عام.

بدأ القسم منذ عام 1987م بإصدار النشرات الإرشادية والكتيبات والكتب الزراعية المتخصصة حيث تم إصدار (12) نشرة إرشادية بالإضافة إلى (11) كتيب وعدد (8) كتب في المواضيع المبينة في الجداول التالية:

م	اسم الكتيب	اللغة
1	كتيب حديقة مشرف	اللغتين
2	كتيب حديقة المزرر	اللغتين
3	كتيب حديقة الصفا	اللغتين
4	كتيب حديقة شاطئ جميرا	اللغتين
5	كتيب حديقة الخور	اللغتين
6	كتيب نادي دبي للسيدات	اللغتين
7	كتيب الدراجات المائية	اللغتين
8	كتيب دليل السلامة لرواد الشاطئ	اللغتين
9	كتيب تلوين الحيوانات	اللغتين
10	دليل حديقة الحيوانات	اللغتين
11	الخريطة المصغرة لحديقة الحيوانات	اللغتين

م	اسم الكتاب	اللغة
1	كتاب حدائق دبي	اللغتين
2	النقط البرية في الإمارات	اللغتين
3	الأشجار المحلية في دولة الإمارات	اللغتين
4	المسطحات الخضراء	العربية
5	نباتات البيئة المحلية المستخدمة في أعمال التشجير	العربية
6	دليل خدمة الجمهور (أسعار النباتات بالمشاتل)	العربية
7	نباتات الزينة الجديدة لمشاريع الزراعة التجميلية	العربية
8	مدينة الظل	اللغتين

النشرات الارشادية

م	اسم النشرة	اللغة
1	ذبابة الفاكهة	العربية + الإنجليزية
2	النيماتودا	العربية
3	الزهور الحولية والمعمرة	العربية + الإنجليزية
4	صيانة المسطحات الخضراء	العربية + الإنجليزية
5	نباتات الزينة الداخلية	العربية + الإنجليزية
6	كريزانثيمم القصاري	العربية + الإنجليزية
7	القرنفل	العربية
8	آفات وأمراض المسطحات الخضراء	العربية + الإنجليزية
9	المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية	العربية
10	الجهنمية	العربية
11	شجرة النيم	العربية
12	الديدان صانعات الأنفاق في أوراق الحمضيات	العربية + الإنجليزية

تطور القوى العاملة

تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر الإنتاج تأثيراً من حيث الكم والنوع وجودة العمل ومن هذا المنطلق نجد أن المرحلة الأولى لمسيرة التشجير في السبعينات تميزت بعدم توفر عنصر الخبرة حيث كان التركيز في تلك الفترة على زراعة أصناف معينة وريها فقط دون القيام بأية أعمال أخرى، ولكن مع بداية مرحلة الانطلاق في مسيرة التشجير منذ عام 1982م بدأ الاهتمام بالقوى العاملة، حيث بدأ القسم في استقطاب الكفاءات العلمية التي تتميز بالخبرة العلمية والعملية للعمل بهذا القسم وخلال العشرة سنوات الأولى من هذه الانطلاقة تم جذب العديد من الكفاءات العلمية المتخصصة في

مجال البساتين، والزينة، والوقاية للعمل بالقسم، وأصبحت القوى العاملة تضم ثلاثة من العاملين في الوظائف الإشرافية والمهندسين من الحاصلين على درجة الماجستير ولديهم خبرات كبيرة، بالإضافة إلى أن جميع وظائف المهندسين أصبحت من المتخصصين في مجال البساتين والإنتاج النباتي وتم فتح الباب أمام العنصر الوطني للعمل والمشاركة في مسيرة هذا التطور، وقد تم اتخاذ الخطوات التالية للنهوض بالقوى العاملة كما يلي:-

1. عقد دورات تدريبية متخصصة للمراقبين، والبستانيين حيث تم عقد دورتين للمراقبين مدة كلا منها شهر في عامي 1989م، 1991م ودورة واحدة للبستانيين لمدة أسبوعين عام1989م. بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية أخرى للمهندسين ورؤساء الشعب .
2. فتح الباب أمام خريجي كلية الزراعة من المواطنين للعمل بالقسم حيث استوعب القسم (7) مهندسين مواطنين تم تدريبهم والاهتمام بهم، وقد وصل أحدهم إلى درجة رئيس قسم والباقين في وظائف رؤساء شعب ومهندسين، وهي تجربة كان أهم دعائم نجاحها المتابعة المستمرة والتدريب الجيد وعدم التسرع في منحهم وظائف أعلى، مما كان له أكبر الأثر في صقل مهاراتهم وحبهم للعمل والمحافظة على وقت العمل.

دورة تدريبية لخريجي الزراعة

جدول بأعداد المهندسين بإدارة الحدائق العامة والزراعة خلال الفترة 1987م-2002م

السنة	عدد المهندسين			ملاحظات
	وافد	مواطن	الإجمالي	نسبة التوطين
1987	8	–	8	٪0	يتضح ارتفاع نسبة التوطين من عام 1988 إلى آخر وبمعدلات ثابتة تقريبا على الرغم من أن معظم وظائف الإدارة تتميز بالتخصصية مما يدل على أن الإدارة تسير بخطى متزنة في تنفيذ خطة التوطين ويدخل رؤساء الأقسام ورؤساء الشعب ضمن أعداد المهندسين.
1988	9	–	9	٪0	
1989	10	3	13	٪23	
1990	14	3	17	٪17.6	
1991	13	3	16	٪18.7	
1992	15	3	18	٪16.6	
1993	15	4	19	٪21	
1994	16	4	20	٪20	
1995	14	5	19	٪26.3	
1996	14	5	19	٪26.3	
1997	13	7	20	٪35	
1998	11	8	19	٪42	
1999	8	8	16	٪50	
2000	10	10	20	٪50	
2001	9	12	21	٪57	
2002	8	13	21	٪62	

تطور عدد المهندسين الزراعيين من عام 1987م – 2002م

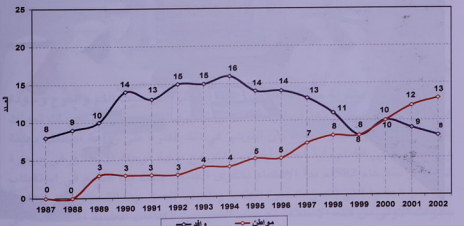

3. بعد تحويل نظام الري من اليدوي إلى نظام الري الأوتوماتيكي بشوارع وحدائق المدينة وإدخال الميكنة الزراعية استطاعت إدارة الحدائق العامة والزراعة خفض عدد العمال من 1,047 عامل عام 1987م إلى (637) عامل عام 1991م، وقد بلغت النسبة المئوية لخفض عدد العمال 39.2 ٪ على الرغم من الزيادة في المساحات الخضراء التي تمت زراعتها خلال تلك الفترة، حيث زاد عدد الأشجار والشجيرات بنسبة 43٪، والمسطحات الخضراء زادت بنسبة 20٪، أما مغطيات التربة فقد زادت بنسبة 245٪، وقد مكنت هذه الخطوة قسم الزراعة الاستغناء عن العمال كبار السن ، مما ساهم في زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج والصيانة، وتبعا لذلك انخفض بند الرواتب والعلاوات من 17,017,822 درهم عام 1987م إلى 14,396,049 درهم عام 1990م بالرغم من أن عام 1990م قد شهد زيادة رواتب العاملين بإدارة الحدائق العامة والزراعة بالإضافة إلى منحهم بدل سكن بنسبة 60٪ من الراتب الأساسي وبدل مواصلات.

جدول يبين الانخفاض في عدد العمال نتيجة استخدام نظام الري الأوتوماتيكي خلال الفترة من عام 1987م – 2002 م

السنة	عدد العمال	نسبة الانخفاض عن سنة الأساس	ملاحظات
1987	1,047	(1987)	خلال تلك الفترة زادت المساحة المزروعة بالمسطحات الخضراء ومغطيات التربة والزهور بنسبة 416.6٪ وأشجار النخيل بنسبة 274.4٪ والأشجار والشجيرات بنسبة 192.1٪ وهو ما يوضح أهمية استخدام الأساليب الحديثة في مجالات الري وميكنة العمليات الزراعية والتدريب، والتي أدت إلى تقليل عدد العمال بالقدر المذكور بالجدول.
1988	844	٪19.4	
1989	682	٪34.9	
1990	632	٪39.6	
1991	637	٪38.2	
1992	728	٪30.5	
1993	781	٪25.4	
1994	767	٪26.7	
1995	759	٪27.5	
1996	751	٪28.3	
1997	839	٪19.9	
1998	993	٪5.2	
1999	1,049	زيادة مقدارها ٪0.2	
2000	1,196	زيادة مقدارها ٪14.2	
2001	1,214	زيادة مقدارها ٪16	
2002	1,390	زيادة مقدارها ٪14.5	

رسم بياني يوضح تطور عدد العمال خلال الفترة من عام 1987م – 2002م

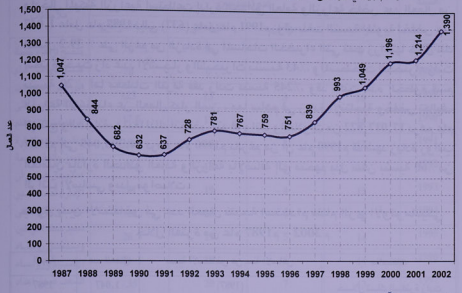

السيارات والآليات

تطور عدد السيارات والآليات الميكانيكية لدى إدارة الحدائق العامة والزراعة مع تطور العمل وزيادة المساحات الزراعية، حيث تستخدم تلك السيارات والآليات في تنقل المهندسين الزراعيين والمراقبين في الميدان ونقل العمال والمعدات الزراعية والسماد والأشتال النباتية، وفي نقل التربة الزراعية وتسوية المواقع ونقل المخلفات الزراعية ... الخ. والجدول التالي يبين التطور في أعداد السيارات والآليات المستخدمة لدى الإدارة.

تطور عدد السيارات والآليات الميكانيكية لدى إدارة الحدائق العامة والزراعة
خلال الفترة من 1992م – 2002م

م	السنة	عدد السيارات والآليات	م	السنة	عدد السيارات والآليات
1	1992	29	7	1998	158
2	1993	31	8	1999	187
3	1994	50	9	2000	194
4	1995	63	10	2001	222
5	1996	89	11	2002	236
6	1997	127			

المصروفات والإيرادات

تشمل مصروفات إدارة الحدائق العامة والزراعة عناصر أساسية تتمثل في القوى العاملة وتشمل الرواتب والعلاوات وبدل السكن والمواصلات وهي تشكل 75 – 80٪ من إجمالي الإنفاق، وكان تخفيض الأيدي العاملة بعد إدخال التقنيات الحديثة في تنفيذ وصيانة المشاريع الزراعية قد أظهر انخفاض ملحوظ في إجمالي الإنفاق السنوي للإدارة كما هو موضح في الجدول التالي.

مصروفات وإيرادات إدارة الحدائق العامة والزراعة على مستوى الأبواب من عام 1988م حتى عام 2002م

البيان	الرواتب	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي المصروفات	جملة الإيرادات
1988	18,727,377.00	3,541,321.00	2,571,463.00	24,840,161.00	626,025.00
1989	16,735,668.00	4,348,955.00	720,821.00	21,805,444.00	1,693,768.00
1990	18,133,049.00	4,724,004.00	2,244,707.00	25,101,760.00	3,002,278.00
1991	20,846,831.00	5,653,449.00	962,271.00	27,462,551.00	2,857,719.00
1992	22,565,212.00	5,832,809.00	4,041,253.00	32,439,274.00	3,880,599.00
1993	26,104,564.00	6,832,703.00	444,299.00	33,381,566.00	6,046,943.00
1994	29,560,982.00	5,794,968.00	1,727,962.00	37,083,912.00	9,557,057.00
1995	32,014,666.00	8,261,793.00	3,207,812.00	43,484,271.00	11,542,943.00
1996	33,072,965.00	11,512,248.00	13,805,829.00	58,391,042.00	12,555,097.00
1997	35,480,985.00	10,550,571.00	5,557,261.00	51,588,817.00	11,372,695.00
1998	39,391,327.77	12,604,718.69	5,788,651.04	57,784,697.50	14,083,344.00
1999	39,488,261.68	11,635,163.10	3,146,767.52	54,270,192.30	14,688,076.00
2000	47,005,678.00	19,643,251.45	3,613,553.76	65,624,911.01	18,825,455.80
2001	47,005,678.00	18,453,724.94	9,010,108.22	74,469,511.38	20,046,486.03
2002	47,957,992.00	19,740,548.37	4,635,202.71	72,333,744.06	19,613,980.26
إجمالي	469,453,665.45	149,130,227.55	61,477,961.25	680,061,854.25	149,257,375.24

مصروفات وإيرادات إدارة الحدائق العامة والزراعة على مستوى الأبواب من عام 1988م حتى عام 2002م

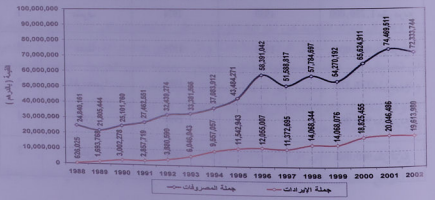

أما الإيرادات فإنها تأتي من مصادر محدودة نتجت عن تطبيق بعض الأوامر المحلية، وهي تشمل: قيمة التلفيات الناتجة عن الحوادث المرورية ، والتلفيات الناتجة عن عمل الشركات في الأماكن المزروعة، وإيرادات بيع الأشتال، وإيرادات بيع أعلاف الرودس، وبعض الإيرادات الناتجة عن مخالفة الشركات للأوامر المحلية، وتعتبر إيرادات قسم الزراعة محدودة وقليلة مقارنة مع حجم الإنفاق، ولكنها تعوض في الزراعة التجميلية للمدينة وفي الحدائق العامة، وزراعة أطراف الشوارع والجزر الوسطية، وزراعة الغابات والمحميات الطبيعية. هذا وقد انتقلت بعض إيرادات قسم الزراعة من بيع الأشتال وبيع الأعلاف من مزرعة الرودس إلى قسم الخدمات الزراعية بعد أن تم تشكيل هذا القسم عام 1997م.

تطور الحدائق العامة في دبي

شهد قطاع الحدائق تطوراً كبيراً خلال العشرين عاماً الماضية فقبل عام 1980م كانت هناك حديقتان فقط في دبي هما حديقة مشرف وحديقة الصفا حيث تم إنشاءهما خلال عامي 1974م و 1975م على التوالي ومنذ عام 1982م بدأ الاهتمام بإنشاء الحدائق، وقد تم إجراء الدراسات الخاصة بإعداد التصاميم الملائمة للمواقع المميزة لإنشاء الحدائق حيث تم التركيز على إنشاء حدائق عامة، وحدائق سكنية وحدائق وسط المدينة والساحات الشعبية ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 2002م تم تنفيذ عشرين مشروعا لإنشاء وتطوير الحدائق بدبي، بالإضافة إلى إنشاء (21) ساحة شعبية موزعة بأنحاء إمارة دبي، وقد عملت إدارة الحدائق العامة والزراعة على تطوير الحدائق الكبيرة في دبي، وشهد عقد الثمانينات تطوير كبير لحديقة الصفا، تمثل في التضاريس والتلال والبحيرات التي أنشئت فيها لتضاهي الطبيعة، والجدول التالي يوضح أهم وأكبر الحدائق العامة في إمارة دبي.

الرقم	اسم الحديقة	سنة الافتتاح	سنة التطوير	المساحة الكلية
1	مشرف	1974	1989	1,250,000 متر مربع
2	الصفا	1975	1992	640,000 متر مربع
3	شاطئ جميرا	1989	-	131,370 متر مربع
4	المزر	1994	-	990,000 متر مربع
5	الخور	1994	-	960,000 متر مربع

والجدول التالي يوضح أهم حدائق الأحياء السكنية في دبي خلال الفترة من عام 1982م – 2002م

الرقم	اسم الحديقة	السنة	اسم الحديقة	الرقم	اسم الحديقة	السنة
1	الاتحاد	1982	الحمرية	8	1988	1997
2	الشيراتون	1983	الراشدية	9	1988	1998
3	البرجر كينج	1983	النصب التذكاري	10	1988	1998
4	نايف	1985	الخزان	11	1989	1999
5	الجمل	1986	برج نهار	12	1993	2000
6	الوصل	1987	الشاطئ المفتوح	13	1994	2001
7	المطار	1987	أم سقيم	14	1996	

الرقم	اسم الحديقة	السنة	اسم الحديقة	الرقم	اسم الحديقة	السنة
15	الطوار	1997				
16	عود ميثاء	1998				
17	هور العنز	1998				
18	الكرامة	1999				
19	الشعلة	2000				
20	ند شما	2001				

كما تم تنفيذ خلال الفترة من عام 1987م – 2002م تطوير عدد (21) ساحة شعبية موضحة في الجدول التالي:

الرقم	اسم الساحة	الرقم	اسم الساحة	الرقم	اسم الساحة
1	الخوانيج	8	الحمرية (1)	١٥	اللوز (1)
2	المحيصنة	9	الحمرية (2)	١٦	اللوز (2)
3	الراشدية (1)	10	أم سقيم (1)	١٧	جميرا (1)
4	الراشدية (2)	11	أم سقيم (2)	١٨	جميرا (2)
5	الراشدية (3)	12	الدرع	١٩	جميرا (3)
6	الطوار	13	الجافلية	٢٠	الحضيبة
7	المرقبات	14	المنخول	٢١	الصفا

ومازال هناك العديد من المواقع الموجودة على المخطط الهيكلي لإمارة دبي مخصصة لإنشاء الحدائق وأعمال الـ (Landscape) وكل ما سبق يوضح كيف استطاعت مدينة دبي أن تضيف إلى قائمة أسمائها (لؤلؤة الخليج – جميلة المدن العربية – مدينة الاستثمار والسياحة) اسماً جديداً هو مدينة الحدائق حيث تضم واحداً وعشرين حديقة، ومن المتوقع بحلول عام 2005م أن يصل عدد الحدائق في دبي إلى (29) حديقة هذا بالإضافة إلى (21) ساحة شعبية.

وتمتاز حدائق دبي بوسائل جذب ترفيهية تميزها عن الحدائق الأخرى:-

1. الموقع الممتاز للحدائق حيث أن جميع هذه الحدائق تقع في مواقع مميزة يسهل

الوصول إليها، وبعضها يقع على الخليج والخور .

2. جميع حدائق دبي ذات تصاميم مميزة ومختلفة فمنها الهندسية، ومنها الطبيعية، ومنها ذات النظام الحديث من نظم تنسيق الحدائق .

3. نضارة المزروعات والصيانة الزراعية الكفؤة للحدائق والتي تتم بهدوء وفي أوقات مناسبة لا تسبب إزعاج للرواد بالإضافة إلى النظافة العامة للحدائق العامة والمرافق.

4. تنوع النباتات المستخدمة من نخيل وأشجار زينة وأشجار مثمرة وشجيرات ومغطيات تربة وأبصال زينة ونباتات عصارية وشوكية وزهور مستديمة وزهور حولية وهذا يرجع إلى توفر اكثر من (900) صنف نباتي محلياً بمشاتل البلدية فمثلاً نجد أن حديقة خور دبي تعتبر حديقة شبة نباتية تمت زراعتها بعدد (238) صنف نباتي بعضها دخل إلى منطقة الخليج العربي لأول مرة مثل النخيل الملوكي ونخيل الزيت الأفريقي ونخيل البندو والسايكس والكثير من أشجار الزينة مثل الأسبانوديا – الأروكاريا – الأدنسونيا – الكوريزيا والعديد من النباتات الأخرى خاصة النباتات العصارية والشوكية المزروعة بالحديقة الصخرية بحديقة الخور .

5. أنظمة الري الأوتوماتيكية الملائمة لجميع النباتات المزروعة بالإضافة إلى إمكانية التسميد من خلال شبكات الري وهي ميزة انفردت بها دبي عن غيرها من المدن .

6. التسهيلات الموجودة بالحدائق من العاب مميزة – مناطق للترفيه – بحيرات – شواطئ – حمامات سباحة – مناطق للشواء – مناطق لممارسة تمارين اللياقة البدنية (حديقة الصفا) – ملاعب لممارسة الأنشطة الرياضية (كرة القدم – طائرة – سلة – تنس – جولف 18 حفره) –صالات للألعاب الإلكترونية – مسارح – قطارات تجوب الحدائق – دراجات خاصة للتنزه بالحدائق – لوحات إرشادية – إذاعة داخلية – دورات مياه حديثة ونظيفة – شاليهات للإقامة خلال ساعات النهار .

7. جميع الحدائق بها تسهيلات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة كمواقف السيارات – ممرات خاصة بدلاً من السالم – دورات مياه خاصة – ألعاب ووسائل تسلية خاصة.

8. تمتاز التصاميم الخاصة بالحدائق بإمكانية التطوير والتحديث ووجود مساحات لإقامة الأنشطة خاصة خلال فترات مهرجان دبي للتسوق مثل مدينة الثلج – المركبة الفضائية.

9. توفر أنشطة ترفيهية مميزة على مدار العام و نظراً لأهمية هذا العنصر تم إنشاء مكتب خاص لدراسة وإقامة ورعاية الأنشطة الترفيهية بالحدائق العامة وقد كان للأنشطة الترفيهية المقامة خلال مهرجان دبي للتسوق عامي 2000م ، 2001م أن جعلت من مدينة دبي موقعاً مميزاً بين دول المنطقة وجعلت من مهرجان دبي حدثاً مميزاً وفريداً وجذبت الزوار من أنحاء دول المنطقة العربية وقد فازت الإدارة بجائزة الإبداع لثلاثة أعوام متتالية 2000م و2001م و2002م.

10. توفر المطاعم والكافيتريات اللازمة لخدمة رواد الحدائق .

11. توفر المساجد ببعض الحدائق ومواقع للصلاة بالأخرى وجاري العمل لإنشاء مساجد بالبعض الآخر من الحدائق خاصة الحدائق العامة .

12. وجود مناطق مميزة بحدائق دبي الرئيسية تتضمن الأنشطة التالية:

م	اسم الحديقة	الأنشطة والفعاليات الدائمة
1	المشرف	المسابح (مسبح الرجال وآخر للسيدات والأطفال) – القرية الدولية – الألعاب الترفيهية – ركوب الجمال والخيول – القطار الدائري – مناطق الشواء – بستان النخيل – حديقة الزهور – مسجد – مشتل الحديقة – دورات المياه للرجال والسيدات – برادات مياه للشرب – مطاعم – كافتيريا ومقاصف– مقاعد للجلوس – إنارة لليلة مناسبة – خدمات للمعاقين – مواقف للسيارات داخل وخارج الحديقة – لوحات إرشادية – ملعب للتنس.
2	المزر	خمسة شواطئ للسباحة والتنزه مزودة بأبراج للإنقاذ – غرف تبديل ملابس – مظلات واقية من الشمس – مسابح تضم مسبحاً كبيراً وثلاثة مسابح ترفيهية – شاليهات وعددها (15) شاليه (10 حجم كبير و 5 حجم صغير) – برج الحديقة – منطقة الألعاب – كافتيريا – مقاصف – مقهى شعبي – أماكن للشواء – القطار الدائري – دورات مياه للرجال والسيدات – ملعب للتزحلق – برادات لمياه الشرب – إنارة لليلة مناسبة – لوحات إرشادية – مقاعد للجلوس – خدمات وتسهيلات للمعاقين – مواقف للسيارات داخل وخارج الحديقة – دراجات هوائية.
3	خور دبي	مسرح لإقامة الفعاليات – عربات التلفريك – قطار الحديقة – دراجات هوائية – مناطق للشواء – دورات مياه للرجال والسيدات – برادات لمياه الشرب – قوارب للتنزه في خور دبي – المنطاد – مطاعم ومقاصف – قرية الافلاج التراثية – ملعب مبنى الجولف – مسرح شاطئ للتنزه – خدمات للمعاقين – إنارة لليلة مناسبة – مقاعد للجلوس – مواقف للسيارات خارج الحديقة – لوحات إرشادية – عالم الثلج – مدينة الطفل.
4	الصفا	منطقة الألعاب الرياضية والتي تضم ملعب لكرة القدم والكرة الطائرة وكرة السلة والتنس الأرضي ومضمار للجري والتدريبات البدنية – منطقة المتاحة والألعاب الثابتة – مناطق

تابع لجدول الصفحة السابقة

		الشلال والبحيرات – مناطقة للألعاب الثابتة – مناطق للألعاب الكهربائية – صالة للألعاب الالكترونية – القرية المرورية – القطار الدائري – القطار الحديدي – تأجير الدراجات الهوائية – مطاعم ومقاصف – دورات مياه للرجال والسيدات – خدمات للمعاقين – مشتل للحديقة – مقاعد للجلوس – إنارة ليلية مناسبة – مواقف للسيارات خارج الحديقة – لوحات إرشادية – مضمار لممارسة رياضة الجري والمشي حول سور الحديقة من الخارج – مقاعد للاستراحة والجلوس خارج سور الحديقة وحديقة خاصة للسيدات.
5	شاطئ جميرا	شاطئ للسباحة مزود بوسائل السلامة وأبراج الانقاذ – غرف لتغيير الملابس – مسرح لإقامة الفعاليات – مناطق الألعاب الثابتة – ملاعب للكرة الطائرة – مطاعم ومقاصف – دورات مياه للرجال والسيدات – برادات لمياه الشرب – خدمات للمعاقين – إنارة ليلية مناسبة – مقاعد للجلوس – مواقف للسيارات داخل وخارج الحديقة – لوحات إرشادية.

تطوير الألعاب الموجودة بالحدائق

تضع البلدية مواصفات خاصة للألعاب التي يتم إدخالها إلى حدائق المدينة ويأتي في مقدمة هذه المواصفات توفر عنصري الأمن و السلامة لضمان سلامة زوار الحدائق خاصة الأطفال و تعمل إدارة الحدائق جاهداً على تنويع الألعاب لتتلاءم مع جميع المراحل السنية ليستطيع جميع أفراد الأسرة من الأب والأم والأبناء الكبار والصغار من الاستمتاع بما يناسبهم من هذه الألعاب وتضم حدائق دبي العديد من الألعاب .

قسم حديقة الحيوان

يتكون القسم من:

1- شعبة العناية بحديقة الحيوان.

2- وحدة الخدمات الإدارية.

ومن مهام هذا القسم مما يلي:

1. تقديم الرعاية والعناية الفعالة والمنتظمة لحيوانات الحديقة.
2. تشغيل مرافق حديقة الحيوان والمحافظة عليها.
3. تربية الحيوانات ومراقبة تكاثرها والعناية بالنسل.

في عام 1967 كان مهندس أسترالي اسمه أوتو جي بولارت (Otto J Bulart) يعمل

استشاري في دبي قد حصل على تصريح من المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي لإنشاء زاوية لاقتناء الحيوانات على قطعة أرض مساحتها هكتارين تقريباً في منطقة جميرا، حيث كان يعيش في تلك المنطقة مجموعة من الأوروبيين وكانت المنطقة رملية تنمو فيها أشجار النخيل وبعض الأشجار البرية.

وكانت أول مجموعة حيوانات ضمتها الحديقة عبارة عن عدد قليل من القطط الكبيرة، والقرود، وبعض الحيوانات الذيبة ذات الحافر، وقد استغل بولارت وابنه وأصدقاؤهم من الأستراليين مع بعض العمال الآسيويين هذه الحيوانات في تقديم بعض العروض لزوار الحديقة، وكان يوجد في الحديقة أيضاً حوض صغير فيه بعض الأسماك للمشاهدة، وبقيت حديقة الحيوان في دبي تدار بفريق عمل من الأستراليين حتى عام 1971م حيث أخذت بلدية دبي على عاتقها مسؤولية العناية بتلك الحديقة والإشراف عليها.

ورغم الانتشار العمراني والزيادة السكانية لمنطقة جميرا إلاّ أن حديقة الحيوان توسعت وطرأ عليها تطور حيث تم خلال الفترة من عام 1984م – 1989م إعادة تصميم وبناء بعض أجزاء الحديقة، ومنذ عام 1989م ولغاية نهاية عام 2001م كانت التعديلات التي تمت على وضع الحديقة محدودة على أمل تنفيذ خطة لإنشاء حديقة حيوان مفتوحة في منطقة مشرف بدبي وضعت لها التصاميم اللازمة للبدء بتنفيذها خلال الخطة الاستراتيجية الخمسية للبلدية 2000م – 2004م.

داخل حديقة الحيوان

صورة لطائر الغاق (السقطري) بحديقة الحيوان

إدارة الحديقة

تعتبر حديقة الحيوان في دبي من أقدم الحدائق من حيث نوعها ليس فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل في شبه الجزيرة العربية، وكانت أول حديقة حيوان عربية استطاعت أن تكاثر فصيلة الشمبانزي النادر والهر العربي المتوحش، ومن الحدائق القليلة في العالم التي نجحت في تكاثر طائر الغاق (السقطري) والنورس أبو رجل الأصفر على المستوى العربي والنورس أبو رأس الأسود (الكبير) على المستوى المحلي وطائر أبو ملعقة على مستوى افريقيا في داخل الحديقة.

وقد أصبحت الحديقة إحدى الوحدات التنظيمية لإدارة الحدائق العامة والزراعة، تدار بإشراف فريق فني يرأسه مختص في علم الحيوان مما جعل تلك الحديقة تمتاز بتنوع الحيوانات فيها رغم مساحتها القليلة ومن حدائق الحيوان المميزة على مستوى دول المنطقة، وفيما يلي أهم العناصر الأساسية في الحديقة :

1- بيانات إحصائية

- تبلغ مساحة الحديقة 1,75 هكتار.
- تحتوي حسب إحصائية عام 2001م على (157) صنف من الحيوانات المختلفة يبلغ مجمل عددها (1001) حيوان، تشمل (228) حيوان ثدي، و(415) طائر، و(338) حيوان زاحف بالإضافة إلى (20) حيوان مائي.

النمر السيبيري

2- أنواع الحيوانات الموجودة في الحديقة

- حيوانات المنطقة العربية، منها؛ الغزال، القط الصحراوي، القط البري، الثعلب،الذئب، الضبع، الفلامنجو، النهم، مالك الحزين، النورس، النسر ، الأفاعي، السلاحف والسحالي.
- حيوانات أخرى منها: النمر البنغالي، النمر السيبيري، الغوريلا، الشمبانزي، القرود، الأسد واللبؤة، الزرافة، بالإضافة إلى أنواع أخرى كثيرة كما سلف ذكره.

تطور حديقة الحيوان

- تم في عام 1997م إنشاء مأوى للغوريلا مع توفير وسائل تشجعها على الحركة مثل جذوع وأغصان الأشجار الكبيرة والحبال المعلقة لكي تساعدها على ممارسة حياتها الطبيعية وهوايتها في التسلق والتأرجح، كما تم توفير نظام تكييف هواء في تلك المهاجع خلال الصيف ونظام تدفئة خلال فصل الشتاء، وتم خلال عام 2001م إضافة منطقة عشبية لموقع الغوريلا كي يمارس نشاطاته الحركية فيها.
- تم إنشاء غرفة محاضرات للطلاب والزوار تتسع لعدد (50) شخصاً تتوفر فيها مكتبة صغيرة للاستعمال الداخلي، يتم فيها تقديم محاضرات مصورة عن الحديقة وأنواع الحيوانات الموجودة فيها.
- وفي عام 2001م تم الانتهاء من إنشاء عشرة بيوت للأفاعي مكيفة ومجهزة بما يلائم بيئتها الطبيعية.

تنمية العلاقات والتعاون المتبادل

- استطاعت حديقة الحيوان أن تبني علاقات وثيقة وتعاون مع حدائق الحيوانات الأخرى داخلياً وخارجياً ومن الأمثلة على ذلك:
- تبادل بعض أنواع الحيوانات مع حدائق الحيوانات بالعين وأبوظبي والرياض والكويت وقطر ودمشق وحديقة الحيوان بمدينة مشهد بإيران، وحدائق الحيوانات بكل من سنغافورة ومدينة شتوتغارد في المانيا وأمستردام في هولندا.
- كما أصبحت الحديقة مركزاً تعليمياً للدراسة والبحث العلمي لطلبة الجامعات وطلاب المدارس في الدولة، بالإضافة إلى المحاضرات التي يقيمها المختصون في الحديقة للطلاب الزائرين.
- وفي عام 1993م أصبحت أول حديقة في منطقة الشرق الأوسط عضواً في هيئة حدائق الحيوانات العالمية، كما تقوم بإيواء الحيوانات التي يتم ضبطها مع أشخاص مخالفين للقوانين والأنظمة المحلية والدولية عند عبورهم البلاد بوضعها في الحجز داخل الحديقة ريثما يتم التصرف بها.

إدارة

الشؤون القانونية

لما كان القانون هو أحد الأدوات الهامة لتنظيم المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لها، ووسيلة ناجحة لترجمة السياسات والخطط والبرامج على أرض الواقع وصولاً إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة في الرقي والازدهار، فقد أولت البلدية هذه الوسيلة جُل عنايتها، عندما قامت في بداية الثمانينات بوضع النواة الأولى لتأسيس العمل القانوني وتحديداً في تاريخ 10 يناير 1982م عندما تم تعيين مستشار قانوني متفرغ عهدت إليه أعمال الصياغة التشريعية للأوامر المحلية والقرارات الإدارية الصادرة عنها وتقديم الرأي والمشورة القانونية. كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1)

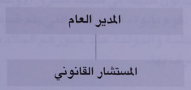

ومع تزايد المهام والاختصاصات المناطة بالبلدية على ضوء النمو والتطور الذي شهدته الإمارة فقد تم تنظيم العمل القانوني بما يتناسب وهذه الزيادة وذلك من خلال تأسيس وحدة تنظيمية تتولى مباشرة هذا العمل الهام، حيث تم بالفعل في عام 1988م تأسيس ما عرف حينها بمكتب الشؤون القانونية والذي تم ربطه بالمدير العام مباشرة وذلك بموجب القرار الإداري (288) بتاريخ 24 نوفمبر 1988م. كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

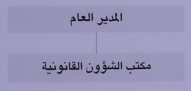

وفي إطار سعيها الدائم نحو التطوير قامت البلدية بإصدار القرار الإداري رقم (146) لسنة 1991م بتاريخ 25 مايو 1991م باعتماد تعديل الهيكل الإداري لمكتب الشؤون القانونية ببلدية دبي وذلك بهدف تجميع الأعمال والمهام القانونية المتشابهة تحت إشراف فني وإداري واحد ضماناً لحسن سير العمل وأداء الخدمات القانونية المتكاملة. كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3)

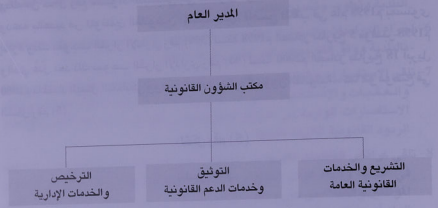

وفي عام 1997م تم دمج الوحدتين اللتين يتكون منهما مكتب الشؤون القانونية أعلاه وذلك بموجب القرار الإداري رقم (1000) لسنة 1997م بتاريخ 22 يوليو 1997م باعتماد الهيكل التنظيمي ووصف المهام لمكتب الشؤون القانونية بالبلدية. كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4)

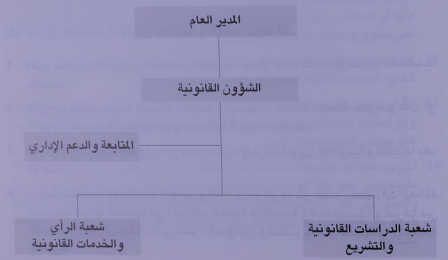

وانطلاقاً من الرغبة في تطوير العمل القانوني في البلدية جاءت فكرة تفعيل دور هذا المكتب وذلك من خلال رفع مستواه التنظيمي إلى مستوى الوحدات التنظيمية الرئيسة في البلدية ودعمه بالعديد من الموظفين القانونيين المتخصصين، فأصبح المكتب في عام 1998م بمستوى إدارة وذلك بموجب القرار الإداري رقم (309) لسنة 1998م الصادر بتاريخ 5 نوفمبر 1998م والذي عُدّل بعد ذلك بموجب القرار الإداري رقم (94) لسنة 2000م الصادر بتاريخ 18 أبريل 2000م باعتماد الهيكل التنظيمي ووصف مهام لـ «إدارة الشؤون القانونية»، كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5)

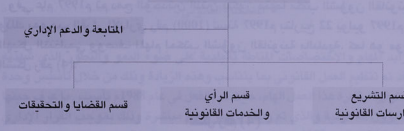

أهم مهام وواجبات إدارة الشؤون القانونية والأقسام التابعة لها

1- تقوم بتقديم المشورة والخدمات القانونية بشكل فعال لكافة الوحدات التنظيمية بالبلدية.

2- اقتراح وتنفيذ سياسة وخطط وأنظمة وتوجيهات البلدية المتعلقة بالموضوعات أو الأمور التشريعية والقانونية والقضائية الخاصة بالبلدية.

3- اقتراح ميزانية وخطط وبرامج عمل سنوية لإدارة الشؤون القانونية وتنفيذها بعد الاعتماد.

4- دراسة مشاريع القوانين والأوامر والقرارات وغيرها من التشريعات ذات العلاقة باختصاصات البلدية في المجالات الفنية والإدارية والتنظيمية وغيرها من المجالات الأخرى وذلك على ضوء القوانين والتشريعات المحلية والاتحادية السارية.

5- اقتراح وإعداد وصياغة ومراجعة مشاريع القوانين والأوامر المحلية واللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية والإدارية الجديدة المنظمة لمختلف جوانب العمل في البلدية وتطوير وتحديث القائم من تلك التشريعات.

6- إجراء الدراسات والبحوث القانونية المتخصصة التي تستوجبها متطلبات العمل بالبلدية ووفق التوجيهات التي تصدر من حين لآخر.

7- تلقي الاستفسارات والطلبات من الوحدات التنظيمية بالبلدية في المسائل والموضوعات والعقبات والإشكاليات التي قد تواجهها أثناء تأديتها لمهامها المعتادة وكذلك الاستفسارات الواردة من الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى وإعداد الردود القانونية اللازمة بشأنها.

8- تلقي عرائض التظلمات المقدمة من الموظفين حول القرارات الصادرة عن لجان التأديب في البلدية وإبداء الرأي القانوني بشأنها، وكذلك دراسة وإبداء الرأي في شكاوى الموظفين والعملاء من خارج البلدية والتي تحال إلى إدارة الشؤون القانونية من المدير العام أو من الوحدات التنظيمية المعنية لاتخاذ إجراء أو إبداء رأي قانوني بشأنها.

9- إجراء ومباشرة أعمال التحقيق التأديبي مع موظفي البلدية في حالة ارتكابهم لأفعال مخالفة للأنظمة واللوائح المعمول بها في الدائرة.

10- مباشرة أعمال التحقيق الإداري في أية وقائع مرتبطة بالموضوعات المعروضة على إدارة الشؤون القانونية.

11- تولي إدارة كافة القضايا المرفوعة من قبل البلدية أو ضدها أو ضد أي من موظفيها عن الأفعال التي ترتكب أثناء تأديتهم مهام عملهم ودراستها وإعداد التقارير والمذكرات القانونية بشأنها وإعداد صحف الدعاوى والمذكرات القانونية الموضحة لرأي وموقف البلدية وتمثيل البلدية أمام السلطات القضائية والجهات المعاونة لها في كل ما يرفع منها أو ضدها من قضايا واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق ومصالح البلدية وموظفيها.

12- إعداد ومراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات التي تبرمها الدائرة مع الغير باستثناء العقود النمطية المتعلقة بمشاريع ولوازم ومشتريات البلدية.

13- القيام بأعمال الترجمة القانونية للتشريعات والأنظمة الصادرة عن البلدية والمخاطبات والمراسلات القانونية التي تقتضي الحاجة لترجمتها إلى لغات أخرى وذلك حسب التوجيهات الصادرة بهذا الشأن.

14- تزويد مختلف الوحدات التنظيمية بالتشريعات الاتحادية والمحلية ذات العلاقة باختصاص عمل تلك الوحدات التنظيمية وذلك بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية والعمل على نشر تشريعات البلدية في الموقع المخصص للبلدية على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وتحديثها من وقت لآخر بالتنسيق مع إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبلدية.

15- التنسيق مع الوحدات القانونية في الدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى في الدولة في كل ما يتعلق بالموضوعات والمسائل القانونية ذات العلاقة بمهام واختصاصات البلدية.

16- المشاركة في اللجان والاجتماعات والندوات القانونية الداخلية والخارجية وذلك حسب التعليمات الصادرة من المدير العام.

17- اقتراح الدورات التدريبية الملائمة لموظفي إدارة الشؤون القانونية في المواضيع ذات العلاقة بمهام عملهم.

18- القيام بحساب تكاليف إدارة الشؤون القانونية بشكل سنوي وفقاً للأنظمة المتبعة في البلدية وبالتنسيق مع الوحدة التنظيمية المختصة بشؤون حساب التكاليف في الدائرة.

9- تطبيق مؤشرات الأداء المعتمدة لقياس أداء إدارة الشؤون القانونية وإجراء المراجعة السنوية لها وذلك بالتنسيق مع الوحدة التنظيمية المختصة في الدائرة.

20- إعداد التقارير الدورية عن عمل إدارة الشؤون القانونية متضمنة كافة الإنجازات والمعوقات والحلول المقترحة لتطوير العمل والأداء ورفعها للمدير العام وفق الأنظمة المتبعة في البلدية.

21- أداء أية مهام اخرى ذات علاقة.

قسم التشريع والدراسات القانونية

- دراسة واقتراح وإعداد مشاريع القوانين والأوامر المحلية واللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية الإدارية وغيرها من التشريعات القانونية المنظمة لجوانب العمل الإداري والفني في البلدية.
- إجراء الدراسات والبحوث القانونية المتخصصة ضمن مجال اختصاص البلدية ودراسة أوجه القصور أو التعارض بين التشريعات المطبقة في البلدية.

قسم الرأي والخدمات القانونية

- تقديم المشورة وإبداء الرأي القانوني في الموضوعات المحالة من المدير العام ومختلف الوحدات التنظيمية بالبلدية وكذلك الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في المواضيع ذات العلاقة بمهام واختصاصات البلدية.
- تلقي عرائض التظلمات المقدمة من الموظفين حول القرارات الصادرة عن لجان التأديب في البلدية وإبداء الرأي القانوني بشأنها، وكذلك دراسة وإبداء الرأي في شكاوى الموظفين والعملاء من خارج البلدية لاتخاذ إجراء أو إبداء رأي قانوني بشأنها.

قسم القضايا والتحقيقات

- تمثيل البلدية أمام الجهات القضائية في جميع القضايا المرفوعة من البلدية أو ضدها وحضور جلساتها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق ومصالح البلدية وموظفيها ومتابعة تنفيذ الأحكام والقرارات التي تصدر لصالح البلدية.
- إجراء ومباشرة أعمال التحقيقات الداخلية مع موظفي البلدية في حالة ارتكابهم المخالفات للتشريعات والنظم السارية.

ومن جهة أخرى فقد قابل هذا التطور في الهيكل الوظيفي للإدارة زيادة مستمرة في عدد الكادر القانوني والإداري فيها لتلبية إحتياجات البلدية من الخدمات القانونية، حيث بلغ عدد الموظفين القانونيين والإداريين في عام 2001م (27) موظفاً منهم (19) موظفاً متخصصاً في مختلف المجالات القانونية.

أعداد القانونيين بالإدارة خلال الفترة من 1982م إلى 2001م

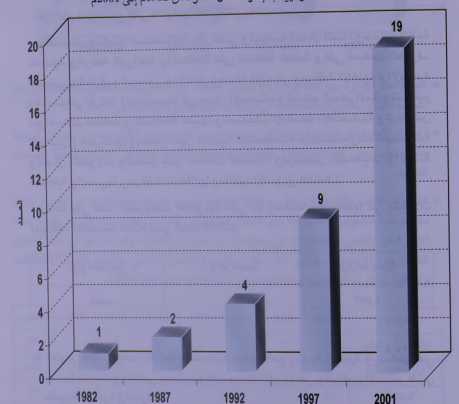

الإنجازات

لقد ساهمت إدارة الشؤون القانونية في البلدية شأنها في ذلك شأن سائر الوحدات التنظيمية الأخرى في تحقيق العديد من الإنجازات، حيث كان للعمل القانوني الذي تولته الأثر الكبير في المساهمة الفاعلة في أداء البلدية، حيث أنها تمكنت من خلال الصياغة التشريعية للقوانين والأوامر المحلية والقرارات واللوائح التنظيمية والإدارية من تحقيق رؤية وأهداف البلدية وخاصة ما يتعلق منها بخدمة العملاء الخارجيين والداخليين، وذلك على نحو يساير التطور الحاصل في الإمارة والدولة في كافة المجالات والميادين، وفي هذا الخصوص استطاعت الإدارة أن تحقق الآتي:-

- تنظيم المرافق والقطاعات والخدمات العامة التي تتولى البلدية إدارتها والإشراف عليها، حيث قامت الإدارة بإعداد وصياغة التشريعات القانونية اللازمة لإدارة وتنظيم تلك المرافق والخدمات وحمايتها والمحافظة عليها، ولعل من أهم المواضيع التي تناولتها تلك التشريعات ما يلي:

(تصنيف وتقنين استعمالات الأراضي وتنظيم أعمال البناء وحماية البنية التحتية والرقعة الزراعية والمحافظة على النظافة العامة وعلى شبكات الصرف الصحي والطرق والجسور والأنفاق وصحة الإنسان ومراقبة الأغذية والأسمدة وتأسيس المراكز المتخصصة في مجال الإحصاء والنظم الجغرافية وتنظيم المواصلات العامة والمحافظة عليها وتصنيف الأنشطة الاقتصادية وترخيص المهنيين والحرفيين وبعض المهن الفنية المتخصصة كالاستشارات الهندسية وأعمال المقاولات وتنظيم عمل المنشآت الفندقية وترخيص الجمعيات والأندية الثقافية والخيرية ومراقبة نشاطاتها وتنظيم الأسواق العامة).

وفيما يلي عدد التشريعات القانونية التي تم إعدادها وصياغتها في المجالات المختلفة المتضمنة أعلاه حتى العام 2000م.

نوع التشريع	أوامر محلية	قرارات إدارية
العدد	140	2,097

- تطوير التشريعات القائمة وتحديثها بما يتلاءم ورؤية البلدية ورسالتها في خدمة المجتمع المحلي وبما يتواكب وحالة النهوض والتقدم المستمر الذي تشهده الإمارة والدولة.

رسم بياني يوضح نسبة الأوامر المحلية خلال الفترة من 1961 إلى 2000م

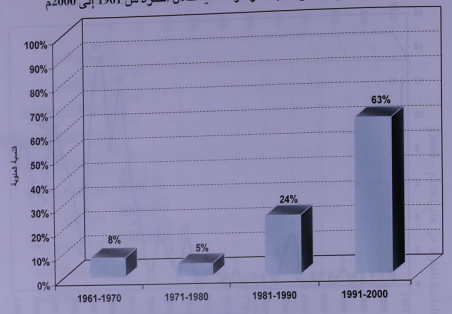

- كما قامت الإدارة بدراسة واقتراح تعديل العديد من التشريعات القانونية لتتماشى مع المستجدات والمتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات والقطاعات في الإمارة.

- ولعبت الإدارة دوراً كبيراً ومهماً في نشر وتوحيد التشريعات القانونية بين بلديات الدولة حيث عملت على اقتراح تشكيل اللجنة القانونية القائمة حالياً في الأمانة العامة لبلديات الدولة.

- هذا ولم تقتصر الإنجازات التي حققتها البلدية بسبب تفردها وأسبقيتها في إنشاء إدارة متخصصة للشؤون القانونية على المجال التشريعي فقط بل تعدى ذلك إلى ما تقدمه هذه الإدارة من المشورة القانونية لمن يحتاجها من الدوائر المحلية، وقد كان لها في هذا المجال العديد من الإنجازات وعلى أكثر من صعيد، والجدول التالي يوضح أعداد الاتفاقيات والعقود والآراء القانونية والتظلمات من عام 1995م حتى عام 2001م.

الموضوع	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع
الاتفاقيات والعقود	5	1	4	2	4	4	3	23
الآراء القانونية	9	9	26	13	27	48	30	162
التظلمات	1	–	2	5	5	4	2	19

مقارنة بأعداد الأوامر المحلية حسب السنوات للفترة من عام 1961م – 2001م

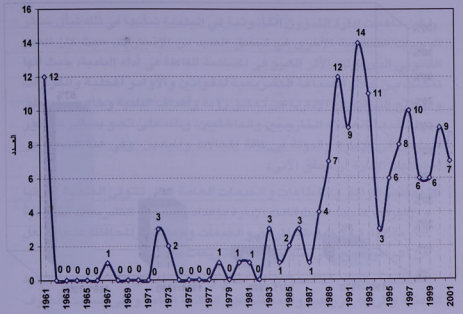

مقارنة بأعداد القرارات الإدارية حسب السنوات للفترة من عام 1984م – 2001م

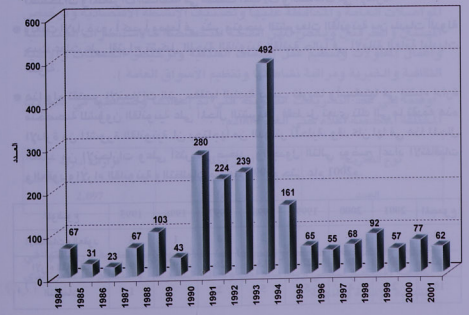

مقارنة بأعداد الأوامر المحلية حسب إدارات البلدية للفترة من عام 1961م – 2001م

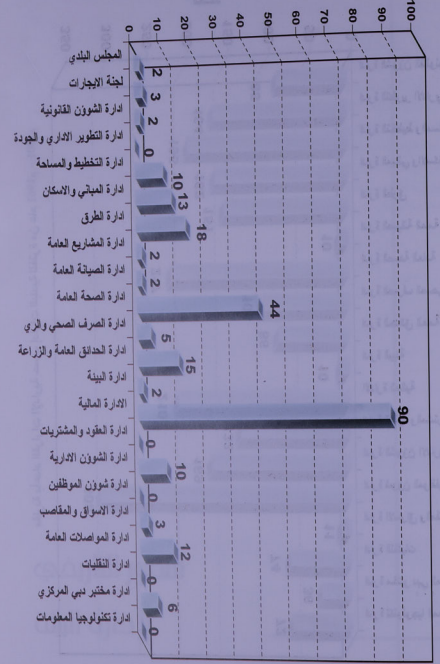

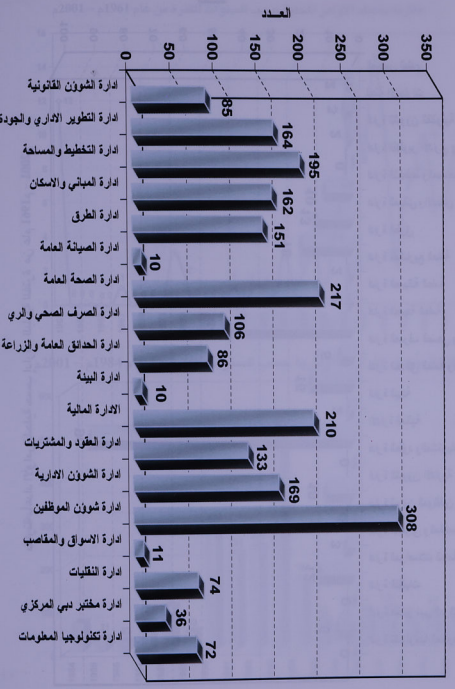

التطور التاريخي
لإدارة البيئة

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً خاصاً بالعمل البيئي وذلك بإنشاء عدد من المؤسسات البيئية الاتحادية والمحلية في مختلف أنحاء الدولة، بالإضافة إلى إدارات ومراكز حماية البيئة التابعة للبلديات، ولقد حرصت بلدية دبي على أخذ هذا الجانب بمزيد من الرعاية والاهتمام، كما حرصت على تطوير أساليب وبرامج الرقابة البيئية وعلى تطبيق اللوائح والأنظمة للحد من التجاوزات الضارة بالبيئة، وكان سعيها الدائم هو إيجاد حلول بديلة من شأنها المساهمة في قضايا حماية البيئة، ولتحقيق هذه المتطلبات، قامت البلدية عام 1998م بإنشاء إدارة البيئة ضمن هيكلها التنظيمي وتم فصل قسم حماية البيئة والسلامة وقسم خدمات النفايات من تبعية إدارة الصحة العامة وأصبحا يتبعان إدارة البيئة، وكان الهدف من ذلك تركيز الاهتمام على الجوانب البيئية وحصرها في إدارة متخصصة تعنى بتطوير الخدمات المقدمة للمجتمع وتعزيزها وتحقيق تغييرات فعلية في الممارسات البيئية مع خلق فهم ووعي لدى العامة عن كافة القضايا البيئية ومكافحة التلوث في إمارة دبي، وقد تم اعتماد وتشكيل الهيكل التنظيمي لإدارة البيئة بموجب القرار الإداري رقم (66) لسنة 1999م، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم : (1) الهيكل التنظيمي لإدارة البيئة عام 1999م

ولتحقيق تنمية مستدامة تتفق ومتطلبات النظرة المستقبلية للمحافظة على عناصر البيئة وحمايتها من التلوث والاستنزاف، تقوم البلدية بإدارة قضايا البيئة من خلال المركز الرئيسي في شارع بني ياس بالإضافة إلى (22) مكتباً فرعياً موزعاً في مناطق الإمارة المختلفة لتسهيل إجراءات العمل، و(5) مواقع للتخلص من النفايات العامة، وكذلك مجمع متكامل لمعالجة جميع أنواع النفايات الخطرة والطبية الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمؤسسات الطبية في الإمارة. كما يوجد لدى الإدارة حوالي (300) مركبة وآلية مختلفة تعمل معظمها في عمليات نقل وإزالة النفايات وخدمات النظافة العامة في الإمارة.

أما بشأن تطور القوى العاملة في مجال حماية البيئة في بلدية دبي فلا بد من التطرق للقوى العاملة في مجال النظافة كجزء من المحافظة على البيئة، حيث كان قسم خدمات النفايات يعنى بهذا الجانب تحت مظلة إدارة الصحة العامة وكذلك قسم حماية البيئة والسلامة، إلى أن تم تشكيل إدارة البيئة في عام 1998م، وفيما يلي تطور القوى العاملة في مجال البيئة خلال ثلاثة عقود الماضية:

تطور القوى العاملة في مجال البيئة خلال الفترة من عام 1970م – 2002م

السنـــــة	1970*	1980*	1990*	1999	2000	2001	2002
مجموع عدد الموظفين	40	317	724	516	558	542	598
عدد المواطنين	6	10	42	39	56	67	58
النسبة المئوية للمواطنين	٪ 15	٪ 3.2	٪ 5.8	٪ 7.6	٪ 10.3	٪ 12.4	٪ 9.7
عدد العمال والمستخدمين	38**	961	1,971	2,048	2,178	2,108	2,178
المجموع الكلي للعاملين	78***	1,278	2,695	2,564	2,736	2,650	2,776

ملاحظة:

* تمثل بيانات الوظائف خلال الفترة من عام 1970م – 1990م أعداد العاملين في أقسام الصحة العامة والبيئة ضمن إدارة الصحة قبل تشكيل إدارة البيئة في عام 1998م.

** لا يوجد بين العاملين ضمن هذه الفئة مواطنين

*** المجموع الكلي للعاملين في الإدارة = مجموع عدد الموظفين + عدد العمال والمستخدمين.

أهم مهام وواجبات ادارة البيئة والأقسام التابعة لها:

- ضمان أعلى مستويات النظافة العامة في الإمارة من خلال تنفيذ برامج فعالة لنقل وإزالة والتخلص من النفايات المختلفة.
- مراقبة وحماية عناصر البيئة (الماء، الهواء والتربة) من التلوث في إمارة دبي.
- إدارة النفايات العامة والنفايات الخطرة ومرافق معالجة النفايات بصورة فعالة.
- التأكد من التزام المصانع القائمة والجديدة بمتطلبات البيئة والصحة المهنية والسلامة.
- التأكد من تقليل النفايات العامة والنفايات الصناعية.
- التأكد من حماية البيئة البحرية والحياة الفطرية والمحميات الطبيعية.
- تنفيذ الدراسات والأبحاث اللازمة في قطاعات البيئة المختلفة.
- توعية الجمهور وأصحاب الصناعات بشأن القضايا البيئية، وسبل حماية البيئة من أخطار التلوث.
- تنفيذ برامج للسلامة العامة في كافة القطاعات، ومتابعة تطبيق أنظمة السلامة في المباني والمنشآت العامة، وإجراءات السلامة المهنية في المنشآت الصناعية داخل الإمارة.
- مراجعة سياسات وإجراءات الرصد والرقابة البيئية لمواكبة عمليات التطور.

1. قسم حماية البيئة والسلامة

يتولى قسم حماية البيئة والسلامة مسؤولية رصد ورقابة مستويات التلوث البيئي في إمارة دبي، ويشمل ذلك كافة عناصر البيئة من ماء وهواء وتربة، بالإضافة إلى قياس المؤثرات السلبية على بيئة الإنسان والبيئة الطبيعية، مثل الضجيج، والنفايات الخطرة، والسلامة المهنية كما يقوم القسم بتنفيذ برامج تفتيش ورقابة على المناطق الصناعية للتحكم في الإنبعاثات الغازية والنفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة، ويقوم كذلك برصد ومراقبة تداول ونقل النفايات الخطرة والنفايات الطبية ومراقبة إجراءات التخلص السليم منها للحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة العامة كما يقوم القسم بمراقبة البيئة البحرية وتنمية وتطوير الحياة الفطرية وحمايتها من الهدر وأخطار التلوث.

2. قسم خدمات النفايات

يعتبر قسم خدمات النفايات من أقدم الوحدات التنظيمية التي تشكلت منها البلدية نظراً للدور الهام الذي يقوم به في المحافظة على نظافة مدينة دبي بشكل خاص والمناطق الأخرى في الإمارة بشكل عام، حيث يتولى هذا القسم جميع عمليات إدارة النفايات والتي تشمل جمع ونقل النفايات المنزلية، وتنظيف الطرق والشوارع والساحات العامة في المدينة، وتنظيف المناطق السياحية في الإمارة كما يقوم القسم بتوفير عمليات النظافة للمرافق الصحية العامة،

وتوفير خدمات تفريغ خزانات الصرف الصحي للمباني في المناطق التي لا تتوفر فيها شبكات صرف عامة، بالإضافة إلى المساهمة في معالجة حالات تدفق وتجمع مياه الأمطار وتنظيف فتحات التصريف الخاصة بذلك.

3. قسم معالجة النفايات

تم إنشاء هذا القسم مع تشكيل إدارة البيئة عام 1998م، حيث كانت عمليات التخلص من النفايات ومعالجتها قبل ذلك تتبع قسم خدمات النفايات، وكان الهدف من ذلك السيطرة على عمليات التخلص من النفايات بكافة أنواعها العامة، والطبية، والصناعية والخطرة حيث أنشأت البلدية وحدات خاصة لمعالجة النفايات الطبية والخطرة والتخلص منها بطرق آمنة وفق الأساليب المعتمدة عالمياً، بالإضافة إلى السيطرة على حجم النفايات العامة من خلال برامج تقليل إنتاج تلك النفايات وإعادة تدويرها، فكان لا بد من وجود قسم متخصص لتنفيذ سياسة البلدية في تحقيق هذا الهدف، وأصبح قسم معالجة النفايات يتولى مسؤولية إدارة وتشغيل كافة مرافق وتجهيزات البلدية الخاصة بمعالجة النفايات العامة، والنفايات الطبية، والنفايات الخطرة والصناعية والتخلص منها.

تطور التشريعات والأنظمة البيئية

إن نجاح أية إدارة بيئية يستلزم وجود التشريعات والأنظمة البيئية المتعلقة بحماية وإدارة كافة قطاعات البيئة من هواء وماء وتربة، ونفايات عامة وخطرة، وبيئة عمل، وذلك لحماية الموارد الطبيعية وصحة الإنسان وضمان تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا النجاح فقد عملت البلدية على وضع التشريعات والأنظمة البيئية بهدف إيجاد الضوابط والإجراءات الملزمة لحماية البيئة مع إقرار وسائل الإلزام لتحقيق هذه الضوابط ووضع الإجراءات القضائية والعقوبات لمخالفة أي من هذه الأنظمة، وقد عملت البلدية بشكل دؤوب على وضع العديد من التشريعات والأنظمة، منها:

- **سياسة حماية البيئة**

تم إعداد وثيقة (سياسة إدارة البيئة بشأن النفايات والبيئة والتنمية المستدامة) والتي تشتمل على مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة وبرامج العمل التي نتجت عن قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992م لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين (أجندة 21)، وتعتبر السياسات الموضحة في الوثيقة أدوات تخطيطية لتحقيق أهداف محددة في مجالات إدارة البيئة والصحة العامة.

- **أنظمة النظافة العامة**

تم إصدار (الأمر المحلي رقم (28) لسنة 1985م بشأن النظافة العامة في إمارة دبي) لوضع الضوابط والإجراءات الهادفة للحد من الممارسات الخاطئة المتعلقة بالنظافة وإدارة النفايات والصحة العامة كما تم إعطاء صفة الضبطية القضائية لعدد من المسؤولين والمهتمين بقضايا

البيئة في الإمارة للمساهمة مع البلدية في تطبيق أحكام هذا الأمر، والمحافظة على بيئة دبي.

أنظمة حماية البيئة

تم إصدار (الأمر المحلي رقم 61 لسنة 1991م بشأن أنظمة حماية البيئة والسلامة في إمارة دبي) مشتملاً على (91) مادة موزعة على ثمانية فصول، وهي تعنى بحماية العناصر الطبيعية الماء والهواء والتربة، والمحافظة على الجودة لكافة قطاعات البيئة، وكذلك وضع الاشتراطات والضوابط اللازمة للترخيص الصناعي والإدارة السليمة للنفايات، والمحافظة على البيئة الطبيعية وحماية الحياة الفطرية في إمارة دبي.

أنظمة ادارة النفايات الطبية

تم إصدار (الأمر المحلي رقم 115 لسنة 1997م بشأن إدارة النفايات الطبية في إمارة دبي)، وذلك بهدف تنظيم مناولة النفايات الطبية من لحظة إنتاجها إلى حيث التخلص منها في منشأة المعالجة التابعة لإدارة البيئة.

تطور الخدمات البيئية

1. معالجة النفايات الصلبة

لمواكبة التطورات التي شهدتها الإمارة تم تطوير عمليات معالجة النفايات على مراحل وكانت المرحلة الأولى في الستينات حيث تم في هذه المرحلة توفير وسائل تخزين مناسبة للنفايات وتحسين أسلوب التخلص منها.

وشهد عقد السبعينات ميكنة عمليات نقل النفايات وذلك باستقدام السيارات الضاغطة للنفايات، وخلال عقد الثمانينات تم التركيز على تحديث وسائل تخزين النفايات وذلك بتغيير البراميل إلى حاويات مجلفنة لمواكبة تطور الإمارة والذي نتج عنه زيادة مطردة في كميات النفايات حيث تضاعفت أكثر من (5) مرات مقارنة بعقد الستينات، إضافة إلى ميكنة خدمات أخرى من كنس الطرق وإزالة الرمال، وقد تم تنفيذ عمليات متنوعة تشمل نقل وتفريغ ما يزيد عن (12) ألف حاوية نفايات يومياً وتجميع ونقل حوالي مليون طن من النفايات العامة سنوياً، ومعالجة حوالي 4,4 مليون طن من النفايات العامة والصناعية ومخلفات الإنشاءات بالإضافة إلى ضمان نظافة ما يزيد على 1700 كيلومتر من الشوارع المعبدة في الإمارة. أما في عقد التسعينات فقد تم استحداث وتطبيق المفاهيم الحديثة في إدارة النفايات وذلك لتتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة حيث تم إدخال برامج تقليل النفايات (برامج الهدف 555) واحتضان نشاطات إعادة التدوير كخيارات بيئية أولية في التعامل مع النفايات، علماً بأن الإحصائيات تشير إلى تزايد مستمر في كمية النفايات الصلبة المنزلية الناتجة في الإمارة، حيث ارتفعت من (270) ألف طن في عام 1987م إلى اكثر من 1,32 مليون طن بنهاية عام 2002م .

ولمواكبة هذه التطورات تمت إعادة هيكلة الوحدات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ المهام

وتحديث وإعادة برمجة العمليات اليومية لتتلاءم مع مكتسبات الإمارة ولضمان كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للجمهور كذلك تمت إعادة توزيع جهاز العمل الإشرافي وفق تسلسل هرمي لإدارة القوى العاملة المكرسة لخدمة المناطق حسب توزيع جغرافي يشمل كافة مناطق الإمارة، بر دبي وديرة والمناطق الريفية إضافة إلى ذلك تمت إعادة برمجة الجهاز التشغيلي من آليات ومركبات وفق منهاج يضمن الإنتاجية القصوى مع الأخذ في الاعتبار عناصر وقت العمل والمسافة المقطوعة والكميات المجمعة للنفايات كمقاييس أساسية لضمان كفاءة الأداء.

كما تم استحداث خدمات جديدة للجمهور منها خدمة توزيع أكياس النفايات البلاستيكية والتي توزع مجاناً من خلال المكاتب الفرعية للبلدية بمعدل مليون كيس شهرياً، وذلك بهدف التخلص السليم من النفايات وخلق الشعور بالمسؤولية لدى أفراد الجمهور بأهمية الخدمات المقدمة إليهم ودورهم تجاه هذه الجهود، والمحافظة على الآليات والحاويات المستخدمة لهذا الغرض.

وكذلك تم إجراء تحديث لمواصفات جميع الألبات ووسائل التخزين للرقي بالخدمات ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، علاوة على استحداث وتعزيز الأسطول التشغيلي بآليات جديدة مثل السيارات الضاغطة ذات التحميل الجانبي لتوفير العمالة، والكناسات الميكانيكية لضمان إنتاجية أفضل، وآلات فرم مخلفات الأشجار إضافة إلى توفير وسائل التخزين المختلفة، حيث تم استخدام الحاويات البلاستيكية ووسائل المهملات المصممة داخلياً لخدمة المهرجانات والمناسبات ووسائل التنظيف المختلفة مثل الآلات المتخصصة لنظافة الأرضية والشواطئ وذلك تعزيزاً للخدمات المقدمة للمناطق التجارية والسياحية.

2. معالجة النفايات الخطرة والنفايات الطبية

رافقت عملية النمو الصناعي في إمارة دبي زيادة مطردة في كمية النفايات الخطرة الناتجة وخصوصاً في فترة ما بعد عام 1994م حيث ارتفعت كمية النفايات الخطرة (عدا النفايات الصعبة والنفايات الزيتية) من 9,740 طن في عام 1994م إلى 23,300 طن في عام 1995م ثم إلى 34,800 طن في عام 1996م هذا النمو التصاعدي استدعى القيام مبكراً بالتخطيط لمستقبل هذه النفايات بحيث لا تؤدي إلى مخاطر التلوث أو تدمير الموارد الطبيعية في الإمارة، وضمن سعي البلدية من خلال إدارة البيئة نحو إيجاد حل

منشأة معالجة النفايات الطبية

دائم يفي بالتزامات الإمارة نحو الإنسان والبيئة بصورة متوازنة مع التطور والنمو الصناعي والاقتصادي لإمارة دبي، كان لا بد من إيجاد منشأة لمعالجة النفايات الصناعية – على غرار ما هو مطبق في الدول المتقدمة – تقوم بمعالجة واحتواء تلك النفايات، وهكذا تم إنشاء مجمع معالجة النفايات الخطرة بجبل علي، والذي يضم: منشأة معالجة النفايات الخطرة، ومنشأة معالجة النفايات الطبية، ومحرقة النفايات الخطرة.

● منشأة معالجة النفايات الخطرة

منشأة معالجة النفايات الخطرة

قامت البلدية بإنشاء منشأة معالجة النفايات الخطرة بموقعها الجديد كبديل حتمي للموقع القديم للتخلص من النفايات الخطرة بجبل علي والذي كان التخلص فيه يتم بالدفن المباشر ودون أية معالجة مسبقة، وهكذا تم في فبراير 1999م تشغيل منشأة معالجة النفايات الخطرة بجبل علي، والتي تم افتتاحها رسمياً في 6 فبراير عام 2000م بمناسبة يوم البيئة الوطني الثالث.

وتم تصميم المنشأة بحيث يمكنها مواكبة النمو الصناعي في دبي لكي تتمكن من معالجة الزيادة المتوقعة في كمية النفايات الخطرة الناتجة في إمارة دبي حتى عام 2015م، مع أن وجود مثل هذه المنشأة شيء أساسي ومعتمد في كل الدول المتقدمة، إلا أن منشأة معالجة النفايات الخطرة بجبل علي هي الوحيدة من نوعها في الدولة، وتعتبر فخراً وامتيازاً لإمارة دبي، وهي من أهم إنجازات بلدية دبي في مجال حماية البيئة في الأعوام الأخيرة.

وقد قامت المنشأة خلال عام 2002م بمعالجة 117,216 طن من النفايات الخطرة (غير شاملة للنفايات الصعبة أو الطبية) مقارنة بحوالي 123,557 طن خلال عام 2001 و(26) ألف طن عام 2000م، و(19) ألف طن عام 1999م.

● منشأة معالجة النفايات الطبية

كانت بلدية دبي سباقة دائماً في مجال تقنين إنتاج النفايات بكافة أنواعها ورقابة التخلص السليم منها، وفي النصف الأول من تسعينات القرن العشرين قامت البلدية بدراسات ميدانية لاستقصاء حجم مشكلة نفايات الرعاية الصحية على مستوى الإمارة

بقطاعيها الحكومي والخاص، وتبين على أثرها ضرورة وضع حلول سريعة لرفع كفاءة معالجة النفايات الطبية في الإمارة.

وهكذا تم في عام 1997م تنفيذ وتشغيل منشأة معالجة النفايات الطبية كتقنية مؤقتة للسيطرة على الأوضاع العاجلة التي تعاني منها الإمارة، وبحيث تكفي للتعامل مع النفايات الطبية لمدة خمس سنوات على الأقل وبقدرة أساسية تبلغ (4) طن يومياً، وقد تم دعم المشروع بإصدار (دليل الممارسة بشأن إدارة النفايات الطبية من المستشفيات والعيادات ومنشآت الرعاية الصحية في إمارة دبي) وصدور الأمر المحلي (115) لسنة 1997م بشأن (إدارة النفايات الطبية في إمارة دبي)، وبذلك تم تطبيق نظام متكامل لرقابة وإدارة النفايات الطبية على مستوى الإمارة وكان التأثير المباشر هو تقليل حجم النفايات بنسبة 80 ٪ من حجمها الابتدائي، ومن ثم تحويلها إلى نفايات لا يمكن تمييزها كنفايات طبية معالَجة.

● محرقة النفايات الخطرة

في عام 2000م قامت إدارة البيئة بتبني هذا المشروع الرائد تنفيذاً للمرحلة الثانية لكل من خطة معالجة النفايات الخطرة وخطة معالجة النفايات الطبية، وذلك باعتبار المحرقة تمثل جزءً أساسياً مكملاً لوحدات المعالجة في منشأة معالجة النفايات الخطرة، وكونها تتكامل مع منشأة معالجة النفايات الطبية، وهي بذلك تربط بين هاتين المنشأتين.

تم تدشين المحرقة في فبراير من عام 2001م ضمن فعاليات يوم البيئة الوطني الرابع. وقد تم تصميمها على أحدث المواصفات الأوروبية، وهي قادرة على معالجة النفايات الطبية بمعدل (500) كجم/ساعة، هذا إضافة إلى حرق المذيبات المخزنة في مجمع المعالجة والنفايات الزيتية الناتجة من وحدة فصل الزيت عن الماء، واستغلال الحرارة الناتجة منها في تبخير النفايات السائلة المعالجة.

3. إدارة نوعية الهواء

في سبيل المحافظة على سلامة البيئة وجودة الهواء في إمارة دبي، فقد تم التركيز في إدارة نوعية الهواء على برنامجين رئيسيين، هما:

● رصد ورقابة نوعية الهواء

بدأ رصد نوعية الهواء في إمارة دبي عام 1987م واقتصر آنذاك على تجميع البيانات المختلفة وأخذ قراءات للملوثات معينة ومحددة، وفي عام 1993م تم تأسيس شبكة لرصد نوعية الهواء، وذلك لقياس نسب ملوثات الهواء الشائعة، ولهذه الغاية تم ربط أجهزة رصد نوعية الهواء بشبكة إلكترونية متصلة بنظام كمبيوتر يعمل على تحليل البيانات على مدار الساعة، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة وكافية عن نوعية الهواء ومدى توافقها مع الأهداف الموضوعة لإمارة دبي، وهذه المحطات موزعة في خمسة

مواقع استراتيجية في الإمارة بحيث يشكل كل موقع محطة فرعية ويتم التحكم والاتصال فيها جميعاً من خلال المحطة الرئيسية في مكاتب قسم حماية البيئة والسلامة والتي تشتمل على محطة إستقبال مركزية لتجميع وتحليل وحفظ المعلومات والاستفادة منها في إتخاذ القرارات اللازمة.

والهدف من رصد نوعية الهواء هو الحصول على معلومات حول مؤشرات التلوث ومقارنتها بالمقاييس الطبيعية بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على نوعية الهواء بالصورة المطلوبة، وتوفير قاعدة بيانات لإجراء البحوث على المناطق الحضرية واستخدامات الأراضي والتخطيط والمواصلات بالإضافة إلى الاستعانة بها في تطوير وتقييم الخطط الاستراتيجية، وإعداد النماذج الحسابية المستقبلية لإدارة نوعية الهواء.

● تطبيق نظام الرصد المباشر لتصريف المخلفات الغازية إلى البيئة

تم البدء بممارسة تطبيق هذا النظام في عام 1995م على المنشآت الصناعية الكبرى ومحطات توليد الطاقة، حيث أن المقصود من الرصد المباشر لتصريف المخلفات الغازية هو قياس ملوثات الهواء المنبعثة من الأفران التابعة للمصانع والمداخن ومحطات توليد الطاقة ...الخ، وتستعين هذه المؤسسات بالمختبرات الخاصة والمرخصة في دبي لإجراء الاختبارات اللازمة للملوثات وذلك للتأكد من الإلتزام الدائم بالأنظمة والمقاييس العالمية. أما بخصوص الشركات والمصانع التي لا تتوفر لديها إمكانية تطبيق مثل هذا النظام، فإنه يتم إلزامها بتركيب أجهزة تحكم خاصة لرصد الملوثات لتكون مطابقة للمقاييس العالمية لانبعاث الملوثات، وبناءا عليه يتم تحديد ودراسة التالي:

- مقاييس العناصر الملوثة التي يتم تصريفها إلى بيئة الهواء الناتجة من الأنشطة الصناعية المختلفة.
- اشتراطات خاصة ووسائل تَحَكّم لانبعاث الملوثات إلى الهواء من المصادر الثابتة وفقاً لأفضل التقنيات المطبقة عالمياً.
- تطبيق إجراءات رقابية لإطلاق الملوثات من المداخن ونقاط التصريف، وتحديد وسائل الحرق.
- دراسة التأثيرات البيئية للأنشطة الصناعية الجديدة، وإصدار تصاريح شاملة لاشتراطات الرقابة والتحكم في الإطلاقات الغازية.

4. الرقابة الصناعية

تقوم الإدارة بإجراء عمليات تفتيش على المصانع من أجل تنظيم ورقابة النفايات والإطلاقات الصناعية المختلفة، وتطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية لحماية العاملين فيها، ومراقبة المواد الخطرة وطرق تخزينها وسبل استخداماتها والتحكم في إنتاج النفايات الخطرة ورقابة التخلص منها، وذلك طبقاً للأمر المحلي رقم (61) لسنة

1991م والأوامر والقرارات الإدارية المكملة له.

وتم إعداد برنامج التفتيش ليغطي المصانع، والورش، والمغاسل، ومخازن المواد الكيميائية وغيرها، الكائنة بصفة أساسية في مناطق القوز والرمول والعوير والقصيص وجبل علي، بالإضافة إلى المواقع الأخرى في إمارة دبي، وبناء على عمليات التفتيش يتم إعداد تقارير مفصلة عن الممارسات المطبقة في المنشآت الصناعية، وفي حال اكتشاف قصور أو مخالفات لأنظمة حماية البيئة والسلامة فإنه يتم إصدار إشعار كتابي للمنشأة بالمخالفة ويتم إمهالها مدة زمنية معقولة للالتزام بمتطلبات حماية البيئة والسلامة، أو يتم إصدار غرامات مالية في حال تكرار المخالفات.

وتطورت عمليات التفتيش على المنشآت الصناعية منذ إنشاء قسم حماية البيئة والسلامة في البلدية، وقد شهدت عملية التطور هذه زيادة مطردة في عدد التفتيشات التي بلغت 5,575 تفتيشاً عام 2002م مقارنة مع 3,500 تفتيش عام 1990م، كما هو موضح في الجدول التالي:

عدد حالات التفتيش على المؤسسات الصناعية خلال الفترة من عام 1990م – 2002 م

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد التفتيشات	3,500	3,540	3,562	3,574	5,014	6,094	6,230	6,195	5,710	5,901	6,716	6,166	5,575

تطور عدد حالات التفتيش على المؤسسات الصناعية في دبي
خلال الفترة من عام 1990م – 2002 م

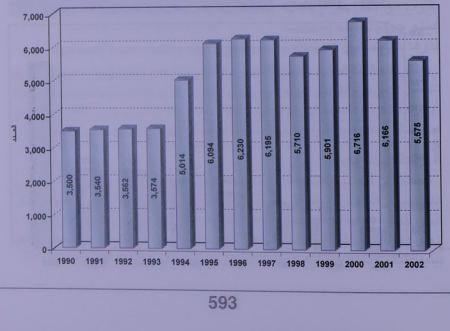

وبلغ إجمالي الغرامات لنفس العام (768,600) درهم مقارنة بـ (50,000) درهم في عام 1990م. كما بلغت رسوم التقييم البيئي للمنشآت الصناعية الجديدة (125,795) درهم خلال عام 2001م ليصبح الإيراد الكلي المحصل في هذا الجانب لنفس العام (894,395) درهماً.

5. السلامة العامة

تقوم إدارة البيئة بإجراء تفتيشات منتظمة وتطبيق نظم وإجراءات لحماية سلامة المجتمع، شاملاً ذلك تطبيق أنظمة المسابح المنصوص عليها في الأمر المحلي رقم 61 لسنة 1991م من خلال إجراء فحص دقيق للخرائط والمخططات الهندسية للتأكد من مطابقتها لمتطلبات السلامة والبيئة قبل البدء في عملية إنشاء المسابح، وفي عام 2001م تم اعتماد مخططات لإنشاء (308) مسابح، بلغ رسم الكشف عليها واعتماد مخططاتها (341,800) درهم، مقارنة بإنشاء (232) مسبحاً في عام 2000م بلغت رسوم الكشف عليها واعتماد مخططاتها (234,800) درهم. كما يتم إجراء تفتيشات منتظمة وفجائية على المسابح العمومية والشبه عمومية لفحص نوعية المياه والتأكد من ضرورة مطابقتها للأنظمة، وقد بلغ عدد التفتيشات على تلك المسابح خلال عام 2002م (762) تفتيش مقارنة بـ (85) تفتيش عام 1995م. وفيما يلي بيان لعمليات التفتيش التي تمت على المسابح خلال الفترة من عام 1995م – 2002 م:

عدد حالات التفتيش السنوية على أحواض السباحة من عام 1995م – 2002م

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد التفتيشات	85	123	187	228	279	316	320	762

تطور عدد حالات التفتيش على أحواض السباحة من عام 1995م – 2002م

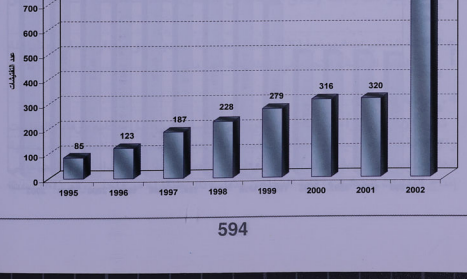

كذلك يتم إجراء رقابة منتظمة على موردي لعب الأطفال، حيث تم توجيه الشركات نحو عدم استيراد بعض البضائع التي لا تصلح لعباً للأطفال. وكذلك تمت توعية العديد من تجار لعب الأطفال بمتطلبات الأمر المحلي رقم 1991/61 بشأن سلامة لعب الأطفال، وإجراء حملات تفتيشية منظمة لمسح الأسواق ومحلات البيع.

هذا وتقوم الإدارة أيضاً بتطبيق دليل السلامة في المواقع الإنشائية من خلال التفتيش على مواقع الإنشاءات المختلفة، حيث يتم إصدار إشعارات مخالفة للمقاولين المسؤولين عن سلامة وصحة العمال في مواقع الإنشاءات التي لا تتوفر فيها أنظمة السلامة والصحة المهنية. كما يتم الإبلاغ عن الحوادث الخطيرة فور وقوعها في مواقع الإنشاءات عن طريق شرطة دبي، وذلك للقيام بالتحري والتحقيق في إجراءات السلامة في الموقع. هذا وتقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ دليل السلامة بشكل واسع في العديد من إدارات البلدية.

إضافة إلى ما سبق فإن الإدارة تقوم بتنفيذ برنامج الصحة المهنية بشكل مستمر عن طريق عمل الفحوصات الطبية اللازمة لموظفي بعض المصانع في عيادة الصحة العامة بالبلدية.

أثناء عمليات إعدام العاج الخام بعد مصادرته

ومن خلال التزامنا بالمحافظة على البيئة وتنفيذاً للقرار الذي أصدره صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم بتاريخ 28 مايو 1989 والذي يقضي بمنع الترخيص بشراء وبيع العاج الخام وقرون وحيد القرن صادرت البلدية ما يقارب من (12) طن و136.5 كيلو جرام بقيمة إجمالية قدرها سبع ملايين وستمائة وست وستون درهم وسلمت القيمة لأصحابها.

وبناءً عليه قامت البلدية بتاريخ 22 يناير 1992م بإعدام هذه الكمية وحضر عمليات الحرق القنصل الامريكي، القنصل البريطاني، وممثل المكتب الاقليمي للأمم المتحدة وبذلك تكون دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تقوم بإعدام العاج المزاماً بقرار الأمم المتحدة في هذا الشأن وبالقوانين الدولية التي تحرم المتاجرة بالعاج وخاصة قرار مؤتمر (سايتس).

6. رقابة البيئة البحرية

تستمد دبي أهميتها الاقتصادية من موقعها المتميز على الخليج العربي ولوجود خور دبي هذا الشريان النابض إضافة إلى العديد من الموانئ والمرافق الساحلية الأخرى، حيث يشكل الخور منظراً جمالياً آخاذاً ووسيلة للراحة النفسية والاستجمام للزائرين والقاطنين بعد عناء العمل اليومي، كما أنه يمثل اليوم منطقة جذب سياحية هامة في الإمارة لما يضمه من نظم بيئية غنية بالأسماك والأحياء البحرية الأخرى ولوجود محمية الحياة الفطرية.

حملات الرقابة على السفن

من هذا المنطلق، فقد أولت بلدية دبي أهمية كبرى لحماية البيئة البحرية والخور، وذلك إبتداءً من عام 1985م من خلال إجراء الدراسات، وتنظيف الخور، وسن التشريعات، وتنفيذ برامج الرقابة على السفن، ومراقبة نوعية المياه والتربة البحرية، وتوعية العامة بمخاطر الممارسات السلبية.

● عمليات تنظيف البيئة البحرية

بدأ تنظيف الخور بطريقة منتظمة منذ عام 1985م، حيث يجري تنظيف الخور وميناء الحمرية وخور الممزر والمياه الساحلية بواسطة قوارب تنظيف مخصصة وفرتها البلدية لهذا الغرض والتي تقوم بتجميع النفايات الطافية على ورديتين صباحية ومسائية بشكل يومي بما فيها أيام العطلات الرسمية ، وقد تم على سبيل المثال خلال عام 2000م إنتشال وتجميع (319) طن من النفايات الطافية من ميناء الخور وميناء الحمرية.

● رقابة السفن والأنشطة الساحلية

إيماناً بأهمية المحافظة على نظافة البيئة البحرية لإمارة دبي وللتوافق فيما بين عمليات التنظيف والمحافظة على البيئة البحرية، فقد تم في عام 1990م شراء (قوارب سريعة)، وتسيير دوريات بحرية بشكل يومي لمراقبة الخور وميناء الحمرية والمحميات الطبيعية والجداف والمناطق الساحلية، وقد نتج عن عملية الرقابة هذه تحرير (294) مخالفة للسفن عام 2002م بلغت قيمة غرامتها (280,490) درهم مقارنة بـ (400) مخالفة عام 2001م بلغت قيمة غرامتها (415,800) درهم. و(291) مخالفة عام 2000م بلغت قيمة غرامتها (285,100) درهم.

● رصد نوعية المياه البحرية

يشتمل برنامج رقابة المياه البحرية الذي بدئ العمل في تطبيقه عام 1990م على رصد المؤشرات

الفيزيوكيميائية والكيميائية، وتركيز المغذيات، والهيدروكربونات، والمعادن الثقيلة والخصائص الحيوية في المياه والترسبات البحرية، وذلك من خلال ثلاثين محطة رصد موزعة في الخور وميناء الحمرية وخور الممزر وميناء راشد وجبل علي والمياه الساحلية. وقد حققت هذه الرقابة توازناً في نوعية المياه، مما جعل البيئة البحرية لدبي والمياه الساحلية جيدة جداً وغير ملوثة وذات إنتاج حيوي جيد.

7. المحميات الطبيعية

في أول مارس من عام 1998م صدر الأمر المحلي رقم (2) لسنة 1998م، باعتماد منطقتي رأس الخور وجبل علي محميتين طبيعيتين مع المخططات الموضحة للحدود الجغرافية للمنطقتين. وفي نفس العام قامت بلدية دبي بتنفيذ دراسة المناطق المحمية في إمارة دبي، وكذلك تقييم جميع المناطق المحمية مثل: خور دبي، جبل علي، ند الشبا، الخوانيج، مشرف، وحتا من حيث التنوع البيولوجي والصفات البيئية، والضغوط التي تتعرض لها، وكذلك تحديد مناطق أخرى جديرة بالحماية، وإعداد خطة إدارية مفصلة لمحميتي رأس الخور وجبل علي.

إضافة إلى ذلك تقوم الإدارة برقابة المحميات الطبيعية حيث تم وضع لوحات تحذيرية في عدة مواقع على امتداد محمية جبل علي للحياة الفطرية مع تنفيذ حملات متواصلة لإزالة ومصادرة شباك الصيد والقراقير وذلك بعد الإعلان عنها للجمهور في الصحف المحلية. كذلك تم التنبيه على المؤسسات والفنادق بعدم ممارسة أية أنشطة تتنافى ووضع المحمية، كما تم التنسيق مع شرطة دبي وإدارة حرس الحدود لتوفير الحراسة. هذا ويتم تطبيق إجراءات عقابية رادعة ضد أية تصرفات غير قانونية في المحمية، إضافة إلى توعية المرتادين بعدم رمي الرماد والفحم الناتج من عمليات الطهي والشواء على الرمال، وعدم اصطحاب الحيوانات إلى داخل المحمية أو قيادة السيارات على النباتات والأعشاب ومناطق المد والجزر لما لها جميعاً من آثار سلبية وتدميرية على بيئة المحمية.

أما بالنسبة لمحمية خور دبي للحياة الفطرية، فتتم مراقبة كافة الأنشطة المحاذية التي من شأنها التأثير على المحمية.

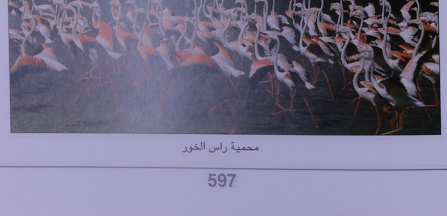

محمية رأس الخور

8. التوعية البيئية

تولي الإدارة اهتماماً خاصاً بالبرامج التي تهدف إلى التوعية البيئية وذلك لما لها من أهمية بالغة سواء لتحقيق الأهداف المرجوة أو دعم الجهود المبذولة في الحفاظ على البيئة على المدى البعيد، حيث يتم التنسيق والتعامل مع جهات عديدة سواء داخل البلدية مثل مكتب التوعية البيئية والصحية وقسم العلاقات العامة، أو جهات خارجية مثل الجمعيات التطوعية كمجموعة الإمارات للبيئة ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية وجمعية الغوص وجمعية أصدقاء البيئة، وذلك لنشر الوعي البيئي والصحي في المجتمع، ويمكن تلخيص الجهود المبذولة في مجال التوعية البيئية في التالي:

- المشاركة الدورية ببيانات صحفية يتم فيها نشر الأخبار والمعلومات والأنشطة والإحصائيات التي تعبر عن الإنجازات الهامة والبرامج المستقبلية المتعلقة بالحفاظ على البيئة، إضافة إلى شرح الأنظمة والإرشادات المستجدة في مجال حماية البيئة والسلامة العامة.
- إصدار نشرات معلوماتية Information Bulletin حول حماية البيئة في دبي يتم توزيعها بصفة دورية على المؤسسات الصناعية والشركات والأفراد، إضافة إلى إصدار إرشادات فنية باللغتين العربية والإنجليزية يتم توزيعها على مختلف المصانع في إمارة دبي وتتضمن ضوابط وإجراءات فنية تهدف إلى حماية البيئة وسلامة المجتمع.
- يتم تنظيم برامج تدريبية وزيارات ميدانية لطلاب الجامعات والمدارس وكليات التقنية العليا.
- القيام بإعطاء محاضرات عن جوانب البيئة المختلفة في المناسبات المدرسية وتنظيم زيارات ميدانية لطلبة المدارس إلى مختلف مناطق العمل ومراكز المراقبة البيئية لإطلاعهم على وظائفها ودورها في المحافظة على البيئة.
- المشاركة الفعالة في الاحتفال بالمناسبات الوطنية والعالمية الخاصة بالبيئة، مثل يوم البيئة الوطني، أسبوع البلديات، يوم الأرض، يوم البيئة العالمي، يوم نظفوا العالم.

إرشادات فنية

قامت إدارة البيئة بإعداد وإصدار (69) إرشاداً فنياً و (5) أدلة ممارسة حتى ديسمبر 2002م (جدول رقم 1)، وذلك لشرح وتدعيم متطلبات أنظمة حماية البيئة في الإمارة، وقد اشتملت هذه الإرشادات على الإجراءات والمتطلبات اللازمة في قضايا البيئة والسلامة المهنية المختلفة، كما أنها ساهمت مساهمة فعالة في تعزيز التعاون والتفاهم بين قطاع الصناعة وبلدية دبي لحماية البيئة والحد من التلوث البيئي وبما يكفل تحقيق التنمية المستدامة في الإمارة.

جدول رقم: (1) قائمة بأسماء الإرشادات الفنّية الخاصة (بحماية البيئة والسلامة)

الرقم	إسم الإرشاد الفني	الإصدار الأول	التعديل الأخير
1	طلب الحصول على تصريح لتصريف النفايات إلى المجاري أو البيئة الأرضية أو البحرية	1993	أبريل 1997
2	إرشادات حول تقارير الفحص التدقيقي للنفايات	1993	–
3	إعداد تقارير التدقيق في إجراءات السلامة	1993	–
4	إرشادات حول تقرير التأثير البيئي للمؤسسات الصناعية الجديدة	1993	نوفمبر 1998
5	الاستعداد والاستجابة لتسريبات بقع الزيت	1993	–
6	إسطوانات الغاز الصناعي المضغوط	1993	–
7	الإجهاد الحراري في مكان العمل	1993	–
8	الدخول إلى الأماكن المحظورة	1993	–
9	السلامة في أعمال الكهرباء	1993	–
10	حماية الآليات الخطرة	1993	–
11	اعتماد مخططات أحواض السباحة	1993	–
12	متطلبات أجهزة فصل النفايات السائلة	1993	–
13	التخلص من النفايات الصناعية السائلة	1993	أكتوبر 1997
14	معدات الحماية الشخصية - حماية الرأس	1993	–
15	معدات الحماية الشخصية - حماية العين والوجه	1993	–
16	معدات الحماية الشخصية - حماية حاسة السمع	1993	–
17	معدات الحماية الشخصية - الثياب الواقية	1993	–
18	معدات الحماية الشخصية - حماية الأيدي	1993	–
19	معدات الحماية الشخصية - حماية القدم	1993	–
20	معدات الحماية الشخصية - الحماية من السقوط/ حبال النجاة	1993	–
21	معدات الحماية الشخصية - الحماية التنفسية	1993	نوفمبر 2000
22	الاستخدام الآمن للمذيبات الصناعية العضوية	1994	–
23	إجراءات اختبار مميزات رشيح/ نفاذية النفايات الخطرة	1994	–
24	أخذ عينات النفايات الخطرة	1994	–
25	متطلبات الإسعافات الأولية	1994	–
26	طلبات الموافقة على التخلص من النفايات الخطرة	1994	أبريل 2000
27	التصاريح السنوية للتخلص من النفايات الخطرة	1994	أكتوبر 1997
28	تقليل النفايات الصناعية إلى الحد الأدنى	1994	أكتوبر 2000
29	متطلبات تصريف النفايات الغازية والأبخرة والغبار إلى الجو	1994	–
30	حجيرات الصباغة بالرش	1994	–
31	السلامة في محلات تصليح وخدمة السيارات	1994	–
32	مولدات الإستبلين	1994	–
33	التخلص من المستحضرات الصيدلانية والأدوية المنتهية الصلاحية	1994	–
34	متطلبات استخدام الزيوت العادمة في الغلايات والأفران في دبي	1994	–

تابع جدول رقم (1)

35	إرشادات لتحليل النفايات وإعداد التقارير	1994	-
36	إرشادات بشأن التخلص من نفايات محطات الخدمة	1994	-
37	نقل النفايات السائلة غير الخطرة بواسطة التناكر	1994	أبريل 1999
38	الصحة والسلامة في المطابخ وأماكن إعداد الأغذية	1994	-
39	تصميم خزانات التعفين/ حفر التسريب	1994	-
40	فحص وإصدار الشهادات الخاصة بالغلايات وأوعية الضغط	1994	-
41	فحص وإصدار الشهادات الخاصة بمعدات الرفع مثل الرافعات والمصاعد ...إلخ	1994	-
42	متطلبات معامل خلط الخرسانة	1994	-
43	وضع لوحات تحذيرية/ إرشادية للمركبات الناقلة للبضائع الخطرة	1994	نوفمبر 1998
44	متطلبات خفض الضجيج الناتج عن أعمال البناء أو الهدم	1994	-
45	متطلبات التحكم في الضجيج الناتج من وسائل الترفيه	1994	-
46	الموافقة على تخليص البضائع الخطرة	1994	يونيو 2001
47	إرشادات التخلص من حاويات المواد الكيماوية المستخدمة	1994	-
48	السلامة في التعامل مع الإسبستوس	1994	-
49	سياسة إعفاء النفايات الخطرة	1994	-
50	متطلبات نقل النفايات الخطرة	1994	يناير 2000
51	جمع وحفظ عينات الزيوت المحمولة بالماء	1995	-
52	أنشطة معالجة أسطح المعادن	1995	-
53	إجراءات تقييم التأثيرات البيئية	1995	-
54	إزالة التلوث من التربة	1995	-
55	استبدال مركبات الكلوروفلوروكربون (CFCs) بأخرى في أعمال التنظيف وإزالة الشحوم	1995	-
56	إعداد أنظمة الإدارة البيئية - تطبيق معايير ايزو 14001 في دبي	1995	مارس 1998
57	السدود الحاجزة لصهاريج التخزين ومرافق النقل	1995	-
58	سياسة التحكم في المواد المستنزفة للأوزون	1995	سبتمبر 2001
59	إدارة النفايات الطبية الناتجة من العيادات والمختبرات	1995	مايو 1997
60	اعتماد شركات التدقيق البيئي	1996	مارس 1998
61	تطوير إجراءات مجابهة حوادث البضائع الخطرة	1997	-
62	إعادة استخدام الحمأة والنفايات السائلة في أغراض الزراعة والري	1998	-
63	إرشادات بيئية للرحلات السياحية في إمارة دبي	1998	-
64	متطلبات السلامة والصحة والبيئة في المصانع (المغاسل)	1998	-
65	اسطوانات غاز البترول المسال	1998	-
66	الوقاية/ الحماية من الأشعة المؤينة	أغسطس 2000	غير مترجم
67	متطلبات السلامة في لعب الأطفال	يناير 2001	-
68	التحكم في النفايات الناتجة عن صناعات الطابوق والبلاط والرخام	يونيو 2001	غير مترجم
69	المتطلبات الخاصة بشركات تجميع ونقل الزيوت المستعملة	مسودة فقط	غير مترجم

إدارة

تقنية المعلومات

من المتفق عليه أن كفاءة الدائرة وإنتاجية الأداء فيها والارتقاء بها قد أصبحت من القضايا الملحة لمواكبة التطور وذلك باستخدام ماتوفره التقنيات الحديثة والمتقدمة، وهذا ما تتولى مسؤوليته إدارة تقنية المعلومات لتكملة الدور الحيوي في تخطيط قدرات الحاسب الآلي وتطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بالحاسبات الآلية ووضع البرامج وتدريب العاملين ومعالجة البيانات في البلدية الأمر الذي سهل إجراء الكثير من الأعمال خاصة تقديم الخدمات كما ساهم في رفع كفاءة أدائها وزيادة إنتاجيتها.

1- تأسست إدارة تقنية المعلومات (بموجب القرار الإداري رقم «100» عام 1998م) حسب المراحل التالية :-

في عام 1985م صدر الأمر الإداري رقم (146) بتاريخ 1985/2/24م الخاص بإجراء الدراسات لاستخدام الكمبيوتر في إدارات وأقسام البلدية وبناءً عليه تم تشكيل فريق متخصص يتكون من أربعة موظفين من (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P.) لتأسيس مركز تكنولوجيا المعلومات بمشاركة اثنين من المواطنين وذلك حرصاً على مشاركة المواطنين من البداية لتسلم زمام الأمور في المستقبل، وتمكن الفريق منذ هذا التاريخ وحتى عام 1990م من إنجاز مهام أساسية أهمها :

إعداد المتطلبات الرئيسية والمعايير للبدء بالاستخدام والتطوير وشمل ذلك طلبات عروض الأسعار للأنظمة التي تقرر البدء بها، والمناقصات، واستقبال عروض الشركات.

- وفي عام 1986م وصل الحاسب المركزي والحاسبات الشخصية والطابعات، وتم البدء بتطوير الأنظمة فوراً.
- وضع خطة لبناء قاعدة للبيانات، ودعم الأنظمة ، وتطوير الأنظمة والشبكات على مدى (5) سنوات وحتى عام 1990م .
- تطوير الأنظمة الرئيسية بالبلدية وهي (الرخص التجارية - المالية - المشتريات - شؤون الموظفين - المخازن - المباني) باستخدام لغة الكوبول على قاعدة بيانات (IMAGE) بشكل بسيط يتناسب مع احتياجات الإدارات في ذلك الوقت ضمن التكنولوجيا المتوفرة آنذاك .
- شراء برنامج الأرشفة الضوئية (PLEXUS) وقد تم تطبيقه في إدارات (شؤون الموظفين، المباني، التخطيط والمساحة) ليساعد بشكل فعال في تطوير وزيادة إنتاجية وتخفيض الوقت المستغرق في تناقل تلك الأوراق والمستندات بين تلك الوحدات التنظيمية وبما يتناسب مع طبيعة واحتياجات عمل تلك الإدارات.

وعليه فقد زادت القوى العاملة حتى أصبح عددها (21) موظفاً ، وكانت بداية العمل الفعلي، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) إحصائية بأعداد القوى العاملة من 1985م وحتى عام 1990م

السنة	1985	1985	1986	1988	1989	1990
عدد المواطنين	2	2	5	6	8	11
عدد الوافدين	-	-	1	4	7	10

- وتبعاً لذلك شهدت الشبكات تطوراً مواكباً للأنظمة بسبب تمكن قسم تقنية المعلومات من تطبيق النظم وتدريب المشغلين للعمل على أجهزة الحاسوب فكان تطور الشبكات على النحو التالي :

- تم تجهيز غرفة الكمبيوتر حسب المواصفات العالمية من حيث السلامة والأمان، وتوفير خدمات الحاسوب للمستخدمين .
- ربط المواقع الخارجية عبر خطوط الاتصالات بالحاسب المركزي الوحيد منها الصحة / موقع البلدية القديم / المخازن بالراشدية.
- إنشاء شبكة ربط داخلية لنظام الشاشات الطرفية مع مراكز تعامل الجمهور بسرعة (96) كيلو بايت / ثانية، أهمها إدارة الرخص التجارية حينذاك / المالية / رقابة الأغذية / شؤون الموظفين.
- البدء في استخدام الحاسبات الشخصية لأعمال السكرتارية على مستوى الإدارات.

وبذلك يكون القسم قد أنجز مهمتين أساسيتين وهما :

- إدخال تقنية المعلومات إلى معظم الوحدات التنظيمية بالبلدية.
- تطوير الأنظمة الرئيسية بالبلدية ، مع التدريب والدعم.

2. وتماشياً مع التطور السريع والتغيرات العالمية في هذا المجال، أولت البلدية هذا الموضوع جل اهتمامها فصدر الأمر الإداري رقم (244) لسنة 1990م بإنشاء مركز تكنولوجيا المعلومات مع تبعيته المباشرة للمدير العام. وكان الهيكل التنظيمي وفق هذا الأمر الإداري كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لعام 1990م

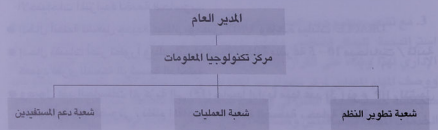

تميز المركز اعتباراً من 1990م وحتى 1995م، بعد صدور هيكله التنظيمي واستقرار العمل بالشعب الثلاث، بالعمل الجاد خاصة وقد اتضحت نتائج ما تحقق خلال الخمس سنوات الأولى، وأصبح تنامي النظم والشبكات يتطلب تطوراً في القوى العاملة وزيادة عددها وكفاءتها لذلك أصبح وضع القوى العاملة على النحو التالي:

ازداد عدد القوى العاملة من (21) موظفاً عام 1990م وأصبح (44) موظفاً في 1995م. كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) إحصائية بأعداد القوى العاملة بالإدارة من 1991م وحتى عام 1995م

السنة	1991	1992	1993	1994	1995
عدد المواطنين	13	16	20	22	23
عدد الوافدين	16	19	22	22	21

- تم خلال هذه الفترة تعيين بعض الموظفين من شركة داتا ميشن، وذلك لإعادة تطوير بعض الأنظمة داخلياً بما يتناسب مع متطلبات الإدارات، وتماشياً مع لغات البرمجة الجديدة، دون الاكتفاء بالدعم فقط.

كما شهدت هذه الفترة تطوراً في النظم على النحو التالي:

تم البدء بتطوير الأنظمة التالية داخلياً وهي: (المباني والإسكان) مع عملية إعادة تطوير جزرية للأنظمة التالية: (المشتريات، المخازن، شؤون الموظفين، الرخص التجارية، الصندوق، المخالفات، الأراضي الصناعية .. الخ) باستخدام لغة الكوبول على قاعدة IMAGE.

في عام 1991م تم البدء بتطوير الأنظمة باللغة الإنجليزية على قاعدة أوراكل (رقابة الأغذية - المقاصب - مكافحة الحشرات - الأراضي الصناعية - العيادة الطبية - حماية البيئة والمختبر .. الخ).

حيث تطورت الشبكات تبعاً لتطور النظم وزيادتها وتم ذلك بالفعل خلال هذه الفترة على النحو التالي:

- تحديث الأنظمة القديمة واستبدالها بحاسبات إدارية ذات سرعة أكبر لتواكب الاحتياجات المتزايدة لخدمة الحاسوب.
- إدخال أنظمة تشغيل جديدة كنظام يونكس UNIX وقاعدة بيانات ORACLE.
- إدخال تقنيات أكثر تطوراً وذلك بإنشاء شبكة داخلية بسرعة 5 - 10 ميجابايت / ثانية كعمود فقري للشبكة الرئيسية الداخلية.
- وصول عدد الحاسبات المركزية إلى (15) حاسباً إدارياً منها عدد (3) نوع HP، لتشمل نظام الأرشيف الضوئي، نظام المقاصب، العيادة الصحية، حماية البيئة.

- التوسع في تحديث خدمة الشبكة لتصل إلى مواقع أكثر كالموانئ والمطار.
- استخدام الكابل الضوئي OPTICAL FIBER CABLE للربط بين الطوابق.
- زيادة ربط المواقع الخارجية مثل (الكراج / محطة العوير) وكافة المخازن في البلدية بواسطة ال MODEM عبر الخطوط المستأجرة من اتصالات.
- البدء بإنشاء شبكات داخلية ذات تصميم مستقل في المواقع الخارجية مثل (الكراج).
- استخدام نظام DIAL -UP MODEM لربط المواقع النائية المتفرقة.
- البدء باستبدال الشاشات الطرفية بالحاسبات الشخصية ذات السرعة العالية إلى سرعة إنجاز العمل وزيادة الكفاءة.

وقد بادر المركز بتوفير أجهزة الحاسبات الشخصية والطابعات الموصلة بها والبرامج المكتبية لكافة إدارات وأقسام البلدية وتدريب الموظفين على استعمال الأجهزة والبرامج مما سهل اختصار الكثير من الوقت والجهد في تقديم الخدمات كما ساهم في رفع كفاءة أدائها وزيادة الإنتاجية وسرعة ودقة المعلومات المطلوبة وكم العمل اليومي بشكل تنظيمي أدق.

الجدول رقم (3) إحصائية بعدد الأجهزة في الفترة من عام 1993م وحتى عام 1995م

السنة	1993	1994	1995
عدد الحاسبات	162	200	250
عدد الطابعات	80	132	140
عدد الماسحات	10	8	5

الجدول رقم (4) إحصائية بعدد المتدربين من عام 1993م وحتى عام 1995م

السنة	1993	1994	1995
عدد المتدربين	91	93	210

3. مع تشعب مهام وحجم العمل والقوى العاملة في المركز أصبح من الضروري إعادة وضع استراتيجية للهيكل التنظيمي وكيفية توزيع المهام في المركز بالتنسيق مع مكتب التطوير الإداري لهذا وبناءً على القرار الإداري رقم (598) لسنة 1995م تم اعتماد الهيكل الإداري ووصف المهام المعدلين لمركز تكنولوجيا المعلومات وإعادة تنظيم القوى العاملة في مجموعات متجانسة حسب طبيعة العمل في وحدات تنظيمية وذلك لتبسيط إجراءات العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين ولمضاعفة الإنتاج. كما هو موضح في الشكل رقم (2)

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لمركز تكنولوجيا المعلومات لعام 1995م

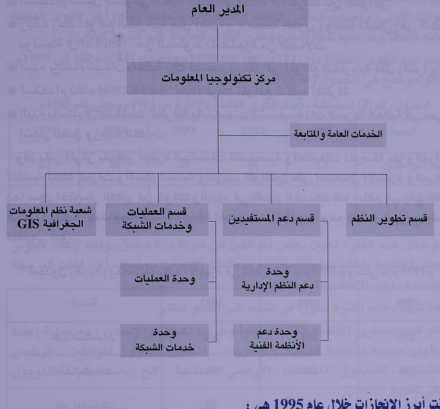

وكانت أبرز الانجازات خلال عام 1995 هي :

- إدخال البريد الإلكتروني في الإدارات المختلفة في البلدية بعد تجربته في إدارة تقنية المعلومات في 1994م.
- استخدام تقنية المعلومات الخادم والمخدوم CLIENT / SERVER .
- إدخال نظام التشغيل إن .تي WINDOWS NT لأول مرة في البلدية.
- إدخال الحواسيب المركزية التي تعمل على معالجات إنتل.
- إدخال قاعدة البيانات مايكرو سوفت إس – كيو – ال .
- إنشاء بنية تحتية للشبكة تصل سرعتها إلى 166BS.

4. وفي عام 1998م صدر القرار الإداري رقم (100) برفع المستوى الإداري واعتماد الهيكل التنظيمي ووصف المهام لإدارة تكنولوجيا المعلومات في البلدية متضمناً تشكيل الإدارة لتصبح ثلاثة أقسام كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لعام 1998م

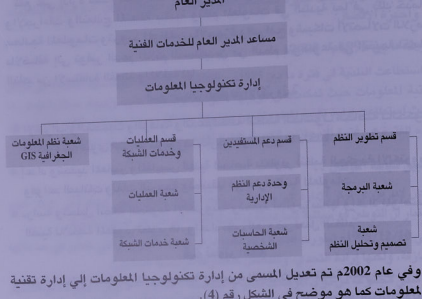

وفي عام 2002م تم تعديل المسمى من إدارة تكنولوجيا المعلومات إلى إدارة تقنية المعلومات كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة تقنية المعلومات لعام 2002م

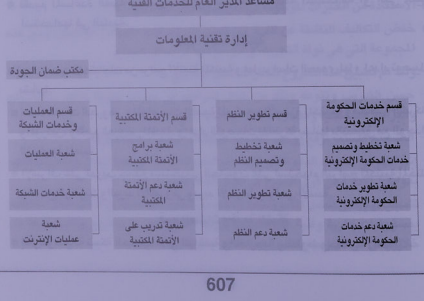

أهم مهام وواجبات إدارة تقنية المعلومات والأقسام التابعة لها

تقع على إدارة تقنية المعلومات مسؤولية اقتراح وتنفيذ السياسة والقوانين والنظم والإجراءات والنماذج المتعلقة بتقنية ونظم المعلومات في البلدية بما في ذلك خدمات معالجة المعلومات وتزويد الموظفين بالأجهزة والبرامج وشبكات الاتصالات اللازمة، بالاضافة إلى توفير الدعم الملائم للمستفيدين من النظم الموضوعة في الخدمة لغايات التأكد من الاستفادة الفعالة والملائمة لها.

قسم خدمات الحكومة الإلكترونية

- الإشراف والتحديث والرقابة والدعم لكافة أنظمة الحاسوب الخاصة بالحكومة الإلكترونية سوى التي تم شراؤوها خارجياً أو تطويرها داخلياً.
- إعداد وتحديد المعايير والمقاييس الفنية الخاصة بتطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية وقواعد البيانات ولغات البرمجة وتطبيقها في إدارة تقنية المعلومات.
- دراسة وتحليل أنظمة الحكومة الإلكترونية وتحديد أسلوب بنائها وإعداد المواصفات الفنية للأنظمة المطلوب تطويرها، وإعداد طلب العروض لعمل النظام.

قسم تطوير النظم

- اقتراح خطط تنمية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لأنظمة تقنية المعلومات.
- إعداد وتحديد المعايير والمقاييس الفنية الخاصة بتطوير نظم وقواعد البيانات ولغات البرمجة وتولي مسؤولية تطبيقها في إدارة تقنية المعلومات.
- عمل دراسات الجدوى للأنظمة التي ترغب الوحدات التنظيمية المختلفة في البلدية الحصول عليها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب اللازم بالنسبة للأنظمة المستخدمة أو التي سيتم استخدامها في البلدية.

قسم الأتمتة المكتبية

- إعداد تحديد الاحتياجات من برامج الأتمتة المكتبية وعمل دراسات الجدوى لها و إعداد توصيات بشأنها.
- إعداد طلبات العروض والمواصفات الفنية للبرامج والأجهزة المكتبية ومخاطبة الشركات والموردين، وتقييم العروض المقدمة، وإعداد التوصيات المشتركة بشأنها بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية.
- الإشراف على تدريب جميع مستخدمي الحاسوب على استخدام البرامج المكتبية المختلفة وتصفح الرنترنت والبريد الالكتروني وبريد الإنترنت ونواحي الأمنية.

قسم العمليات وخدمة الشبكة

- إدارة وصيانة شبكة الحاسب الآلي الداخلية والخارجية وخطوط وحلقات الاتصال.

- اقتراح وتنفيذ الإجراءات والأنظمة الخاصة بأمن وسرية شبكة المعلومات وقواعد وتخزين المعلومات والحفظ الوقائي (Back Up) وشعبة موصلات الحاسب الآلي.
- تركيب ونقل وصيانة أجهزة الشاشات الطرفية (أي برامج الشاشات الطرفية) والطابعات وأجهزة الاتصال.

مرحلة ما بين 1995م - 2000م

استطاعت البلدية في فترة ما بين 1995م – 2000م من مواكبة المؤسسات المتقدمة في مجال تقنية المعلومات حيث تمكنت من مواجهة العوائق والتغلب عليها وإيجاد بدائل لتجاوزها حيث استطاعت إدارة تقنية المعلومات من مواجهة علة القرن دون سلبيات، الأمر الذي يجعل هذه الفترة هي فترة الإنجازات الكبيرة لإدارة تقنية المعلومات ، وقد تم إنجاز ما يلي :-

تطبيق سياسة التوطين ..

كان لابد من أن تركز الإدارة على سياسة وبرنامج التوطين بشكل رسمي كخطوة في الإطار العام باعتبار أن التوطين هو سياسة عامة هادفة تم تبنيها لخدمة المواطن على مستوى الدولة .

وفي 1995/12/10م تبلورت الفكرة وتم تنفيذها في شكل مشروع، والتي تعتبر في حد ذاتها مجازفة، ولكنها إرادة التحدي، وتتلخص عناصرها الرئيسية فيما يلي:

- تبني مجموعة من ذوي المؤهلات الدنيا والمتوسطة (إعدادي – ثانوي – دبلوم)، وتأهيلهم فنياً وتدريبهم داخلياً ليصبحوا كوادر فنية قادرة على العمل.
- توزيعهم على الإدارات والأقسام المختلفة بالبلدية في محاولة لتقليل مركزية الدعم عن مركز تكنولوجيا المعلومات.
- المساهمة بشكل مبتكر في تطبيق سياسة التوطين والإحلال.
- الاستفادة من الخبرات الموجودة في تدريب وتأهيل المواطنين.
- خفض التكاليف الناشئة عن الفرق بين تعيين خبرات فنية عالية من الوافدين، وبين هذه المجموعة التي هي نواة التجربة، والتوسع فيها إن تحقق النجاح.

– ولقد تم تطبيق هذا المشروع باحتراف تمثل فيما يلي :-

– حسن التدريب وتنوعه وذلك من خلال إشراكهم في دورات نظرية للإلمام بالحاسبات والبرامج الشخصية ومبادئ شبكات الحاسب الآلي .

– التشجيع المستمر لرفع روحهم المعنوية كشهادات التقدير بصفة شهرية.

– إشراكهم في عمليات الدعم الفني لاكتساب الخبرة العملية في هذا المجال وذلك باحتكاكهم بموظفي الإدارة من ذوي الخبرة في مجال الدعم الفني.

– تشجيعهم على تحمل المسؤوليات وتحصيل الخبرة العملية وذلك من خلال تكليفهم بمسؤوليات إدارية وفنية مثل تعيينهم كرؤساء لفرق عمل أو مشاريع وتتم المتابعة من خلالهم عن مراحل إنجاز المشروع بصفتهم مسؤولين مباشرين.

الجدول رقم (5) إحصائية بأعداد المواطنين من 1995م وحتى عام 2002م

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المواطنين	23	25	29	35	45	54	65	71

تخزين ونقل وتوزيع المعلومات

أصبحت الأرشيف تحتل مساحات كبيرة قياساً بغيرها من الاحتياجات بالإضافة إلى الكثير من الأرشيف ينقصها التنظيم لذا وجب إعادة النظر في ترتيب أرشيف أصغر من الأرشيف الراهنة، كما تم التركيز على مسألة أمن وسلامة هذه الأرشيف من حيث تعرضها لمخاطر الحريق أو السرقة أو التلف .

ولمعالجة هذا الموضوع تم تطبيق مفهوم «مكاتب بلا أوراق» الأمر الذي سهل إجراء الكثير من الأعمال وخاصة في تقديم الخدمات وساهم في رفع كفاءة أدائها وزيادة الإنتاجية لذلك تم تنفيذ خطوات فاعلة نحو تحسين عمليات (تخزين ونقل وتوزيع المعلومات) على النحو التالي :

نظام الأرشفة الضوئية

نظراً لحاجة الإدارات والأقسام الملحة للأرشيف الضوئية ، تم إتخاذ قرار بتكوين فريق خاص لدعم هذا المشروع لدراسة احتياجات المستخدمين وتقييم الأنظمة الموجودة في السوق المحلي والخارجي.

وأهم مزاياه

- توزيع وتوفير المستندات عن طريق البريد الإلكتروني .
- سرعة الحصول على المستندات.
- الاستغناء عن الملفات الورقية الضخمة وبالتالي المساحات الهائلة التي تحتاج لحفظها.
- حمايتها من خطر التلف والضياع وتسرب المعلومات.

وبعد البحث تم اعتماد نظام الأرشفة WATER MARK في عام 1996م وهو نظام مصغر لتصوير المستندات اليومية وإدخالها في الحاسوب.

فأصبح عدد برامج الأرشفة المعتمدة (برنامجين) هما برنامج PLEXUS للتطبيقات الضخمة وهو مطبق لدى (إدارة شؤون الموظفين، المباني، والشؤون الإدارية، الشؤون القانونية، التطوير الإداري).

وبرنامج WATERMARK للتطبيقات الصغيرة وهو مطبق لدى الإدارات التالية:

(المباني التاريخية ، العقود والمشتريات ، العلاقات العامة ، تقنية المعلومات ، شؤون الموظفين).

ونظراً لوجود بعض المشاكل التي تواجه هذه الأنظمة مثل عدم وجود الدعم الجيد من الشركة الموردة لبرنامج (WATER MARK) تم إلغاءه في عام 1999م واعتماد نظام أرشفة إلكتروني آخر (DOCUWARE) ولقد تم تركيبه في كل من:

(إدارة تقنية المعلومات، إدارة العقود والمشتريات، قسم العلاقات العامة، إدارة المشاريع العامة، قسم المباني التاريخية، قسم إدارة الجودة، و إدارة الطرق، الإدارة المالية، وإدارة الصيانة العامة، إدارة المباني والإسكان، إدارة البيئة، إدارة شؤون الموظفين، إدارة الشؤون الإدارية، إدارة مختبر دبي المركزي، إدارة الأسواق والمقاصب، إدارة المواصلات العامة ، مكتب التدقيق الداخلي، مكتب العلاقات الخارجية والمنظمات).

وتقيدا بمبدأ مركزية المعلومات، تم توحيد ودمج أماكن حفظ وثائق الإدارات المختلفة والموجودة في المبنى الرئيسي في جهاز حاسوب نادل (Server) واحد وهو موجود في إدارة تقنية المعلومات، مما يسهل دعم هذه الأنظمة من قبل لجنة الأرشفة الإلكترونية.

نظام البريد الإلكتروني

بعد تجربة النظام عام 1994م في إدارة تقنية المعلومات تم تطبيقه تدريجياً في جميع مكاتب الإدارات والأقسام والمبنى الرئيسي وبعض المكاتب الفرعية وتدريب جميع المستخدمين على النظام الداخلي.

أهم مزايا البريد الإلكتروني

تنظيم الاجتماعات ويعتبر الحل المثالي للسكرتيرات في تسجيل ومتابعة جدول مواعيد المدراء فيما يعرف (بالمفكرة الإلكترونية).

- تنظيم الوقت، والإرسال المباشر للجهة المعنية.
- توزيع الرسائل الواردة بالفاكس إلكترونياً.
- تسهيل عملية التخاطب والاستفسار بين الموظفين ورؤسائهم عبر الرسائل الإلكترونية.
- القضاء على مشاكل المخاطبات والتعليمات الشفهية.
- يساعد على تطبيق مشروع «مكاتب بلا أوراق» عند الحاجة إلى إرسال نسخ من نفس الرسالة إلى جهات عديدة ، مثلاً رسالة أو قرار إداري إلى جميع الإدارات والأقسام والمراكز، يمكن عمل ذلك بزر واحد يقوم على أثرها الحاسب بإرسال هذه النسخ إلى الجهات المعنية في ثوان.

نظام الإنترنت

تم البدء في مشروع تطبيق نظام الانترنت في شهر ابريل 1998م عندما قامت لجنة تقنين الإنترنت بدراسة هذا المشروع وتم توزيع عدد من خطوط الإنترنت على الإدارات.

وقد تم تجهيز صفحات بلدية دبي بمعلومات عن إدارات وأقسام البلدية ونشاطاتها فأصبحت هذه المعلومات سهلة وفي متناول الجميع للاستفسار داخل البلدية وخارجها.

وتنقسم صفحات بلدية دبي على الإنترنت إلى:

- الإدارات والأقسام في البلدية: معلومات عامة عن إدارات وأقسام بلدية دبي تشمل المهام والمسؤوليات والإنجازات.
- المشاريع العامة : معلومات عامة عن المشاريع الجاري تنفيذها.
- الإعلانات والمناسبات : صفحات عامة عن إعلانات البلدية (إعلانات التوظيف، المناقصات، العقود، المؤتمرات، المشاركات).
- القوانين والأوامر المحلية: تحتوي هذه الصفحات على نصوص القوانين والأوامر المحلية المتعلقة بشؤون الصحة العامة ، البيئة ، تراخيص المباني ، عقود المشاريع.
- الخدمات والمرافق العامة: حدائق، متاحف ، مكتبات عامة...
- جائزة دبي: معلومات عامة عن جائزة دبي لأفضل الممارسات البيئية العالمية ... الخ

الجدول رقم (6) إحصائية بعدد مستخدمي نظام البريد الإلكتروني والإنترنت من عام 1996م وحتى عام 2002م

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مستخدمو البريد الإلكتروني	341	589	943	1,170	1,674	1,865	2,186
مستخدمو الإنترنت	-	50	78	121	242	381	582

نظام المتابعة الإدارية

هذا النظام هو عبارة عن متابعة الصادر والوارد في البلدية ، من حيث تنظيم المراسلات الداخلية والخارجية على مستوى البلدية ككل ومعرفة مراحلها أولاً بأول، كما يتيح النظام لموظف المتابعة :

- الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبالسرعة القصوى ودون اللجوء إلى النظام اليدوي المتبع وذلك بالبحث في الملفات المتراكمة.
- سهولة التنقل خلال النظام واختصار عدد النماذج المستخدمة إلى الجهة المطلوبة .
- كذلك يقوم النظام بإدارة عمليات المتابعة وتسجيل الصادر والوارد ومتابعة المستندات لتجنب ضياع تلك المستندات أو التأخر في تنفيذ ما جاء بها من تكليفات أو تعليمات.
- استخدام السرية وتحديد البيانات المعروفة حسب المستخدم وعدم قدرة الآخرين على الاطلاع على بيانات لا تخصهم .
- تم تركيب النظام وتدريب المعنيين من الموظفين في جميع إدارات وأقسام البلدية بهدف تبسيط الإجراءات وكسر الروتين من أجل اختصار الوقت والجهد فقد تم تنفيذ ما يلي:-

خدمات أسرع وأفضل للمستخدمين بواسطة الشبكة

ساعدت الشبكة على ربط الموظفين من مختلف الإدارات بخدمات الإنترنت والانترانيت والبريد الإلكتروني وتقديم الدعم الفني.

كما رفعت سرعة الاتصال إلى ما يقارب 60٪ من السرعة السابقة مما كان له الأثر الأكبر في توفير الجهد والوقت في التنقل من موقع إلى آخر في أنحاء الإمارة وذلك بتمكين تشغيل عمليات الـ (BACK UP) عن طريق الشبكة .

وقد تم تدعيم الشبكة الجديدة بنظام رقابة لحظي لمنع وإزالة خطر الإصابة بالفيروسات.

تطبيق نظام بنك البرامج

تم تطبيق نظام بنك البرامج وهو عبارة عن تخزين البرامج التي يحتاج إليها المستخدمون على حاسب مركزي وتوزيعها من خلال الشبكة من دون الحاجة إلى إرسال موظف من وإلى الموقع لتركيب البرامج مما ترتب عليه سرعة توزيع البرامج وتنظيمها وحمايتها من التلف والنسخ.

نظام رقابة الدوام الآلي

في عام 1995م تم تطبيق نظام الرقابة الآلية على دوام موظفي وعمال البلدية مما مكننا من سرعة الحصول على التقارير والإحصائيات التي تساعد رؤساء الأقسام والإدارات وإدارة شؤون الموظفين على متابعة الدوام وتحديد أوقات العمل الإضافي وينقسم هذا النظام إلى قسمين هما:-

- نظام إصدار البطاقات .
- نظام رقابة الدوام: طباعة كافة البرامج والتقارير الخاصة بمراقبة الدوام .

تطبيق مبدأ اللامركزية

في عام 2000م تم تطوير نظام اللامركزية الخاص بإجراءات إدارة شؤون الموظفين عن طريق الإنترنت وقد تم تطبيقه فعلياً في جميع إدارات وأقسام البلدية ويشتمل النظام على الإجراءات التالية:

- الإجازات.
- شهادات العمل.
- تقارير كشوفات الدوام (الغياب ، التأخير ، الختومات الفردية).
- العودة من الإجازات.
- العمل الإضافي.
- نظام الاستفسار العام.

ومن أهم مزاياه

- محاولة الوصول إلى أكبر قدر ممكن من السرعة في إنجاز الإجراءات.
- تخفيض أكبر قدر ممكن من التعاملات الورقية.
- توفير السرعة في الأداء من قبل النظام باستخدام تقنية الانترانيت.
- تخفيف الضغط المتوالي على إدارة شؤون الموظفين من جراء تلك الإجراءات.
- تسهيل مهمة صيانة النظام وإضافة التعديلات المطلوبة من قبل المستخدمين.
- السعي نحو تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة.

إدخال الإنترنت في الأنظمة الإدارية

لعبت الإدارة دوراً حيوياً في مجال الإنترنت مما جعله رائداً في هذا المجال حيث أصبح الإنترنت طريق المعلومات السريع الوحيد بلا منافس للشركات والمؤسسات لتقديم خدماتها بسرعة منافسة وتكلفة مناسبة، واستمراراً في تقديم وتطوير وتحسين الخدمات للمواطنين والمقيمين وضمن التحول إلى مشروع الحكومة الإلكترونية قامت الإدارة ابتداءً من عام 1999م وحتى نهاية عام 2002م ميالبدء في تدشين (25) خدمة على الموقع الجديد للدائرة على شبكة الإنترنت وهي:

1. نظام تحصيل إيرادات البلدية.
2. نظام إصدار شهادات عدم الممانعة .
3. نظام الاقتراحات.
4. نظام خدمة جدول وخرائط المواصلات العامة.
5. دليل الخدمات الإلكتروني.
6. نظام خدمات إدارة المباني والإسكان.
7. نظام مخالفات المواقف.
8. نظام خدمات المكتبات.
9. نظام الاستفسار عن حركة المرور.
10. إصدار نتائج فحوصات مختبر دبي المركزي.
11. الشهادات الصحية - رقابة الأغذية.
12. الشهادة الصحية - العيادة البيطرية.
13. الشهادة الصحية - البيطرة.
14. المختبر المركزي - المواد الهندسية.
15. المختبر المركزي - المعايرة.
16. المختبر المركزي - الطابوق.

17. المختبر المركزي - المواد الغذائية.
18. المختبر المركزي - الرمل.
19. علائم البناء.
20. تسجيل الشركات والجمهور.
21. شهادات الاستيراد وإعادة التصدير.
22. النفايات الخطرة.
23. التوظيف.
24. الخرائط الموقعية.
25. الاستفسار عن نتائج التفتيش والمخالفات.

نظام الاستفسار الآلي عن طريق الهاتف (IVR)

يقوم هذا النظام بالرد آلياً عن طريق الهاتف بواسطة الكمبيوتر عن جميع استفسارات المراجعين وكل ما هو مطلوب فعله من العميل هو الاتصال بالبلدية على رقم هاتف (40111-090) حيث يقوم البرنامج بالرد عليه وتوجيه المتصل إلى الخيارات المتوفرة أمامه والتي تتضمن وضعية معاملاته كأحد الخيارات وكذلك إمكانية استقبال هذه المعلومات على جهاز الاستقبال لديه (الفاكس).

وأهم مزايا هذا النظام

- تجنب حضور الكم الكبير من العملاء إلى المبنى الرئيسي مما يخفف الضغط على الإدارات في استقبال الجمهور والرد على استفساراتهم ، ويتيح لهم توفير الوقت للعمل الرسمي.
- تسهيل عملية متابعة العملاء لمعاملاتهم دون عناء أو استنفاد الوقت.
- يمكن للعميل أن يطلب من البرنامج نسخة عن دليل إجراءات وقوانين الإدارات وستصله النسخة على جهاز الاستقبال (الفاكس) .
- يتميز هذا النظام بإمكانية تطويره وترقيمه ليشمل إدارات وأقسام البلدية كلما دعت الضرورة.

كما تم تطبيق أنظمة جديدة للرد الآلي على مستوى الإدارات تتلخص فيما يلي:

- الرد الآلي للنظام المالي.
- الرد الآلي لنظام مخالفات المواقف.
- الرد الآلي لنظام شؤون الموظفين.
- الرد الآلي لنظام العقود والمشتريات.
- الرد الآلي لنظام المباني والإسكان.
- الرد الآلي لنظام الطرق.
- الرد الآلي لنظام التخطيط والمساحة.

الجدول رقم (7) إحصائية بعدد الطلبات التي تم إدخالها في برنامج الـ support magic من عام 1999م حتى عام 2002م

الأعوام	1999	2000	2001	2002
طلبات منجزة	8,748	12,717	16,289	18,481
طلبات قيد الإنجاز	19	282	699	949
المجموع	8,767	12,999	16,988	19,430

فريق الأنترنت

تم تكوين فريق خاص لربط البلدية بشبكة الإنترنت العالمية في عام 1999م ومن أهم مهام الفريق:

- إعطاء صلاحيات استخدام شبكة الإنترنت لموظفي البلدية.
- توفير الربط مع شبكة الإنترنت لتوفير اتصال البريد الإلكتروني مع العالم الخارجي.
- تأمين الحماية من مخاطر الشبكة العالمية.
- إدارة صفحات الشبكة الخاصة بالبلدية.
- إدارة وصيانة الأجهزة الخادمة للإنترنت.
- مراقبة مستخدمي شبكة الإنترنت.

إنجازات الفريق

حماية شبكة البلدية من أي مداخلات غير مرغوبة عن طريق شبكة الإنترنت وتم الانتهاء من وضع نظام امني جديد خاص بالإنترنت والمعروف بـ (WALL SFIRE) بنجاح في الربع الأول من العام 1999م والذي يتميز بإمكانيات أمنية أفضل عن النظام القديم حيث تم الاستغناء عنه.

تدريب الموظفين على استخدام الشبكة

التدريب

قامت الإدارة بدراسة وإجراء مسح شامل لاحتياجات الإدارات والأقسام لتدريب موظفيهم على الحاسبات الشخصية وبرامج الأتمتة المكتبية في سنة 1996م حيث إن الطلب على هذا النوع من التدريب في زيادة مستمرة وذلك نظراً لاعتماد الكثير من الإدارات والأقسام على الحاسبات الشخصية وبرامج الأتمتة المكتبية لإنجاز أعمالهم اليومية.

الجدول رقم (8) يوضح إجمالي عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في إدارة تقنية المعلومات من عام 1995 وحتى عام 2002م

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المتدربين	210	704	336	424	473	427	538	608

وإذا كانت أعداد المتدربين في تزايد ، مع تأهيلهم ورفع قدراتهم كان لا بد أن يواكب ذلك تطور في أعداد الحاسبات المركزية على النحو التالي :

الجدول رقم (9) إحصائية بعدد الحاسبات المركزية من عام 1996 وحتى عام 2002م

عام	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الحاسبات المركزية	15	25	64	31	28	30	53
سعة التخزين (GB)	50	110	190	500	1732	2500	3000
الذاكرة (GB)	1,02	4	7	12	21	25	46

بناءً على ارتفاع عدد المتدربين وكفاءتهم والذي ترتب عليه زيادة عدد الحاسبات المركزية وعدد المستخدمين في الوحدات التنظيمية أصبحت الحاجة إلى زيادة عدد المواقع على الشبكة ضرورة ملحة لرفع كفاءة العمل بما يتناسب مع كفاءة المستخدمين على النحو التالي:

الجدول رقم (10) إحصائية بعدد المواقع على الشبكة من عام 1998م وحتى عام 2002م

عـــام	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المواقع	7	34	64	87	91
نسبة عدد المواقع	٪ 10	٪ 49	٪ 91	٪ 95	٪ 93
نسبة سعة التخزين الاحتياطي	٪ 33	٪ 56	٪ 69	٪ 50	٪ 100

ازدياد عدد الحواسيب تبعاً لزيادة عدد المتدربين

كما أن عدد المواقع على الشبكة قد ازداد بشكل ملحوظ ، ونجاح الخطة التدريبية أيضاً الأمر الذي استوجب معه زيادة أعداد المتدربين ، وتنامي أعداد الأجهزة بما يؤكد توسع الشبكة ابتداء من عام 1996م وبمعدل مطرد نوضحه كما يلي :

الجدول رقم (11) إحصائية بعدد الأجهزة من عام 1996م وحتى عام 2002م

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الحاسبات	374	1,035	1,250	1,390	1,799	2,299	2,731
عدد الطابعات	138	462	599	941	1,099	1,213	1,413
عدد الماسحات	0	20	36	66	85	121	201

نظام المعلومات

يتم تقييم وتحصيل واستخدام وتطوير تطبيقات تقنية المعلومات للبلدية ومساعدة الإدارات المستفيدة في تحليل وتحديد واستحداث وتطبيق كامل لهذه التكنولوجيا والبرمجيات حسبما توفره الإمكانيات.

وتبين بعد فترة من استخدام البرامج الحالية أنها لا تصلح للاستخدام بعد سنة 1999 وأصبح من الضروري القيام بتحديثها.

وقد تم إعداد خطة لتطوير البرمجيات باستخدام تقنية الخادم والمخدوم (CLIENT SERVER) بلغة الـ (ACCESS و VISUAL BASIC) على قاعدة بيانات (MS SQL SERVER) وقاعدة بيانات ORACLE وذلك لتفادي مشكلة عام 2000م بالتعاون مع شركات خارجية حيث بلغ عدد المشاريع

في الخطة (45) مشروع، متوسط الإنجاز لتلك المشاريع 90٪ وذلك لأن بعض المشاريع تمتد فترة الإنجاز المتوقعة لها لأكثر من عام ، بالإضافة إلى الاعتماد في تطوير هذه الأنظمة على كفاءات داخلية وخاصة المواطنين وذلك انطلاقاً من سياسة البلدية الداعية إلى تدريب المواطنين وتأهيلهم ليتحملوا المسؤوليات.

الجدول رقم (12) يوضح ما تم إنجازه من المشاريع والأنظمة حتى عام 2002م

م	اسم النظام	الإدارة المعنية	التنفيذ
1	نظام المشتريات	العقود والمشتريات	داخلي
2	نظام المخازن	العقود والمشتريات	داخلي
3	أنظمة شؤون الموظفين والرواتب والخدمات والتدريب	شؤون الموظفين	داخلي
4	نظام دعم المستفيدين (SUPPORT MAGIC)	تقنية المعلومات	خارجي
5	نظام تفتيش الأغذية	الصحة	خارجي
6	نظام الصيانة العامة	التقليات	خارجي
7	نظام المتابعة الإدارية	كافة إدارات البلدية	داخلي
8	نظام إدارة مختبر دبي المركزي-المواد الهندسية	مختبر دبي المركزي	داخلي
9	نظام الإرشادات لمستخدمي المواصلات العامة	قسم المواصلات	خارجي
10	نظام العيادة البيطرية	الصحة	خارجي
11	نظام التدقيق ACL	التطوير الإداري والجودة	خارجي
12	نظام الإسكان الحكومي	المباني والإسكان	داخلي
13	نظام دفعات المشاريع	العقود والمشتريات	داخلي
14	نظام المقابر	الصحة	داخلي
15	نظام عقود المشاريع	العقود والمشتريات	داخلي
16	نظام العقود والمناقصات	العقود والمشتريات	داخلي
17	نظام شهادات عدم الممانعة للصرف الصحي	الصرف الصحي	خارجي
18	نظام متابعة وصيانة الحاسبات الشخصية	تقنية المعلومات	داخلي
19	نظام متابعة أخطاء المرور	الطرق	داخلي
20	نظام تراخيص المواقع	الطرق	داخلي
21	نظام مخالفات المباني	المباني والإسكان	داخلي
22	نظام العقارات	الأسواق والمقاصب	داخلي
23	النظام المالي	المالية	خارجي
24	نظام الأراضي الصناعية	التخطيط والمساحة	خارجي
25	نظام المقاصب	الأسواق والمقاصب	خارجي
26	نظام صيانة الطرق	الطرق	خارجي

م	اسم النظام	الادارة المعنية	التنفيذ
27	نظام العيادة العامة	الصحة	خارجي
28	نظام مكافحة الحشرات	الصحة	خارجي
29	نظام العبرة	المواصلات	داخلي
30	نظام المواصلات	المواصلات	خارجي
31	نظام مواقف السيارات	المواصلات	خارجي
32	نظام حماية البيئة	البيئة	خارجي
33	نظام التعويضات	المالية	خارجي
34	نظام مخالفات المواقف (إنترنت)	الجمهور/إدارة الطرق	خارجي
35	أنظمة تحصيل الرسوم المحلية	الجمهور/المالية	خارجي
36	نظام خدمات البناء على الإنترنت	الجمهور/المباني	خارجي
37	نظام منهجية عمل إدارة تقنية المعلومات (فيما يخص إدارة المشاريع)	تقنية المعلومات	خارجي
38	خدمات الحكومة الإلكترونية (المرحلة الأولى)	الجمهور/كافة إدارات البلدية	خارجي
39	نظام الأرصفة	الطرق	خارجي
40	نظام لإدارة إصدارات البرامج وأنظمة الكمبيوتر (المرحلة الأولى)	تقنية المعلومات	داخلي
41	نظام تسجيل الأراضي	التخطيط والمساحة	داخلي
42	نظام تراخيص المباني	المباني والإسكان	خارجي
43	نظام مختبر الأغذية	مختبر دبي المركزي	خارجي
44	نظام معايرة أجهزة المقاييس	مختبر دبي المركزي	خارجي
45	نظام معلومات التربة Borehole Databank	مختبر دبي المركزي	خارجي
46	نظام بيع بطاقات المواقف	المالية	داخلي
47	نظام المشتريات للكراج	النقليات	داخلي
48	نظام الأرشفة الضوئية DocuWare	كافة إدارات البلدية	خارجي
49	نظام الصيانة - محطة العوير	الصرف الصحي	خارجي
50	نظام التفتيش	البيئة	داخلي
51	الأراشيف الضوئية المساعدة OAS 2000 Optical Archiving System 2000	التخطيط والمساحة	داخلي
52	الأراشيف الضوئية PLEXUS	التخطيط والمساحة/شؤون الموظفين/المباني والإسكان	خارجي
53	نظام لامركزية شؤون الموظفين	كافة إدارات البلدية	داخلي
54	موقع مدينة الطفل على الإنترنت	الجمهور/الحدائق العامة	خارجي

مرحلة ما بين 1998م - 2002 م :

نظراً لازدياد متطلبات الإدارات والموظفين على اختلاف المواقع وبعدها عن المركز الرئيسي، وبسبب وجود ارتباط إداري بين الإدارات والموظفين الموزعين في مختلف الأماكن ، والاحتياج المستمر إلى الاطلاع على ما يجري من قبل جميع الإدارات المعنية وبما ينسجم مع متطلبات التحول إلى مشروع الحكومة الإلكترونية.

تم إنجاز ما يلي :-

- إجراء تغيير شامل لشبكة البلدية ، وشراء أحدث ما توصلت إليه تقنية الشبكات بالاتفاق مع شركة (HNCR) وتكلفة هذا المشروع (2) مليوني درهم وشملت المبنى (الجديد) للبلدية.
- تم تقسيم وتصميم الشبكة الداخلية بشكل يضمن وصول المعلومات لكل المستخدمين بسرعة فائقة وذلك باستخدام (SWITCHES) من شركة (NORTEL).
- إدخال نظام الحزم الضوئية ذات السرعة العالية 1 جيجابايت في الثانية كعمود فقري للشبكة.
- العمل على مشروع مركز تحكم عمليات الشبكة (NETWORK OPERATIONS CENTRE) التي يمكن من خلالها الاشراف على معظم خدمات تقنية المعلومات بالدائرة.
- عمل التصاميم المماثلة لمبنى البلدية الرئيسي لكل المواقع الخارجية.
- تم ربط الحاسبات الرئيسية المنتشرة في المواقع البعيدة بنظام حفظ وقائي مركزي يعتمد على جمع البيانات من المواقع الخارجية وحفظها في مكتبة للأشرطة المغنطة ذات السعة العالية من (100- 200) جيجابايت (G. B.).
- استخدام ال (ROUTER) من نوع (CISCO) للربط بين الشبكات المختلفة.
- استخدام ال (ROUTER) للخطوط الفرعية الطارئة.
- تمت مواجهة مشكلة عام (2000) علة القرن بخطة طوارئ واستنفار لتحدي هذه المشكلة الكبيرة، وقد تم بصددها حشد كل الطاقات الفنية للعمل المستمر حتى بعد ساعات الدوام ولفترات تمتد إلى ما بعد منتصف الليل ، إضافة إلى وقف الإجازات بجميع أنواعها ، وتصاريح الخروج أثناء الدوام الرسمي وقد تم تغطية جميع الأنظمة في البلدية وليس فقط أنظمة الكمبيوتر مثل (أنظمة اشارات المرور/ ومحطة مجاري العوير وغيرها).

وبناءً على خطة الطوارئ هذه تم إنجاز ما يلي :-

- تحويل الكثير من الأنظمة القائمة إلى أنظمة جديدة (حوالي 9 أنظمة أوراكل) بنسخة أحدث.

- تحويل جميع أنظمة «كوبول» إلى «مايكروسوفت».
- تم الكشف على (800) جهاز حاسوب ، (30) حاسباً مركزياً للتأكد من توافقها مع عام 2000م.
- تم التنسيق مع الوحدات التنظيمية بالبلدية لمخاطبة الجهات المصنعة للحصول على تأكيدها لعدم تأثر أجهزتها ومعداتها بمشكلة عام 2000م .
- تم تجاوز علة القرن ولم تتأثر البلدية بتداعياتها مما يعد إنجازاً في تطوير جميع البرامج.

وفي عام 2000م وتماشياً مع توجيهات رؤى الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن مشروع الحكومة الإلكترونية، بدأت إدارة تقنية المعلومات فوراً بالعمل على هذا المشروع، وقد تم تشكيل لجنة الحكومة الإلكترونية بالبلدية برئاسة مساعد المدير العام لشؤون البيئة والصحة العامة.

الأنظمة المعلوماتية

الجدول التالي يوضح الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في بلدية دبي

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.1	نظام مخالفات المواقف	الطرق المالية	2000	Parking Fines System	نظام لإدخال ومتابعة مخالفات المواقف التابعة للبلدية وهو مربوط مع الإنترنت حيث يمكن لمستخدمي الإنترنت معرفة مخالفات سياراتهم لمواقف البلدية سواء كانوا أفراد أوشركات.
.2	نظام الأرصفة	الطرق	2002	Pavement system	نظام لإدارة الرصف يتضمن بيانات هندسية لكل الشوارع.
.3	تراخيص المواقع	الطرق	2000	Road Corridor	يشمل إدخال وإصدار تراخيص المواقع التي تحجز في الطرقات كشرفات المقاهي والمطاعم.
.4	نظام صيانة الطرق	الطرق	1999	Road Maintenance	نظام لتسجيل ومتابعة أعمال صيانة الطرق (بيانات المشاريع، العملاء، طلبات الصيانة، المهندسين، المواد)...
.5	نظام التفتيش وتنسيق الخدمات	الطرق	1999	Inspection and Service co-ordination	نظام لإدخال ومتابعة طلبات قيام الأعمال الإنشائية على الطرق وإصدار شهادات عدم الممانعة .
.6	نظام متابعة أخطاء المرور	الطرق	2000	Traffic Faults System	نظام يستخدم في مركز التحكم لأنظمة المرور التابع لإدارة الطرق لحصر عدد المرات التي يتم فيها انفصال خطوط الشبكة عن إشارات المرور، تحديد أسباب العطل سواء كانت من الجهات الخارجية كاتصالات أوداخلياً بسبب أعمال الصيانة باستخراج التقارير والإحصائيات المتعلقة بالأعطال .
.7	النظام المالي	المالية	1999	Smart Stream	نظام للإدارة المالية / لإدخال وتنظيم بيانات شجرة الحسابات، الأستاذ العام، حسابات الموردين، حسابات الموازنة...
.8	نظام التقارير المالية	المالية	2001	Finance Report System	نظام لاستخراج تقارير مالية من النظام المالي.
.9	أنظمة تحصيل الرسوم المحلية	المالية	2000 المرحلة 1 2002 المرحلة 2	Local fees collection	نظام لتحصيل الرسوم المحلية المستحقة على الجهات المختلفة .
.10	نظام المقاصب	الأسواق والمقاصب	1999	Abattoir	يقوم هذا النظام بتنظيم جميع إجراءات المقاصب من ذبح وتقطيع وتبريد وتوزيع المواشي سواء للشركات أولأفراد.

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.11	نظام العقارات	الأسواق والمقاصب	1998	Real Estate	نظام لإدارة العقارات / تأجير عقارات البلدية
.12	نظام تسجيل الأراضي	التخطيط والمساحة	1990	Lands Registration	نظام لتسجيل ومتابعة الأراضي في دبي وتسجيل ملكيتها وتغيير الملكية وفقا لعمليات شرائها وبيعها ونقلها وأمنحها.
.13	نظام الأراضي الصناعية	التخطيط والمساحة	1999	Industrial Lands	نظام لتسجيل ومتابعة الأراضي الصناعية في دبي وتسجيل طلبات شرائها وتخطيط توزيعها.
.14	الأراشيف الضوئية	التخطيط والمساحة شؤون الموظفين المباني والإسكان الشؤون القانونية	1993	Plexus	نظام لأرشفة الوثائق وحفظها إلكترونياً.
.15	نظام إدارة معلومات الاراضي	التخطيط والمساحة	2002	Lands Management system	يقوم بتسجيل تقسيمات الأراضي الخاصة والعامة وتنظيم ما يتعلق بملكيتها.
.16	نظام عقود الإعلان	قسم الإعلان	2002	Advertisement Contracts system	نظام لمتابعة تحصيل عقود الإعلان وإصدار إذن دفع وتقارير عن العقود المتأخرة والواجبة الدفع والعقود المتأخرة.
.17	نظام تصاريح الإعلان	قسم الإعلان	2002	Advertisement Permits Search system	نظام للبحث عن الجسور والسيارات لمعرفة التصاريح الصادرة لها وكذلك أسماء البيانات الخاصة المسجلة عند قسم الإعلان لتلافي تكرار الأسماء.
.18	نظام مخالفات المباني/ الإشراف	المباني والإسكان	1996	Building Fines / Supervision	يتضمن الإشراف خلال البناء ومن خلاله يتم إدخال المخالفات وتحديد الغرامات.
.19	نظام مخالفات المباني / التفتيش	المباني والإسكان	1996	Building Fines / Inspection	يتضمن التفتيش على المباني ومن خلاله يتم إدخال المخالفات وتحديد الغرامات.
.20	نظام مخالفات المباني / المناطق الريفية	المباني والإسكان	1999	Fines / Remote Building	يتضمن التفتيش والإشراف على المناطق الريفية ومن خلاله يتم إدخال المخالفات وتحديد الغرامات.
.21	نظام الإسكان الحكومي	المباني والإسكان	1997	Government Housing	نظام لإدارة أعمال قسم الإسكان الحكومي والتي تشمل منح الأراضي / صيانة / مساعدات مالية للمواطنين.

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.22	نظام تراخيص المباني	المباني والإسكان	1990	Building Permits	نظام لإصدار رخص البناء.
.23	نظام مختبر الأغذية	مختبر دبي المركزي	2000	Food Lab	نظام يستقبل عينات الأغذية وإجراء الفحوصات عليها ويتم إرسال نتائج الفحوصات إلى رقابة الأغذية.
.24	نظام معايرة أجهزة المقاييس	مختبر دبي المركزي	1999	Calibration Lab Equipment	نظام يحسب تاريخ المعايرة للمعدات ويحتفظ بكل المعلومات عن المعدات.
.25	نظام معلومات التربة	مختبر دبي المركزي	2000	Borehole Databank	نظام لتسجيل معلومات الحفريات والتربة من حيث خصائصها كطبقاتها وسمكها.
.26	نظام إدارة مختبر دبي المركزي - المواد الهندسية	مختبر دبي المركزي	1998	LIMS (Laboratory Information Management System)	نظام لإدارة عمليات اختبار المواد والفحص والتكاليف والدفع .
.27	نظام المخازن	العقود والمشتريات النقليات التطوير الإداري والجودة تقنية المعلومات الأسواق والمقاصب الشؤون الإدارية	1999	Warehouses	يتضمن إجراءات ادخال وإخراج الأصناف والقطع الموجودة بالمخازن ومتابعة المخزون منها وعمليات الجرد وكل ما يتعلق بعمليات المخازن، وهو مربوط بأنظمة أخرى.
.28	نظام المشاريع والدفعات	العقود والمشتريات الطرق الصرف الصحي والري المشاريع العامة الصيانة	1999	Projects & Payments	يتضمن تسجيل وتنظيم بيانات العقود ومراحل المشاريع والمبالغ المستحقة في كل مرحلة وتسجيل الدفعات الخاصة بالمقاولين والاستشاريين ويحتوي النظام على سجل يضمن جميع بيانات المقاولين والاستشاريين المسجلين في البلدية.
.29	نظام العقود والمناقصات	العقود والمشتريات	2000	Tenders and contracts	يتضمن تسجيل وتنظيم بيانات العقود والمناقصات وهو مرتبط بعقود المشاريع.
.30	نظام المشتريات	العقود والمشتريات - بشكل رئيسي كل الإدارات	1999	Purchasing	يقوم بتنظيم الإجراءات المتبعة في المشتريات وطلبات الشراء الداخلية والخارجية.
.31	نظام الأصول الثابتة	العقود والمشتريات الشؤون الإدارية	2001	Fixed Assets System	نظام لتسجيل ومتابعة الأصول الثابتة واحتساب قيمة الاستهلاك فيها.
.32	نظام شؤون الموظفين الرواتب والخدمات	شؤون الموظفين	1999	Personnel & Payroll system	يقوم بتنظيم إجراءات شؤون الموظفين واحتساب كل ما يتعلق برواتب الموظفين والخدمات كالمكافآت والإجازات وتهيئات العمل والعمل الإضافي وغيرها.

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.33	نظام التوظيف	شؤون الموظفين الشؤون القانونية	1996	Recruitment	يقوم بتنظيم إجراءات التوظيف والشواغر في شؤون الموظفين.
.34	نظام التدريب	شؤون الموظفين	2000	Training	يعنى بمتابعة تدريب الموظفين ودوراتهم.
.35	نظام تقييم الأداء	شؤون الموظفين كل البلدية	1999	Employees Evaluation	يعنى بمتابعة تقييم الموظفين.
.36	نظام الدوام والحضور	شؤون الموظفين	1999	Attendance	يعنى بمتابعة دوام الموظفين.
.37	نظام عقود العمل	شؤون الموظفين	2000	Employees Contracts	يعنى بمتابعة عقود عمل الموظفين.
.38	نظام العيادة البيطرية	الصحة	2000	Veterinary Clinic System	يعالج نظام إدارة معلومات البيطرة جميع الحالات القادمة إلى قسم البيطرة التابع لإدارة الصحة العامة في بلدية دبي، وذلك عبر صيانة ومعالجة وإدارة معلومات الحيوانات الحية التي يتم استيرادها إلى دبي عبر موانئ الاستيراد المختلفة ، مروراً بمعالجة سجلات المعالجة البيطرية بالتفصيل، سجلات نفوق الحيوانات ، المطاعيم الخاصة بتلك الحيوانات ، الشهادات الصحية ، الفحوصات البيطرية ونتائجها ، بالإضافة إلى سجلات التفتيش وسجلات الحجر الصحي.
.39	نظام تفتيش الأغذية	الصحة	1996	Food Inspection	هذا النظام يسمح لمفتشي الأغذية بتفتيش الأصناف الغذائية، ويمكنهم من خلال حواسيب محمولة معرفة جدول التفتيش اليومي وتسجيل نتائج التفتيش ومتابعتها وطباعة تقارير.
.40	نظام العيادة العامة	الصحة	1999	Public Health Clinic	نظام لإدارة إجراءات العيادة العامة ببلدية دبي.
.41	نظام مكافحة الحشرات	الصحة	1999	Pest Control System	نظام لإدارة الصحة لتسجيل ومتابعة إجراءات مكافحة الحشرات.
.42	نظام المقابر	الصحة	2000	Cemetery system	نظام يستخدم في تسجيل بيانات حالات الوفيات المرحلة من وإلى إمارة دبي. استخراج التقارير والإحصائيات المطلوبة، كما يقوم بتسجيل حركة سيارات المقابر والمستنفيات الداخلة والخارجة لنقل جثث الموتى والمواد الاستهلاكية

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.43	نظام العبرة	المواصلات العامة	1999	Abra Control	يقوم نظام العبرة بتسجيل كل البيانات عن العبرات وملاكها والعابرين ويقوم باصدار شهادة تشغيل العبرة كما انه يقوم بتسجيل كل الاجراءات المعتمدة في شعبة العبرة من تسجيل المخالفات والرسوم المستحقة على العبرات وتسجيل إيصالات التحصيل وأيضا إصدار تصاريح صيانة العبرات وتسجيل الحوادث المتعلقة بالعبرات.الخ الخور.
.44	نظام إيرادات المواصلات العامة	المواصلات العامة	2000	Transit control System (TRACS)	نظام إيراد المواصلات العامة - يتم إصدار تذاكر الركاب من داخل الحافلة من الماكينة وفي نهاية اليوم يسلم مفتاح الماكينة إلى مشرف العمليات في الجراج ويقوم المشرف بتفريغ كل المفاتيح في جهاز يشبه الماكينة متصل بجهاز كمبيوتر عليه برنامج TRACS وفي الصباح يقوم المحاسب باستخدام التقارير اللازمة من البرنامج لمطابقة الإيراد من المبالغ الموردة من السائقين، وهناك نظام تقارير تابع له.
.45	نظام الإرشادات لمستخدمي المواصلات العامة	المواصلات العامة	2000	Passenger Information System	نظام يوجد لدى قسم المواصلات . الموظف يقوم بالرد على المكالمات الهاتفية من قبل الجمهور للاستفسار عن موقف الحافلات وطريق سيرها والأوقات المتوقعة لحركتها. تم تركيب هذا البرنامج لمساعدة موظف البدالة للبحث عن تلك الاستفسارات وتسجيل أي نوع من الشكاوي.
.46	نظام عمليات تشغيل الحافلات/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2001	Public Transport - transport Operations	يتم تسجيل الحركة اليومية لعمليات تشغيل الحافلات. ابتداء من Run out control ويتم تجهيزه على حسب جداول السائقين والمواعيد ويتم تحديثه كلما تطلب ذلك من قبل مركز التخطيط والتسويق - و أيضا يتم التعامل مع النماذج الأخرى مثل) نموذج تبديل سائقين - أعطال الحافلات - الحافلات الواقفة في الجراج ومدة تعطيلها - تبديل الحافلات وزمن التبديل - استخراج التقارير اليومية.

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.47	نظام جزاءات السائقين/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2001	Public Transport - Penalty	نظام لادخال المخالفات والشكاوى على السائقين وتحديد موعد للتحقيق وأخطار السائقين للحضور في موعد التحقيق يقوم ضابط تشغيل الحافلات بمتابعة النماذج الخاصة بهذا اليوم ومتابعة التحقيق مع السائق وإعطاء الجزاء المناسب.ثم يقوم موظف قسم الخدمات الادارية والمالية بطباعة النموذج ووضعه في ملف السائق لاجراءات شؤون الموظفين. وكذلك الأمر بالنسبة للنقل الداخلي.
.48	نظام مواقف سيارات البلدية/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2001	Public Transport DM Parking	يتم تسجيل كل موظف يستلم سيارة من البلدية لفرض العمل ويتم تحديد موقف من مواقف البلدية لايقاف السيارة بعد انتهاء الدوام الرسمي له. يقوم حارس الأمن المسؤول عن الموقف بارسال كشف بكل السيارات الموجودة . يتم مطابقة السيارات الموجودة مع المسجلة لمعرفة المخالفين. تخزن البيانات الواردة من إدارات مختلفة في قاعدة البيانات الرئيسية .
.49	نظام بطاقات الباصات/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	1999	- Bus Passes Public Transport	يوجد في محطات الحافلات الرئيسية ويسجل اشتراكات وتجديد الركاب لإصدار بطاقة التوفير لركاب الحافلات لمدة شهر من تاريخ الإصدار - يتم حفظ ملف لكل مشترك ويتم استخراج تقارير احصائية مثلا لمعرفة عدد المشتركين في منطقة معينة وإخطارهم المتعاملين بتجديد بطاقاتهم
.50	نظام العمل الإضافي للمراقبين/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	1999	Public Transport - Over Time	يتم حساب عدد ساعات العمل الاضافي لكل مراقب حسب نظام دوامه في المحطات.
.51	نظام شهادات عدم المعانة/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2001	Public Transport - Economic- NOC	يقوم بتسجيل شهادات عدم المعانة الصادرة إلى الدائرة الاقتصادية لصالح أحد العملاء بموافقة ادارة المواصلات له استحدث نشاط في مجال المواصلات إذا كان لا يتعارض مع نشاط المواصلات العامة.
.52	نظام النقل الداخلي/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2001	Public Transport - Internal Transport	إدخال عدد السائقين على الخطوط والحافلات الخاصة بالنقل الداخلي واستخراج التقرير اليومي وكشف بالحركة اليومية.

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.53	نظام المخزن الخاص بإدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2001	Public Transport - Store System	معالجة الصادر والوارد من وإلى المخزن الخاص بإدارة المواصلات - قسم الخدمات الإدارية والمالية لاستخراج تقرير الجرد.
.54	نظام مواعيد ومحطات الباصات/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2002	Public Transport - Bus Station Control	هو برنامج لتسجيل مواعيد وصول وقيام الحافلات من المحطات الرئيسية وسيتم تركيبة فى المحطات ومربوط بقاعدة البيانات فى الكراج وكذلك يمكن استخراج تقارير مختلفة منه.
.55	نظام Pathfinder إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2002	Public Transport Pathfinder System	نظام للاستفسار عن خطوط المواصلات العامة وتسجيل المفقودات والموجودات في سيارات المواصلات العامة وكذلك لتسجيل الاقتراحات والشكاوى.
.56	نظام برنامج المراقبين/ إدارة المواصلات العامة	المواصلات العامة	2002	Public Transport - Keeper Time Table	برنامج لتوزيع المراقبين على المحطات ويتم إعادة توزيع المراقبين على المحطات كل شهر دون تكرار ومراعاة الإجازات الاسبوعية لكل مراقب.
.57	نظام الصيانة	النقليات الصيانة العامة الصرف الصحي والري	1999 2002 2000	Maintenance System - MAXIMO	نظام يقوم بمتابعة الصيانة الدورية لجميع الآليات بشكل مجدول طوال السنة ويعمل النظام بإدخال جميع البيانات المتعلقة بالصيانة المباجلة من قطع الغيار وساعات العمل المستغرقة لأداء الصيانة النظام متصل بنظام المخازن.
.58	نظام بناء المخزون	النقليات	2001	Re-Order System Transportation	نظام لمتابعة طلب قطع غيار المركبات آلياً طبقا لقوانين معادلات التخزين العالمية وإنشاء أوامر طلبات لإدخالها آليا.
.59	نظام الصيانة الوقائية	النقليات	2001	Preventive Maintenance System Transportation	نظام لوضع مخطط لصيانة الوقائية لمركبات الدائرة تعتمد على دراسة الكيلو متر المقطوع وإرسال رسائل الصيانة إلى إدارات وأقسام الدائرة مع إنشاء بطاقة عمل لهذه الصيانة للمركبة الواحدة.
.60	نظام الاستفسار لمركبات الدائرة على الإنترنت	النقليات	2003	DM Vehicles Information Transportation	نظام للاستفسار عن بيانات مركبات الدائرة على حدة من حيث تكاليف الصيانة ومواعيد الصيانة الوقائية وموعد انتهاء أعمال الصيانة للمركبات الموجودة بالورشة.
.61	نظام دعم المستفيدين	تقنية المعلومات	2001	Support Magic	نظام يقوم بتسجيل وتنظيم طلبات الدعم الفني (Support Magic)

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.62	نظام متابعة وصيانة الحاسبات الشخصية	تقنية المعلومات	2000	PC follow up and maintenance	نظام يقوم بتسجيل ومتابعة كافة الطلبات المتعلقة بأجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها، متابعة عمليات الصيانة المطلوبة للأجهزة من قبل الإدارات الأخرى، إصدار الأرقام التسلسلية المستخدمة بنظام إصدار عدة تقارير إدارية واحصائية للتعرف على الأعمال المنجزة من قبل الفنيين.
.63	نظام حماية البيئة	البيئة	1999	Environment and Protection Safety	نظام لإدارة كافة أعمال مخالفات البيئة، يعنى بمصانع الأغذية، الأقمشة، الجلود، الخشب، ومن خلال هذا النظام يتم إدخال الشكاوى والمخالفات.
.64	نظام ACL	قسم الرقابة الداخلية	1999	ACL System	نظام يستخدمه المدققون لاستخراج تقارير لأغراض المراجعة والتدقيق.
.65	نظام لجنة الإيجارات	المجلس البلدي	2002	Rent Committee system	نظام للمجلس البلدي لتنظيم ومتابعة القضايا الإيجارية.
.66	نظام المتابعة الادارية	كل البلدية	1996	Follow - up system	نظام يقوم بتسجيل وتنظيم الصادر والوارد من وثائق وحفظها إلكترونياً.
.67	نظام دوكيوويير	كل البلدية	2001	Docuware	يقوم بأرشفة وتوثيق الوثائق والأوراق
.68	شؤون الموظفين- Web نظام لامركزية شؤون الموظفين	كل البلدية	2000	Web-based personnel	نظام انترانت للاستعلام عن ما يتعلق من إجراءات للموظفين (إجازات، رواتب، تذاكر، تقييم، العمل الاضافي)... من خلال هذا النظام يمكن للإدارات المختلفة إصدار شهادات العمل والإجازات والعودة دون الرجوع إلى شؤون الموظفين وبهذا تم تقليل الأوراق والوقت لهذه الإجراءات إلى حد أقصى.
.69	خدمة الشهادات الصحية على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	الصحة	2002	Health Certificates Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة ما يلي: - رقابة الأغذية وتشمل: شهادة صحية لتصدير مواد غذائية شهادة صحية لتصدير المواد الغذائية لدول مجلس التعاون الخليجي شهادة الخلو من الاشعاع طلب خاص باعتماد البطاقة الصحية طلب إتلاف مواد غذائية - العيادة وتشمل: طلب شهادة لياقة صحية

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
	تابع لخدمة الشهادات الصحية على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)				طلب بطاقة صحية - العيادة البيطرية وتشمل: شهادة استيراد حيوانات ومواد بيطرية شهادة تصدير حيوانات ومواد بيطرية شهادة صحية للحيوانات
70.	خدمة الخرائط الموقعية على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	التخطيط والمساحة	2002	Site Plans Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة ما يلي: طلب لأرض سكنية جديدة طلب تجديد خارطة ، منحة طلب جديد أوتجديد خارطة - خاص
71.	خدمة النفايات الخطرة على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	البيئة	2002	Hazardous Waste Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: طلب التخلص من النفايات الخطرة
72.	خدمة شهادات عدم الممانعة على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	الطرق الصرف الصحي والري الزراعة الصيانة التخطيط والمساحة المواصلات العامة البيئة مكتب تنسيق الخدمات	2001	No Objection Certificates Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة ما يلي: شهادات عدم الممانعة المعلوماتية شهادات عدم الممانعة لمرحلة التصميم شهادات عدم الممانعة لمرحلة التنفيذ شهادات عدم ممانعة أخرى تجديد شهادات عدم الممانعة شهادة براءة ذمة
73.	خدمات المختبر المركزي على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	المختبر المركزي	2001	DCL Services on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة ما يلي: - المواد الهندسية وتشمل: طلب إصدار شهادة لمواد هندسية - الطابوق وتشمل: طلب إصدار شهادة للطابوق - الرمل وتشمل: طلب إصدار شهادة للرمل - المواد الغذائية وتشمل: طلب فحوصات المواد الغذائية - المعايرة وتشمل: طلب معايرة الأجهزة

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
74.	خدمة استفسار عن نتائج التفتيش والمخالفات على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	المباني والإسكان المختبر المركزي البيئة المالية الصيانة العامة الأسواق والمناقص الصحة الزراعة والحدائق العامة الطرق قسم الاعلان مكتب تنسيق الخدمات	2002	One Stop Inspection Results and Fines Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: استفسار عن نتائج التفتيش استفسار عن المخالفات استفسار عن المخالفات العالقة - غير المدفوعة
75.	خدمة التوظيف على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	شؤون الموظفين	2002	Recruitment Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: تقديم طلب وظيفة
76.	خدمة المعلومات الاحصائية على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	مركز الإحصاء	2002	Online Statistical Information Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: عرض التقارير الاحصائية طلب تقارير احصائية جديدة
77.	خدمة الإيرادات على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	المالية الطرق	2001	Revenues Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: التحصيل الشهري للرسوم الخاصة بالفنادق - الشقق الفندقية - شركات التموين التحصيل الشهري للرسوم الخاصة بدور السينما التحصيل الشهري للرسوم الخاصة بالمحلات الخاصة التحصيل الشهري للرسوم الخاصة بالحوادث.
78.	خدمة الاستفسار عن مخالفات مواقف السيارات على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	الطرق	2000	Parking Fines Inquiry Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: الاستفسار عن غرامات مواقف السيارات

رقم	اسم النظام (بالعربية)	الإدارة المستفيدة	تاريخ التطبيق	اسم النظام (بالانجليزية)	وصف النظام
.79	خدمة دليل الخدمات على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	كل البلدية	2001	Directory of Services Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: عرض معلومات عامة عن خدمات البلدية.
.80	خدمة أنظمة المعلومات الجغرافية على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الالكترونية)	مركز المعلومات الجغرافية	2000	Geographical Information System (GIS) Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: البحث عن خرائط إمارة دبي البحث عن عنوان البحث عن المرافق
.81	خدمة مكتبات دبي العامة على الإنترنت (ضمن خدمات الحكومة الإلكترونية)	الشؤون الإدارية	2000	Dubai Public Library Service on the net (within E-Gov Services)	تتضمن هذه الخدمة: البحث عن عنوان، موضوع، أومؤلف
.82	نظام صرف الوقود	النقليات	1998	Fuel System	نظام لمتابعة صرف الوقود لسيارات البلدية
.83	نظام إدارة المكتبات (الأفق)	الشؤون الإدارية	1999	Horizon System	نظام لادخال ومتابعة إجراءات الفهرسة والاستعارة والاشتراك والتسجيل.
.84	نظام رقابة الأغذية	الصحة	1998	Food Control system	يهدف هذا النظام إلى مراقبة ومتابعة كافة الشحنات الداخلة إلى دبي عبر موانئ الدخول المختلفة ، وذلك بتسجيل البيانات التفصيلية الخاصة بكل شحنة ، وبيانات عينات الغذاء التي يتم فحصها بمختبر الغذاء ، ومتابعة نتائج الفحوصات المخبرية وذلك من أجل اتخاذ القرار المناسب لادخال أومنع إدخال تلك الشحنات التي تم فحصها.
.85	نظام المتابعة اليومية	إدارة المواصلات العامة	2001	Daily Follow up System	برنامج لإدخال المواعيد والمواضيع اليومية لمدير الإدارة ويتم الإدخال من السكرتيرة والمتابعة من قبل مدير الإدارة.
.86	نظام تقييم السائقين	إدارة المواصلات العامة	1999	Evaluation System Drivers	يتم تقييم السائقين كل ستة أشهر واختيار أفضل (20) سائق وإعطائهم جوائز وذلك حسب المعايير المعدة لقياس الأداء منها) السلوك - الغياب - الإجازة المرضية - عدد الحوادث (ويتم استخراج كشف ورسم بياني لتوضيح النتائج.

البلدية

و الحكومة الإلكترونية

بدأت بلدية دبي مسيرتها نحو الحكومة الإلكترونية منذ سنوات بالإعداد والتخطيط الجيد للمشروع وبدون أي إعلان رسمي عنه، حيث بادرت إدارة تقنية المعلومات في الاستفادة من تقنية الإنترنت من خلال توفير خدمات الكترونية عديدة لعملاء الدائرة، ومن ضمن تلك الخدمات التي ساهمت في تسهيل عملية الحصول على خدمات الدائرة ما يلي:

1. تطبيق نظام الإيرادات لتسهيل عملية تحصيل إيرادات الفنادق والشقق الفندقية ودور السينما (تاريخ التطبيق: نوفمبر 1999م).
2. إنشاء موقع للدائرة على شبكة الإنترنت (تاريخ التطبيق: يناير 2000م).
3. توفير المعلومات الإحصائية (تاريخ التطبيق: يونيو 2001م).
4. توفير خدمات المكتبات العامة كالبحث عن الكتب والمجلات (تاريخ التطبيق: يناير 2001م).
5. نظام المعلومات الجغرافية لمركز النظم الجغرافية (تاريخ التطبيق: يوليو 2001م).
6. توفير عدد (4) خدمات الكترونية خلال عام 2002م تتفرع منها ثمان خدمات فرعية وهي:
   - علائم البناء.
   - تصنيف استعمالات الأراضي.
   - خدمات الصرف الصحي والري.
   - أنظمة المعلومات الجغرافية.

كما أنجزت إدارة تقنية المعلومات مشاريع عديدة من شأنها تأسيس البنية التحتية اللازمة للتحول إلى الحكومة الإلكترونية، ومنها:

1. توفير أكثر من 2000م حاسوب لموظفي الوحدات التنظيمية المختلفة.
2. توفير بريد الكتروني مع كل حاسوب.
3. إنجاز العديد من الدورات التدريبية التي من شأنها تأهيل الموظفين لاستخدام الحاسوب وبرامج الأتمتة المكتبية.
4. مد شبكة الكترونية لـ (87) موقعاً من الوحدات التنظيمية الخارجية والتابعة للدائرة لربطها بالمبنى الرئيسي ليتمكن موظفو هذه الوحدات للاستفادة من الخدمات الإلكترونية المختلفة.
5. تطوير أكثر من (50) نظام إلكتروني لمساندة الوحدات التنظيمية المختلفة من الاستفادة في تأدية واجباتها ومسؤولياتها تجاه عملاء الدائرة.

ومع إعلان الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع عن انطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية في الإمارة في ابريل 2000م، تم إصدار قرار إداري (رقم 104) لسنة 2000م بتاريخ 2000/4/22م) بتشكيل لجنة متابعة تطبيق وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية برئاسة مساعد المدير العام لشؤون البيئة والصحة العامة، وكلفت اللجنة بمسؤوليات عديدة منها:

- تحديد رؤية واستراتيجية شاملة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في بلدية دبي.
- تنفيذ ومتابعة تطبيق المشروع في الدائرة.

وبناءً عليه كلفت البلدية أحد بيوت الخبرة العالمية لتنفيذ مرحلة تحديد الاستراتيجية لمشروع الحكومة الإلكترونية في بلدية دبي وخلال هذه المرحلة الهامة للمشروع تم إنجاز الأعمال التالية:

- تحديد رؤية واضحة وأهداف واقعية وملموسة على المدى القريب والبعيد.
- مقابلة المسؤولين في جميع الوحدات التنظيمية في الدائرة لتحديد خدماتهم ومسؤولياتهم ومدى استيعابهم وتطبيقهم لأسس ومفاهيم الحكومة الإلكترونية. وكفرز أولي تم تحديد حوالي (150) خدمة تقدمها مختلف الوحدات التنظيمية في الدائرة (تشمل الخدمات الداخلية كخدمات شؤون الموظفين والخدمات القانونية). ثم أجري فرز ثان عبر توزيع استبيان لتحديد الخدمات تحت معيار «تحديد فوائد تحويل الخدمات إلكترونياً حسب أهميتها للدائرة والمتعامل»، وتم تحديد (40) خدمة يمكن طرحها من خلال الإنترنت. ونتيجة لتعدد الخدمات أجري فرز ثالث تحت معيار «نطاق استخدام الخدمة مقارنة بدرجة تعقيد إجراءاتها»، وحددت نتيجة الفرز (12) خدمة رئيسية كخدمات ذات أولوية لطرحها عبر الإنترنت ضمن المرحلة الأولى من مشروع تطبيق الحكومة الإلكترونية في البلدية.
- دراسة البنية التحتية لتقنية المعلومات وتحليل مدى استعدادها لتشغيل الخدمات الإلكترونية.
- مقارنة البرامج والأجهزة والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالمياً في بيئة الإنترنت.
- تنظيم عدد من الندوات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي عن أهداف الحكومة الإلكترونية وتأثيراتها على العملاء وموظفي الدائرة.
- وضع خطة شاملة لتنفيذ المشروع على مراحل عديدة.

الخطة الشاملة لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في بلدية دبي

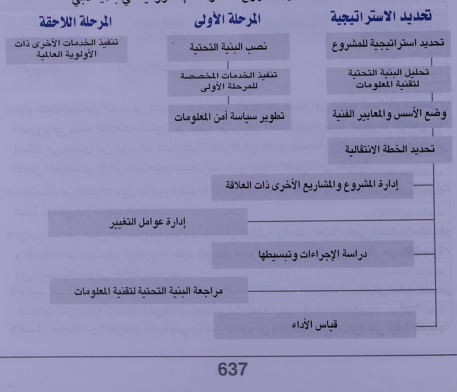

تطبيق خدمات المرحلة الأولى (12 خدمة رئيسية)

خلال المرحلة الأولى من مشروع الحكومة الإلكترونية التي بدأت في يونيو 2001م وانتهت في مايو 2002م، تم العمل على إنجاز الأعمال التالية:

- اختيار ونصب البنية التحتية الفنية اللازمة لتشغيل الخدمات الإلكترونية.
- تنفيذ مجموعة من الخدمات الرئيسية حسب ما تم تحديده خلال مرحلة «تحديد الاستراتيجية»، وقد نفذت هذه الخدمات وفق منهجية دقيقة وواضحة.

منهجية تنفيذ خدمات المرحلة الأولى من المشروع

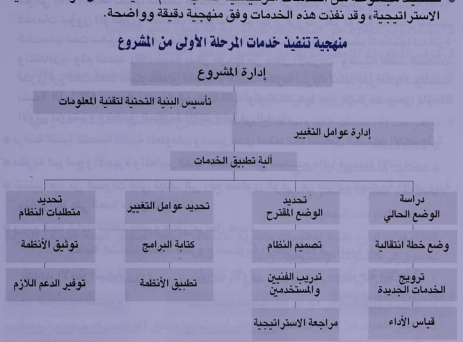

- قيام اللجنة بتشكيل العديد من اللجان/ فرق العمل (لجنة لكل خدمة) من شأنها العمل مع استشاري المشروع في تنفيذ الخدمات، تتكون كل لجنة من رئيس (أحد أعضاء لجنة الحكومة الإلكترونية) إضافة إلى ممثلين من الوحدات التنظيمية المشاركة في تقديم الخدمة، ويتراوح عدد الأعضاء في اللجان المختلفة من (5 إلى 20) عضوا حسب الخدمة والجهات المشاركة في تقديمها.
- تنظيم عدد من الندوات حول مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأمن المعلومات، إضافة إلى بعض الندوات الفنية لموظفي إدارة تقنية المعلومات.
- ترتيب عدد من الدورات التدريبية لتدريب موظفي الدائرة وكذلك العملاء على كيفية الاستخدام والاستفادة من الخدمات الإلكترونية حيث بلغ عدد الندوات والدورات التدريبية أكثر من (80) ندوة/ دورة بمشاركة حوالي (1050) مشاركاً.
- ترتيب عدد من المؤتمرات الصحفية للإعلان عن تدشين الخدمات المختلفة، إضافة إلى تنفيذ عدد من الحملات الترويجية المختلفة لتعريف الخدمات وحث العملاء على الاستفادة منها.
- إصدار سياسة أمن المعلومات لبلدية دبي وتأهيل المسؤولين والموظفين في الدائرة على كيفية تطبيقها.

وفيما يلي قائمة بخدمات المرحلة الأولى من مشروع الحكومة الإلكترونية في بلدية دبي إضافة إلى بعض المعلومات الرئيسية التي توضح ضخامة الأنظمة وحجم العمل لكل منها مع كشف بأعداد الموظفين الذين شاركوا في تطوير الخدمات الإلكترونية من مختلف الوحدات التنظيمية.

- خصصت إدارة تقنية المعلومات فريق عمل متكامل يتكون من أكثر من (10) موظفين لتولي مسؤولية إدارة المشروع ومتابعة تنفيذ النواحي الفنية منه. ويبلغ عدد الخدمات المنفذة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع (12) خدمة رئيسية تتفرع إلى حوالي (55) خدمة فرعية وفي عام 2002م تم إضافة خدمات أخرى ليصبح إجمالي الخدمات كما يلي:

قائمة الخدمات	عدد الإدارات المشاركة	معدل عدد الموظفين المشاركين	عدد الأنظمة الفرعية	الربط مع أنظمة داخلية
دليل الخدمات الإلكتروني	22	30	1	–
شهادات عدم الممانعة	11	35	1	–
نتائج فحوصات مختبر دبي المركزي	3	20	2	1
شهادات مختبر دبي المركزي	4	25	3	1
الشهادات الصحية	4	20	3	1
الاستفسار عن نتائج التفتيش	12	50	1	3
الاستفسار عن المخالفات	12	50	1	3
التوظيف	2	10	1	1
أخبار البلدية	22	30	1	–
البيانات الإحصائية	2	5	1	–
إدارة النفايات الخطرة	2	5	1	–
الخرائط الموقعية	3	10	1	1
تسجيل العملاء	2	10	1	1
تحصيل رسوم الإيرادات	1	20	8	–
نظام الاقتراحات	22	50	1	–
خدمة جدول وخرائط المواصلات العامة	1	3	1	–
خدمات إدارة المباني والإسكان	1	21	18	–
مخالفات مواقف السيارات	1	3	1	1
خدمات المكتبات العامة	1	40	1	–
خدمات حركة المرور	1	2	1	–
خدمات المعلومات الجغرافية (e-guide)	1	8	1	–
علائم البناء	1	6	3	2
تصنيف استعمالات الأراضي	1	3	1	1
خدمات الصرف الصحي والري	1	5	4	1
أنظمة المعلومات الجغرافية	1	4	3	–

موقع البلدية على شبكة الإنترنت (www.dm.gov.ae)

أما بالنسبة للخدمات المتوفرة حاليا عبر الإنترنت فيبلغ عدد المشتركين من العملاء حوالي (3,400) مشتركاً يمثلون العديد من المؤسسات والشركات في قطاعات مختلفة، كما تم تسجيل حوالي (655) موظفاً لتشغيل الخدمات الإلكترونية حتى تاريخ نهاية عام 2002م .

ولقد تم إنجاز المرحلة الأولى من مشروع الحكومة الإلكترونية بتكلفة إجمالية قدرها (12.5) مليون درهم شاملاً دراسة وتصميم وتطوير الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى نصب البنية التحتية الفنية اللازمة لتشغيل الخدمات.

المراحل اللاحقة للمشروع

أما بالنسبة للمراحل اللاحقة من المشروع فيتوقع تعزيز مسيرة الدائرة نحو الحكومة الإلكترونية من خلال الأعمال والإنجازات التالية:

- توفير خدمات جديدة على شبكة الإنترنت.
- توفير الخدمات عن طريق قنوات مختلفة كالأجهزة المحمولة وعبر الهاتف وغيرها.
- ربط الخدمات الإلكترونية بأنظمة الدائرة الداخلية لتحقيق درجة عالية من التخاطب الإلكتروني مابين العميل وموظفي الدائرة.
- تطوير أنظمة داخلية جديدة للدائرة بواسطة إدارة تقنية المعلومات لتعزيز الخدمات الإلكترونية واتمتة إجراءات الدائرة الداخلية.
- تنفيذ برنامج شامل متعلق بزيادة ثقافة الإنترنت ورفع مستوى الوعي لدى العملاء وموظفي الدائرة عن خدمات الدائرة الإلكترونية وكيفية الاستفادة منها، وذلك من خلال دورات تدريبية شاملة ومكثفة.
- تنفيذ برامج وخطط إضافية تهدف إلى ترويج موقع الدائرة على شبكة الإنترنت والخدمات الإلكترونية المتاحة من خلالها وحث العملاء على الاستفادة منها.
- توفير الدفع الإلكتروني لتسهيل الإجراءات على العميل.

مركز

نظم المعلومات الجغرافية

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية مهمة جداً بالنسبة لأية مدينة ولجميع مؤسساتها و دوائرها الحكومية لما توفره من بيانات وتحليلات هامة لصناع القرار في اتخاذ القرارات السليمة والتي تساعد في تحقيق التنمية في شتى المجالات وعليه أخذت البلدية على عاتقها هذه المهمة وذلك بإعداد الدراسات التي توجت بالوصول إلى إنشاء مركز نظم المعلومات الجغرافية.

ما هي المعلومات الجغرافية؟

تشمل المعلومات الجغرافية شتى أنواع المعلومات ذات البعد المكاني على سبيل المثال لا الحصر المعلومات الطبوغرافية وهي: المعالم الطبيعة كالنباتات والجبال وحدود الشواطئ .... الخ والمنجزات الحضارية المادية التي هي من صنع الإنسان مثل المباني وشبكة الطرق ، شبكة الصرف الصحي ومعلومات التخطيط العمراني وتتمثل في تقسيمات الأراضي وتشريعات وقوانين البناء.....الخ.

نبذة تاريخية عن بداية نظم المعلومات الجغرافية

في بداية عام 1990م تم البدء بمشروع نظم المعلومات الجغرافية بقسم المساحة في بلدية دبي لتكون مسؤولياته ترسيخ مفهوم نظم المعلومات الجغرافية واستخدامه في المشروعات القائمة بالبلدية وقد استطاع المعنيون بذلك خلال عشرة أعوام أن يجعلوا لنظم المعلومات الجغرافية دوراً ملموساً داخلياً «إدارات البلدية» وخارجياً «المقاولين والاستشاريين» ومع تزايد الاهتمام بنظم المعلومات الجغرافية واتساع نطاق العمل بها في العديد من المشروعات داخل إدارات وأقسام بلدية دبي برزت للقائمين على المشروع أهمية وجود إطار عمل يجمع كل الجهود في إطار تنظيمي موحد يحقق التنسيق والتكامل بين الدوائر الحكومية وفق أسس ومعايير موحدة توجت بتأسيس مركز نظم المعلومات الجغرافية في بلدية دبي في فبراير من عام 2001م.

مراحل تطور نظم المعلومات الجغرافية في بلدية دبي

تنقسم مراحل تطور نظم المعلومات الجغرافية في بلدية دبي إلى ثلاث مراحل أساسية :-

- مرحلة تحديد المصادر وجمع البيانات.
- مرحلة توسيع رقعة النظام داخل الإدارات والأقسام في بلدية دبي.
- مرحلة تطور الهيكل التنظيمي وتأسيس مركز نظم المعلومات الجغرافية.

المرحلة الأولى : تحديد المصادر وجمع البيانات(1990م-1997م)

في هذه المرحلة تم إنشاء وحدة حاسبات مركزية مرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية كما تم تأسيس فريق عمل مؤهل وشراء الأجهزة والمعدات بهدف جمع البيانات اللازمة لبناء نواة لقاعدة بيانات جغرافية دقيقة، وتتمثل أهم منجزات هذه المرحلة كالآتي:-

- دراسة الاحتياجات واختيار البرامج والأجهزة عام 1990م.

- المشروع النموذجي عام 1991م-1992م.
- إنشاء شبكة نقاط تحكم مساحية دقيقة ومتجانسة تبعاً لأسس مساحية عالية الدقة وباستخدام مرجع مساحي عالمي (WGS84).
- جمع وتنقيح المخططات التخطيطية والطبوغرافية وإدخالها في الحاسب الآلي بصورة رقمية (Digitization) وتشمل منطقة دبي الحضرية والريفية في الفترة بين عام 1992م -1995م.
- مشروع التصوير الجوي عام 1992م.
- مشروع صور الأقمار الصناعية عام 1993م.
- أتمتة أعمال المسح عام 1994م.
- إعداد قاعدة بيانات الأراضي (Land Information System) و ترقيم قطع الأراضي بدلالة رقم المنطقة بالرقم المميز (PID) * وربط الرقم بقاعدة بيانات النظام (اسم المالك، مساحة الأرض، تاريخ الإصدار، استعمال الأرض، إحداثيات الأرض ...الخ) في الفترة بين عام 1996م- 1997م.
- تم المسح الضوئي (Scanning) للخرائط الموقعية الصادرة في إمارة دبي أكثر من 45,000 قطعة أرض عام 1997م.

وقد تم إنجاز هذه المرحلة بنجاح بموارد بشرية محلية ومالية محدودة حيث تم تدريب الموظفين الحاليين لبناء النظام وإدارته لاحقاً، على أن يتم توفير استشاريين ذوي خبرة في مجال نظم المعلومات الجغرافية لقيادة الكوادر المذكورة خلال فترة البناء وتأهيلهم لاحقاً لإدارة النظام ذاتياً. ولما كانت عملية جمع البيانات تستغرق وقتاً طويلاً فقد تمت عملية إنشاء وتطوير التطبيقات بصورة متوازية مع عملية جمع البيانات وشملت هذه التطبيقات الآتي:-

1. أتمتة (العمل آلياً باستخدام الحاسب الآلي) نظام متابعة الطلبات المقدمة لقسم المساحة لتوفير معلومات دقيقة لنظم المعلومات الجغرافية فقد قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بإعداد نظام يتسم بالمرونة ويقوم بتوزيع المهام وتحويل المعاملات إلى الجهات المعنية بشكل متسلسل وفعال وذلك بتكليف كل موظف بإنجاز جزء أو مرحلة واحدة من المعاملة نظراً لحاجة العمل إلى الدراسة والتخصص المهني. نذكر هنا على سبيل المثال طلبات إصدار الخرائط الموقعية والتخطيطية، إصدار شهادات علائم البناء والإنجاز) حيث يتم إصدار جميع الخرائط الموقعية والتخطيطية و شهادات علائم البناء باستخدام الحاسب الآلي وفقاً لمفتاح تعريف جديد مميز كما يوفر هذا النظام:

أ- سجل إلكتروني لكافة الطلبات التي يتلقاها القسم، حيث يمكن استعراضها والدخول إلى تفاصيلها لإتمام إجراءات المعاملة منذ استلامها حتى اعتمادها، مما يوفر وسيلة سهلة ودقيقة وفعالة في إنجاز المعاملة في كافة مراحلها .

ب- تقارير عديدة تمكن المسؤولين من وضع خطط مستقبلية مدروسة واتخاذ القرارات المناسبة في وقتها.

* WGS84 النظام الجيو دي سي العالمي لعام 1984م * PID رقم الأرض المميز

2. أتمتة إصدار الخرائط الموقعية والتأثيرية لقطع الأراضي 1993م:

تم إعداد برنامج لإصدار الخرائط الموقعية و التأثيرية بحجم A4 من النظام حسب الرقم المميز للأرض (PID) استناداً إلى قاعدة بيانات النظام مما وفر الكثير من الوقت والجهد وساعد في دقة الإنجاز حيث كان معدل إصدار العمل اليدوي للخرائط (2 إلى 3) خرائط يومياً ليصبح (15 إلى 20) خريطة يومياً ناهيك عن دقة ونظافة الإصدار .

3. أتمتة إصدار شهادة الإنجاز وشهادة علائم البناء 1997م:

تم إصدار شهاداتي الإنجاز وعلائم البناء آلياً من النظام مما وفر الوقت والجهد وزاد من دقة وسهولة سير العمل.

4. أتمتة إصدار شهادات عدم الممانعة:

تم إصدار شهادات عدم الممانعة بشكل آلي من النظام مما وفر الوقت والجهد وزاد من دقة وسهولة سير العمل.

5. إعداد برنامج الاستفسار الآلي عن بيانات الأراضي 1997م:

(Parcel Inquiry Program) من خلاله يتم الاستفسار عن بيانات قطعة الأرض استناداً إلى قاعدة بيانات النظام ، بالإضافة إلى إمكانية عرض صورة عن الخريطة الموقعية الصادرة للأرض ومعرفة موقع الأرض بالنسبة لبقية قطع الأراضي في المنطقة التخطيطية وطباعة تقرير ببيانات الأرض.

المرحلة الثانية : توسيع رقعة النظام داخل الإدارات و الأقسام في بلدية دبي 1998م-2000م

في هذه المرحلة تم العمل على ترسيخ وتعميم مفهوم نظام المعلومات الجغرافية ليشمل معظم إدارات وأقسام بلدية دبي وقد تطلبت هذه المرحلة المزيد من الجهد من أجل تدريب مستخدمي النظام وإعداد فريق عمل متخصص قادر على إدارة وتطوير النظام وتتمثل أهم منجزات هذه المرحلة في الآتي:-

1. مشروع الصور الجوية.

لعل من أبرز المشاريع التي أنجزت في عام 1998م هو مشروع التصوير الجوي لامارة دبي، فنظراً للتوسع العمراني الذي تشهده إمارة دبي كان لابد من الرقي بمستوى الخدمات المقدمة من قبل بلدية دبي وتشمل الخدمات المساحية والتخطيطية، الصرف الصحي والعقارات .. الخ.

لذا قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بإعداد برنامج شامل يهدف إلى تزويد نظام المعلومات الجغرافية (GIS) بصور جوية حديثة ودقيقة .

2. إدخال خطوط منتصف حرم الطريق على النظام (Right of Way Centerlines) عام 1998م:

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بترقيم (Digitization) خطوط منتصف حرم الطريق بهدف تطوير برنامج إصدار الخرائط وإدخال رقم وأسم الشارع على الخريطة الموقعية.

3. إدخال بيانات التشريعات Zoning على النظام /عام 1999م:

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بحصر وإدخال بيانات تشريعات الأراضي على النظام وجعلها متوفرة بين أيدي مستخدمي النظام في مختلف إدارات وأقسام البلدية كما تم إدراج بيانات التشريعات في تطبيق إصدار الخرائط الموقعية .

4. إدخال بيانات شبكة الصرف الصحي والري على النظام عام 1999م:

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بحصر وإدخال بيانات شبكة الصرف الصحي والري للنظام وجعلها متوفرة بين أيدي مستخدمي النظام في مختلف إدارات وأقسام البلدية .

5. مشروع الأرشيف عام 1999م:

تم بدء العمل في تدقيق وترتيب ملفات قطع الأراضي وفق الرقم المميز للأرض وذلك وفق أرقام المناطق التخطيطية لإمارة دبي ونقل الملفات للأرشيف الجديد.

6. إدخال خطوط منتصف الطريق لشبكة الطرق على النظام عام 1998م-2000م:

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بترقيم (Digitization) خطوط منتصف الطريق من الصور الجوية ومشاريع الطرق للاستفادة منها في التطبيقات المختلفة لنظم المعلومات الجغرافية .

7. إدخال نظام العنونة لقطع الأراضي على النظام عام 1998م-2000م:

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بإدخال نظام العنونة لقطع الأراضي على النظام حيث تم ربط رقم المبنى برقم الشارع ورقم المنطقة وذلك بهدف استخدامه في التطبيقات المختلفة لنظم المعلومات الجغرافية .

ولأن عملية إنشاء وتطوير التطبيقات تسير بشكل متوازي مع عملية جمع البيانات فيمكن تلخيص أهم التطبيقات في هذه المرحلة بالآتي:-

1. إصدار الخرائط الموقعية بحجم A3 مع بيانات التشريعات عام 2000م:

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بتطوير نظام إصدار الخرائط الموقعية لتشمل بيانات التشريعات وأسماء الطرق بحجم A3.

2. تطوير نظام الاستفسار: (Inquiry System GIS) .

قام فريق عمل نظم المعلومات الجغرافية بتطوير نظام الاستفسار عن المعلومات الجغرافية ليشمل إضافة إلى بيانات الأراضي ، بيانات التشريعات والطرق ونظام العنونة وشبكة الصرف الصحي والري إضافة إلى الصور الجوية.

المرحلة الثالثة: مرحلة تطور الهيكل التنظيمي وتأسيس مركز نظم المعلومات الجغرافية

أولا : مراحل تطور الهيكل التنظيمي لنظم المعلومات الجغرافية:

في عام 1992م تم إعداد استراتيجية عامة لمدى الاستفادة من نظام المعلومات الجغرافية بموجب الأمر الإداري رقم (281).

ومنذ عام 1993م- 2000م كان العمل في نظام المعلومات الجغرافية موزعاً بين إدارة التخطيط والمساحة كجهة لحصر البيانات وإنشاء البنية الأولية للنظام وبين المتابعة التقنية من قبل إدارة تكنولوجيا المعلومات وقد تمت إدارة المشروع من قبل لجان متعددة كما تم استحداث وظائف جديدة وتعديلات في عضوية اللجان تماشياً مع التطورات في النظام نذكر منها :

- تشكيل اللجنة العليا لاعتماد السياسة العامة لنظم المعلومات الجغرافية بموجب القرار الإداري رقم (249) بتاريخ 1993/7/3م من أجل مواكبة واستخدام أحدث التطورات العالمية في مجال نظم المعلومات الجغرافية.
- كما تم تشكيل اللجنة التنفيذية لدراسة نظم المعلومات الجغرافية والمكونة من عدد من المهندسين من مختلف الإدارات بموجب قرار إداري رقم (250) ، كما تم تشكيل فرق عمل لبحث احتياجات الإدارات لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية بموجب القرار الإداري رقم (251).

وفي عام 1994 تم تعديل أحكام اللجنة التنفيذية لدراسة نظم المعلومات الجغرافية كما تم تعديل أحكام اللجنة العليا لسياسة نظم المعلومات الجغرافية إضافة إلى استحداث وظيفة خبير نظم معلومات جغرافية على ميزانية مكتب التطوير الإداري كما أوكل مكتب التطوير الإداري للإشراف على إدارة المشروع.

وفي عام 1995م تم إنشاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية ضمن مركز تكنولوجيا المعلومات على كما هو موضح في الشكل رقم (1). وفي نفس العام، وحرصاً على التقدم في مشروع نظم المعلومات الجغرافية تم إعادة تشكيل اللجنة العليا برئاسة المدير العام بموجب القرار الإداري رقم (1094).

وبتاريخ 1995/4/5م تمت إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الإداري رقم (268) وذلك بضم بعض المهندسين إلى اللجنة بهدف تفعيل دورها .

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي العام لمركز تكنولوجيا المعلومات لبلدية دبي 1995م.

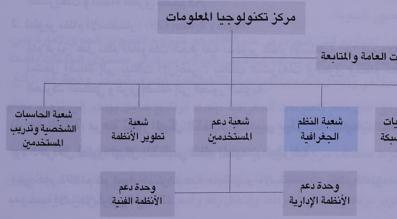

وفي 26 يوليو 1997م أصدر سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم أمراً باعتماد قسم المساحة ببلدية دبي مصدراً للمعلومات الجغرافية المساحية.

ثانيا : تأسيس مركز نظم المعلومات الجغرافية

نظراً لاتساع نطاق العمل وتزايد الاهتمام بنظم المعلومات الجغرافية في العديد من المشروعات داخل إدارات وأقسام بلدية دبي وللاستفادة من ذلك لتقديم بعض الخدمات للدوائر المحلية في الإمارة برزت للقائمين على مشروع نظم المعلومات أهمية وجود إطار عمل يجمع كل الجهود في إطار تنظيمي موحد يحقق التنسيق والتكامل بين الدوائر الحكومية وفق أسس ومعايير موحدة، ففي عام 2001م صدر القرار التنظيمي رقم (5) باستحداث وحدة تنظيمية تسمى مركز نظم المعلومات الجغرافية ضمن الهيكل التنظيمي لبلدية دبي بتبعية إدارية مباشرة للمدير العام كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لمركز نظم المعلومات الجغرافية 2001م

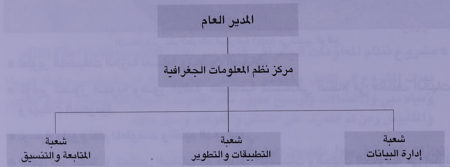

وفي نفس العام أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي القانون رقم (6) لسنة 2001م باعتماد مركز نظم المعلومات الجغرافية مصدراً رسمياً ووحيداً للمعلومات الجغرافية.

أهداف مركز نظم المعلومات الجغرافية

تأسس مركز نظم المعلومات الجغرافية لتلبية احتياجات جميع مستخدمي النظام في الإمارات بما فيها الجهات العامة والخاصة من البيانات الجغرافية والبرمجيات والدعم الفني والتأهيل والتدريب وتتلخص أهداف مركز نظم المعلومات الجغرافية في بلدية دبي بالنقاط التالية:-

- وضع المقاييس والمعايير (Standards).
- تحديد المصادر الأولية للبيانات وتحديد مسؤوليات إنشائها وتحديثها.
- إرساء منظومة البنية الأساسية من أجهزة الحاسب المركزية وشبكة الاتصال بين الجهات الحكومية.

الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحديد المواقع

- تطوير التطبيقات اللازمة لصيانة وتحديث البيانات.
- توفير الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية لمستخدمي النظام في مختلف الجهات والهيئات الحكومية.
- ترسيخ مفهوم نظم المعلومات وتقديم الدعم الفني.
- العمل على تكامل و تجانس البيانات مع مختلف المؤسسات والجهات الحكومية في إمارة دبي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تأسيس لجنة نظم المعلومات الجغرافية والتي تشمل ممثلين عن الجهات الحكومية والخاصة بامارة دبي فقد أصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي القانون رقم (6) لسنة 2001م بشأن مركز نظم المعلومات الجغرافية ببلدية دبي يهدف إلى جمع كل الجهود في إطار تنظيمي موحد يحقق التنسيق والتكامل وفق أسس ومعايير موحدة، هذا بالإضافة إلى تكامل المعلومات الجغرافية في إمارة دبي.

منجزات مركز نظم المعلومات الجغرافية 2001م-2002م

- مشروع دليل دبي الإلكتروني عام 2001م: يهدف الموقع إلى إرشاد وتعريف زوار الإمارة والمواطنين بكافة المواقع الخدمية والمعالم السياحية في إمارة دبي.
- مشروع إدارة رصف الطرق PMS (Pavement Management System) عام 2001-2002م:

ويهدف المشروع إلى ربط بيانات إدارة ورصف وصيانة الطرق بالبيانات الجغرافية مما يسهل عمليات متابعة صيانة الطرق.

- مشروع ربط البيانات الإحصائية بنظام المعلومات الجغرافية 2002م:

يهدف المشروع إلى تحقيق الاستفادة القصوى من البيانات الإحصائية بإعطائها البعد المكاني لتحليلها و الاستفادة منها في المشاريع المختلفة.

- مشروع مسار الحافلات 2002م (Bus Route System):

يهدف المشروع إلى تمكين زوار الإمارة والمواطنين من التعرف على مسار الحافلات وجداولها الزمنية بالإضافة إلى إمكانية عمل تحليلات مختلفة على شبكة مسارات الحافلات مثل إيجاد أفضل مسار للوصول إلى موقع محدد.

- مشروع الربط مع الدائرة الاقتصادية عام 2002م:

يهدف المشروع إلى ربط المنشآت الاقتصادية بالعنوان (رقم المبنى – رقم الشارع – اسم المنطقة) كمصدر من المصادر الأولية للمنشآت الاقتصادية ومن ثم تحليل البيانات ومعرفة توزيع المنشآت الاقتصادية المختلفة على خريطة الأساس لإمارة دبي.

- مشروع نظام المعلومات الجغرافي التجريبي عام 2002م (GIS Pilot Project):

يهدف المشروع إلى تكامل وتجانس البيانات الجغرافية لكل من بلدية دبي وهيئة كهرباء ومياه دبي والاتصالات وترسيخ مفهوم نظم المعلومات الجغرافية وتنفيذ وضع المعايير والمقاييس ومن ثم التعرف على المشاكل والمعوقات وسبل حلها.

إنجازات البلدية في مجال المعلومات الجغرافية

- من عام (1992م–1997م) تم الانتهاء من تحويل الخرائط الورقية إلى بيانات رقمية: بيانات تخطيطية ، بيانات صرف صحي وري ، بيانات منتصف حرم الطريق .
- وفي عام (1994م) أتمتة أعمال المسوح وتحديث النظام بالبيانات آلياً.
- وفي عام (1996م) تم إعداد نظام إسقاط محلي لإمارة دبي (DLTM)، وذلك لتحري الدقة في تحديد المواقع باستخدام أجهزة تحديد المواقع.
- وفي عام (1996) تم تطبيق معايير للمعلومات وقاموس المعلومات (Data Dictionary) في المسوحات الحقلية ومشاريع التصوير الجوي والمشاريع المدنية الخدمية.
- وفي عام 2001م تم إنجاز مشروع دليل دبي الإلكتروني.
- ربط وتكامل النظام بقواعد البيانات الأخرى في الدائرة على سبيل المثال : شبكة الصرف الصحي ، بيانات نظام العنونة للإمارة، بيانات الإحصاء ، مواقع اللوحات الإعلانية.
- تم إعداد تطبيقات متكاملة لتوفير المعلومات بجهود ذاتية.
- تم توفير البيانات الجغرافية المختلفة للعديد من الجهات الحكومية والخاصة.

تكلفة نظم المعلومات الجغرافية

بما أن بلدية دبي بدأت العمل في التحضير إلى إنشاء نظام المعلومات الجغرافية منذ عام 1988م وبجهود متضافرة من الوحدات التنظيمية المختلفة ذات العلاقة في الدائرة من خلال اللجان والمراحل المختلفة المشار إليها أعلاه والجدول أدناه يوضح تكاليف نظم المعلومات الجغرافية حتى تاريخه.

عملاء مركز نظم المعلومات الجغرافية

الجهات/ الهيئات المنتجة للبيانات ، فريق العمل ومستخدمو النظام.

الرقم	الوصف	التكلفة الإجمالية
1	تجميع البيانات المطلوبة للنظام	10,460,600 درهم
2	المعدات اللازمة من أجهزة وتوابعها	7,000,000 درهم
3	البرامج المستخدمة	1,113,550 درهم
4	العاملون على النظام	7,500,000 دراهم
5	التكلفة الإجمالية	26,074,150 درهماً

الخاتمة

أنظمة المعلومات الجغرافية لا تعد أداة لإعداد الخرائط والمخططات وطباعتها بمختلف المقاييس ومختلف نظم الإسقاط والألوان ، وإنما أداة لتحليل البيانات الجغرافية، وقواعد البيانات الجغرافية لا تتضمن الخرائط المفصلة إنما تتضمن بيانات يمكن عرضها وتحليلها لإعداد الخرائط المطلوبة لهدف أو غرض معين ، من أهم مميزات نظم المعلومات الجغرافية هي القدرة على تحري العلاقة المكانية بين معالم الخرائط المختلفة. وأخيراً لابد أن تكون البيانات الجغرافية متكاملة ومتجانسة على أسس دقيقة لتحقيق الاستفادة القصوى منها في عملية التحليل مما يتطلب مايلي:

- تطبيق معايير موحدة لنظم المعلومات الجغرافية.
- الربط آليا مع الجهات المنتجة والمستخدمة للبيانات.
- توعية المستخدمين والمجتمع بإمكانيات نظم المعلومات الجغرافية.
- تحقيق تبادل البيانات الرقمية آلياً (إلكترونياً أو عبر شبكة الإنترنت) بالربط مع مستخدمي البيانات الجغرافية في الدوائر الحكومية الأخرى ومع استشاريي ومقاولي المشاريع الحكومية والخاصة إما لتحديث البيانات أو الاطلاع عليها مما يوفر خدمات أفضل للعاملين في الإمارة وللمواطنين والسكان وزوار الإمارة.

مشروع
دليل دبي الإلكتروني

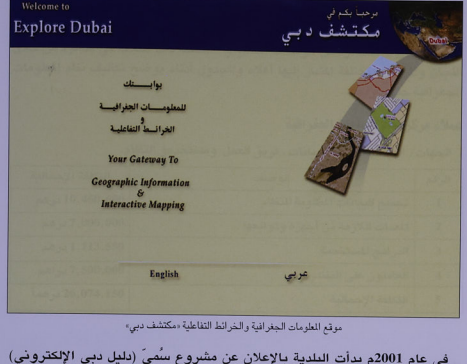

موقع المعلومات الجغرافية والخرائط التفاعلية «مكتشف دبي»

في عام 2001م بدأت البلدية بالإعلان عن مشروع سُمِّيَ (دليل دبي الإلكتروني) الذي يتيح الفرصة للاستدلال على الخدمات المتوفرة في إمارة دبي بشكل عام من خلال موقع البلدية على شبكة الإنترنت، ومن ثم تم تطوير هذا المشروع ليصبح تحت إسم مكتشف دبي (Dubai Explorer)، وإنشاء موقع خاص به على شبكة الإنترنت (www.exploredubai.ae) إضافة إلى صفحة البلدية.

ويعد مكتشف دبي أول مصدر رسمي لمعلومات جغرافية دقيقة ومفصلة، ودليل سياحي يتيح الفرصة للاطلاع على المواقع بنظام العنونة المعتمدة لإمارة دبي حيث يوفر خريطة للإمارة تسمح لمستخدمي الشبكة في كل أنحاء العالم تحديد مواقع المعالم الرئيسية، والأماكن السياحية، بما فيها الفنادق والمرافق العامة والمراكز التجارية والمطاعم حيث يستطيع كل من يريد زيارة دبي الاستدلال على معلومات وبيانات عن الخدمات الفندقية في الإمارة، كما يستطيع من خلاله الدخول إلى صفحة الفندق وحجز غرفته والاطلاع على التسهيلات الموجودة قرب الفندق.

كما يحدد النظام مواقع قطع الأراضي والمشاريع العمرانية الرئيسية قيد الإنشاء بالإمارة، ويوفر لأصحاب الأراضي والأملاك البيانات المطلوبة، وكل ذلك باللغتين العربية والإنجليزية، ومن أهم إستخدامات مكتشف دبي إمكانية إدراجه ضمن أي موقع على شبكة الإنترنت لأية مؤسسة للإستدلال على موقع المؤسسة في الواقع.

تطبيق الإنترانت لنظم المعلومات الجغرافية «دوجيس»

www.dugis.ae

موقع الإنترانت لنظم المعلومات الجغرافية في إمارة دبي «دوجيس»

في عام 2002م تم اعتماد تطبيق الإنترانت لنظم المعلومات الجغرافية لإمارة دبي «دوجيس». www.dugis.ae وهو أحد تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية لإمارة دبي ويعتبر التطبيق الأول من نوعه الذي يتيح لمستخدميه الاطلاع على البيانات الجغرافية وتحليلها وطباعتها.

وقد تم إعداد التطبيق بناءً على فئات من المستخدمين تبعاً لاختصاصاتهم: مخططين، مهندسين، مفتشين، إداريين ... الخ، وقد تم منح صلاحيات محددة لكل مستخدم، وقد تم ربط قواعد بيانات كل من دائرة الأراضي والأملاك، دائرة العقارات، كما تم توفير صلاحيات للاطلاع على البيانات وتحليلها في كل من الدفاع المدني، شرطة دبي، دائرة التنمية الاقتصادية، دائرة الطيران المدني، دائرة الأراضي والأملاك، هيئة الماء والكهرباء، سلطة المنطقة الحرة للموانئ والجمارك، الاتصالات ومجلس الإعمار.

يشمل تطبيق الإنترانت دوجيس (www.dugis.ae) أيضاً أدوات لتحليل البيانات الجغرافية بأنواعها وأنماطها كالبيانات الجيوديسية وبيانات الأراضي والبيانات الخدمية الأخرى.

على سبيل المثال، يمكن الاطلاع على بيانات ملاك الأراضي في دائرة الأراضي والأملاك، كما يمكن لمستخدمي التطبيق الاطلاع على البيانات الجغرافية من خلال خارطة تفاعلية للإمارة وكذلك الاستفسار عن أية بيانات جغرافية وتحليلها كبيانات عن قطع الأراضي، قوانين وتشريعات البناء، المرافق الحيوية كشبكات الصرف الصحي والمجاري ... الخ. ومن الممكن طباعة تلك الخرائط أو إرسالها بالبريد الإلكتروني.

بدأت أعمال الصيانة مع بداية إنشاء قسم الأشغال وقسم الطرق تحت مسمى «الإدارة الهندسية» حيث كانت أعمال الصيانة في حينها تنفذ عن طريق الكوادر البسيطة الموزعة على قسمين تابعين للإدارة الهندسية وقد استمرت أعمال الصيانة تلك حتى عام 1972م. كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سنة 1964 م - 1972م

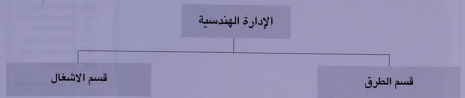

وفي عام 1972م تمت إضافة قسم الإنارة إلى القسمين المذكورين أعلاه بحيث تكون أعمال الصيانة جزءً من مهامه كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سنة 1972م - 1978م

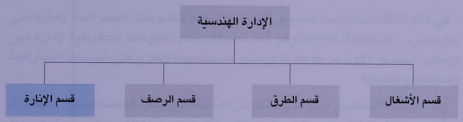

ولمواكبة النهضة العمرانية التي بدأت تظهر بوادرها في الإمارة، جاءت فكرة فصل إنارة الطرق عن الأعمال الكهربائية عام 1978م وذلك بإنشاء قسم متخصص بالأعمال الكهربائية وآخر متخصص بإنارة الطرق كما هو موضح في الشكل رقم (3) على أن تكون أعمال الصيانة الميكانيكية جزء من مهام قسم الكهرباء.

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سنة 1978م - 1980م

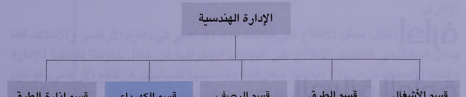

أما في بداية الثمانينات ومع بداية التطور في إنشاء الطرق والأنفاق والجسور والمرافق المتعددة فقد تم إنشاء قسم صيانة الطرق كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سنة 1980م - 1988م

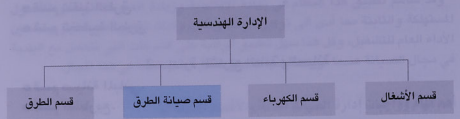

ونتيجة للحاجة الماسة التي اقتضتها متطلبات المرحلة والتي استدعت المحافظة على ممتلكات البلدية بشكل أكثر فاعلية برزت في عام 1988م الفكرة الأولى للبدء بتطوير الهيكل التنظيمي للبلدية فتم إنشاء إدارة للمباني والإسكان كما هو موضح في الشكل رقم (5) وتضمنت في هيكلها قسماً متخصصاً بصيانة المباني (الأعمال المدنية والكهربائية).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سنة 1988م - 1992م

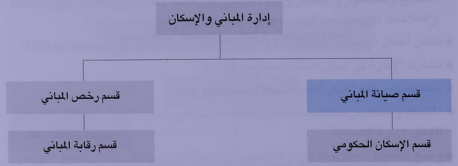

وفي عام 1992م جاءت مرحلة التغيير الشامل للهيكل التنظيمي لبلدية دبي إذ تغيرت مسميات الوحدات التنظيمية الإنشائية والفنية حيث تم إنشاء إدارتين جديدتين هما إدارة الطرق وإدارة المشاريع العامة والصيانة وكان قسم صيانة الطرق تابعاً للإدارة المعنية بالطرق وقسم صيانة المباني والمنشآت تابعاً لإدارة المشاريع وقد استمرت أعمال الصيانة تدار من قبل الإدارتين حتى عام 1998م كما يلي:

1 - إدارة الطرق

- قسم صيانة الطرق.
- قسم إنارة الطرق.
- قسم تنفيذ الطرق.
- قسم تخطيط الطرق.

2 - إدارة المشاريع العامة والصيانة

- قسم صيانة المباني.
- قسم المشاريع.

إنشاء إدارة الصيانة العامة

تم تأسيس إدارة الصيانة العامة بتاريخ 1998/7/15م بموجب القرار الإداري رقم 185 لسنة 1998م نظراً للتوسع السريع في العمران وشبكة الطرق بإمارة دبي و تزايد المشاريع بصفة مستمرة حيث كان من الضروري إيجاد إدارة متخصصة لتنفيذ أعمال الصيانة المختلفة بكفاءة حتى يزداد الاهتمام بالمنشآت و إطالة العمر الافتراضي لها مما سيؤدي إلى وفر في كلفة صيانة هذه المنشآت، وبعد استحداث إدارة الصيانة العامة أصبح هيكلها التنظيمي كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة الصيانة العامة لسنة 1998

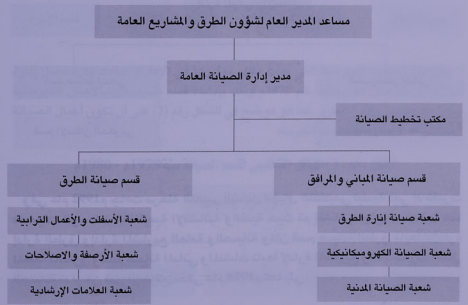

بدأت البلدية في عام 1998م بتطبيق نظام الحاسوب في إدارة الصيانة العامة، وهو نظام آلي مبرمج يساعد على إدارة وتنظيم عمليات الصيانة والتحكم بها وعلى تنفيذ الأعمال على المنشآت والأجهزة بشكل دوري ومنظم مثل المباني التابعة للبلدية واشارات المرور والأعمدة الكهربائية والآليات والمركبات وغيرها.

وقد ساهم تطبيق هذا النظام في زيادة الانتاجية وزيادة العمر الافتراضي للأصول المستهلكة والثابتة مما أدى الى توفير الوقت والمال، وكذلك توفير قطع الغيار وتحسين الأداء العام للتشغيل، وكل هذا سهل تطبيق الرقابة على الشركات التي تتعامل مع البلدية في مجال الصيانة عندما قررت البلدية تطبيق نظام الخصخصة في هذا المجال.

أهم مهام وواجبات إدارة الصيانة العامة والأقسام التابعة لها

استمر تنفيذ الأعمال ذاتياً بالإدارات المتعاقبة إلى أن تم تأسيس إدارة الصيانة العامة ومن ثم تم التحول إلى الخصخصة (OUT SOURCING) وتنفيذ أعمال الصيانة عن طريق المقاولين المتخصصين في هذا المجال على مراحل بدأت من عام 1999م وكان لذلك فوائد عديدة، وخاصة بعد تزايد عدد المنشآت التابعة للبلدية وشبكة الطرق بالإمارة بما تشمله من إضاءة ولوحات وأرصفة وخلافه وتتلخص المهام في النقاط التالية:

- القيام باعمال الصيانة والتحديث والإصلاح اللازمة والمتعلقة بممتلكات البلدية التي هي تحت مسؤوليتها وتشمل المباني والحدائق العامة والمنشآت المرتبطة بها وشبكات الطرق والجسور والأنفاق وإنارة الطرق وأرصفة الشوارع ومعابر مرور المشاة والعلامات الإرشادية والمرورية وغيرها من الموجودات المناطة بالإدارة.
- تقليل أعمال الصيانة التصحيحية والوصول للمستوى الأمثل في الصيانة الوقائية.
- تشارك الإدارة في لجان استلام مشاريع البلدية.
- خصخصة جميع أعمال الصيانة.
- المتابعة والتأكد من تنفيذ سياسات وأنظمة البلدية في جميع الأعمال المتعلقة بالتشغيل الفعال لإدارة الصيانة.
- وضع الخطط التطويرية للإدارة (قصيرة وطويلة المدى) والتي تشمل جميع النواحي الفنية والإدارية ومتابعة تنفيذها.
- التأكد من تنفيذ الخطط المقدمة من الوحدات الإدارية وتقديم التوصيات حولها.
- إعداد وتقديم الميزانية السنوية للإدارة بالتنسيق مع الوحدات الإدارية ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة التقارير الشهرية والربع سنوية والسنوية للوحدات الإدارية المختلفة ودراسة المعوقات ووضع التوصيات اللازمة.
- مراقبة الجودة للأعمال المنفذة بالمواقع والتأكد من تنفيذ خطط الصيانة الوقائية وإجراء التدقيق الداخلي بصفة دورية.

- مراجعة عقود الصيانة سنوياً ووضع الملاحظات التطويرية.
- المشاركة في استلام المشاريع الجديدة والمشاريع في مرحلة سنة الضمان.
- إعداد المخططات اللازمة لشهادات عدم الممانعة مع أرشفة جميع المخططات المنفذة حسب الواقع.
- المبادرة إلى اقتراح وتنفيذ سياسات وتشريعات ولوائح وخطط وتوجهات البلدية الخاصة بصيانة المباني وإنارة الطرق والتجهيزات المرتبطة بها.
- القيام بتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية والتصحيحية.
- القيام بتحضير ومراجعة جميع عقود الصيانة الخاصة بالمشاريع السنوية ومشاريع الصيانة المخططة وذلك بالتنسيق مع مكتب تخطيط الصيانة والوحدات المعنية.
- القيام بالإدارة والإشراف على مشاريع الصيانة والعقود السنوية الخاصة بالمباني والمرافق وإنارة الطرق.

صيانة مصابيح وأعمدة إنارة الطرق

- المبادرة إلى اقتراح وإعداد ميزانية وبرامج عمل القسم السنوية.
- التأكد من التقيد التام بأنظمة وقوانين البناء الخاصة بالبلدية عند تنفيذ أعمال الصيانة.
- إصدار شهادات عدم الممانعة الخاصة بخدمات إنارة الطرق.
- تنفيذ سياسات وتشريعات ولوائح البلدية الخاصة بأعمال الصيانة الوقائية والتصحيحية وإصلاح الطرق ومحتوياتها وممرات المشاة والمنشآت المرتبطة بها.
- القيام بالتفتيش الروتيني لأغراض الصيانة على الطرق وممرات المشاة وعلامات الطرق والجسور والأنفاق.
- تلقي طلبات الجمهور والهيئات والمؤسسات بشأن ردم أو تسوية الطرق ووضع خطط لتنفيذها.
- إصلاح واستبدال لوحات المرور ولوحات أسماء الشوارع المعطوبة والباهتة وكذلك تركيب علامات طرق جديدة.
- صيانة وإصلاح واستبدال حواجز السلامة المعدنية على الطرق وحواجز المشاة والأنواع المختلفة من شبك الحماية .
- تحسينات على بعض التقاطعات السطحية لتحسين حركة المرور.
- إصدار شهادات عدم الممانعة الخاصة بخدمات صيانة الطرق.
- مراقبة أعمال (مقاولي الخدمات) العاملين ضمن حرم الطريق وإصدار الغرامات المتعلقة بتجاوزاتهم بناءً على الأوامر المحلية ذات العلاقة.

تطور الأصول الثابتة لإدارة الصيانة العامة خلال أعوام 1998م إلى 2002م

أولاً : قسم صيانة المباني والمرافق

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المباني	494	509	527	539	544
إنارة الطرق (كم-مضاءة)	808	1,007	1,206	1.314	1.400

ثانيا : قسم صيانة الطرق

طول شبكة الطرق	1998	1999	2000	2001	2002
(مسرب- كم)	5,265	5,420	6,362	6,902	9,100

ونتيجة للخصخصة تم إنهاء خدمات العمالة الذاتية بأقسام الإدارة وتقليل الوظائف المهنية والتركيز علي الوظائف الإشرافية والجدول التالي يوضح تطور القوى العاملة بالإدارة من عام 1996م حتى عام 2002م.

السنوات / الإدارة / قسم	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإدارة ومكتب التخطيط	0	0	4	5	8	9	11
قسم صيانة الطرق	215	216	208	124	62	62	63
قسم صيانة المباني والمرافق	157	152	213	58	62	62	62
الإجمالي	372	368	425	187	132	133	136

كذلك تم التخلص من المعدات والآليات الثقيلة كما هو موضح بالجدول التالي خلال أعوام (1998-2002م)

القسم / السنوات	1998	1999	2000	2001	2002
قسم صيانة الطرق	88	40	40	35	37
قسم صيانة المباني والمرافق	49	37	41	41	45
الإجمالي	137	77	81	76	82

صيانة جسر آل مكتوم

كما كان للخصخصة فوائد مباشرة منها تقليل الكلفة للغالبية العظمى من البنود كما هو موضح بالجدول التالي:

مقارنة تكاليف الصيانة قبل وبعد الخصخصة

أولاً: قسم صيانة المباني والمرافق

عقود الصيانة	تكاليف الأعمال قبل الخصخصة	قيمة عقود الصيانة بعد الخصخصة	الوفر (درهم)
عقد صيانة المنشآت السكنية التابعة للبلدية	3,631,000	1,900,000	+1,731,000
عقد الصيانة السنوية لأعمال السباكة والنجارة والدهان والبناء	3,900,000	1,980,000	+1,920,000
عقد الصيانة السنوية للأنظمة الكهربائية	2,150,000	850,000	+1,300,000
عقد صيانة المكيفات والأجهزة الأخرى	1,119,000	900,000	+219,000
عقد صيانة النوافير	533,000	550,000	-17,000
عقد الصيانة السنوية لإنارة الطرق	3,800,000	3,700,000	+100,000
الإجمالي	15,133,000	9,880,000	+5,253,000

صيانة الأنظمة الكهربائية

ثانيا : قسم صيانة الطرق

أعمال الصيانة	تكاليف الأعمال قبل الخصخصة	قيمة عقود الصيانة بعد الخصخصة	الوفر (درهم)
صيانة الأرصفة و توابعها	3,950,000	3,160,000	+790,000
صبغ مسارات الطرق	2,150,000	0	+2,150,000
صيانة الرصفات الأسفلتية	3,100,000	5,750,000	-2,650,000
صيانة لوحات وإشارات الطرق	2,100,000	3,539,770	-1,439,770
الأعمال الترابية وصيانة الطرق غير المعبدة	3,600,000	5,866,000	-2,266,000
تنظيف إشارات الطرق	500,000	0	+500,000
الإجمالي	15,400,000	18,315,770	-2,915,770 *

* يرجع ذلك إلى:

1- الزيادة في كميات الأعمال المنجزة خلال عام 2002م مقارنة بعام 1997م قبل الخصخصة فعلى سبيل المثال تضاعفت انتاجية أعمال الأسفلت (3) مرات حيث وصلت إلى (240) ألف متر مربع عام 2002م، بينما كانت (78) ألف متر مربع عام 1997م.

2- الزيادة المضطردة بأطوال شبكة الطرق حيث وصلت إلى (9100) كم. مسرب في عام 2002م بينما كانت (4828) عام 1997م.

3- الزيادة في طلبات الجمهور وتحسين الخدمات المقدمة نظراً للقيام بتنفيذ طرق حصاوية مؤقتة بدلاً من طرق السبخة.

4- عقد صيانة لوحات وإشارات الطرق بعد الخصخصة أصبح يضم أعمال تنظيف الإشارات وصبغ مسارات الطرق.

صيانة الإشارات المرورية

الإنفاق المالي

بما أن برامج الإدارة لتحقيق أهدافها مرتبطة بالتكاليف فقد قامت الإدارة بدراسة تطور الإنفاق الفعلي للأقسام التنفيذية للسنوات السابقة وحساب التكاليف المتوقعة للأعوام القادمة كما يلي:

تطور الإنفاق الفعلي

أولاً قسم صيانة المباني والمرافق

إجمالي مصروفات قسم صيانة المباني والمرافق على مستوى الأبواب من عام 1998م – 2001م

البيان	الباب الأول الرواتب وملحقاتها	الباب الثاني المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي مصروفات قسم صيانة المباني والمرافق
1998	7,274,440	25,376,700	1,326,573	33,977,714
1999	7,671,005	21,816,210	186,396	29,673,611
2000	7,463,373	32,850,334	668,958	40,982,665
2001	4,838,487	49,475,467	414,047	54,728,000

تطور الإنفاق الفعلي لقسم صيانة المباني والمرافق على مستوى الأبواب من عام 1998م – 2001م

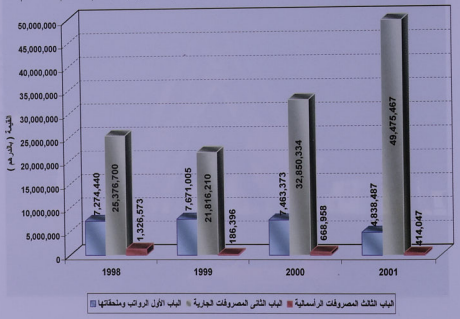

أسباب الزيادة في المصروفات الجارية بقسم صيانة المباني والمرافق عام 2000م

نظراً لترسيه أربعة عقود سنوية كبيرة في شهر أغسطس لعام 1999م فإن دفعات عام 1999م لهذه العقود تم صرفها من ميزانية عام 2000م مما سبب تضخماً في بند المصروفات الجارية، وعلى سبيل المثال:

- بند صيانة المباني بمبلغ (7,113,204) دراهم.
- بند صيانة الحدائق /النوافير بمبلغ (1,433,742) درهماً.
- بند صيانة المكيفات بمبلغ (433,652) درهماً.
- بند صيانة الحدائق بمبلغ (350,000) درهماً.
- بند إعانة الجمعيات والأندية بمبلغ (420,069) درهماً.
- إضافة أعمال صيانة المدارس بمبلغ (12,901,900) درهم.
- تنفيذ مشاريع غير مخططة بمبلغ (3,911,069) درهماً (مثل: مشروع صيانة المباني الستة المرتجعة من معسكر جميرا، مشروع صيانة وتطوير سوق السمك بديرة، ومشروع تعديلات مطابخ سكن العمال).

صيانة النوافير

ثانيا: قسم صيانة الطرق

إجمالي مصروفات قسم صيانة الطرق على مستوى الأبواب من عام 1998م – 2001م

البيان	الباب الأول الرواتب وملحقاتها	الباب الثاني المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	إجمالي مصروفات قسم صيانة الطرق
1998	7,148,589	3,395,558	1,547,396	12,091,543
1999	7,442,787	6,949,951	122,350	14,515,088
2000	6,524,371	16,895,883	140,241	23,560,495
2001	5,191,310	17,532,287	225,249	22,948,846

تطور إجمالي مصروفات قسم صيانة الطرق على مستوى الأبواب من عام 1998م – 2001م

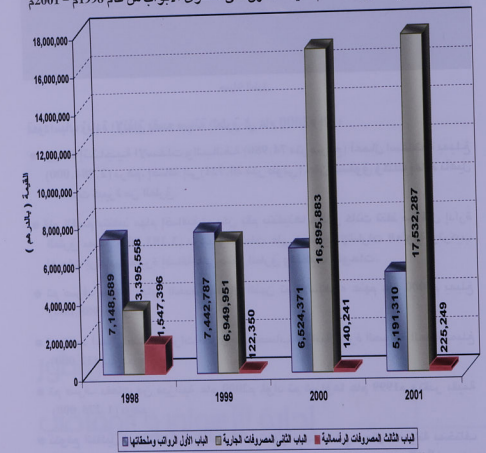

صيانة الطرق

تعود أسباب زيادة الإنفاق بقسم صيانة الطرق في عام 2000م إلى :

- زيادة إنتاجية الاسفلت والبالغة (74,986 متر مربع) أعمال اسفلتية بمبلغ (2,984,000) درهم، إضافة إلى (20,721 متر طولي) حقن للشقوق وكذلك إعادة تاهيل مساحات كبيرة من الطرق.
- قام القسم بتنفيذ مهام إضافية لم يكن يقم بتنفيذها والتي كانت تنفذ من قبل إدارة الطرق بمبلغ (3,193,000) درهم واشتملت على إصلاح الإشارات العلوية وتركيب لوحات إرشادية كبيرة إضافة على صبغ الطرق وتنظيف اللوحات.
- تم صرف مكافأة نهاية الخدمة للعمال الذين تم الاستغناء عنهم عام 2000م بمبلغ (1,988,000) درهم.
- تم تنفيذ أعمال لصالح إدارات أخرى على حساب ميزانية إدارة الصيانة العامة بمبلغ (432,000) درهم.
- تم صرف دفعات من ميزانية عام 2000م لمواد تم شراؤها عام 1999م وتقدر بقيمة (1,275,000) درهم .
- نتوقع التقليل في التكاليف مع أداء أكثر تطوراً وجودة في مجال الصيانة بمختلف أنواعها.

نشأة وتطور

إدارة الأسواق و المقاصب

يعتبر سوق الخضروات والفواكه بمنطقة السبخة (بديرة) هو أول سوق قامت البلدية بإنشائه في إمارة دبي في عام 1964م، ومع بداية السبعينات قامت البلدية بإنشاء عدد من الأسواق المتخصصة تضمنت أسواقاً لبيع الأسماك واللحوم والخضروات وأخرى لبيع المواشي والحيوانات الأليفة. وكذلك سوقاً لبيع الأقمشة والملابس الجاهزة وتمثلت بالأسواق التالية:

1- سوق الصنادق (سوق نايف حالياً)

أنشيء عام 1970م في منطقة نايف بديرة ، وكان يحتوي على حوالي (50) صندقة لبيع الأقمشة والملابس الجاهزة وأخرى لبيع الفحم والغليون وكان السوق في تلك الفترة من الأسواق النشطة بالإمارة، وفي عام 1988م تم إنشاء سوق جديد محل سوق الصنادق وتم تسميته بسوق نايف نظراً لقربه من برج نايف، وأصبح أحد أهم المراكز التجارية الشعبية في وسط المدينة ويحتوي السوق على (182) محلاً لبيع الملابس الجاهزة والعطور والإكسسوارات والأقمشة والمنسوجات.

2- سوق السمك بديرة

أنشيء هذا السوق في عام 1971م بمنطقة الرأس بديرة وكان يحتوي على حوالي (50) دكة لبيع الخضروات والفواكه والأسماك واللحوم بالإضافة إلى بعض الباعة الذين يفترشون الأرض، وفي عام 1987م تم نقل هذا السوق من موقعه إلى مكان قريب منه في

سوق السمك

نفس المنطقة حيث تم إنشاء مباني تحتوي على دكات لبيع الأسماك وأخرى لبيع الخضروات والفواكه وأيضاً عربات لبيع الخضروات والفواكه كما يحتوي على طاولات لبيع خضروات محلية وأخرى لبيع التمور، كما يحتوي أيضاً على محلات لبيع اللحوم وأخرى لبيع المواد الغذائية والخضار، وبسطات لبيع الأعلاف والسلع الشعبية ومازال السوق قائم في موقعه وقد تم تجديده وتحديثه عدة مرات خلال السنوات الماضية.

3- سوق سمك بر دبي

أنشيء هذا السوق في عام 1970م في منطقة الغبيبة ببر دبي حيث شيدت شبرة كبيرة تضم عدد (50) دكة لبيع الخضروات والفواكه واللحوم الطازجة بالإضافة إلى وجود بعض الباعة الذين يفترشون الأرض، وكان بجواره مقصب صغير لذبح المواشي، وتمت زيادة عدد دكات السوق إلى حوالي (60) دكة في عام 1976م وكان بجانب هذا السوق وفي نفس المنطقة تجمع يوجد به عدد (16) محلاً لبيع الفواكه والخضروات يطلق عليه سوق الغبيبة وأنشيء هذا السوق في عام 1969م وظل يعمل حتى أزيل في عام 1990م لإنشاء سوق الشندغة ببر دبي والذي تم افتتاحه في عام 1992م وأصبح بديلاً عن سوق السمك وسوق الغبيبة الذي أوقف العمل فيهما.

4- سوق المواشي

- كان هناك حتى بداية الستينات سوق للمواشي في منطقة الراس ويسمى بسوق العرصة وآخر في منطقة السبخة.
- وفي عام 1963م تم نقلهما إلى منطقة نايف.
- وفي عام 1968م نقل إلى الموقع الحالي لنادي الشباب وظل السوق يمارس نشاطه في تجارة المواشي والأغنام والأعلاف في هذا الموقع.
- في عام 1971م تم نقل السوق بجانب ميناء الحمرية.
- وفي عام 1995م تم نقل سوق المواشي إلى موقعه الحالي بمنطقة القصيص بجوار مقصب دبي لتسهيل عملية نقل المواشي من السوق إلى المقصب ويعتبر سوق المواشي أحد أسواق التخصصية.

5- سوق الخضار بالجملة في منطقة الحمرية

ومع النمو الاقتصادي الذي طرأ على الإمارة في الثمانينات وما صاحبه من توسع عمراني وزيادة في عدد السكان فقد تم في عام 1980م إنشاء سوق الحمرية للخضار والفواكه بالجملة وكان تحت إشراف قسم الصحة للتأكد من سلامة البضائع والسلع المعروضة به وكان يقوم بإدارته خلال تلك الفترة (4) موظفين، ولازال السوق قائم في المنطقة.

سوق الشندغة

6- أسواق الأحياء

خلال عامي (1985م – 1986م) تم إنشاء بعض الأسواق بالأحياء السكنية بالإمارة، حيث افتتح في عام 1985م سوق الراشدية المركزي بمنطقة الراشدية والذي يتكون من عدد (46) محلاً متنوعة الأنشطة التجارية من محلات لبيع الملابس الجاهزة والعطور والإكسسوارات إلى محلات لبيع الخضروات والفواكه وأخرى لخياطة الملابس النسائية.

● وفي عام 1986م تم افتتاح سوق الحمرية المركزي والذي يتكون من عدد (72) محلاً مختلفة الأنشطة التجارية، وفي هذا العام تم نقل مسؤولية الإشراف على الأسواق من قسم الصحة إلى قسم الشؤون الإدارية وتحت الإشراف المباشر لرئيس قسم الشؤون الإدارية، وفي نهاية عام 1986م تمت زيادة عدد العاملين إلى (7) موظفين منهم (4) يتبعون لقسم الشؤون الإدارية و(3) موظفين يتبعون لقسم الصحة.

وفي عام 1988م تم نقل مسؤولية الإشراف على الأسواق إلى قسم الرخص التجارية وتحت إشراف رئيس قسم الرخص مباشرة وتمت زيادة عدد الموظفين خلال تلك الفترة إلى (8) موظفين.

وفي عام 1989م صدر الأمر الإداري رقم (208) بإجراء التعديلات الضرورية في مشروع الهيكل التنظيمي لقسم الترخيص والتسجيل التجاري وتحويلها إلى إدارة الترخيص والتسجيل التجاري حيث تم استحداث قسم الأسواق ضمن الهيكل التنظيمي للبلدية واشتمل القسم على (7) أسواق رئيسية كالآتي :

1- سوق الحمرية للخضار والفواكه بالجملة (أنشيء في عام 1980م)

2- سوق الراشدية المركزي (أنشيء في عام 1985م).

3- سوق الحمرية المركزي (أنشيء في عام 1986م).

4- سوق نايف (افتتح في عام1988م).

5- سوق السمك بديرة (أنشيء في عام 1971م).

6- سوق سمك بر دبي (أنشيء في عام 1970م).

7- سوق المواشي (أنشيء في عام 1963م).

وكما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لإدارة الترخيص والتسجيل التجاري لعام 1989م

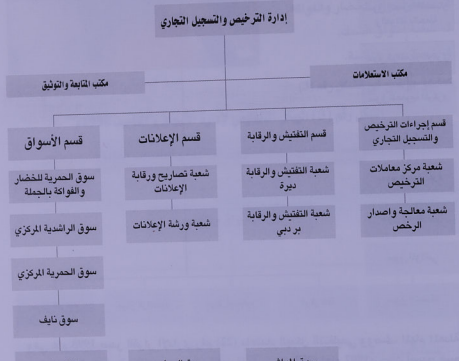

وفي عام 1989م تم إعداد وصف مهام لقسم الأسواق واستمر بهذا النظام حتى عام 1993م ، وقد بلغ عدد الموظفين بالقسم خلال تلك الفترة (20) موظفاً.

وفي عام 1993م وبناءً على القرار الإداري رقم (206) تم نقل قسم الأسواق من الهيكل الإداري لإدارة الترخيص التجاري وإدراجه ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية كما هو موضح في الشكل رقم (2) بعد انتقال إدارة الترخيص التجاري إلى دائرة التنمية الاقتصادية حيث كانت إحدى إدارات البلدية منذ إنشائها وحتى عام 1993م.

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الإدارية لعام 1993م

وفي عام 1998 صدر القرار الإداري رقم (22) باعتماد الهيكل التنظيمي ووصف المهام المعدلة لإدارة الشؤون الإدارية وذلك بعد صدور الأمر المحلي رقم (107) لعام 1997م حيث أصبح قسم الأسواق يشرف على الأسواق التالية:

1- سوق الحمرية للخضار والفواكه بالجملة .
2- سوق الراشدية المركزي.
3- سوق الشندغة.
4- سوق حتا.
5- سوق الحمرية المركزي.
6- سوق نايف.
7- سوق سمك ديرة.
8- سوق المواشي.
9- سوق ند الشبا.
10- المقصب.

وفي أكتوبر من نفس العام صدر القرار الإداري رقم (291) لعام 1998م باستحداث إدارة الأسواق والمقاصب مع تحديث المهام والواجبات لقسم الأسواق.

وأصبح القسم يتكون من أربع شعب:

1- شعبة الأسواق المركزية.
2- شعبة أسواق الخضار والفواكه.
3- شعبة أسواق السمك.
4- شعبة سوق الماشية.

كما هو موضح في الشكل رقم (3).

سوق الخضار والفواكه

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لإدارة الأسواق و المقاصب 1998م

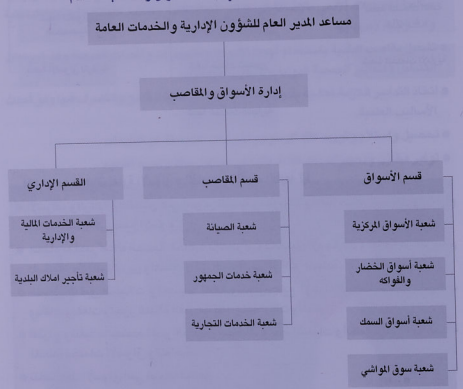

ثم في عام 1999م صدر القرار الإداري رقم (280) بتعديل الهيكل الإداري لقسم الأسواق ضمن إدارة الأسواق والمقاصب وأصبح القسم يتكون من شعبتين كالآتي :

1- شعبة الأسواق التخصصية.

2- شعبة الأسواق المركزية.

كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لإدارة الأسواق والمقاصب 1999م

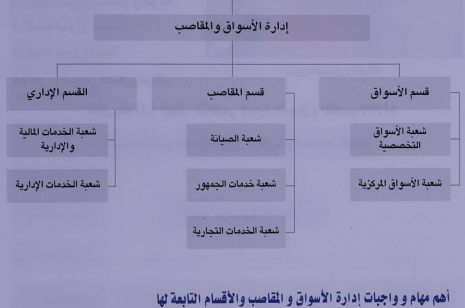

أهم مهام و واجبات إدارة الأسواق و المقاصب والأقسام التابعة لها

- الإشراف والرقابة والتفتيش على أسواق البلدية وتطويرها وتنفيذ خطط التشغيل والإلتزام بأنظمة البلدية في جميع الأسواق.
- القيام بتأجير أملاك البلدية الخاصة بالأسواق وتحصيل الإيجارات وغيرها من الرسوم المستحقة من المستأجرين والمشتغلين في الأسواق في أوقاتها المحددة.
- التنظيم الدقيق للسجلات والعمليات المالية وإنجاز جميع الإجراءات المحاسبية من إيرادات ونفقات ودفعات وأجور العمالة الغير منتظمة والمشتريات والمخازن.
- اقتراح وتنفيذ ما يعتمده المدير العام من سياسات واستراتيجيات وأنظمة وإجراءات البلدية المتعلقة بخدمات الأسواق و المقاصب.
- تنظيم عمل الأسواق التي تديرها البلدية .

- اقتراح الأساليب الكفيلة لتحسين ورفع كفاءة الأسواق والمقاصب وزيادة روادها من خلال إقامة المعارض والدعاية والإعلان والحملات الترويجية وإطلاع الجمهور على أنشطة الأسواق والمقاصب.
- التأكد من نظافة الأسواق والمقاصب وتقديم الخدمات الصحية اللازمة .
- المحافظة على إجراءات الأمن والسلامة الوافية لكل من الأسواق والمقاصب .
- التنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية لأداء الصيانة الفعالة لممتلكات البلدية في مختلف الأسواق و المقاصب.
- اقتراح الأساليب والوسائل والأنظمة المناسبة لتوفير خدمات فعالة في مجال استلام وذبح المواشي وتهيئة وحفظ وتخزين وتسليم اللحوم .
- الرقابة الفعالة على إيرادات ونفقات إدارة الأسواق والمقاصب.
- المبادرة إلى اقتراح الأساليب والوسائل والأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان توفير خدمات فعالة في مجال استلام وذبح المواشي وحفظ وتخزين وتسليم اللحوم وتوفير كافة الخدمات الأخرى ذات العلاقة.
- توفير إجراءات ورقابة فعالة على عمليات الذبح والتحقق من أنها تتم طبقاً للشريعة الإسلامية وتحت الإشراف المباشر لأطباء بيطريين مؤهلين للتحقق من خلو الذبائح من الأمراض وأنها صالحة للاستهلاك الادمي بالإضافة إلى توفير خدمة تقطيع وتسليم الذبائح وأجزائها الداخلية والخارجية لأصحابها .
- تشغيل مقاصب البلدية باستخدام أحدث الأدوات والتجهيزات والمعدات الصحية وفق إجراءات التشغيل والمعايير الصحية الدولية وبأسلوب اقتصادي .
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة بقايا الذبائح المتخلفة عن عمليات الذبح والتصرف فيها وفق أحدث الأساليب العلمية.
- تحصيل واستلام وتوريد كافة الرسوم والإيرادات المتحصلة عن الخدمات .
- توفير مخازن وتجهيزات ذات كفاءة عالية في مجالات حفظ وتبريد اللحوم .

عمليات الذبح داخل المقصب

- تنفيذ سياسة وقوانين وتوجيهات البلدية المتعلقة بالأسواق التي تديرها البلدية .
- التعاون مع الوحدات الإدارية المتخصصة بخصوص الالتزام التام بأنظمة البلدية المتعلقة بالتخطيط والصحة والبيئة في كل سوق من هذه الأسواق .
- التأكد من حيازة كل تاجر أو عامل بالسوق على التصاريح اللازمة والرخص أوعقد الإيجار.
- التنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية لأداء الصيانة الفعالة لممتلكات البلدية من مبانٍ وسيارات ومعدات وتجهيزات .
- التنسيق مع دائرة التنمية الاقتصادية في تنفيذ إجراءات الحملات التفتيشية على رخص المحلات الموجودة بالأسواق.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات الفورية ضد أية مخالفة لقوانين أوامر ولوائح البلدية في كل سوق والقيام بالجرد الشامل والتدقيق على كل سوق.
- توفير الإرشادات والمعلومات الواضحة للمستأجرين بهدف تسهيل التزامهم بأنظمة البلدية وتحسين مستوى الكفاءة بالأسواق.

الأسواق الجديدة التابعة للبلدية التي تم إنشاؤها حديثاً

1- مجمع معارض السيارات المستعملة

جاءت فكرة إنشاء وتنفيذ مجمع لبيع السيارات المستعملة بهدف تنظيم عمليات البيع والشراء للسيارات، وتم اختيار موقع في منطقة رأس الخور كمقر للمجمع وتم افتتاحه في عام 1998م وبدأ نشاطه في عام 2000م وبلغت تكاليف إنشاء هذا المجمع (55) مليون درهم، ويتكون من عدد (130) معرضاً وعدد (2) ساحة للمزاد وعدد (2231) موقفاً تم الانتهاء من إنشائها في يونيو 2001م، كما يشتمل المجمع على مكان فحص وتسجيل السيارات المباعة وبنك لتمويل عمليات البيع والشراء وكافتيريا لخدمة التجار والأفراد، وجاري حالياً أعمال تنظيم وتطوير الطرق حول المجمع وكذلك أعمال تقوية الإنارة داخله.

مجمع معارض السيارات المستعملة

2- سوق الخضار والفواكه بمنطقة الورسان

بدأ في عام 2001م تنفيذ مشروع سوق دبي للخضار والفواكه في موقع جديد اختير على طريق العوير على مساحة إجمالية قدرها (مليون متر مربع) وبتكلفة إجمالية قدرها (152) مليون درهم في مدة قدرها (640) يوماً، ومن المتوقع افتتاحه في بداية عام 2003م.

ويشتمل السوق على جميع المرافق الخدمية حيث يضم مبنى للإدارة وسبعة مباني تضم (284) محلاً للبيع بالجملة وأربعة مباني للبيع بالمفرق تضم (150) محلاً للأنشطة المختلفة وتشمل محلات لبيع الخضار والفواكه واللحوم والأسماك ، كما يحتوي السوق أيضاً على (18) مستودعاً مبرداً، و(24) مستودعاً لفرز البصل ومحطة تجميع النفايات بالإضافة إلى سوبر ماركت و كافتيريات ومسجد ومركز للدفاع المدني ومركز شرطة وبنك ومكتب بريد وساحات المزاد بالجملة والمفرق ومحطة وقود وموقف تحميل وتنزيل البضائع للشاحنات وورش لتصليح السيارات، بالإضافة إلى إنشاء موتيل لإقامة السائقين ومبنى آخر لسكن العمال، ويمتاز الموقع الجديد للسوق بسهولة الوصول إليه وتجنب دخول الشاحنات الكبيرة المدينة حيث يحيط به طريق العوير وطريق الإمارات الدائري .

3- سوق الجمعة

مع بداية عام 2001م تم استحداث يوم بالأسبوع للتسوق «يوم الجمعة» في ساحة مواقف السيارات بسوق الحمرية المركزي على غرار الأسواق العالمية التي تسمى بأسواق (الأحد أو السبت أو الجمعة) ويحتوي السوق على عدد (445) بسطة مرقمة وموزعة حسب نوع البضائع المعروضة وذلك بغرض بيع البضائع بجميع أنواعها وأصنافها فيما عدا المواد الغذائية الاستهلاكية وذلك بتخصيص مساحة لكل من يرغب في مزاولة هذا النشاط عن طريق الحصول على موافقة من قسم الأسواق مع تحديد نوع البضاعة المعروضة للبيع، علماً بأن نشاط السوق يقوم على تقديم المعروضات دون حصول البلدية على أي رسوم أو ترخيص تجاري.

سوق الجمعة

الجدول التالي رقم (1) يوضح إجمالي عدد المحلات بالأسواق المختلفة خلال الأعوام (1990م-2002م)

عدد المحلات / السوق	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000*	2001	2002
سوق الحمرية للخضار والفواكه	171	194	225	245	285	236	308	316	316	322	389	169	169
سوق الراشدية المركزي	43	43	43	43	43	43	43	43	43	45	46	46	47
سوق الحمرية المركزي	68	68	68	68	72	72	72	72	72	72	72	72	72
سوق نايف	181	181	181	181	181	181	182	182	183	183	183	183	192
سوق السمك ديرة	317	319	321	321	321	321	411	421	421	421	421	421	1196
سوق الشندغة	136	136	127	329	329	329	329	329	329	329	329	152	157
سوق الماشية	311	311	311	223	223	223	223	223	223	146	311	311	223
سوق ند الشبا	...	...	...	...	...	...	...	...	53	53	120	168	169
مجمع معارض السيارات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	130	130	130	139

* سبب زيادة عدد المحلات يرجع إلى إضافة المحلات (الملك الخاص).

الجدول رقم (2) إجمالي الإيرادات والمصروفات لقسم الأسواق خلال الأعوام (1991م – 2002م)

السنـــة	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات إلى المصروفات
1991	2,072,813	8,389,554	٪ 405
1992	2,349,936	5,962,377	٪ 254
1993	2,566,263	6,291,520	٪ 245
1994	2,673,765	7,580,082	٪ 283
1995	2,988,266	8,689,949	٪ 291
1996	4,573,733	11,652,627	٪ 255
1997	3,664,555	10,445,276	٪ 285
1998	4,224,694	10,884,137	٪ 258
1999	3,883,277	11,340,900	٪ 292
2000	4,378,580	15,060,377	٪ 344
2001	6,224,717	15,272,151	٪ 245
2002	5,559,088	40,974,551	٪ 737
إجمالي	45,159,687	152,543,501	٪ 338

تطور نسبة إيرادات قسم الأسواق إلى مصروفاته من عام (1991م – 2002م)

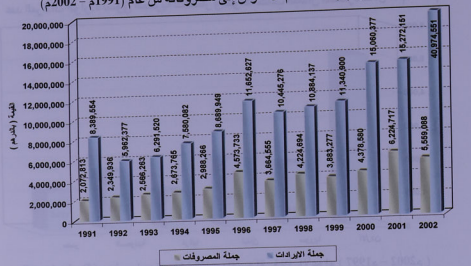

الجدول رقم (3) يوضح إجمالي عدد البرادات والمواشي الواردة إلى سوق الحمرية للخضار والفواكه وسوق المواشي خلال الأعوام (1997م – 2002م)

البيـان	الوحدة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المواشي	رأس	585,590	832,410	717,609	529,759	686,956	978,739
عدد البرادات	براد	13,567	14,152	11,334	10,455	10,697	13,021

تطور إجمالي عدد البرادات والمواشي الواردة إلى سوق الحمرية للخضار والفواكه وسوق المواشي

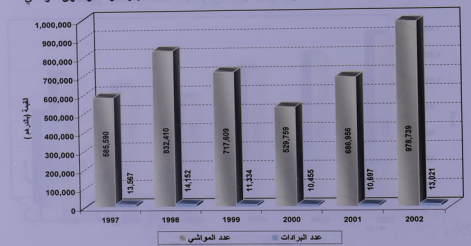

عدد البرادات الواردة لسوق الحمرية للخضار والفواكه حسب البلدان المصدرة خلال عام 2002م

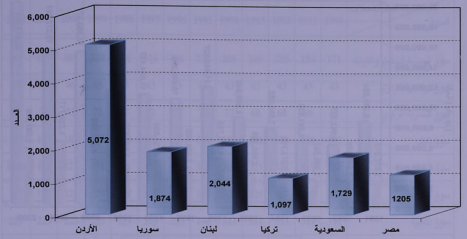

الجدول رقم (4) يوضح إجمالي المخالفات بالأسواق خلال الأعوام (1997م – 2002م)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الغرامات	1,321	1,172	1,070	845	938	1,029
الإنذارات	465	431	358	259	219	728
الإجمالي	1,786	1,603	1,428	1,104	1,157	1,757

تطور عدد المخالفات بالأسواق خلال الأعوام (1997م – 2002م)

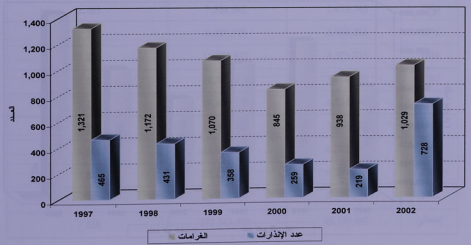

مراحل
تطور المقاصب

في عام 1957م تم بناءً مقصب صغير خلف مركز نايف حالياً وهو عبارة عن أرضية أسمنتية وأخشاب لتعليق الذبائح عليها ولم تكن المياه متوفرة آنذاك حيث كانت تجلب من أماكن أخرى.

وفي عام 1961م تم إصدار الأمر المحلي رقم (6) بشأن وقاية الصحة العامة والذي حظر ذبح أو بيع لحم أو مخلفات المواشي في أي مكان إلاّ في الأماكن التي تحددها البلدية. حيث تم إزالة المقصب الذي كان خلف مركز نايف وأنشىء بدلاً منه مقصبان المقصب الأول في بر ديرة وملحق بسوق السمك والمقصب الثاني في بر دبي وملحق بسوق بر دبي. وكان المقصبان قد صمما على نمط قديم وبسيط جداً وبدائي ويتوفر بهما الحد الأدنى من شروط ومتطلبات الصحة العامة حيث كان القصابون يعملون لحسابهم الخاص. وظل العمل بهذين المقصبين حتى عام 1989م .

وشهدت مرحلة الثمانينات الرقابة الحقيقية على المقاصب من أجل توفير متطلبات الصحة العامة.

ففي عام 1984م ونتيجة افتقار المقاصب بالإمارة للمتطلبات الصحية بدأت البلدية في إنشاء مقاصب حديثة تواكب التطور المدني والحضاري للإمارة الهدف منها :-

1- حماية المستهلك.

2- ضمان خلو الذبائح من الأمراض.

3- ضمان الذبح في بيئة صحية ومعقمة.

4- توفير العناية البيطرية لفحص الحيوانات واللحوم.

ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة إنشاء مقصب دبي (القصيص) لخدمة التجار والجمهور حيث طلبت البلدية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتداب خبير متخصص في شؤون المقاصب، وتم تكليفه في بداية المرحلة بالقيام بعمل الدراسات الأولية، وبناءً على هذه الدراسات فقد تم تعيين شركة عالمية متخصصة في تصميم المقاصب الحديثة والإشراف على بنائها.

وفي عام 1987م في شهر مارس بدىء العمل في بناء مقصب دبي في منطقة القصيص لخدمة التجار والجمهور وتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية للمقصب في نهاية عام1988م وكلف بناؤه (28.5) مليون درهم.

وفي عام 1989م توقف العمل بالمقاصب القديمة (بر دبي ، بر ديره) وتم تشغيل مقصب دبي بمنطقة القصيص لخدمة التجار والجمهور حيث صدر الأمر الإداري رقم (201) بشأن تأسيس مقصب دبي ، وبطاقة إنتاجية بلغت(1,200) رأس غنم وماعز بالإضافة إلى (65) رأساً من

الأبقار والجمال ويعمل به عدد (82) موظفاً من ذوي المؤهلات والكفاءات العالية وكان المقصب تابعاً لإدارة الصحة العامة بالبلدية .

تم إنشاء مصنع للأسمدة في مقصب القصيص في عام 1989م بتكلفة قدرها (3.5) مليون درهم بطاقة إنتاجية بلغت (1.5) طن من السماد يومياً أي ما يعادل (547) طناً سنوياً من السماد الصالح لتسميد الأراضي الزراعية أو كعلف للحيوانات هذا بالإضافة إلى إنتاج (500) لتر من الدهون الصناعية يومياً أي ما يعادل (182) ألف لتر سنوياً صالحة للصناعات التحويلية والتي يتم بيعها للشركات المختصة للاستفادة منها .

وفي مرحلة التسعينات تم استكمال إنشاء المقاصب في كل من بر دبي وقرية حتا بالإضافة إلى استحداث « إدارة الأسواق والمقاصب» مما أدى إلى تنظيم العمل في مجال المقاصب بشكل أفضل وذلك كما يلي :

ففي عام 1990م بدأ التخطيط لإنشاء مقصب بر دبي عندما زاد الطلب على استهلاك اللحوم وقد بلغت تكلفة بنائه (6) ملايين درهم .

وفي عام 1992م تم افتتاح مقصب بر دبي بطاقة إنتاجية تبلغ (600) رأس من الأغنام بالإضافة إلى (20) رأساً من الأبقار وتم في هذا العام أيضاً تشغيل ملحق لمقصب دبي (القصيص) سمي مقصب الجمهور بطاقة تشغيل تبلغ (600) رأس من الأغنام بالإضافة إلى (20) رأساً من الأبقار وبتكلفة بناء قدرها (5,5) ملايين درهم .

بعد ذلك صدر الأمر الإداري رقم (294) لسنة 1993م بشأن تبعية مقصب دبي لإدارة الصحة العامة ويتكون من شعبتين كالآتي :

أ - شعبة خدمات الجمهور.

ب - شعبة الخدمات التجارية.

وفي عام 1995م صدر القرار الإداري رقم (313) لسنة 1995م باعتماد الهيكل الإداري ووصف المهام لمقصب (القصيص) ليصبح المقصب تحت الرقابة العامة لمساعد المدير العام لشؤون البيئة والصحة العامة ومن أهمها:

- تشغيل مقاصب البلدية باستخدام أحدث الأدوات والتجهيزات والمعدات الصحية .
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة بقايا الذبائح المتخلفة عن عمليات الذبح وفق أحدث الأساليب العلمية.
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على نظافة مرافق ومناطق العمليات من المقصب.
- تحصيل واستلام وتوريد كافة الرسوم والإيرادات المتحصلة عن الخدمات التي توفرها مقاصب البلدية.

- التنسيق والتعاون مع قسم العلاقات العامة والأقسام الأخرى المعنية في إعداد برامج ومواد إعلانية ودعائية.

وكان المقصب حتى عام 1998م تابعاً لإدارة البيئة والصحة العامة، ويتكون من :

1- شعبة صيانة المقصب.

2- شعبة عمليات المقصب.

3- وحدة الخدمات المحاسبية والإدارية.

وفي نفس العام وبالتحديد في شهر مارس تم تشغيل مقصب حتا الذي يحتوي على جميع الخدمات المطلوبة ويقوم بخدمة قرية حتا والقرى المجاورة لها وبطاقة إنتاجية بلغت (100) رأس من الأغنام بالإضافة إلى (20) رأساً من الأبقار .

وفي عام 1998م صدر الأمر الإداري رقم (291) باستحداث إدارة الأسواق و المقاصب بعد أن تم دمج قسمي الأسواق و المقاصب كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لإدارة الأسواق والمقاصب 1998م

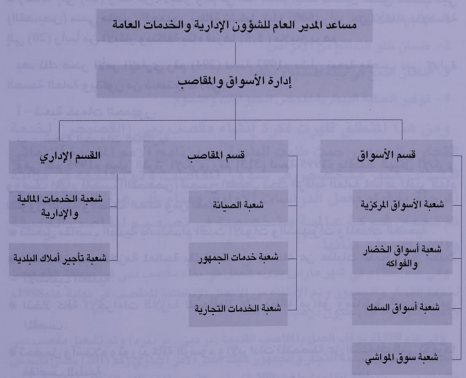

في عام 1999م صدر الأمر الإداري رقم (280) باعتماد الهيكل التنظيمي ووصف المهام لإدارة الأسواق و المقاصب مع إدخال بعض التعديلات حيث أصبح كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لإدارة الأسواق و المقاصب 1999م

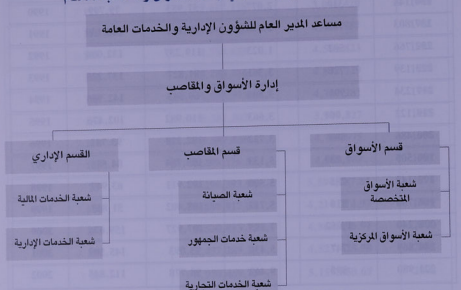

مقصب دبي بالقصيص

أعداد الحيوانات المذبوحة في مقاصب دبي حسب نوعها خلال أعوام (1990م-2002م)

البيان / السنة	أغنام	ماعز	أبقار	جمال	المجموع
1990	79,799	51,953	2,077	319	134,148
1991	146,139	88,111	2,810	743	237,803
1992	132,004	119,237	1,023	502	252,766
1993	137,225	81,827	3,361	726	223,139
1994	142,966	69,563	3,804	901	217,234
1995	102,476	110,982	3,663	1,001	218,122
1996	93,742	102,218	3,722	804	200,486
1997	84,555	105,784	5,133	1,033	196,505
1998	63,947	102,911	5,500	785	173,143
1999	51,857	108,402	5,717	810	166,786
2000	159,676	107,927	7,585	1,052	276,240
2001	145,599	93,093	5,430	747	244,869
2002	112,845	98,778	9,462	895	221,980

تطور أعداد الحيوانات المذبوحة بمقاصب دبي خلال الأعوام (1990م - 2002م)

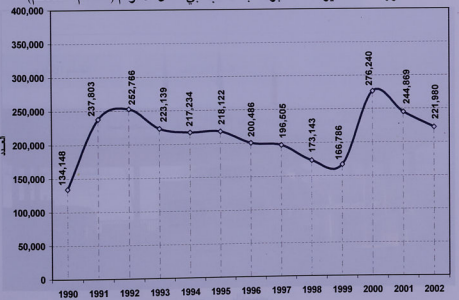

نسبة إيرادات قسم المقاصب إلى مصروفاته من عام (1989م-2002م)

البيان / السنة	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات إلى المصروفات
1989	3,070,161	904,208	٪ 29
1990	3,046,420	3,617,128	٪ 119
1991	4,445,887	5,161,245	٪ 116
1992	4,568,823	4,730,625	٪ 104
1993	4,877,729	5,186,216	٪ 106
1994	4,707,281	5,533,971	٪ 118
1995	3,947,327	5,281,502	٪ 134
1996	4,739,975	5,587,030	٪ 118
1997	4,981,089	6,299,276.55	٪ 126
1998	5,894,287.81	4,296,393.96	٪ 73
1999	4,214,774.97	5,880,917.34	٪ 140
2000	4,860,496.91	5,520,813.35	٪ 114
2001	4,523,428.98	5,437,289.30	٪ 120
2002	5,159,650.69	4,970,469.77	٪ 96
إجمالي	63,037,311.36	68,407,085.27	٪ 108.52

تطور نسبة إيرادات قسم المقاصب إلى مصروفاته من عام (1989م-2002م)

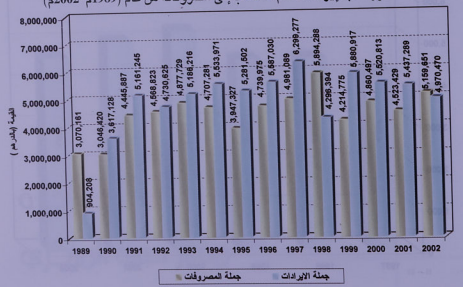

تعتمد المقاصب في رقابة النظافة بها على تطبيق نظام (HACCP) منذ عام 1997م وذلك بأخذ عينات دورية من الحظائر والعاملين والأجهزة والأسطح والجدران والسقوف والمياه والذبائح واللحوم لرصد درجة التلوث، وقد تم في عام 1999م تطبيق أحدث نظام لرصد التلوث وذلك بإدخال جهاز الرصد الفوري الذي يعمل على رصد التلوث وتصحيحه في زمن قياسي أقل من عشر دقائق .

مصدر العينة	عدد العينات المفحوصة لرصد التلوث					
	1997	1998	1999	2000	2001	2002
اللحوم والذبائح	1,232	1,073	1,103	1,124	948	963
الأجهزة والمعدات	784	987	918	1,206	1,299	898
الأسطح المستوية	1,137	1,510	1,435	1,809	1,640	1,507
العاملون	655	721	800	891	971	1,081
المياه	266	253	270	191	189	163
الذبائح المحجوزة	85	7	26	57	6	26
المخلفات	78	66	32	10	7	48
الإجمالي	4,237	4,608	4,584	5,288	5,060	4,686

مقارنة بين عدد العينات التي تم فحصها خلال الأعوام (1997م-2002م)

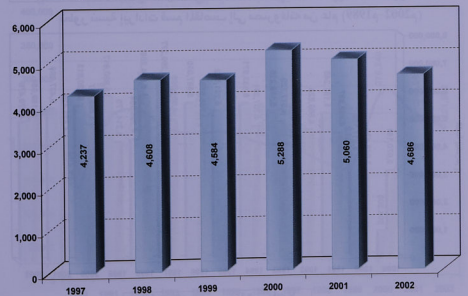

إدارة

مختبر دبي المركزي

بما أن المحافظة على الصحة العامة للمواطن كانت تعتبر منذ البداية إحدى المهام الرئيسية للبلدية.

قامت البلدية في عام 1975م بتأسيس مختبر صغير لإجراء الفحوصات اللازمة على المواد الغذائية وسمي (مختبر الأغذية) وكان يتبع إدارياً لقسم الصحة العامة كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمختبر الأغذية عام 1975م

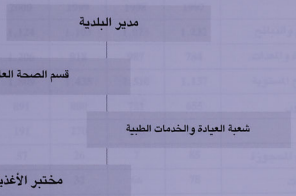

ومع التوسعات التي شهدتها إمارة دبي والتي واكبتها نهضة شاملة في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والعلمية قامت بلدية دبي بإنشاء مجموعة من المختبرات ذات أنشطة مختلفة وفي مجالات متعددة. إذ تم في عام 1979م إنشاء مختبر لمواد البناء سمي (مختبر فحص المواد) وكان يتبع إدارياً مدير البلدية كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لمختبر فحص المواد عام 1979م

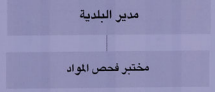

وكان عدد العاملين آنذاك في هذا المختبر (4) فنيين فقط، وخدماته لا تتعدى فحص المكعبات الخرسانية بالإضافة إلى عدد محدود من فحوصات الركام واستمر كذلك حتى نهاية الثمانينات.

وفي عام 1984م تم تغيير مسمى مختبر الأغذية إلى مختبر الصحة العامة حيث كان يتكون من شعبتين كما هو موضح في الشكل رقم (3) .

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لمختبر الصحة العامة عام 1984م

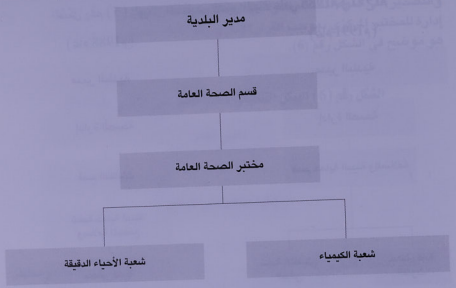

وفي عام 1987م تم تعديل مسمى مختبر فحص المواد إلى قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة بموجب القرار الإداري رقم (208) كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لقسم بحوث البناء ومراقبة الجودة عام 1987م

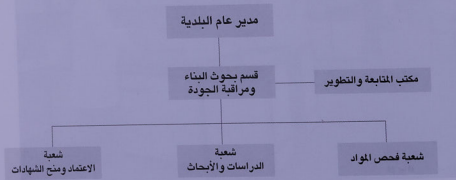

وفي عام 1988م تم تأسيس مختبر للبيئة حيث كان يتبع شعبة حماية البيئة وسلامة المجتمع التابعة لإدارة الصحة العامة. وبعد إنشاء قسم لحماية البيئة في عام 1991م أصبح جزءً من هذا القسم كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لمختبر البيئة عامي 1988م و 1991م

المختبر من الداخل

وفي عام 1997م تم إنشاء إدارة مختبر دبي المركزي في منطقة الكرامة (أم هرير) وضمت جميع المختبرات القائمة إضافة إلى مختبرات جديدة مثل مختبر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومختبر الأجهزة الكهربائية وغيرها، لرفع جودة الأداء وحماية المستهلك وبالتالي الحفاظ على الاقتصاد الوطني وإزالة العوائق أمام حركة الاستيراد والتصدير على ضوء انضمام الدولة لمنظمة التجارة العالمية وفي نفس العام تم إنشاء أول إدارة للمختبر المركزي بموجب القرار الإداري رقم (800) الصادر بتاريخ 1997/6/9م كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) الهيكل التنظيمي لادارة مختبر دبي المركزي عام1997م

وفي عام 1999م تم تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة كما هو موضح في الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7) الهيكل التنظيمي لإدارة مختبر دبي المركزي عام 1999م

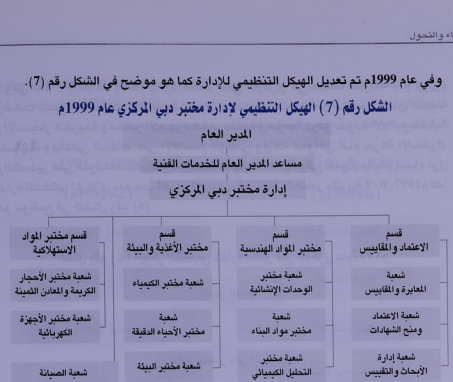

وفي عام 2000م تم تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة كما هو موضح في الشكل رقم (8) فقد تم بموجب القرار الإداري رقم (45) لعام 2000م.

وتم تحديد رؤية ورسالة إدارة مختبر دبي المركزي وأهدافها في دليل الجودة الصادر بتاريخ 2000/3/25م والذي تم إعداده كأحد متطلبات الجودة المطبقة في الإدارة.

الشكل رقم (8) الهيكل التنظيمي لإدارة مختبر دبي المركزي عام 2000

وفي يوليو من عام 2002م تم تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة كما هو موضح في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9) الهيكل التنظيمي لادارة مختبر دبي المركزي لعام 2002م

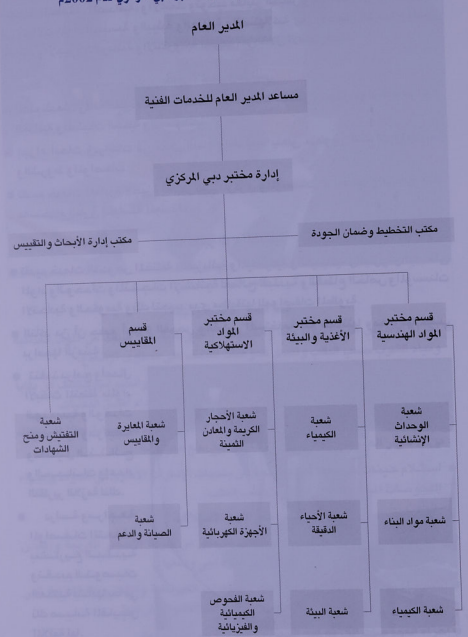

أهم مهام وواجبات إدارة مختبر دبي المركزي والأقسام التابعة لها

التأكد من إجراء الفحوص، والدراسات والبحوث والمقاييس والأوزان والمعايرة ومنح شهادات «المطابقة - المصداقية»، والاعتماد وتوحيد معايير القياس والمواصفات والتفتيش وذلك في مجالات المواد الهندسية والبيئية والغذائية والاستهلاكية (من الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والأجهزة الكهربائية والإلكترونية المنزلية) من خلال الأقسام التالية:

قسم الاعتماد والمقاييس

- تقديم خدمات رقابة الجودة لمختلف المختبرات المختصة بفحص وتحليل مواد البناء والمواد الغذائية والمنتجات البيئية والاستهلاكية.
- إجراء أبحاث ودراسات في مجال البناء وذلك فيما يتعلق بتطوير التقنيات والمقاييس والشروط والمواصفات.
- تقديم خدمات المعايرة لأجهزة مختبر دبي المركزي والمؤسسات الحكومية والخاصة وذلك باستخدام الطرق القياسية المعتمدة.

قسم مختبر المواد الهندسية

- تقديم خدمات الفحوص المختلفة (الفيزيائية والميكانيكية والكيميائية والبتروغرافية) على المواد والوحدات والمنتجات الإنشائية لصالح البلدية والقطاع الخاص والمؤسسات الاتحادية والحكومية وذلك لتحديد مدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة.
- التأكد من أن جميع أجهزة الفحص والقياس المستخدمة تتم صيانتها ومعايرتها حسب برامجها الزمنية.
- تنفيذ برامج وأعمال الأبحاث المتعلقة بالمواد الهندسية والوحدات الإنشائية ومراجعة وتحليل النتائج والبيانات وإعداد التقارير اللازمة لذلك.
- دراسة ومراجعة المواصفات المتعلقة بمشاريع البلدية وتقديم التوصيات العملية بشأنها بما في ذلك صيانة المقاييس الملائمة لها.

قياس درجة تحمل الطابوق في مختبر المواد الهندسية

فحص المواد الغذائية

قسم مختبر الأغذية والبيئة

- إجراء التحاليل الميكروبيولوجية والكيميائية والفيزيائية على عينات من المواد الغذائية ومياه الشرب حسب الطلب وتشمل فحوصات للكشف على مستوى الإشعاع.
- إجراء فحوصات تخصصية على عينات من المنتجات الزراعية والحيوانية للكشف عن بقايا المبيدات الحشرية وهرمونات النمو والسموم الفطرية باستخدام أفضل التقنيات.
- إجراء تحاليل مختبرية للكشف عن الغش في المواد الغذائية لتوفير حماية فعالة للمستهلك من الأضرار الصحية والعضوية الناجمة عن بيع سلع مغشوشة.
- استلام عينات مواد غذائية وبيئية من بلديات الإمارات الأخرى في الدولة وإجراء الفحوصات المختبرية اللازمة عليها حسب الطلب.

قسم مختبر المواد الاستهلاكية

- القيام بالتحليل والفحص المختبري الفعال للتحقق من جودة الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة المصنعة أو المستوردة للتداول في إمارة دبي ودمغها.
- القيام بإجراء الفحص المختبري للأجهزة والمعدات الكهربائية والإلكترونية المنزلية التي تسوق أو تصنع في إمارة دبي للتأكد من عنصر السلامة والأمان فيها.
- إجراء الفحوصات اللازمة لمنح الشهادات الخاصة ببراءة الجودة.

مراحل تطور أقسام مختبر دبي المركزي

قسم مختبر المواد الهندسية

طرأ تطور كبير على عدد الموظفين وعدد الأجهزة التي يتم استخدامها في إجراء الفحوص منذ تأسس القسم عام 1979م وحتى سنة 2002م حيث تبين الأشكال الزيادة في عدد الموظفين والأجهزة.

تطور عدد الموظفين في قسم مختبر المواد الهندسية من عام 1979م حتى عام 2002م

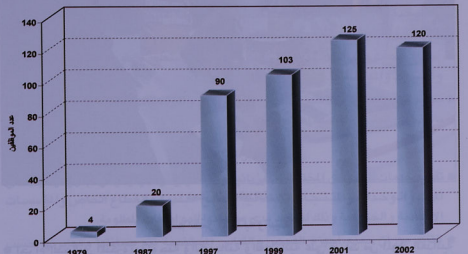

تطور عدد الأجهزة في قسم مختبر المواد الهندسية من عام 1979م حتى عام 2002م

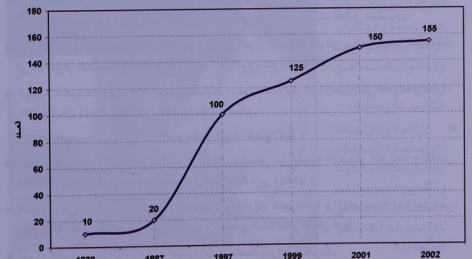

وبعد إنشاء إدارة مختبر دبي المركزي بموجب القرار الإداري رقم (800) لسنة 1997م ولتوسع الخدمات وزيادة عدد الفحوص التي يقدمها قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة في مجال الرقابة على المواد الإنشائية أصبح القسم يتكون من ثلاث شعب وتضم الشعب الثلاث التي يتكون منها القسم حالياً حوالي (120) موظفاً من مختلف التخصصات الفنية والإدارية وتقوم بإجراء الفحوصات الفيزيائية، الكيميائية، الميكانيكية والفحص البتروجرافي على مواد البناء والوحدات الإنشائية.

ويوضح الشكل التالي تطور عدد الفحوصات التي قام بها قسم مختبر المواد الهندسية من عام 1979م – 2002م

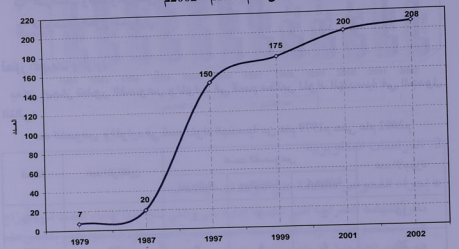

1. شعبة مختبر مواد البناء

تضم هذه الشعبة عدداً من المختبرات المتخصصة التي تقوم بإجراء الفحوصات الفيزيائية والميكانيكية على مواد البناء وفق الطرق القياسية العالمية ولقد تطورت الفحوص التي تقوم بها هذه الشعبة منذ عام 1979م وحتى الآن كماً ونوعاً.

2. شعبة مختبر الكيمياء

بدأت الفحوصات الكيميائية لمواد البناء بإمكانيات بسيطة جداً وقد طرأ عليها تقدم ملحوظ حيث تضم هذه الشعبة حالياً مختبرات متطورة بما تحتويه من أجهزة حديثة وما تقوم به من فحوصات متكاملة تشمل العديد من المواد الهندسية والصناعية.

فيما يلي بعض الفحوص الحديثة التي تقوم بها الشعبة باستخدام هذه الأجهزة المتقدمة:

أ- فحوصات الأسمنت.

ب- فحوصات زيوت المحركات.

ج- الفحوصات الأخرى: مثل الفحوصات المجهرية (البتروجرافيا).

3. شعبة مختبر الوحدات الإنشائية

تقوم شعبة مختبر الوحدات الإنشائية بتقديم خدمات الفحص لمشاريع البلدية والقطاع الخاص والمؤسسات الاتحادية والمحلية وذلك بإجراء الفحوصات الفيزيائية والميكانيكية على الوحدات الإنشائية وفق الطرق القياسية العالمية .

وتم في عام 2001م شراء أجهزة متقدمة لإجراء الاختبارات التالية :

أ- فحوصات حديد التسليح.

ب- الدراسات والفحوص على المنشآت الخرسانية لتحديد مطابقتها للمواصفات القياسية.

ج- فحوصات العزل الحراري.

تطور الخدمات والموارد

يمكن إيجاز تطور الفحوص والموارد في قسم مختبر المواد الهندسية في الجدول التالي:

عدد الفحوص والموارد في قسم المواد الهندسية من عام 1979م حتى عام 2002م

السنة	عدد الموظفين	عـــدد الفحـــوص			عدد الأجهزة
		فيزيائية	ميكانيكية	كيميائية	
1979	4	2	3	2	10
1987	20	8	8	4	20
1997	90	60	50	40	100
1999	103	70	60	45	125
2001	125	80	70	50	150
2002	120	84	72	52	155

إنجازات قسم مختبر المواد الهندسية وتطورها

1. مراقبة الجودة على مشاريع البلدية

يقوم القسم بتطبيق برامج مراقبة الجودة على المواد الإنشائية المستخدمة في مشاريع الدائرة والتي ساهمت إلى حد كبير في رفع مستوى أداء هذه المرافق الحيوية الهامة من طرق وجسور ومباني.

ويوضح الشكل التالي تطور أعداد الفحوص والتقارير التي تم إنجازها على مواد البناء لهذه المشاريع في الفترة ما بين 1991م وحتى 2002م.

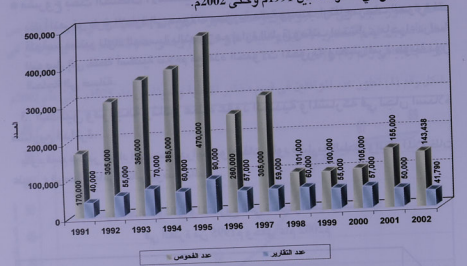

2. الدراسات التطويرية

- **إجراء الفحوص المتقدمة على الوحدات الإنشائية:**

نظراً للنهضة العمرانية التي شهدتها إمارة دبي والتي نتج عنها إنشاء العديد من الأبراج التي تستخدم القطع الإنشائية المسبقة الصب ونظراً لعدم وجود أية جهة تقوم بفحص هذه الوحدات الإنشائية فقد قام المختبر المركزي بإنشاء الأرض الصلبة في قاعة الدراسات والأبحاث، كما تم شراء وتوريد المعدات والأجهزة اللازمة لإجراء الفحوص على القطع الخرسانية المسبقة الصب والأعمدة وغيرها وذلك للتأكد من جودتها مما يساهم في تطوير وتحسين أداء هذه الأبراج والتي زاد عددها في الآونة الأخيرة.

- **السيطرة النوعية على الأنابيب البلاستيكية والإسمنتية :**

لوحظ أن الأنابيب التي تستخدم في مشاريع الري والصرف الصحي لا يتم فحصها من قبل أي مختبر تابع لطرف ثالث محايد وإنما تخضع لبرنامج مراقبة الجودة من قبل مختبر المصنع لذلك قام قسم مختبر المواد الهندسية بشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لفحص هذه الأنابيب .

- **دراسة وتطبيق فحوصات مواد العزل الحراري للمباني:**

يعتبر هذا المشروع من المشاريع الإستراتيجية التي نفذها القسم وذلك لأهميته في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ترشيد الاستهلاك في الطاقة الكهربائية بنسبة قد تصل إلى (40٪)، وقد بدأ القسم فعلاً بإجراء الفحوصات المختبرية في منتصف عام 2001م.

● **مشروع بحث الخلطات الأسفلتية :**

نظراً لتعرض طرق الإمارة إلى حمولات محورية عالية وبسبب ارتفاع درجات الحرارة فقد قام قسم مختبر المواد الهندسية بالتعاون مع إدارة الطرق ومكتب استشاري بإجراء دراسة للتوصل إلى خلطة أسفلتية تتلاءم مع هذه الحمولات المحورية وتعيش فترة طويلة دون الحاجة إلى صيانة.

3. التدقيق ومراجعة وثائق عطاء عقود البلدية والمشاركة في لجان استلام مشاريع الدائرة.

يقوم قسم مختبر المواد الهندسية بدراسة مواصفات عقود مشاريع البلدية وإبداء الملاحظات عليها. والرسم البياني التالي يوضح ذلك.

تطور أعداد الوثائق والمشاريع التي تمت دراستها واستلامها
في الفترة من 1995م وحتى عام 2002م

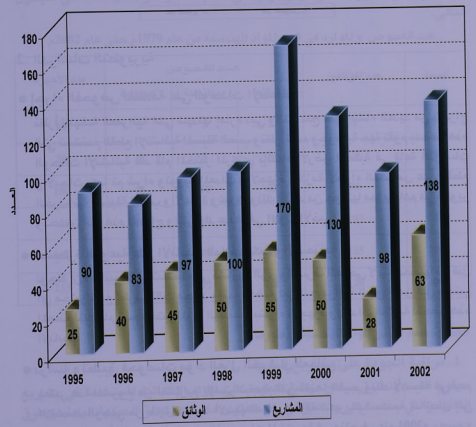

طرأ تطور كبير على عدد الموظفين وعدد الأجهزة التي يتم استخدامها في إجراء الفحوص منذ تأسيس قسم مختبر الأغذية والبيئة عام 1975م وحتى عام 2002م كما هو موضح في الرسم البياني رقم (1) و(2).

شكل رقم (1) تطور عدد الموظفين في قسم مختبر الأغذية والبيئة من عام 1975م حتى عام 2002م

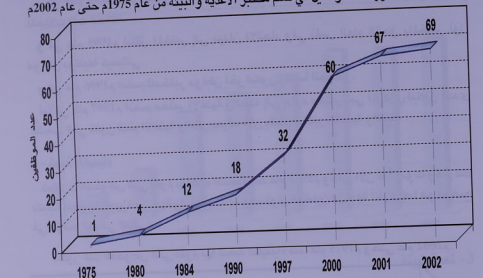

شكل رقم (2) تطور عدد الأجهزة في قسم مختبر الاغذية والبيئة من عام 1975م حتى عام 2002م

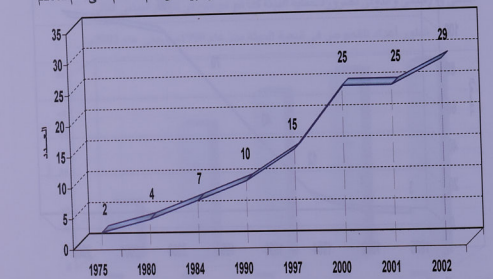

● وفي عام 1991م أصبحت شعبة البيئة بمستوى قسم سمي قسم حماية البيئة والسلامة حيث كان يضم شعبتين هما:

أ- شعبة التفتيش البيئي.

ب- شعبة رقابة التلوث.

و في عام 1992م تم تجهيز الشعبتين بالأجهزة اللازمة للقيام بإجراء عدة فحوص في المجالات ذات العلاقة.

و في عام 1995م انتقل المختبر إلى ميدان الاتحاد وفي نفس العام التحق بالمختبر أول مواطن بوظيفة كيميائي.

و في عام 1996م انضم للمختبر مواطن آخر ليكون رئيساً للمختبر.

أما في عام 1997م انضم مختبر الأغذية و البيئة إلى إدارة مختبر دبي المركزي ليكون إحدى الشعب التي تكون قسم الأغذية والذي يعرف الآن بقسم مختبر الأغذية والبيئة .

1 - شعبة الكيمياء

تطورت الفحوص التي تقوم بها هذه الشعبة منذ عام 1975م وحتى الآن كماً ونوعاً وكان ذلك نتيجة لتطور الأجهزة من جهة وارتفاع كفاءة ومستوى العاملين من جهة أخرى كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

تطور عدد الفحوص التي تقوم بها شعبة الكيمياء منذ عام 1975م وحتى عام 2002م.

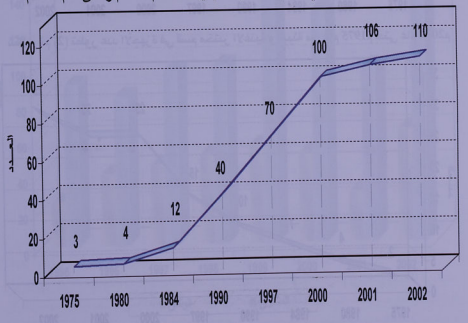

2 - شعبة الأحياء

تطورت الفحوص التي تقوم بها هذه الشعبة منذ عام 1975م نتيجة لظهور أجهزة حديثة ساعدت في إجراء الفحوص بدقة كبيرة كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

تطور عدد الفحوص التي تقوم بها شعبة الأحياء منذ عام 1975م وحتى عام 2002م.

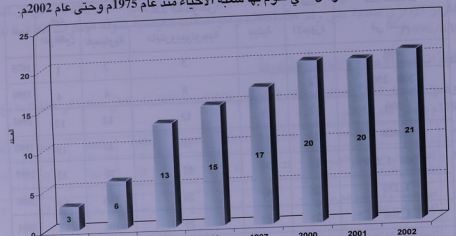

3 - شعبة البيئة

تطورت الفحوص التي تقوم بها هذه الشعبة منذ عام 1988م وحتى الآن كماً ونوعاً على ضوء الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بضرورة حماية البيئة كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

تطور أعداد الفحوص في شعبة البيئة منذ عام 1990م وحتى عام 2002م.

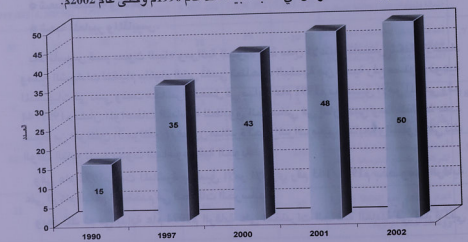

ثانياً: تطور الخدمات والموارد

يمكن إيجاز تطور الفحوص والموارد في قسم مختبر الأغذية والبيئة في الجدول التالي:

تطور عدد الفحوص والموارد في قسم مختبر الأغذية والبيئة من عام 1975م حتى عام 2002م

السنة	عدد الموظفين	عدد الفحوص			عدد الأجهزة	عدد العينات في الشهر
		كيمياوية	مايكروبيولوجية	بيئية		
1975	1	3	3	–	2	200
1980	4	4	6	–	4	300 -250
1984	12	12	13	–	7	500
1990	18	40	15	15	10	1,000
1997	32	70	17	35	15	1,300 -1,200
2000	60	100	20	43	25	1,230
2001	67	106	20	48	25	1,350
2002	69	110	21	50	29	1,110

قسم الاعتماد والمقاييس

تأسس قسم الاعتماد والمقاييس في عام 1987م ويضم ثلاث شعب:

- شعبة اعتماد ومنح الشهادات.
- شعبة الصيانة والدعم.
- شعبة المعايير والمقاييس.

بعد تأسيس قسم بحوث البناء ومراقبة الجودة أخذ بعين الاعتبار تأسيس شعبة الاعتماد ومنح الشهادات للقيام بالمهام التي تُلبي تطلعات البلدية من ناحية رفع مستوى نوعية المنتجات في دبي وتمت مباشرة العمل في بداية عام 1991م بتطبيق الأمر المحلي رقم 1991/44م بشأن المواصفات القياسية للطابوق الخرساني في إمارة دبي وبدأ النشاط بعدد بسيط من الموظفين (3 موظفين) يعملون مباشرة تحت إشراف مكتب المتابعة والتطوير في ذلك الوقت التابع لقسم بحوث البناء ومراقبة الجودة .

وفي عام 1992م تمت المباشرة بتطبيق الأمر الإداري رقم 1991/143م بخصوص الرقابة على الركام الناعم المستخدم في الخلطات الخرسانية .

وبعد ذلك تم في بداية عام 1994م الرقابة على المختبرات الخاصة العاملة في إمارة دبي

بموجب الأمر المحلي رقم 1990/52م الخاص بالشروط الواجب توافرها لترخيص المختبرات العاملة في إمارة دبي ولهذا الغرض تم تعيين عدد آخر من الموظفين، وأنشأت شعبة الاعتماد ومنح الشهادات في عام 1998م نظام التفتيش على محلات الذهب للتحقق من مطابقتها للوائح الاتحادية لدمغ المعادن الثمينة (قانون اتحادي رقم 1993/09م).

كما أنشأت الشعبة في عام 2001 نظام التفتيش على محلات زيوت السيارات للتحقق من تنفيذها للقرار الإداري لبلدية دبي رقم 2001/36م والمواصفات القياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1996/635م.

إنجازات قسم الاعتماد والمقاييس وتطورها

يوضح الجدول التالي أعداد شهادات المطابقة وكذلك كميات المنتجات التي تمثلها في الفترة ما بين عام 1996م وحتى عام 2002م.

م.	المنجزات / الأنشطة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
.1	أعداد مصانع الطابوق الخرساني المسجلة في إمارة دبي	21	22	20	21	22	21	22
.2	أعداد مصانع الطابوق الخرساني المسجلة خارج إمارة دبي		3	3	3	3	3	3
.3	أعداد شهادات المطابقة الصادرة للطابوق الخرساني	11,194	12,953	15,890	18,433	18,216	20,250	18,743
.4	أعداد شهادات عدم المطابقة الصادرة للطابوق الخرساني	390	598	602	588	447	635	919
.5	الكمية الفعلية للطابوق الخرساني الممثلة للشهادات المطابقة الصادرة.	108,436,776	124,498,531	154,729,476	179,824,255	178,642,226	198,441,166	183,639,185
.6	الكمية الفعلية للطابوق الخرساني الممثلة لشهادات عدم المطابقة الصادرة	3,821,725	5,636,392	5,907,404	5,718,602	4,410,408	6,200,902	8,919,032
.7	أعداد شركات / مصانع الخرسانة الجاهزة ووحدات الخلط المركزية المسجلة لدى القسم والعاملة داخل إمارة دبي	19	19	18	23	28	31	29
.8	أعداد شركات / مصانع الخرسانة الجاهزة المسجلة لدى القسم والعاملة خارج إمارة دبي	3	3	3	5	5	6	4
.9	أعداد شهادات المطابقة الصادرة لشركات / مصانع الخرسانة الجاهزة ووحدات الخلط المركزية .	210	185	220	252	369	512	642
.10	أعداد شهادات عدم المطابقة الصادرة لشركات / مصانع الخرسانة الجاهزة ووحدات الخلط المركزية .	17	18	19	25	13	13	22

اعتماد المؤسسات والمختبرات الخاصة

تشجيعاً من إدارة المختبر المركزي للقطاع الخاص وضرورة عدم الدخول في منافسة معه وذلك لغرض تطوير الحركة الصناعية والتجارية في الإمارة ، يقوم المختبر باعتماد عدد من خدمات بعض المؤسسات وذلك لإتاحة المجال لها لتأدية خدماتها للعملاء طبقاً للمواصفات المطلوبة والرسم البياني التالي يوضح أعداد المؤسسات والمختبرات التي تم تسجيلها واعتماد عدد من خدماتها.

تطور عدد المؤسسات والمختبرات المسجلة منذ عام 1996م حتى عام 2002م

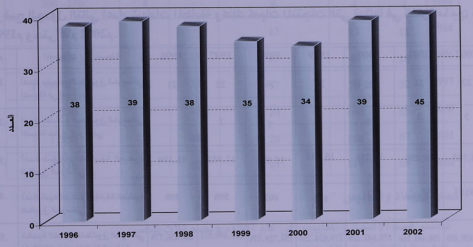

تطور عدد المؤسسات والمختبرات المعتمدة منذ عام 1996م حتى عام 2002م

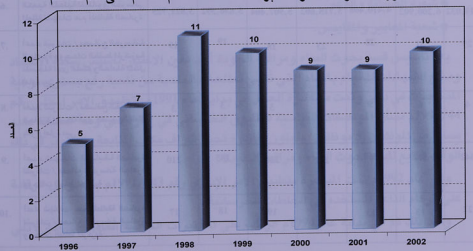

فحص المعادن الثمينة

قسم مختبر المواد الاستهلاكية

لحماية المستهلك ودعم الاقتصاد الوطني أنشيء في مختبر دبي المركزي قسم خاص بالمواد الاستهلاكية للقيام بالأعمال المتعلقة بالتدقيق والسيطرة النوعية على الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والتركيز بشكل خاص على الذهب، إذ أن الحركة الواسعة لبيع وشراء الذهب جعلت إمارة دبي سوقاً رائجاً في هذا المجال مما يتطلب حماية المستهلكين والمواطنين والوافدين والتجار من الغش التجاري والتدليس لذلك أخذ المختبر على عاتقه هذه المسؤولية وأنشأ مختبراً متميزاً ومجهزاً بأحدث المعدات التقنية لفحص الذهب. بالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة المختبر حالياً بوضع اللمسات الأخيرة لإكمال المختبرات الخاصة بفحص الأجهزة الكهربائية.

وكذلك المتطلبات اللازمة لفحص لعب الأطفال.

ولقد بدأ الإعداد لتأسيس القسم بعد إنشاء إدارة مختبر دبي المركزي مباشرة وذلك عام 1997م وتم بالفعل شراء الأجهزة والمعدات الخاصة بفحص الذهب تمهيداً لتأسيس شعبة مختبر الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة وتم تأسيس الشعبة رسمياً عام 1998م وذلك لتنفيذ سياسة وأنظمة وخطط الإدارة لتطبيق القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1993م والذي ينص على الاتجار في الأحجار ذات القيمة والمعادن الثمينة وتدرجت الشعبة بتقديم وعرض خدماتها واستوردت أحدث الأجهزة وهيات الكوادر الفنية المختصة للقيام بمهام الشعبة وتتألف شعبة الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة من ثلاث وحدات:

- وحدة إدارة العينات:
- وحدة مختبر المعادن الثمينة:
- وحدة مختبر الأحجار الكريمة:

تطور الخدمات والموارد في قسم مختبر المواد الاستهلاكية

أ- الخدمات والفحوص: -

1. عام (1998م) البدء في فحص المشغولات الذهبية.
2. عام (1999م) البدء في فحص المشغولات الفضية والبلاتينية.
3. عام (1999م) البدء في دمغ المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية.

ب- الأجهزة : - يتوفر في القسم الأجهزة المتقدمة التالية: -

1. جهاز أشعة اكس (X-Ray) للفحص المبدئي على نقاوة المعادن الثمينة.
2. جهاز مطياف الانبعاث الذري (Inductively Coupled plasma) لفحص المشغولات البلاتينية والمعادن الثمينة النقية 999,9٪
3. جهاز معايرة الفضة (Potentiometer)
4. جهاز الليزر لدمغ مشغولات المعادن الثمينة.

أعداد الفحوص المنجزة

يوضح الرسم البياني التالي تطور أعداد الفحوص والشهادات الممنوحة لعينات المعادن الثمينة خلال الاعوام 1991م حتى عام 2002م

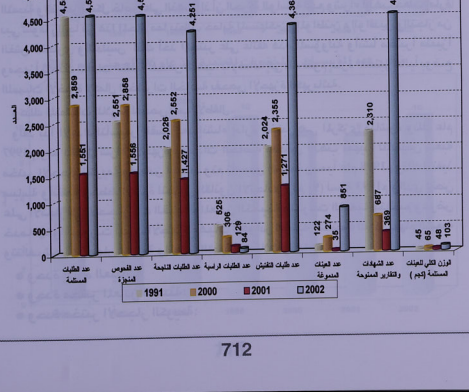

3-الموارد المالية :-

يلاحظ من الجداول التالية إن قيمة المصروفات أعلى من الإيرادات منذ عام 1988م وحتى عام 2002م مع أن هناك تقارباً كبيراً بين هاتين القيمتين في عام 1994م إلاّ إن هذا الفرق عاد وزاد بنسبة كبيرة نتيجة لشراء أجهزة حديثة متطورة وإدخال خدمات جديدة مثل فحص الذهب والمعادن الثمينة. وبصدور القرار الإداري رقم (5) لسنة 2001م بشأن تعديل أجور الفحوص في المختبرات ومع اكتمال شراء الأجهزة اللازمة من المتوقع أن يضيق الفرق بين المصروفات والإيرادات.

تطور إجمالي إيرادات مختبر دبي المركزي من العام المالي (1988م-2002م)

السنة	إدارة المختبر «الإدارة»	قسم مختبر المواد الهندسية	قسم مختبر الأغذية والبيئة	قسم الاعتماد والمقاييس	قسم مختبرالمواد الاستهلاكية	شعبة التفتيش ومنح الشهادات
1988	1,653,438	0	323,991	0	0	0
1989	3,602,569	0	744,400	0	0	0
1990	2,247,022	0	674,700	0	0	0
1991	2,220,245	0	827,550	0	0	0
1992	4,473,091	0	1,019,750	0	0	0
1993	6,795,944	0	1,194,450	0	0	0
1994	9,009,155	0	1,426,550	0	0	0
1995	11,869,273	0	1,848,200	0	0	0
1996	4,584,801	0	2,410,905	0	0	0
1997	6,372,691	0	1,740,200	0	0	0
1998	467,764	6,826,304	80,555	285,740	0	0
1999	13,895	9,177,208	119,855	3,056,032	1,343	0
2000	0	9,822,145	300,008	3,002,585	8,596	0
2001	0	9,080,955	462,575	3,299,686	11,712	0
2002	0	7,861,739	617,582	303,041	41,322	3,179,910
إجمالي	53,309,887	42,768,351	13,791,271	9,947,084	62,973	3,179,910

تطور مصروفات مختبر دبي المركزي في العام المالي 1988م وحتى 2002م

السنة	إدارة المختبر «الإدارة»	قسم مختبر المواد الهندسية	قسم مختبر الأغذية والبيئة	قسم الاعتماد والمقاييس	قسم مختبر المواد الاستهلاكية	شعبة التفتيش ومنح الشهادات
1988	3,004,872	0	4,136,265	0	0	0
1989	3,331,247	0	2,545,701	0	0	0
1990	4,759,324	0	2,407,918	0	0	0
1991	6,229,949	0	3,032,234	0	0	0
1992	3,906,686	2,287,027	3,529,862	0	0	0
1993	3,588,476	2,879,041	2,923,029	0	0	0
1994	4,591,297	2,873,505	3,821,771	0	0	0
1995	4,520,274	2,731,323	3,901,867	0	0	0
1996	2,997,606	5,325,003	3,741,060	1,666,770	0	0
1997	4,673,404	4,665,195	5,889,401	1,583,860	24,756	0
1998	4,094,329	7,981,194	4,711,710	2,767,854	1,226,469	0
1999	4,769,175	6,868,405	5,560,801	2,436,125	1,377,359	0
2000	3,816,645	7,010,286	6,663,665	2,952,022	1,719,936	0
2001	5,238,557	10,306,720	7,196,854	4,700,515	2,029,610	0
2002	4,438,158	10,513,705	8,283,067	3,018,617	5,239,370	1,790,520
إجمالي	63,959,998	63,441,403	68,345,203	19,125,763	11,617,500	1,790,520

التوطين

يسعى مختبر دبي المركزي إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الخريجين المواطنين حملة الدرجة الجامعية أو الدبلوم وتأهيلهم لتسلم الوظائف التي يشغلها غير المواطنين أو لشغل الوظائف الشاغرة المقررة ضمن الميزانية أو التي تشغر بسبب الدوران الطبيعي للقوى العاملة أو لأي سبب آخر. أضف إلى ذلك قيام المختبر المركزي بوضع خطة للتوطين وذلك لبرمجة وتخطيط عمليات إحلال القوى العاملة المواطنة محل غير المواطنة.

يبين الرسم البياني التالي الزيادة في نسبة التوطين بإدارة المختبر المركزي منذ عام 1998م - 2002م. كما يوضح هذا الشكل أن نسبة التوطين في مختبر دبي المركزي في ازدياد مستمر حيث كانت (30٪) في عام 1998م ثم ارتفعت إلى (34٪) في عام 1999م وأصبحت (38٪) في عام 2000م و(40٪) في عام 2001م، كما بلغت نسبة (48٪) في عام 2002م من إجمالي موظفي الإدارة.

تطور نسبة المواطنين من إجمالي موظفي إدارة المختبر من عام 1998م حتى عام 2002م

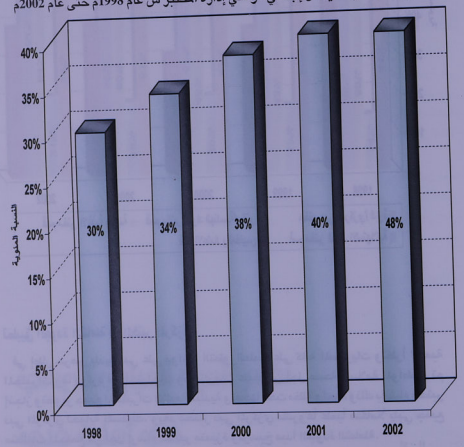

تطور نسبة توطين الوظائف في إدارة مختبر دبي المركزي (الدرجة 11 وما فوق)
خلال الأعوام 1998م حتى عام 2002م

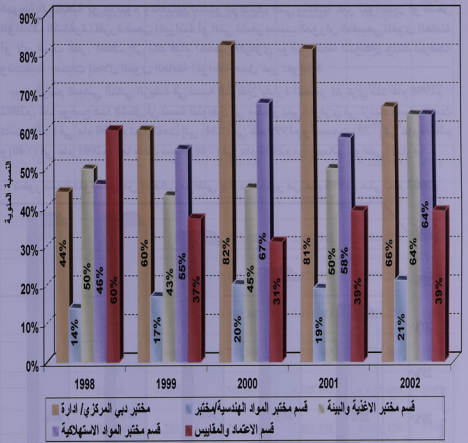

تطبيق الجودة الشاملة في المختبر المركزي

في إطار حرص بلدية دبي على مواكبة التطور العلمي على كافة المستويات ونظراً لأهمية المختبرات وما توفره من احتياجات ومستلزمات علمية من أجل صحة وسلامة المواطنين تم إنجاز وتطوير جميع المختبرات التابعة للبلدية ودمجها تحت مظلة واحدة وذلك بإنشاء مختبر دبي المركزي لحماية المستهلك، ويعد مختبر دبي المركزي مشروعاً علمياً متكاملاً يلبي جميع متطلبات المجتمع من أجل إرساء معايير متميزة وترسيخ مبدأ الجودة الشاملة.

نظام العزل الحراري للمباني
في إمارة دبي

منظر لجانب من خور دبي

تم اعتماد لائحة المواصفات الفنية لنظام العزل الحراري وترشيد استهلاك الطاقة للمباني المكيفة في إمارة دبي بتاريخ 21 ابريل 2001م وسوف يتم تطبيقه بصفة إلزامية اعتباراً من 2003/4/1م ونظام العزل الحراري جزء من نظام البناء في إمارة دبي حيث يساعد على تقليل كمية الحرارة المنتقلة من خارج المنزل إلى داخله، وذلك باستخدام المواد المقاومة للحرارة والعوازل الحرارية المتوفرة من مكونات الأسطح والجدران الخارجية بهدف توفير الطاقة وتخفيض التكاليف المادية.

وقد كان لإدارة مختبر دبي المركزي السبق في إعداد دراسة حول تطبيق نظام العزل الحراري، وتم تشكيل لجنة مؤقتة برئاسة مساعد المدير العام لشؤون الطرق والمشاريع العامة، وعضوية عدد من مدراء الإدارات المعنية بموجب القرار الإداري رقم 54 لسنة 2000م وسميت «لجنة دراسة تطبيق نظام العزل الحراري للمباني في إمارة دبي» وذلك بالتعاون مع (DEWA)، وقامت اللجنة بتنظيم عدد من الندوات، كالآتي:

- ندوة شرح آلية فحص ومنح شهادات المطابقة لمواد وأنظمة العزل الحراري بتاريخ 2002/2/12م.
- ندوة شرح المسار التدفقي والمتطلبات الأساسية لمراجعة المخططات وحسابات الأحمال الحرارية والكهربائية بإمارة دبي بتاريخ 2002/3/26م.
- ندوة مفاهيم تصميم المباني باستخدام المواد العازلة للحرارة بتاريخ 2002/4/23م.
- دورة حساب الأحمال الحرارية والأعمال الكهربائية من 11–22 مايو 2003م.
- ندوة شرح أنظمة البناء المختلفة باستخدام مواد العزل الحراري من 18–19 يونيو 2002م.
- معرض وندوات عن منتجات مواد العزل الحراري خلال (Big 5 Show) من 26–30 أكتوبر 2002م.
- ندوة عن تأثير استخدام مواد وأنظمة العزل الحراري على اختيار أجهزة التكييف في 2002/10/15م.

ومن المتوقع إصدار لائحة المواصفات الفنية لنظام العزل الحراري وترشيد استهلاك الطاقة للمباني في إمارة دبي.

قسم

الرقابة الداخلية

إن الرقابة والتدقيق الداخليين من مقومات الإدارة الحديثة التي تحتاج إليها أية مؤسسة تسعى إلى التطوير المدروس لضمان التزام كافة الوحدات التنظيمية فيها بسياسات العمل الموضوعة لحماية الممتلكات والموارد ومصادر الدخل أو الإيرادات بالإضافة للتحقق من جودة نظام الرقابة الذاتية بحيث يتم انجاز المهام بطريقة منظمة وفعالة ضمن مجموعة من الإجراءات والعمليات والمعايير العلمية الشاملة التي تتكامل وتندمج مع المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وتقوم على المقارنة والقياس لسير العمل بأقل قدر ممكن من الأخطاء أو المخالفات أو الانحرافات.

وبعد تعديل الهيكل التنظيمي للبلدية عام 1988م، جاء قرار إنشاء وحدة رقابة داخلية بالبلدية حيث بدأ العمل بنظام الرقابة الداخلية كمرحلة انتقالية ضمن مهام مكتب التطوير الإداري، ومن ثم تم إنشاء مكتب التدقيق الداخلي كوحدة تنظيمية مستقلة للرقابة الداخلية عام 1993 ذات تبعية مباشرة للمدير العام، كما هو موضح في الشكل رقم (1) إذ جاء القانون رقم (7) لسنة 1995م بشأن النظام المالي للدوائر الحكومية بإمارة دبي ليوافق سياسة البلدية ويلزم كافة دوائر حكومة دبي بإنشاء وحدة للرقابة الداخلية بكل منها، ثم حددت مهامها بموجب أحكام القرار رقم (37) لسنة 1996م.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمكتب التطوير الإداري لعام 1993م

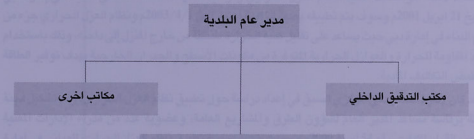

وتعتبر الرقابة الداخلية نوعاً من الرقابة الذاتية على الوحدات التنظيمية في الدائرة ووسيلة لإيجاد أوجه القصور والإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوثها في المستقبل كما تشكل صمام الأمان الذي ينبه الإدارة العليا من الوقوع في الأخطاء كما أن لها أثراً فعالاً في عملية رفع الكفاءة والفعالية ومدى الالتزام بالتعليمات واللوائح والقوانين الموضوعة والتوجيهات الصادرة والحفاظ على المال العام.

وفي عام 1998م تم ضم كل من مكتب التطوير الإداري والرقابة الداخلية بإدارة ذات تبعية مباشرة لمدير عام البلدية، كما هو موضح في الشكل رقم (2) وللمحافظة على استقلالية العمل الرقابي وخصوصيته تمت إعادة هيكلة قسم الرقابة الداخلية كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل (2) الهيكل التنظيمي لإدارة التطوير الإداري والرقابة لعام 1998م

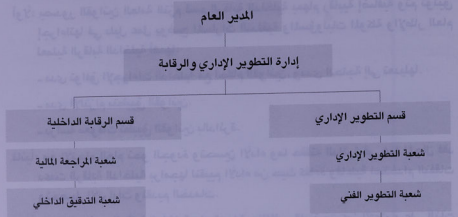

الشكل (3) الهيكل التنظيمي لقسم الرقابة الداخلية لعام 2000م

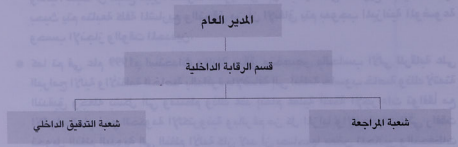

وكانت الأهداف الرئيسية من الرقابة الداخلية كالتالي:

أولاً: تحقيق رقابة ذاتية على تنفيذ موازنة الدائرة بنظرة قانونية ومالية وموضوعية.

ثانياً: الرقابة على أصول وموجودات الدائرة وكفاءة استغلالها.

ثالثاً: رقابة الأداء على تنفيذ الوحدات التنظيمية في الدائرة للإجراءات والقوانين والأنظمة الاتحادية والمحلية.

رابعاً: تقديم التوصيات الإيجابية لتصحيح الأوضاع أو لتعديل الإجراءات.

خامساً: تنسيق التعاون مع الرقابة الخارجية مثل دائرة المراجعة المالية في حكومة دبي وذلك للاستفادة من توصياتها ووضعها موضع التنفيذ أو الرد عليها.

سادساً: الرقابة على الإيرادات والمصروفات.

تطور أداء مهام الرقابة الداخلية بالبلدية

أولاً: بصدور القوانين العامة التزم قسم الرقابة الداخلية بمهام رقابية إضافية وتم توثيق إجراءاتها في دليل عمل يوضح المسارات التدفقية والمسؤوليات الموكلة والإطار العام لعملية الرقابة الداخلية أهمها:

- مدى توافق الإجراءات الداخلية مع أحكام القوانين، ومدى الحاجة إلى تعديلها.
- مدى الالتزام بتطبيق القوانين.
- دراسة معوقات تطبيق القوانين بالدائرة.

ثانياً: مع الاتجاه العام نحو الجودة وتحسين الأداء وما حققته الدائرة في هذا المجال فقد دعمت الرقابة الداخلية برامجها لتقييم الأداء من حيث كفاءة وفاعلية استخدام النفقات وتحصيل الإيرادات وتقديم الخدمات.

ثالثاً: تم تنظيم قسم الرقابة الداخلية واستحداث وظائف رقابية وتركيز الاعتماد على الذات حيث بلغت نسبة التوطين 43٪ وذلك تماشياً مع السياسة العامة في الدائرة.

- تم في عام 1999م استحداث مدقق متخصص بالمشاريع للرقابة عليها تعاقدياً وتنفيذياً وممالياً، حيث أن مبالغ كبيرة تصرف سنوياً من قبل البلدية على مشاريع البنية التحتية بحيث يتم متابعة كلفة المشاريع والتحقق من أن الإنفاق يتم بموجب الميزانية الموضوعة وحسب الإنجاز والوقت المحددين.
- كما تم في عام 1999م استحداث وظيفة مدقق متخصص بالحاسب الآلي للرقابة على البرامج الآلية والأنظمة الخاصة بالدائرة بالإضافة إلى أنظمة حاسوب خاصة وذلك لأتمتة التدقيق وجعله بشكل آلي ومنتظم وذلك عند إتمام عملية أتمتة الإجراءات توافقاً مع الاتجاه العام نحو الحكومة الإلكترونية وبالرغم من كل المزايا والإيجابيات التي رافقت تحويل النظم اليدوية إلى النظم الآلية كان لابد أن يصاحبها بعض المحاذير والتحفظات فمع اتساع استخدام الحاسب الآلي في مختلف أنشطة الدائرة ظهرت الحاجة إلى ضرورة أحكام الرقابة على عمل هذه الأنظمة وتوفير الإجراءات الكافية والكفيلة بحماية تلك الأنظمة والبيانات من أية عمليات غير مشروعة.

ولجأت الرقابة الداخلية في البلدية إلى تنسيق التعاون مع الرقابة الخارجية «دائرة المراجعة المالية» وذلك لتوزيع نشاط المدققين الخارجيين والداخليين لتغطية أكبر عينة ممكنة من موضوعات الفحص بالدائرة بهدف تحقيق أفضل نتائج رقابية ممكنة دون ازدواج في الأداء.

إدارة
الترخيص التجاري

- في عام 1957م تم البدء بإصدار إجازات خطية لأصحاب المهن المختلفة، بناءً على قرار المجلس البلدي في جلسته الخاصة بتاريخ 1957/11/12م الذي كان يقضي بعدم فتح أي معمل أو ورشة أو جراج إلاّ بعد الحصول على إجازة خطية من البلدية.
- وفي عام 1958م تم صدور إعلان من مساعد مدير البلدية، موجه إلى بعض أرباب الحرف مثل: (الخبازين، والحلاقين، والخياطين، والمخورين، البنائين، وأرباب المطاعم، والمقاهي) بغرض الحصول على رخص مهنية لهم من إدارة البلدية.
- وفي عام 1961م أصدر مجلس بلدية دبي أوامر محلية لترخيص أصحاب المهن البسيطة ومراقبتهم مثل: (الدلالون، الغسالون، والشيالون، وماسحو الأحذية، وباعة الصحف المتجولون، الباعة المتجولون، الدباغون، سماسرة الأسواق، الكيالون، الكهربائيون، ومصلحو أجهزة الراديو، والساعات).
- وفي نفس العام تم صدور أول قانون للرخص، ويعرف بقانون رخص التجار سنة 1961م بأمر من سمو المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وبموجبه تم تحديد الرسوم للرخص المستخرجة كالتالي:
- الرخصة التي تستخرج قبل 30 يونيو من كل سنة وتنتهي في 31 ديسمبر حدد الرسم لها (100) روبية هندية.
- الرخصة التي تستخرج في أو بعد شهر يوليو من كل سنة وتنتهي في 31 ديسمبرحدد الرسم لها (50) روبية هندية.
- وفي عام 1967م تم إسناد القيام بمهام شؤون الرخص التجارية إلى قسم الحسابات كما هو موضح في الشكل رقم (1).
- كما صدر أمر مكتبي رقم 1967/6م ينص على ضرورة تحصيل رسوم على فئات الرخص التجارية المختلفة التي تصدر من البلدية (لمساعدة المنكوبين من جراء العدوان الصهيوني الغاشم).
- وفي نفس العام تم صدور أمر مكتبي رقم 1967/7م إلى رئيس قسم الحسابات بخصوص إعداد تقرير في نهاية كل شهر يبين حركة رخص السيارات بأنواعها والرخص التجارية.
- كما صدر أمر مكتبي رقم 1967/11م بخصوص عدم إعطاء الأجنبي رخصة إضافية للرخصة التجارية التي يحملها إلا بكفيل أو ضمان مالي من أحد البنوك.
- كما تم أيضا تحديد الفئات المالية الواجب تحصيلها على الرخص التجارية وهي (200) ريال لكبار التجار، و(100) ريال لصغار التجار أو حسب ما يراه مدير البلدية مناسباً.

الشكل رقم (1)

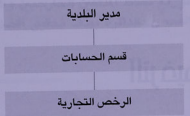

قسم الرخص التجارية

- وفي عام 1968م تم إنشاء قسم الرخص التجارية، كوحدة تنظيمية تابعة لمساعد مدير البلدية، ليتولى القيام بتنسيق وتنظيم جميع ما يتعلق بالرخص التجارية كما هو موضح في الشكل رقم (2).
- وكانت البلدية تقوم بتحصيل ريالين على استمارات السجل التجاري، ويعطي صاحب الرخصة ثلاث استمارات بناءً على الأمر الإداري رقم (12/1968).

الشكل رقم (2)

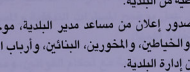

مفتش عام للرخص

- وفي عام 1969م تم تعيين رئيس لقسم الرخص- ليكون مسؤولاً عن القسم، ويقوم بتنسيق وتنظيم جميع ما يتعلق بالرخص التجارية، كما تم تعيين أحد المواطنين ليكون مفتشاً عاماً للرخص، ومواطن آخر للعمل في جباية أموال لجنة نصرة فلسطين ويكون تابعاً لقسم الحسابات.
- وفي نفس العام تم البدء في تحصيل تبرع لفلسطين بناءً على الأمر الإداري رقم 1969/21م الذي ينص على عدم إصدار أية رخصة جديدة لأية شركة أو تجديد إلاّ بعد استيفاء تبرع فلسطين الذي لا يقل عن (100) ريال، أما بالنسبة للرخص التي تصدر للأفراد الفقراء فيجب أن لا يقل التبرع عن (30) ريال.
- وفي عام 1970م تم صدور مرسوم من مكتب سمو الحاكم يتضمن إصدار الرخص التجارية للأجانب، وإلغاء نظام الكفالات النقدية التي كانت تصدر لهم لممارسة الأعمال التجارية في البلاد، وإلغاء نظام الكفالات، والضمانات بشتى أنواعها على الرخص التجارية التي تصدر للمؤسسات التجارية العالمية، وذلك لتدعيم حرية التجارة في البلاد وإفساح المجال لرؤوس الأموال والكفاءات الأجنبية.
- كما تم إصدار مرسوم آخر من مكتب سمو الحاكم لتحديد فئات المهن المستفيدة من المرسوم السابق .
- وفي نفس العام تم تحويل جميع الرخص في المنطقة الصناعية إلى قسم الهندسة للمراجعة والتصديق عليها قبل تجديدها بناءً على الأمر الإداري رقم 1970/1م.
- كما تم إلزام التجار بالحصول على إقرار من مكتب مقاطعة اسرائيل (يفيد بأن التاجر قد وقع على تعهد بعدم التعامل في البضائع المحظور استيرادها بموجب قوانين المقاطعة) قبل إتمام إجراءات إصدار الرخصة بناءً على الأمر الإداري رقم 1970/7م.
- وفي عام 1974م تم إنشاء قسم الرخص التجارية كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3)

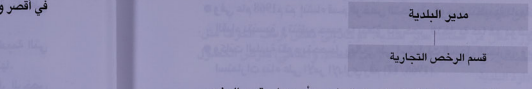

- وفي عام 1975م تم تنظيم جباية الرسوم المترتبة على إصدار الرخص بأن يتولى قسم الرخص مراجعة المعاملات ثم تحال المعاملة مشفوعة بمذكرة إلى قسم العوائد، وقسم فلسطين لاستلام الرسوم المقررة لإصدار الرخصة التجارية والمهنية وذلك بناءً على الأمر الإداري رقم 1975/67م.
- وفي عام 1976م تم رفع رسوم استمارات الرخصة التجارية واستيفاء عشرة دراهم بدلاً من درهمين مقابل كل (3) استمارات خاصة بالرخصة التجارية، بناءً على الأمر الإداري رقم 1976/19م.
- وفي عام 1977م تم إصدار شروط منح أو تجديد رخصة تجارية لأي شخص أو شركة للعمل في دبي بناءً على أمر من مكتب سمو الحاكم، كما تم ضبط وتنظيم منح رخص الليلام بناءً على الأمر الإداري رقم 1977/4م.
- كما تم إخطار الشركات والتجار الأجانب الذين يتقدمون للحصول على تراخيص بأن الرخصة التي تصدرها البلدية قاصرة على مزاولة العمل فقط ولا تخول لحاملها إحضار العمال والمستخدمين أو الحصول على اقامات لهم بناءً على الأمر الإداري رقم 1977/34م.
- وفي نهاية العام أصبح الهيكل التنظيمي لقسم الرخص التجارية يتكون من قسم الرخص التجارية، وقسم السجل التجاري كما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4)

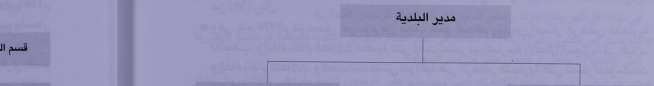

- وفي عام 1978م تم تفويض رئيس قسم الرخص التجارية بالتوقيع على جميع الإعلانات الخاصة بالرخص التجارية من تغيير الاسم أو الالغاء وخلافه نيابة عن مدير البلدية.
- وفي نفس العام تم البدء بإصدار رخص مهنية للشركات العالمية للعمل كممثلين في مجال التأمينات العامة أو التأمين البحري بناءً على القرار الإداري الصادر بتاريخ 1978/2/7م.

إنشاء مركز المعاملات

وفي عام 1980م، تم إنشاء مركز لمعاملات الجمهور، وذلك بعد أن تم الانتقال إلى مبنى البلدية الجديد،

حيث تم تعيين مندوبين عن كل قسم من أقسام البلدية وقد بلغ عددهم حوالي (28) مندوب، وذلك لتسهيل استخراج الرخصة التجارية، وإجراء الكشف على المحال التجارية، وإنجاز المعاملات التي تتعلق بشأنها في أقصر وقت ممكن كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5)

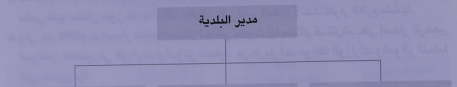

شعبة البيع بالأسعار المخفضة

- وفي عام 1981م تم إنشاء شعبة البيع بالأسعار المخفضة كي تكون تابعة لقسم الرخص وذلك بناءً على القرار التنظيمي رقم (181) لسنة 1981م، كي تختص بالبحث في مدى أحقية طالبي البيع بأسعار مخفضة، كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6)

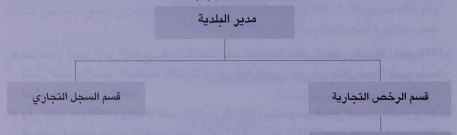

- وفي عام 1982م تم تنظيم قواعد مساهمة رأس المال الوطني في المشروعات الصناعية بناءً على الأمر الإداري رقم (177) وذلك بناءً على أحكام قرار وزير المالية والصناعة رقم (19) لسنة 1981م.
- كما تم تنظيم عملية تمرير معاملات الرخص التجارية بمركز المعاملات بشكل يتيح انجازها في أقصر مدة ممكنة، تحاشياً للشكاوي التي وردت بشأن تعطيل معاملات الرخص التجارية بمركز المعاملات، وذلك بناءً على الأمرين الإداريين رقم1982/55م، ورقم 1982/9م.
- وفي عام 1982م تم الاتفاق مع غرفة تجارة دبي بإلزام حاصلي الرخص التجارية والمهنية بإنهاء معاملات التسجيل لدى الغرفة التجارية.

- كما تم إصدار أمر إداري رقم 1982/19م بخصوص استكمال اجراءات الترخيص بعدم إصدار أية رخصة ما لم تكن تأشيرة الاقامة سارية المفعول لغير المواطنين.
- وفي عام 1983م تم بيان الشروط الواجب توافرها لطلب الترخيص بمزاولة مهنة الصرافة بناءً على الأمر الإداري الصادر في هذا الشأن.
- كما تم إصدار أمر إداري رقم 1983/76م لتنظيم طلبات الرخص الجديدة، والرخص القديمة التي مضى عليها سنتان بدون تجديد وذلك للعرض على مدير البلدية لاتخاذ القرار اللازم بشأنها.
- وفي عام 1984م تم إصدار تعليمات بشأن تحاشي حدوث أية مشاكل قد تترتب على إصدار الرخص للموظفين العاملين في الوزارات والدوائر المحلية، عن طريق أخذ موافقة الوزارات والدوائر المحلية التي يعملون بها.

قسم الرخص والسجل التجاري

- في عام 1985م تم توحيد العمل بقسمي الرخص والسجل التجاري بما يكفل رفع مستوى الأداء والإنتاج، وبناءً عليه تم إلحاق قسم السجل التجاري بقسم الرخص التجارية وتنظيم الهيكل الإداري بناءً على الأمر الإداري رقم (38) كما هو موضح في الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7)

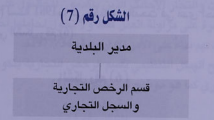

- كما صدر أيضا الأمر الإداري رقم (51) بالائحة التنفيذية للأمر المحلي رقم (26) لعام 1984م بشأن البيع بالأسعار المخفضة (التنزيلات) في إمارة دبي، على أن تنتقل شعبة البيع بأسعار مخفضة إلى الإدارة المالية.
- وفي نهاية عام 1985م وإلحاقا للأمر الإداري رقم (38) بخصوص إلحاق السجل التجاري بقسم الرخص وتنظيم هيكله الإداري؛ صدر الأمر الإداري رقم (112) لتعيين مساعد لرئيس القسم لشؤون السجل التجاري.
- وفي بداية عام 1986م تم تعيين عدد (2) مساعدين لرئيس قسم الرخص والسجل التجاري، حسب الأمر الإداري رقم (35).

قسم الترخيص والتسجيل التجاري

- وفي نهاية عام 1986م تم إجراء تعديلات وتغييرات في الهياكل الإدارية فضلاً عن إنشاء نشاطات جديدة مثل التدريب والتنظيم وأساليب العمل، وتغيير مسمى القسم إلى قسم الترخيص والتسجيل التجاري، ووضع مهام وواجبات القسم وذلك بناءً على الأمر الإداري رقم (332)، كما هو موضح في الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8)

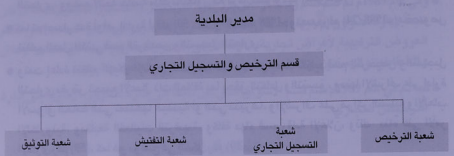

- كما تمت ترقية مساعد رئيس قسم الرخص إلى وظيفة نائب رئيس قسم الترخيص والتسجيل التجاري ورئيس شعبة التفتيش، وترقية المساعد الآخر لرئيس قسم الرخص إلى وظيفة نائب رئيس قسم الترخيص التجاري ورئيس شعبة الترخيص وذلك بناءً على الأمر الإداري رقم (335/1986م) .
- وفي عام 1987م تم دمج مهام شعبة الترخيص بمهام شعبة التسجيل التجاري لتشكل شعبة إجراءات الترخيص والتسجيل التجاري وذلك بناءً على الأمر الإداري رقم (11) الصادر في 1987م.

قسم معاملات الجمهور

- في عام 1987 تم إنشاء قسم معاملات الجمهور الذي يتبع مكتب المدير مباشرة، بموجب الأمر الإداري رقم (41) بتاريخ 1987/3/23م، وذلك لتحقيق التطوير والإصلاح الإداري المنشود، ليتضمن الثلاث شعب المذكورة أدناه، كما هو موضح في الشكل رقم (9).
  - شعبة المعاملات الفنية.
  - شعبة معاملات الترخيص والتسجيل التجاري.
  - وشعبة معاملات الصحة العامة.

الشكل رقم (9)

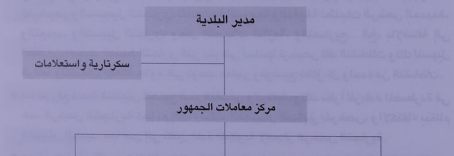

- وفي عام 1988م تم تحديد صلاحيات استخدام الحاسب الآلي للعاملين بقسم الترخيص والتسجيل التجاري، ووضع لائحة خاصة بذلك بالتعاون مع مركز تكنولوجيا المعلومات.
- كما تم إصدار عدة أوامر إدارية أرقام (50 ، 51، و59) لعام 1988م وتعميم رقم (1988/24م) بخصوص تنظيم العمل لمقتشي قسم الترخيص والتسجيل التجاري.
- وتمت إعادة تنظيم الهيكل الإداري للقسم كما تم استكمال إعادة تنظيم قسم الترخيص والتسجيل التجاري بغرض تجميع الأعمال ذات العلاقة بما يحقق التكامل والتنسيق، ومنها الإشراف على إدارة الأسواق العامة التي تمتلكها البلدية أو التي تديرها، والإشراف على مراكز التسلية والألعاب الإلكترونية، ومتابعة الفعاليات الترفيهية، وكافة مهام قسم رقابة الإعلان، وذلك بناءً على الأمر الإداري رقم (59)، كما هو موضح في الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10)

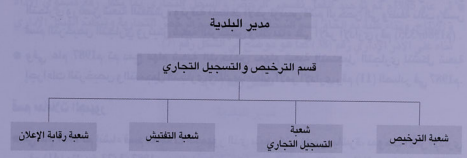

إدارة الترخيص والتسجيل التجاري

وفي عام 1989م تم تعديل مسمى قسم الترخيص والتسجيل التجاري ليصبح إدارة الترخيص والتسجيل التجاري بناءً على الأمر الإداري رقم (208) كما هو موضح في الشكل رقم (11):

- وقد تم دمج، وترفيع شعبة الترخيص وشعبة التسجيل التجاري ليصبحا قسم إجراءات الترخيص والتسجيل التجاري، للمعالجة السريعة والدقيقة لطلبات الرخص الجديدة، والتجديد، والتسجيل التجاري، وعمل التعديلات اللازمة، والتصاريح.. الخ، بالإضافة إلى التأكد من تصنيف النشاط التجاري التي يتم على أساسها ترخيص تلك النشاطات وذلك لتسهيل الرقابة والخدمات الفعالة علاوة على توحيد معايير وتوضيح نطاق كل واحدة من النشاطات.
- كما تم رفع شعبة التفتيش لتصبح قسم التفتيش والرقابة، وذلك نظراً للزيادة المضطردة في عدد الرخص التجارية كما تم إلغاء نظام التفتيش السابق للرخص، والاكتفاء بنظام التفتيش الجديد، مما أدى إلى تقليل المدة المطلوبة لإصدار الرخص التجارية.
- وبناءً عليه تم تقسيم هذا القسم إلى شعبتين (ديرة، ودبي) لزيادة فعالية وكفاءة القسم، بالإضافة إلى القيام بالتفتيش اليومي والمبرمج، وكذلك العشوائي (المفاجيء) بهدف التأكد من

الالتزام بقوانين ولوائح الترخيص، وتعزيز وتطوير النشاطات التجارية في إمارة دبي.

- وفي عام 1989م تم ضم قسم رقابة الإعلان إلى إدارة الترخيص والتسجيل التجاري، بعد أن كان تابعاً لإدارة الشؤون الإدارية، لضمان إصدار التصاريح للفنادق وغيرها من المحلات التي تنظم العروض الترفيهية لأغراض تجارية، بالإضافة إلى إصدار التصاريح أيضاً لمؤسسات الإعلان والخطاطين والرسامين، والقيام بتحصيل الرسوم، والغرامات المستحقة عليهم.
- كما تم في عام 1989م ضم قسم الأسواق الذي كان تابعاً إلى إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الترخيص التجاري .

الشكل رقم (11)

الشكل رقم (12) يوضح آخر هيكل تنظيمي لإدارة الترخيص التجاري لعام 1992م قبل انتقالها إلى الدائرة الاقتصادية باستثناء قسم الأسواق.

الشكل رقم (12)

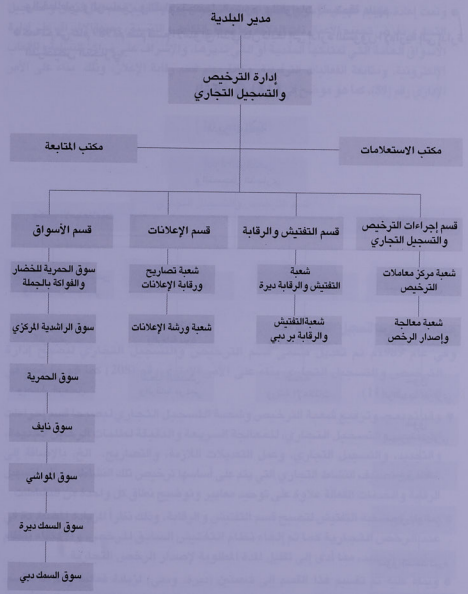

إيرادات ومصروفات إدارة الترخيص التجاري من عام 1988م حتى عام 1994م

البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
المصروفات	2,034,421	3,396,851	5,278,869	694,191	695,077	353,110	123,800
الإيرادات	9,091,092	10,759,222	10,915,730	25,695,529	32,646,501	13,039,884	348,545

تطور إيرادات ومصروفات إدارة الترخيص التجاري من عام 1988م حتى عام 1994م

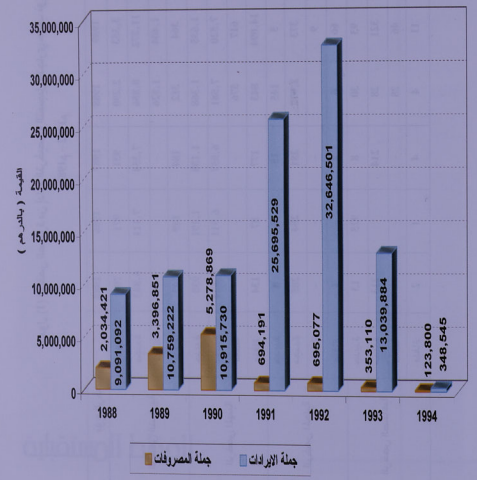

جدول (1) الرخص الصادرة من إدارة الترخيص والتسجيل التجاري حسب نوع الرخصة

1985م - 1992م

نوع الرخصة		1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الرخص التجارية	جديدة	794	971	931	2,290	3,353	2,327	2,631	2,955
	مجددة	6,843	7,111	7,354	8,856	11,272	12,085	13,251	14,690
	معدلة	–	–	–	1,526	1,404	1,218	1,371	16,241
	ملغاة	142	149	184	312	364	445	559	139
الرخص المهنية	جديدة	938	1,191	1,138	1,368	1,635	1,485	1,398	1,602
	مجددة	6,524	6,911	6,957	7,581	7,520	7,311	7,462	7,542
	معدلة	–	–	–	576	617	469	499	562
	ملغاة	134	87	177	843	14,094	723	1,185	1,860
الرخص المحلية	جديدة	8	5	15	145	5	6	4	13
	مجددة	285	284	281	2,977	373	362	373	349
	معدلة	–	–	–		9	3	2	3
	ملغاة	1	–	2	6	66	55	5	5
الرخص الصناعية	جديدة	13	925	8	30	93	51	83	93
	مجددة	213		214	28	321	308	343	391
	معدلة	–	–	–	28	46	36	31	34
	ملغاة	2	1	4	4	11	6	14	28

لم تتوقف بلدية دبي خلال مسيرة التطور والتجديد التي شهدتها ومن خلال الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة اليها عن تحقيق أهداف متميزة وإنجازات كبيرة ومتطورة نقلت مدينة دبي إلى مصاف المدن العالمية وجعلتها من أسرع المدن نمواً في العالم.

ولمواكبة التنمية الاقتصادية والعمرانية في الإمارة، التزمت البلدية من خلال رؤيتها المستقبلية بوضع خطط استراتيجية على المدى المتوسط والطويل، اشتملت على عدة مراحل وتم التنفيذ أحياناً قبل المدة المقررة لها ولمواكبة المستقبل، تم وضع خطة استراتيجية واضحة للسنوات المقبلة من عام 2000م إلى عام 2015م وهي في طور التنفيذ، حسب البرنامج التالي:

المشاريع تحت التنفيذ حتى عام 2005م

أولاً: مشاريع البنية التحتية

الشوارع والتقاطعات : وتبلغ تكلفتها الإجمالية حوالي 780 مليون درهم وتشمل هذه المشاريع معظم مناطق الإمارة ومنها زعبيل، جميرا، السطوة، الخصيبة، القوز، المزهر، رأس الخور الصناعية،القرية الأكاديمية، منطقة ورسان، ومنطقة الصفوح وحتا والتقاطعات التالية:

- الشارع الخلفي لشارع الشيخ زايد (شارع الخيل): وتبلغ التكلفة حوالي (115) مليون درهم وينتهي العمل بهذا المشروع قبل نهاية عام 2003م.

تقاطع بوكدرة رأس الخور

- طريق دبي العابر ويشتمل المشروع على مرحلتين:

المرحلة الأولى: من دوار العمردي إلى شارع دبي العين ويبلغ طولها (18.5) كيلومتر وتكلفتها (63) مليون درهم وتتضمن هذه المرحلة إنشاء ثلاثة معابر للجمال وإنارة للطريق وتنتهي هذه المرحلة في عام 2003م.

المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة من جسر الروية على طريق دبي العين إلى طريق جبل علي لهباب ويبلغ طولها (23) كيلومتر، ومن المتوقع أن تنتهي مع نهاية عام 2004م وتبلغ التكلفة التقديرية لها (60) مليون درهم.

مشاريع طرق تحت الدراسة والتصميم

توسعات جسر القرهود والتعديلات في التقاطعات المصاحبة لها أو إنشاء جسر جديد، والمشروع في طور الدراسة الأولية والكلفة الفعلية لم تتضح بعد إلاّ أنه وبشكل تقديري ستكون بحدود (500) مليون درهم.

مشروع نفق المطار

يتكون المشروع من نفق بطول 1.50 كم لتوصيل حركة المرور من القصيص إلى بر دبي عبر هذا النفق وربط شارعي بيروت وند الحمر ومن المتوقع الانتهاء من المشروع عام 2005م بتكلفة تقدر بـ (690) مليون درهم.

جسر القرهود

مشروع الأنظمة المرورية

يعتبر هذا المشروع رائداً في المنطقة ومن أهم فوائده الرصد الفوري للمشاكل المرورية على كامل شبكة الطرق التي يغطيها نظام التحكم بالإشارات الضوئية وتبلغ التكلفة التقديرية حوالي (66) مليون درهم وسوف يتم تنفيذ المشروع على مراحل ابتداء من منتصف عام 2003م وينتهي العمل به عام 2005م .

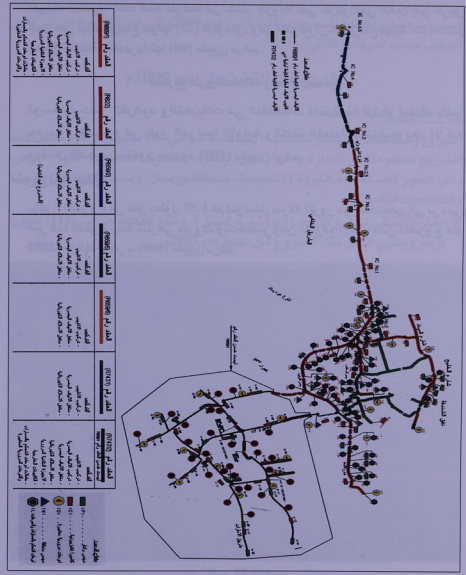

ثانيا: مشاريع الخدمات العامة

1- إنشاء حديقة زعبيل: من المتوقع انتهاء العمل بها عام 2004م وتبلغ المساحة الإجمالية (52) هكتاراً وبكلفة تقديرية حوالي (180) مليون درهم يشتمل المشروع على العناصر التالية: مسرح مكشوف للاعراس الجماعية، سينما Imax حديقة التكنولوجيا، حديقة الطاقة، بحيرة صناعية، منطقة رياضية ومبنى النادي، منطقة العاب ترفيهية، برج بانوراما، مطعم وكافتيريا، مباني معارض ومساحات عرض، مع توفير الخدمات اللازمة.

2- مشروع الدراسة الهيدرولوجية (حقن الفائض) من مياه الري المصفاة من محطة الصرف الصحي إلى باطن الأرض في منطقة ريفية: من المتوقع انتهاء العمل به في عام 2005م، وتبلغ القيمة التقديرية (44) مليون درهم.

3- مشروع بناء سد جديد في منطقة حتا: من المتوقع انتهاء العمل به بتاريخ 8 نوفمبر 2003م، وتبلغ القيمة التقديرية (37) مليون درهم.

4- مشروع محطة جبل علي للصرف الصحي: من المتوقع انتهاء العمل به في عام 2006م، وتبلغ القيمة التقديرية (600) مليون درهم.

5- إنشاء سوق للخضار بالجملة: تبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي (152) مليون درهم ومن المتوقع الانتهاء منه عام 2003م ويقع المشروع على التقاطع الدائري الأول (طريق العوير) وبالتالي فهو مرتبط بالطرق السريعة الواصلة ما بين الإمارات الشمالية، وأبوظبي، ويتكون السوق من أربعة أجزاء، الأول سوق الجملة ويشمل أربعمائة محل، الجزء الثاني سوق المفرق ويشمل مئة وخمسين محلاً، الجزء الثالث ويشمل منطقة البيع عن طريق الشاحنات وأخيراً الجزء الرابع ويشمل ساحات البيع بالجملة للبضائع المحلية والمستوردة ويحتوي السوق أيضاً على مساكن للعمال وسكن للسواقين القادمين عن طريق البر وكذلك بعض المرافق والخدمات العامة.

سوق الخضار والفواكه بالجملة

6- إنشاء حديقة للحيوانات: تبلغ الكلفة التقديرية للمرحلة الأولى من المشروع حوالي (350) مليون درهم وتبلغ مساحة الحديقة حوالي (500) هكتار مكونة من المدخل (33) هكتار، الحديقة المفتوحة (35) هكتاراً السفاري (156) هكتاراً، منطقة حماية الحياة البرية (156) هكتاراً مناطق خدمات (14) هكتاراً، منطقة عازلة (100) هكتار ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في عام 2005م.

كلية التقنية العليا للطلبة

- تاريخ انتهاء المشروع: 2003م
- التكلفة: (114) مليون درهم
- الموقع: يقع المشروع في منطقة الرؤية، حيث تم تخصيص منطقة بمسطح اجمالي 402,000 متر مربع لغرض اقامة المجمع التعليمي.

تبلغ مساحة المباني 255,000 متر مربع تضم المسطحات الإدارية والتعليمية والرياضية والخدمية، وتشمل المسطحات التعليمية الفصول والمعامل والصالات المتخصصة وقاعة للاحتفالات ومكتبة، ويضم المشروع مسطحات رياضية من صالات جمنيزيوم وحمام سباحة ومسطحات مفتوحة، كما روعي تزويد المشروع بمساحة كافية كمواقف للسيارات.

مبنى كلية التقنية العليا للطلبة

التصميم المتوقع لمشروع جامعة زايد للبنات

جامعة زايد للبنات

في عام 2000م أعدت البلدية مخطط المدينة الجامعية في منطقة الرؤية، وفي عام 2002م تم تجهيز البنية الأساسية لها، وقد استهل ذلك بإنشاء كلية التقنية العليا للبنين ،تم ذكرها سابقاً، إضافة إلى اختيار موقع متميز يضم صرحاً من الصروح التعليمية الهامة، وهو مشروع جامعة زايد للبنات، وتبلغ مساحة المشروع حوالي 710,000 متر مربع فيما تبلغ المساحات المسطحة التعليمية حوالي 110,000 متر مربع، وتقوم البلدية من خلال فريق عمل متخصص بالتنسيق مع جامعة زايد، من أجل إنهاء التصميمات قبل نهاية عام 2003م، على أن يتم بدء تنفيذ المرحلة الأولى مع عام 2004م، ويتوقع افتتاح الجامعة مع عام 2006م، بتكلفة تصل إلى حوالي (300) مليون درهم.

ويتوقع من تصميم المرحلة الأولى أن تتسع لعدد 5000 طالبة حتى عام 2010م، ويمكن زيادة المسطح ليستوعب عدد إجمالي 7000 طالبة مع العام 2017م مع إمكانية التوسع في المستقبل لاستيعاب عدد نهائي يبلغ 10,000 طالبة.

منطقة جداف دبي (تصور مستقبلي)

ثالثاً: مشاريع حيوية أخرى

- نقل جداف دبي إلى ميناء راشد على مساحة وقدرها (67) هكتاراً وبتكلفة إجمالية تبلغ (650) مليون درهم المتوقع الانتهاء منه عام 2004م.

رابعاً: مشاريع تخطيطية (مخططات تم إعدادها حتى 2025م)

- تم إعداد مخطات مشروع كورنيش ديرة من مدخل الخور بالقرب من فندق حياة ريجنسي وحتى ميناء الحمرية بمساحة تبلغ (297) هكتاراً (التخطيط جاهز تفصيلاً).
- وتم إعداد الجزء المتبقي من شارع الشيخ زايد مكان المنطقة العسكرية الوسطى سابقاً ومنطقة الوصل المقابلة لها. التخطيط جاهز ومعد بمساحة وقدرها (540) هكتاراً.
- تم إعداد مخططات منطقة الجداف بالقرب من نهاية رأس الخور، التخطيط جاهز بمساحة إجمالية قدرها (600) هكتار تقريباً، وستكون المنطقة جاهزة مع نقل مشروع الجداف إلى ميناء راشد.
- تم إعداد مخطط منطقة جبل علي على البحر بمساحة إجمالية وقدرها (6.000) هكتار، المرحلة الأولى (800) هكتار قابلة للتنفيذ.
- من المشاريع الكبيرة والفريدة في المنطقة التي تدرسها البلدية مشروع بدائل النقل الجماعي وهو مشروع (قطار دبي) وسوف يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين:

ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى في عام 2005م وبتكلفة تقدر بحوالي (8.5) مليار درهم ويتوقع أيضاً أن يبدأ تشغيله عام 2010م.

ازداد دور السلطات المحلية في العالم خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وهي تحاول جاهدة إقناع الحكومات المركزية بمواجهة المشاكل في المناطق الحضرية، وترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن أصبحت من أهم القضايا، وأصبحت هذه السلطات تمثل دوراً مهماً في سياسات الدول خصوصاً الأوروبية، إذ أنها تمثل أقرب مؤسسات الدولة للمواطنين بحكم اتصالها المباشر بمشاكلهم، لذا مازالت تطالب بأن يكون لها الدور الأكبر في رفع مستوى المعيشة وتحسين البيئة وبالتالي فهي تطالب باللامركزية في الحكم والموارد.

وتقام في أوروبا انتخابات شعبية تتنافس فيها أحزاب مختلفة حيث يصل الحزب إلى السلطة الذي يحصل على أغلبية الأصوات، ويمتلك بالتالي القدرة والقوة للضغط على سياسة الدولة، ونجد أن كثيراً من عمداء المدن أصبحوا رؤساء جمهوريات ورؤساء وزارات في بعض الدول لأن خطواتهم الأولى للوصول إلى تلك المناصب بدأت في بروزهم ونجاح مهمتهم في الانتخابات البلدية.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالعمل خلال السنوات الماضية بتقريب وجهات النظر بين الحكومات المركزية وبين السلطات المحلية من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان، وذلك بالتعاون بين هاتين الجهتين وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول لمشاكل المجتمع الحضري، وكانت النتيجة بلورة أفكار وآراء ترتكز على تفعيل دور السلطات المحلية وأعطائها صلاحيات اوسع في اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بسياسات الدول.

من هنا جاءت فكرة إصدار ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي، وبرزت هذه الفكرة بشكل أكثر وضوحاً في مؤتمر الموئل الثاني الذي عقد في يونيو عام 1996م وحضرته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في رؤساء وممثلي الحكومات المركزية وكذلك ممثلي السلطات المحلية، حيث قبل ولأول مرة رؤساء وممثلي الحكومات المركزية ضمن إعلان إسطنبول بضرورة خلق شراكة مع السلطات المحلية، وعلى هامش هذا المؤتمر، اجتمعت المنظمات العالمية للمدن والسلطات المحلية تحت اسم المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية (WACLA) والذي أنشئ في عام 1996م، كجهاز تنسيقي من خلاله تستطيع منظمات المدن والسلطات المحلية تجميع جهودها، ويحكم (WACLA) جمعية عمومية من المنظمات العشر الأعضاء التي أسست المجلس وهي:

1- منظمة المدن العربية ـ دولة الكويت.
2- الاتحاد الدولي للسلطات المحلية ـ المملكة الهولندية.
3- القمة الدولية للمدن الرئيسية الكبرى ـ اليابان.
4- الفيدرالية العالمية للمدن المتحدة والمتآخية ـ فرنسا.
5- المنظمة الدولية لكبريات مدن العالم ـ فرنسا.

6- اتحاد المدن الأفريقية ـ المغرب.
7- شبكة المدن ـ ماليزيا، اليابان.
8- هيئات الحكم المحلي في أميركا اللاتينية ـ تشيلي.
9- هيئات الحكم المحلي في أميركا الشمالية ـ كندا.
10- المدن الاوروبية ـ بلجيكا.

بالإضافة إلى مجلس رؤساء دوري (WACLAC) يرأسه أحد الأعضاء سنوياً بالتناوب، أما مقر الأمانة العامة تتناوب بين مدينة جنيف، وبرشلونة ولاهاي حالياً.

وتتكون الموارد المالية للمجلس من اشتراكات الأعضاء، كما أنها تعتمد على منح ودعم المنظمات الدولية وغيرها، ولقد أنشئت (WACLA) كجهاز تنسيقي تقوم من خلاله السلطات المحلية بتوحيد جهودها لإيصال صوتها إلى المجتمع الدولي وبالذات إلى منظمة الأمم المتحدة وتستطيع من خلاله التفاوض حول المسؤوليات والموارد التي قد تمنح لها من خلال (WACLA).

تسعى المنظمات الدولية للسلطات المحلية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية كالتالي:

- تدعيم الاستقلال المحلي وإعلان ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي.
- تعزيز صوت المدن والسلطات المحلية في النطاق العالمي.

البحث عن مكانة رسمية للحكومات المحلية عن طريق (WACLA) في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

تمثيل دور فعال في تشكيل سياسات هيئات الأمم المتحدة وبالأخص لجنة المستوطنات البشرية ولجنة التنمية المستدامة.

- تدعيم دور المدن والسلطات المحلية في مجال التعاون الدولي.

الضغط من أجل الحصول على أكبر قدر من المعونات المخصصة للتنمية من أجل التنمية الحضرية وتكوين وحدة عالمية للمدن للحصول على فعاليات أكثر من برامج المساعدات والمعونات عن طريق آلية تعاون محلية مباشرة.

- تعزيز المشاركة الفعالة للمدن والسلطات المحلية في متابعة وتنفيذ أجندة الموئل (21).

أما فيما يتعلق بالميثاق العالمي للمدن الذي تم بالتنسيق بين مجموعة خبراء وممثلين عن الحكم المحلي وبين متخصصين من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فقد اتفقا فيما بينهما على عقد اجتماعات تشاورية إقليمية لمناقشة المشروع المقترح بالميثاق العالمي للمدن والهدف منها كذلك طرح المسودة المبدئية لهذا المشروع على ممثلي السلطات المحلية والحكومات المركزية، وبالتالي إيصال ملاحظاتهم

واقتراحاتهم الخاصة فيما يتعلق بتعديل أو إضافة بنود إلى مجموعة خبراء والمسؤولين عن المسودة لكي يطلعوا عليها قبل وضع الصيغة النهائية للميثاق والتي ستمر بالاجراءات الرسمية قبل وصولها إلى الجلسة الخاصة للجمعية العمومية بالأمم المتحدة في يونيو 2001م.

إن أهم ما يتضمنه الميثاق العالمي للمدن ورد في المواد التالية:

المادة (3) مفهوم الحكم الذاتي المحلي

1- يعني الحكم الذاتي المحلي الحق والقدرة للسلطات المحلية ـ ضمن حدود القانون ـ تنظيم وادارة حصة كبيرة من الشؤون العامة بموجب مسؤوليتها الخاصة ولصالح السكان المحليين.

2- سيمارس هذا الحق من قبل مجالس أو جمعيات مشكلة من أعضاء منتخبين بحرية وباقتراع سري على أساس التصويت المباشر والمتساوي والشامل، والتي قد يكون لها أجهزة تنفيذية مسؤولة تجاههم.

المادة (4) مجال الحكم الذاتي المحلي

1- سيكون للسلطات المحلية حرية التصرف والاختيار الكاملة لممارسة مبادرتها فيما يتصل بكافة الامور التي لا تستثنى بالقانون من اختصاصها ولا تخصص بالقانون إلى اية سلطة اخرى.

2- ستوصف السلطات والمسؤوليات الأساسية للسلطات المحلية بالدستور أو بقانون، ومع ذلك فإن هذا الشرط لا يمنع من أن تناط بالسلطات المحلية سلطات ومسؤوليات لأغراض محددة.

3- بموجب مبدأ المساعدة ستمارس المسؤوليات العامة وبشكل عام من قبل تلك السلطات الأقرب إلى المواطنين. وبالروح ذاتها ينبغي أن يستند أي تخصص للمسؤولية إلى سلطة أخرى على متطلبات الكفاءة الفنية أو الاقتصادية.

4- ينبغي أن تكون السلطات الممنوحة للسلطات المحلية كاملة بصورة اعتيادية أو استثنائية، وينبغي عدم أضعافها وألاّ يتم تحديدها من قبل سلطة أخرى عدا ما هو منصوص عليه في القانون.

5- عندما تخول إلى السلطات المحلية من قبل السلطة المركزية أو الاقليمية فإن السلطات المحلية ستعطى حرية التصرف في تكييف تنفيذها حسب الظروف المحلية.

6- تشارك السلطات المحلية في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة في التخطيط وعمليات صنع القرار لكافة المواضيع التي تؤثر عليها.

المادة (10) مشاركة المواطنين والشراكة

1- تخول السلطات المحلية تحديد الأشكال المناسبة للمشاركة الشعبية والالتزام المدني في صنع القرار وفي القيام بوظيفتها لقيادة المجتمع.

2- تعطي السلطات المحلية صلاحية تأسيس وتطوير الشراكات مع كافة القوى الفاعلة في المجتمع المدني وبشكل خاص المنظمات غير الحكومية والمنظمات المبنية على أساس مجتمعي وباقي المساهمين المعنيين.

المادة (14) التعهدات

1- يتعهد كل فريق حكومي بإعتبار نفسه ملزماً بعشرين فقرة على الأقل من الجزء الأول من الميثاق يتم اختيار عشر منها على الاقل من بين الفقرات التالية:

- – المادة (2).
- – المادة (3) الفقرات (1 و2).
- – المادة (4) الفقرات (1 و2 و4).
- – المادة (5).
- – المادة (7) الفقرة (1).
- – المادة (8) الفقرة (2).
- – المادة (9) الفقرات (1 و2 و3).
- – المادة (11) الفقرة (1).
- – المادة (13).

2- يُشعَر كل فريق حكومي، عندما يودع رسائل صكوك التصديق أو القبول، الأمين العام للأمم المتحدة، بالفقرات المختارة بموجب الشروط في الفقرة (1) من هذه المادة.

3- قد يُشعَر أي فريق حكومي ـ وفي أي وقت لاحق ـ الأمين العام بأنه يعتبر نفسه ملزماً بأي من الفقرات في هذا الميثاق والتي لم يقبل بها بعد بموجب شروط الفقرة (1) من هذه المادة.

4- تعتبر هذه التعهدات التي تعطى لاحقاً جزءً مكملاً للتصديق أو القبول من قبل الفريق الحكومي الذي يُشعَر بها، وسيكون لها التأثير نفسه اعتباراً من اليوم الثلاثين بعد تاريخ استلام الاشعار من قبل الأمين العام.

وهكذا فقد قسمت الدول والسلطات المحلية إلى مجموعات اقليمية، وقد تم فعلاً انعقاد عدة اجتماعات في العام 1999م على المستوى الاقليمي لمجلس بلديات وأقاليم أوروبا في استراسبورغ بفرنسا، والمنظمات والسلطات المحلية في سنتياغو تشيلي، واتحاد السلطات المحلية في كمبالا، ومؤتمر ستي نت في اليابان، ومؤتمر اتحاد المدن الأفريقية في الرباط، وفي العام 2000م كانت هناك مشاورات واجتماعات فرعية في اميركا الوسطى ودول الكاريبي ومنظمة جنوب آسيا وشمال أميركا ومنظمة المدن الاميركية.

أما فيما يتعلق بالمدن العربية فلقد انعقد المؤتمر الاستشاري الأول المعني بالميثاق العالمي للحكم الذاتي المحلي بمدينة أغادير في المملكة المغربية ما بين (6-9) يونيو 1999م بدعوة من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومن المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية، وتم تشكيل لجنة لدراسة الميثاق المقترح ولاستعراض وتقييم بنوده مع ضرورة احترام خصوصيات الموروثات الثقافية والاجتماعية للشعوب العربية، ولقد عقدت اللجنة اجتماعاتها بمدينة دبي ما بين 31 يوليو و2 أغسطس 1999م وتم إدخال بعض التعديلات على بعض الفقرات لكي تتماشى مع خصوصيات الدول والمدن العربية.

وكان من المتوقع أن توقع جميع دول العالم على الميثاق في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك في يونيو 2001م خلال الدورة الاستشارية للجمعية العمومية للأمم المتحدة التي انعقدت ما بين 6 و8 يونيو 2001م وذلك لاستعراض وتقييم نتائج أعمال مؤتمر الموئل الثاني. إلاّ أنه تأجل لاعتراض بعض الدول على مواد الميثاق.

ولقد قدمت جميع دول العالم تقريراً عما تم انجازه خلال السنوات الخمس الماضية، فيما يتعلق برفع مستوى تحسين ظروف المعيشة، وقدمت إدارة المستوطنات البشرية مشروع إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. ولقد خطت دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة، خطوات كبيرة نحو تطبيق سياسة اللامركزية واتباع سياسات إنمائية قائمة على الاقتصاد الحر، ولقد وضعت دولة الإمارات القضايا المتعلقة بالاستيطان البشري في مقدمة اهتماماتها، وكان التركيز على تطوير قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية لتوفير الاستقرار والحياة الكريمة لجميع المواطنين والمقيمين.

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يتسلم جائزة كان للمياه (2001م)

جائزة كان للمياه (2001م)

منحتها منظمة شبكة البحر المتوسط العالمية لمدينة دبي وذلك في دورتها الثالثة وقد تسلمها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع خلال الحفل الذي أقيم في مدينة كان الفرنسية تقديراً لجهود البلدية في المحافظة على المياه وتخضير المدينة، رغم شح المياه بالمنطقة الصحراوية، إضافة إلى تجربتها المتميزة المتمثلة في استخدام مياه الصرف الصحي لري المشاريع الزراعية في كافة مناطق دبي، مما ساهم في الاستغلال الأمثل للمياه العذبة وترشيد استهلاكها في الري والزراعة.

مجسم جائزة كان للمياه

جائزة الملك عبدالله الثاني للإبداع (2002م)

جائزة الملك عبدالله الثاني للإبداع (2002م)

فازت بها بلدية دبي عن الدراسة التفصيلية المقدمة عن مكافحة التلوث البيئي في إمارة دبي ومعالجة المشكلات البيئية بالإدارة الناجحة والتخطيط الجيد للحفاظ على بيئة خالية من التلوث، متفوقةً بذلك على (26) دراسة مقدمة في هذا المجال من جهات مختلفة على مستوى المدن العربية.

جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

المشروع السكني المنفذ (2000م)

حصلت بلدية دبي على هذه الجائزة المنبثقة عن جامعة الدول العربية عن مشروع تصميم وتنفيذ مجمع سكني مكون من (88) مسكناً حكومياً بمنطقة حتا التراثية مع ضمان تماذج المساكن الحديثة مع البيئة الجبلية المحيطة.

جائزة التأليف والتحقيق والترجمة (2000م)

منحتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية لفوز البلدية بالمركز الثاني في التنظيم والتشريعات البلدية ، وتأليف كتب توعوية لرفع الوعي المروري لسكان مدينة دبي .

جائزة قرية حتا التراثية (2000م)

منحتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية لبلدية دبي لفوزها بالمركز الأول في مجال المشاريع والخدمات البلدية، والعمارة، وذلك عن ترميم وتأثيث قرية حتا وإعادتها لشكلها القديم بعد اندثارها بتكلفة إجمالية قدرها (15) مليون درهم ، وقد أصبحت بعد إحيائها منطقة جذب سياحي.

درع جائزة قرية حتا التراثية (2000م)

جائزة الريادة (1999م)

حصلت بلدية دبي على جائزة الريادة من المجلس العالمي لرعاية المجتمعات تقديراً للإنجازات التي حققتها البلدية والمساهمات التي قدمتها في مجال تحسين ظروف المعيشة الإنسانية من خلال تأسيس جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة حسب توجيهات صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وذلك لتعزيز التوعية لدى الجمهور عن الحاجة الملحة لسكان المستوطنات الحضرية والريفية في كل مكان.

وقد تم اختيار دبي لهذه الجائزة تقديراً للجهود البارزة التي بذلت في مجال تحسين ظروف المعيشة بالمستوطنات البشرية في أنحاء العالم، وكان إعلان دبي وأفضل الممارسات مركز اهتمام مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤتمر الموئل الثاني) والمجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية الذي عقد في اسطنبول عام 1996م .

مجسم جائزة الريادة (1999م)

جائزة الوعي البيئي (1998م)

منحتها منظمة المدن العربية لبلدية دبي لدورها في التثقيف الصحي والبيئي، واستراتيجيتها لتطبيق النظافة العامة على مستوى الإمارة، وتوظيف كافة وسائل الاتصال للدعاية والوعي، والعناية بالمحميات البرية والبحرية، وتنمية الحياة الفطرية لضمان التوازن البيئي واستمراره.

جائزة التراث المعماري (1998م)

منحت للبلدية من منظمة المدن العربية لدورها البارز في الحفاظ على المباني الأثرية وخصائصها وطبيعة المواد التقليدية المستخدمة في البناء مما ساهم في تنشيط الحرف القديمة وعدم اندثارها.

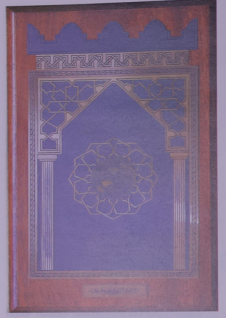

درع جائزة الوعي البيئي (1998م)

جائزة المحافظة على التراث المعماري (1988م)

منحتها منظمة المدن العربية لبلدية دبي عن مشروع ترميم بيت الشيخ سعيد آل مكتوم الذي شيد عام 1896م على مساحة (3600) قدم مربع وبلغت تكاليف ترميمه مبلغ (8) ملايين درهم ويتميز بغرفه العديدة وشرفاته الواسعة، وتتجلى فيه فنون العمارة السائدة قديماً ويستخدم حالياً كمتحف للوثائق والصور التاريخية التي تحكي مراحل تطور إمارة دبي.

جائزة الإبداع (1996م)

منحتها دائرة التنمية الاقتصادية لبلدية دبي تقديراً لمشاركتها البارزة في مهرجان دبي للتسوق منذ انطلاقته الأولى في عام 1996م، وفي الأعـــوام 1997م/ 2000م/ 2001م.

مجسم جائزة الإبداع (1996م)

جائزة السلامة البيئية (1995م)

منحتها منظمة المدن العربية لبلدية دبي لفوزها بالمركز الأول للإدارة البيئية، وتميز دبي ببيئة نظيفة خالية من التلوث وفق القياسات العالمية.

جائزة تشجير المدينة العربية (1995م)

منحتها منظمة المدن العربية لبلدية دبي تقديراً لجهودها في مجال التشجير والإنبات لتوسيع الرقعة الخضراء بالإمارة والمحافظة على مظهرها الجمالي، ونسبة الأوكسجين ضماناً لبيئة صحية للسكان ، وبما يعزز جهود البلدية في الحد من تلوث الهواء ، وتثبيت التربة وتقليل زحف الرمال بفعل الرياح، وحققت البلدية نجاحاً ملحوظاً في ذلك .

جائزة شخصية العام الثقافية (1994م)

حصلت بلدية دبي على جائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي وذلك باعتبارها شخصية العام الثقافية لعام 1994م من (ندوة الثقافة والعلوم) وهي أول دائرة حكومية تحصل على هذه الجائزة نظراً للجهود المتميزة من خلال قيامها لبناء مجموعة من المكتبات العامة في أحياء إمارة دبي لخدمة مختلف الأعمار وتدعيم الأنشطة الثقافية في المجتمع.

مجسم جائزة تشجير المدينة العربية (1995)

شهادة جائزة شخصية العام الثقافية (1994م)

قاسم سلطان يتسلم شهادة عضوية اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية للأمم المتحدة (2000م)

شهادة عضوية اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية (2000م)

تم اختيار مدير عام البلدية في عضوية اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتي تضم في عضويتها (20) شخصية رسمية.

اختيار مدير عام بلدية دبي سفيراً للنوايا الحسنة (2000م)

مُنحت هذه الجائزة من قبل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بعد الموافقة الكريمة لصاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، تم اختيار مدير عام بلدية دبي سفيراً للنوايا الحسنة، وذلك نظراً للدور البارز الذي لعبه على مدى (15) سنة في بناء تجربة رائدة في مجال التطوير الحضري حظيت بسمعة عالمية، وأدت إلى اعتراف جهات دولية كثيرة بهذا الدور.

كما سبق أن نال وسام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وكان وراء عقد وإعداد مؤتمر الموئل الثاني في عام 1995م الذي تمخض عنه إعلان دبي متضمناً تأسيس جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة ، التي حظيت بشهرة واسعة على مستوى العالم لهدفها النبيل وقيمتها المتميزة.

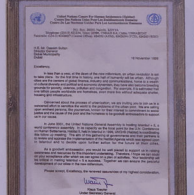

شهادة سفير النوايا الحسنة (2000م)

جائزة البيئة (2001م)

تم تكريم مدير عام بلدية دبي هذا العام ضمن عشر شخصيات متميزة يتم اختيارهم للتكريم سنوياً كتقليد معتمد تحرص عليه الجهة المانحة للجائزة ، ويأتي هذا التكريم تقديراً للدور البارز والمتميز لهذه الشخصيات في مجال حماية البيئة من التأثيرات السلبية التي تؤدي إلى تلويثها بما يؤثر على حياة السكان، وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وقد جرى هذا التكريم على هامش مؤتمر حماية البيئة الذي يعقد سنوياً بمدينة الإسكندرية تحت إشراف مركز التعاون الأوروبي ، وهي شهادة لدبي وما تبذله من جهود متميزة في حماية البيئة ونظافة المدينة.

جائزة مجلس رجال الأعمال الأمريكيين في دبي (1997م)

تم منح مدير عام بلدية دبي (كأس التميز) وذلك تقديراً للدور الذي تلعبه بلدية دبي ومديرها العام في دعم أنشطة مجلس رجال الأعمال الأمريكيين في دبي.

مجسم جائزة مجلس رجال الأعمال الأمريكيين (1997م)

جائزة سجل شرف المونل (1994م)

منح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (سجل شرف المونل) لمدير عام بلدية دبي ، وهو أول عربي يحصل على هذا الشرف وذلك تقديراً لدوره الحيوي في تأسيس ودعم خطط التنمية الشاملة والمستدامة لمدينة دبي، وجاء هذا التكريم ليدعم أنشطة وبرامج بلدية دبي تجاه المجتمع الدولي نظراً لما تلعبه المدينة من دور بارز في مجال تحسين ظروف المعيشة.

قاسم سلطان يتسلم درع سجل شرف المونل من الامين العام المساعد المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بحضور جاسم درويش امين عام بلديات الدولة (1994م)

جوائز برنامج

حكومة دبي للأداء المتميز

الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في حفل تكريم البلدية كأفضل دائرة حكومية في برنامج حكومة دبي للأداء المتميز 1998م

جوائز برنامج حكومة دبي للأداء المتميز

1 - جائزة الدائرة الحكومية المتميزة

● في عام 1998م منحت لبلدية دبي لكونها من الدوائر المحلية التي تضطلع بدور هام وفاعل في خدمة البيئة والمجتمع، وبما تنتهج من سياسة تخطيطية وتنفيذية مؤداها العمل على تطوير إمارة دبي والمحافظة على تراثها في تناغم يوطد العلاقة بين الماضي والحاضر .

مجسم جائزة الدائرة الحكومية المتميزة

2- جائزة الموظف الحكومي المتميز على مستوى الدوائر الحكومية في إمارة دبي

● في عام 1998م فاز بها المهندس رشاد محمد بوخش مدير إدارة

الصيانة العامة لجهوده المتواصلة في الحفاظ على التراث المعماري وترميمه على مستوى إمارة دبي ومشاركته في العديد من المعارض المحلية والدولية لإظهار الجهود التي تبذلها البلدية في هذا المجال بتوجيهات حكومة دبي.

● وفي عام 2001م منحت الجائزة للمهندس حسن محمد مكي بإدارة البيئة وذلك لنجاحه في تطبيق ومتابعة تنفيذ برنامج إداري فعال لضمان تقديم خدمة فعالة لقضايا إدارة النفايات والنظافة العامة في إمارة دبي.

● وفي عام 2002م منحت الجائزة للمهندس ناصر أحمد سعيد / مدير إدارة الطرق لنجاحه في إحداث نقلة نوعية في مستوى المشاريع واعتماد أعلى أساليب تقييم واضحة، مع اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي والحلول الشاملة بدلاً من الحلول التي تعتمد على ردود الأفعال، وتطبيقه لأساليب ومناهج فنية وإدارية جديدة وحديثة مثل (الهندسة القيمية) .

3- جائزة الموظف المتميز في المجال الإشرافي

● في عام 1999م فاز بها المهندس رشاد محمد بوخش - مدير إدارة الصيانة العامة.

● وفي عام 2001م فاز بها محمد محمد سالم بدري - إدارة مختبر دبي المركزي، وذلك لإنجازاته المتمثلة في استحداث وتنطبيق وتطوير أنظمة ريادية على مستوى الإمارة (كنظام التفتيش على محلات زيوت السيارات) للتحقق من مطابقتها لقرارات البلدية، والمواصفات القياسية الدولية في هذا المجال .

4- جائزة الموظف المتميز في المجال الإداري

● في عام 1999م فازت بها الآنسة / فهيمة علي صابر لتميزها في المستوى الإداري وما تطرحه من أفكار بناءة ومساهمات متميزة لها مردود إيجابي على مستوى العمل.

5- جائزة أفضل مشروع تقني / فني متميز

● في عام 1999م فاز بها مشروع التحكم في مواقف السيارات الذي نفذته البلدية بمدينة دبي والذي حقق أهدافاً رئيسية أهمها: توفير مواقف للمستخدمين ومواقف خاصة للمعاقين وتعمل الأجهزة بالطاقة الشمسية، وتستخدم البطاقات الذكية المدفوعة، مما حقق مردوداً مالياً يغطي تكاليف الإدارة.

● وفي عام 2000م منحت الجائزة لإدارة البيئة عن مشروع منشأة معالجة النفايات الخطرة بجبل علي التي تعتبر من أهم إنجازات البلدية، وهي جزء أساسي من استراتيجية متكاملة لحماية البيئة والمجتمع من تأثير النفايات الخطرة المتولدة نتيجة التطور الصناعي المستمر.

● وفي عام 2001م منحت الجائزة لإدارة المشاريع / قسم تنفيذ المشاريع / شعبة المشاريع البحرية. لمشروع أعمال المراقبة والنمذجة للتطوير المستدام لمنطقة دبي الساحلية.

مجسم جائزة الموظف الحكومي المتميز

6- جائزة الموظف الحكومي المتميز في الوظائف المتخصصة

● في عام 1999م فاز بها الدكتور المهندس / تركي إبراهيم السليمان / أخصائي تخطيط الطرق.

● وفي عام 2000م منحت للدكتور/ حامد هطل/ أخصائي التخطيط بقسم الدراسات التخطيطية.

7- جائزة الموظفين الجدد

● في عام 1999م فازت بها الموظفة: خديجة يعقوب محمد عبدالله ضابط إداري تدريب حاسوب.

8-جائزة فريق العمل المتميز

● في عام 1999م منحت لفريق العمل المتميز عن دراسة تطبيق نظام العزل الحراري للمباني لقطاع الطرق والمشاريع العامة .

● وفي عام 2000م فاز بها فريق العمل المتميز في قسم الدراسات التخطيطية بإدارة التخطيط والمساحة عن مشروع تنمية منطقة حتا الريفية.

9- جائزة أفضل تجربة إدارية

● في عام 2000م فاز بها قسم رقابة الأغذية بإدارة الصحة عن تجربة التفتيش على المؤسسات الغذائية باستخدام الكمبيوتر المحمول، والذي استطاعت البلدية بواسطته رفع المستوى الصحي للمؤسسات الغذائية في إمارة دبي بشكل ملحوظ وخلال فترة وجيزة إضافة إلى تقليل الحاجة لزيادة عدد المفتشين لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد المؤسسات الغذائية.

الخاتمة

حاولت في هذا الكتاب أن استخلص قدر الإمكان معلومات كافية عن سنوات البناء والتحول في بلدية دبي وإداراتها المختلفة والمشاريع المنفذة تحت إشرافها.

هذا التحول الذي كان حصيلة جهد سنين من العمل والتصميم والإرادة والإبداع لخدمة المجتمع وإرساء الدعائم الأساسية لجيل المستقبل لتهيئته ووضعه على الطريق الصحيح للمحافظة على ما أرسى قواعده الأجداد وخطط له وبناه الآباء.

ولكي تبقى دبي كما هي عليه الآن وتساير التطور إلى الأفضل، علينا التركيز على الخطط التالية، استخلاصاً من المراحل السابقة وألخصها فيما يلي:

- وضع استراتيجية واضحة بالنسبة لعدد السكان والنمو السكاني في الإمارة وفقاً للسياسة العامة للدولة مع تحديد السقف الأعلى للسكان خلال الـ (15) سنة المقبلة.
- التركيز على السياحة وزيادة فعالياتها وتهيئة البيئة الملائمة والاهتمام بذلك من عدة نواحي في مجالات سياحية مختلفة منها التجارية، الاقتصادية والترفيهية، وغيرها وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع النمو الصناعي وتهيئة المناخ المناسب له خصوصاً الصناعات التي تستخدم فيها الآليات والتكنولوجيا للتقليل والحد من العمالة الوافدة الرخيصة والضارة.
- استمرار دعم قطاعات التجارة والصناعة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص لجعل دبي مركزاً عالمياً متميزاً للمال والأعمال في الشرق الأوسط.
- تطوير الخدمات والمرافق العامة والمحافظة عليها لجذب الاستثمارات الخارجية مع خلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص وفرض آلية لتنفيذ ذلك ضمن شروط واضحة.
- زيادة دعم أجهزة الأمن وإعطاء مزيد من الاهتمام لهذا الجهاز الحيوي حيث أنه الركيزة الأساسية لمجتمع أمن وصحي.
- الحفاظ على المناطق ذات الأهمية البيئية والاقتصادية مثل حقول المياه الجوفية والأراضي الزراعية.
- تأمين النمو العمراني المستقبلي بعيد المدى من خلال إعادة توزيع استعمالات الأراضي الرئيسية خارج المخطط الهيكلي.
- المحافظة على البنية التحتية وتطوير الخدمات والمرافق العامة ووضع الخطط والبرامج الدورية لصيانتها والمحافظة على المكتسبات الوطنية من مباني وطرق وجسور وصرف صحي وري وشبكات الكهرباء والمياه.
- المحافظة على البيئة من الملوثات والمخلفات ومعالجتها ومن ثم إعادة استخدامها.

- تطوير إجراءات الرقابة البيئية على المصانع بهدف حماية البيئة من أخطار التلوث.
- زيادة عدد محطات رصد تلوث الهواء داخل المدينة وخارجها.
- تطوير إجراءات المحافظة على الصحة العامة في المؤسسات الغذائية والمصانع والمدارس ومساكن العمال وذلك لحماية أفراد المجتمع من الإصابة بالأمراض المعدية والخطرة.
- تطوير إجراءات الرقابة على الثروة الحيوانية بفرض إجراءات وفحوصات الحجر البيطري على الحيوانات المستوردة.
- المحافظة على النواحي الجمالية والترويحية للمدينة وتطويرها من خلال خطة متجددة وشاملة.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وتنويع الجودة الشاملة في الدوائر الحكومية واستمرارية نظام تحفيز وتشجيع الدوائر الحكومية بدفعها إلى التطوير من خلال جائزة الأداء الحكومي المتميز.
- تنمية الموارد البشرية والاهتمام بها ودفعها إلى الأمام.
- إنشاء مؤسسات ذات صفة شعبية وتجهيزها بأساليب فكرية حديثة ودعمها بتكنولوجيا رقابية متطورة لتكون جهة رقابية على المؤسسات الحكومية.

ولابد أن تستند هذه الخطة المستقبلية على مقومات متكاملة هدفها خلق مدينة نموذجية قادرة على تفعيل وتطوير قدراتها بإيجابية لخدمة الأجيال وهذا كله يتطلب تضافر الجهود والتنسيق فيما بين الدوائر المحلية للاستفادة من المشاريع الجديدة التي سوف توفر خدمات متطورة للمواطنين والمقيمين ولضمان استمراريتها.

وفي الختام لا يسعني إلاّ أن أنهي هذا الكتاب بالحديث الشريف:

«لو تعلقت همة أحدكم في الثريا لنالها»

الأوامر المحلية
والتشريعات القانونية

قائمة رقم (1) بالتشريعات ذات العلاقة ببلدية دبي الصادرة عن صاحب السمو حاكم البلاد

م	تاريخ إصداره	موضوعه
1	1993/02/20	مرسوم رقم (2) لسنة 1993 بشأن تشكيل لجنة قضائية خاصة للفصل في المنازعات بين المؤجرين والمستأجرين.
2	1994/09/20	أمر بشأن الأراضي الممنوحة للمواطنين.
3	1994/09/20	تعليمات بشأن الأراضي الممنوحة من الحكومة للمواطنين في إمارة دبي.
4	1995/12/09	أمر بشأن رسوم عمليات الصرف الصحي.
5	1996/02/14	أمر بتولي بلدية دبي إقرار وتنفيذ طلبات الصيانة أو الإضافات لمساكن ذوي الدخل المحدود.
6	1997/05/25	أمر بانتداب المستشار القانوني لبلدية دبي السيد/ عبدالقادر محمد الجسمي لتمثيل البلدية لدى المحاكم.
7	1997/06/12	أمر بشأن الأراضي الممنوحة كمحطات لتوزيع البترول.
8	1998/12/01	أمر بالتصريح لمدير عام البلدية باتباع أسلوب التكليف المباشر في حالات توريد مواد أو تنفيذ مشاريع أو تقديم خدمات لبلدية دبي.
9	1999/02/14	مرسوم تفسيري رقم (1) لسنة 1999م بشأن اختصاص اللجنة القضائية للفصل في المنازعات بين المؤجرين والمستأجرين.
10	2001/01/07	أمر بالتصريح لمدير عام بلدية دبي بتفويض بعض صلاحياته المقررة بمقتضى قانون عقود الدوائر لسنة 1997م.
11	2001/07/16	قانون رقم (6) لسنة 2001م بشأن مركز نظم المعلومات الجغرافية ببلدية دبي.
12	2001/11/04	تعليمات بتعديل بعض أحكام التعليمات الصادرة بتاريخ 12 ديسمبر 1989م بشأن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن لجنة فض المنازعات بين المالكين والمستأجرين في إمارة دبي.
13	2001/11/18	قانون رقم (7) لسنة 2001م بشأن مركز الإحصاء ببلدية دبي.
14	2001/11/21	مرسوم رقم (23) لسنة 2001م رسوم الانتفاع بخدمات ومرافق الحدائق العامة.
15	2001/11/21	مرسوم رقم (22) لسنة 2001م بشأن المحافظة على المنطقة الساحلية في إمارة دبي.
16	2001/11/21	أمر بشأن المحافظة على الشواطئ المفتوحة في إمارة دبي.
17	2002/10/27	قانون رقم (7) لسنة 2002م بشأن تنظيم الطرق في إمارة دبي.

قائمة رقم (2) بالتشريعات ذات العلاقة ببلدية دبي الصادرة عن سمو نائب الحاكم

م	تاريخ إصداره	موضوعه
1	1995/10/01	قرار تنظيمي رقم (9) لسنة 1995م بتسمية بعض المخولين بالإشراف على تنفيذ أحكام الأمر المحلي رقم (28) لسنة 1985م وتعديلاته ومنحهم صفة الضبطية القضائية.
2	1996/10/27	قرار رقم (13) لسنة 1996 بشأن تأجير الأراضي الحكومية لأغراض إقامة مساكن للعمال في إمارة دبي.
3	1996/11/02	قرار تنظيمي رقم (15) لسنة 1996م بتسمية بعض المخولين بالإشراف على تنفيذ أحكام الأمر المحلي رقم (28) لسنة 1985م وتعديلاته ومنحهم صفة الضبطية القضائية.
4	1998/02/22	قرار رقم (1) لسنة 1998م بشأن تنظيم إستغلال أراضي شاطئ منطقة الصفوح في إمارة دبي.
5	2000/02/03	أمر بشأن التقيد بتطبيق تشريعات مكافحة التسول في إمارة دبي.
6	2000/02/20	قرار تنظيمي رقم (1) لسنة2000م بشأن تعديل مسمى (إدارة الكراج) إلى (إدارة النقليات).
7	2000/02/20	أمر بشأن الأراضي الممنوحة للجمعيات ذات النفع العام.
8	2000/02/21	قرار رقم (3) لسنة 2000م بتشكيل لجنة تخصيص الأراضي الصناعية في إمارة دبي.
9	2000/05/02	تعليمات سمو رئيس البلدية بشأن إعفاء بعض الجهات من رسوم وتأمينات البناء.
10	2000/05/21	تعليمات سمو رئيس البلدية بشأن تطبيق رسم الأسواق على المصانع والمخازن والمستودعات ومحطات البترول وورش العمل العاملة في الإمارة.
11	2001/02/06	قرار تنظيمي رقم (5) لسنة 2001م بشأن استحداث «مركز نظم المعلومات الجغرافية» ببلدية دبي.
12	2001/02/11	قرار رقم (7) لسنة 2001م بتخويل بعض موظفي بلدية دبي صفة مأموري الضبط القضائي.
13	2001/04/28	أمر بتولي بلدية دبي تدقيق واعتماد التصاميم والمخططات والإستشارات الفنية الخاصة بأنظمة الوقاية ومكافحة الحريق.
14	2001/09/30	قرار رقم (16) لسنة 2001م بتعديل القرار رقم (13) لسنة 1996م بشأن تأجير الأراضي الحكومية لأغراض إقامة مساكن للعمال في إمارة دبي.

قائمة رقم (3) بالتشريعات ذات العلاقة ببلدية دبي الصادرة عن سمو ولي العهد

م	تاريخ إصداره	موضوعه
1	1995/05/31	أمر بشأن الالتزام بنظام البناء في إمارة دبي.
2	2000/02/13	أمر بشأن الأراضي السكنية الممنوحة للمواطنين في إمارة دبي.
3	2000/02/23	أمر بشأن الالتزام بتشريعات حماية البيئة في إمارة دبي.

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
1	1961/4/12	تنظيم استعمال وقوف السيارات والعربات الأخرى وأماكن ربط الدواب.	-	إدارة الطرق.	-
2	1961/4/12	ترخيص أصحاب المهن البسيطة ومراقبتهم.		إدارة الترخيص والسجل التجاري + الإدارة المالية.	
3	1961/4/12	نظافة وتنظيم استعمال الطرق العامة والكباري والشوارع والميادين العامة والفسحات.	-	إدارة الطرق + إدارة الصحة.	-
4	1961/4/12	الترخيص والإدارة الحسنة والنظافة في أماكن الراحة العامة وأوقات قفل تلك الأماكن.	-	إدارة الصحة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
5	1961/4/12	إنشاء ومراقبة أماكن الذبح والأسواق الخصوصية والعمومية وتأجير المواقع بها وتنظيم ذبح الحيوانات ومراقبي وبيع وتحركات الحيوانات.	-	إدارة الصحة.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (107) لسنة 1997م بشأن تنظيم الأسواق التابعة للبلدية.
6	1961/4/12	وقاية الصحة العمومية.	-	إدارة الصحة + إدارة الصرف الصحي والري.	-
7	1961/4/12	الحد من الضوضاء.	-	إدارة الطرق + إدارة الصحة + إدارة الشؤون الإدارية.	-
8	1961/4/12	حفظ الحيوانات المهملة في زرائب الهوامل.	-	إدارة الصحة.	تم الغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (4) لسنة 1983م بشأن تواجد الحيوانات في الأماكن العامة والأماكن المأهولة بالسكان.
9	1961/4/124	إعداد وتعهد أشجار الشوارع وجنائن عامة وفسحات ومتنزهات وميادين للرياضة وقاعات عامة.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة .	-
10	1961/4/12	مراقبة التسول.	-	الشؤون الإدارية.	-
11	1961/4/12	فحص الحمير والحيوانات الأخرى التي تستخدم للإيجار في عربات الركوب أو عربات النقل.	-	إدارة الصحة.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
12	1961/4/12	منع الحريق والفيضان.	-	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	تم الغاؤه ضمنياً لتعارض أحكامه مع نظام البناء في إمارة دبي لسنة 1970م.
13	1973/3/25	تنظيم جمع النقود من الجمهور.	القرار الإداري رقم (245) لسنة 1988م.	الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
14	1973/3/25	تنظيم المعارض العامة والرقص والحفلات.	-	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الشؤون الإدارية + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (36) لسنة 1988م.
15	1971/11/7	ترخيص الأندية الإجتماعية.	-	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الشؤون الإدارية.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (96) لسنة 1995م.
16	1971/11/7	ترخيص وتنظيم التصفيات الموسمية - الاكازيون.	-	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (19) لسنة 1978م بشأن تنظيم البيع بالأسعار المخفضة.
17	1972/1/22	المحافظة على جمال المدينة ومنع الأضرار على أملاك البلدية العامة.	-	إدارة المباني والإسكان + إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
18	1967/6/27	أوامر محلية متفرقة.	-	إدارة الصحة + إدارة الصرف الصحي والري + إدارة الطرق + إدارة المباني والإسكان + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري .	-
19	1978/04/01	تنظيم البيع بالأسعار المخفضة .	-	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (26) لسنة 1985م بشأن تنظيم البيع بالأسعار المخفضة (التنزيلات) .
20	1980	تنظيم انتظار المركبات.	-	الإدارة المالية + إدارة الطرق.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
21	1981	اجراء تمديد خطوط الخدمات على الطرق العامة.	القرار الإداري رقم (16) لسنة 1987م المعدل بالقرار الإداري رقم (22) لسنة 1990م.	إدارة الطرق.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (29) لسنة 1986م والأمر المحلي رقم (84) لسنة 1993م.
22	1982/05/08	بشأن تطبيق مشروع قانون البيع بالمزاد العلني للمنقولات.	-	الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
23	1983/08/11	بخصوص بطاقات المواد الغذائية.	القرار الإداري رقم (20) لسنة 1992م.	الإدارة المالية + إدارة الصحة	-
24	1983/08/11	تواجد الحيوانات في الاماكن العامة المأهولة بالسكان.	-	إدارة الصحة + إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (85) لسنة 1993م.
25	1983	تأجير الاراضي الحكومية في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة + إدارة المباني والإسكان.	-
26	1985/03/11	البيع بالأسعار المخفضة - التنزيلات.	القرار الإداري رقم (51) لسنة 1985م.	الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (114) لسنة 1997م بشأن تنظيم البيع بالأسعار المخفضة في إمارة دبي.
27	1985/05/08	تخزين وتوزيع وبيع اسطوانات الغاز في إمارة دبي.	أمر إداري رقم 96 لسنة 1985م.	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
28	1985/05/08	النظافة العامة في إمارة دبي .	القرار الإداري رقم (155) لسنة 1985 المعدل بالقرار الإداري رقم (335) لسنة 1991.	إدارة الصحة + الإدارة المالية + إدارة الشؤون الإدارية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (46) لسنة 1990م والأمر المحلي رقم (86) لسنة 1993م والأمر المحلي رقم (111) لسنة 1997م.
29	1986/10/19	بتعديل الأمر المحلي رقم (21) لسنة 1981م بشأن اجراء تمديد خطوط الخدمات على الطرق العامة.	القرار الإداري رقم (16) لسنة 1987م المعدل بالقرار الإداري رقم (22) لسنة 1990.	إدارة الطرق.	-
30	1986/12/16	الرقابة على الإعلانات في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (334) لسنة 1986م .	إدارة التخطيط والمساحة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
31	1986/12/18	تسمية بعض المناطق بمدينة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
32	1987/8/29	تنظيم الوساطة في بيع أو شراء أو تأجير العقارات في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (179) لسنة 1987م .	الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
33	1988/05/08	تطبيق نظام البناء على جميع قطع الاراضي والالتزام بالارتدادات والمواقف التي نص عليها نظام البناء لإمارة دبي دون استثناء.	-	إدارة المباني والإسكان + إدارة التخطيط والمساحة.	-
34	1988/05/11	تسمية بعض المناطق في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
35	1988/06/12	إصدار جوائز تشجيعية لأغراض الدعاية التجارية.	القرار الإداري رقم (163) لسنة 1988م .	الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
36	1988/9/29	تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم 14/1973م.	القرار الإداري رقم (245) لسنة 1988م.	الإدارة المالية + إدارة الشؤون الإدارية.	-
37	1989/02/04	فرض رسوم ثابتة على توصيلات المباني الى شبكة المجاري العمومية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (53) لسنة 1989م.	إدارة الصرف الصحي والري + إدارة المباني والإسكان + الإدارة المالية.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (99) لسنة 1996م بشأن فرض رسم ثابت على بعض استخدامات شبكة الصرف الصحي في إمارة دبي.
38	1989/04/06	الشروط الصحية والفنية الواجب توافرها لتخزين المواد الغذائية المعدة للاستهلاك الادمي في إمارة دبي.	-	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
39	1989/04/06	الاشتراطات العامة لذبح وحفظ وتسويق الدواجن المبردة والمجمدة بإمارة دبي.	-	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
40	1989/04/06	الشروط الواجب توافرها في الأسمدة العضوية المستوردة أو المصنعة محلياً.	القرار الإداري رقم (297) لسنة 1990م.	إدارة الحدائق العامة والزراعة + إدارة الصحة.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (69) لسنة 1992م

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
41	1989/04/18	نظام ترخيص مكاتب تأجير السيارات في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (100) لسنة 1989م.	الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
42	1989/05/13	فرض رسم على التبليغات الخاصة بالدعاوى الإيجارية وأعمال المعاينة أو الخبرة الخاصة بها.	-	لجنة الإيجارات + الإدارة المالية + إدارة الشؤون القانونية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (47) لسنة 1990م وألغي الأمر المحلي رقم (2) لسنة 2001م.
43	1989/06/07	بشأن مكافحة التسول .	-	إدارة الشؤون الإدارية.	-
44	1990/05/01	المواصفات القياسية للطابوق الخرساني المستعمل في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (108) لسنة 1990م والقرار الإداري رقم (171) لسنة 1990م.	الإدارة المالية + إدارة مختبر دبي المركزي + إدارة المشاريع العامة + إدارة الصيانة.	-
45	1990/9/30	اشتراطات حفر الآبار الارتوازية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (52) لسنة 1991م.	إدارة المباني والإسكان.	-
46	1990/10/02	تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم 28/1985 بشأن النظافة العامة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (251) لسنة 1990م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
47	1990/10/02	تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم 42/1985 بشأن فرض رسم على التبليغات الخاصة بالدعاوى الإيجارية وأعمال المعاينة أو الخبرة الخاصة بها.	-	لجنة الإيجارات + الإدارة المالية + إدارة المباني والإسكان.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (2) لسنة 2001م.
48	1990/10/02	بشأن فرض وتعديل بعض الرسوم الواردة في نظام البناء لعام 1970م لإمارة دبي.	-	إدارة المختبر المركزي + إدارة المباني والإسكان + إدارة المشاريع العامة + إدارة الصيانة + الإدارة المالية.	-
49	1990/10/02	بشأن تحديد الرسوم المستحقة على خدمات أقسام إدارة التخطيط ببلدية دبي.	-	الإدارة المالية + إدارة التخطيط والمساحة.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (95) لسنة 1995م بشأن تحديد الرسوم المقررة على الخدمات المساحية ببلدية دبي .

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
50	1990/10/02	بشأن فرض عقوبات مالية على أي من الصيدليات ومحطات البنزول المخالفة لجداول المناوبة الليلية أو أيام العطلات الأسبوعية أو الرسمية .	القرار الإداري رقم (11) لسنة 1991م.	إدارة الشؤون الإدارية + الإدارة المالية.	-
51	1990/10/06	بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بإمارة دبي.	القرار الإداري رقم (20) لسنة 1992م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
52	1990/12/01	بشأن الشروط الواجب توافرها- لترخيص المختبرات العاملة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (51) لسنة 1991م.	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + إدارة الصحة + إدارة مختبر دبي المركزي + الإدارة المالية.	-
53	1990/01/12	بشأن تحديد الرسم المستحق على الخدمات والفحوص المخبرية التي تؤدي بمختبرات البلدية للغير.	القرار الإداري رقم (307) لسنة 1990م.	الإدارة المالية + إدارة الصحة.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (71) لسنة 1992م والأمر المحلي رقم (5) لسنة 2001م .
54	1990/12/01	بشأن تنظيم وترخيص الشركات العاملة في قطاع الزراعة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (308) لسنة 1990م.	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	-
55	1990/12/01	بشأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في أغذية الرضع والأطفال المعدة للتوزيع في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (141) لسنة 1991م .	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
-	1991	بشأن تحديد الرسوم والعوائد المستحقة لبلدية دبي مقابل استخراج رخص الأنشطة الاقتصادية بإمارة دبي.	-	الإدارة المالية.	-
56	1991/01/03	بشأن تحديد الرسوم المستحقة على خدمات أقسام إدارة الصحة ببلدية دبي.	القرار الإداري رقم (12) لسنة 1991م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
57	1991/01/30	بشأن رقابة بيع المبيدات الحشرية للجمهور من خلال محلات التجزئة غير المتخصصة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (49) لسنة 1991م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
58	1991/05/15	بشأن الرقابة على أعمال مكافحة الحشـــرات والحيـــوانـــات والمزروعات في إمارة دبي.	القـــرار الإداري رقـم (137) لسنة 1991م.	إدارة الصـحـة + الإدارة المالية.	–
59	1991/07/06	بشأن الشروط العامة الواجب توافرها في مستودعات الأسمدة الكيـمـاوية ومعامل السماد العضوي في إمارة دبي.	القـرار الإداري رقـم (200) لسنة 1991م.	إدارة الحدائق العـامة والزراعة + إدارة الصحة + الإدارة المالية.	–
60	1991/07/15	بشأن تعديل رسوم رخص سير المركبات الميكانيكية أو تجديدها الواردة بالجدول الملحق بقانون حركة السير على الطرق لسنة 1967م.	–	الإدارة المالـيـة + إدارة الطرق.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (90) لسنة 1994م ومن ثم إلغاؤه بموجب الأمر المحلـي رقم (104) لسنة 1996م بشأن فرض رسوم على سير المركـبـــات الميكانيكية في إمارة دبي.
61	1991/07/15	بشأن أنظمة حماية البيئة في إمارة دبي.	القـرار الإداري رقـم (211) لسنة 1991م.	إدارة الترخـــيـص والتسجيل التجاري + إدارة الصرف الصحي والري + إدارة الصحة.	–
62	1991/09/19	بشأن نظام ترخيص معاهد/ مدارس تعليم قيادة المركبات في إمارة دبي.	القـرار الإداري رقـم (227) لسنـة 1991م المعدل بموجب القرار الإداري رقـم (308) لسنة 1991م.	إدارة الترخـــيـص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	–
63	1991/12/04	بشأن ترخيص المهنيين والحرفيين في إمارة دبي.	–	إدارة الترخـــيـص والتسجيل التجاري.	–
64	1992/03/01	بشأن تنظيم مزاولة نشاط التجارة العامة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (84) لسـنـة 1992م المعدل بموجب القرار الإداري رقم (186) لسنة 1993م.	إدارة الترخـــيـص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (80) لسنة 1993م.
65	1992/03/15	بشأن منع الصيد بشباك منصب القاعي في المياه البحرية لإمارة دبي.	القـرار الإداري رقـم (371) لسنة 1993م.	مساعد المدير العـام لشـؤون الـبـيـئـة والصـحـة الـعـامـة + الإدارة المالية.	–

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
66	1992/03/30	بشأن منع المحال العاملة في مجال زينة السيارات وماشابهها من تركيب الأوراق المظللة على زجاج السيارات بدون موافقة مسبقة من القيادة العامة للشرطة دبي.	القـرار الإداري رقـم (268) لسنة 1992م.	الإدارة المالـيـة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري.	–
67	1992/04/25	بشأن تحديد أسعار بيع الأشتال التي تنتجها بلدية دبي.	القرار الإداري رقم (74) لسنة 1992م .	إدارة الحدائق العـامة والزراعة + الإدارة المالية	–
68	1992/05/10	بشأن الإعلانات المنشورة بالصحف اليومية برغبة صاحب الترخيص تأجيره للغير للإستثمار.	القـرار الإداري رقـم (103) لسنة 1992م.	إدارة الترخـــيـص والتسجيل التجاري.	–
69	1992/06/17	بتعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم 40 لسنة 1989م بشأن الشروط الواجب تـوافـرهـا في الأسـمـدة العضوية المستوردة أو المصنعة محلياً.	القـرار الإداري رقـم (129) لسنة 1992م.	إدارة الحدائق العـامة والزراعة + إدارة الصحة + إدارة المختبر المركزي.	–
70	1992/11/23	بشأن الشروط العامة الواجب تـوافـرهـا لاسـتـعـمـال وتـأجـير الدراجات المائية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (62) لسنة 1993م.	إدارة الترخـــيـص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (4) لسنة 1998م.
71	1992/11/24	تعديل أحكام الأمر المحلي رقم (53) لسنة 1990م بشأن تحديد الرسم المسـتـحـق عـلـى الخـدمـات والفحوصات المخبرية التي تؤدي بمختبرات البلدية للغير.	–	إدارة مختبر دبـــي المركزي + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (5) لسنة 2001م.
72	1992/12/06	بشأن اعتماد فترات صلاحية بعض المواد الغذائية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (72) لسنة 1993م.	إدارة الصحـة + الإدارة المالية.	–
73	1992/12/10	بشأن الشروط العامة لتصنيع واستيراد وتـخـزيـن وبـيـع أغـذيـة الحيوانات الأليفة في إمارة دبي.	القـرار الإداري رقـم (291) لسنة 1992م .	إدارة الصـحـة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري .	–
74	1992/12/10	بشأن الاشتراطات العامة الواجب تـوافـرهـا في محال قص الشعر والتجميل العاملة في إمارة دبي.	القـرار الإداري رقـم (293) لسنة 1992م.	إدارة الصـحـة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	–
75	1992/12/12	بشأن الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في جميع العاملين بالمحلات التي لها علاقة بالصحة العامة.	القـرار الإداري رقـم (294) لسنة 1992م.	إدارة الصـحـة + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (1) لسنة 2001م.

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
76	1992/12/20	بشأن الاشتراطات الواجب توافرها في المدارس ورياض الأطفال وبور الحضانة الخاصة العاملة بامارة دبي.	القرار الإداري رقم (70) لسنة 1993م.	إدارة الصحة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	-
77	1992/12/28	بشأن الاشتراطات الواجب توافرها في الصيدليات والعيادات الطبية الخاصة العاملة بإمارة دبي.	القرار الإداري رقم (71) لسنة 1993م.	إدارة الصحة + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية + إدارة المباني والإسكان.	-
78	1993/02/09	بشأن تحديد أسعار الأشجار والنباتات المثلرة بحوانب الطرق وأعمال الخدمات وتكلفة الأيدي العاملة و الآليات والأنوات.	القرار الإداري رقم (48) لسنة 1993م.	إدارة الحدائق العامة + الزراعة + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (113) لسنة 1997م.
79	1993/04/26	بشأن تعريفة المواصلات على بعض الخطوط الداخلية للمواصلات العامة بإمارة دبي.	القرار الإداري رقم (131) لسنة 1993م.	إدارة المواصلات العامة + الإدارة المالية.	-
80	1993/05/08	بتعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (64) لسنة 1992 لتنظيم مزاولة نشاط التجارة العامة في إمارة دبي.	-	إدارة الترخيص والتسجيل التجاري .	-
81	1993/05/20	بشأن استحداث أربعة خطوط جديدة للمواصلات العامة بإمارة دبي.	القرار الإداري رقم (200) لسنة 1993م.	إدارة الطرق + إدارة المواصلات العامة.	-
82	1993/07/06	بشأن مكافحة آفات الصحة العامة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (593) لسنة 1993م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
83	1993/07/06	بشأن إصدار البطاقات اشتراك شهرية مخفضة القيمة لركاب الحافلات المواصلات العامة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (283) لسنة 1993م.	الإدارة المالية.	-
84	1993/07/29	تعديل أحكام الأمر المحلي رقم 21/ 1981 بشأن إجراء تمديد خطوط الخدمات على الطرق العامة بإمارة دبي.	القرار الإداري رقم (372) لسنة 1993.	إدارة الطرق + الإدارة المالية.	-
85	1993/08/02	بشأن تعديل أحكام الأمر المحلي رقم 24/ 1983م بشأن تواجد الحيوانات في الأماكن العامة و الأماكن المأهولة بالسكان.	-	إدارة الصحة.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
86	1993/08/04	تعديل أحكام الأمر المحلي رقم 28/ 1985م بشأن النظافة العامة في إمارة دبي.	-	إدارة الصحة + الإدارة المالية	
87	93/08/08	بتحديد التكاليف المستحقة لإعادة تعبيد الطرق والإصلاحات الناجمة عن الحوادث.	القرار الإداري رقم (538) لسنة 1993م	إدارة الطرق + الإدارة المالية	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (109) لسنة 1997م
88	1993/11/16	في شأن رسوم الانتفاع بخدمات الحدائق العامة في إمارة دبي.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (91) لسنة 1994م والأمر المحلي رقم (101) لسنة 1996م والأمر المحلي رقم (110) لسنة 1997م
89	1994/1/22	بشأن تنظيم مزاولة مهنة الاستشارات الهندسية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (51) لسنة 1998م	إدارة المباني والإسكان	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (106) لسنة 1998م والأمر المحلي رقم (4) لسنة 1999م
90	1994/03/01	بشأن تعديل رسوم رخص سير المركبات الميكانيكية أو تجديدها الوارده بالجدول الملحق بقانون حركة السير على الطرق لسنة 1967م.	-	الإدارة المالية	تم إلغاؤه بموجب الأمر المحلي رقم (104) لسنة 1996م بشأن فرض رسوم على سير المركبات الميكانيكية في إمارة دبي
91	1994/4/19	تعديل الأمر المحلي رقم (88) لسنة 1993م في شأن رسوم الانتفاع بخدمات الحدائق العامة في إمارة دبي.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية	
92	1995/06/05	تنظيم استخدام المواقف العامة في إمارة دبي.	-	إدارة الطرق + الإدارة المالية	
93	1995/06/10	تثبيت تعرفة تذاكر بعض خطوط المواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة + الإدارة المالية	
94	1995/6/21	فرض وتعديل رسوم الانتفاع ببعض الخدمات التي تقدمها بلدية دبي.	-	الإدارة المالية	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (100) لسنة 1996م

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
95	1995/10/21	تحديد الرسوم المقررة على الخدمات المساحية ببلدية دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة + الإدارة المالية	-
96	1995/11/09	ترخيص وتنظيم الأندية الاجتماعية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (983) لسنة 1995م.	إدارة الشؤون الإدارية + إدارة الترخيص والتسجيل التجاري + الإدارة المالية.	-
97	1995/12/26	اعتماد تعرفة خط المواصلات العامة (السبخة - حتا).	-	إدارة المواصلات العامة + الإدارة المالية.	-
98	1996/1/21	حظر مادة «الدان» في إمارة دبي.	-	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
99	1996/2/18	بشأن فرض رسم ثابت على بعض استخدامات شبكة الصرف الصحي في إمارة دبي.		إدارة الصرف الصحي والري + الإدارة المالية.	-
100	1996/03/03	بتعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (94) لسنة 1995م بشأن فرض وتعديل رسوم الانتفاع ببعض الخدمات التي تقدمها بلدية دبي.	-	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
101	1996/04/03	بتعديل رسوم الانتفاع بخدمات حديقة شاطئ جميرا في إمارة دبي وفق الأمر المحلي رقم 91/ 1994م.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية.	-
102	1996/05/11	بشأن فرض رسم سكن عمال في إمارة دبي.	-	المجلس البلدي + الإدارة المالية.	-
103	1996/5/21	بشأن استحداث خط المواصلات العامة (ديرة - حديقة المزرع).	-	إدارة المواصلات العامة + الإدارة المالية.	-
104	1996/5/25	بشأن فرض رسوم على سير المركبات الميكانيكية في إمارة دبي.	-	الإدارة المالية.	-
105	1996/ 11/ 23	بشأن فرض رسم على دور العرض السينمائية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (932) لسنة 1996م.	الإدارة المالية.	-
106	1997/1/25	بتعديل الأمر المحلي رقم (89) لسنة 1994م بشأن تنظيم مزاولة مهنة الاستشارات الهندسية في إمارة دبي.	-	إدارة المباني والإسكان.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
107	1997/1/29	بشأن تنظيم الأسواق الشاطئية للبلدية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (82) لسنة 1997م	إدارة الأسواق والمقاصف + إدارة الشؤون الإدارية + الإدارة المالية.	-
108	1997/02/07	بشأن استحداث ثلاثة خطوط جديدة للمواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة + الإدارة المالية.	-
109	1997/6/16	بتعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (87) لسنة 1993م بشأن تحديد التكاليف المستحقة لإعادة تعبيد الطرق والإصلاحات الناجمة عن الحوادث.	-	إدارة الطرق + الإدارة المالية.	-
110	1997/7/16	بشأن تعديل بعض رسوم الانتفاع بخدمات الحدائق العامة في إمارة دبي المقررة وفق الأمر المحلي رقم (88) لسنة 1993م.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية.	-
111	1997/7/26	تعديل أحكام الأمر المحلي رقم (28) لسنة 1985م بشأن النظافة العامة في إمارة دبي.	-	إدارة الصحة.	-
112	1997/9/14	بشأن أشغال أرصفة الطرق والساحات الخارجية للمباني والمحلات التجارية في إمارة دبي.	-	إدارة الطرق + الإدارة المالية.	-
113	1997/10/ 23	بشأن تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (78) لسنة 1993م بشأن تحديد أسعار الأشجار والنباتات المتأثرة بحوادث الطرق وأعمال الخدمات وتكلفة الأيدي العاملة والآليات والأدوات.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية.	-
114	1997/11/02	بشأن تنظيم البيع بالأسعار المخفضة في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (1315) لسنة 1997م.	الإدارة المالية.	-
115	1997/11/02	بشأن إدارة النفايات الطبية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (1316) لسنة 1997م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-
98/1	1998/02/07	بشأن تحصيل ضمانات مالية على الإدخال المؤقت للمواد الغذائية الغير مطابقة للشروط الصحية.	القرار الإداري رقم (15) لسنة 1998م.	إدارة الصحة + الإدارة المالية.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
98/2	1998/03/02	بشأن اعتماد بعض المناطق محميات طبيعية في إمارة دبي.	-	مساعد المدير العام لشؤون البيئة والصحة العامة.	-
98/3	1998/05/02	بشأن اعتماد مسميات بعض المناطق في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (4) لسنة 2000م.
98/4	1998/10/27	بشأن الرقابة على استعمال وتأجير الدراجات المائية في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (289) لسنة 1998م.	إدارة الصحة + إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية.	-
98/5	1998/11/01	بشأن استحداث خط للمواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة.	-
98/6	1998/11/02	بشأن تنظيم تشغيل العبرات في خور دبي .	قرار إداري رقم (299) لسنة 1998م.	إدارة المواصلات العامة.	-
99/1	1999/06/05	بتعديل الأمر المحلي رقم (3) لسنة 1998م بشأن اعتماد مسميات بعض المناطق في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
99/2	1999/11/14	بشأن تصنيف وتقنين استعمالات الأراضي في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
99/3	1999/11/15	بشأن تنظيم أعمال البناء في إمارة دبي.	-	إدارة المباني والإسكان.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (1) لسنة 1999م.
99/4	1999/11/15	بتعديل الأمر المحلي رقم (89) لسنة 1994م بشأن تنظيم مزاولة مهنة الإستشارات الهندسية في إمارة دبي.	-	إدارة المباني والإسكان.	-
99/5	1999/12/27	بشأن اعتماد منشآت إنتاج الأسماك المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي.	-	إدارة الصحة.	-
99/6	1999/12/29	بشأن استحداث خط للمواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (6) لسنة 2000م.
2000/1	2000/05/02	بشأن استحداث خطوط جديدة للمواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
2000/2	2000/05/23	بشأن رسم الأسواق المفروض على المنشآت الفندقية في إمارة دبي.	-	الإدارة المالية.	-
2000/3	2000/05/23	بشأن رسم البلدية على الشقق الفندقية والنزل في إمارة دبي.	-	الإدارة المالية.	-
2000/4	2000/07/10	بشأن إعفاء المحلات التجارية من إيداع مبلغ التأمين النقدي عند إستصدار تصاريح البيع بالأسعار المخفضة.	-	الإدارة المالية.	-
2000/5	2000/10/07	بشأن تحديد تعرفة استخدام إحدى الألعاب بحديقة مشرف.	-	إدارة الحدائق العامة والزراعة + الإدارة المالية.	-
2000/6	2000 /10/ 15	بتعديل الأمر المحلي رقم (3) لسنة 1999م بشأن تنظيم أعمال البناء في إمارة دبي.	القرار الإداري رقم (301) لسنة 2000م	إدارة المباني والإسكان.	-
2000/7	2000/11/08	بشأن تنظيم أحكام الإشتراك والحجز في المواقف العامة التابعة لبلدية دبي.	القرار الإداري رقم (300) لسنة 2000م	إدارة السطرق + الإدارة المالية.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (3) لسنة 2001م.
2000/8	2000 /11/ 22	بشأن تنظيم المواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة.	-
2000/9	2000 /12/ 26	بحظر عرض السيارات لأغراض البيع أو التأجير في المواقف العامة بإمارة دبي.	-	إدارة الطرق.	تم تعديله بموجب الأمر المحلي رقم (3) لسنة 2001م.
2001/1	2001 /3/ 17	بتعديل الأمر المحلي رقم (75) لسنة 1992م بشأن الإشتراطات الصحية الواجب توافرها في جميع العاملين بالمحلات التي لها علاقة بالصحة العامة.	-	إدارة الصحة.	-
2001/2	2001 /4/ 15	بشأن رسوم لجنة الإيجارات في إمارة دبي.	-	المجلس البلدي + إدارة الشؤون القانونية.	-
2001/3	2001 /5/ 26	بتعديل الأمر المحلي رقم (8) لسنة 2000م بشأن تنظيم المواصلات العامة في إمارة دبي.	-	إدارة المواصلات العامة.	-
2001/4	2001/08/08	تعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم (9) لسنة 2000م بشأن حظر عرض السيارات لأغراض البيع أو التأجير في المواقف العامة بإمارة دبي.	-	إدارة الأسواق والمقاصب + إدارة الطرق.	-

الأوامر المحلية

الأمر المحلي	تاريخ إصداره	موضوعه	رقم لائحته التنفيذية	الإدارة المعنية بتنفيذه	ملاحظات
2001/5	2001/08/08	تعديل الرسم المستحق على الخدمات والفحوص المخبرية التي تؤدى للغير بمختبرات بلدية دبي.	-	إدارة الصحة + إدارة مختبر دبي المركزي.	-
2001/6	2001/11/11	اعتماد مسميات بعض الشوارع في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
2002/1	2002/03/23	اعتماد مسميات بعض الشوارع في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
2002/2	2002/05/11	رسوم دعاوى المنازعات الإيجارية في إمارة دبي.	-	المجلس البلدي + الإدارة المالية + إدارة الشؤون القانونية.	-
2002/3	2002/06/18	بشأن التهرب من أداء رسم البلدية.	-	الإدارة المالية.	-
2002/4	2002/06/18	بشأن اعتماد المسميات والحدود الجغرافية لبعض المناطق في إمارة دبي.	-	إدارة التخطيط والمساحة.	-
2002/5	2002/11/04	بشأن تحصيل نصف الرسوم المقررة لذبح المواشي من الجمعيات الخيرية.	-	إدارة الأسواق والمقاصب.	أنظر الأمر المحلي رقم (6) لسنة 2001م.
2002/6	2002/11/04	بشأن رسم البلدية المفروض على المنشآت الفندقية.	-	الإدارة المالية.	-
2002/7	2002/11/04	مواقع التخلص من النفايات في إمارة دبي.	-	إدارة البيئة.	-
2002/8	2002/11/16	بشأن الصرف الصحي والري وتصريف المياه في إمارة دبي.	-	إدارة الصرف الصحي والري.	-